

سيف الهرمزي

مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغير الدولي

الولايات المتحدة الأميركية أنموذجًا



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



هذا الكتاب

في ضوء التفكير السياسي الأميركي في عصر ثورة المعلومات، لم تعد "القوة الخشنة" العسكرية المعيار الأول لتحديد الدولة الأقوى، ولم تعد الوسيلة الأمثل في الوصول إلى الأهداف المرجوة، ولا سيما بعد أن فرضت مكونات أخرى في هذا المفهوم والمضمون، مثل القوة الناعمة (الذكية)، بما تعنيه من حشد القدرات والمهارات الثقافية والقيمية والإبداعية والمعلوماتية والقدرة الاقتصادية التنافسية والقوة الافتراضية والمدنية، إضافة إلى القوة الصلبة التي تمثل القوة الاقتصادية.

يبحث هذا الكتاب في أهمية القوة الذكية على المستوى العالمي باعتبارها أسلوب عمل جديداً في السياسة الدولية بما يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بتركز التكنولوجيا والمعلوماتية في أبعاده، وفي أهمية القوة الذكية في السياسة الأميركية الدولية التي جاءت ضرورة واستجابة في الوقت نفسه لتحولات استراتيجيتها الشاملة.

سيف الهرمزي

باحث عراقي متخصص بالعلوم السياسية والشأن الأميركي، يحمل شهادة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، صدر له: الحرب الأميركية على العراق: الدوافع الاستراتيجية والأبعاد الاقتصادية.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 16 دولاراً

ISBN 978-614-445-111-3



9 786144 451113

مقتربات القوة الذكية الأميركية
كآلية من آليات التغيير الدولي
الولايات المتحدة الأميركية أنموذجاً

مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأميركية أنموذجاً

سيف الهرمزي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
الهرمزي، سيف

مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية
أنموذجاً/ سيف الهرمزي.

496 ص. : ايضاً، جداول ؛ 24 سم.

يشتمل على بيبليوغرافية (ص. 415-453) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-111-3

1. الولايات المتحدة الأميركية - العلاقات الخارجية. 2. الولايات المتحدة الأميركية -
- السياسة الخارجية. 3. الولايات المتحدة الأميركية - أحوال سياسية. 4. الولايات المتحدة
- الأمريكية - أحوال اقتصادية. 5. الولايات المتحدة - السياسة والحكومة. 6. الأمن القومي -
- الولايات المتحدة الأميركية. 7. التخطيط الاستراتيجي. أ. العنوان.

327.73

العنوان بالإنكليزية

**Smart Power Approach as a Mechanism for International Change:
the Case of the USA**

by Saif el-Harmazi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات بيتناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرقة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الطعائن، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 00961 1 991837 8 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016

المحتويات

7	قائمة الجداول والأشكال
9	موجز الكتاب
21	مقدمة
27	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمقتربات القوة الذكية والتغيير الدولي
30	أولاً: مفهوم مقتربات القوة والمفاهيم المقاربة لها
52	ثانياً: مفهوم القوة الذكية ومصادرها
82	ثالثاً: مفهوم التغيير الدولي وفلسفته وآلياته
	الفصل الثاني: القوة الذكية الأميركية
111	الأصول الفكرية والمقومات المادية والدوافع المبلورة
115	أولاً: الأصول الفكرية للقوة الذكية الأميركية
152	ثانياً: المقومات المادية للقوة الذكية الأميركية
196	ثالثاً: الدوافع المبلورة للقوة الذكية الأميركية
	الفصل الثالث: القوة الذكية الأميركية كاستراتيجية أداء
207	المتضمنات الاقتصادية والتوظيف والتحديات
210	أولاً: المتضمنات الاقتصادية لتوظيف القوة الذكية الأميركية
234	ثانياً: توظيف القوة الذكية الأميركية: نماذج تطبيقية مختارة

282	ثالثًا: التحديات الخارجية - المتماثلة للقوة الذكية الأميركية
314	رابعًا: التحديات الداخلية واللامتماثلة للقوة الذكية الأميركية
335	الفصل الرابع: مستقبل القوة الذكية في ظل مقومات القوة الأميركية
339	أولًا: مكانة الدراسات المستقبلية في المدرك الأميركي
362	ثانيًا: القوة الذكية الأميركية بين مشهدي التراجع والاستمرار
384	ثالثًا: مقرب تطور استراتيجية القوة الأميركية
405	خاتمة
406	أولًا: الاستنتاجات
412	ثانيًا: التوصيات
415	المراجع
455	فهرس عام

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

- (1-2): المراكز البحثية في العالم لعام 2010 142
- (2-2): البلدان التي لديها أكبر عدد من مؤسسات الفكر والرأي 144
- (3-2): المخزون من الرؤوس الحربية الأميركية
في كانون الثاني/يناير 2011 163
- (4-2): الإنفاق العسكري الأميركي في فترة 2001-2013 164
- (5-2): صادرات الدول (المراتب الأربع الأولى) من الأسلحة التقليدية
في فترة 2006-2010 167
- (6-2): الشركات الأولى والأفضل في إنتاج الأسلحة الأميركية
ومبيعاتها لعام 2010 170
- (7-2): الناتج القومي الإجمالي الأميركي (2002-2012) 176
- (8-2): معدل نمو الاقتصاد الأميركي في فترة 2003-2013 181
- (1-3): الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول الكبرى 215
- (2-3): حجم الصادرات والاستثمارات الأوروبية - الأميركية
في عام 2009 312
- (1-4): الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة
(2005-2040) 381

الأشكال

- (1-1): مثلث القوة المادية المتغيرة 42
- (2-1): قانون كلاين لحساب القوة الشاملة 48
- (3-1): أهمية الجاذبية في التأثير في القلب والعقل 76
- (4-1): إدارة التغيير وكيفية التعامل معه على المستويات المختلفة
(الدول، المؤسسات، الأشخاص) 92
- (5-1): مصادر مقاومة التغيير 93
- (1-2): عمليات التفكير قبل اتخاذ القرار 117
- (2-2): النسب المئوية لمراكز الفكر عالمياً 143
- (3-2): مخطط توضيحي لعدد مراكز البحث في عدد من دول العالم 145
- (4-2): مقومات المكانة الأميركية السياسية - الحضارية 153
- (5-2): مؤشر ارتفاع الإنفاق العسكري الأميركي
في فترة 2001-2013 166
- (6-2): ارتفاع الناتج القومي الإجمالي (2002-2012) 176
- (7-2): دالة الاتجاه العام للناتج الكلي التي افترضها هيكس 177
- (8-2): مساهمة القطاعات الاقتصادية
في الناتج القومي الإجمالي الأميركي 179
- (1-3): مؤشر الحرية الاقتصادية والدخل لكل فرد 223
- (2-3): منحني كوزنتس البيئي 233
- (1-4): مقتربات التفكير المستقبلي الأميركي وأثره الأدائي 386
- (2-4): توزيع الفئات بما له صلة بالشؤون الخارجية
في الحزبين الديمقراطي والجمهوري 392

موجز الكتاب

عندما أقبل الباحث على اختيار هذا العنوان للكتاب، لم يكن يبتغي الارتقاء به إلى مرتبة علمية، أو كتابة قصة درامية تحاكي الذاتية أو العاطفية، بل أن يجعله، من أول بصمة إلى آخر كلمة وحرف، إضافةً يُغني بها المكتبة العربية بدراسة واقعية تحاكي منطلقات القرن الحادي والعشرين. وبمنظرة فاحصة إلى الكتابات العربية، ولا سيما تلك التي تناولت دراسة الولايات المتحدة الأمريكية وأدائها الاستراتيجي وفق التحولات والمتغيرات الدولية، نجد أنها لا تخرج عن اتجاهين: الأول يحاكي نظرية المؤامرة، ويفسّر كل حركة لها بأنها مؤامرة، الأمر الذي يقتل التفكير في البحث عن الحلول، وهو مبدأ الاستسلام ونظرية التبرير لأي إخفاق داخلي أو خارجي يلم ببلداننا العربية. أمّا الاتجاه الثاني، فيمجد الولايات المتحدة، ويعدّها قوةً خيرة تسعى إلى إنارة العالم بالديمقراطية وحقوق الإنسان والرفاهية لا غير، وهما الوجهان اللذان وقعا بين فكّي كماشة التفريط والإفراط.

من هنا، سعى الباحث إلى تجنّب الوجهين، وتبيان ما لهما وما عليهما (السلبيات والإيجابيات)، لنصل إلى رؤية شاملة وفق منهجية استقرائية للأوضاع التي تنزل بالنظام الدولي الذي نحن جزء منه، وتحليلها وفق متلازمة الواقعية الجديدة التي تقدّم في المقام الأول فهم عمق الأداء الاستراتيجي لاستشراف مستقبل تلك السياسة - الاستراتيجية موضوع الدراسة.

بعد هذا الاستهلال في بيان منازعات الذات للكتابات العربية، اخترنا لكتابتنا

عنوان: مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجًا.

لعل أول سؤالين يُطرحان: لماذا الولايات المتحدة أقوى من غيرها؟ ولماذا ترتفع على قمة الهرمية في التراتبية الدولية بفارق كبير عن الوحدات الدولية التي يمكن أن تنافسها في النظام الدولي؟

لعل الإجابة المنطقية تكمن في أن الولايات المتحدة قوة ذكية، لكن سر هذه القوة وسر هذا الذكاء في الفكر والأداء والنتائج المرجوة من الاستراتيجية الأميركية الشاملة يكمنان في الوقوف على مجموعة من الإشكاليات التي عولجت في متن كتابنا:

- ما هي مقتربات القوة التي اتكأت عليها الولايات المتحدة لتكوّن مخرجات التغيير في معظم الاتجاهات، لتصب في نهاية المطاف في مصلحتها؟

- ما هي القوة الذكية الأميركية كأداء استراتيجي جديد؟ وهل كانت الولايات المتحدة قوة غبية لتطرح هذه الفكرة؟

- ما هي المرجعية الفكرية للقوة الذكية الأميركية؟ وما هي أهم مراكز الفكر التي تبنت المفاهيم لتحوّلها إلى المصاديق؟ وما هي الدوافع المبلورة لانطلاق هذه الفكرة التي غذّت صانع القرار الأميركي؟

هذا الأمر يجعلنا نبحث عن أهم التطبيقات العملية لتوظيف القوة الذكية على أرض الواقع، كي تعالج الإخفاقات وتذلل العقبات ويُستجاب للتحديات وفق منطلقات منسجم القوة، للوصول إلى النتائج التي ترنو إليها الإدارة الأميركية في النسق الدولي؟

أخيرًا، نستفهم في شأن حيثيات مستقبل القوة الأميركية، ونستشرف ذلك وفق رؤية أكاديمية علمية تعتمد على المعطيات السلبية والإيجابية، للوصول إلى مشاهد وسيناريوات تدعم كل اتجاه وما بعد القوة الذكية، وفق مقترح التطور الاستراتيجي للوصول إلى مقاربات جديدة تتلاءم وأوضاع البيئة المستقبلية.

توصلنا هذه الإشكالية إلى فرضية مفادها أن هناك علاقة طردية بين التوظيف الأمثل لمقومات القوة الفكرية والمادية والنتائج الإيجابية المبتغاة، بمعنى أن كلما كان توظيف القوة رشيداً وعقلانياً، كانت مخرجات الأداء الاستراتيجي الأميركي ناجحة، والعكس بالعكس.

إذا أردنا أن نقدّم صورة موجزة للكتاب تُبرز أهميته، فإن موضوع القوة والتغير يُعدّ من الموضوعات المتجددة في الحقول والمجالات المختلفة، ولا سيما في حقل العلاقات الدولية؛ فالقوة هي مادة المدرسة الواقعية التي ترى أن الدول تتصارع من أجل القوة، وأن كل حركة إنما تقوم على ذلك ليس إلا، وبالتالي لا وجود للمثالية في العلاقات الدولية. أمّا التغير، فهناك في شأنه قاعدة فلسفية تقول: «كل شيء يتغير إلا التغير، فهو ثابت لا يتغير»، ومن هنا جاءت المدرسة الواقعية الجديدة الأميركية بقيادة ريتشارد آرميتاج، والمدرسة الليبرالية الجديدة (الأقرب إلى المثالية) بقيادة جوزف ناي، لدمج أنماط القوة الملموسة (الخشنة - العسكرية - الصلبة - الاقتصادية) والقوة غير الملموسة (الناعمة)، ليخرج لنا من هذه التوليفة منسجماً كلياً لجزئيات القوة تحت مسمى «القوة الذكية» التي تدمج هذه الأنماط كلها، وتصبها في بوتقة واحدة لتكون العصا والجزرة في كل أداء. ولا يمكن الاعتماد على القوة العسكرية في تحقيق الأهداف لأن مردودها سيكون سلبياً، ولا سيما في القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن في الوقت نفسه الاعتماد على القوة الناعمة في تحقيق الأهداف المنشودة التي تصب في دعم المصلحة القومية العليا، لأن كليهما قاصرة بصورة نسبية؛ فالقوة العسكرية يمكن أن ترغم الآخرين على فعل شيء معين، لكن يصعب عليها إقناعهم بفعل ذلك، وهو ما يعني أن النتيجة تكون عكسية عندما يزول المؤثر الخارجي، وهذا ما حدث في احتلال العراق ما بعد عام 2003.

بذلك، جاءت هذه النظرية ردة فعل للإخفاق الذي اتسمت به الإدارة الأميركية السابقة، أي إدارة بوش الابن، في إثر الإفراط في استخدام القوة العسكرية لتحقيق التغير، وصولاً إلى التوأمة التي اضطلع بها جوزف ناي، صاحب نظرية القوة الناعمة، لجعل من الأخيرة أداة مهمة لتعضيد القوة العسكرية والاقتصادية، لأن

القوة الناعمة هي الأداة الأهم في ترويض العقول واستمالة القلوب، والتي تخترق الحدود، وتُفقد الدول سيادتها، فتخلق بذلك فجوة بين الشعوب وأنظمتها، ولا سيما أن الولايات المتحدة تمتلك أدوات ذلك المتمثلة في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وكل ما يتعلق بها. بل إنها أداة العصر (فكل تغيير يكون عن بُعد وبصورة خفية كدبيب النمل)، وهي، كما وصفها مورغانثو، أخطر الوسائل في استهداف الدول والأشخاص، لكنها ذات آماذ بعيدة وغير منظورة.

تضمنت الدراسة أربعة محاور رئيسة:

المحور الأول هو الإطار المفاهيمي للقوة الذكية الذي يُعدّ الأساس الأكاديمي الذي يمكن الاعتماد عليه في الدراسات الأولية والعليا في العلوم السياسية، لأن فيه تأسيساً لعنوان جديد لم يدخل حتى الآن في معاجم العلاقات الدولية وقواميسها. ولهذا، بادرنا إلى تحديد مفهوم القوة وأنماطها من جهة، وتوضيح علاقة القوة بالتغيير من جهة أخرى، ومدى الترابط الفعلي بينهما، إلى جانب ماهية مصادر القوة الناعمة والذكية.

المحور الثاني يغني صانع القرار العربي بضرورة تقدير قوة الولايات المتحدة، ومقارنتها بمنافسيها وخصومها على المستوى الدولي، وفي ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. لذا، أخذنا في الاعتبار وصف المقومات الظاهرة التي تستند القوة الذكية إليها، بالأرقام والتحليل، معتمدين على الأصول الفكرية والأصول المادية التي نُوصلنا إلى تقدير القوة الحقيقية التي يعبر عنها بالقدرة على تحقيق التغيير المنشود.

أما المحور الثالث، فهو عصب الكتاب الرئيس لأنه المادة العلمية التي حوّل فيها النظري إلى الواقع العملي، على اعتبار أن القوة كفكرة قابلة للتطبيق. ويمكن القول إن أهمية القوة الذكية تنبع من كونها «تكتيكاً» و«تكنيكاً» جديدين، وجاء المحور هذا للإجابة عما جاء في الإشكالية، وعن هل القوة الذكية، كأداء استراتيجي، جاءت لتجاوز التحديات التي تواجه القوة الأميركية، أم هي سياسة واستراتيجية تتعديان تلك التحديات، وأن الأخيرة جاءت بعد أن وُظفت القوة الذكية الأميركية على أرض الواقع. بناء عليه، أدركت الولايات المتحدة «أن طبيعة الصراعات المتزامنة

الأطراف مكانيًا تحتاج إلى تطوير القدرات والمؤسسات الأساسية الاقتصادية في المقام الأول والثقافية (غير العسكرية)»، وهذا هو عنوان القوة الذكية الأميركية.

من هنا، ووفق تلك المعطيات المتصلة، من المهم والممكن تقسيم الفصل الثالث أربعة مباحث رئيسة، لاستيعاب مجمل التطبيقات، ومن ثم التحديات، للوقوف على أهم ما آلت إليه القوة الذكية الأميركية، على النحو الآتي: في المبحث الأول المتضمنات الاقتصادية للقوة الذكية الأميركية. وأُحيط بجميع مفاصلها، فجرى تناول دور القوة الذكية في دعم الاستثمارات الاقتصادية، ودور المساعدات والمعونات في التأثير في الدول الأخرى، واستغلال هذا التأثير كأداة لإخضاع هذه الدول ودفعها إلى السير في مضمارها، فضلًا عن دور القوة الذكية في دعم التبادل التجاري. تطرقنا في المبحث الثاني إلى توظيف الولايات المتحدة القوة الذكية. وللإحاطة بالموضوع، عرضنا في المطلب الأول فلسفة التحرك الأميركي في سبيل إدارة التغيير الدولي. وأخذ بنماذج مختارة، منها التغيير في المنطقة العربية (ليبيا؛ اليمن؛ مصر؛ سورية) كما في المطلب الثاني، ثم توظيف القوة الذكية تجاه الدول المارقة، وبالتحديد تجاه إيران وكوريا الشمالية، بحسب الوصف الأميركي في المطلب الثالث. وتناول المبحث الثالث التحديات التي تواجه الولايات المتحدة على المستوى الدولي. وجاء في المطلب الأول التحدي الصيني، العملاق الاقتصادي الصاعد، وفي المطلب الثاني التحدي الروسي الباحث عن استعادة الدور الذي فقدته روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وفي المطلب الثالث التحدي الأوروبي المتمثل في الاتحاد الأوروبي، فضلًا عن تناول الاستجابة الأميركية في جميع هذه المطالب، وقدرتها على استيعاب تلك التحديات. أمّا في المبحث الرابع، فجرى في السياق عينه الاضطلاع بالتحديات الداخلية في الولايات المتحدة، كما في المطلب الأول الذي يتعلق بالصراع الحزبي بين الجمهوريين في شأن قضايا تتعلق بالضرائب والصحة ورفع سقف الدين. أمّا المطلب الثاني، فتناول التحديات غير المتماثلة، كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة وغيرها، إضافة إلى حزب الله والمليشيات (الشيعة) المنتشرة في المنطقة العربية، وهي شغلت حيزًا كبيرًا في حقول الأمن القومي والسياسة الخارجية الأميركيين.

في المحور الرابع حدّد مستقبل القوة الذكية الأميركية التي اتخذت مسارين: أولهما مشهد استمرار «ديمومة الخيار»، وثانيهما مشهد التراجع المتمثل في «الإرباك الاستراتيجي».

خلافاً للدراسات السابقة وتناغمًا مع الدراسات المستقبلية الأميركية، وجدنا أن من المهم البحث في مستقبل القوة الأميركية في ما بعد القوة الذكية، بمعنى ماذا ستأخذ الاستراتيجية الأميركية في مسارها في النسق الدولي بعد مرحلة القوة الذكية، أي في المدى غير المنظور، أو في «الميتا مستقبل»، وهذا ما جرى طرحه في أربعة نقاط:

النقطة الأولى: مقارنة الأممين (التعاون والصراع)؛

النقطة الثانية: مقارنة المتشددين (دعاة القوة والحرب)؛

النقطة الثالثة: مقارنة الانعزاليين (دعاة العزلة والانكفاء على الذات)؛

النقطة الرابعة: مقارنة المتكيفين (وهي تقوم على فكرة التآلفات الاستراتيجية - القيادة بالشراكة). وهذا ما رجّحناه في كتابنا.

إن أهم توصلنا إليه في دراستنا هو ما يلي:

- تتميز القوة الذكية الأميركية بميزات عدة، كالمرونة والاستخدام الرشيد والعقلاني للقوة وعدم الإصرار في حال الوقوع في إخفاق، لأن تراجع القوي واعترافه بخطئه سمة من سمات النجاح على المستويات المختلفة. وأصبح كل شيء في القرن الحادي والعشرين ذكيًا: الهواتف والحروب والسياسة والقوة، وجميعها تتعلق بالاستثمار الأمثل وبالذقة والسرعة.

- حققت إدارة الرئيس أوباما نتائج إيجابية على مستوى الأداء؛ إذ استطاعت أن تستعيد واجهة الولايات المتحدة على المستوى العالمي إلى حد ما، وعلى صعيد القيم والمبادئ التي تنطلق منها القوة الناعمة القائمة على دعم حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات وحق تقرير المصير واحترام حقوق الشعوب، التي كانت المنفذ للتدخل غير المباشر في التغيير الذي طرأ في المنطقة العربية

ومنطقة الشرق الأوسط، بل في تأليب الشعوب على أنظمتها في الدول المناهضة للتوجهات الأميركية. وبالتالي استطاعت ضبط مسار التغيير بيد خفية (باستثناء أزمة سورية) حتى مع تحول هذه الدول إلى دول هشة وفاشلة.

- سعت الولايات المتحدة من خلال القوة الذكية لتجديد ذاتها، لتصرف، أولاً، إلى إعادة ضبط إيقاع العالم على وقع دورها. كما أنها تسعى بواسطة الشراكة إلى إدارة التغيير الدولي بإعادة ترتيب النظام الدولي على أساس نظرية «الغرب الكبير الموسع» والمستند إلى أوروبا الغربية في المقام الأول، الذي يمكن أن ينظم العلاقات الدولية في نظام عالمي متوسع يحد من تمدد الدور الصيني أو الروسي في النسق الدولي.

- اتخذت الولايات المتحدة من شعار الديمقراطية محطة مهمة في سبيل تعزيز التغيير الذي يصب في تحقيق مصالحها، ولا سيما في المنطقة العربية. ومن خلال الديمقراطية، تمكنت من استعادة جاذبية قوتها الناعمة التي أفقدها إياها المحافظون في عهد بوش الابن.

- على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي، ولا سيما مع صعود الصين والاتحاد الأوروبي، فإن الاستجابة الأميركية عبر أدوات القوة الذكية كانت ماثلة في قوتها الاقتصادية المتمثلة في العوامل الخارجية (الثالث المقدس: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، فضلاً عن العملة العالمية المتمثلة في الدولار الذي يُعدّ العملة القيادية الأولى في العالم من حيث التداول والاحتياط.

- في الجانب الاقتصادي، استطاعت إدارة أوباما اجتياز الأزمة المالية، بعد خطة الإنقاذ التي قضت بتدخل الحكومة من طريق ضخ جرعات مالية لإنقاذ البنوك والشركات الأميركية من الانهيار، وإن كانت تبعاتها السلبية ما زالت ماثلة في الداخل والخارج.

- كان أهم نتائج الأداء الأمريكي في المجال الاقتصادي ذلك الذي طاول الدخل الفردي؛ إذ جرى توسيع نظام الضمان أو التأمين الصحي والاجتماعي

الذي شمل أكثر من 30 مليون أميركي، الأمر الذي حقق رضى شعبياً كبيراً، خصوصاً لدى الطبقة دون المتوسطة في المجتمع الأميركي.

- على الرغم من ارتفاع معدل الديون العامة الأميركية، فإن الاقتصاد الأميركي يتمتع بضخامة من حيث الناتج ومن حيث النوع؛ إذ بلغ ما يقارب الـ 16 تريليون دولار، وهو ما لا يضاهيه أي اقتصاد آخر، حتى اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، هذا فضلاً عن أن الاقتصاد الأميركي لم يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

- تعتمد القوة الذكية في حركتها وتوظيفها المكاني على الذخر الرئيس الثاني بعد القوة الاقتصادية، وهو المركز التكنولوجي والإبداعي، المستمد من ثقافة مبادرة مؤسسات تعليم عالٍ متفوقة؛ فالإنترنت صناعة أميركية تتحكم به بواسطة أدوات شبكة عنكبوتية مختلفة يصعب التخلي عنها، ولا سيما أن معظم الدول الكبرى وما دونها لا يستطيع أن يأتي بديل منها، وهي الأداة الأهم للتغيير والتأثير في الأنظمة والشعوب.

- استطاعت الولايات المتحدة من طريق عدم استخدام القوة المباشرة أن تتعامل مع الجماعات التي تصنفها بالإرهابية والراديكالية بوضعها في مواجهة جماعات مماثلة لها، بمعنى خلق ثنائيات العنف؛ فكل جماعة فاعلة غير دولية (Non-state actor) وتستخدم العنف، لا ينفع أن تواجه بالقوة الخشنة بصورة مباشرة، بل بخلق جماعات أخرى ودعمها لمحاربة تلك الجماعة وفق نقاط الاختلاف، وإن بصورة سرية أو عبر وسطاء أو وكلاء إقليميين وحلفاء. والشرق الأوسط حافل بهذه التكتيكات غير المباشرة في استخدام القوة وإزالة التحدي الذي يشكله الفاعلون غير الدولتين.

- إن القوة الناعمة كآلية للتغيير، وبالتحديد في دول العالم الثالث الغنية بالموارد وذات الموقع المتميز والأهمية الجيوستراتيجية، زعزعت شكل الدولة، وإنها تواجه الآن مسألة الدولة الموحدة لتظهر الفدراليات أو الكونفدراليات، أو دولاً متعددة الأقليات، مع صعود العامل الثقافي أو العرقي أو الديني أو المذهبي، وهو ما يجعلها خاضعة للقوى الكبرى، كالولايات المتحدة التي تدير التغيير.

- إن القوة الناعمة التي تستند القوة الذكية الأميركية إليها حققت، من خلال الفوضى الخلاقة التغيير المنشود، من دون أن ترسل أي جندي إلى خارج حدودها، على عكس الآلية العسكرية في عهد بوش الابن التي كانت لها تكلفة مادية وبشرية ومعنوية كبيرة؛ إذ أضافت بالفوضى التي أحدثتها دولاً فاشلة إلى قائمة دول كانت تشكل تهديدًا للمصالح الأميركية، وهي الفوضى منضبطة وفق أداء استراتيجي أميركي يقوم بالاعتماد على الحلفاء الإقليميين خارج حدودها، وهو ما يُطلق عليه ريتشارد آرميتاج صفة التغيير عن بُعد، أو التغيير غير المباشر.

- تؤكد طروحات جوزف ناي وحتى طروحات زيجنيو بريجنسكي في كتابه رؤية استراتيجية أن العالم بعد أميركا لن يكون، في أسوأ الأحوال، صينيًا في ظل انتشار القوة الاقتصادية، بل سيكون فوضويًا، لأن الدول الكبرى غير قادرة على تسلّم قيادة النظام الدولي، أو التفكير في وراثة دور الولايات المتحدة القيادي، بسبب ارتباطها بالولايات المتحدة اقتصاديًا أو تكنولوجياً أو عسكريًا؛ فاليابان دولة تعتمد على الحماية العسكرية الأميركية، وروسيا عاجزة، على الرغم من تمددها، عن استيعاب خسارة إمبراطوريتها، وأوروبا ما زالت بعيدة عن تحديد هويتها سياسيًا مع بقاء اعتمادها بارتياح على القوة الأميركية. أمّا الصين، فمزاجها العالمي ليس ثوريًا، ولن تكون خلال العقود المقبلة جاهزة للاضطلاع بدور الولايات المتحدة في العالم، وهي تدرك أن من شأن أي تدهور سريع لتفوق الولايات المتحدة العالمي أن يفرز أزمة عالمية قادرة على تخريب رخاء الصين، ولا سيما في اعتمادها التجاري على الولايات المتحدة والاحتياطي الكبير من الدولار الذي تملكه، وهو تأكيد للطابع غير الصفري لبنية العلاقات الدولية.

- تختلف رؤية أوياما عن رؤية القائلين بالعزلة الأميركية؛ إذ تؤكد أن الولايات المتحدة لن تنسحب من دورها العالمي بسهولة، وتقول بوضوح «إننا باقون على انتشارنا العالمي»، معتمدة على «مبدأ ويلسون»، بمعنى السير على خطى إدارات الحزب الديمقراطي الذي استلم مقاليد الحكم في المدة التي سبقت مرحلة الحرب الباردة، وكذلك إبان حرب فيتنام. والولايات المتحدة لن تتدخل مباشرة في الصراعات والحروب التي يمكن أن تستعر (وما أكثر التوقعات في هذا

الاتجاه)، وستترك زمام التحرك لحلف شمال الأطلسي الذي أعيد صوغ دوره وبرنامجه في قمتي لشبونة وواشنطن، ولحليفيها الرئيسين بريطانيا وفرنسا، كما فعلت في حوادث ليبيا قبل سقوط نظام القذافي، أو كما تفعل اليوم في الحرب ضد التشاد. وستكتفي بالتوجيه والإشراف وبيع بعض عناصر القوة من لدن الحلفاء، أما التدخل المباشر، فعند اللزوم فحسب.

- من أهم المتضمنات الاستراتيجية للقوة الذكية تلك التي يمكن أن نجدها متمثلة في «الائتلافات الاستراتيجية والتشاركية في النظام الدولي»، من خلال الغرب الموسع (الاتحاد الأوروبي)، أو الحلفاء الإقليميين (كتركيا)، أو حتى القوى الصاعدة (كالصين في التبادل التجاري المرتفع بين البلدين)، أو الخصوم التاريخيين (كروسيا)، وهو ما اعتبره المحافظون تراجعاً، بقدر كونه تكتيكات وتكتيكات جديدة في صد محاولات التغيير غير المرغوب فيها في هذه المرحلة.

- إن الأداء السلمي لإدارة أوباما أتاح الفرصة للمنافسين الدوليين، كروسيا الاتحادية، والخصوم الإقليميين كإيران، للتأثير في القضايا الدولية، وهذا ما يُلاحظ في الدور الذي تقوم به روسيا في سورية وفي تدخلها في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، ويُلاحظ في توسيع إيران نطاق نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بلا رادع.

تدفعنا هذه الاستنتاجات، ليس إلى القول إن الدور الأميركي لن ينحسر على المستوى العالمي فحسب، بل أيضاً إلى الجزم بأن الحروب الأميركية على العالم وشعوبه ستزداد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإن تعددت مراكز تنفيذها.

يبقى أن نذكر التوصيات التي نراها مناسبة وتتلخص في الآتي:

- ضرورة تنويع استخدام مصادر القوة كآلية للتغيير الدولي؛ فما عادت القوة الخشنة الآلية الأمثل في التغيير، ولا سيما مع الانكشاف الاستراتيجي للدول أياً تكن مكانتها أمام العامل التكنولوجي والمعلوماتي.

- التشديد على أهمية القوة الاقتصادية في دعم مقومات القوة الأخرى؛ فهي البنية التحتية لمجمل مركّبات القوة الشاملة الأخرى. وينبغي لاستثمار الموارد

على النحو الأمثل وتدفع عوائد الاقتصاد الأمريكي (الناتج القومي الإجمالي) أن يعكس التوجه العالمي للقوة الاقتصادية. كما يجب عدم إغفال الداخل الأمريكي الذي يمثل ذخراً في استقرار أي دولة ودوره في تعزيز الولاء والتلاحم الاجتماعي، وهو ما عمل عليه أوباما.

- ضرورة حصول توافق بين الحزبين الأمريكيين الديمقراطي والجمهوري لضمان نجاح القوة الذكية ومواصلة أدائها، ومن دون ذلك سينعكس ذلك سلباً على مكانة الولايات المتحدة وقدرتها على الاستجابة للتحديات المتماثلة وغير المتماثلة.

- إن القرن الحادي والعشرين قرن انتشار القوة وتوسعها، وضبط إيقاع هذا الانتشار يتطلب استراتيجياً ثابتة الأهداف. ثم إن القيادة العالمية والحفاظ على الهيمنة اللينة القائمة على التشاركية في النظام الدولي يشكّلان الحل الأمثل والفرصة السانحة لضبط التغيير وإدارته على هوى الاستراتيجية الأمريكية الشاملة.

- استكمالاً للنقطة السابقة، نشير إلى أن درسي حربي العراق وأفغانستان والتفرد بقيادة النظام الدولي اعتبرا أمراً مكلفاً جداً على المستويين الاقتصادي والعسكري، وذا آثار في المجالات الأخرى المختلفة. هذا إضافة إلى أن مقرب التطور الأمثل لما طرح سلفاً متمثل في القوة الذكية.

- إن القدرة وليست القوة هي التي تحدد مكانة الدولة، وبالتالي فإن روح المجازفة والمبادرة في التوظيف هي التي تحقق المردود المجزي على الصعد المختلفة، حتى وإن كانت النتائج سلبية في بعض المواضع، لأنها تعطي دروساً مهمة من الممكن الاعتماد عليها في استشراف المستقبل. كما أن الاستخدام الأمثل للقوة الذكية يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية عبر المواءمة والتكيف مع واقع النظام الدولي بما يلائم كل مرحلة.

مقدمة

ليست مصادفة أن تصبح السياسة ميدانًا وحقلًا لتجريب الفرضيات النظرية والعملية، أكانت تلك الفرضيات كبرى أم صغرى، وأن تكون مصدر إلهام لتقبل الجديد من المفاهيم والاصطلاحات، تبعًا للمستجدات ووقائع التغيير التي تغزو عالمنا المتسارع، وأن تتكيف وتُضاف بالتالي إلى ثروة المعرفة في معاجم علم السياسة المتجدد وقواميسه، وهي سمة لا نجدها في العلوم التطبيقية بصورة واضحة، لتكون هذه المفاهيم عنوانًا جديدًا لاستراتيجيا أو سياسة على المستويين النظري والعملية لدولة أو لمؤسسة ما، أو حتى لشخص ما في هذا العالم.

ترتبط أنماط علاقات القوة بين الدول على المستوى الدولي أو الإقليمي، بمقومات مكانة تلك الدول في داخل كل نطاق، ويتركز توزيع القوة بين أطرافه أو بانتشارها. وفرضت متغيرات النظام الدولي على الدول استيعاب قيمة الأخذ بما أصبح يسمى «القوة الذكية». ويشار بذكر الدول إلى تلك التي تملك النفوذ والقدرة على التأثير أو الإكراه أو الإقناع، ولعل أولها الدولة التي لا يثار الشك أو الجدل في شأنها، بل هي أول من أطلق مفردة القوة الذكية من روح مفكرها، وهي الولايات المتحدة الأميركية التي تقف على أعلى السلم أو الهرم الدولي في التراتبية الدولية، لتخرجها من فحواها النظري إلى التطبيق العملي كآلية للتغيير الدولي، جاءت في خضم تدافع سياسات تتسم تارة بالتطرف وتنظم تارة أخرى في الاعتدال وفق رؤى أطراف النسق الدولي.

في ضوء التفكير السياسي الأميركي في عصر ثورة المعلومات، ما عادت

«القوة الخشنة» العسكرية المعيار الأول لتحديد الدولة الأقوى، وما عادت الوسيلة الأمل للوصول إلى الأهداف المرجوة، ولا سيما بعد أن فُرضت مكونات أخرى في هذا المفهوم والمضمون، كالقوة الناعمة، بما تعنيه من حشد القدرات والمهارات الثقافية والقيمية والإبداعية والمعلوماتية، والقدرة الاقتصادية التنافسية والقوة الافتراضية والمدنية، فضلاً عن القوة الصلبة (إذا ما اتفق مع رأي جوزف ناي) التي تمثل القوة الاقتصادية من جانب جاذبيتها، بما تتضمنه من متغير مادي ملموس أصبح، في جزء كبير من جوانبه، من أهم عناصر الأمن القومي للدولة، وبالتناغم مع تحولات القوة، واستشراف آفاق المستقبل وتجهيز سياسات تستعد بها للتعامل مع ما هو محتمل وفق استراتيجيا متكاملة واضحة المعالم، اضطلعت الولايات المتحدة بصوغ رؤية سياسية عملياتية جديدة لفرض هيبتها وفق مقاصد تحاكي مكونات الاستراتيجية الشاملة المعبر عنها بـ «سياسة القوة الذكية». وبواسطتها ترنو إلى الاستعداد في الزمن المنظور للرؤى والطروحات التي تسمو بها كقوة قائمة للعالم، تارة تحت السيطرة وتارة تحت القيادة بمعناها العام، بما تملكه من مرجعية قيمية ومقومات قوة، وبالتالي من قدرة على التوظيف والتنفيذ للتأثير في أطراف النسق الدولية من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين. وهذا في ظل اضطرابات الصعود والتراجع أو الهبوط في الهرمية الدولية، من خلال أدوات تميز وتختلف من مكان إلى آخر وفق مبررات تصوغها بما يتلاءم مع المصالح الأميركية؛ فالولايات المتحدة ما زالت - على المدى المنظور - قطباً مهماً في النظام الدولي، وتمتاز بالرؤى العقيدية التي تحملها، فضلاً عن ضخامة أهدافها ومصالحها كقوة متفردة بالعالم، واتساع قنوات ترجمتها إلى أفعال سعيًا إلى إدارة التغيير الدولي بما يتواءم مع مصالحها العليا، الأمر الذي جعلها حرة التصرف في استخدام القوة بوسائل وأساليب جديدة ملائمة للثورة المعلوماتية التي تجاوزت «صدمة المستقبل» ونادى بها ألفن توفلر، وتعدت طروحات «الموجة الثالثة» إلى موجات أعمق وأبعد من حيث الاستيعاب والإدراك. من هنا جاء دمج أنماط القوة وأشكالها بين القوة الخشنة - الصلبة والقوة الناعمة، لتبلور سياسة أو استراتيجية، مع اختلاف أقوال المفكرين والساساة باختصاصاتهم المختلفة في جدلية الاصطلاح، ألا وهي «القوة الذكية» كآلية للتغيير الدولي وفق منسجم كلي

يعتمد على «التكنيك»، ورأت فيه الولايات المتحدة في عهد إدارة أوباما مشروعاً جديداً للخروج من الجمود إن لم يكن التراجع، وتطبيق القوة الذكية وتوظيفها في النسق العالمي على فاعليه الدوليين وغير الدوليين، كاستجابة للتحديات المختلفة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة، أكان في الإطار المفاهيمي أم في الإطار التطبيقي والمستقبلي، من أننا نهتم فيها بالأسس والأبعاد التي تمس جوهر الاستراتيجية الأميركية، وبالتغيير الدولي، إذا اعتُبر أن السياسة جزء من الاستراتيجية كتطبيق لا كعلم. لذا، فإننا نبحث في الدراسة أهمية القوة الذكية على المستوى العالمي، كأسلوب عمل جديد في السياسة الدولية بما يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بتركز البُعد التكنولوجي والمعلوماتي في أبعاده، وبالتالي أهمية القوة الذكية في السياسة الأميركية الدولية التي جاءت كضرورة واستجابة في الوقت نفسه للتحويلات في الاستراتيجية الشاملة. وعلى اعتبار أن القوة فكرة قابلة للتطبيق، يمكن القول إن أهمية القوة الذكية تنبع من كونها «تكتيكاً» و«تكنيكاً» جديدين في الاستراتيجية الأميركية. وفي سياق هذه الأطر والهياكل، تسير سياسة القوة الذكية الأميركية، كجزء من الاستراتيجية الشاملة، وفق تلك الخطط التي تحتاج إلى تكتيك دينامي حركي في تقديم مضامين روافد القوة الذكية وتأخيرها.

هذه هي أهمية الدراسة، في تسليط الضوء وفك اللبس عما يتعلق بمقاربة القوة الذكية الأميركية كآلية وأداة رئيسة في التحكم بالتغيير الدولي، بما يخدم الأهداف القومية العليا الأميركية للوصول إلى فهم الماهية والكيفية التي تتحرك بها الأخيرة في النسق الدولي.

إن صيغة هذا الموضوع الحيوية، بحكم حداثة إشكالياته وخضوع فرضياته لدينامية مستمرة في المدى الزمني المتوسط على الأقل، تدفع، وبشكل كبير، إلى إدخاله في دائرة البحث العلمي الأكاديمي إلى حين اكتمال ملامح هذا الأداء المتمثل في القوة الذكية، كظاهرة جديدة في السياسة الدولية، وعنوان جديد في

الاستراتيجية في حقبة معينة مستقبلاً. كما ساهم الاهتمام الأكاديمي في إثراء إطار مرجعي أكاديمي في هذا الموضوع بالذات، ولا سيما في المصادر العربية التي قد تكون صحيحة، إن لم تكن معدومة، مقارنة بالدراسات الأميركية المتناثرة في هذا الموضوع بالذات، ويقود ذلك إلى الحديث عن الهامش المرجعي المتاح في هذا الموضوع.

إشكالية الدراسة

نحاول في هذه الدراسة بناء إطار تحليلي لإجراء دراسة معمقة في التصورات والرؤى الأميركية في شأن الكيفية التي تكمن في توظيف عناصر القوة وأشكالها من خلال تفكير جديد غير تقليدي، بما يتلاءم مع الآفاق الزمانية والمكانية في ظل التغيير الدولي صعودًا ونزولًا. وفي خضم هذا الطرح، ثمة مجموعة من الأسئلة نروم الإجابة عنها:

- ما هي مقتربات القوة الذكية؟ وما هي مصادرها التي تركز عليها؟
- ما المقومات والمرتكزات والأصول الفكرية التي تعتمد عليها القوة الذكية الأميركية، التي تقود إلى التغيير الإيجابي الدولي لمصلحة الأخيرة؟
- كيف توظف القوة الذكية الأميركية كآلية للتغيير الدولي في رسم معالم الهيمنة الأميركية، وبالتالي توصيف التحديات التي تواجهها، ومن ثم الاستجابة الآنية والمستقبلية؟
- ما هو مستقبل القوة الذكية الأميركية في الوصول إلى الأهداف التي ترنو إليها على الأمد القريبة والمتوسطة والبعيدة؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية: «كلما كان توظيف القوة الذكية الأميركية رشيدًا وعقلانيًا، كان التغيير الدولي في تحقيق الأهداف القومية العليا الشاملة الأميركية ناجعًا».

منهجية الدراسة

اعتمدنا في الدراسة منهجية استقراء جميع المعطيات الدافعة إلى اعتماد مشروع القوة الذكية كأداء استراتيجي للولايات المتحدة، في إطار التطلع إلى الحفاظ على الهيمنة الأميركية في ظل التغيير الدولي، وبوسائل جديدة تعتمد على القوة الناعمة كأساس للحركة. واتساقاً مع فرضية الدراسة التي نحاول فيها توصيف القوة الذكية من حيث المرجعية الفكرية والمقومات المادية، اعتمدنا على الأسلوب الوصفي للتعبير الكمي والكيفي، وصولاً إلى أسلوب الاستنباط في شأن قدرة الاستراتيجية الأميركية على تحقيق ما تصبو إليه من خلال القوة الذكية. وفي سياق إثبات فرضية الدراسة، جرى اعتماد المنهج الاستشراقي للتنبؤ بمدى نجاعة القوة الذكية في ظل نقاط قوة الاستراتيجية الأميركية ونقاط ضعفها.

هيكلية الدراسة

استناداً إلى منطلقات الفرضية ومدرعاتها، وإلى الإشكالية التي صيغت في إطار مجال البحث الأكاديمي، قُسمت هيكلية الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة:

تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأسس التي يقوم عليها البناء العلمي لمقتربات القوة الذكية الأميركية وآليات التغيير الدولي، لفك اللبس في المفاهيم والرموز التي تتعلق بها، ولا سيما أن تلك المفاهيم والمصطلحات ليست موضع اتفاق، فضلاً عن اختلافها من مجال إلى مجال، وكذلك في الاختصاص الدقيق من العلم نفسه. في ضوء ذلك، جرى، وبالتفصيل، تناول مقتربات القوة والمفاهيم المقاربة وأبعادها، كما جرى تناول مفهوم القوة الذكية ومصادرها كمتغير مستقل، والتغيير الدولي كمتغير تابع.

نطرقنا في الفصل الثاني إلى الأصول الفكرية الأميركية للقوة الذكية، انطلاقاً من فحوى منطلقات أفكار المدرسة الواقعية التقليدية و«النيواقعية» التي جاءت وفقاً للحاجة الماسة إلى المرحلة، أكان الطرح أم في التطبيق في القرن الحادي

والعشرين. واتساقاً مع محاور الفصل، جرى تناول مقومات القوة الأميركية وما لها من دور في تنفيذ بنود القوة الذكية في النسق الدولي.

تطلب الفصل الثالث تناول المعيار التطبيقي في ممارسة القوة الذكية الأميركية في الأداء الشامل، للانطلاق في معالجة الإخفاقات والسلبيات، وفقاً لمتطلبات واقع التغيير الدولي، وبالتالي سد الثغرات من خلال مصادر القوة المتنوعة وتوظيفها، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية الشاملة. وتمت في السياق ذاته دراسة التحديات التي تقف في وجه تقنيات القوة الأميركية بصورها ومسمياتها المختلفة التي تسعى إلى اجتياز تلك الموانع أو تحييدها، وكل بحسب المرحلة الزمنية والظرف المكاني، وصولاً إلى الاستجابة الأميركية للتحديات من منطلقات القوة الذكية.

أما الفصل الرابع فهو لاستشراف مستقبل القوة الذكية الأميركية، حتى نخلص في خاتمة الكتاب إلى الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لمقتربات القوة الذكية
والتغيير الدولي

تتطلب كل فرضية استخدام مفاهيم بحسب موضوع الدراسة. ويمكن تعريف المفهوم بأنه تصور عقلي عام لموضوعات مدروسة، ويفترض درجة من الدقة والوضوح أعلى من الفكرة التي تدل على صورة عقلية سائبة إلى حد ما. ومن دون المفاهيم يتعذر الوصول إلى المعرفة وإلى الواقعة المراد الوصول إليها⁽¹⁾.

يهدف العلم إلى وصف الظاهرة وتفسيرها، وإلى التنبؤ بما يترتب عنها في المستقبل سلباً أو إيجاباً. ويرمي في ضوء ذلك إلى تحقيق ثلاثة محاور رئيسية: يتعلق المحور الأول بمادة الظاهرة وموضوعها، والمحور الثاني بوصف الظاهرة وتغيرها. ويشير المحور الثالث إلى التنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل بأمدية مختلفة.

تتطلب دراسة أي ظاهرة علمية عرض المفاهيم المختلفة التي تدور في محور البحث أو الدراسة، وتقتضي بالتالي توضيحها بدقة كأساس يمكن الانطلاق منه لولوج المنظور التطبيقي من أجل فهم العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، على فرض أن الإطار المفاهيمي يُعدّ نظاماً متماسكاً يشمل مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف العلم وأساسياته. ويُبنى المفهوم عادةً من تصورات تنجم عن الإدراك، لإجراء القياس ومن ثم التقويم والإفصاح عما تحمله في الأطر العامة والخاصة، وهي تبحث في معاني الأفكار لا في معاني الكلمات أو الألفاظ. ومن يبحث في المفاهيم يكون دائماً بعيداً عن المصاديق⁽²⁾، لأن الأخيرة تكون متوافرة لدى من يقوم بالفعل أو الشيء الذي يُراد أن يُدرَس في الإطار المفاهيمي. وعند تفسير مفهوم القوة الذكية، يأخذ الباحث هذه القوة بشكلها الجلي الواضح

(1) عبد الرضا الطعان وصادق الأسود، مدخل إلى علم السياسة (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1986)، ص 131.

(2) المصداق: حقيقة الشيء، أما المفهوم فيُستزَع من المصداق.

ويحاول البحث في مكوناته على قدر المعطيات والمؤشرات المتاحة، من خلال استقراء من يطبق تلك السياسة أو الاستراتيجية أو النظرية والاستنباط منها. وإن المصاديق هي لمن يملك هذه القوة ويستخدمها على أرض الواقع وينقلها من الافتراض إلى التطبيق، ومن يملك المعقولات المحضة، وهي من المقاييس المهمة للوصول إلى المقدمات اليقينية.

ترتيباً على ما تقدم، نهتم في هذا الفصل بعرض الأساس الفكري الذي نستند إليه في الدراسة لمعالجة مقتربات القوة الذكية ودورها في التغيير الدولي. وعلى هذا الأساس، تفرّع هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة:

تناولنا في المبحث الأول مقتربات القوة، عارضين للمفهوم التوضيحي للمقترَب، وتعريف القوة والمفاهيم المقاربة وفلسفتها، فضلاً عن قياس القوة. وتطرّقنا في المبحث الثاني إلى القوة الذكية وماهيتها ومصادرها التي ترفدها في ظل النظام الدولي. أما المبحث الثالث، فخصصناه لمفهوم التغيير الدولي وفلسفته وآليات التغيير في النظام الدولي.

أولاً: مفهوم مقتربات القوة والمفاهيم المقاربة لها

تُعَدّ القوة غاية إنسانية في ذاتها. والضعف، في منظور البحث العلمي والمعرفي، بعكسها، هو ما يحتاج إلى تحليل أو تبرير. فالضعف، لا القوة، هو المشكلة على الرغم من وجود المقومات والموارد والإمكانات التي غالباً ما تكون كامنة. وربما تحتاج القوة إلى دراسة وتحليل في حالة دراسة وفهم كيفية مواجهة القوة الأكبر منها؛ فمشكلة القوة والأقوى تشغل التفكير الإنساني منذ أن قُدِّرَ بدء الخليقة، ومعظم تعريفات السياسة ينطوي على القوة، ويُمثّل التفاعلات الدولية والإنسانية ذات الانعكاسات على مجمل العلاقات والتفاعلات. ومن غير المستغرب أن موضوع القوة كان يدور بصورة ظاهرة في نقاشات المفكرين والعلماء والمؤرخين، من زمن ثيوسيديدس⁽³⁾ إلى وقتنا الحاضر؛ تاريخ طويل من

(3) ثيوسيديدس (460 ق.م. - 395 ق.م.): مفكر ومؤرخ إغريقي، مؤلف كتاب تاريخ الحرب البلويونيزية. يُعَدّ أول المؤرخين الإغريق الذين تحدثوا عن الأهمية الخاصة للعوامل الاقتصادية =

النقاشات في شأن أهمية القوة في الحياة الاجتماعية، وحتى في العلاقات الدولية. وذهب الفلاسفة السفسطائيون إلى تقسيم الأخلاق ثلاثة أسس، من بينها «القوة»، بمعنى الحق. ثم جاء بعدهم أفلاطون فأقام الأخلاق على أربعة أسس، منها القوة. يضاف إلى هؤلاء فيلسوف القوة والعنصرية الألماني نيتشه الذي كان من الفلاسفة الذين غذوا عقول دعاة الحرب، أمثال هتلر وستالين. ويؤكد مكيافيلي بالقول: «ما السياسة إلا معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة»، و«إن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها القوة».

مع ذلك، أخفقت تلك الرؤى والأفكار كلها في توليد قدر كبير من الاتفاق في شأن مفهوم القوة؛ فالمفكرون، باختصاصاتهم ومجالاتهم، يختلفون، ليس في ما يتعلق بدور القوة في هياكل مدركاتهم فحسب، بل في ما يتعلق بطبيعة القوة أيضًا، وكلٌّ منهم يأخذ من البعد الذي يهتم به بوصفه من أكثر المفاهيم صعوبة وإثارة للجدل في العلوم الإنسانية، خصوصًا في العلاقات الدولية.

في ضوء ما تقدم، سنوضح في هذا المبحث مقرب القوة لأنه يجمع عناصر القوة المختلفة، المادية منها وغير المادية، (في ظل هذا الخلط الأكاديمي لغةً ومصطلحًا)، إلى المفاهيم المقاربة، ونشرح أبعاده وطبيعته لأهميتها في المجالات الأكاديمية كلها.

1 - مفهوم المقرب

اعتيد في الدراسات النظرية في العلوم الإنسانية تقديم إطار مفاهيمي للحصول على المقاربات التي تجمع المفترقات، في أصول منهج البحث العلمي. وإنه لمن المهم التمييز بين عدد من المصطلحات وتوضيحها، وإن تكن معلومة لدى باحثين كثيرين في الحيز الأكاديمي، وذلك استدراكًا للغة الخطاب العلمي، ومحاولة منا لإزالة الغبش، إن وجد، عن مصطلح المقرب كونه محددًا أساسًا لعنوان كتابنا.

= والاجتماعية. وهو من الذين اهتموا بالقوة، ولا سيما في الحروب، فاعتبرها السمة الأهم في النصر وفرض الهيبة. انظر: ياسين عطية هشام، القوة في العلاقات الدولية (القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر، 2000)، ص 74.

من هنا، سمى بعض المفكرين بعض طرائق المعرفة، ولا سيما في الحقل السياسي، باسم مقتربات (Approaches) ومنظورات (Perspectives) ونماذج (Models)، من دون ذكر الطرائق المتعارف عليها (استنتاج - استقراء - قياس). وجاء اعتماد المقترَب بشكل خاص من أن حقل السياسة حقل متحرك (دينامي) متغير بحوادثه ومفاهيمه. ولا تنفك تلك الصفة إلا بالإدراك الآني الوقتي في أثناء التحليل، فكلما كان الاقتراب من المفهوم دقيقاً، كان الوصول إلى النتيجة المبتغاة سهلاً ونتائجها دقيقة⁽⁴⁾.

يشير المقترَب إلى الطريق الوسطى في التعامل مع موضوع البحث، بعدّها الزاوية التي ينظر من خلالها الباحث إلى موضوعه. وتكون تقنية البحث إرشادات جمع المعطيات، ويصبح (المنهج) التوليفة التي يعقدها الباحث بين هذه المكونات بوعي أو من دون وعي، تبعاً لقاعدة ثقافته ومؤثرات بيئته وعصره⁽⁵⁾. ويستخدم مفهوم المقترَب (Approach) بدلالات متعددة؛ فالباحث يستخدمه مرادفاً لمفهوم المنهج والنظرية والإطار الفكري المعرفي لمتغير مهم، ولا سيما في العلاقات الدولية، بيد أن ذلك يمكن قبوله من الناحية الإجرائية. فمن الناحية النظرية والتحليلية، يأتي مرادفاً لمفهوم المدخل، وهو جزء من المنهجية، لكنه لا يرقى إلى مستوى المنهج أو النظرية⁽⁶⁾.

هناك من يعكس ذلك، فيعتبر أن المدخل يأتي بمعنى المقترَب، ويعرفه بأنه «أسلوب علمي للاقتراب من الظاهرة المعنية التي قد اكتشفت مسبقاً بغية تفسيرها تبعاً لعلاقتها بأحد العوامل المحددة، كأن نقوم بتفسير الظاهرة استناداً إلى علاقتها بالمتغير الاقتصادي، السياسي، العسكري، الاجتماعي، ممّا يعني وجود مداخل بعدد العوامل التي تفسّر الظاهرة استناداً لها»⁽⁷⁾.

(4) رمزية ربحان، «مقتربات النظر إلى السياسة» (دليل الباحث، المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2008)، ص 2.

(5) المصدر نفسه، ص 2-4.

(6) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة (طرابلس: دار الرواد، 2002)، ص 47.

(7) المصدر نفسه، ص 48.

عرّف عدد كبير من علماء السياسة مفهوم المقترّب، منهم ألن إسحق الذي عرّفه بـ «أنه استراتيجيا عامة لدراسة الظاهرة السياسية وقال بنوعين من المقترّبات: تقليدي وسلوكي»، في حين عدّه وليم وولش مجموعة من المفاهيم أو المصطلحات التي تركّز الانتباه على مظاهر خاصة للسياسة، وميّزه من الأنموذج كما ميّزه من المنظور، وأشار إلى نوعين من المقترّبات: مقترّبات مفهومية، ومقترّبات تقنية مثل «نظرية المباراة». وهناك تعريفات جمة قدمها كل من مارتن مارغر ومارغريت كونوي وفرائك فيجيرت، وغيرهم ممن اهتموا بحقل السياسة⁽⁸⁾. ومن المقترّبات المتداولة، المقترّب الحقوقي والسلوكي والنظامي والوظيفي والبنوي والاتصالي والاجتماعي والتعددي والنخبوي والنسقي⁽⁹⁾.

هكذا، يُعدّ الكلام على مقترّب القوة الذكية كمدخل السّلم للوصول إلى الأهداف العليا وإدراك الإمكانيات الموجودة، فضلاً عن أنه يمثّل المقاربات على اعتبار أن مقارنة القوة الذكية تُعدّ منسجمات كلية، بمعنى أن مقترّب القوة الذكية مقترّب كلي في المدخلات والمخرجات، وبالتالي نكون أمام مقارنة للقوة تشمل القوة الناعمة والقوة الخشنة - الصلبة بشقيها العسكري والاقتصادي، بعد أن كانت مجزأة على نحو ما عند تحويلها وتوظيفها إلى القدرة⁽¹⁰⁾.

تتميز المقترّبات الحديثة من التقليدية بأن الأخيرة تركّز على المشكلات نفسها، في حين تتميز النظرة الحديثة باهتمامها بالافتراضات التي تحملها الصفات التي تشارك فيها، وهي تصور التغيير، وبالتالي التخطيط له وتنفيذه، بالاعتماد على جمع المعلومات والاستقصاء إلى جانب الاستقراء، فضلاً عن الانتباه بشكل خاص إلى كيفية تأطير الأسئلة⁽¹¹⁾، بناء على اعتبارات مسلّم بها هي أن هناك ارتباطاً يدرّكه الباحث بين الصورة والعمل.

(8) فارس أشتي، مدخل إلى العلم بالسياسة (بيروت: دار بيسان، 2000)، ص 27-29.

(9) خالد محمد السعداني، دراسات في فهم علم السياسة الحديث (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2004)، ص 7.

(10) المقاربات الإيجابية لبناء السلام، تحرير سثيا سامبسون [وآخ.]; ترجمة فؤاد سروجي؛

مراجعة وتدقيق محمود الزواوي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 23.

(11) المصدر نفسه، ص 23-24.

2- تعريف القوة وفلسفتها

سُيَسَّلَطُ الضوء هنا على مفهوم القوة في خمس نقاط رئيسة:

- تعريف القوة لغوياً؛

- عرض لمفهوم القوة كمصطلح؛

- معالجة المفاهيم المقاربة للقوة؛

- تناول عناصر القوة وأنواعها؛

- عرض لفلسفة القوة.

أ- القوة لغةً

هي من قَوِيٍّ يقوى، فهو قوي، والجمع أقوياء، وهي الخصلة الواحدة من قوى الحبل، وقيل: الطاقة الواحدة من طاقات الوتر⁽¹²⁾. وورد في المعجم الوسيط أن القوة نقيض الضعف، وهي الطاقة.

إن المفهوم البشري للقوة يعني المؤثر الذي يعمل، أو يميل إلى العمل، ويكون في الفكر والجسد. والقوة هي مبعث النشاط والنمو والحركة الذي يغير أو يحيل حالة سكون الشيء إيجاباً أو سلباً⁽¹³⁾. وردت لفظة «القوة» في القرآن الكريم بمعانٍ مختلفة، وغالباً ما تأتي بمعنى «الطاقة»، خصوصاً في الآيات التي تتحدث عن أن القوة هي الطاقة؛ وتشير إلى أنها مخلوقة من الله، ومن ذلك ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾⁽¹⁴⁾، و﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ..﴾⁽¹⁵⁾ بمعنى الإعداد للعدو

(12) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، 7 ج (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 1997)، ج 5، ص 349.

(13) جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 5 مثقحة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011)، ج 2، ص 378-379.

(14) القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية 165.

(15) المصدر نفسه، «سورة الأنفال»، الآية 60.

بجُل أنواع القوة المادية والمعنوية. وتأتي القوة أيضًا بمعنى «القدرة»⁽¹⁶⁾، كما في قوله تعالى ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾⁽¹⁷⁾.

أما في اللغة الإنكليزية، فتأتي كلمة القوة (Power-Force) بمعانٍ عدة؛ فكلمة Force أقرب ما تكون إلى معنى الإكراه والإجبار والإرغام والعنف (القسر العسكري)⁽¹⁸⁾. أما كلمة Power، فتأتي بمعنى السلطة والطاقة والقدرة والنفوذ⁽¹⁹⁾. وهناك من يُرجح أن مفهوم القوة باللغة العربية يناظر مصطلح Strength في اللغة الإنكليزية⁽²⁰⁾.

ب- القوة مصطلحًا

القوة مصطلح يختلف فيه كثيرون من المتخصصين بالعلاقات الدولية، بسبب تعدد المعاني التي يتضمنها وبسبب تداخله في عدد من المصطلحات ذات المعاني المتناظرة؛ فعلم الاجتماع يعرف القوة بـ «القدرة على إحداث أمر معين، وتأثير الفرد أو الجماعة بطريقة ما في سلوك الآخرين». وعرفها روبرت دال بـ «أنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة»⁽²¹⁾. وهو ذهب في تحليل القوة بالاعتماد على السلوك الظاهر وفق نظريته للقوة؛ إذ يؤثر إلى وجود تأثير يمارس على طرف آخر، بمعنى أن هذه القوة تكون ذات سلوك ظاهر يمكن ملاحظته. وهو يفترض

(16) أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ضبطه وصححه وخزج آياته وشواهد إبراهيم شمس الدين، ط 3 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص 467-468.

(17) القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية 63.

(18) س. م. لحام، أ. فرح وم. أ. ياسين، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية: إنكليزي - فرنسي - عربي، مراجعة ف. م. علوان (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص 160.

(19) المصدر نفسه، ص 303.

(20) مهند علي عمران، «أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة، دراسة حالة ألمانيا الاتحادية» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003)، ص 15.

Robert A. Dahl, «The Concept of Power,» *Behavioral Science*, vol. 2, no. 3 (July 1957), (21) pp. 202-203.

وجود طرفين هما (أ) و(ب)، فيمارس الطرف (أ) تأثيرًا عبر القوة على الطرف (ب) ليقوم بعمل سلوك معين يريده (أ)، ويكون ذلك السلوك دائمًا مرئيًا. وهنا يفرّق دال بين القوة الكامنة والقوة المتحققة، فيقول إن الأولى توجد في أعماق الفرد من دون أن تتحقق على سطح الواقع، بخلاف القوة المتحققة التي تظهر على سطح الواقع بعد استثمار الفرد لها⁽²²⁾.

أما هانز مورغنتاو، فيُعدّ من مؤسسي مدرسة القوة (المدرسة الواقعية)؛ وتقرن نظرية القوة باسمه، وهو يرى أن السياسات الدولية، والسياسة ككل، هي صراع على القوة، بغضّ النظر عن أهدافها النهائية والبعيدة، وبالتالي تصبح القوة وسيلة وغاية. ويعرّف مورغنتاو القوة بـ «أنها القدرة على دفع الآخرين إلى سلوك باتجاه معين باستعمال «الإقناع والمساومة والضغط»⁽²³⁾.

اتساقًا مع ذلك، يرى المفكر الواقعي أرنولد وولفرز أن القوة لا تُكتسب كهدف نهائي في حد ذاته، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها. ومن دون ربط القوة بأهداف، يصعب الحكم على الحصيلة المتحققة. ويعرّف وولفرز القوة بـ «أنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد، وتمنعهم من عمل ما لا تريد»⁽²⁴⁾. ويقول مارتن وايت إن أهم ما يميز التاريخ السياسي الحديث من التاريخ الوسيط هو تفوّق فكرة القوة على فكرة الحق (the Right)، وليس ثمة مبالغة في وصف العلاقات الدولية بأنها ليست أكثر من صراعات قوة، وهذا ما يؤكده شوارزنيغر الذي يقول إن القوة هي، بلا منازع، محور الارتكاز في العلاقات الدولية كلها، ويعدّه السبب في غياب المجتمع الدولي الحقيقي، وإن الدول تتصرف وفق مصالحها لا من منطلق قانوني أو أخلاقي، وكل بحسب إمكانات قوتها⁽²⁵⁾.

Dahl, pp. 203-205.

(22)

(23) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: منشورات

ذات السلاسل، 1987)، ص 66.

(24) المصدر نفسه، ص 69.

(25) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ

والنظريات (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2010)، ص 146.

يرى نيكولاس سبايكمان «إن القوة تعني البقاء على قيد الحياة، والقدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين، والمقدرة على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين من ذوي القوة الأقل على تقديم تنازلات»⁽²⁶⁾. أمّا مازن الرمضاني، فيقول: «إن القوة تتوزع على محورين أساسيين: الأول تقليدي، ويُفهم على أنه الإكراه المادي، بمعنى فرض الإرادة الذاتية بالقسر على المعارضين. والثاني معاصر، ويدرك بمعنى التأثير المادي، أي محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر، التي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بفعل معيّن»⁽²⁷⁾.

في خضم تراكم التعريفات في المجالات السياسية والاجتماعية، وحتى العسكرية، المختلفة، يمكن تعريف القوة بأنها «مجموع الممكنات التي يملكها شخص أو مؤسسة أو دولة، وقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين باتجاه فعل ما، أو التراجع عن فعل ما، من خلال الإجبار أو المساومة أو الإقناع، للحصول على الأهداف المرجوة».

ج- المفاهيم المقاربة للقوة

لمفهوم القوة عدد من المفاهيم المتداخلة والمقاربة له؛ فهناك من لا يفرّق بين القوة والقدرة أو القوة والنفوذ، فضلاً عن السلطة، فتارة يطلق هذا المفهوم أو ذاك كمرادف للقوة أو شبيهه أو القوة نفسها. ومن هذا الاختلاط المفاهيمي، وللوصول إلى تعبيرات دقيقة، وجب فك الالتباس والتشابك بتفسير كل مفهوم على حدة. ولعل أهم ما ينبغي تفسيره وتوضيحه هو الفرق بين القوة والقدرة.

مثلاً أوضح في تعريف القوة بأن كلمة القوة وردت بمعنى «الطاقة الواحدة

(26) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 2 (بيروت: دار النهضة العربية، 2011)، ص 488، وجمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع والإنتاج الحربي، هيئة البحوث العسكرية، حساب القوة الشاملة (القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر بالقوات المسلحة، 1990)، ص 1.

(27) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 385.

من طاقات الحبل أو الوتر»⁽²⁸⁾، نوضح أن القوة هي مجموعة عوامل القوة العضلية والذهنية والقوة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا التوضيح لمفهوم القوة ستطرق إلى المفاهيم المقاربة للقوة وهي كالآتي:

- القدرة (Ability): يعرف لسان العرب «القدرة» من لفظ القدير والقادر، وهي من صفات الله، ويكونان من القدرة والتقدير⁽²⁹⁾، كما في الآية ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽³⁰⁾. وإن مصطلح القدرة في اللغة العربية مشتق من المصدر قدر، بمعنى «قدر على الشيء»، فالقدرة هي فعل الفاعل بلا عجز، والقوة هي أن يفعل الشيء بلا ضعف، بمعنى أن القوة ضد الضعف، وأن القدرة ضد العجز، وهي تعطي مرادفًا للفعل والتأثير في الأشياء للتمكن من الشيء. وإذا كان مفهوم القوة يدل على الوسائل المادية والمعنوية المتاحة، فإن القدرة تدل على مجموع تلك القوى من حيث إمكان وضعها موضع الفعل أو قيد الاستعمال في أوضاع معينة. فالدول تولي القوة مكانة الصدارة من أجل امتلاك القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، وفي السياق نفسه الذي يريده صاحب القوة⁽³¹⁾.

كما هو معلوم، القوة مفهوم حركي غير ثابت، يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي يرتبط بعضها ببعض. وإن القدرة تنصف بندرتها، فيترتب عن ذلك أن الدول تحرص على ما تملكه مهما ملكت من قوة، وتحاول عدم تشتيت جهدها. وإن قوة الدولة دائماً نسبية ويتوقف تقديرها على أمرين: أولهما القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فاعلة، وثانيهما محصلة قوة الطرف الآخر؛ إذ ربما تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة، إلا أن قدرة إحداها وعدم قدرة الأخرى على توظيف أحد أو بعض مصادر قوتها يجعلان الدولة القادرة على توظيف مصادر القوة أقوى نسبياً من الأخرى، على الرغم من تساوي مصادر القوة في كلتا الدولتين. وبناء عليه،

(28) ابن منظور، ص 349.

(29) المصدر نفسه، ج 5، ص 209.

(30) القرآن الكريم، «سورة المائدة»، الآية 17.

(31) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، ط 2 (القاهرة: المكتب

العربي الحديث، 1989)، ج 1، ص 34-35.

نفهم أن القدرة شرط لازم لعلاقة القوة، فمن دون امتلاكها يتعذر على طرف فاعل الحصول على سلوك مدعن، علمًا بأن هدف علاقة القوة هو السعي إلى تحقيق الإذعان⁽³²⁾.

- النفوذ (Influence): يشير النفوذ، أو السطو، إلى شكل غير قسري من أشكال القوة. وتأتي كلمة Influence في اللغة الإنكليزية بمعنى التأثير. أمّا علاقات القوة، فتتطوي على القسر، كمرداف للتأثير. وربما يكون من غير الممكن توقع النتائج على «الفاعل/ الفاعلين» موضع القسر؛ فبدلاً من تأمين الإذعان، ربما يعزز القسر المقاومة ويجعل الفاعل مصمماً على الصمود من خلال ردة الفعل غير المتوقعة مهما يكلف الأمر⁽³³⁾.

ترتيباً على ما سبق، يعرف النفوذ بأنه «علاقة ما بين ممثلين بحيث يدفع أحدهم بالآخرين بأن يمثلوا دوراً ما كانوا ليقوموا به لولا تأثيره»⁽³⁴⁾. وإذا أخذ بوجهة النظر التي تقول إن النفوذ جزء أو مرادف للقوة، فإن الدول تسعى إلى ممارسة النفوذ في سياستها الداخلية، وحتى الخارجية، بدلاً من السلطة، لأن السلطة شيء لا يمكن أن يظهر إلا من خلال علاقات مشروعة، بمعنى أن من تمارس عليهم السلطة يقرّون بأن ممارستها حق لأصحابها، وهم مفوضون بذلك⁽³⁵⁾.

بناء عليه، تأتي القوة بمعنى النفوذ والتأثير في سلوك الآخرين. وبالتالي، يكون النفوذ محصلة لولوج الوجهة المستهدفة لفرض الإرادة من خلال القوة⁽³⁶⁾.

- السلطة (Power-Authority): تأتي بمعنى القهر، والاسم من السلطان (سلطة) بضم السين. ويبدو أن اللغة العربية المعجمية تركز على جانب التسلط في مفهوم

(32) زايد بن محمد حسن العمري، «مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي»، الدفاع الجوي (الرياض)، العدد 3 (أيلول/سبتمبر 2010)، ص 19-20.

(33) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بتفوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، 2004)، ص 610.

(34) الطعان والأسود، ص 54.

(35) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، 2004)، ص 99.

(36) الجاسور، موسوعة المصطلحات، ص 488.

السلطة⁽³⁷⁾؛ إذ تُعتبر السلطة أحد مظاهر القوة السياسية التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك، بينما السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب قوة، أما القوة بلا سلطة فظلم واستبداد، بمعنى أنها القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى.

السلطة في اللغة العربية هي السلطان الذي يكون للإنسان على غيره، بينما هي في اللغة الإنكليزية الحق في إصدار الأوامر وتأمين الطاعة لها، وهي بذلك تمايز من مصطلح القوة التي ترد بمعنى الطاقة⁽³⁸⁾. والسلطة هي تنفيذ ممكنات القوة، ومن الصعوبة إعطاء قيمة كمية لها، فيمكن القول «سلطة أقل» أو «سلطة أكثر»، لكن هذا مجرد تقديرات، بل هو تخمينات. والسلطة تختلف عن القوة من حيث إنها (أي السلطة) تمارس خلف (الكواليس) كما اصطلاح عليه معجم بلاكويل للعلوم السياسية. ولعل أشهر تعريف للسلطة هو تعريف ماكس فيبر القائل إنها «الفرصة المتاحة لرجل أو عدد من الرجال لتحقيق إرادتهم في عمل جماعي ضد مقاومة آخرين مشاركين في العمل». وتمارس السلطة بالقسر والقهر، أو بالغرامات التي تُعَدُّ أخف وطأة من الأولى. ويدخل النفوذ إلى جانب السلطة بعدّه أسلوباً من أساليب السلطة التي من الصعوبة لمسها واكتشافها. والمفارقة بين القوة والسلطة هي أن الأخيرة تقوم على قاعدة من الشرعية، في حين أن ممارسة القوة لا تقترن دائماً بالشرعية⁽³⁹⁾.

د- عناصر القوة

يبدو حصر عناصر القوة لأي دولة وتحديد أركانها أمرين معقدين، فقوة الدولة هي مجموع العناصر الأساسية، وتتفرع منها الأرض والشعب والمؤسسات، وهي

(37) علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 115.

(38) لمزيد من التفاصيل في شأن موضوع «السلطة والسلطان»، انظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، ط 3 (بغداد: مطبعة السنيوري، 1990)، ص 35-40، وعمران، ص 16.

(39) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، 2004)، ص 511-512.

تحدد حجم الدولة وتأثيرها في النظام الدولي. أما العناصر المتغيرة، فتبقى في صيغة موارد القوة، إلى أن ترتقي بعد توظيفها لتتحول إلى القدرة على التأثير، لنكون أمام تصنيف جديد للقوة من حيث الأبعاد والترابط، وهو⁽⁴⁰⁾: القوة الكامنة (Potential power) التي تمثل القدرات الوطنية لدولة ما، وهي المفهوم التقليدي للقوة، والقوة الفعلية (Effective power) التي تمثل القوة المستخدمة الناتجة من عملية تحول القوة الأولى. وتكمن أهمية القوة في قدراتها على التأثير، وتستند بشكل عام إلى امتلاك الدولة عناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات، حيث تشكل مجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين، وفقاً للوجهة التي تخدم مصالحها، وتظهر هذه العناصر بأشكال مختلفة ومتنوعة. ويمكن تقسيم عناصر القوة إلى عناصر ثابتة وعناصر متغيرة:

- العناصر الثابتة: يقوم تصنيف دول العالم إلى قوى عظمى وقوى كبرى ودول متوسطة (قوى إقليمية) ودول صغيرة في التراتبية الدولية، على أسس عناصر القوة ذات الطبيعة الثابتة نسبياً، وتجتمع في العنصر الجيوبوليتيكي، وهو الأرض. ويتمثل هذا الجانب في العامل الجغرافي ومميزاته وفي التاريخ والسكان إلى جانب الثقافة. وتعدّ المعطيات الثابتة في المجالات المختلفة العناصر التي لا يمكن أن تغيّرها إرادة الدولة على المدين المتوسط والبعيد، ضمن المقاييس الموجودة. لكن بطبيعة الحال، لا يعني هذا أن ثقل هذه العناصر ثابت لا يتغير في معادلة قوة الدولة، بل إن الوضع الدولي المتغير يفتح المجال أمام تغيّر الثقل النوعي للعناصر الثابتة المذكورة الموجودة ضمن توازنات القوى لأي دولة. كما أن الدول تسعى إلى تقويم التغير المذكور في التوقيت الملائم لتجعل من العناصر الثابتة أرضية لدعم البناء الدينامي لسياستها الخارجية⁽⁴¹⁾.

(40) روبرت د. كاتنور، السياسة الدولية المعاصرة، أعد الترجمة وقدم لها أحمد ظاهر (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989)، ص 285.

(41) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة نافع بشير وبرهان كوروغلو، ط 2 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 35-36.

- العناصر المتغيرة: هي تلك العناصر التي تعتمد على عنصرين رئيسين: الموارد والقدرة على التوظيف، وهذا ما يجعل هذه العناصر متغيرة من حيث حجم الموارد، ومن حيث القدرة على التوظيف، وبالتالي التأثير في الآخرين سلبيًا أو إيجابيًا.

إن معطيات القوة المتغيرة لدولة ما هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المديين القريب والمتوسط، والعناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، والتي تضم كلا من الموارد الاقتصادية للدولة، وبنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري لديها. إنها عناصر متغيرة في معادلة قوة الدولة⁽⁴²⁾. ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر إلى بناء السياسة الخارجية التي تُعدّ أيضًا متغيرًا في كل، وهو المتغير السياسي الذي يشير إلى البنية الفوقية للقوة. ويمكن توضيح معالم القوة المتغيرة في الشكل (1-1)؛ إذ من المعلوم أن من غير الممكن أن نلمس القوة على أرض الواقع من دون المتغيرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية؛ فالقوة الاقتصادية تصنّف ضمن البنية التحتية لجميع المقومات الأخرى، العسكرية والتكنولوجية، وترابط المتغيرات المادية الثلاثة يوصل إلى مخرج مهم هو القوة السياسية التي تمثل البنية الفوقية للدولة، بمعنى أن أضلاع المثلث مجتمعة تمثل القوة السياسية كمخرجات تُحسب كأهم مخرجات القوة المؤثرة في الوحدات الدولية.

الشكل (1-1)

مثلث القوة المادية المتغيرة



المصدر: من إعداد الباحث.

(42) داود أوغلو، ص 43.

هـ- فلسفة القوة

لفهم معاني القوة، يجب إرجاع المصطلح إلى جذوره الفكرية والفلسفية؛ فالبشرية كانت منذ بدء الخليقة تميل إلى القوة، وهذا نجده في ميلها وغريزتها في البحث عن قوتها وحاجاتها لتكتسب القوة في العيش، فضلاً عن أن غريزة البقاء مرتكز فطري عاشه البشر ويعيشونه وفق قوى الطبيعة المادية وغير المادية. وانطلق الفلاسفة الأوائل إلى أهمية قوة العقل باعتبار الإنسان مادة الكون ومحركه، وطرح فلاسفة اليونان ومن تلاهم في سياق البحث الفلسفي كثيرًا من القضايا الفلسفية، منها ما يتعلق بالمباحث الرئيسة للفلسفة: الوجود والمعرفة والقيم. وجميع تلك المباحث تدور في فلك القوة، إن لم تكن في مكوناتها وحركتها الداخلية، ففي قوة الإثبات وقوة المعرفة وقوة القيم والأخلاق.

نجد في الفكر اليوناني كلامًا غزيرًا عن مفهوم القوة. وجاء هذا المفهوم في طروحات عدة لليونانيين في ما يتعلق ببناء الدولة الفاضلة، منها طروحات أفلاطون الذي يرى أن منطلق القوة يكون في النفس، ومن ثم تسود القوة على الخلق بشكلها المادي. وقسم قوى النفس ثلاث قوى، لكلٍّ منها فضيلة خاصة بها: القوى العقلية والقوى الشهوية والقوى الغضبية. كما أنه قسم الفضائل أربعمًا: الحكمة والشجاعة والعفة والعدل، ورأى أن فضيلة القوة العاقلة هي «الحكمة» (Wisdom)، وفضيلة القوة الغضبية هي «الشجاعة» (Courage)، وفضيلة القوة الشهوانية هي «العفة» (Chastity). لكن هذه القوى المختلفة لا بد من أن تجمعها فضيلة تعلو عليها كي يتحقق الانسجام بين جميع الفضائل، وهي فضيلة موازنة بين مقتضيات كل قوة من هذه القوى وواجباتها، ومن أجل هذا سُميت «قوة العدالة». كما اهتم أفلاطون بـ«الموقع الجغرافي»، خصوصًا من ناحية الأوضاع الخاصة بالمناخ والتربة، لأنه كان يرى أن قوة «الدولة» تتمثل في الجماعة التي تقوم على زراعة الأرض، وهذا النوع من الأرض هو الذي ينبغي أشد السكان بأسًا وقوة وأكثرهم اعتدالاً⁽⁴³⁾.

(43) ر. فالتزر، أفلاطون: تصوره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس وحسن عثمان، كتب دائرة المعارف الإسلامية؛ 8، ط 2 (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989)، ص 46-47.

يرى مكيافيلي أن على الأمير ألا يكثرث بوصمه بتهمة القسوة، إذا كان في ذلك ما يؤدي إلى وحدة رعاياه وولايتهم. وهو ينصح بالتوقف عن استخدام أي معيار أخلاقي للحكم، وفي المقابل باستخدام القوة بشكلها المادي (قوة الإرغام) والمعنوي (قوة الإقناع) لإخضاع المعارضين وتجريدتهم من السلاح. كما أنه يعتبر أن النجاح في السياسة والمعارضة الأخلاقي لا يتفقان، وأن على الحاكم أن يخرق القوانين الأخلاقية أحياناً ليبقى في السلطة، وأن الغاية النهائية المتمثلة في البقاء في السلطة تبرر الوسائل اللاأخلاقية المتبعة في استخدام القوة⁽⁴⁴⁾.

أما الفيلسوف البريطاني جيريمي بنتام، وهو أحد رواد المذهب النفعي الأوروبي والليبرالية السياسية ونظرية العقوبة بالقوة كمنفعة، فيعتقد أن استخدام القوة لا بد من أن يحقق السعادة من خلال حماية المجتمع من الجرائم، ولذلك قال إن الطبيعة الحرة وضعت تحت سلطة حاكمين: الألم واللذة. والحقيقة الأخرى التي أشار إليها هي أن القوة ووسائل استعمال القوة هي الأساس في حل المشكلات بين الشعوب والدول⁽⁴⁵⁾.

لكن المفكر الإنكليزي توماس هوبز فكان من أهم الغربيين الذين دعوا إبان النهضة الأوروبية إلى تحديد معنى القوة في وجود الدولة والعلاقات الدولية، فاعتبر أن هناك تناقضاً جوهرياً بين المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي للدولة في القرن السابع عشر. وذلك انطلاقاً من ثابت معلوم هو أن المجتمع الداخلي منظم، بينما يعاني المجتمع الدولي الفوضوية نتيجة غياب سلطة موحدة تملك وسائل القوة، وقال في ذلك: «إن العلاقات بين الدول تركز على قوة، وليس على علاقات حق أو عدل، فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية، وإن المجتمع الوطني كامل منظم بينما المجتمع الدولي فوضوي ومجزأ»⁽⁴⁶⁾.

(44) للمزيد عن استخدام القوة في الحكم، انظر: نيكولو مكيافيلي، الأمير، تعريب وائل سمير (القاهرة: دار الخلود للنشر والتوزيع، 2010)، ص 43-55.

(45) باسكال سلان، الليبرالية، ترجمة تمالدو محمد؛ مراجعة نوح الهرموزي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع؛ مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية، 2010)، ص 37-38.

(46) نقلاً عن: عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط 3 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص 56-57.

رأى كارل ماركس أيضًا أن القوة والعنف هما مخرج تاريخي ناتج من تعارض المصالح لما ظهرت الملكية الفردية. ويربط إنغلز بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وظهور الأسرة والسلطة واستخدام القوة. والملاحظ أن العنف عند إنغلز سابق على وجود الدولة، حيث إنه يتج من تصارع المصالح المترتب عن ملكية الأراضي. وبالتالي، لا يمثل العنف أحد المكونات الطبيعية للسلطة، بل هو ناجم عن الواقع الاجتماعي⁽⁴⁷⁾.

من الجدير بالذكر أن فلسفة القوة لا نجدها في القواميس والمعاجم، لأنها تسلب الحياة من المفاهيم بشكل ثابت؛ فالتعريفات التعميمية وغير المميزة وغير المقيّدة للقوة تُفقدُها الفلسفة كثيرًا، حيث هي أبعد من كونها «القدرة على الفعل»؛ فالتعريفات كلها تعريفات متوقعة، وهذا يدل على الفراغ المنهجي أو الابتعاد عن جوهر الشيء، والاستغال بماهية الفكرة بعيدًا عن الكيفية التي توّطر تلك القوة والمحركات الداخلية لها، بل تذهب إلى أبعد من ذلك في البحث عن الأسباب التي تخلقها هذه القوة المؤطرة في سياق العلاقات⁽⁴⁸⁾.

3- قياس تأثير القوة

تُعَدّ قوة الدولة المجال الأساس الذي يحدد معالم دور الدولة في النسق الدولي من بين أطرافه. واتصالًا بذلك، عرّف إسماعيل صبري مقلد القوة بأنها «القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى، بالكيفية التي تخدم أهداف الدولة المالكة لها، ومن غير ذلك، قد تكون الدولة كبيرة أو غنية، لكنها ليست قوية»، وهنا تأتي المحاولات للبحث في تفسير أسباب قوة الدولة وأسباب ضعفها، أكان ذلك في الدور أم في التأثير أم في المكانة.

تكاد رؤى دارسي السياسة الدولية تلتقي في أغليبتها عند أن القوة مزيج من المكونات المادية القابلة للقياس، والمكونات غير المادية. ويشترط الباحث

(47) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، ط 3 مزودة ومتقحة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص 14.

(48) انظر: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعمارات والأساطير والنماذج،

ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 49.

في العلوم السياسية ج. ديفيد سنغر وجود القوة بأفعال ملموسة، وهذه الأفعال توجد فحسب عندما توظف هذه القوة في تفاعلات دولية مؤثرة، بمعنى أنها تُفهم بكونها القدرة على التأثير⁽⁴⁹⁾. وثمة عدد كبير من الدراسات والبحوث المتعلقة بقياس مؤشر قوة الدولة وعناصرها، أكان من متخصصين بالعلاقات الدولية أم بالعلاقات الرياضية. وعلى الرغم من الحقائق العلمية التي تؤكد أن من الصعوبة قياس قوة الدولة، لأن مركّب «القوة»، وبالتحديد القوة المادية، يحمل كثيرًا من التفرعات والتقسيمات والعناصر المتداخلة، فإن هناك دراسات جمّة خاضت في دراسة مؤشر القوة، حتى مع صعوبة قياس القوة غير الملموسة (القوة الناعمة). وعند قياس مؤشر القوة، يجب مراعاة الجوانب التالية⁽⁵⁰⁾: إن قوة الدولة ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة؛ إن قوة الدولة ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة؛ إن قوة الدولة ظاهرة علائقية؛ يختلف قياس قوة الدولة من وقت إلى آخر ومن حالة إلى أخرى.

من جانب آخر، تستند محاولة قياس القوة الشاملة لأي دولة من دول العالم إلى أساس العامل الديموغرافي والعامل السياسي والقوة الاقتصادية، وبالتالي قوة الدولة العسكرية. وظلت حسابات القوة النسبية للدولة مشكلة ملحة تؤرق العاملين في المجالات والاختصاصات كلها؛ ذلك لأنه لا يمكن في أي حال قياس القوة بالقلم والمسطرة. وهكذا يلجأ الدارسون إلى منحى آخر، هو التعرف إلى بعض الخصائص الظاهرة في الدول المختلفة التي تبني بقوة هذه الدولة أو تلك⁽⁵¹⁾.

تقسم هذه الدراسات التي اهتمت بقياس القوة ثلاثة اتجاهات⁽⁵²⁾:

(49) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 13-14.

(50) هابل عبد المولى طشطورش، العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة، سلسلة الدراسات؛ 7 (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2011)، ص 93.

(51) نوار جليل هاشم، «قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدولة كبرى»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25 (شتاء 2009)، ص 79.

Leslie H. Gelb, *Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy* (52) (New York: Harper Collins, 2009), pp. 195-198.

الاتجاه الأول هو دراسة العلاقات الدولية التقليدية التي اعتمدت عناصر القوة المادية الملموسة دون المعنوية (القوة العسكرية - القوة الاقتصادية)⁽⁵³⁾ (Solid power and Hard power)، وهي العناصر المنظورة التي يمكن قياسها بصورة مباشرة. ومن الاتجاه نفسه، هناك من أدخل عنصر السكان واكتفى بالدخل القومي كمؤشر للقدرة الاقتصادية كمحصلة، واعتبر أن النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة مؤشرا للقدرة العسكرية.

الاتجاه الثاني هو الاتجاه الذي جمع القوة المادية والقوة غير المادية معاً في معادلة شاملة لقياس القوة. ومن خلال هذا الاتجاه، ثمة من جمع عناصر القوة المادية على حدة في معادلة منفصلة، وكذلك العناصر غير المادية، ومن ثم جمع محصلة القوتين كليهما.

الاتجاه الثالث هو الاتجاه الحديث الذي خرج من عباءة الكلاسيكية، على اعتبار أن قوة الدولة (أ) هي بمقياس افتراضي لا يحتاج به إلا لإثبات الرأي، وهو أن قوة الدولة (ب) تساوي في الوقت نفسه 99 افتراضاً، والواقع يؤكد أن قوة الدولة (أ) الفعلية أكبر من الدولة (ب)، مع تساويهما كليهما، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

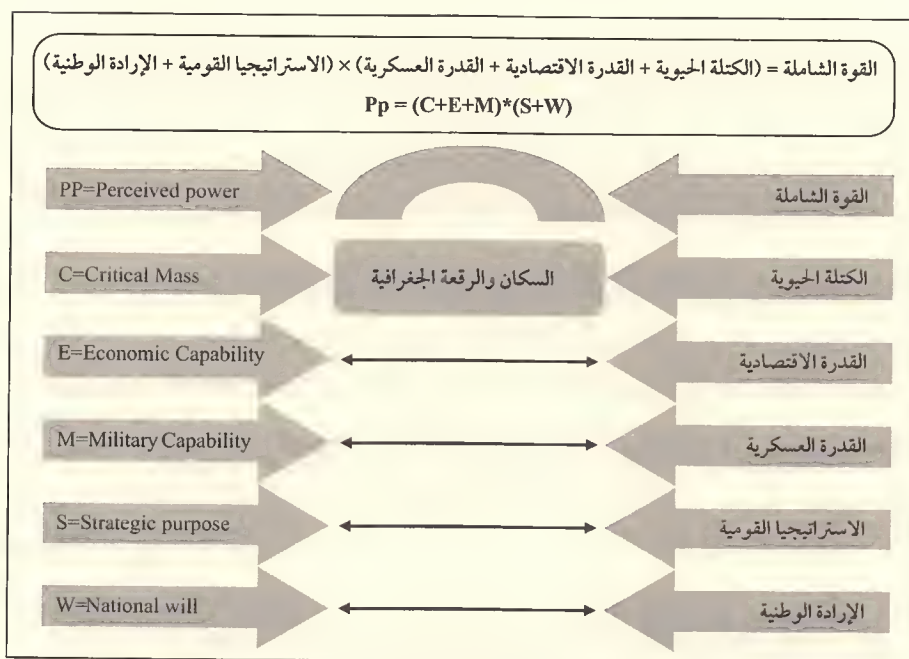
من هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن هذا المثال الافتراضي، وهو منهج قياس القوة من منظور توظيفها، بمعنى القدرة على تعبئة عناصر قوة الدولة وتوظيفها من خلال التأثير في الآخرين، باتجاه فعل معين أو الامتناع عن فعل معين وفق رغبتها. ومن مميزات هذا الاتجاه أن هناك مواد متوافرة وقدرة للدولة على توظيفها، وأن هناك إطار علاقة يمثل علاقات تفاعلات حركة الدولة في محيطها البيئي لها⁽⁵⁴⁾.

(53) أقيست العبارة من منظور القوة الناعمة والذكية العسكرية كما يعتبر عنها جوزف ناي؛ فمصطلح القوة الخشنة يقابله بالإنكليزية Hard Power، أما القوة الاقتصادية، فيعتبر عنها بالقوة الصلبة التي يقابلها بالإنكليزية Solid Power. انظر: Joseph S. Nye, Jr., *The Future of Power* (New York: The Perseus Books Group, 2011), p. 123.

(54) Gelb, p. 196. انظر أيضاً: عبد المجيد فراج، القوة الشاملة للدولة: مؤشرات وقياسات، كراسات استراتيجية؛ 50 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997)، ص 16-19.

اتساقاً مع هذا الاتجاه، بزغ منظور أدق يسعى إلى قياس القوة من خلال ممارسة القوة التي تتكون من ثلاثة عناصر: الثروة، وسيطرة الدولة على البيئة الدولية، والمكانة في الإطار الأول، وهي ما أطلق عليها سيجو سديت اسم عناصر المناورة والقدرة على تعبئة القوة. ولعل أهم محاولة لقياس القوة هي تلك التي أضافت منظوراً جديداً في مجال تحليل ظواهر العلاقات الدولية والعناصر الداخلة في تفاعلاتها وتفسيرها، وهو يسمّى «قانون كلاين» نسبة إلى رأي كلاين (Ray Clin) الذي قام بحساب القوة الشاملة للدولة على النحو الموضح في الشكل (1-2)⁽⁵⁵⁾.

الشكل (1-2) قانون كلاين لحساب القوة الشاملة



المصدر: محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية الحديثة (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1993)، ص 34.

(55) محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية الحديثة (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1993)، ص 34-35.

يتضح من الشكل (1-2) الذي افترضه كلاين، معادلة مهمة في محاولة لقياس قوة الدولة؛ حيث يرى كلاين أن قوة الدولة مزيج من القوة الثابتة المتمثلة في السكان والموقع الجغرافي والقدرة الاقتصادية التي تمثل الناتج القومي الإجمالي ومعدلات النمو، زائدًا عليها القوة العسكرية التي تتكئ بشكل مباشر على القوة الاقتصادية في البناء والتطوير، وصولاً إلى قوة وقدرة عسكريتين ذاتي تأثير وكمحصلة للمكانة بين الوحدات الدولية. تكون هذه العوامل المادية كلها مضروبة في العوامل غير المادية التي تتمثل في الاستراتيجية القومية والإرادة الوطنية التي تكون المحصلة بغياها سلبية، بمعنى أن المعادلة التي جاء بها كلاين لقياس القوة هي حاصل ضرب (العوامل المادية × العوامل غير المادية). فعلى سبيل المثال، إذا كانت القدرات المادية أو الملموسة تساوي 100 كمعطى رقمي، والقدرات أو العوامل غير المادية تساوي صفراً، وذلك بسبب غياب الإرادة الوطنية أو فشل خطط الاستراتيجية القومية وتكتيكها، فإن مجموع القوة سيساوي صفراً. هذه النتيجة تشير إلى القوة المادية، وهي صفة الدول القانعة، أو فئة الدول الضعيفة والقانعة (Weak and Satisfied). أما إذا كانت العوامل المادية تساوي 100، والعوامل غير المادية تساوي 1، فإن القوة الشاملة للدولة تكون 100، وبالتالي يمكن مقارنة هذا المجموع بدول أخرى لقياس قوتها الشاملة، وهي صفة «مرحلة نضج القوة» تُطلق على الدول الضعيفة غير القانعة (Weak and Dissatisfied) كما يسميها أورانغنسكي في نظريته (تحولات القوة). وفي الوقت نفسه، إذا كانت القدرات أو العوامل غير المادية تساوي 2 أو 3 أو 4، مع بقاء العوامل المادية بالقيمة السابقة نفسها، تكون النتيجة 200 أو 300 أو 400 كمعامل رقمي، وهي سمة الدول القوية غير القانعة (Powerful and Dissatisfied) ⁽⁵⁶⁾.

الحقيقة أن دراسة كلاين ليست الدراسة الوحيدة التي اهتمت بقياس القوة الشاملة؛ فهناك دراسة، أو ما يسمّى «أسلوب كوهين» الذي يعتمد في قياس القوة على خمسة عوامل: العوامل الاقتصادية والعسكرية والجغرافية والنفسية والسياسية.

(56) السماك، ص 34. انظر أيضاً، في ما يتعلق بنظريات القوة: مقلد، نظريات السياسة،

فهو يقوم على تحليل كل عنصر من العناصر السابقة، من أجل توضيح مدى مساهمته في بناء قوة الدولة، ليتسنى بعد ذلك إجراء الدراسات المقارنة، بعد تحويل الأرقام المطلقة إلى أرقام نسبية بين دولة وأخرى أو بين دول عدة. كذلك توجد دراسة جيرمان وأسلوب ريتشارد موير وأسلوب فوكس، ولا يتسع المجال لذكر الأمثلة والتفصيلات، واكتفينا بدراسة واحدة لتقديم مثال لقياس القوة.

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة إلى قياس تأثير القوة في⁽⁵⁷⁾:

- أن الوحدات الدولية (الدول) لا تملك دائماً القدرة على استخدام الموارد؛

- صعوبة تحديد أنواع الثروات والموارد التي يمكن تضمينها في مقياس عام للقوة، وصعوبة قياس القوة الكامنة التي لا يمكن التعرف إليها إلا من خلال استخدامها فعلياً؛

- أن معيار قياس القوة يتجاهل الازدواجية في استخدام القوة الشاملة، في ظل الأحلاف والاتفاقات في العلاقات الدولية؛ إذ إن ما يُستخدم مع دولة (أ) من معيار أو شكل من أشكال القوة لا يُستخدم مع الدولة (ب) الصديقة أو الحليفة؛

- إذا ما اتفقنا على وجود القدرة على قياس القوة المادية لدولة إلى حد ما، فيصعب في المقابل قياس القوة غير الملموسة (المعنوية)، لأن دلالاتها العامة تلقى ضبابية كثيرة؛

- فجوة المعلومات تربط هذه الإشكالية بمدى ونوع الإمكانيات المتوافرة لدى الدولة من أجهزة جمع المعلومات، ومدى الكفاءة التي تعمل بها؛ ذلك لأن التقويم الدقيق للمتغيرات ودور كل متغير في إضفاء الفاعلية على قوة الدولة الوطنية التي تعطي حركة في إدارة صانع القرار في البيئة الدولية، يجب أن يُبنى على أساس قوي من الحقائق والمعلومات الموثقة والمصنفة، لأن عوامل القوة هي في حالة من الدينامية والتغيير المستمر⁽⁵⁸⁾.

(57) حبيب إبراهيم، «قوة الدولة وإمكانية قياسها»، الفكر السياسي، العدد 33 (2008)، ص 24.

(58) ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط 2

(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص 223.

ترتيباً على ما تقدم، يبقى إبداء الانتقادات الموجّهة إلى الكيفية في قياس القوة المعيار الواضح والجلي في أن هناك دولة قوية. وفي المقابل، هناك دولة أخرى ضعيفة مع اختلاف تفسير مقاربات قوتها المتعددة والمتغيرة وتحليلها.

بعد سبر الانتقادات الموجّهة إلى الدراسات التي اهتمت بقياس قوة الدولة لوضع معايير رئيسة، بالاعتماد على مؤشرات عدة لقياس القوة المتغيرة، واستكمالاً لموضوع القوة، نرى في ضوء ما تقدم تحديد العناصر المتداخلة للقوة التي تشكل، بمجملها، «فجوة القوة».

فجوة القوة - الدور، طور شارليز دوران نظرية فجوة المعرفة بنظرية جديدة تدعى نظرية «فجوة القوة - الدور» (Power - Role Gap) المستوحاة من نظرية فجوة المعرفة، للتعبير عن عدم الاتساق بين التغيير في قوة الدولة ومكانتها من جهة، ودورها في النظام العالمي من جهة أخرى. وحدد دوران أربعة عناصر متداخلة ساهمت في تشكيل هذه الفجوة⁽⁵⁹⁾:

- تغيير القوة الهيكلية للدولة، المتكونة من قوتها الاقتصادية، من حيث بنية الاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي.

- تغيير القوة العملياتية للدولة صاحبة الدور، التي تتكون من قوتها العسكرية والديموغرافية.

- تغيير تصور القائد السياسي لدور الدولة، من خلال التصريحات الرسمية وتوجهات السياسة الخارجية.

- تغيير توقع الدول الأخرى لدور الدولة التي تعاني الفجوة.

يجادل دوران بأن القائد السياسي ينزع عادة إلى المبالغة في تصوير الدور

(59) يسار القطارنة، «تعليق نقدي: حالة «خاصة»: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟»، السياسة الدولية، العدد 188 (نيسان/أبريل 2012)، ص 30، وإيمان أحمد رجب، الدور الإقليمي، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009)، ص 8.

الذي يمكن دولته من أن تقوم به، ولا يتلاءم مع القوة العملية والهيكلية للدولة، أو مع توقعات الدول الأخرى، ومن ثم تظهر فجوات عدة على النحو التالي:

- فجوة الدور - الدور، وتنشأ حين لا يتسق الدور الذي يتصوره القائد السياسي مع الدور الذي تتوقعه الدول الأخرى.

- فجوة الدور - القوة العملية، وتنجم عن قيام الدولة بدور لا يتسق وقواها العسكرية والديموقراطية والدبلوماسية، وربما يكون نتيجة تعظيم القائد السياسي لتلك القوة، أو نتيجة تقليله من حجمها، أو لوجود اقتناع لديه بضرورة انحسار دور الدولة، أيًا تكن القوة التي لديها.

- فجوة الدور - القوة الهيكلية، وتنشأ عندما تقوم الدولة بدور لا يتسق وقوتها الاقتصادية، وينتج هذا الوضع عادة من اقتناع القائد السياسي بضرورة انحسار دور الدولة، أيًا يكن حجم ما لديها من قوة اقتصادية.

ثانيًا: مفهوم القوة الذكية ومصادرها

يذهب هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفهوم القوة الذكية ومصادرها المتمثلة بالقوة الخشنة والقوة الصلبة والقوة الناعمة، على التعاقب، لرسم الإطار النظري والمفاهيمي والفكري للقوة الذكية وآليات عملها.

1 - مفهوم القوة الذكية

من الممكن المجادلة في دراسة مفهوم القوة بأنه مفهوم مركّب بطبيعته، وأن امتلاك عوامل القوة لا يكفي كي تكون الدولة مؤثرة، وبالتالي لا يمكن اختزال المفهوم في تفسيره تفسيرًا مجردًا من دون الخوض في المسمّيات التي تُطلق على القوة بين الفينة والأخرى، ومنها إطلاق مصطلح القوة الذكية الذي يثير تساؤلاً إذا تم الاتفاق المجرد عليه، بغض النظر عن وجود مفهوم جرى استخدامه في الأوساط السياسية الكبرى. والتساؤل هو: إذا كانت هذه القوة ذكية، فهل تقابلها قوة «غيبية»؟ وثمة سؤال آخر: هل القوة الذكية سياسة أم استراتيجية؟

في ضوء ذلك، سنتناول هنا المفهوم والأسباب التي دعت إلى إطلاقه، وماهية الأهداف المعلنة والمضمرة للقوة الذكية كأداء استراتيجي.

من الجوانب المهمة ذات الصلة التي تتبناها الدول المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، جانب القدرة على مواجهة الذات ونقدها وإعادة تقويم الواقع والمجالات المختلفة المرتبطة به، وبشكل خاص تلك المتعلقة بمستقبل قوة الولايات المتحدة وقدرتها على الحفاظ على مكانتها المتقدمة بين الأمم.

إذا عدنا إلى مصطلح الذكاء، نشير إلى أن المفهوم والتعريف العام للذكاء⁽⁶⁰⁾ يتمثلان بالقدرة المعرفية والاستيعابية على التكيف العقلي مع الواقع، واجتياز العقبات والمشكلات، وإيجاد الحلول والاستعداد لها قبل حدوثها في المستقبل في المحيط الذي نعيشه. ومن بين هذه المقاربات المفاهيمية نستطيع استدراك ما اصطلح عليه في العلاقات الدولية بـ «القوة الذكية»؛ ففي عالم اليوم، وبالتحديد مع مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح كل شيء ذكياً، وفي عالم الثورة المعلوماتية والمعرفية شاعت لفظة «الذكاء»، ولا سيما في مجال التكنولوجيا، فهناك الحواسيب الذكية والهواتف الذكية، وفي المجال العسكري هناك الأسلحة الموجهة بدقة والذخائر الذكية والقنابل الذكية والقنابل الموجهة (GPUs)، وكلها أسلحة موجهة لإصابة هدف معين بدقة، وصولاً إلى الحروب الذكية - الحروب عن بُعد⁽⁶¹⁾.

(60) الذكاء في اللغة العربية الفطنة والفهم؛ فعندما نقول ذكي بمعنى سريع الفطنة، نعني العلم بالشيء. واللفظ مرادف للفطنة والفطنة كالفهم، وهو ضد الغباوة، ويقال رجل فطن بخصومته، أي عالم بوجوهها وحاذق. قال المناوي: «الذكاء: سرعة الإدراك، وحدة الفهم». انظر: ابن منظور، ج 2، ص 466. في اللغة الإنكليزية تقابل كلمة الذكاء عبارة Smart Intelligence، وتأتي بمعنى الدهاء والمكر، وتُطلق على الشخص اللامع الشديد الذكاء والحاذق. وفي العلوم الإنسانية، لا يوجد حتى الآن تعريف محدد للذكاء، وحتى الذكاء بمفهومه العام يختلف من موقع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى. وثمة إجراءات كثيرة لقياس مستوى الذكاء، لكن لا أحد يستطيع تعريف ماهية الذكاء بشكله الدقيق. انظر: قاموس المصطلحات الأمنية والعسكرية (القاهرة: وزارة الدفاع المصرية، 2001)، ص 119.

(61) مصطفى داحي، «العالم ما بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي»، المعلوماتية، العدد 82 (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 11.

دخل مفهوم القوة الذكية في علم السياسة حديثاً. كما اصطلح على «القوة الناعمة» من الرافد الفكري نفسه الذي أطلقه جوزف ناي الآنف الذكر كتعبير مجازي يعبر عن الربط بين «التسامح والشدّة»، كمعيار جديد لا يضاف إلى قائمة السلوك الأميركي الشامل، بل إلى معاجم العلاقات الدولية وقواميسها. ولسبر مكنونات «القوة الذكية» والمقتربات التي تفتح الطريق أمام مقاصد البحث العلمي لتحقيق هدف البحث، استوجب عرض الأطر التي تحيط بهذا المصطلح المفاهيمي الذي يُعتبر جديداً من حيث إطلاقه وقديماً من حيث استخدامه، مع اختلاف الوسائل والأساليب زماناً ومكاناً؛ فالقوة الذكية ما هي إلا منطلقات كلية بديلة من المنطلقات الجزئية التي كانت تُستخدم في الأداء الاستراتيجي الأميركي. بصيغة أخرى، إنها المنسجمات التي تلتقي في حالة واحدة، وهي حالة القوة الناعمة مع القوة الصلبة والخشنة⁽⁶²⁾.

إن تقليد فلسفة «التناغم» بين المركّبات لمكوّن ما يعتمد على التنسيق والمزج والتكامل بين عناصر مختلفة يرقى إلى آلاف من الأعوام الماضية؛ فالفيلسوف الصيني كونفوشيوس (551 ق. م. - 479 ق. م.) يحلل المفهوم الفلسفي بأنه: «عالم حافل بالخلافات والتناقضات، لكن الرجل القويم هو من يوازن بينها ويحقق التناغم». وما القوة الذكية إلا مكوّن يحوي مجموعة من المركّبات التي تحتاج إلى فلسفة التناغم والتوفيق والمواءمة بين تلك التناقضات⁽⁶³⁾.

استخدمت الولايات المتحدة مصطلح «الذكاء» في مناسبات عدة، منها العقوبات الذكية على العراق بعد حرب الخليج الثانية، وكذلك الضربات الذكية على العراق في عهد الرئيس بيل كلينتون. ولتأصيل هذا المصطلح كأداء استراتيجي جديد، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها، وفق مراجعاتها

CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America, Coauthors, Richard (62) L. Armitage and Joseph S. Nye, Jr. (Washington, DC: Center for Strategic International Studies, [CSIS], <http://csis.org/files/media/csis/pubs/071106_csissmartpowerreport.pdf>, تم الاطلاع بتاريخ 2007/1/28).

(63) عبد العزيز بن غويزي المطيري، «الكونفوشيوسية» (بحث غير منشور، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية، الرياض، 2001)، ص 6.

لسياساتها، أنها في حاجة إلى إعادة استكشاف الكيفية التي تستطيع بها أن تتحول إلى «قوة ذكية». ومن هنا جاءت هذه الخلاصة التي انتهت إليها اللجنة التي اشترك في رئاستها ريتشارد آرميتاج، نائب وزير الخارجية السابق في إدارة بوش الابن، وكان قد شكّلها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن، من أعضاء جمهوريين وديمقراطيين في الكونغرس الأمريكي وسفراء سابقين وضباط عسكريين متقاعدين، ورؤساء منظمات لا تبغي الربح. وانتهت اللجنة إلى خلاصة مضمونها أن الصورة الأميركية والنفوذ الأميركي انحذرا في غضون الأعوام الأخيرة، وأنه لا بد للولايات المتحدة من أن تتحول من تصدير الخوف إلى بث التفاؤل والأمل، عبر استمالة القلوب لترويض العقول. وتوصل الفرقاء إلى تسوية تقوم على دمج سياسات القوة الصلبة والقوة الناعمة وجعلها متناغمة في إطار معادلة واحدة تحت اسم «القوة الذكية»⁽⁶⁴⁾.

أطّرت هذه الدراسة في ندوة نظمها معهد بروكينغز بدعم من مؤسسة ستاردش، وذلك بالتزامن مع إعلان الولايات المتحدة استراتيجية الأمن القومي الأميركي في 26 أيار/ مايو 2010؛ إذ اهتمت هذه الندوة والدراسة بالمنطلقات الإيجابية التي يجب أن تتحلّى بها الاستراتيجية الأميركية، وكيفية مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجهها الولايات المتحدة. ولعل أهم المنطلقات تلك التي حددها وزير الخارجية السابقة هيلاري كلينتون⁽⁶⁵⁾:

- ليست أميركا أقل قوة، لكنها تحتاج إلى تطبيق قوتها بطرائق مختلفة.
- إن أي أمة لا تستطيع أن تواجه تحديات العالم منفردة، وإن التغلب على هذه العقبة موقوف على العمل المشترك وبناء التحالفات.
- إن الدعوة إلى التخلي عن استخدام القوة العسكرية لا يعني إهمالها، بل إنه الخيار الأخير، وهو خيار عند الضرورة القصوى، ويكون بعد استفاد جميع

«American «Smart Power»: Diplomacy and Development are the Vanguard,» U.S. (64) Department of State, Bureau of Public Affairs, 4 May 2009, <<http://www.state.gov/documents/organization/162459.pdf>>.

CSIS Commission on Smart Power.

(65)

عناصر القوة الأخرى، لأنه العنصر الأكثر تكلفة والأقل شرعية في ضمان التأيد الدولي.

أكد ناي كذلك، في شأن السعي إلى ربط الإطار الفكري بالإطار التنفيذي وإيصاله إلى مؤسسة الرئاسة: «لم نكن وحدنا في هذا الرأي، وسنسعى من أجل أمتنا الأميركية»، يقصد الدعوة إلى المزوجة بين طبيعة القوة الصلبة والقوة الناعمة؛ إذ دعا وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس حكومة الولايات المتحدة إلى تكريس المزيد من المال والجهد لتنمية «القوة الناعمة» كداعم أساس في بلورة القوة الذكية، بما في ذلك الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية والاتصالات، وذلك لأن المؤسسة العسكرية وحدها غير قادرة على الدفاع عن المصالح الأميركية في أنحاء العالم كافة. كما أشار غيتس إلى أن إجمالي الإنفاق العسكري يبلغ ما يقرب من نصف تريليون دولار أميركي سنوياً، مقارنة بميزانية وزارة الخارجية التي لا تتجاوز 36 مليار دولار. وأقر بأن من الغريب أن يلتبس وزير الدفاع من حكومته تخصيص المزيد من الموارد لوزارة الخارجية، وعزا ذلك إلى أن العالم لا يعيش زمناً طبيعياً⁽⁶⁶⁾.

إن «القوة الذكية» هي، من حيث التركيبة، مزيج من القوة الخشنة - الصلبة والقوة الناعمة، وأكثر فاعلية من أيٍّ من القوتين منفردتين. وهي جاءت ردة فعل داخلية من المؤسسات الفكرية والأميركية لتصحيح المسار في الاستراتيجية الأميركية من أجل الحفاظ على الهيمنة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. لذا، وفق هذه المتلازمة للقوة، سيجري استخدام القوة الذكية في الدول الذكية التي تسعى إلى اختصار عمليات كثيرة لمواكبة سرعة التغيير في القرن الحادي والعشرين، المتمثلة بالتطور التكنولوجي، كعنصر مهم لتجنب الحروب والدمار والخسائر البشرية، وعنصر فاعل لخدمة القوة الناعمة، والعكس. فالحرب، أو القوة الخشنة (العسكرية)، ستكون دائماً هي الخيار الأخير، فإذا أخفق الإقناع،

(66) جوزف س. ناي، «أميركا واستعادة «القوة الذكية»»، Project Syndicate، 11/12/2007،

على الرابط: <<http://www.project-syndicate.org/commentary/recovering-america-s-smart-power/arabic>>.

تم الاطلاع بتاريخ: 28/1/2013.

تُستخدم المكافأة، وإذا لم ينجح ذلك غالبًا ما تُستخدم القوة الخشنة - الصلبة؛ فالحرب، كما قال المنظر كلاوزفيتز، «استمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى»، وإذا أخفقت القوة العسكرية (الحرب) في تحقيق مآربها، فمن الحكمة ومن متطلبات السياسة أن تبدأ محاولة الانسحاب من الحرب، ما دام الانتحار ليس أسلوبًا عقلانيًا. بيد أن الانسحاب يدفع بالطرف المعني إلى مأزق حقيقي، ومن هنا تأتي مخاطر إخفاق التأثير. لذا، كان لا بد من تقديم الخيارات الأخرى على القوة العسكرية⁽⁶⁷⁾.

يمكن تعريف «القوة الذكية» بناء على التعريف الذي وضعه ناي، وهو أنها «القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجيا واحدة للتأثير في الآخرين»⁽⁶⁸⁾. ولعل أبرز الأسباب التي دعت إلى سياسة القوة الذكية يكمن في قوله: «عندما كنت في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر⁽⁶⁹⁾، كنا نتعامل مع سياسات منع الانتشار النووي، وكان أحد أسرارنا الضخمة أننا كنا قادرين على أن نصور بأقمارنا الصناعية، وبوضوح، كل متر في أي مكان على سطح الأرض، وكلفنا ذلك مليارات الدولارات. أمّا الآن، فمن الممكن دخول محرك البحث غوغل على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت والحصول مجانًا على أي موقع أو أي صورة لأي مكان»⁽⁷⁰⁾. ويرى ناي في الفصل السابع من كتابه مستقبل القوة «التطور الهائل في التكنولوجيا والثورة المعلوماتية، حيث لم تبق البيئة الدولية ساحة للدول فحسب، بل أصبحت حكومات الدول مجرد ممثلة على

(67) انظر: كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم دبيري والهيثم الأبوي، ط 2

(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص 63.

James L. Jones, «Remarks by National Security Adviser Jones at 45th Munich (68) Conference on Security Policy», Council on Foreign Relations, 8 February 2009, <<http://www.cfr.org/publication/18515>>.

(69) رئيس الولايات المتحدة التاسع والثلاثون من عام 1977 إلى عام 1981. من الحزب الديمقراطي. يُعدّ الأميركي المثالي في السياسة الخارجية الأميركية، عندما اتخذ مواقف متشددة ضد انتهاك حقوق الإنسان في أي مكان في العالم. وفي عهده، وبرعايته، وقّعت مصر وإسرائيل اتفاقية كامب ديفيد في عام 1987. لمزيد من التفاصيل، انظر: صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: قاموس الشخصيات الأميركية (I) (أ-ج) (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص 376-378.

Nye, Jr., *The Future*, p. 208.

(70)

خشبة المسرح التي ازدحمت بهؤلاء الذين أصبحوا قادرين على التمثيل [يقصد «الفاعلين غير الدوليين»]. ويقول أيضًا إن بعض هؤلاء ممثلون جيدون، مثل منظمة «أوكسفام» (Oxfam) الإغائية، وإن آخرين ممثلون سيئون مثل «تنظيم القاعدة» الذي تمكن في 11 أيلول/سبتمبر 2001 من قتل أكثر من 3000 مواطن أميركي، وهو عدد يفوق عدد الأميركيين الذين سقطوا خلال قصف الطائرات الحربية اليابانية للأسطول البحري الأميركي في بيرل هاربور (المحيط الهادئ) إبان الحرب العالمية الثانية (1941)، ما يعني «خصخصة الحرب» وأن هناك حاجة ملحة وضرورة ملزمة للاستراتيجية الأميركية كي تعي أن القوة ما عادت في إطارها التقليدي، أي القوة العسكرية، وإنما أصبحت الحاجة ماسة إلى خطة ذكية متناسقة بين عناصر القوة الناعمة والقوة الصلبة تنم عن طموح القيادة⁽⁷¹⁾.

يمكن أيضًا استشفاف تعريف القوة الذكية الأميركية من خطابات هيلاري كلينتون، قالت «إنها علاقة الدمج بين الناعم والصلب من القوة، من خلال تعزيز الدبلوماسية والتعاون العسكري والاقتصادي الذي يخلق تحولاً في السياسة الخارجية الأميركية في النظام الدولي، ومن طريق الشراكة مع القوى الكبرى والشراكة بين أنماط القوة بتقنية أكثر ذكاءً»⁽⁷²⁾. واسترعت كلينتون الانتباه إلى الحاجة إلى رفع مستوى الدبلوماسية والتنمية، جنباً إلى جنب مع الدفاع، وهو ما سمّته «مقاربة القوة الذكية» لحل مشكلات العالم، وأكدت أن إنجاح هذه المقاربة يحتاج إلى تعزيز القوة المدنية الأميركية وتوسيعها... وتغيير المواقف من خلال الاعتراف بالدور المهم الذي تؤديه وكالات مثل وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وتأكيد هذا الدور الذي يجب أن يكون رياديًا⁽⁷³⁾.

Nye, Jr., *The Future*, pp. 208-211.

(71)

Inessa Baban and Zaur Shiriye, «The U.S. South Caucasus Strategy and Azerbaijan», *Turkish Policy Quarterly*, vol. 9, no. 2 (2011), p. 98.

(72)

(73) هيلاري رودام كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأميركية،

سلسلة ترجمات الزيتونة؛ 61 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 2.

يتطلب تطبيق هذه السياسة كاستراتيجية معتمدة على القوة الذكية إعادة التقويم استراتيجيًا لكيفية تنظيم الحكومة الأميركية وتنسيقها وتمويلها. ويتعين على الحكومة الأميركية أن تفكر لتجد عددًا من الحلول الإبداعية القادرة على تعظيم قدرة الإدارة الأميركية على تنظيم نفسها وإحراز النجاح، بما في ذلك تعيين مجموعة من كبار المسؤولين القادرين على الوصل بين الهيئات المختلفة للإدارة، بهدف موازنة الموارد على نحو أفضل.

الواقع أننا نجد طروحات القوة الذكية في القرن العشرين في أفكار هنري كيسنجر المخضرم الذي عاش الحياة السياسية الأميركية منذ الحرب الباردة، في إطار حديثه عن إيجاد قيادة عالمية للنظام الدولي ليكون أكثر استقرارًا، لأن السلام لا ينشأ إلا من الاستقرار في ظل شرعية مقبولة لا يمكن تأمينها إلا من خلال الدبلوماسية الناعمة والقوة. ويصف ذلك بـ «أن القوة بلا دبلوماسية تهوّر، والدبلوماسية التي لا ترتبط باستخدام القوة دبلوماسية عقيمة»، وبالتالي يمكن توظيف الأخلاق في السياسة الدولية كمعطى مثالي يمكن الاستفادة منه في تحقيق الأهداف، والبراعة في إدارتها قضايا متعددة تستوجب حكمًا ثقافة واسعة (تاريخية - دينية - اجتماعية - اقتصادية) لمواجهة استراتيجية الخصم واجتيازها، وبالتالي إدراك نقاط الضعف والقوة، وهي توفر المبرر الأخلاقي للهيمنة على العالم (الهيمنة الرحيمة) بمعنى فكرة الاستقرار بالهيمنة⁽⁷⁴⁾.

يرى مستشار لجنة الأمن الوطنية الجنرال جيمس جونز أن نطاق التغيير في البيئة الدولية ما عاد يقتصر في الواقع على وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية، بل يشمل أيضًا جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. ويؤكد أنه يشمل جميع التحديات الجديدة التي تجاوزت عنصر الدولة إلى عناصر أصغر ذات تأثير أكبر (في إشارة إلى الإرهاب الدولي) وتشكل تهديدًا تجاوز محاور الحرب اللامتناهية في مواجهة ذلك التحدي بجميع الوسائل الذكية، العسكرية منها (كالطائرات المسيّرة عن بُعد) والاقتصادية (كتجميد الأرصدة وملاحقة

(74) صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: قاموس الشخصيات الأميركية (III) (م-ي) (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص 127-128.

الممولين) والثقافية (كالإقناع والتأثير في الحاضنات الشعبية)، وذلك في إطار حروب موجهة ضد جماعات أو جهات إرهابية لا تستهدف عنوانًا بعينه⁽⁷⁵⁾.

نستخلص من طروحات الجنرال جيمس جونز أن مقاربات القوة بأشكالها وأنماطها يجب أن تنصهر وتصبّ في بوتقة واحدة هي بوتقة الاستخدام الرشيد للقوة (القوة الذكية)، من خلال التكتيك والتكتيك بين روافد القوة صعودًا ونزولًا، بحسب متطلبات كل حادث معين أو مرحلة معينة أو جهة مستهدفة. وتضطلع هذه السياسة في إطار الاستراتيجيا الأميركية باستهداف الدول الصاعدة، كالصين والهند والدول المارقة (المانعة) كإيران وكوريا الشمالية، والموالية كالاتحاد الأوروبي، الشريك الأول في النظام الرأسمالي الغربي وفي حلف الناتو على الرغم من التنافس الاقتصادي الذي يمثل سمة لا تنفك عن مصالح الدول، والفاعلين غير الدوليين، كالحركات والجماعات الراديكالية الدولية مثل تنظيم القاعدة، والإقليمية أو المحلية مثل حركة طالبان أو حزب الله اللبناني، إلى جانب تحديد أو كسب أو زعزعة المنظمات الإنسانية أو المجموعات الاقتصادية التي تمثل تحديًا لمرتكزات القوة الأميركية (الهيمنة الأميركية)، كمجموعة «البريكس»⁽⁷⁶⁾ (BRICS). وهذا الاختيار الذكي للأهداف والأساليب والوسائل من أجل مقتربات القوة يجعل الولايات المتحدة أكثر قدرة على الرجوع إلى الطريق والسيطرة على زمام القيادة بنزعة جديدة تحددها ضرورات الواقع الدولي، فضلًا عن مؤثرات الداخل الأمريكي باعتبارها انعكاسًا جزئيًا للخارج في نظريات السياسة الخارجية.

تُعتبر وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وخزانات الفكر (Think Tanks) ومراكز البحث من أكبر مؤسسات القوة الذكية وأهمها من حيث قدرتها على رسم

Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security, Symposium Three: (75) Employing Smart Power, Co-sponsored by CACI International Inc [CACI] and the U.S. Naval Institute [USNI] (Virginia: CACI, 2009), p. 17.

(76) الـ «بريكس» ترمز إلى الأحرف الأولى من أسماء خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. استُخدم هذا اللفظ المختصر للإشارة إلى هذه الدول التي تتطور اقتصاداتها بوتائر عالية. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 42 في المئة من سكان الأرض. لمزيد من التفاصيل، انظر: «نبذة عن مجموعة «بريكس»»، موقع قناة روسيا اليوم، على الرابط: http://arabic.rt.com/news_all_news/info/29916/. تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 1 / 29.

الأولويات التي يمكن من خلالها الانطلاق تجاه الأطراف الدولية أو الفواعل غير الدوليين، واستدراك الإخفاقات التي تصيب تلك السياسة، وسد الثغرات لمعالجة الأخطاء في الاستراتيجيات الشاملة والعامة، ومحاكاة الحوادث والأزمات بالمتغيرات المختلفة التي يمكن التنبؤ بها، وهذا علم تتقنه الدول الكبرى. وهو من أهم مقاصد القيادة العالمية التي ترنو إليها الهيمنة الأميركية للحفاظ عليها وصونها على المدين المنظور والمتوسط، ودراسة المشكلات ومحاكاة أوجه الضعف ومواطنه المقبلة، ولا سيما التراجع الاقتصادي بعد الأزمة العالمية، مع أن الاقتصاد الأميركي ما زال الاقتصاد الأول في العالم في الترتيب الدولية على الرغم من تراجع الذي يعزوه ناي إلى الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي، وإن يكن كثيرون يشككون في ذلك.

يُقصد بسياسة القوة الذكية التي طغت على معالم التحركات الأميركية من أقوال وأفعال في العلاقات الدولية، استعادة القدرة القيادية العالمية للولايات المتحدة من خلال الاستخدام المرن لجميع وسائل السياسات، بما فيها السبل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية. ويتعين على الولايات المتحدة أن تتضامن مع حلفائها وتتصل بخصومها وتوطد أحلافها القائمة وتجري التعاون الجديد. باختصار، تعني «القوة الذكية» ضرورة تحويل الاعتماد المفرط على القوة الصلبة إلى استخدام تكتيكات صلبة ومرنة تجاه الخصوم. يتطلب هذا كله قدرًا لا يستهان به من الإبداع والابتكار، وتحويل الأفكار من منطقها النظري إلى واقعها التطبيقي. وكانت الولايات المتحدة في الماضي قوة ذكية من خلال اقتناص الفرص والاستفادة من الأوضاع الدولية في كل بقعة وبؤرة في العالم، أكانت تلك التي تصب في مصلحة أهدافها أم تلك التي تقف كتحدٍ في وجهها، وبالتالي تكون قادرة على أن تتحول إلى قوة ذكية من جديد⁽⁷⁷⁾.

استنادًا إلى ما تقدم، يمكن تعريف مفهوم «القوة الذكية» بأنها تلخص في «القدرة على جمع القوة المادية الصارمة إلى قوة الجذب الناعمة في استراتيجيا أو سياسة واحدة ناجعة تحقق الأهداف بأقل تكلفة وأسرع وقت وانتقائية أدق».

(77) ناي، «أميركا واستعادة».

نخلص إلى أن نظرية القوة الذكية ما هي إلا فلسفة جديدة ومراجعات للحكم في إدارة باراك أوباما، ونمط جديد للقيادة الأميركية بنهج يدمج عناصر القوة المادية والناعمة، والقدرة على التكيف وفق اتجاه جديد يمزج مفاهيم التعددية الدولية للقيادة الملائمة، والمواءمة والتكيف مع القدرة والضرورات الدولية، والتميز بين الاختيار في استخدام مجالات القوة والضرورة في كل موقف وتجاه الفواعل المختلفة في النسق الدولي. بعبارة أخرى، إنها الأسلوب المرن للتعامل مع أنماط القوة المختلفة عبر منسجمات كلية، بدلاً من المنطلقات الجزئية. وإن الهدف الحقيقي للقوة الذكية هو «تفعيل» القوة الأميركية بصورها المختلفة، ومضاعفة تأثير القوة العسكرية والاقتصادية، والتقليل من خسائرها باستخدام «القوة الناعمة»، لتكون قيمة مضافة إليها، لا بديلاً منها، أي إنها مقارنة لردم الفجوة بين الواقع والمستقبل المنشود.

2- مفكرو القوة الذكية

أ- جوزف صمويل ناي

يُعدّ جوزف ناي من المفكرين المخضرمين معرفيًا وأكاديميًا وعمليًا؛ فهو مفكر عسكري واستراتيجي اكتسب بفضل دراساته وأفكاره المميزة هذا الحيز الكبير في حقل العلاقات الدولية وخزانات الفكر، كما اكتسب تأثيره في صنع القرار الأمريكي⁽⁷⁸⁾.

إنه من المفكرين الذين مارسوا السياسة وتقلدوا مناصب متنوعة، منها عسكرية وأخرى استشارية. ويُعتبر صاحب مدرسة الليبراليين الجدد في حقل العلاقات الدولية في علم السياسة. أسس، بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. وهو أيضًا من تيار وسط اليسار الذي يشكّل الديمقراطيون في الكونغرس أغلب ممثليه، والذي يدعو إلى العالمية الليبرالية وي طرح فهمه أنواع الواقع والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تهم

«Biography, Joseph S. Nye, Jr.,» On the Following Link: <<http://www.hks.harvard.edu/fs/jnyefullbio.html>>.

الولايات المتحدة الأميركية⁽⁷⁹⁾. وبعيدًا عن توجه ناي الفكري، كان لهذا الرجل الأثر الكبير في صنع القرار الأميركي والخط البائن في السياسة الخارجية الأميركية بعد عام 2008؛ فهو صاحب فكرة «القوة الناعمة» منذ تسعينيات القرن العشرين، أي الفكرة التي أصبحت جزءًا مهمًا من السياسة الخارجية الأميركية في إدارة أوباما، فضلًا عن أنها المركّب والخيار الأول في القوة وعن دورها في تعزيز القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية. كما أنه المشارك الأصيل في صك مشروع «القوة الذكية» الذي اعتمده أوباما منهج عمل للخروج من المأزق الاستراتيجي والسياسي في النظام الدولي؛ فهو يرى أن القوة الذكية عنوان مهم للشراكة في قيادة العالم من أجل التخلص من أعباء دور شرطي العالم الذي تبنّاه المحافظون الجدد في عهد الرئيس بوش الابن، ولا سيما أن دعواته جاءت متلائمة مع أوضاع الولايات المتحدة السياسية والعسكرية في الخارج، والأزمة الاقتصادية في الداخل التي أرخت بثقلها على معظم دول العالم.

ب- ريتشارد أرميتاج

تقلّد أرميتاج كثيرًا من المناصب؛ فعندما تولّى رونالد ريغان منصب الرئاسة، انضم إليه أرميتاج بصفته مستشارًا في السياسة الخارجية بين عامي 1981 و1983. ثم تسلّم منصب النائب المساعد لوزير الدفاع في شرق آسيا وشؤون المحيط الهادئ. وعمل منذ عام 1983 حتى عام 1989 مساعدًا لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي. وفي عام 1992 عينه الرئيس بوش الأب نائبًا لوزير الدفاع في مكتب شؤون الأمن الدولي، وشغل في عام 2001 منصب مساعد وزير الخارجية، وقدم استقالته في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ورأس مركز «أرميتاج الدولي» (Armitage International) الذي أسسه في عام 2005، وهو المركز المعني بتنمية التجارة الدولية والتخطيط الاستراتيجي وحل المشكلات.

يُعَدّ أرميتاج أحد المحافظين الجدد، أو أحد الصقور، في حكومة الرئيس

(79) بيير هاسنر وجوستان فاييس، واشنطن والعالم: معضلة القوة العظمى، ترجمة قاسم مقداد، قضايا راهنة؛ 13 (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008)، ص 48.

جورج بوش الابن؛ فهو من الذين أيدوا شن ضربات استباقية على إيران تحسباً لامتلاكها أسلحة دمار شامل، وكان ذلك عندما تولى كولن باول منصب نائب وزير الخارجية في عهد بوش الابن⁽⁸⁰⁾، إلا أنه تراجع عن كثير من أفكاره اليمينية ليتقل إلى صف مفكري الوسط. وكان له، إلى جانب زميله ناي، الفضل في استهلال الحديث عن مقتربات القوة الذكية بإعداد مشروع جديد للولايات المتحدة يقوم على مراجعة استراتيجية شاملة للخروج من المأزق الداخلي والعالمي عبر «القوة الذكية»، من خلال الدمج بين القوة الملموسة والقوة غير الملموسة في منسجم واحد.

3- مصادر القوة الذكية

في شأن مضامين تفسير ماهية القوة الذكية، تم التطرق إلى أهم مكوناتها التي طرحها ناي في نظريته المعنية بالقوة، وهي القوة الناعمة والقوة الصلبة. ومن خلال استقراء كتب ناي، وجد أنه يفصلها إلى ثلاثة أنماط رئيسة: القوة الناعمة (التي يقصد بها القوة الثقافية والمعلوماتية والمعرفية - الافتراضية)، والقوة الخشنة (القوة العسكرية - الإكراه، الإرغام، التهديد، الإكراه)، والقوة الاقتصادية (بشكلها الصلب الذي يتضمن الحصار الاقتصادي وكل ما يشمل العلاقات المادية، والناعمة من ترغيب عبر الإعانات بلا مقابل، أو عبر الإقراض المادي من دون أن تتخلله مطالبة بفعل معين أو الامتناع عن فعل معين).

من خلال هذا الفهم المعتمد على القراءات السابقة لمضامين كتب ناي وبحوثه ومقالاته، سنخوض في أشكال القوة الذكية من حيث العناصر الواضحة، بمعنى أننا سنفصل مصادر وروافد «القوة العسكرية» و«القوة الثقافية - المعلوماتية» و«القوة الاقتصادية بشقيها السابق الذكر»، على اعتبار أن «القوة الناعمة والخشنة والصلبة والذكية» هي بصورة أو بأخرى آليات للتغيير يمكن الاعتماد عليها لتطبيق الاستراتيجية أو السياسة الشاملة.

(80) محمد الخشاقجي، دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الأميركي (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011)، ص 41.

أ- القوة الخشنة (العسكرية)

تمثل القدرة العسكرية، كعنصر ظاهر من عناصر القوة، تحوّل جميع العناصر المادية إلى قوة فعلية. وهي من أهم المؤشرات الأساس على القوة الكامنة للدولة في زمن السلم، وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة في زمن الحرب. وبإمكان الشكل العسكري لبلد ما، أن يتكيف كمقياس مع الأوضاع المتغيرة التي تتحدد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية⁽⁸¹⁾. وتُعَدّ القوة العسكرية الرافد الأقوى والأهم للقوة الذكية، لكنها تختلف باعتبارها تُستخدم في تنظيم العلاقات الدولية؛ فهي أداة مهمة تمثل قوة أركان الدولة والسيطرة والقدرة على القيادة. وعندما تنتفي القوة العسكرية، تنتفي الدولة⁽⁸²⁾، فتكون في مضامين القوة الضعيفة القانعة في أغلب الأحيان، وتصبح دولة مستجيبة لسياسة الدول الأقوى وخاضعة للقوى الأخرى التي تمتلك القدرة العسكرية. وما عادت القوة العسكرية بذلك البعد التقليدي للقوة، فحروب اليوم ليست حروباً بأسلحة تقليدية ولا حروباً نووية، بل هي حروب عسكرية ذات «نمط ذكي» وتعتمد على قلة الخسائر البشرية وتبعاتها المعنوية. وتمثل الأسلحة الذكية في الوقت نفسه المعيار الأهم في القوة العسكرية للقرن الحادي والعشرين؛ فالتحكم بالأسلحة عن بُعد أحدث فجوة كبيرة بين فاعلية القوة العسكرية والتقانة العسكرية.

من الجدير بالذكر أن القوة العسكرية ما عادت الخيار الأول، لأن الخسائر المادية والبشرية والمعنوية تترتب عنها مكانة الدول والأطراف الفاعلة في النسق الدولي، ما بين التراجع والتقدم في الهرمية والتراتبية الدولية⁽⁸³⁾، ولا سيما أن عمليات الإرهاب الدولي وحروب الشوارع جعلت من عنصر التكتيك متغيراً

(81) داود أوغلو، ص 48.

(82) من المعلوم لدى مختلف المتخصصين بالعلاقات الدولية أن القوة العسكرية هي من أهم المركبات التي تحدد ملامح الدولة، أما حال دولة الفاتيكان.. وحتى سويسرا، فهي حالة شاذة أمام كثير من الأمثلة. والقصد بالنفي هنا (تعبير مجازي) أهمية القوة العسكرية في رسم السياسة الخارجية وتحديد أدوات الأداء الاستراتيجي للدولة، وبالتالي مكانتها في النظام الدولي.

(83) مارسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة (بيروت: دار المستقبل

العربي، 1986)، ص 205-206.

لا يتمشى مع مسلمات النصر وتحقيق الأهداف، لتنتقل من سياسة التكتيك الوحيد في العمليات إلى التكتيك في مواجهة التحديات ونجاعة الأهداف، وهذا مرتبط بالقدرة والإدارة الفاعلة لمركبات القوة الشاملة، حيث إن الاستخدام الجزئي للقوة العسكرية، بعيداً عن المتغير الاقتصادي والتقاني والمعرفي، يعطي نتائج آنية مرحلية، وبمعنى آخر، يعطي حلولاً جزئية.

لكن لا يمكن إغفال أن القوة العسكرية تمثل الوجه الأهم لهيئة الدولة؛ فقوة دولة ما تعطي فكرة أنها قوية بالمعنى الشامل. وبقدر ارتباطها بالقدرة على التوظيف ومن ثم التأثير، تصبح القوة العسكرية الخشنة معيار ضرورة لا معيار خيار في القرن الحادي والعشرين، وهو الخيار الأخير للحرب بعد استنفاد جميع الوسائل الناعمة والصلبة - الاقتصادية.

في هذا الاتجاه، أكد وزير الدفاع الأميركي السابق ليون بانيتا وجود «تحوّل تاريخي لمستقبل الحروب»؛ فالحروب الذكية أصبحت سمة القرن الحادي والعشرين. وتحدث بانيتا عن أساليبها، فجمع بين القصف المنظم ودقة التصويب، والقوة الجوية والبحرية الضاربة، والتفوق الإلكتروني والمعلوماتي، في استحضار لأنموذج التدخل في ليبيا. وهو باختصار تحوّل جوهري في استراتيجيات الحرب من عقيدة الحرب على جبهتين أو في مسرح عمليات، إلى عقيدة القيادة من الخلف، أو الحرب الخاطفة ذات العمليات الجوية والبحرية المحدودة، بفرق خاصة خفيفة، وتوظيف منظومة مُعقّدة ومتكاملة لأحدث تقنيات التشويش والتجسس والاختراق والتصنّت، وتقانة المعلوماتية واستخدام الطائرات بلا طيارين⁽⁸⁴⁾.

إن الدول المتقدمة سوف تستخدم تفوقها النوعي العسكري بقوات أقل عدداً، وأسرع انتشاراً وتدخلًا، وأعلى تدريبًا، وذات قدرة فائقة على التعامل مع أي وضع أو تهديد طارئ، وهذه خلاصة الخطة الذكية لاستخدام القوة الذكية

(84) محمد معوض، الحرب عن بُعد: دراسة في التكنولوجيا الحربية (طرابلس: دار الجنائن المعلقة، 2009)، ص 17-20.

بذكاء كما أعلنتها الرئيس أوباما في معرض حديثه عن الاستراتيجية الدفاعية الأميركية الجديدة.

ب- القوة الصلبة (الاقتصادية)

مع نهاية الحرب الباردة، أعلن بعض الخبراء الاقتصاديين الأميركيين أن «الجغرافيا الاقتصادية» حلت محل الجغرافيا السياسية. وكان من المفترض أن تصبح القوة الاقتصادية مفتاحًا للنجاح في عالم السياسة، وهو التغير الذي تصور ناس كثيرون أنه كفيل بالانتقال إلى عالم تهيمن عليه بلدان مثل اليابان وألمانيا.

يرى بعض الاقتصاديين أن ارتفاع حصة الصين في الناتج العالمي يمثل مؤشرًا مهمًا على تحوّل جوهري في توازن القوى العالمية في الاقتصاد، لكن من دون اعتبار للقوة العسكرية. وهم يزعمون أن أي قوة اقتصادية مهيمنة لا بد من أن تتحول سريعًا إلى قوة عسكرية مهيمنة، متناسين بذلك أن الولايات المتحدة كانت صاحبة أضخم اقتصاد على مستوى العالم طوال سبعين عامًا، قبل أن تتحول إلى قوة عسكرية عظيمة⁽⁸⁵⁾.

يُفهم من هذه المقدمة أن القوة الاقتصادية هي الرافد الذي تعتمد عليه القوى لتأمين موقعها في السياسة الدولية؛ إذ تُعدّ القدرة الاقتصادية البنية التحتية للقوة الشاملة؛ فكل وحدة من وحدات النظام الدولي لا يمكن أن تتمكن من تحقيق النجاح الأكبر من أهداف السياسة الخارجية من دون أن تتوافر لديها عناصر القوة الاقتصادية الذاتية التي تنطلق من الاقتصاد الداخلي لبناء الذات إلى الخارج من أجل تعزيز متلازمة مكوّنات القوة الشاملة وكل ما يتعلق بالمكانة والدور على المستويات الدولية والإقليمية المختلفة في النظام الدولي⁽⁸⁶⁾.

(85) جوزف س. ناي، «هل تحل القوة الاقتصادية في محل القوة العسكرية؟»، Project Syndicate، 6/6/2011، على الرابط: <http://www.project-syndicate.org/commentary/has-economic-power-replaced-military-might/arabic>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013/1/27.

(86) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 255.

أما على الصعيد الاقتصادي فتُعتبر القوة الصلبة المادية - الاقتصادية الرافد الأهم والأكبر في دعم القوة الذكية، كما تُعدّ البنية التحتية للأخيرة ولجميع أشكال القوة؛ لأن الدول تعتمد في النظام الدولي باستمرار على مواكبة التغيير عبر تطوير وسائل الإنتاج وزيادة كمياته، توجّهًا لزيادة الدخل القومي الذي يحقق للمجتمع الرفاه، فضلًا عن أن قوة الدولة الاقتصادية تكون المحور الأهم لتحقيق الغايات السياسية⁽⁸⁷⁾، بمعنى توظيف المتغير الاقتصادي لمصلحة النفوذ السياسي في سياق التنافس الدولي في التراتبية بين من يريد الصعود ومن يريد الحفاظ على موقع، والحد من صعود الدول الأخرى أو مواكبتها. وتُعدّ القوة المادية الاقتصادية بجميع وسائلها الصلبة التي تتضمن القروض المالية وتبعات الديون، والناعمة التي تتضمن المساعدات بلا مقابل والهبات والإعانات وفترات السماح التجارية والسياسات التفضيلية لدولة بعينها، هي المغذي وهي الأساس الذي تُبنى عليه قواعد وهياكل القوة العسكرية والتكنولوجية والثقافية، وصولًا إلى قمة هرم القوة السياسية.

ترتيبًا على ما سبق، لا يمكن اعتبار الدولة قوية لمجرد امتلاكها الموارد الاقتصادية والطبيعية، في حين أنها لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة والصناعة المتقدمة؛ ففي بعض الأحيان، تملك الدولة صناعة متقدمة وتقنية حديثة، لكنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية وتعتمد في الحصول عليها على الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض قيودًا خارجية على سياستها الخارجية، وهذا يمثل ضعفًا في مكانة الدولة وقوتها الذاتية. ومن الموارد ما يُعدّ أساسًا وجوهرًا لقوة الدولة وصناعاتها، ويتمثل في الفحم واليورانيوم، وأهم من ذلك، النفط الذي يُعتبر أهم مقوّم من مقومات بناء قوة مكانة الدول والأقاليم وتحديد مستواها⁽⁸⁸⁾.

لا يمكن أيضًا إغفال أن القوة التكنولوجية تدخل الميدان المادي (العسكري والاقتصادي) والميدان الناعم (الثقافي والمعلوماتي) أيضًا، وإن لم نفرّد لهذا المركّب المهم حقلاً خاصاً بسبب ارتباط الموضوع بطروحات نظرية ناي الذي قسم القوة إلى مادية - عسكرية اقتصادية - وغير مادية - القوة الناعمة بكل أشكالها، من

(87) السيد حسين، ص 96.

(88)

غير أن يعني هذا أنه أغفل أهمية القوة التكنولوجية، بل إن التطور الهائل من موجات التقدم التكنولوجي التي اكتسحت العالم في مجالاته الكبيرة والصغيرة، شكّل متغيرات ساهمت في جعل المدارس الفكرية للدول تعمل للحاق بركب التكنولوجيا ومجاراتها، بما يخدم الآليات الدولية في ظل التغيير الدولي؛ فالتكنولوجيا أصبحت عنواناً مهماً لقياس القدرات العسكرية لدولة ما، مقارنةً بدولة أخرى على أساس معيار المعلوماتية والتقنية، أو معيار الأسلحة التقليدية، بمعنى أن القوة التكنولوجية في ظل التغيير الدولي تدخل في جميع مكونات القوة المادية وغير المادية.

أما الاقتصاد، فما عاد اقتصاداً يعتمد على الموارد الطبيعية للدولة فحسب، بل إن هناك أيضاً ترابطاً بين الاقتصاد والتكنولوجيا في عالم اقتصاد المعرفة؛ فهو يوفر الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية، بل إن القدرة على جذب المستهلكين واستمالتهم تجاه المنتجات أصبحت أهم سمات الاقتصاد المعرفي التي تتمثل عبر التسويق والإعلان والترويج، وصولاً إلى فاعلية التجارة الإلكترونية، وهما مجال تتفاعل فيهما. ويحتل المتغير الاقتصادي - التكنولوجي مرتبة مهمة بين عناصر القوة الشاملة، ولا سيما بعد تراجع استخدام القوة العسكرية في حسم العلاقات مع القوى الكبرى، الأمر الذي زاد في وزن المتغير الاقتصادي والتكنولوجي معاً، وعلى وجه الخصوص في اقتصاد القرن الحادي والعشرين⁽⁸⁹⁾؛ فالمنافسة الاقتصادية ما عادت تعتمد على من ينتج أكثر وإنما على من ينتج بصورة أكفأ، بمعنى التحول من الإنتاج الكمي إلى الإنتاج النوعي؛ فكلما كانت التكنولوجيا عالية في المنتجات، كانت مؤشرات الجودة والخدمة أرفع وأسمى أمام السلع الأخرى، بل كانت أكثر تسويقاً لما تحققه من غايات فردية أو مؤسسية، والأهم على المستوى الدولي.

ج- القوة الناعمة

لعل ناي هو أول من صاغ مصطلح القوة الناعمة في كتابه ملتزمون القيادة (1990). وجعله رديفاً موازياً يعضد القوتين الماديتين العسكرية والاقتصادية.

(89) عطوان، ص 143.

وانطلق إلى تدعيم مراكز القوة والنفوذ وتقويتها واستعمالها في السياسة الدولية، عبر جعل الآخرين يفعلون ما نريد من دون إرغامهم أو إجبارهم أو إغرائهم، بحسب وصف ناي⁽⁹⁰⁾. ويأتي استخدام مصطلح القوة الناعمة والقوة الصلبة من أجزاء الكمبيوتر؛ فالـ Soft ware في الكمبيوتر مركّب مجرد يمثل البرامج والتطبيقات غير الملموسة، والـ Hard ware مركّب محسوس أو مادي فيه.

إن مصطلح «القوة الناعمة»، في كتاب ناي، ليس جديدًا، فنحن نجده، على سبيل المثال، في موروثنا في الدين الإسلامي، مع اختلاف النيات، في قول النبي محمد: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا نزع الرفق من شيء إلا شانه»⁽⁹¹⁾، وقول علي بن أبي طالب لولده الحسين: «يا بني، رأس العلم الرفق وآفته الخرق» [أي الشدة]⁽⁹²⁾؛ فالرفق واللين بالقول والعمل يعطيان صورة تزين صاحبها، وهما ضد العنف والشدة، ويُراد بهما اليُسْر في الأمور والسهولة في التوصل إليها⁽⁹³⁾.

تُعتبر القوة الناعمة من صنف القوة المعنوية، غير ملموسة. وإذا رجعنا إلى تعريف المعنويات، فهي تُعرّف بأنها «الروح أو المزاج السائد بين جماعة من الأفراد الذين يتميزون بالثقة في الجماعة، وبثقة الفرد في دوره في الجماعة، فضلًا عن الشعور بالولاء تجاه الجماعة والاستعداد للكفاح من أجل تحقيق أهداف الجماعة، وهذا الحال ينطبق بدوره على الشعوب والدول وقدرة تلك الثقة ما بين المجتمع والقيادة السياسية وانعكاس الداخل على السياسة الخارجية»⁽⁹⁴⁾.

(90) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 280، وجوزف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 52.

(91) أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، 5 ج (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، 2000)، رقم الحديث 2594، ص 345.

(92) أبو محمد الحسن بن علي الحراني، تحف العقول عن آل الرسول، قدّم له محمد الحسين الأعلمي (بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، [د.ت.])، ص 321.

(93) المصدر نفسه، ص 322.

(94) جان بيريه، الذكاء والقيم المعنوية في الحرب، ترجمة أكرم ديرى والهشم الأيوبي، ط 3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، ص 13.

كما تُعرّف بأنها «حالة نفسية راسخة ومستقرة في أعمال النفس البشرية، وهي محصلة عوامل روحية ومادية وفكرية بعيدة المدى»⁽⁹⁵⁾. وإذا تتبّعنا أهمية القوة (اللينة أو الطرية أو الناعمة) في عقول المفكرين تاريخيًا، ولا سيما مفكري القوة، واستخدامها بشكلها المادي (الشكل الخشن)، نجد أن مكيا فيلي ينصح الأمير بأن الاحتفاظ بالإمارة الجديدة يكون من طريق تأمين حمايتها من الأعداء، وكسب الأصدقاء، وبأن الاحتلال لا يكون إلّا بالمكر والخديعة ويسطّ الاحترام والتبعية، ويفرض الحب والخوف على رعاياها، والقضاء على كل ما يمكن أن يلحق الضرر به، والاتصاف بالشدة والرفقة معاً⁽⁹⁶⁾.

إن فلسفة القوة الناعمة، كمتغير جزئي من القوة، ما هي إلّا منطلق لإرغام الآخرين على التغيير، لا بتهديدهم بالقوة العسكرية والاقتصادية، بل بجعل الآخرين يريدون ما يريده مستخدم هذه القوة، بمعنى اختيار الناس أو الدول بدلاً من إرغامهم. ويؤكد ناي أن الزعماء السياسيين فهموا دومًا أن القوة تأتي بالاجاذبية، فإذا أقنعت المعنيين بالرغبة في فعل المطلوب، فلا يكون ثمة داع إلى استخدام سياسة «العصا والجزرة» لجعلهم ينصاعون؛ فالقوة الناعمة عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية، والقدرة على ترسيخ التفضيلات تميل إلى الارتباط بالموجودات غير الملموسة، مثل الجاذبية والقدرة على الإقناع والاستقطاب عبر الثقافة والمؤسسات والقيم السياسية، فضلًا عن السلطة المعنوية الأخلاقية⁽⁹⁷⁾. وأعطى ناي تعريفات عدة للقوة الناعمة، أهمها: «إنها القوة الجاذبة، أو هي القدرة على امتلاك الجاذبية للتأثير في سلوك الآخرين من دون إرغامهم بتهديد أو إغرائهم بمورد مادي»⁽⁹⁸⁾؛ «إنها قوة التعاون الطوعي - أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون بالاعتماد على طيف السلوك غير الأمر»⁽⁹⁹⁾؛ «إنها القدرة على كسب العقول والقلوب في آن واحد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي

(95) مصطفى الدباغ، الإقناع: دليل تطوير الشخصية (عمان: دار الإسرائ، 1996)، ص 71.

(96) مكيا فيلي، ص 65.

(97) انظر: ناي، القوة الناعمة، ص 25-26.

(98) المصدر نفسه، ص 26.

(99) المصدر نفسه، ص 27.

نرجوها»⁽¹⁰⁰⁾؛ «إنها، في جوهرها، قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد»⁽¹⁰¹⁾.

اختلف تشيوان تشانغ بي في تعريفه القوة الناعمة عن ناي عندما أضاف القوة الاقتصادية، وعرفها بـ «أنها تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعائية لتحقيق الأهداف القومية بأقل الخسائر»⁽¹⁰²⁾. هذا التعريف أضاف الوسائل الاقتصادية التي استبعدتها ناي، وهي في منظور البحث تشكل الوجه الاقتصادي الناعم - كما طُرح في مقدمة الحديث عن القوة الناعمة - لما يشكله الاقتصاد معيارًا للنمو والرفاية فينعكس بعد ذلك جاذبية تستهدف الآخرين. ويرى الباحث أن القوة الناعمة هي القدرة على الاحتواء والجذب الخفي واللين، لاستهداف القلوب والعقول، حيث يرغب الآخرون في فعل المرغوب فيه من ممارس هذه القوة من دون الحاجة إلى اللجوء إلى استخدام التهديد أو الإغراء المادي.

في هذا السياق، يصف المؤرخ البريطاني المعروف نبال فيرغسون القوة الناعمة بأنها «القوة غير التقليدية، مثل السلع الثقافية والتجارية». وعلى الرغم من اعتراف فيرغسون بوجود هذه القوة، فإنه رفض دراستها بحجة «أنها لينة»، وهو ما قد يوحي بانخفاض أهميتها، أو صعوبة رصدها وقياسها مقارنةً بالأشكال التقليدية للقوة⁽¹⁰³⁾، وهذا نوع من النقد الموجه إلى القوة الناعمة من وجهين: الأول كونها في أهدافها النهائية الصلبة، والآخر كونها غير ملموسة كي توضع مع مركبات القوة الأخرى.

(100) ناي، القوة الناعمة، ص 29.

(101) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة (بيروت:

مؤسسة الانتشار العربي، 2011)، ص 88.

(102) ياسين فواز، «القوة الناعمة: وسيلة من وسائل الهيمنة»، الشرق الأوسط، 7/10/2013،

ص 1.

Joseph S. Nye, Jr., «Think Again: Soft Power,» *Foreign Policy*, 23/2/2006, Web (103)

Exclusive at: <http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3393>. تم الاطلاع بتاريخ:

2013/2/1.

إنها وسيلة نجاح للسياسة الدولية، كما جاء في كتاب القوة الناعمة لجوزف ناي، ونجاح للاستراتيجية الأميركية الشاملة. من هنا، يؤكد مفكر القوة الناعمة والذكية ناي أن التوزيع العالمي للقوة، متمثلاً في لعبة شطرنج ذات ثلاثة أبعاد رئيسة، يتم على النحو التالي: الرقعة العسكرية العليا «أحادية القطب»، حيث تتفوق الولايات المتحدة على الدول الأخرى كلها لجهة الإنفاق والإنتاج والتكنولوجيا والنوع، والرقعة الاقتصادية الوسطى فهي متعددة الأقطاب والوحدات، وتتمثل في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، والرقعة السفلى للعلاقات العابرة القومية - خارج سيطرة الحكومات - وهي ذات تركيب هيكلي للقوة موزع على نطاق واسع.

علاوة على ما سبق، يتبين أن هذا المعطى يعبر عن ديمومة استراتيجية أكثر ذكاءً وتقوم على تقليص التفرد الأميركي بإدارة التفاعلات الدولية من جهة، وترشيد عمليات اللجوء إلى القوة العسكرية (الخشنة) وتقنيها، أو عمليات فرض العقوبات بشكل سافر على الدول التي تعدها مناهضة لها، وهذا مضمون التفكير الاستراتيجي الأميركي الجديد في مرحلة ما بعد بوش الابن.

في مراجعة لأهمية القوة الناعمة في المدرك الأميركي، نجد أن المؤسسات الأمنية، إلى جانب خزانات الفكر، عملت عليها بشكل واضح في هذا الاتجاه؛ ففي عام 1947، أنشأت الولايات المتحدة وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لتولي الجانب الاستخباري، فضلاً عن الجانب الثقافي في الحرب الباردة، ولتعصيد الجوانب الأمنية. وكان أول أعمال هذه الوكالة تكوين واجهة ثقافية قيمية جذابة يُعمل من خلالها على «تحصين العالم ضد وباء الشيوعية، وتمهيد الطريق أمام مصالح السياسة الأميركية في الخارج». وافتتح الأميركيون مجموعة من المراكز الثقافية في بلاد العالم المختلفة لتقديم الثقافة الأميركية، من خلال السينما وحفلات الموسيقى والمعارض الفنية والمحاضرات العامة، وتقديم التوعية الصحية بسبب التقدم في هذا المجال. وعملوا أيضاً على إرسال الفرق الموسيقية من السود لتصحيح الصورة المتعلقة بالعنصرية الأميركية ومحوها من أذهان الأجيال التالية، بينما كان الغرض الأساس تغطية عمليات الانقلابات

والثورات، وحتى عمليات الاغتيال، ومساعدة حركات التمرد والمقاومة السرية والمعارضة السياسية في الدول المعادية للولايات المتحدة⁽¹⁰⁴⁾.

يبدو أن المشهد اليوم، في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أكثر وضوحًا وسرعة في التأثير وتحقيق التغيير المنشود؛ إذ إن الأدوات أصبحت بفضل العولمة التكنولوجية ذات فاعلية ونفوذ في الأمصار والدول المختلفة. وما دفعات التغيير في المنطقة العربية (ثورات الربيع العربي) ألا خير شاهد على القوة الأميركية الناعمة؛ فعملية استهداف العقول باستمالة القلوب وجدت وقعها، وبشكل جلي، في نطاقات لا يمكن حصرها.

يحلل ناي أهمية القوة الناعمة بالقول إنها تكمن في عالميتها وقدرتها على الوصول إلى كل بيت وكل شخص، فلا حدود ولا حواجز. ويرى أنها مصدر ذو فاعلية ومتعدد التأثير والأهداف، ويؤكد قدرتها على النفوذ وأنها عابرة القارات من حيث إنها أكثر دول العالم جذبًا للهجرة، وأكبر مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية، وأكبر مقصد للطلاب الدارسين خارج بلادهم؛ إذ بلغت نسبتهم في عام 2012 أكثر من 33 في المئة في مقابل 14 في المئة في بريطانيا التي تليها في القائمة. وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في نشر الكتب والدوريات العلمية، فضلًا عن الإمبراطوريات الإعلامية وهيمنتها على أكثر من منظومة إعلامية في جميع القارات التي لها التأثير في الرأي العام ونشر القيم والأفكار المراد توجيهها⁽¹⁰⁵⁾.

نبّه ناي إلى أن القوة الخشنة والقوة الناعمة تتصادمان أحيانًا، لكنهما تستطيعان أيضًا أن تعززا بعضهما بعضًا؛ فمن الاستخدامات الجيدة للقوة الناعمة

(104) ف. س. سوندرز، من الذي دفع للزمار؟ الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب، ترجمة طلعت الشايب وعاصم الدسوقي، ط 4 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، ص 13.

(105) سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، تقديم نادية محمود مصطفى، سلسلة الوعي الحضاري؛ 10 (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 23.

التي قام بها البتاغون في حرب الخليج الثانية بشكل صحيح ما سُمي «تسليح المراسلين أو الإعلاميين». فاصطحاب المراسلين في وحدات عسكرية متقدمة أحبط استراتيجية الرئيس العراقي آنذاك التي كانت تعتمد على إثارة غضب دولي بزعم أن القوات الأميركية كانت تتعمد قتل المدنيين، بينما صورت شبكة «سي. أن. أن» الأميركية وقائع حرب الخليج الأولى، واستطاع المراسلون تشكيل صورة إنسانية مزرية لما عاشه الكويتيون بعد احتلال الجيش العراقي؛ فصور المستشفيات الملفقة والطيور التي غمرها النفط بسبب تفجير آبار النفط ما زالت حاضرة في صفحات التاريخ، لكن كان لها وقع وتأثير في الدول وفي مجلس الأمن الدولي في معرض اتخاذ قرار الحرب. تطلب انتشار تقنية المعلومات وظهور قوات جديدة مثل قناة الجزيرة في الفترة الفاصلة بين الحربين استراتيجيا جديدة للحفاظ على القوة الناعمة خلال الحرب الثانية⁽¹⁰⁶⁾.

تأسيسًا على ما تقدم، يرى المشككون في فضائل القوة الناعمة أن ليس لها أثر في الحرب على الإرهاب، فتتظيم القاعدة لا تجذبه الثقافة ولا القيم والسياسات الأميركية، والقوة الخشنة جوهرية في دحر حكومة طالبان في أفغانستان، وبالتالي لا تستطيع القوة الناعمة أبدًا ردع المتطرفين ولا إقناعهم، بدليل أن الحرب على الإرهاب في عهد بوش لم تقض على طالبان ولا على القاعدة، وإذا كان يمكن ضربهم وتقليص نفوذهم هنا وهناك، فإن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تقصف بقنابلها خلايا القاعدة في «هامبورغ أو ديترويت»⁽¹⁰⁷⁾. وتبقى القوة الناعمة فاعلة في إقناع المدنيين والعملاء وفي التعاون الوثيق على تقاسم المعلومات السرية، وتتبع التدفقات المالية وفق المصلحة الذاتية للتأثير وصناعة التغيير لا بتجيش الجيوش وإنما عبر أنماط عالمية القوة الناعمة المتمثلة في المعلومات والتكنولوجيا.

أدوات القوة الناعمة قادرة إذاً على جعل ما تراه الولايات المتحدة سيئًا بالنسبة إليها سيئًا بالنسبة إلى العالم وإلى الشعوب، وما تراه ملائمًا لها ملائمًا

(106) جوستان فايس، الولايات المتحدة الأميركية وإدارة الحروب عن بُعد، ترجمة قاسم مقداد (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، ص 17 و30.

(107) ناي، القوة الناعمة، ص 192.

للغير؛ فعلى سبيل المثال، روّجت الولايات المتحدة للتغيير في بقاع من المنطقة العربية على أنه ثورات شعوب ضد أنظمة استبدادية، وروّجت له في بقاع أخرى على أنه خروج على الشرعية الدولية، كما جرى في جنوب السودان. والكلام يطول في شأن التسويق المبرمج وامتلاك أدوات الإقناع والتأثير في الآخرين.

4- مصادر القوة الذكية

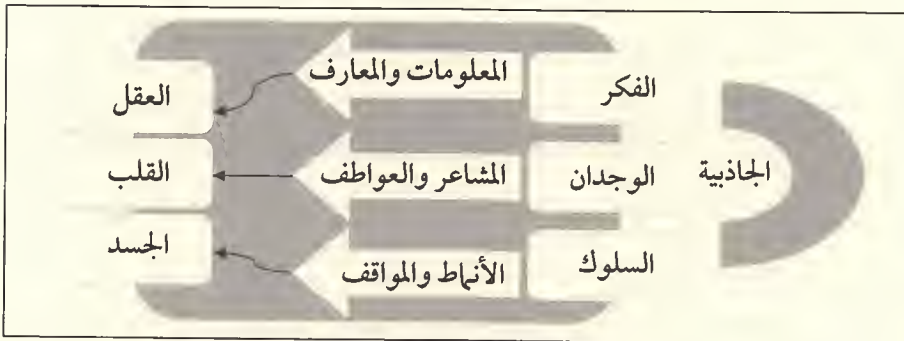
تعتمد القوة الناعمة على الوسائل الآتية لتحقيق فاعليتها، وبالتالي لامتلاك القدرة على التأثير:

أ- الجاذبية

الجاذبية (Attraction) عكس النفور، وهي تعتمد على مجموعة من الأهداف المطلوبة التي يمكن أن تحققها على ثلاثة مستويات: على مستوى الفكر ومستوى الوجدان ومستوى السلوك. ويمكن نشر هذه الجاذبية بطرائق شتى، منها الثقافة الشعبية والدبلوماسية الخاصة والعامة والمنظمات الدولية ومجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة⁽¹⁰⁸⁾، وهذا ما يوضحه الشكل (1-3).

الشكل (1-3)

أهمية الجاذبية في التأثير في القلب والعقل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مصطفى الدباغ، الإقناع: دليل تطوير الشخصية (عمان: دار الإسرء، 1996)، ص 17.

في الأساس، تعتمد جاذبية القوة الناعمة لأي بلد على مقوماتها المادية؛ فالمساعدات الاقتصادية تعطي زخمًا كبيرًا لجاذبية الدول التي تستخدم المساعدات والإعانات الاقتصادية، ويُعدّ هذا الأمر الوجهة الاقتصادية للقوة الناعمة، وفي مقدم هذه الدول الولايات المتحدة.

ب- الإقناع

للإقناع (Persuasion) دور رئيس وحيوي في الحياة، وهو يعرف بأنه «ذلك الجهد المنظم الذي يستخدم وسائل مختلفة للتأثير على آراء الآخرين وتوجهاتهم وأفكارهم، بحيث يجعلهم يوافقون على وجهة النظر في موضوع معين». ويكون الإقناع من خلال المعرفة النفسية والاجتماعية للجمهور المستهدف⁽¹⁰⁹⁾.

يأتي إقناع العقل وإعادة توجيه السلوك من مسلكين: الأول هو الإقناع أو الاقتناع الناجم عن إدراك اللاوعي، وهو الذي يتلقاه العقل من دون قصد، والثاني هو الإقناع من طريق الوعي، أي الاستهداف الذي يأتي من طريق التلقين السمعي والبصري، ويكون ذلك الوعي بالتلقي والإقناع الناعم خفي التأثير، لأن المستهدف لا يمكن أن يدري تأثيره إلا بعد مدة من الزمن، ذلك لأنه أداة غير ملموسة، على عكس الأداة المادية كالإقناع بالإغراء؛ ويمكن الآخرين تلمس الأسباب التي دفعت إلى توجههم واقتناعهم بهذا الأمر، على عكس المسلك الأول. ويعتمد الإقناع على أربعة أركان رئيسة: «الوضوح وإشباع الرغبات والحاجات والمصادقية والتعزيز»⁽¹¹⁰⁾.

ج- الاستقطاب

يعني الاستقطاب (Polarization) جلب الآخر إلى قطبه⁽¹¹¹⁾، وهو القدرة على جذب الآخرين والتأثير فيهم وممارسة النفوذ عليهم عبر وسائل القوة الشاملة؛ فعلى سبيل المثال، يختلف الاستقطاب الناعم الذي يستهدف الرأي العام عن

(109) الدباغ، ص 36.

(110) المصدر نفسه، ص 38.

(111) ابن منظور، ج 1، ص 118.

غيره، لأن مكوناته غير مادية، وهو لا يختلف في الوقت نفسه عن الجاذبية والإقناع، لكن يُعدّ مكملًا لهما، فبعد أن يجذب الآخرون عبر الإقناع سوف تكون محصلة تلك المعادلة الاستقطاب (الجاذبية + الإقناع = الاستقطاب).

اتساقًا مع إدراك مضامين مصادر القوة الذكية، نصل إلى نتيجة مضمونها أن القوة الذكية تجمع خصال القوة الخشنة والقوة الصلبة والقوة الناعمة، وتنطلق منها لتحقيق الأهداف العليا للاستراتيجية الشاملة عبر الأداء الاستراتيجي الإيجابي المتسق مع الواقع الفعلي، وعبر أدوات الإكراه (أو سياسة العصا)، والمدفوعات أو تقديم الحوافز (سياسة الجزرة)، وأخيرًا الجاذبية (القوة الناعمة)⁽¹¹²⁾.

5- مصادر القوة الناعمة

يشخص ناي ثلاثة موارد للقوة الناعمة لأي بلد:

أ- الثقافة

المتفق عليه في الأوساط الأكاديمية للعلوم الإنسانية أن كلمة «ثقافة» في اللغة العربية تقابل كلمة Culture في اللغة الإنكليزية، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية التي تعطي معنى ماديًا، على غير ما هو معروف بمعنى «إعداد الأرض وإصلاحها وزراعتها للحصول على الثمار»⁽¹¹³⁾.

الثقافة هي مجموعة القيم والممارسات التي تُنشئ للمجتمع معنى، ولها مظاهر عدة؛ فمن المؤلف عادة أن يميّز المرء بين الثقافة العليا التي تعجب النخبة، كالآداب والفن والتعليم، والثقافة الشعبية التي تركز على إمتاع الجماهير بالجملة، وهي في الأماكن التي تكون فيها جاذبية للآخرين. فعندما تحتوي ثقافة بلد على قيمة عالمية وتروج سياسته لقيم ومصالح يشاركه فيها الآخرون، فإن هذا البلد

(112) «Polarization (Politics)» <[http://en.wikipedia.org/wiki/Polarization_\(politics\)](http://en.wikipedia.org/wiki/Polarization_(politics))>.

(113) أبو خلدون ساطع الحصري، آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة، سلسلة التراث القومي: الأعمال القومية لساطع الحصري؛ 6، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 41.

يزيد من إمكان حصوله على النتائج المرغوب فيها بسبب علاقاته التي ينشئها من الجاذبية⁽¹¹⁴⁾. ويقصد ناي الثقافة بجميع أشكالها، ويميّز الثقافة السياسية التي تعبّر عن مجموعة القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في أمة ما وفي وقت معيّن⁽¹¹⁵⁾. ويقول في هذا الصدد «إن قوة أميركا الناعمة أعظم حتى من أصولها وموجوداتها الاقتصادية والعسكرية»، وإن السطوة الثقافية الرومانية والسوفياتية كانت تتوقف عند حدودهما العسكرية، أمّا قوة أميركا الناعمة، فهي تحكم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبداً عبر وسيلة الإنترنت⁽¹¹⁶⁾.

ب- القيم السياسية

القيم أحكام عقلية انفعالية توجهنا نحو رغباتنا واتجاهاتنا؛ يكتسبها الفرد ويتعلمها من المجتمع، وتصبح هي محرّك السلوك. والقيم أنواع عدة، منها القيمة النظرية والقيمة السياسية والقيمة الاقتصادية والقيمة الجمالية والقيمة الاجتماعية والقيمة الدينية⁽¹¹⁷⁾.

إن الاجتماع الإنساني - في نظر ابن خلدون - لا يتحقق إلا بوجود تواصل اجتماعي تملّيه منظومة القيم الاجتماعية، فلا بد للإنسان من الاجتماع، و«لا بد من التعاون مع غيره من أبناء جنسه ليحصل له ولهم قوتهم وغذاءهم الذي هو ضروري لحياتهم»⁽¹¹⁸⁾.

وللقيم خصائص عدة، مثل⁽¹¹⁹⁾:

(114) ناي، القوة الناعمة، ص 32.

(115) الأسود، ص 327.

(116) ناي، القوة الناعمة، ص 33.

(117) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل،

2007)، ص 183.

(118) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون: وهي مقدمة الكتاب المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993)، ص 33-35.

(119) محمد أبو نار، «الحرية أعظم القيم السياسية»، السياسي.كوم، 2012/4/17، على

<http://www.elsyasi.com/print_article.aspx?id=888>.

الرابط:

- التماسك والترابط: إن بين القيم المختلفة علاقة من الترابط الذي لا ينفصم، فالعدالة ترتبط بالمساواة وغيرها.

- القيم تتربط معاً، وذلك من خلال علاقة تفرض الترتيب التنازلي والتصاعدي، حيث يحدّد نظام القيم لكل مجتمع أعلى قيمة يجب المحافظة عليها والتضحية في سبيلها. وهنالك قيم جماعية عليا وأساليب تحقيق القيم الجماعية العليا، وقيم فردية عليا، وقيم فردية تابعة.

- استمرارية القيم: فالقيم تستمر وتُعدّ حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.

- القيم متعددة الجزئيات؛ فأى قيمة تعني تصوّراً، والتصور هو مجموعة متكاملة من الفرعيات، فالحرية قيمة سياسية تعني تصوّراً عاماً، وهي بالتالي جزئيات تتفاعل وترابط حيث تشكّل في النهاية قيمة الحرية.

- القيم هي الأساس الحقيقي لشرعية التعامل السياسي. ووظيفة القيم السياسية هي بناء الدولة إطاراً للحركة ينبع من القيم السياسية لتقويم السلوك السياسي للحاكم وضبط العمل السياسي، ومنها الرقابة القضائية.

إذا كانت الثقافة، في أحد مفاهيمها العامة، الرؤية الشاملة للحياة، فهي من ناحية تتألف من مجموعة القيم المستمرة والمستمدة من أربعة مصادر (الدين والأدب واللغة والبيئة)، ومن ناحية أخرى تتألف من مجموعة أفكار عامة، مثل الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والفضيلة... إلخ. لذا، فهي بالغة التأثير في السلوك الإنساني⁽¹²⁰⁾.

لعل أبرز السمات التي تتسم بها القيم السياسية للدول هي الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة التي تعتمدها معتقداً يمثل ثقافة عامة، فضلاً عن تأطير السياسة الخارجية بهذه القيم الجذابة التي تقبلها القلوب والعقول كلها. ولا مناص البتة من أنها الغاية السامية التي تتطلع إليها الأنظمة الحاكمة،

(120) إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001)،

والنظريات السياسية، والقوانين الموضوعة لتنظيم العلاقات على المستويات كلها. وما القيم السياسية إلا جزء أساس ورئيس من الثقافة السائدة في المجتمع. لذا، تشكّل القيم السياسية ثقافة المجتمع السياسية، وتعتبره محركها الرئيس خلال مراحل النمو والتقدم نحو الغايات السياسية المرغوب فيها والمطلوبة⁽¹²¹⁾. لكن لا يمكن أن تكون القيم السياسية مصدر جذب قويًا بمجرد إعلانها، بل يجب أن يدعمها فعل وإلا أصبحت، كما يصفها ناي، جزءًا من النفاق. كما أن مخالفة القيم السياسية بالفعل تثير اشمئزاز الآخرين - بحسب قول ناي- إذا لم تتسق بعمل يطابق القول⁽¹²²⁾.

ج- السياسة الخارجية

يعرّف مازن الرضاني السياسة الخارجية بأنها «مجموع النوايا (Intentions) التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية أو القرارات أو الغايات التي ترنو الدول [إلى] إنجازها والاستراتيجيات التي تعتمد عليها لهذا الغرض»⁽¹²³⁾.

تنطلق السياسة الخارجية لأي بلد من قيمها ومثلها العليا، وبالتالي من جاذبيتها. وتكون استجابة الأطراف لهذه السياسة وفق إمكانيات كل دولة في مجال تعزيز الثقة في عقل صانع القرار السياسي في الطرف الآخر. وإن نجاح واضع السياسة الخارجية في تحقيق الأهداف السياسية يعتمد بالدرجة الأولى على الكيفية التي يتصور بها العالم المحيط به، حيث تجد تصوراتها لهذا العالم جذورها في القيم والمعتقدات التي يحملها ويفسر من خلالها العلاقات الدولية. وتشكّل هذه القيم والمعتقدات الأرضية المعرفية الصورة التي تُرسم للتعامل مع الأطراف الدولية، والتي تحدد في الوقت نفسه شكل سياسته الخارجية⁽¹²⁴⁾. ولا يمكن أن

(121) عبد الفتاح، ص 32.

(122) لمزيد من التفاصيل عن القيم السياسية، انظر: ناي، القوة الناعمة، ص 92.

(123) الرضاني، ص 24-25.

(124) سويم العزي، علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية (عمان: إثراء للنشر والتوزيع،

2010)، ص 199.

نغفل أن السياسة الخارجية للدول ما عادت سمتها الرئيسة ذات طابع مادي، بمعنى أن قدرة التأثير في العلاقات الدولية ما عادت قائمة على القوة الخشنة والصلبة الناجمة عن استعمال الوسائل الحربية والاقتصادية، بل جعلت القوة الناعمة في المقدمة في السياسة الخارجية لتعزيد القوة المادية باعتبارها أكثر نجاعة ونفوذ بهدف إدامتها على المستوى الدولي، وإبعاد أي منافس، ومن ثم إبقائها متنفذة في ظل التغييرات الدولية المتسارعة⁽¹²⁵⁾.

تحدث ناي في كتابه مستقبل القوة عن تفسير الإخفاقات التي تعرضت لها السياسة الخارجية الأميركية بسبب استخدامها المفرط للقوة العسكرية خلال العقود الماضية. ووجه مجموعة من النصائح إلى إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لإعادة صقل توجهات السياسة الخارجية الأميركية من خلال إعطاء الأولوية للمصالح الذاتية، ثم للمحرك الأول للسياسات الخارجية، وهذه نظرة واقعية براغماتية ممزوجة برصانة أكاديمية وخلفية تكنوقراطية في العمل السياسي⁽¹²⁶⁾.

ثالثاً: مفهوم التغيير الدولي وفلسفته وآلياته

1 - مفهوم التغيير والمفاهيم المقاربة

لعل أهم المقتربات التي لا تكاد تنفك عن الحياة اليومية هو سنة التغيير الكونية، مع اختلاف نوع التغيير الذي قد يأخذ الشكل الجذري أو التدريجي أو الجزئي؛ فكل شيء من حولنا يتغير ويتطور بإيقاع متسارع، وفي كل لحظة من الزمن تظهر أوضاع وحوادث جديدة وأفكار جديدة ومتوجات جديدة ومفاهيم جديدة... إلخ. وبالتالي، فإن لم تواجه الدول والمؤسسات هذا التغيير المتسارع وتستجيب له بالمرونة اللازمة والإدراك المتكامل والتفسير الدقيق، فإنها سوف تخرج من دائرة المنافسة، أو إن دورها سيتراجع.

ربما لا نعدو الحقيقة عندما نقول إن من أولى مهمات الفهم التي ينبغي

(125) العزي، ص 209.

Nye, Jr., *The Future*, p. 118.

(126)

أن يتسلح بها متبّع مسيرة السياسة الدولية والمفكر الاستراتيجي، هي الرصد، وبالدرجة الأولى رصد حركة التغيير؛ فمَنْذ أن بدأ الوعي بالعالم قبل أكثر من قرن من الزمان، أخذ الجميع يبحث عن ظاهرة موضوعية هي احتمالية التغيير؛ ذلك أن التغيير مرتبط دائماً بزمان يحدد فروضه⁽¹²⁷⁾. ومهما يكن مدى البحث عن معاني «القوة» في صفحات المعاجم وبين سطور الكتب، لغوية أكانت أم فلسفية أم علمية، فإننا سنجد أن مفهومها يدور حول محور واحد هو «القدرة على إحداث التغيير». ولا ارتباط الموضوع بالقوة، نجد أهمية التغيير على مستويات مختلفة؛ فهو المحرك الفاعل للتغيير بشقيه السلبي والإيجابي وبأنماطه المتعددة، النسقي منها والوظيفي والإداري، وبمجالاته السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المختلفة.

اختلف الدارسون والباحثون في تفسير فحوى التغيير؛ فمنهم من عدّه مفهوماً مركّباً ينطوي على أبعاد شمولية تتعلق بجميع الجوانب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ومنهم من أخذه بمعنى الإصلاح، ولا سيما السياسي منه. وهناك من نظر إلى التغيير من زاوية التحديث والتجديد والتحول، ورأى الفحوى وفق منهجه وتجربته⁽¹²⁸⁾.

بالعودة إلى جذور الكلمة في إعجاز اللغة؛ فقد جاءت لفظة التغيير في القرآن الكريم أربع مرات صريحة وضمنية، وبمعان مختلفة. ففي الوصف الجلي والصريح، مثلاً، هناك الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹²⁹⁾، وفي دلالة التغيير، هناك الآية ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾⁽¹³⁰⁾. واختلف مفهوم التغيير باختلاف الحقول التي تناولته من حيث التحليل أو الفهم أو التفسير، فهو في حقل السياسة مختلف عما فهمه حقل الاقتصاد أو الإدارة، إلا أن الثابت في دروبه هو ما ثبت في اللغة العربية والقرآن الكريم.

(127) منعم صاحي العمار، «التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير (مقاربة في المقدمات)»، قضايا سياسية، العددان 21-22 (2010)، ص 3.

(128) عبد السلام إبراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي (بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، 2011)، ص 16-17.

(129) القرآن الكريم، «سورة الرعد»، الآية 11.

(130) القرآن الكريم، «سورة آل عمران»، الآية 140.

التغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتقة من الفعل «غير» الشيء، بمعنى حوله وبدله بآخر، وجعله أيضًا غير ما كان عليه في السابق. وتغير: تحوّل وتبدّل⁽¹³¹⁾. ويشير مفهوم التغيير لغةً إلى إحداث شيء لم يكن من قبل بالصورة نفسها التي أصبح عليها بعد التغيير؛ فحين نقول «غيرت داري إذا بنيتها بناءً»، بمعنى غير الذي كان عليه. والتغيير أمر حتمي وطبيعي، وهو حقيقة تتجلى في دورة حياة المخلوقات، وأساسها الإنسان، الحيوان الناطق⁽¹³²⁾.

التغيير في اللغة الإنكليزية هو Change، وهو يأتي بمعان مختلفة، فاستخدم له مصطلح Changeability، أي القدرة على التغيير، ومصطلح Mutation الذي يأتي بمعنى التغير⁽¹³³⁾. ويختلف التغيير عن التغير؛ فمن الناحية اللغوية، يؤخذ التغير بأنه مسألة غير إرادية الحدوث، كالكوارث الطبيعية التي هي خارج إرادة الإنسان، في حين أن التغيير سلوك واع للتأثير، فهو ينطلق من فكرة ثم تخطيط ثم وضع استراتيجيا وتنفيذ مشروع، وصولاً إلى النتائج التي تعبر عن المحصلة من إدارة التغيير⁽¹³⁴⁾، فالتغير ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال، ويُطلق على «التغير» اللاشعوري أو اللاإرادي الذي يحدث خارج إرادة الانسان أو تخطيطه، كالزلازل الذي هو تغير مناخي غير مسيطر عليه ولا مخطط له⁽¹³⁵⁾. وإذا كان مصطلحا التغير والتغيير يلتقيان، فإننا نجد أن الأول

(131) جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، ج 3، ص 132.

(132) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي (بغداد: مكتبة السنهوري للطباعة والنشر،

2012)، ص 20.

(133) جرت العادة على ارتباط مصطلح «التغير» بمضاف واحد محدد هو «المجتمع»، فكان المصطلح المركب الناشئ «التغير الاجتماعي» هو الأكثر ذيوغاً واستخداماً على حساب أنماط التغير الأخرى في المجالات والميادين المختلفة. ويرجع ارتباط المجتمع بمصطلح «التغير» إلى أن «التغير الاجتماعي» تغير شبه شامل للتغيرات التي تجري في الميادين الأخرى المختلفة. ويعني هذا أن المجتمع أشبه بالمرآة التي تنعكس عليها أو فيها التغيرات التي تحدث في الميادين الأخرى، الأخلاقية والنفسية والسياسية والاقتصادية. انظر: عزت السيد أحمد، «القيم بين التغير والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات»، مجلة جامعة دمشق، السنة 27، العددان 1-2 (2011)، ص 608-609.

(134) انظر: حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الاستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً

(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص 128.

(135) أحمد، «القيم بين التغير والتغيير»، ص 601-634.

يحمل معنى يختلف عن التعديل (Alter) وكذلك «التحسن» (Modify) وغيرهما من المعاني التي تفيد معنى التغيير. أما التغيير في اللغة الإنكليزية، فهو استمرار حالة الاختلاف التي تطبع سمات ظاهرة معينة مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها⁽¹³⁶⁾.

في الإطار المفاهيمي، يُعدّ التغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة على وجه الإجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، كما أنه ممارسة قام بها الإنسان في الميادين المختلفة منذ القدم، في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد، وغير ذلك⁽¹³⁷⁾.

يعرّف منعم صاحي العمار التغيير بأنه «رؤية ظاهرية للظاهرة، تحدد فيها مظاهر الاختلاف والتشابه عن الحالة السابقة. وإذا ما قمنا بعملية مقاصة بين ظواهر الاختلاف وظواهر التشابه، نستطيع أن نقول إن هناك تغييراً، وبالتالي فإن المقاصة هي التي تحدد مستوى وحدة التغيير»⁽¹³⁸⁾. ويمكن تعريف التغيير السياسي بأنه «التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية، وتؤثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع سواء أكان المجتمع المحلي أم الإقليمي أم الدولي»⁽¹³⁹⁾، وبأنه «النمو والتقدم والرقى على المستوى الفردي أو الجماعي الموجه مع احتمالية وجود المخاطرة، وأن احتمالية هذه المخاطرة تجعل الناس يترددون في الإقدام على عملية التغيير»⁽¹⁴⁰⁾.

(136) عماد مؤيد جاسم محمد المرسومي، «أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية - التنمية البشرية أنموذجاً» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006-2007)، ص 58، ولحام، فرح وباسين، ص 59.

(137) إسماعيل، التغيير في النظام، ص 23.

(138) منعم صاحي العمار، «التفكير الاستراتيجي»، محاضرات أُلقيت على طلبة مرحلة الدكتوراه، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011-2012، ص 1-3.

(139) أمحمد مالكي [وآخ.]، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، إعداد كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 223.

(140) الجنابي، ص 42.

أ- المفاهيم المقاربة للتغيير

اختلط مفهوم التغيير، كغيره من المفاهيم، بمصطلحات ومفاهيم مقاربة تعطي تارة المعنى نفسه، وتعطي تارة أخرى معنى جزئياً. هذا التشابك لم يقتصر على اللغة العربية، بل نجده أيضاً في اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية، ولا جدال في أن في اللغات الحية الأخرى تشابكاً في المدلول، وأن مرد هذا الاختلاف والتشابه والتشابك المفاهيمي ليس لسبب بعينه وإنما لأسباب كثيرة، منها أنه مفهوم متداخل في جميع المجالات والاختصاصات، بل إنه موجود معنا منذ بدء الخليقة.

من هذه الإشكالية الإدراكية، يمكن تلخيص أهم تلك المفاهيم:

- التجديد (Renewal): مصطلح تشعبت معانيه وتعددت مضامينه مع بداية العصر الحديث. وربما يكون ذاتياً، كقول الرسول محمد «إن الله يبعث على رأس كل مئة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها»⁽¹⁴¹⁾، أو ربما يكون واقعياً لتفاعله مع الحوادث والحاجة إلى التغيير للخروج من التقليد واستنساخ القديم باتجاه التجديد، وصولاً إلى أفق جديد⁽¹⁴²⁾. ويأتي بمعنى التغيير الإيجابي، لأن التجديد يكون دائماً نحو الأفضل، وبوعي وإدراك كجزء من التغيير.

- التحديث (Modernization): يشير إلى أنه عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو سمة رئيسة للتغيير الإيجابي⁽¹⁴³⁾.

- التعديل (Amendment): يوحي كمصطلح إلى تعديل الشيء بعد اعوجاجه، بمعنى أن هناك انحرافاً أو اضطراباً في الخط المستقيم الذي وضعت

(141) سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني أبو داود، سنن أبي داود، حققه وضبط نصه وخَرَجَ أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، 7 مج (دمشق: دار الرسالة العالمية، 2000)، مج 4، رقم الحديث 4291، ص 876.

(142) إسماعيل، التغيير في النظام، ص 25.

(143) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،

2009)، ص 118-119.

عليه الأسس والقوانين المراد تطبيقها. ويأتي التعديل في الأغلب لتغيير الوضع السابق بتحديثه بما يتوافق مع الوضع الزمني والمكاني، أو تصحيح تلك الانحرافات التي تواجه الأسس والأطر العامة، وكثيراً ما يستخدم لتحدي الوضع الراهن⁽¹⁴⁴⁾.

- الإصلاح: يشير مصطلح الإصلاح في صحيح اللغة العربية إلى جعل الشيء أكثر صلاحاً⁽¹⁴⁵⁾، ويقابل ذلك في الإنكليزية Reform⁽¹⁴⁶⁾، أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه. وتاريخياً، ارتبط مفهوم الإصلاح في الاقتصاد بمسمى الإصلاح الاقتصادي، ويعني من الناحية اللغوية تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه⁽¹⁴⁷⁾.

- التحول: إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح؛ فكلمة التحول لغة تعني التغير النوعي في الشيء، أو انتقاله من حالة إلى أخرى. ويشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكانه. وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنكليزية Transition، وهو منسجم جزئي من منطلق كلي، هو التغير، ويعني التحول، أي الانتقال من حال إلى حال أخرى، أو الانتقال من وضع قائم إلى وضع مستهدف. فإذا كان هذا التحول نحو الأفضل، فإنه يدخل في حقل التغير الإيجابي، وإذا كان التغير نحو الأسوأ أو أدنى مما يراد، فهو تغيير سلبي، ويكون دائماً ناتجاً من اللاوعي والإدراك الحقيقي لذلك الحادث أو الموقف. وعند استخدامه كمصطلح سياسي، نشير إلى التحول الديمقراطي، بمعنى الانتقال⁽¹⁴⁸⁾.

(144) إيفانز ونوينهام، ص 657.

(145) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط 2 [د.م.]: دار القلم، (1987)، ص 365.

(146) كميل حبيب وأحمد عودي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية: إنكليزي/

إنكليزي/عربي (بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005)، ص 523.

(147) جودة عبد الخالق، «الإصلاح الاقتصادي: الفريضة الغائبة»، بحوث اقتصادية عربية،

العدد 7 (ربيع 1997)، ص 134-137.

(148) وليام كوتدين، «التحول الديمقراطي»، مجلة أكاديمية التغير، فيينا، 2010، النسخة

الإلكترونية على الرابط: <<http://aoc.fm/site/node/40>> تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 1 / 28.

- النهضة (Renaissance): لغةً: نهض نهضًا ونهوضًا. والنهضة هي القوة والطاقة، والوثبة في سبيل التقدم الاجتماعي أو غيره⁽¹⁴⁹⁾. وجاء في لسان العرب أن النهوض هو البراح من الموضع والقيام عنه. نهض، ينهض، نهضًا، ونهوضًا: قام عن مكانه، وارتفع عنه إلى العدو أسرع إليه يحاربه، وأنهضته أنا فانتهض، وأنهضته، حركة للنهوض، واستنهضه لأمر كذا: إذا أمره بالنهوض له⁽¹⁵⁰⁾. وتحمل لفظة النهضة مضامين مادية، وهي في بعض الأحيان تتزامن مع الانهيار أو التفكك، ولا سيما على المستوى الدولي، وارتبط تاريخيًا، وبدقة، بالنهضة الأوروبية الصناعية⁽¹⁵¹⁾.

- التطور (Development): مصطلحًا هو التحسين، وصولًا إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة، وهو يعني التغيير أو التحويل من طور إلى طور. وتعني كلمة «تطور» تحوّل من طوره، وتعني كلمة «التطور» التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها أو في محيطها. والفرق بين التغير والتطور هو أن التغير يتم في بعض الأحيان بإرادة الإنسان، وفي أحيان أخرى بلا إرادة الإنسان. أمّا التطور، فلا يتم إلّا بإرادة الإنسان ورغبته الصادقة؛ فإذا لم تتكوّن الإرادة نحوه وتتوافر الرغبة فيه، فلا يمكنه أن يرى النور، أو أن يظهر إلى حيّز الوجود. ويُطلَق أيضًا على «التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم والقيم السائدة فيه»⁽¹⁵²⁾.

- الانقلاب (Coup): هو تغير نظام الحكم عبر وسائل سلمية (الانقلاب الأبيض)، أو عبر وسائل غير سلمية، ويكون في العادة من داخل مؤسسة الحكم نفسها، سياسية أكانت أم مدنية. والانقلاب السياسي عمل من أعمال العنف، يخطط له سرًا، وينفّذ بتنظيم دقيق على نحو خارج على القانون السائد، ومناهض للنظام القائم، ويدبّره - على الأغلب - نفر قليل من أفراد القوات المسلحة، أو

(149) جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، ج 2، ص 967-968.

(150) ابن منظور، ج 6، ص 456.

(151) انظر: إسماعيل، التغير في النظام، ص 25.

(152) محمد أحمد إسماعيل، «قراءات في مفهوم التطوير»، ورقة قُدمت إلى: مؤتمر الجمعية

العربية لإدارة الموارد البشرية، شرم الشيخ، مصر، 19-23 كانون الأول/ ديسمبر 2009، ص 12.

من المدنيين المشتغلين بالسياسة، بمؤازرة من الجيش النظامي، أو قوات الأمن، أو التنظيمات المسلحة أو منها جميعاً، بهدف تغيير شكل الحكم القائم، جزئياً أو كلياً⁽¹⁵³⁾.

- الثورة (Revolution): لكلمة الثورة مفاهيم وتفسيرات ومعان عدة؛ فهي أتت من الثار والاندفاع القوي والعنيف لقلب الأوضاع رأساً على عقب، لكن التغيير يتجه إمّا نحو الأفضل وإمّا نحو الأسوأ. وثمة أنواع وأشكال عدة من الثورات، منها سياسية ومنها اقتصادية وعلمية ومعرفية، للانقلاب على الواقع الموجود وتغييره. فالثورة السياسية، بمعناها العام، وسيلة للقضاء على النظام السياسي القائم، وإحداث تغيير جذري فيه، وغالباً ما تصاحبها ثورة اجتماعية تستهدف خصائص المجتمع⁽¹⁵⁴⁾.

ب- أنواع التغيير من حيث التطبيق

- التغيير التدريجي: يكون التغيير في أي مجتمع في المواقف والدور والمكانة على المستوى الدولي، والعادات والتقاليد والاتجاهات ومستوى التعليم على المستوى الداخلي للدولة⁽¹⁵⁵⁾؛ فالتغيير يحتاج في مثل هذه المسّيات إلى تدرج، وهو «سنة كونية»، ولا سيما في ما يتعلق بمسألة الحداثة والمراس الحضاري وما يقابلهما من إدراك سلبي للتغيير إذا ما تعلق بالمسائل التي اعتادها الآخرون وتم توريثها إلى أجيال، وهذا يدخل في حقل التغيير التدريجي للوصول إلى الأهداف المنشودة.

هناك فرق بين تغيير النظام القائم دفعة واحدة بانقلاب جذري، ليحل محله نظام آخر دفعة واحدة أيضاً، وهو «الطريقة الثورية»، وتغييره بخطوات متدرجة، جزءاً تلو جزء، ليحل عنصر النظام الجديد في جزء محل عنصر النظام القديم، وهو «الطريقة الإصلاحية». وبالتالي، يضعنا هذا أمام نوعين من الاستراتيجية:

(153) روبنسون، ص 79.

(154) الجاسور، موسوعة علم السياسة، ص 145-146.

(155) العمار، «التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير»، ص 14.

الاستراتيجية الثورية والاستراتيجية الإصلاحية، ويلاحظ أن كلتا الاستراتيجيتين أكثر التصاقاً بالأحزاب اليسارية⁽¹⁵⁶⁾.

- التغيير المخطط له: هو نوع من أنواع التغيير من حيث التطبيق، ويعتمد على الخطة الأولية ثم على الخطة البديلة في حال إخفاق الأولى؛ فالأداء الاستراتيجي لا يمكن أن يستقيم من دون مخطط وخطة رصينة ترصد المجال المستهدف في التغيير، وتتطلب إدارة التغيير قيادة رشيدة للوصول إلى الأهداف والغايات التي ترونها إليها الدولة أو المؤسسة. ويمكن ملاحظة التغيير المخطط له في الخطط الاقتصادية بشكل أوضح مما يكون عليه في العوامل الأخرى، السياسية والعسكرية؛ فهناك الخطة الخمسية والخطة العشرية القصيرة المدى، بل إن مؤسسات الاستخبارات وخزانات الفكر تُعدّ بصورة دائمة خططاً ودراسات تشمل فترة عشرين عاماً أو خمسين عاماً مقبلاً، وتتصور وضع الدولة ومكانتها عبر استقراء المعطيات والمؤشرات، إلى جانب التحديات، ومحاكاة مقاربة للتغيير المخطط له، تكون عادة طويلة المدى.

- التغيير التحويلي: يذكر منعم صاحي العمار أن «الزمن يُعدّ أهم محفزات إدارة التغيير»، وأن هذا لم يأت من فراغ، وأن سر ذلك يكمن في عدم وجود نمذجة ثابتة لإدارة التغيير في استمرارية التغيير، لأن حالات الاجتهاد غالباً ما تكون مقتصرة على الفعل التغييري المعين. وهكذا، يبدو من الصعوبة الحسم إزاء محاولات التنظير الهادف إلى تأطير مهمة «إدارة التغيير» بأطر محددة، يتوجب من خلالها تعميم ذلك على جميع الحالات والأوضاع والمواقف⁽¹⁵⁷⁾.

ج- إدارة التغيير

تعني إدارة التغيير، عموماً، استثمار الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرصودة بكفاءة عالية وفاعلية؛ ذلك الاستثمار الذي يبدأ من تشخيص حالة

(156) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأناسي (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 168.

(157) انظر: منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وصناعة الهدف (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص 5، و سامح العلي، «فروض التغيير - الاستراتيجية الناجحة في إدارة المؤسسة»، المجلة العلمية للتنمية الإدارية، العدد 5 (2007)، ص 18.

التغيير، ويمر باتخاذ القرار الرشيد، وينتهي بالرقابة الهادفة إلى بناء صورة من التحقق المستمر لضبط تداعيات حالة التغيير⁽¹⁵⁸⁾. وتتعامل إدارة التغيير مع المتغيرات على نحو دينامي، وتواجه غالبًا ذلك بأربعة أساليب: التجاهل أو الاستجابة أو التكيف أو المواجهة، ولكل أسلوب أسبابه التي تجعل التعامل مع التغيير بذلك المنطلق الأنف الذكر. فتجاهل التغيير الذي يصيب الدول في الداخل أو في الخارج ربما يعود إلى إخفاق إدارة التغيير أو إلى عدم توافر الممكنات التي تسمح بالاستجابة له، فضلًا عن أن استقرار العلاقات الدولية حافل بالأمثلة المتعلقة بتجاهل مثل هذا النوع من التغيير. وكانت السمة الأهم في تلك المماحكة هي الاستبدادية والدكتاتورية اللتان لا تقبلان بالجديد، وتعتبران كل جديد معولًا يقوّضهما.

يوضح الشكل (1-4) هذه العملية الدينامية للتعامل مع التغيير وكيفية إدارته، فيلاحظ أن المهتم بتوجيه التغيير وإدارته يكون أمام أربعة خيارات رئيسة:

- تجاهل التغيير، وهو أمر يعود بالسلب، لأن من يفرض التغيير غالبًا ما يكون أقوى من مستقبل التغيير، وبالتالي سيُفرض على هذا الأخير؛

- الاستجابة، وهي من أساليب الدول الكبرى ذات المقومات والمكانة الكبيرة كالولايات المتحدة. ولا تكون الاستجابة بمعنى قبول التغيير والخضوع له، وإنما الاستجابة للتغيير الموجّه بدراسة أسبابه وزمانه ومكانه.

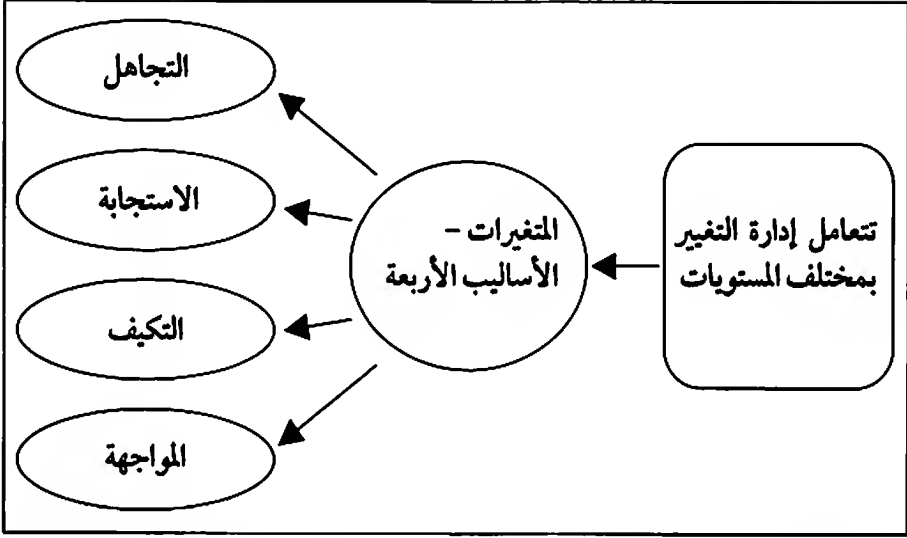
- التكيف، وهو نوع من أنواع الاستجابة، لكنه يختلف عن هذه الأخيرة بأنه يعني قبول الوضع الراهن بسبب التحديات المتتالية، ويتيسر من خلال التكيف النهوض إلى مستوى أعلى، وبحسب كل قوة.

- المواجهة، وهي نوعان: الأول هو المواجهة من دون دراسة التغيير الموجه، ولهذا الأمر تبعات كبيرة لأنه يعبر عن ردات فعل. والثاني هو المواجهة المدروسة الناتجة من تفكير استراتيجي وتخطيط استراتيجي وبدائله، وصولًا إلى الفعل المتمثل في المواجهة.

(158) المعمار، «التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير»، ص 9.

الشكل (1-4)

إدارة التغيير وكيفية التعامل معه على المستويات المختلفة
(الدول، المؤسسات، الأشخاص)



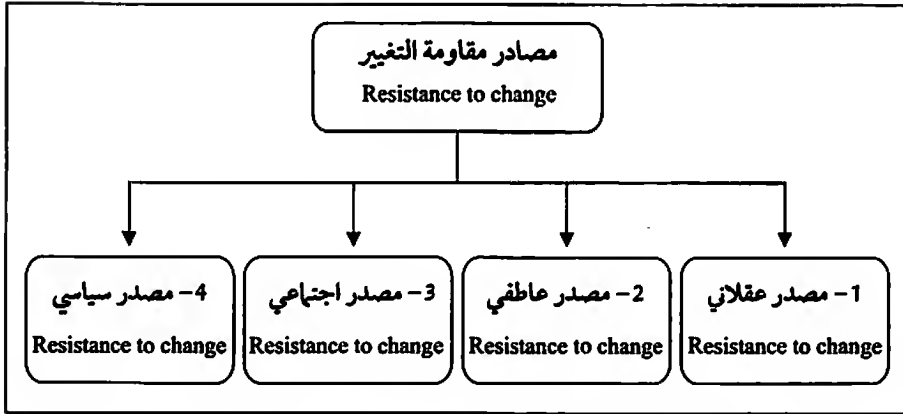
المصدر: حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الاستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص 44-49.

لكن غالباً ما تواجه إدارة التغيير بـ «مقاومة»، فينجم عن التغيير دائماً رابحون وخاسرون. وفي الوقت نفسه، يأتي التغيير بشيء جديد ويخرج عن المألوف، ويكون ذا طبيعة خارج إدراك الآخرين لأسباب تتعلق بالموروثات والعادات والتقاليد والأعراف. هذا من الجانب الاجتماعي، أما في النسق الدولي، فتعتمد درجات الاستجابة للتغيير وتحدياتها، وبالتالي استيعابها، على مقومات كل دولة ومكانتها، ومن ثم الموقف والدور تجاه ذلك الفاعل الدولي، إذ هي عملية دينامية ومتسارعة.

يقسم علماء الإدارة الاستراتيجية ومفكروها مصادر مقاومة التغيير أربعة متغيرات رئيسة⁽¹⁵⁹⁾، يمكن توضيحها في المخطط التالي:

(159) العمار، «التفكير الاستراتيجي» (2011-2012)، ص 4-5.

الشكل (1-5) مصادر مقاومة التغيير



المصدر: الجنابي، ص 182، انظر أيضًا: «التغيير: علم النفس»، مجلة الابتسامة: لغة لا تحتاج إلى ترجمة، على الرابط: http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_251793.html.

يتضح من الشكل (1-5) أن مقاومة التغيير تضم كلاً من المصدر العقلائي الذي يؤثر في التقويم العقلائي أو الموضوعي لجدوى التغيير، والمصدر العاطفي الذي ينبع من الشعور والاتجاه نحو التغيير، والمصدر الاجتماعي الذي ينبع من العلاقات الاجتماعية، والمصدر السياسي الذي ينبع من الرغبة في المحافظة على علاقات القوة السائدة.

2- فلسفة التغيير

يُعدّ التغيير فلسفة العصر وقاعدة عمله، لأن العالم يتحول من حول الجميع، وإذا لم تلاحقه الدول والمؤسسات والأشخاص بتغيير ما هو تقليدي ومزمن، فإن عجلة التغيير بإيقاعها السريع سوف تطيح هؤلاء جميعاً أو تضعفهم بعيداً عن دورانها. أما الصراع التنافسي في العالم، وهو الذي كان ذا صبغة أيديولوجية إبان الحرب الباردة، فأخلى ميدانه لمصلحة مبدأ «المنافسة الذكية» التي تحكم علاقات اليوم، وهي منافسة لا تقدر على خوضها أي دولة إلا بفهم كيفية الارتقاء بعناصرها البشرية والمادية، واستخدام أفضل ما في مخزونها من عقول، وبوضع

استراتيجيا ترتقي بها علمًا وعملاً وثقافة واقتصادًا وإنتاجًا، وتحقيق أقصى فائدة من التنوع في الرؤى والأفكار للوصول إلى الغايات والأهداف التي تصبو إليها.

إن فلسفة التغيير عميقة ترقى إلى زمن وجود الخليقة، والمنهج الفلسفي يتضمن تعميمًا يتجه من العيني إلى الكلي. ويقوم هذا التعميم على الوصف أكثر مما يقوم على الاستنباط، فهذا الأخير ليس إلّا وسيلة مساعدة للتحقق وينبغي ألا تكون له الأولوية في المناهج الفلسفية. والمنهج المسمّى منهج التعميم الوصفي، وهو يتخذ شكل وصف البنية «الستاتيكية»، يضع مكان الوصف المورفولوجي وصفًا للعملية الدينامية للحياة القائمة على الحركة والتغيير⁽¹⁶⁰⁾.

إذا استشهدنا بالفيلسوف هيروقليطس، نجد قوله: «لا يمكن للإنسان أن ينزل في النهر الواحد مرتين»، وكان يعني بذلك التغيير⁽¹⁶¹⁾. وفي جذور فلسفة التغيير، دار جدال بين ثلاثة فلاسفة هم هيروقليطس وزينون وأفلاطون. قال الأول: «إن كل شيء متغير، وإن التغير سابق للثبات»، وقال الثاني: «إن كل شيء ثابت وإن الثبات يسبق الحركة»، وقال الثالث: «إن العوالم عالمان.. عالما الذي نعيش فيه والعالم الذي ينتظرنا.. أما عالما الذي نعيش فيه، فهو عالم التغير ويستمد طاقته من عالم الثبات (عالم المثل)»؛ فالعالم الآخر الذي يتحدث عنه أفلاطون هو العالم الذي لا يوجد فيه تغير بل هو عالم الثبات المليء بالكمال والخلود والمثالية، وهو العالم المناظر للعالم المتغير، والمتطلع إلى الحياة ويجد التغيير سنة من السنن في الكون، وهو ضد الثبات، كما أنه تعبير عن حركة دائمة تكتنف المخلوقات على شكل تراتبية تنازلية وتصاعدية⁽¹⁶²⁾. وفي التاريخ البشري كثير من النماذج التي تمثلت في أمم وحضارات ارتفعت في بعض المراحل الزمنية وارتقت لكنها ركبت وجمدت في مراحل أخرى وسقطت.

(160) عبد القادر المعيني، الجدل الفلسفي في السياسة، ط 2 (عمان: دار أسامة، 2003)،

ص 4، وسيف نصرت الهرمزي، «فلسفة التغيير»، الحوار المتمدن، 10/4/2012، على الرابط: <<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302783>> تم الاطلاع بتاريخ: 30/1/2013.

(161) إسماعيل، التغيير في النظام، ص 23.

(162) انظر: الهرمزي، «فلسفة التغيير».

وأدلى كارل ماركس بدلوه في طرح فرضيات الجدلية المادية وأثر التغيير في حركتها الداخلية لفهم التاريخ. وتنطلق مقولته هذه من فرضيات كثيرة وتحتمل تفسيرات عدة، منها⁽¹⁶³⁾:

- أن مهمة الفلاسفة هي تغيير التاريخ؛
- أن جل الفلاسفة - السابقين - تخلوا عن مهمة تغيير التاريخ؛
- أن جل الفلاسفة - السابقين - اكتفوا بمهمة فهم التاريخ؛
- أن المهمة الصحيحة المطلوبة حاليًا هي تغيير التاريخ لا فهمه؛
- أن هناك قدرًا من التضارب بين مهمة فهم التاريخ ومهمة تغيير التاريخ؛
- أن فهم التاريخ ربما يعوّق تغيير التاريخ؛
- أن التغيير المطلوب للتاريخ مسألة واضحة ومحددة، ولا تتطلب إلا التركيز عليها، فهي ما عادت تتطلب فهمها، بل تتطلب الشروع فيها فورًا، من دون إضاعة وقت في تلكؤ الفهم؛
- أن تغيير التاريخ، بل فهمه أيضًا، مسألتان إراديتان تخضعان لرغبات الفلاسفة، حيث يمكن هؤلاء الفلاسفة اختيار هذه أو تلك، وبالتغيير يمكن فهم حركته؛
- أن فهم التاريخ مهمة عفا عليها الزمن، حيث أصبح المطلوب حاليًا، وبالحاح، هو التغيير لا فهمه.

تأكيدًا لذلك، أكد الإمام صادق الحسيني الشيرازي «أن المجتمع الراكذ هو الذي يقف في مكانه بدون تجديد في فكر أو صنعة.. في المجتمع الراكذ يركد كل شيء ويسير الزمان ببطء وتخلو الحياة عن التجدد ويكون كل فكر جديد وحركة

(163) أمير خليل علي، «مهمة ماركس: التغيير لا الفهم - تفكيك الماركسية ج 3»، الحوار المتمدن، 2011/7/24، على الرابط: <<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268552>> تم الاطلاع بتاريخ: 2013/1/31.

جديدة موضع الإعراض.. المجتمع المتصاعد لا بد أن يكون التصاعد من ذاته وكل جديد يزيد الاجتماع تصاعداً وتحركاً إلى الأمام»⁽¹⁶⁴⁾.

بقدر ارتباط الموضوع بالقوة، يمكن أن نصل إلى خلاصة مهمة في فلسفة التغيير، وهي أن القوة قدرة كامنة، غير ملموسة، ومن الصعوبة إدراك كنهها، ويمكن المتتبع تلمس آثارها التي تتمثل في إحداث تغيير في شيء ما يتم افتراضه، لكن هذه القدرة ليست قائمة بشكل ساكن سلبي، وعادة تكون في جنوح وميل ونزوع إلى الفعل؛ فكأنما هي تبحث عن الانطلاق، لتخرج من وضع السكون إلى حيّز الفعل والحركة في الحياة، وتتخذ لها شكلاً تُحوّل من خلاله «القدرة» إلى «تغيير»، فتغدو بذلك «قوة» ذات «قيمة»، وهي ذات علاقة بالسرعة، فكلما زادت سرعة إحداث التغيير دلّ ذلك على قوة المؤثر وبالتالي على قوة التأثير.

3- آليات التغيير الدولي المختلفة

باستقراء صفحات التاريخ السياسي الحديث والمعاصر، نجد أن التغيير الدولي ما انفك يتجلى في صعود الأمم والإمبراطوريات وهبوطها، مع اختلاف آليات التغيير التي أدت فعلها آنذاك؛ ففي عصر الحربين العالميتين، كانت لغة التغيير تصب في مصلحة الكتل والأحلاف والمحاور باليتين: الآلية الخشنة (العسكرية) والآلية الصلبة (الاقتصادية)، وإن تكن الأخيرة وسيلة ومرتكزًا يغذي القوة العسكرية في محاولة إضعاف الطرف الآخر أو إفنائه. وظهرت بعد الحربين العالميتين صورة جديدة للتغيير الدولي تمثلت في صعود الولايات المتحدة دولة منقذة للرأسمالية الغربية، مع أقول نجم أوروبا، وفي مقدمها المملكة المتحدة، فاستلمت قيادتها وفق استراتيجية اقتناص الفرص، حتى أمسى التغيير الدولي يتخذ منحى الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، وفق آليات صراع الحرب الباردة التي كانت تقوم على الآلية العسكرية، كالحرب بالوكالة واستخدام استراتيجية الردع والاحتواء. وظهرت الآلية الصلبة الاقتصادية معيارًا يفرق بين

(164) نقلاً عن: محمد حسين الطباطبائي، نهاية الحكمة، صححه وعلّق عليه عباس علي الزارعي السبزواري، ط 14 (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1997)، ص 312.

أنموذجين متضادين، بدءًا بالفكر وانتهاءً بالتطبيق، بين الخاص والعام في إدارة شؤون الدولة واقتصادها. إلى جانب ذلك، فإن السمة التي شملت تينك الآليتين الأنفتي الذكر، هي الآلية الناعمة، وإن لم تكن بالوضوح الذي هي عليه في القرن الحادي والعشرين، من حيث الاختلاف الزماني للتسارع في التغيير بفعل المتغير التكنولوجي وثورة المعلومات الكبرى. وجاء تحديد معالم النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في اتجاهين: الأول، اتجاه وصِف بأنه عالم القطبية الأحادية، وفق معطيات المشهد في النسق الدولي الذي أملتة قوة الولايات المتحدة على العالم، والثاني، رأى أن التغيير الدولي لم يكن باتجاه معين وإنما في صيرورة التكوين، ولم تتبين معالمه، وأن ما يحدث الآن هو عملية دينامية لتكوين النظام الدولي الذي يمكن أن يكون متعدد الأقطاب أو من قطبين، أو حتى لاقطبي، بحسب رأي ريتشارد هاس وطروحاته المملوءة بكثير من الجدال والنقد والفوضوية، وهو السيناريو الأسوأ، حيث تنهار الدولة القومية، ويتعاضد دور الحكومات المحلية والميليشيات، وتسود الصراعات الأهلية في بقاع العالم المختلفة، نتيجة التشظي في أدوار الفاعلين، وإخفاق الحكومات في أداء أدوارها التنموية. ويُعد ما قدمه هاس في هذا الصدد الأطروحة الأحدث في القرن الحالي، ولا سيما في ما يتعلق بالنظريات التي تحدثت عن النمط الفوضوي (Chaotic) الذي سيكون عليه النظام الدولي، وكان قد سبقه إلى هذا الشأن كثير من المفكرين في العلاقات الدولية⁽¹⁶⁵⁾.

بعيدًا عن هذا الخطل الدائر في شأن معطيات التغيير الدولي ومبرراته وأثره في شكل النظام الدولي، يفسر التحليل السببي للتغيير الدولي، وهذا التنقيب في أعماق جدلية التاريخ، من ناحية، «التكوين التاريخي للنظام الدولي القائم»، ويمنحنا من ناحية أخرى مفاتيح التفسير وأدوات العمل لفهم مسالك عملية «تغيير النظام الدولي» ووسائلها وأهدافها من الناحيتين النظرية والحركية معًا⁽¹⁶⁶⁾.

(165) غسان العزي وسعد محيو، «نظام عالمي جديد؟»، شؤون الأوسط، العدد 142 (صيف

Ian Bremmer, *Every Nation for Itself: Winners and Losers in a G-Zero World*، ص 32-34، و (2012) (New York: Penguin Group, Portfolio, 2012), pp. 12-14.

(166) أنور عبد الملك، تغيير العالم، عالم المعرفة؛ 95 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب، 1985)، ص 18.

في الوضع الدولي، إن أي دولة لا تتقدم تتقدم، وتحاول جميع الدول الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة، المضي إلى توظيف الثابت (كل شيء يتغير إلّا قانون التغيير، فهو ثابت لا يتغير) باستخدام تلك الآليات في خط واحد، لكن على درجات: ثلاث خطوات من الآلية الناعمة، وخطوة من القوة الصلبة، ثم الآلية الخشنة خيارًا أخيرًا، وكل بحسب التكلفة، لنصل إلى مقاربة القوة الذكية التي استخدمتها الولايات المتحدة كتكتيك استراتيجي في التغيير الدولي.

أ- سمات التغيير الدولي

حاول بعض الباحثين تحديد السمات الأساس للتغيير العالمي الشامل، وإيجازها في عدد من الموضوعات الرئيسة، كما يلي:

- سرعة التغيير، تتعلق في المقام الأول بالإيقاع الفائق السرعة في مجال التطوير التكنولوجي. ويشهد على ذلك تطور صناعة أجهزة الكمبيوتر، وما يلحق بشبكة الإنترنت من مستحدثات يصعب حتى على المتخصصين ملاحقتها. ولا تقف سرعة التغيير عند حدود المجال التكنولوجي، بل ربما تتعلق أيضًا بجميع مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. ولننظر إلى السرعة الخارقة التي تحولت بها النظم الشمولية في دول أوروبا الشرقية إلى نظم ديمقراطية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وكذلك التحول السريع من اقتصاديات التخطيط إلى اقتصاديات حرية السوق. والاتجاه نفسه في مجال تحول أذواق الجماهير واندفاعها إلى اعتماد قيم المجتمع الاستهلاكي وسلوكه، وهو ما يعكس تغيرات سريعة في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية كتعبير عن الجاذبية التي اختصت بها المنظمة الرأسمالية⁽¹⁶⁷⁾.

- التغيير الواعي والإيجابي الذي لا يمكن أن يكتمل أو أن يتحقق وتتضح معالمه، على المستوى المؤسسي أم كان أم الشخصي، إلّا بوجود الإرادة والإدارة معًا؛ إنها إدارة ترصد عمليات التغيير وترشدها. ولعل الآلية العامة التي تتسع لتأخذ جميع الأشكال التي يحتاج إليها القائمون على التغيير تكمن في التحرر التام من العقلية النمطية والجامدة، والاستعاضة عنها بألية النقد الذاتي القائمة على

(167) محمد عادل التريكي، «أبعاد التغيير العالمي الشامل»، مجلة قضايا (جامعة الحسن الثاني)،

العدد 12 (خريف 2008)، ص 8-10.

الانتقال مما يسمّى بنية «العقل الثقلي» إلى آلية «العقل النقدي»، للوصول إلى تغيير إيجابي من الكليات إلى الجزئيات⁽¹⁶⁸⁾. وهذا يدخل في الآلية الناعمة والآلية الصلبة باعتبارهما الآليتين الأوضح في مجريات التغيير الدولي، وبوصفهما الآلية الذكية التي تعبر عن مجموع تلك الآليات.

ب- آليات التغيير الدولي⁽¹⁶⁹⁾

من الممكن، ووفق المعطيات التي أشار إليها منظراً القوة الذكية ناي وآرميتاج، أن نقسم آليات التغيير الدولي ثلاثة أقسام رئيسة، بالاعتماد على النسخ الإنكليزية⁽¹⁷⁰⁾ لكتّابي ناي القوة الناعمة ومستقبل القوة. يذكر ناي عبارة Hard Power ليقصد بها القوة الخشنة - العسكرية، ويعني بعبارة Solid Power القوة الصلبة - الاقتصادية. لكن لا ضير في هذا الاختلاف الاصطلاحي في البحث العلمي، بعد تبيان ذلك السبب في التقسيم؛ لأن ترجمات عربية كثيرة تذكر القوة العسكرية والاقتصادية في آلية واحدة، وهي الآلية الصلبة، أما الآلية الناعمة أو اللينة للتغيير الدولي، فلا خلاف عليها من حيث المصطلح الإنكليزي ومن حيث جذورها الفكرية بالتحديد. وبناء عليه يمكن تقسيم الآليات إلى ما يلي:

(1) الآلية الخشنة

تشمل القوة المادية العسكرية. وهي الأقدم استخداماً على مر العصور ومنذ بدء الخليقة؛ فقتل قابيل أخاه هابيل لم يكن طيشاً وإنما جاء ليغير الوضع القائم

(168) إبراهيم عبد الله منيف، «إدارة التغيير وعلم الإدارة»، ورقة قُدمت إلى: الملتقى الإداري الثالث: إدارة التغيير ومتطلبات التغيير في العمل الإداري... نحو إدارة متغيرة فاعلة، الجمعية السعودية للإدارة، جدة، 29-30 آذار/ مارس 2005، ص 5-7.

(169) تُعدّ آليات التغيير ذاتها آليات القوة الذكية. وكما جرى التطرق إلى الأخيرة ووصفها بأنها منسجم كلي للقوة التي تشمل الآليات العسكرية والاقتصادية والناعمة، فإن ما يمكن من التفريق بينها هو أن القوة الذكية تكتيك جديد للتغيير يتمثل في الأداء الاستراتيجي ويشكّل جزءاً من التغيير الدولي المنشود الذي تسمى إليه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة.

(170) جرى التطرق إلى هذا التفصيل، للتنويه بأن الكتب العربية المترجمة تدمج القوة العسكرية والقوة الاقتصادية في مصطلح واحد وهو «القوة الصلبة»، للتعبير عن القوة المادية التي تقابلها القوة الناعمة كناية عن القوة غير المادية (غير الملموسة).

الذي لا يتلاءم معه، إلى وضع آخر يوائم مصالحه على الرغم من مفارقة البساطة في تلك الفريدة التاريخية؛ فهو تعبير صريح وفصيح في الوقت نفسه عن أهمية التغيير لدى البشر، ودليل على غريزة السيطرة التي يبحثون عنها، ومن هذا المنطلق تُعدّ الوسيلة الخشنة أولى الأدوات وأولى الآليات لـ «التغيير الدولي»، ولا سيما أن قابيل قتل سدس سكان العالم.

اتساقاً مع العمق والإدراك في تاريخ البشرية، نجد أن العلاقات الدولية لم تسلم من استخدام القوة باعتبارها الوسيلة الأسرع في تحقيق الغايات، وتأتي القوة العسكرية تارة آلية للدفاع وتارة أخرى آلية للهجوم والاستباق لردع العدو أو الخصم، أكان ذلك باستخدامها فعلياً أم بالتهديد باستخدامها، وكلا المنطلقين يدل كفرض عند التوظيف على القدرة على التأثير في الآخرين، وبالتالي تحديد مكانة الدولة في تراتبية السلم الدولي بحسب تلك القدرات.

اتصف التغيير الدولي بسمات مهمة، في قمتها الآلية العسكرية. ومن خلال القوة العسكرية، صعدت دول قمة الهرمية الدولية ومن خلالها تراجعت وانهارت دول أخرى. والتاريخ الحديث والمعاصر مملوء بتلك الحوادث؛ من ذلك أن دول المحور اندحرت في الحرب العالمية الثانية أمام دول الحلفاء، وكان لهذا التغيير في الآلية العسكرية نمط جديد من العلاقات في النظام الدولي⁽¹⁷¹⁾.

ربما يتخذ البُعد العسكري اتجاهاً آخر ذا صبغة أيديولوجية، كما حدث عندما انهكت الولايات المتحدة قوة الاتحاد السوفياتي في مضماري سباق التسلح وحروب الفضاء؛ إذ كان لهذا العامل، إلى جانب عوامل أخرى، سمة جديدة للنظام الدولي تمثلت في تفرد الولايات المتحدة بالعالم، وإعلان النظام الدولي الجديد باعتبارها أكبر قوة عسكرية تقليدية ونووية وتكنو- تقنية، فضلاً عن الجانب الأمني والاستخباري اللافت الذي رافق القوة العسكرية الأميركية للتغيير.

في كل مرحلة من مراحل التطور في العلاقات الدولية المهمة والتغيرات الجذرية والفاصلة، كانت الآلية العسكرية حاضرة بوصفها الأداة الأكثر فاعلية.

(171) لمزيد من التفاصيل في شأن الآلية العسكرية، انظر: الخزرجي، ص 114-115.

وعلى الرغم من تكلفتها في جانب معيّن (معنويًا - بشريًا - ماديًا) ومن التقنيات العالية والحروب عن بُعد، فإنها أصبحت إدارة مكلفة في التغيير الدولي، لكن هذا لا يعني انتفاءها وإنما اعتبارها الخيار الأخير، أو ما نسميه خيار الضرورة.

(2) الآلية الصلبة الاقتصادية

تلك التي تُعَدّ الغذاء لديمومة بقاء جميع عناصر القوة العسكرية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية... إلخ، ومن دونها تنتفي تلك العناصر. وليس هذا الطرح من قبيل المبالغة أو التحيز، بل هو واقعي، حيث يمكن تلمّسه في تلك العناصر، بوضوح. أمّا آفاق التغيير الهائل، فلم تكن تُطرح، بل كانت مستحيلة حتى أُرقت أهل الفكر من الاقتصاديين، ولا سيما مالتوس، صاحب النظرية التساؤمية الذي كان يخشى نضوب الموارد الاقتصادية مع تزايد السكان بمتتالية هندسية والموارد الاقتصادية بمتتالية عددية⁽¹⁷²⁾. ووضّعت آليات للخروج من المأزق الذي سيحلّ بالعالم، لكن كلاً من الوقت والحركة والتغيير لا يتوقف، كما أن القواعد القديمة ما عادت تسري، وكل تغيير أو تغير واع أو غير واع يلقي الاعتراضات والتخوف. لكن تلك النظرة تغفل مبدأ الهندسة والإصلاح الذي ينطلق من الفكر الباحث عن الحلول الناجعة لكل نكسة أو إخفاق على المدى المنظور أو على المدى المتوسط.

إذا كان الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتغير الفاعل في رسم معالم القوة، فإن الحكم فيه يحتاج إلى النظر في إيجاد التوازن بين مكونات متناسقة. وفي هذا الوضع، يصبح الأمر شبيهاً بما يمكن أن نطلق عليه «توازن الحرب المالي» المماثل للاعتماد العسكري المتبادل الذي كان سائداً في الحرب الباردة. ونشير، استطراداً، إلى أن الموارد الاقتصادية أصبحت في الوقت نفسه قادرة على إنتاج سلوك القوة الناعمة إلى جانب القوة الخشنة العسكرية⁽¹⁷³⁾.

(172) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، ج 2 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2007)، ج 2، ص 34-35.
(173) علي محمد مزيري، الاقتصاد في النظام الدولي الجديد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 15.

يعتمد اقتصاد اليوم على المعرفة المتجددة غير الناضبة وعلى الفكر الاقتصادي الذي لا يستطيع إدراك تلك التحولات والتغيرات الطارئة والناشئة، وبالتالي لا يستطيع مجاراة الفكر الآخر الذي يضطلع بمبدأ المرونة المستديمة، انطلاقاً من الإزاحات التي تسمح له بالحركة فيها؛ فأحد أهم الأسباب الرئيسة لأفول دول الاتحاد السوفياتي الاشتراكية هو الجمود في التعامل مع الثغرة أو الموجة أو الصدمة التي كادت لا تترك أحداً إلا وأدركته. ونحن لسنا في هذا الموضوع في صدد انتقاد اقتصادات الدول الاشتراكية، بقدر ما يراد الإشارة إلى أن التغيير يعتمد على مسلمة أساس هي أن من لا يتقدم يتقادم، فالرأسمالية استطاعت، على الرغم من كل ما قيل عنها من نقد أو طعن، على المستوى الفكري أكان أم على المستوى التطبيقي، أو اتهام بخروجها عن مبادئها وفقدان قدسية طروحاتها، امتصاص الصدمة التي تعرضت لها في الكساد العظيم. ولتفسير ذلك يمكن العودة إلى طروحات نيكولاي كوندراتييف⁽¹⁷⁴⁾ ونظريته المشهورة (الموجة الاقتصادية الطويلة) التي تتوقع مرور الاقتصاد بدورات اقتصادية يراوح طول كل منها بين أربعين وستين عاماً، أي بمعدل خمسين عاماً لكل دورة، وتتخلل هذه الدورات الطويلة دورات اقتصادية قصيرة عدة، يتذبذب فيها الاقتصاد بين الازدهار والركود، أي نصف قرن تقريباً من الازدهار والتشاؤم الاقتصادي. وذكر بشكل واضح وصريح أن مرحلة الازدهار لا يمكن أن تزيد على 20 عاماً، وتبعتها أزمة اقتصادية مصحوبة بهلع عام، فتؤدي إلى دخول الاقتصاد في مرحلة جمود تستمر قرابة 20 عاماً آخر، تكون خلالها القطاعات الاقتصادية المبنية على آخر التقنيات في مرحلة صعبة، وفي أزمات مالية تؤدي إلى فقدانها الوظائف بشكل مستمر.

(174) نيكولاي كوندراتييف، بروفيسور اقتصادي سوفياتي (روسي). ولد في 4 آذار/مارس 1892 في محافظة كوستروما شمال موسكو، وهو من عائلة فلاحين، وصاحب نظرية «موجات كوندراتييف» (K-Waves)، ومؤلف كتاب *The Major Economic Cycles* (1925). اشترك في تطوير الخطة الخمسية الأولى لتطوير الزراعة السوفياتية، وأسس نظريته على دراسة سلوك الأسعار خلال القرن التاسع عشر. واشتملت الدراسة على رصد التغير في أسعار الأجور وأسعار الفائدة وأسعار المواد الخام والتجارة الخارجية والودائع المصرفية وبعض البيانات الأخرى. وكان تنبؤه في عام 1921 بانتهاء الاتحاد السوفياتي سبب إعدامه بأمر من ستالين في عام 1938. انظر: فهد الصدي، «إعدام اقتصادي»، اليوم، 20/11/2013، على الرابط: <http://www.alyaum.com/article/3104291>.

وأقنعت نظريته الخبراء والمحللين الماليين الغربيين الرأسماليين بأنها صالحة على المدى البعيد، ويمكن استخدامها لأغراض توقع مستقبل التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وبالتالي العمل على اجتياز الموجة في الأزمات وسد الثغرة الأهم لتحويل إلى الأقل أهمية في معالجات وحلول قد تأخذ الآنية أو المتوسطة أو البعيدة المدى في استشراف المستقبل، والتنبؤ من خلال المحاكاة التي أصبحت جزءاً مهماً لقتل عنصر المفاجأة أو التحايل عليه⁽¹⁷⁵⁾.

في ظل هذه المماحكة والجدال، نجد أن نظرة حادة إلى الاتجاهات والتحويلات الكبرى تكشف بسرعة أن أي ثورة كبرى في المجالات المختلفة تتطلب إدراكاً واستيعاباً والاستيقاظ من تلك الصدمة. ولا غرو أن الآلية الاقتصادية للتغيير تعتمد على وسيلة الإغراء المادي والعقوبات المادية، إلى جانب الجاذبية اللينة من خلال المؤشرات الاقتصادية المتعددة التي تبدأ بمؤشر النمو وتنتهي بمؤشر الرفاهية (بمعنى أن للآلية الاقتصادية وجهين، وجه صلب ووجه ناعم). وخير مثال للوجه الناعم هو الدول الاشتراكية المتحولة إلى النظام الرأسمالي؛ فهي تحولت إلى الاتجاه الثاني من جاذبية نجاعة النظام الرأسمالي مقارنةً بنظامها وقناعتها بفاعلية النظام الرأسمالي الذي استطاع استقطابها من دون إغراء مادي أو إجبار أو إكراه عسكري.

(3) الآلية الناعمة

هي القوة الناعمة التي مثلت الأداء الأميركي، وما هي إلا وسيلة وآلية لترطيب القلوب وترويض العقول⁽¹⁷⁶⁾. وكما أسلفنا في تحديد مصادر القوة الناعمة، فإنها تركز على الأدوات الثقافية كمصدر أساس إلى جانب القيم السياسية والسياسة الخارجية⁽¹⁷⁷⁾. كما يقول مورغنتاو «إن الأدوات الثقافية هي أخطر الأدوات

(175) وليام هلال و كينث ب. تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية - اجتماعية لعالم متغير، ترجمة حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 148-152.

(176) العمار، «التفكير الاستراتيجي» (2011-2012)، ص 2-4.

(177) لمزيد من التفاصيل في شأن مصادر القوة الناعمة، انظر: ناي، القوة الناعمة، ص 32-33.

المستخدمة في فرض السيطرة الاستعمارية وأكثرها ذكاءً، لأنها تستهدف العقول والتسلط عليها وغسلها وتغذيتها بما يتوافق والغاية أو الوسيلة المرجوة لهدف تلك الوحدة في التفاعلات الدولية، واتخاذها نحو تبديل علاقات القوة القائمة بين الدول، وهي من الأنماط التي تُعدّ مكملّة للأدوات العسكرية والاقتصادية، وهذا لا يلغي أهميتها في ظل ثورة المعلومات والاتصالات وسهولة وصول المعلومات»⁽¹⁷⁸⁾.

الحقيقة التي لا مناص منها هي أن القوة الناعمة التي تملك جاذبية في التغيير على مستوى الأفكار التي تحدد السلوك في ما بعد، تبقى قاصرة إذا ما عملت بمفردها، فأزرت القوتين الماديتين الخشنة والصلبة لتعبّر في ما بعد عن «القوة الذكية» التي أصبحت الركن الأهم في الأداء الاستراتيجي.

تندرج من الآلية الناعمة آليات فرعية أخرى تمثل بمجموعها القوة الناعمة والليونة، كونها مترابطة في كثير من الجزئيات عند التطبيق على جميع مستويات العلاقات، ومنها:

- الآلية الدبلوماسية التي تعني، بشكلها العام، استعمال الذكاء والكياسة والمرونة في إدارة العلاقات بين الدول والأشخاص الدوليين. ولا مرأى في أن الدبلوماسية تُعدّ أهم وسائل السياسة الخارجية، وهي مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ التي ترسخت بمرور الزمن، بهدف تنظيم العلاقات القائمة بين أطراف المحيط الدولي وإدارتها، وهي ثمرة مسيرة تاريخية طويلة في العلاقات الدولية بجميع ما تشهده من أشكال التعاون والتصارع بين الأمم والشعوب⁽¹⁷⁹⁾.

إن مما زاد الدبلوماسية أهمية كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع أنماطها وتعدد أشكالها؛ فهي ما عادت ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير أو في نشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة، من

(178) مقلد، نظريات السياسة، ص 83.

(179) الجاسور، موسوعة علم السياسة، ص 187.

مثل «دبلوماسية القمة»⁽¹⁸⁰⁾ (Summit Diplomacy) أو الدبلوماسية الشعبية التي لها أثر في النفوس والعقول، لأن كسب قلوب الشعوب غاية ملحة لسياسات الدول المتطلعة، أو التي تؤدي دورًا عالميًا في إطار القانون الدولي سواء أكان عبر الأمم المتحدة أم عبر وسائلها السياسية، للوصول إلى الأهداف العليا.

من هنا تأتي أهمية الدبلوماسية الشعبية كأداة ناعمة للتغيير، في وقت صار الرأي العام الشعبي فيه هو القوة المضاعطة التي تصنع القرار أو تؤثر في صنعه أو تعمل على تغييره، وصارت المجموعات التي تعبّر عن الرأي العام هي بعض الضمير الإنساني الذي يقف على خط الرفض الأمامي للسياسات الفوقية والسلبية التي تفرضها المؤسسات أو الأنظمة أو المعسكرات، ولا سيما رفض الشعوب سباق التسلح والحروب، والتنديد بالفرقة العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان⁽¹⁸¹⁾.

تُعرف الدبلوماسية الشعبية بأنها ذلك النشاط الذي يبذله بلد أو دولة ممثلة في شعبها لكسب الرأي العام الخارجي، بعيدًا عن نشاط السفارات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية. وهي تستطيع العمل بشكل متكامل مع الدبلوماسية الرسمية التي لولا وجودها لما نبعت الحاجة إلى «الدبلوماسية الشعبية». ويسهل هذا الفهم للصلة التكاملية بين الدبلوماسيتين التفاهم بين القائمين عليها، ويجنب القطاعات المختلفة في داخل البلاد مغبة الصراع والنزاع وإضاعة الوقت في الخلاف والتناحر. وإذا ما أردنا معرفة المنشأ الحديث للدبلوماسية الشعبية الحديثة، فما علينا إلا العودة إلى عهد الحرب الباردة التي أثمرت كثيرًا من الإذاعات الموجهة والبرامج والمتوجات الثقافية. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن أدواتها لم تختف، بل تبلورت بأشكال مختلفة،

(180) يُقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة.

(181) معتز بالله عبد الفتاح [وآخ.]، «خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل والفاعلية»، ورقة قُدمت إلى: ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 18 أيار/مايو 2006، ص 2-3.

«ولم يعد من المستغرب لا في الماضي ولا في الحاضر إنفاق الدول لمليارات الدولارات من أجل تعزيز جهود الدبلوماسية الشعبية»⁽¹⁸²⁾.

تشمل الدبلوماسية الشعبية مجالات واسعة، وتتناول موضوعات شتى تتحكم بطبيعة الدور الذي تقوم به القوى الشعبية المهنية وغير المهنية، كما في المجالات السياسية والفكرية والاجتماعية. وهي تتجه إلى مخاطبة الجماهير والشعوب بشكل مباشر، وبوسائل وأدوات شعبية، بهدف إيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب ومحاولة كسب تأييدها، عبر استخدام ما يُطلق عليه القوة الناعمة التي تعتمد على الثقافة والمبادئ السياسية وتكوين صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعنية، بما يؤدي إلى التعاطف معها ومع سياساتها وأهدافها. والقوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، هي الأكثر استخدامًا وتطبيقًا وتوظيفًا لأدوات الدبلوماسية الشعبية التي تستهدف التأثير في بنية العقل الجمعي للأمم والشعوب، أفرادًا وجماعات، منها الرياضة والفرق الموسيقية وجميع التشكيلات الشعبية التي تستخدمها الدول آلية ناعمة، إمّا لتوطيد العلاقات وإمّا لإعادة العلاقات إن شابها شيء من القطيعة⁽¹⁸³⁾.

نستخلص من ذلك أن الدبلوماسية العامة لا تروم الحكومات الأجنبية فحسب، بل تتوجه أيضًا، وبالدرجة الأولى، إلى أفراد ومنظمات غير حكومية، وأن للدبلوماسية العامة ثلاثة أبعاد مهمة تتطلب حصصًا نسبية مختلفة من المعلومات الحكومية المباشرة وعلاقات ثقافية على المدى البعيد: البعد الأول هو الاتصالات اليومية، وينطوي على توضيح سياق قرارات السياسة المحلية والخارجية، والبعد الثاني هو الاتصال الاستراتيجي الذي يتم فيه تطوير مجموعة من الموضوعات ضمن الحملات الإعلامية والسياسية، ولا تكون هذه الحملات إلا من خلال التخطيط الذي يسبقه التفكير الاستراتيجي المركزي. أمّا البعد

(182) وليام كريستول، «الدبلوماسية الأميركية في عهد أوباما»، نيويورك تايمز بالعربية، 2009/5/4، ص 3.

(183) جوزف س. ناي، «الدبلوماسية الجديدة في ترسانة القوة الذكية»، الاقتصادية، 2010/2/14.

الثالث، فهو تطوير علاقات دائمة بأشخاص أساسيين على مدى أعوام كثيرة من خلال منح الزمالات الدراسية والمبادلات والتدريب والمؤتمرات، والوصول إلى قنوات أجهزة الإعلام. ويؤدي كل واحد من هذه الأبعاد دوراً مهماً في تكوين صورة جذابة للبلد، وهذا ما يحسّن فرص حصوله على النتائج المرغوب فيها⁽¹⁸⁴⁾.

أمام مدركات أصحاب صانعي القرار، فتُفصح الدبلوماسية العامة، وبشكل واضح وجلي، عن أنها أداة مهمة في ترسانة القوة الذكية التي تتطلب فهمًا سليمًا للصدقية والنقد الذاتي، ودور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة. فإذا ما هبطت الدبلوماسية العامة إلى مستوى الدعاية، فإن مصيرها لا أن تخفق في الإقناع فحسب، بل أن تقوض القوة الناعمة أيضًا. وبهدف تحييد هذه الإشكالية في البناء الدبلوماسي، لا بد من تأمين متطلبات الحكمة والفتنة والدهاء، وفهم عقول الآخرين واستيعاب مفاهيمهم⁽¹⁸⁵⁾.

- الآلية الإعلامية: الإعلام هو بكل بساطة اتصال من جهة، غالبًا ما تكون رسمية، إلى جهة أخرى، لإحداث تغيير في سلوكها وفي الرأي العام لتحقيق أهداف معينة⁽¹⁸⁶⁾. ويُعدّ الإعلام وسيلة من وسائل السياسة الخارجية، في شكلين: الأول هو التأثير النفسي الذي هو بمنزلة محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر، ويتميز بقدرة أحد الطرفين على دفع الآخر نحو القيام بعمل معيّن، بمعنى الإكراه، أي فرض الإرادة الذاتية على المعارضين، وهو ما يُطلق عليها الحرب النفسية⁽¹⁸⁷⁾. والشكل الثاني هو الترويج للأفكار التي ترنو إليها السياسات العليا.

لكن الشكل الجديد للإعلام ما عاد يظهر بصورة الإكراه بل بالصورة الناعمة الجذابة التي أطلقها ناي؛ فالإعلام الموجه اليوم كفّ عن الظهور بمظهر الإكراه

(184) ناي، القوة الناعمة، ص 160-164.

(185) ناي، «الدبلوماسية الجديدة».

(186) محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي: أول معجم شامل بكل المصطلحات الإعلامية المتداولة في العالم وتعريفاتها (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع؛ دار المشرق الثقافي، 2006)، ص 26.

(187) مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 26-27.

النفسي، وأصبح يعني قدرته على إعطاء الطرف الأول صورةً وجاذبيةً لاستقطاب الطرف الثاني المستهدف على نحو خفي، ولعل أهم أشكال الإعلام اللّين إبراز صورة الدولة بشكل إنساني مثالي⁽¹⁸⁸⁾.

يتخذ التسويق الإعلامي، بشقيه الاجتماعي والسياسي، الشكل الدولي ليفعل فعله في عقول جمهور دول ما بالإقناع والجاذبية والاستقطاب، التي تتناول كلها كيفية ترويج الأفكار التي تعتنقها النخبة في الدولة، لتصبح ذات قيمة سياسية - اجتماعية معترف بها. وإسقاطاً على التجارب العالمية في الحالتين (التونسية والمصرية)، تقوم وسائل الإعلام، وفق نظرية التسويق الإعلامي، بإثارة وعي الجمهور من خلال الحملات الإعلامية التي يُبغى منها تكثيف المعرفة لتعديل السلوك بزيادة المعلومات المرسلة، للتأثير في القطاعات المستهدفة من الجمهور. وتُدعم الرسائل الإعلامية بالاتصالات الشخصية، كذلك الاستمرار بعرض الرسائل في وسائل الاتصال، عندها يصبح الجمهور مهتمًا بتكوين صورة ذهنية بواسطة المعلومات والأفكار. وهنا تسعى الجهة القائمة بالاتصال إلى تكوين صورة ذهنية لربط الموضوع بمصالح الجمهور وتطلعاته⁽¹⁸⁹⁾.

من الأشكال الناعمة للإعلام التسويق والترويج للمنتوجات، مستهدفة المستهلكين وأذواقهم لإقناعهم بهذا المنتج وبما يتميز به من المنتوجات الأخرى. وهي من العوامل المؤثرة في الاستهلاك، ولا سيما أن الدول المتقدمة تقوم بفرض ذلك وفق مبدأ التقليد والمحاكاة؛ إذ من المعروف أن السلوك الاستهلاكي للدول الأقل تطوراً يحاكي نمط الاستهلاك السائد في الدول المتقدمة، كما أنها تتأثر بالتقدم العلمي والتكنولوجي والمعرفي العالمي، وبالاختراع والابتكارات في استهلاك السلع المتطورة⁽¹⁹⁰⁾.

(188) محمد أبو سمر، الإعلام السياسي (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 54-57.

(189) انظر: الهاشمي، ص 34.

(190) رفاة شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية (عمان: دار وائل، 2014)، ص 82-83.

- الآلية المعلوماتية: من المعلوم أن انتقال المعلومات كان بطيئاً نسبياً حتى العقد الأخير من القرن العشرين، فكان للطابور الخامس⁽¹⁹¹⁾ (Fifth Column) الأثر الأهم لإحداث التغيير والتأثير في الطرف الآخر، في الحرب أكان أم في مواجهة الخصم المنافس. وهو يشمل المنافسة التجارية، وإن يكن هذا الوجه يأخذ «صبغة خشنة - صلبة». أما في عالم اليوم، عالم الإنترنت الذي جعل العالم صغيراً من حيث سرعة انتقال المعلومات أو من حيث التلقي والتأثير، فإن هذا الأسلوب يتطابق مع الأسلوب القديم في كونه خفي الأثر، كما أن الإعلام ملازم لحقل المعلوماتية التي أصبحت الجزء الأكبر من قدرته على فعل فعله في الآخرين وتغييرهم⁽¹⁹²⁾.

اتساقاً مع فحوى الآلية المعلوماتية، فإن عماد المعلوماتية هو شبكة المعلومات الدولية للإنترنت، الذي يُعدّ أضخم شبكة معلوماتية وإعلامية؛ فهو شبكة الشبكات، أي مجموع الشبكات التي تُدرج في شبكة شاملة، والغاية العامة للإنترنت سهولة وصول الجميع إلى المعلومة. أما الوجه الآخر المضمّر الذي يستخدمه من يملك تلك الشبكة العنكبوتية، فهو الاستلاب من جهة والإقناع والاستقطاب من جهة أخرى. ومما لا شك فيه أن لا أحد في عالم الحواسيب والهواتف الذكية يستطيع الاستغناء عن الإنترنت، وبالتالي، ما نحن إلّا متلقون في ظل التغذية العقلية التي تشكل نسبة كبيرة من الوعي. أما الفعل المضاد، فهو ضعيف، إن لم يكن معدوماً، من جهة الشعوب والدول التي لا تملك مفاتيح هذه الشبكة⁽¹⁹³⁾. بناء عليه، لا يخطئ من يظن أن المعلوماتية في مواقع التواصل

(191) ظهر هذا التعبير أول مرة خلال الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)؛ فعندما كان فرانكو يهاجم قوات الجمهورية المحاصرة في داخل العاصمة (مدريد) بأربعة طوابير عسكرية، تشكّل طابور خامس سري في المدينة مؤلف من أنصار فرانكو، وكانت مهمته بث روح الهزيمة وزعزعة الثقة في نفوس أنصار الجمهورية، وذلك من طريق نشر الشائعات المختلفة. لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، تحرير وإشراف، الموسوعة السياسية، اشترك في التحرير أسعد رزق [وآخ.]. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص 360.

Joseph S. Nye, Jr., «The Information Revolution Gets Political», *Project Syndicate*, (192) 7/2/2013, <<http://www.project-syndicate.org/commentary/information-technology-s-political-implications-by-joseph-s-nye>>.

(193) عبد العالي معروز، الإنترنت والاستلاب الثقافي، أوراق عربية؛ 8، قضايا في الإعلام والتواصل؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 22-25.

الاجتماعي ساهمت في تأصيل التغيير وفي إسقاط نظم دول من دون أن تطلق رصاصة واحدة، وخير مثال لذلك هو الثورة في تونس ومصر؛ فعلى الرغم من انطلاقتها العفوية، كانت نتائجهما من مخاض التسويق الإعلامي والمعلوماتي، وذلك لأن الجماعات المنضبطة والمنسقة تتميز من الجماعات غير المنضبطة بأنها تمتلك وقتًا للانخراط في الفعل الجمعي، ولها طريقة في توجيه سلوك أفرادها. والإعلام الجديد هو جزء من الواقع الجديد الذي يجري فيه العمل السياسي، لكن لو شغل الجميع صباحًا ومساءً بمواقع التواصل الاجتماعي من دون وجود مسببات، لما قامت أي من الثورات؛ فالإعلام لا يغير وحدَه عقول الناس، حتى لو بث الآراء، بل يجب تداول هذه الآراء في وسط الجمهور، وفي الخطوة الثانية يتم تشكيل الآراء، وهذه هي الخطوة التي يستطيع بها الإنترنت بشكل عام، والإعلام بشكل خاص، أن يُحدثا فرقًا⁽¹⁹⁴⁾. من هنا تظهر قدرة الدول الكبرى والإقليمية في قدرتها على توظيف المعلومات وفق ما تريد، لتحقيق الأهداف المبتغاة، ولا سيما أن أدوات عالم اليوم أصبحت في قبضة دول كبرى، خصوصًا الولايات المتحدة، إلى جانب مواجهة الفواعل من غير الدول الذين أتاحت لهم ثورة المعلومات المجال لنشر أفكارهم ونتائج أعمالهم، وبالتالي التأثير لا في الدول الصغيرة فحسب، بل في الدول الكبرى أيضًا؛ فالجزم بأننا متلقون أكثر من كوننا مؤثرين أصبح أمرًا لا مناص منه. ويُعبّر عن جميع هذه الآليات بآلية كلية، هي الآلية الثقافية التي تستخدم المعلوماتية والإعلام، وهي جزء من الدبلوماسية تطرقنا إليه في خضم حديثنا عن مصادر القوة الناعمة.

(194) بامل النيرب، «الإعلام الاجتماعي إعلام التغيير»، البيان (الإمارات)، العدد 248 (آذار/ مارس 2011)، النسخة الإلكترونية على الرابط: <<http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=755>> تم الاطلاع بتاريخ: 2013/2/4.

الفصل الثاني

**القوة الذكية الأميركية
الأصول الفكرية والمقومات المادية
والدوافع المبلورة**

ما عادت القوة حكرًا على دولة بعينها، كالولايات المتحدة الأميركية مثلاً، ولا سيما في عالم تتصاعد فيه الموجات والثورات والاكتشافات والابتكارات العلمية التي لا تعتمد على الصناعات الثقيلة فحسب، بل أخذت تسلك منحى الصناعات الدقيقة والمايكرو، حتى أصبح التغيير الدولي يركز ارتكازاً مباشراً أو غير مباشر على رقائق النانو تحت مسمى «عالم النانو»، وعلى التقدم التكنولوجي والمعلوماتي؛ إذ إنه دخل في كل مجال، سواء أكان في مجال التكنولوجيا والمعلومات أم في مجالي الشؤون العسكرية والشؤون الاقتصادية. بيد أن القوة الأميركية، بجميع أشكالها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية، باتت مصدر إعجاب وإزعاج في الوقت نفسه للقوى الدولية الأخرى، حتى أصبحت قوتها بمركباتها كلها شكلاً من أشكال الهيمنة من منطلق عولمة السياسة العالمية، التي ما عادت تصدها حدود أو توقفها جيوش.

هذا ما دفع جوزف ناي في كتابه مستقبل القوة إلى تسويق الفكرة نفسها القائلة إن عالم عصر المعلومات يتطلب فهمًا أكثر حنكة للكيفية التي تعمل بها القوة في عالم السياسة العالمية؛ فالإقتصاد اليوم ما عاد يعتمد على الكمية المنتجة، بل على النوعية والجودة، وهما ما تحددهما تكنولوجيا المعلومات والتقنيات. هذا التحول في القوة ما عاد، بدوره، أحادي الجانب؛ ففي القرن الحادي والعشرون نوعان من تحوّل القوى: انتقال القوة وانتشار القوة، حيث إن انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دولة مهيمنة أخرى يُعدّ نمطاً تاريخياً مألوفاً، لكن ما يثير الرية والحيرة وأسئلة كثيرة لدى المفكرين الاستراتيجيين أو صنّاع القرار الأميركي هو نمط انتشار القوة بوتيرة متفاوتة، إذ هو يشكل أمراً أكثر حداثة، بمعنى أن المشكلة التي تواجه الفاعلين الدوليين تلخص في أن المزيد من الحوادث يقع خارج نطاق سيطرة حتى أقوى الدول.

يبدو أن أغلب الجدل الذي يدور في أذهان المفكرين الاستراتيجيين والمهتمين بحقل العلاقات الدولية بات موجهاً إلى «الانحدار الأميركي المفترض»، تارة بالصد وتارة بالتأييد والموافقة؛ لأن الرأي الأخير يستند إلى قياسات تاريخية للإمبراطوريات التي نهضت وبلغت أوج قوتها ثم انحدرت، كروما وبريطانيا. ويردّ ناي بأن روما، على سبيل المثال، بقيت مهيمنة ثلاثة قرون ولم تركع بسبب صعود دولة أخرى، بل بسبب الجراح التي أثّختها بها قبائل «بربرية مختلفة». ويضيف إلى ذلك أن على الرغم من تلك التكهّنات السائدة، المتضمنة أن الصين أو الاتحاد الأوروبي، وحتى الهند والبرازيل، سوف تتفوق على الولايات المتحدة اقتصادياً في غضون العقود المقبلة، يتبين أن الحقيقة التي تسعى إليها سياسة القوة الذكية الأميركية الجديدة سعيًا واضحًا هي الوقوف أمام التحديات التي قد تأتيها من «برابرة العصر الحديث»، كما يستيهم ناي، فضلًا عن جهات ليست تابعة لدولة بعينها، في عالم معلوماتي يقوم على انعدام الأمن «السيبراني»⁽¹⁾. كما أن انتشار القوة قد يشكل تهديدًا أعظم من الذي قد يشكله انتقال القوة⁽²⁾.

من الصعوبة فهم استراتيجية أي دولة أو سياستها بمعزل عن المرجعية الفكرية ومكونات بناء تفكيرها؛ فأى فعل سياسي أو أداء استراتيجي لا يأتي من فراغ، وإنما يستند إلى فكر سياسي وتفكير استراتيجي. وأي فعل سياسي يكون انعكاسًا لمضمون الأصول الفكرية؛ لأن الأخير يمثل الإطار النظري، ويمثل الفعل السياسي الإطار التطبيقي، بمعنى تحويل الأفكار ونقلها إلى واقعها الفعلي الملموس للوصول إلى الأهداف المبتغاة.

اتساقًا مع هذه الطروحات، يتناول هذا الفصل ما يلي:

(1) الأمن السيبراني هو مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن الافتراضي، ويشمل مفاهيم الأمن وضوابطه وإدارته المخاطر وآليات الضمان التكنولوجي التي يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستعملين. انظر: مقررات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2010، على الرابط التالي: <https://www.itu.int/net/itunews/issues/2010/09/pdf/201009_20-ar.pdf>.

(2) Joseph S. Nye, Jr., «The Reality of Virtual Power,» Project Syndicate, 2/2/2011, <<http://www.project-syndicate.org/commentary/the-reality-of-virtual-power?barrier=true>>. تم الاطلاع في: 2013/3/28.

أولاً: الأصول الفكرية للقوة الذكية الأميركية

قبل الخوض في حيثيات الفكر والتفكير الأميركيين ومرجعيتها الفكرية، يُستحسن تأسيس جذور الفكر في اللغة، للانطلاق من الأساس النظري والمفاهيمي إلى الأساس التطبيقي، فضلاً عن التاريخي، لبيان أهمية الفكر في تغذية عقول القادة والساسة وصنّاع القرار ومنفّذيه على أرض الواقع في إدارة التغيير.

من هنا جاءت كلمات «الفكر»⁽³⁾ والتفكير والأفكار في معاجم اللغة العربية⁽⁴⁾

(3) هناك مصطلحات كثيرة مرتبطة بمفهوم الفكر، أهمها الإدراك والوعي وشدة الإحساس والخيال. وتتضمن عملية التفكير أيضاً التعامل مع المعلومات، كما في حالة صوغنا المصطلحات، والمساهمة في عملية حل المشكلات والاستنتاج واتخاذ القرارات. يُعتبر التفكير أعلى الوظائف الإدراكية التي يندرج تحليلها وتحليل العمليات التي تساهم فيها ضمن إطار علم النفس الإدراكي (Cognitive Psychology)، كما أن هناك ثلاثة أنواع من التفكير الشخصي: التفكير السطحي: النظر إلى الشيء والحكم عليه؛ التفكير العميق: النظر إلى الشيء وفهمه ثم الحكم عليه؛ التفكير المستتير: النظر إلى الشيء وفهمه وما يتعلق به ثم الحكم عليه. في شأن أنماط التفكير، انظر: إبراهيم الفقي، التفكير السلبي والتفكير الإيجابي، سلسلة قوة التفكير؛ 2، ط 2 (القاهرة: الراية للنشر، 2008)، ص 77-79.

(4) استدراكاً لما جاء في اللغة العربية عن الفكر، وللتعمق في حيثيات الأصول الفكرية والمرجعية الفكرية وخزانات الفكر الأميركي، مؤسسات ومدارس وأفراد، نجد إذا استقرأنا الذين الإسلامي وتقصّيناه أن القرآن الكريم أشار إلى الفكر والتفكير في مواضع عدة، يدعو فيها إلى إعمال العقل والتفكير والتدبر في ما حولنا، للاستدلال على وجود الخالق وعلى وحدانيته. وكأنما الفكر فريضة إسلامية مهمة، وهو إحدى مهمات الإنسان أينما وجد وفي أي زمان كان، وإحدى الخصائص التي تميّزه من باقي المخلوقات، كما في الآية: ﴿... فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية 122]. والآية ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [سورة آل عمران، الآية 191]؛ إذ تضمنت هاتان الآيتان حث العباد على التفكير والتبصر وتدبر الخالق، وهي دعوة إلى التفكير؛ فبالفكر المتجدد لا التفكير النمطي تحيا الأمة. والمعنى نفسه نجده في الآية ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية 219].

من الجدير بالذكر أن البحث العلمي يهتم بأعمال الفكر، وهو من أهم أشكال النشاط الذي يمارسه العقل البشري. فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونان برعايتها البحث العلمي واهتمامها به وتطبيقاته. ومن هنا، تتطلب الأهمية العلمية الاهتمام بمؤسساته وأدواته، كالجامعات ومراكز البحوث والدراسات، الحكومية منها والخاصة، لما لها من دور أساس في عملية صنع القرار، وإعداد السياسات العامة للدول. انظر: سامي الخزندار وطارق الأسعد، «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 1، وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2000)، ج 2، ص 252.

بمعنى: «إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول». ويقال: فُكّر في مشكلة، أي أعمل عقله فيها ليتوصل إلى حلها⁽⁵⁾. فربما يكون المرء عالمًا ولا يكون مفكرًا، وربما يكون مفكرًا ولا يكون عالمًا، وذلك لأن الميدان الأساس للعلم هو الإلمام بالجزئيات. أمّا ميدان الفكر، فهو إِبصار «الكليات» والاشتغال عليها، وقلائل من أولئك الذين يُسمح لهم بالاشتغال بالجزئيات يتوجّهون إلى النظر الكلي⁽⁶⁾.

تبعًا لضخامة القصد في شأن ماهية التفكير والتفكير الاستراتيجي، وبقدر تعلّق الأمر بمراكز الفكر وخزاناته، يمكن تعريف التفكير الاستراتيجي بأنه «مسار فكري وعقلي محدد، أو قناة فكرية تبتّ وتستقبل صورًا وأفكارًا تتناسب مع الهدف المنشود وتعمل على غربلة وتصفية المعلومات الواردة إلى الذهن، وبالتالي تنقيتها من الشوائب»، ولا سيما أن الجدل محتدم والنقاش غير منقطع في شأن ما تعنيه تلك الرؤى والأفعال والصور الناطقة، ويؤكد في الحيز نفسه أن أهمية التفكير الاستراتيجي تنبع من وصفه بأنه «المجهر» الذي يلجأ إليه صانع القرار، فضلًا عن المتابع، ليحلل ما يصادفه، ويقارب ما يملكه من أهداف مع إمكانات البيئة وأوضاعها التي يصادفها. هذا كله يعطي تصورًا وفهمًا جديدين للتفكير الاستراتيجي، ويمثّل محصلة إدراك ثاقب ورؤى تسندها المبادئ والأفكار والعقائد التي تهدف إلى صنع مناخ عملياتي ملائم لتطبيقها بصورة هادفة، بمعنى أنه مجموعة التأمّلات الفكرية والإطلاقات العقلية والذهنية التي تحدث في الذهن كي تصوغ لنا أفكارًا وقيمًا جديدة⁽⁷⁾.

إن التفكير المنشود الذي تسعى إليه الدول الكبرى، كالولايات المتحدة، ليس بالتفكير النمطي الذي تتّبعه الدولة أو المؤسسة أو الشخص اعتمادًا على الأفكار الجاهزة التي ترجع إلى عادات وتقاليد وموروثات ثقافية ودينية أو إجراءات إدارية سابقة؛ لأن التفكير النمطي يرتبط بالتقليد لاتباعه نهجًا معينًا بشكل متكرر من

(5) جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 5 منقحة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011)، ص 698.

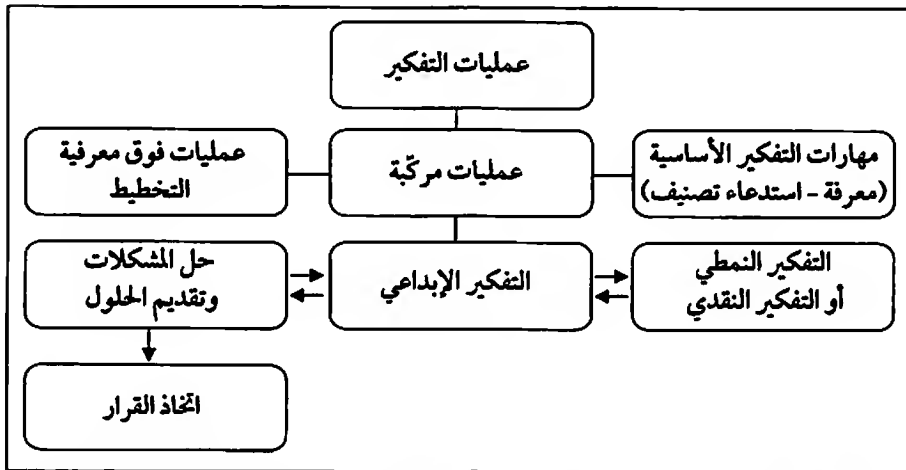
(6) طه جابر العلواني، الأزمة الفكرية ومناهج التفكير: الآفاق والمنطلقات، ط 3، سلسلة أبحاث علمية؛ 12 (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1999)، ص 5.

(7) منعم صاحي العمار، منازعات الذات (هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير) «الولايات المتحدة أنموذجًا» (بغداد: المكتبة الوطنية، 2012)، ص 101-111.

دون الغوص في مبرراته وأسبابه، ويتسم بالجمود الفكري. والجمود والصلابة (النمطية في التفكير) على عكس المرونة في التفكير، ومؤسسات الفكر الحقيقية ميدانها التفكير الإبداعي الذي هو نقيض التفكير النمطي.

الإبداع، كما يعرفه المعجم الوسيط ومختار الصحاح هو: «إبداع الشيء لأعلى مثال، وإنشاؤه على غير مثال سابق، وجعله غاية في صفاته»⁽⁸⁾، ويتميز بأربعة مظاهر: التفكير والحدس والانفعال والمعنى. ويمكن إجمال عمليات سريان التفكير بجميع تعقيداته، وصولاً إلى صنع القرار واتخاذها على اعتبارات مسلّم بها هي أن التفكير هو الخطوة الأولى لصنع القرار السليم، وأن الأخير هو المحطة الأهم في تنظيم العلاقات بين الدول سلباً أو إيجاباً، ووفق قواعد تفرضها البيئة الدولية كما هو موضح في المخطط التالي:

الشكل (1-2)
عمليات التفكير قبل اتخاذ القرار



المصدر: محمد خضر عبد المختار وإنجي صلاح فريد عدوي، التفكير النمطي والإبداعي، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي (القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2011)، ص 8.

(8) محمد خضر عبد المختار وإنجي صلاح فريد عدوي، التفكير النمطي والإبداعي، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي (القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2011)، ص 57.

يتوضح من الشكل (2-1) أن عملية التفكير هي كالقوة الناعمة، غير ملموسة ويصعب قياسها، لأنها عملية ذهنية تعتمد على المعطيات المتراكمة التي يفرزها، بحسب المشكلة والإشكالية المراد الوصول إليها. وبالتالي تُعدّ هذه العملية مخرجات عندما تُطرح وتُدوّن وتطبّق بشكل عملي، ويجري هذا كله في المرحلة الأخيرة المرجوة من عمليات التفكير، وهي عملية اتخاذ القرار ثم تنفيذه، وهذه خطوة توضيحية لفهم سلسلة التفكير، وصولاً إلى اتخاذ القرار.

من هنا بدت الحاجة الماسة إلى إجراء تغيير نوعي في أساليب الإدارة الاستراتيجية، فظهر التفكير الاستراتيجي عنصراً متطوراً عنها ليمثل المواءمة بين الأساليب العلمية والأساليب العقلية ذات القدرات الذهنية العالية المستوى من أجل تحقيق الغايات الاستراتيجية.

انطلاقاً من أهمية الفكر والتفكير، تُعتبر مؤسسات الفكر والرأي من أهم المؤسسات التي تؤدي دوراً مهماً في صوغ السياسة الخارجية الأميركية وفي باقي مراكز القرار الأميركي بصفة خاصة، وفي الدول المتقدمة وباقي الدول بصفة عامة؛ إذ قامت هذه المؤسسات التي تُحسب مراكز بحثية مستقلة، بصوغ سبل التعاطي الأميركي مع العالم لمدة تقارب مئة عام، لكن نظراً إلى أن مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهماتها في معزل عن أنظار وسائل الإعلام، فإن هذا يجعلها تحظى باهتمام يقل عمّا تحظى به المؤسسات الأخرى المعنية بالسياسة الخارجية الأميركية، مثل التنافس بين جماعات المصالح والمناورات بين الأحزاب السياسية والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأنظار، تؤثر مؤسسات الفكر والرأي كثيراً في صانعي السياسة الخارجية الأميركية بخمس طرائق مهمة: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع وثقيف مواطني الولايات المتحدة في ما يتعلق بشؤون العالم وإضافة وسيلة مكاملة للجهد الرسمي للتوسط وحل النزاعات⁽⁹⁾.

Richard Haass, «Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective», *US (9) Foreign Policy Agenda*, vol. 7, no. 3 (November 2002), p. 2.

في إشارة مهمة، يؤكد ريتشارد هاس⁽¹⁰⁾ أن مؤسسات الفكر والرأي توفر، من منظور صانعي السياسة الأميركية، خمس فوائد رئيسة؛ فهي تولد «تفكيرًا جديدًا» هو التفكير الإبداعي لدى صانعي السياسة الأميركية وتوفر «خبراء للعمل» في الحكومة والكونغرس و«تؤمن لصانعي السياسة حيزًا لإيجاد تفاهم مشترك» في شأن الخيارات السياسية المختلفة و«تثقف المواطنين الأميركيين» في شؤون العالم وتوفر «إمكان قيام فريق ثالث بالوساطة» بين جهتين متنازعتين⁽¹¹⁾.

يواجه صانعو السياسة الأميركية والمحترفون العاملون في الدوائر والمؤسسات الحكومية (المدنية والعسكرية) والمسؤولون عن حماية مصالحها وتعزيزها، بيئة استراتيجية أكثر خطورة وأكثر غموضًا وتعقيدًا وإثارة للهواجس، من البيئة التي واجهها أسلافهم في القرن العشرين. أما المناخ الاستراتيجي الجديد، فيتطلب التنقيب في الفكر الاستراتيجي الذي يعتمد رؤى المفكرين والمراكز الفكرية التي تُعَدّ المرجعية الفكرية للولايات المتحدة لمواصلة دورها في قيادة العالم في القرن الحادي والعشرين.

من دون التفكير السياسي والاستراتيجي، لا يمكن فهم طبيعة البيئة الاستراتيجية واستيعاب تعقيداتها والتعامل معها من خلال فهم تفصيلاتها ومنطقها؛ إذ يقدّم الفكر نظرية لمجموعة من المصطلحات والتعريفات الأساس، والتفسيرات الكامنة وراء الافتراضات والمقدمات المنطقية، فضلًا عن الاقتراحات الموضوعية المترجمة إلى فرضيات قابلة للاختبار، وطرائق يمكن أن تُستخدم لاختبار الفرضيات وتعديل النظرية التي انبثقت من الفكر بحسب الحاجة. وبالإمكان تقسيم المبحث الحالي ثلاثة مطالب رئيسة تتناول مدارس القوة الأميركية وخزانات الفكر وأهم مفكري القوة بشكل عام، وفي حقل العلوم الإنسانية والقوة الأميركية بشكل خاص، بجميع أشكالها، الذكية أو الناعمة أو الصلبة.

(10) رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركية سابقًا، ومدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية.

Haass, p. 23.

(11)

1 - مدارس القوة الأميركية

اعتنق الساسة الأميركيون كثيرًا من المدارس الفكرية منذ النشأة الأولى لدولتهم، بدءًا بالمدرسة الواقعية التي أسسها كلٌّ من هانز مورغنتاو، ثم المدرسة الليبرالية الجديدة التي احتلت مكانها منذ عقود، وكان أول أنصارها ناي. أمّا المحافظون الجدد، فأثارت مدرستهم جدلاً كبيراً، ولا سيما مع استلامهم مقاليد السلطة في أوضاع مواتية في إدارة بوش الابن، وما كان لتطبيق أفكارهم على أرض الواقع من عواقب وخيمة حصدها الولايات المتحدة. لذا، لا بد من عرض كل مدرسة فكرية على حدة، للوقوف على البُعد الفكري للاستراتيجية الأميركية في توظيفها القوة بجميع أشكالها:

أ- المدرسة الواقعية

(1) جذورها

لعل هذه المدرسة هي أولى المدارس الفكرية التي غذّت عقول الساسة والقادة وصنّاع القرار في الولايات المتحدة، وحتى في الدول التي تعتمد فكر المنظومة الرأسمالية. وأطلقت النظرية الواقعية (Realist Theory)، وكان الاتجاه الفلسفي التجديدي أول مستخدميها لتدل على مذاهب فلسفية جاءت كردة فعل على المثالية التي اعتمدها الفلاسفة في مناقشاتهم ومناظراتهم. فالواقعية جاءت للخروج من ذلك الإطار إلى الواقع على نحو مستقل باعتباره جوهرًا قائمًا بذاته، بعيدًا عن قشور المثالية التي صاحبت أفكار الفلاسفة. أمّا الدعامتان التحليليتان لهذه المدرسة، فهما فكرة المصلحة (Interest) وفكرة القوة (Power). والمصلحة التي تمثل الخطوط العريضة للمدرسة الواقعية «تحدد في إطار القوة التي تحدد بدورها في نطاق التأثير أو السيطرة»⁽¹²⁾. وتبقى ثورة التغيير في الفكر أحد أهم عوامل بزوغ النظريات المتجددة التي تأتي كردة فعل على نظرية سابقة تتناقض مع طروحات فكر معين.

(12) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2010)، ص 16.

على الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها الواقعية من التاريخ الأوروبي في مراحل وعصوره المختلفة، من قديم ووسيط وحديث، انطلقت هذه الواقعية من الولايات المتحدة كروية جديدة، ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية، وصولاً إلى ظهورها وهيمنتها على حقل دراسة العلاقات الدولية. ويُعدّ الاتجاه الواقعي من أهم المدارس والمذاهب التي اعتمدت على القوة ودورها في العلاقات الدولية. والواقعية السياسية، أو الواقعية في السياسة الدولية، هي بمنزلة ردة فعل على «تيار المثالية» (Idealism) الذي انهارت آماله باندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1944)، وظهور نظريات مناقضة بدأت تأسيساً جديداً للمذهب الواقعي⁽¹³⁾. وكان ظهور كتاب هانز مورغنتاو⁽¹⁴⁾ السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم البداية الصلبة لتأسيس نظريات جديدة هيمنت على دراسة العلاقات الدولية، وأثرت تأثيراً بالغاً في مؤسسات صنع قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كلها. ومنذ ذلك الوقت حتى بداية ستينيات القرن العشرين، هيمن المدخل الواقعي، وأصبحت كل دراسة ذات مغزى تنطلق من أرضية الواقعيين وتستلهم مسلّماتهم الأولى. ولا مانع من التجديد، ولوبدا في شكل انتقال نظري، كالذي قام به كينيث والتز الذي أسس في كتابه نظرية السياسة الدولية مبدأ الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية⁽¹⁵⁾.

(13) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 2 (بيروت: دار النهضة العربية، 2011)، ص 680.

(14) ذكر في دراسات أن المفكر الأميركي وعالم اللاهوت البرونستانت رينهولد نيبور (1892-1971) كان من الأوائل الذين ساهموا في تطوير المنهج الواقعي في السياسة الخارجية. وسبق مورغنتاو الذي تميّز بالتأطير النظري، وبزغت أفكاره في مرحلة مهمة أي عند خروج الولايات المتحدة من العزلة. ولعل أشهر مقولات نيبور هي أن «الصراع الاجتماعي أمر محتوم في التاريخ البشري، وربما حتى نهايته. إن الحكماء قد يسعون إلى تجنّب الحرب، لكنهم لن يستطيعوا أن يجاروا المخاوف والطموحات التي تدفع الدول والجماعات إلى المواجهة». لمزيد من التفصيلات، انظر: أحمد نوري النعيمي، «البنوية المعاصرة في العلاقات الدولية»، مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد 46 (2013)، ص 42-43. أيضاً يمكن الاستفادة من: Harry R. Davis and Robert C. Good, eds., *Reinhold Neibuhr on Politics; His Political Philosophy and Its Application to our Age as Expressed in his Writings* (New York: Charles Scribner's Sons, [1960]).

(15) الجاسور، موسوعة المصطلحات، ص 680-681.

ورث الواقعيون نزعة الشك من المفكرين مكيا فيلي وهوبز وروسو الذين تصوروا أن حالة عدم الثقة هي الحالة التي تسود بين الدول، فلا أحد يثق بالآخر، ومن ثم لا بد من أن يتخذ كل طرف تدابير احتياطية درءاً لأي خطر أو هجوم من الآخرين، أصدقاء أكانوا أم أعداء. ولا يمكن، والحال كذلك، أن يثق حتى في إمكان وفاء الآخرين ممن تدخل الدولة معهم في أحلاف أو موافيق مكتوبة. ويرى الواقعيون الذين اهتموا بدراسة العلاقات الدولية أن المصلحة القومية وعدم الثقة يُعتبران جوهر العلاقات الدولية، منذ أسست الدولة القومية الحديثة بعد صلح وستفاليا (1648) الذي وضع حدًا للحروب الدينية الأوروبية. وعلى الرغم من أن تجربة العلاقات الدولية التي ينطبق عليها ذلك المثال هي تجربة أوروبية، ولم تنضم إليها الدول الشرقية، وكذلك الولايات المتحدة، إلا حديثاً، لأنها كانت مجرد هوامش وملحقات للمركز الأوروبي، فإن أنصار المنظور الواقعي جعلوا من تلك التجربة نموذجاً للواقع الإنساني بأسره⁽¹⁶⁾.

(2) مبادئها

تقوم الواقعية على المبادئ التالية⁽¹⁷⁾:

- إن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية ومستقرة، ويتعين على القائد السياسي أن يضع البدائل لمواجهة المشكلات القائمة من خلال استقراء المعلومات التاريخية التي جرت على أرض الواقع.

- إن العناصر الأساس للواقعية هي الدولة، الفاعل الرئيس، طبقاً للمصلحة التي تتأطر بمعيار القوة، وإن السياسات الدولية عملية تُسوى فيها المصالح القومية.

- إن معنى القوة هو المصلحة، وهذا معنى غير ثابت في عالم تسعى فيه الدول كلها إلى امتلاك القوة، وبالتالي القدرة، لتؤثر في النظام الدولي العالمي. وينبغي

(16) إيمان عبد العزيز، «أخلاقيات السياسة الدولية: مقارنة في سياق الديمقراطية والحرب»، مجلة القانون والسياسة (جامعة لخضر باتنة)، العدد 148 (2010)، ص 23.

(17) الجاسور، موسوعة المصطلحات، ص 682.

أن يكون هدف السياسة الخارجية للدول عند الحد الأدنى من تحقيق أهدافها؛ فكل دولة مضطرة إلى حماية كيائها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الخصوم الآخرين، فتكون المصلحة القومية خاتم المطاف في عالم السياسة، بل إن المصلحة هي جوهر السياسة.

ترفض المدرسة الواقعية تطبيق المبادئ الأخلاقية، على اعتبار أن الصراع والتنافس في العلاقات الدولية قائمان على القوة والمصلحة، وبالتالي لا نجد مجالاً للأخلاق في العلاقات الدولية لأن سلوك الدول غير سلوك الأفراد. تجعل الواقعية السياسية التطلعات الأخلاقية أو المعنوية لدولة معينة غير متطابقة مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.

(3) مذاهبها

لم تكن المدرسة الواقعية، منذ نشأتها الفكرية، على مذهب واحد، وإنما على مذاهب متعددة، كما سنوضح في ما يلي⁽¹⁸⁾:

- الواقعية البنيوية الأولى (الطبيعية البشرية): أهم مفكريها ثوسيديدس (460-395 ق.م.)، وأهم أفكارها الكبرى أن «السياسة الدولية تسير بدافع الصراع على السلطة»، وتكمن جذور هذا الصراع في الطبيعة البشرية، أما العدالة والقانون والمجتمع، فهي إما لا مكان لها وإما أنها مطوقة.

- الواقعية التاريخية (أو العملية): أهم من اعتمدها مكيافيلي (1542) وكار (1933) ومورغنتاو (1984)، وأهم مضامين الأفكار التي تقر بها هي أن الواقعية السياسية مبادئ تخضع لسياسات القوة، وتكمن المهارة القصوى لزعيم الدولة في قبوله أشكال سياسة القوة المتقلبة في ميدان السياسة العالمية.

- الواقعية البنيوية الثانية (النظام الدولي): من ممثليها روسو (1750) ووالترز (1979)، وأهم النصوص التي احتوت على أفكارها كتاب حالة حرب لروسو وكتاب نظرية السياسة الدولية لوالترز. أما أهم الأفكار التي يتبناها المذهب البنيوي،

(18) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، 2004)، ص 236-237.

فهو أن النظام فوضوي، وليست الطبيعة البشرية هي التي تدفع إلى الخوف والشك وانعدام الأمن، ويمكن أن ينشأ الصراع حتى لو كانت للأطراف المعنية نيات حسنة بعضها تجاه بعض.

- الواقعية الليبرالية: أهم من يمثل هذا التيار هوبز (1651) وبيل (1977) وناي (1989). ويؤمن مفكرو هذا التيار، ولا سيما المعاصرين منهم، بشكل واضح بأن من الممكن أن تمتص الدول الكبرى الفوضى العالمية عبر التشارك في قيادة النظام الدولي، ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار النسبي في العلاقات الدولية إلا من خلال استنباط قواعد أولية أساساً للتعايش، مع قبول «التنافس الاقتصادي والتكنولوجي»⁽¹⁹⁾.

- الواقعية الجديدة: من المعروف أن التحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم باستمرار، والتغيير الذي يصيب الوحدات الدولية والبنى التي تسير عليها، أفضيا إلى انبعاث جدل فكري في النظريات ومداخلها بين المنظرين والمحللين والاستراتيجيين والسياسيين.

أتاح فحوى الواقعية الذي تعرض للانتقادات المتواصلة المجال لظهور أفكار جديدة لهذه الواقعية بدت أكثر إيجابية إزاء المتطلبات، وأكثر قدرة على الاستيعاب والاستجابة لتلك المتطلبات الآنية، وحتى المستقبلية منها. فالواقعية لم تعرف في تاريخها إلا توجيه الطعون والهجمات إليها، وتصدى الليبراليون والمثاليون والماركسيون وأنصار السلام لطروحاتها، ومع ذلك، فإنها لا تزال صامدة، لأنها المذهب الأساس لتحليل السياسة العالمية، على الرغم من التجديد الذي طرأ عليها، فضلاً عن أن الجدل الذي يثيره المنظرون المعادون للواقعية لم يأت ببدائل للنظرية الواقعية بشقيها التقليدي والجديد.

من جانب آخر، تجعل الواقعية التقليدية الدولة في مقدمة التفضيلات، بينما لا يضع الواقعيون الجدد مبادئ واضحة بين تفضيل خيار وتفضيل حصيلة؛ ففي ملاحظة سباق التسلح، على سبيل المثال، يتضح أن دولة ما تدخل سباق التسلح

(19) بيليس وسميث، ص 236.

لا لأن دولة أخرى تسلح فحسب، بل لأنها ترى في ذلك أيضًا فعلًا عدائيًا، وينتهي بهما الأمر إلى الحرب على الرغم من أنه ربما ليس لدى أي منهما نيات عدائية. ومن خلال استقراء الأفكار المتداولة في السياسة الأميركية، نجد أنها هي قريبة جدًا من الواقعية الجديدة التي تعبّر عن متطلبات القرن الحادي والعشرين⁽²⁰⁾.

(4) مفكروها

- هانز مورغنتاو: يُعدّ من أهم مفكري القوة الأميركيين؛ فهو مؤسس المدرسة الواقعية التقليدية، من حيث التأطير النظري. ويُعتبر كتابه نظرية السياسات العالمية: الصراع من أجل القوة والسلام مرجعًا للنظرية الواقعية وجميع ما يحمله من أفكار وقواعد وأسس يعتمد على القوة والمصلحة.

تقترن به نظرية القوة أكثر من أي مفكر واقعي آخر، لأنه قدّم تصورًا شاملًا لمفهوم «القوة» ودورها في السياسة الدولية. وهو يقول «إن السياسة الدولية هي صراع على القوة، بغضّ النظر عن أهدافها النهائية البعيدة». وفي تصوره أن القوة السياسية «هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم؛ فهي تمنح الأولين السيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم. وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الإقناع، أو بمزيج من تلك الوسائل معًا»، وهذا المزج هو ما توصل إليه ناي وإن بطريقة جديدة غير تقليدية متمثلة في «القوة الذكية»⁽²¹⁾.

ربما يكون مورغنتاو، بالمبادئ التي تقدم بها عن النظرية الواقعية، من أكثر منظّري الواقعية وضوحًا، ويمكن ملاحظة ذلك في أهم أفكاره وطروحاته⁽²²⁾:

(20) كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999)، ص 130-131.

(21) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص 66.

(22) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 68-70.

- العلاقات الدولية محكومة بقواعد موضوعية ضاربة بجذورها في أعماق الطبيعية البشرية، وأي محاولة لتحدي هذه القواعد تحت أي ذريعة لن تكون نتيجتها إلا الإخفاق، فالقائد السياسي يتصرف دائماً تصرفاً عقلياً، بعيداً عن المثالية والضبابية.

- القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي تتمثل في القوة، والتاريخ يثبت ذلك، وهي نقطة مركزية في واقعية مورغنتاو الذي يرى أن المصلحة القومية هي عملية تسوية المصالح المختلفة، ولا تفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، بل تفترض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب، فيما يسعى العمل الدبلوماسي إلى تقليص احتمالات وقوعهما.

- يوافق مورغنتاو على أن معنى القوة هو المصلحة، وهذا معنى غير ثابت. وفي أي حال، ففي عالم تسعى فيه دول ذات سيادة إلى امتلاك القوة، ينبغي للسياسة الدولية للدول كلها أن تكون قائمة على اعتبار الحفاظ على بقائها، وهو الحد الأدنى من أهدافها، وهكذا تصبح المصلحة القومية هي البقاء.

- يرفض مورغنتاو تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول، ويدعو إلى تنقية هذا السلوك من هذه المبادئ؛ فقيم الدول غير قيم الأفراد، لأن الدول لا تبالي بتجاوز الأخلاق والعادات في سبيل الحفاظ على بقائها.

- يؤكد مورغنتاو استقلالية الظاهرة السياسية، بمعنى أنه يجب الحكم على السلوك السياسي من خلال معايير سياسية؛ فالاقتصادي يسأل: كيف تؤثر تلك السياسة في رفاهية المجتمع، ورجل القانون يسأل: هل هذه السياسة متوافقة مع قواعد القانون. أمّا السياسي الواقعي، فيسأل: كيف تؤثر هذه السياسة في قوة الدولة⁽²³⁾.

- كينيث والتز: اشتهر بأنه أحد أهم مفكري القوة الذين حاولوا تطوير النظرية الواقعية. وعالج ذلك في مؤلفه المعروف الإنسان، الدولة، الحرب.

(23) دورتي وبالنسفراف، ص 71.

وخالف مورغنتاو الذي اعتمد على مقولة أن الدولة كالبشر تملك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، الأمر الذي يقودها إلى التصادم وبالتالي خوض الحروب؛ فواقعيته (أي واقعية والتز) تلغي الطبيعة البشرية وتركز على النظام الدولي، وفق اعتبارات مهمة هي أن النظام الدولي يتألف من مجموع القوى الكبرى التي تسعى كل منها إلى الحفاظ على وجودها. وفي ظل هذا النظام، تنتفي السلطة المركزية، ولا تهتم الدول الكبرى إلا بمصالحها، بينما تسعى الدول الصغيرة والضعيفة إلى إيجاد نوع من التوازن بدلاً من الدخول في صراعات مع الأقوياء. والمعنى الرئيس الذي توصل إليه والتز هو أن توحي الولايات المتحدة قيادة العالم ما هو إلا لعلاج المعضلة الأمنية بسبب البنية الفوضوية للنظام الدولي؛ ففي غياب السلطة العالمية، تعتمد كل دولة على ذاتها وقدراتها للحفاظ على أمنها، ما يثير لدى الدول الأخرى الريبة والشك تجاه نياتها: هل هي دفاعية أم هجومية، بحسب رأي والتز؟⁽²⁴⁾.

إن لأفكار والتز تأثيراً كبيراً في صوغ السياسة الخارجية الأميركية. فالواقعية التي يروج لها تقوم على تقسيم المصالح إلى حيوية ومتوسطة ودنيا، ويمكن من خلال ذلك تحديد الآلية وفق ما هو ضرورة وما هو خيار؛ أي إن الواقعية لا تعني أن الآلية المهمة للتغيير الدولي هي القوة العسكرية، كما اعتمد عليها المحافظون في تبرير سلوكهم تحت غطاء الواقعية.

- فرانسيس فوكوياما: يُعدّ واحداً من الفلاسفة والمفكرين الأميركيين المعاصرين الذين يتمون إلى المدرسة الواقعية. وعُرف بنظريته التي نشرها في عام 1989 على شكل مقالة في بادئ الأمر تحت عنوان «نهاية التاريخ وخاتم البشر»، في مجلة ذي ناشيونال إنترست (اليمنية المتطرفة)، ثم تحولت المقالة إلى نظرية بعنوان «نهاية التاريخ»⁽²⁵⁾ استوحاها نظرياً من هيغل، تهتم بأفكار مجموعة من

(24) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)،

ص 62.

(25) مضمون «نظرية نهاية التاريخ» التنبؤ بنهاية الأنظمة الشمولية وجميع الأنظمة الشبوعية والاشتراكية، وبحتمية انتصار النظام الليبرالي وتسيده وتفرد كنه نظام سياسي واقتصادي وحيد في المستقبل؛ أي إن نهاية التاريخ ستكون نهاية ليبرالية بشكل حتمي. والواقع أن الحوادث الدراماتيكية التي =

الأصوليين اليهود والأصوليين المسيحيين (المحافظون الجدد)، ولقيت استجابة واسعة وإيجابية⁽²⁶⁾.

يرى فوكوياما أن جوهر قوة الدولة هو «الإكراه والقسر»، وهذه حقيقة واقعة تتجسد في نهاية المطاف في «القدرة على إرسال شخص يرتدي زياً رسمياً ويحمل مسدساً لإجبار الآخرين على إطاعة قوانين الدولة والامتثال لشروطها، وتبدو الولايات المتحدة دولة قوية بشكل استثنائي لما تمتلك من مؤسسات القوة والقسر والقهر القادرة على فرض كل شيء تقريباً، وعلى الصعيدين المحلي والدولي، وهو نظام حكم محدود تاريخياً، وتبقى قوة الولايات المتحدة ماثراً إعجاب من الأعداء قبل الأصدقاء»⁽²⁷⁾.

على الرغم من أن فوكوياما كان من المحافظين ومن أنصار الغزو الأميركي للعراق، وأول الدعاة إلى استخدام منطق القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فإنه تراجع عن هذه الفكرة في مقالته المعروفة «نهاية سيطرة العم السام»⁽²⁸⁾. وعبر في مقالاته ومؤلفاته في الأعوام الأخيرة عن اقتناعه بأن على الولايات المتحدة أن تستخدم القوة غير المفرطة في ترويجها الديمقراطية، لكن بالتوازي مع ما أطلق عليه أنموذج دبلوماسي نيلسون الواقعي، حيث اعتبر أن استخدام القوة يجب أن يكون آخر الخيارات التي يلجأ إليها، ملمحاً إلى أن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى

= وقعت بعد صدور كتاب نهاية التاريخ، أكدت الاستشراف المستقبلي الذي جاء به فوكوياما. واتخذت السياسة الأميركية في تلك الحقبة من مقولة «نهاية التاريخ» «إنجيلاً» وبرنامج عمل لها، وقامت برسم خططها على هدي هذه المقولة. انظر: عايد عمرو، نظرية نهاية التاريخ ما بين النظرية والواقع (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 17.

(26) محمد سيف حيدر النقيد، نظرية «نهاية التاريخ» وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 89.

(27) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، نقله إلى العربية مجاب الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 49.

(28) «فرانسيس فوكوياما: من مقولة «نهاية التاريخ» إلى أطروحة نهاية سيطرة العم سام»، ترجمة هند عروب، بيان اليوم، النسخة الإلكترونية على الرابط التالي: <http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article&tmpl=component&id=24021>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 5 / 9.

المزيد من الصبر والوقت. وشدد على إصلاح التعليم ودعم مشروعات التنمية، كمرتكز رئيس للقوة الناعمة، لمنح سياسة الولايات المتحدة أبعاداً شرعية لنشر الديمقراطية.

- صموئيل فيليس هتنتغتون: ارتبط اسم هتنتغتون بكتابه صدام الحضارات الذي يقوم على مقولة بدئية هي أن من غير الممكن لأي فكر أن يوجد ويحيا في فراغ، فهو يعبر بالضرورة عن أيديولوجيا جماعة أو شريحة أو طبقة معينة، أو حتى شعب، وأن مصطلح «صدام الحضارات» هو أحد أهم المفاهيم التي حاولت أن تفسر حوادث العالم وتكهن بما سيحدث. والفكرة المركزية التي تحرك أطروحة «صدام الحضارات» هي اعتبارها الحضارة العامل الجديد الذي سيتحكم بصيرورة العلاقات الدولية، وبالتالي ستكون الانقسامات الكبرى في العالم انقسامات ثقافية تتصادم في إطارها مجموعة من الكتل الحضارية المتنافسة. ومن هنا، يكمن جوهر هذه الأطروحة في الثقافة بوصفها أرقى أشكال التعبير عن الهوية⁽²⁹⁾.

قسّم هتنتغتون العالم، بحسب نظريته الواقعية، ثماني حضارات كبرى: الغربية؛ الأميركية اللاتينية؛ الإسلامية؛ الصينية؛ الهندوسية؛ الأرثوذكسية؛ اليابانية؛ الأفريقية. وتوقع أن يكون الصراع الأعظم بين كتلتَي العالم الغربي والعالم الإسلامي أو «العدو الأخضر» بعد أفول «العدو الأحمر» (الشيوعي)، وهذا ما حدث فعلاً، كما اتضح في عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2011⁽³⁰⁾.

تصنّف أفكار هتنتغتون ضمن الأفكار الواقعية التي تروج القوة والهيمنة الأميركيتين على العالم، باعتبار أن الولايات المتحدة ترأس الحضارة الغربية بجميع معالمها وتحملها. وتحمل هذه الأفكار في طياتها شقين: الأول، أن

(29) انظر: صامويل ب. هتنتغتون، صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قصوه، ط 2 (د. م.: د. ن.، 1999)، ص 29-37.

(30) المصدر نفسه، ص 336، وصمويل ب. هتنتغتون، من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة أحمد مختار الجمال؛ مراجعة وتقديم السيد أمين شليبي، المشروع القومي للترجمة؛ 1325 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، ص 464-470.

الولايات المتحدة ليس لها عمق حضاري تاريخي، لأنها أسست كدولة في عام 1776 من مجموعات من المهاجرين والتجار من الدول الأوروبية المختلفة. والشق الثاني أن الولايات المتحدة راعية الحضارة الغربية، وهي ترتفع على قمة الهرم الدولي من حيث قوتها وعلاقاتها بالوحدات الدولية، خصوصاً دول الاتحاد الأوروبي⁽³¹⁾. والحقيقة أن ما جاءت به نظرية صراع الحضارات أصبح ماثلاً في الصراع مع المسلمين في حربي أفغانستان والعراق، وإن تحوّل في ما بعد إلى حرب عالمية على الإرهاب ودعم للإسلام المعتدل تحت مسميات مختلفة.

ب- الليبرالية الجديدة

قد يتبادر إلى الذهن، عند الاطلاع على العنوان الرئيس، أن وضع المدرسة أو النظرية الليبرالية إلى جانب نظريات القوة أمر يقع خارج الإطار العام في حقل العلاقات الدولية التي عرفت بها، لكن الحقيقة هي أن تصنيفها كان بناء على أن فكرة القوة الناعمة والذكية الأميركية هي من لدن أحد مفكري الليبرالية الجديدة، ونقصد جوزف ناي الذي جاءت أفكاره ردة فعل على النظريات السابقة، الواقعية والمثالية. وفي محاولة لاحتواء الانتقادات التي تعرض لها المنظوران «المثالي والواقعي»، ظهر «المنظور الليبرالي العالمي»، وكانت بدايته الفعلية الكتاب الذي حرره ناي وروبرت كيوهين (R. Keohane) بعنوان *Transnational Relations and World Politics*، وجمعا فيه مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة فكرية جديدة (ستانلي هوفمان وريتشارد مانسبش وبييل فيرغسون ودونالد لامبتر... وغيرهم) تصدت لمواجهة المدخل الواقعي بتقاليده البحثية العتيقة، ومقولاته الصلبة، فضلاً عن مسلّماته الفلسفية الأولى في شأن حالة الطبيعة الإنسانية⁽³²⁾.

الليبرالية كتأصيل نظري هي مجموعة من الأفكار التي تتمحور حول مفردة الحرية؛ فالحرية كقيمة لهذا الإنسان هي الجوهر والفحوى الرئيسان لليبرالية

(31) عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص 80-82، وهنتجتون، صدام الحضارات، ص 83.
(32) عصام عبد الشافي، «الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية»، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2011، ص 2.

التي تعني في أساس مصطلحها الأوروبي «فلسفة الحرية»، وهي مشتقة من أصل الكلمة اللاتينية «ليبرالية» ولها ارتباط وثيق بكلمة «حرية» (Liberty, Liberalism). ويؤكد أنصار المنظور الليبرالي الجديد أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى والحرب؛ فهناك نوع من النظام الدولي آخذ في الاتساع والتكامل، وهو في طريقه إلى أن يفرض نفسه بوصفه نوعاً من العرف والقانون الدوليين اللذين تقبلهما جميع الدول طواعية؛ فمعظم اهتمامات الدول في سياستها الخارجية أصبح ينصبّ على قضايا التطور التقني والتكنولوجي والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، ما أدى إلى ظهور مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول، وتراجع حدة الاستعداد بينها⁽³³⁾.

تختلف آراء الليبراليين حيال السياسة العالمية عن آراء الواقعيين، لجهة أن الديمقراطية والحرية والتعاون أمور ضرورية في العلاقات الدولية، وأنها الأساس في مقدمة كل فعل، وهذا كله يكمن في الإيمان بالتقدم. لهذا، يرفض الليبراليون رأي الواقعيين القائل «إن الحرب هي الشرط الأساس والطبيعي للسياسة العالمية»، كما أنهم يشككون في رأي الواقعيين القائل: «إن الدولة هي الطرف الفاعل في مسرح السياسة العالمية»، علماً أن الليبراليين لا ينكرون دور الدولة باعتبارها من الوحدات الفاعلة، غير أنهم يعدّون الشركات المتعددة الجنسيات والفاعلين غير الدوليين والمتخطّين الحدود الوطنية، كالجماعات الإرهابية والحركات الراديكالية العالمية والمنظمات غير الحكومية، وحدات ذات أهمية بالغة على صعد ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية⁽³⁴⁾.

إن من أهم نتائج التحول المهم في جميع أشكال الليبرالية، وفي الاقتصاد العالمي على حد السواء، هو «الخصخصة» تحت مسمى «الليبرالية الاقتصادية الجديدة»⁽³⁵⁾. والليبرالية الجديدة تخالف بعض المنطلقات الفلسفية لليبرالية

(33) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص 305-306.

(34) بيليس وسميث، ص 8.

(35) تقوم فكرة «الليبرالية الاقتصادية» على منع الدولة من تولّي وظائف صناعية أو تجارية، وعدم إعطائها حق التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم. ويُعدّ =

الكلاسيكية التي تقوم على وهم المجتمع الإنساني الخالي من حقوق الملكية، والعكس هو ما تؤكده الليبرالية الجديدة، فما دامت الندرة واقعاً مرتبطاً بالوجود، فإن حقوق الملكية تكون أصلاً مهماً في العلاقات الاقتصادية المحلية والخارجية، وغير متعارض مع جوهر الليبرالية (الحرية)؛ فالحرية لا تعني الفوضى والمشاع اللذين يقودان إلى مسلك آخر في التوصيف، وهو الشيوعية والاشتراكية كمرتبين لنظام أكبر⁽³⁶⁾.

الليبرالية في جوهرها تفصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، وتعطي الاقتصاد القائم على عقلانية السوق الفردية امتيازاً فوق جميع أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى. وقد نقلت الليبرالية الجديدة هذه الحال إلى مستوى النظام الدولي في جعلها الداعي إلى الأسواق العالمية المطلقة وغير المقيدة وإلى الأخلاق الفردية القائمة على النزعة الاستهلاكية التي تتجاوز المجتمعات الوطنية؛ فهي في المحصلة تمثل انتصار مصالح رأس المال على العمل في هذه المرحلة، وهذا ما تعتمد الولايات المتحدة، وبقوة، ولا يكون ذلك بصورة اعتباطية إن صح التعبير، وإنما على شكل لوائح وقواعد وهياكل معينة، وأنماط سلوك تُفرض عبر المنظمات الاقتصادية. وبالتالي، يمكن اعتبار الليبرالية الجديدة عملية لعولمة الأسواق وجعل كل شيء مرتبطاً بالاقتصاد لا العكس، وهي ليست نظرية أكاديمية فحواها تقديم شكل محايد وموضوعي للمعرفة⁽³⁷⁾.

=الاقتصادي آدم سميث (1723-1790) المُنظر لهذه النظرية الليبرالية الاقتصادية؛ إذ افترض أن المحرك الوحيد للإنسان، والدافع الذي يكمن وراء تصرفاته الطوعية كلها، هما الرغبة في خدمة مصالحه وإرضاء ذاته.. واعتبر سميث أن الاقتصاد تنظمه قوانينه الخاصة، كقانون العرض والطلب، وقوانين الطبيعة الإنسانية... وكان لدى سميث اقتناع تام بأن هذه القوانين تقوم بمهمتها على أكمل وجه، فتخدم مصلحة المجتمع ككل، وتخفف رغبات الفرد، هذا إذا سُمح لهذه القوانين بأن تأخذ مجراها من دون تدخل الدولة. وقد يبدو أن هذه القوانين جاءت نتيجة تصميم مصمم، أو أنها تشكل نظاماً غائياً متعمداً، لكنها ليست كذلك، أو على الأقل هذه هي قناعة سميث. انظر: باسكال سلان، الليبرالية، ترجمة تمالدو محمد؛ مراجعة نوح الهرموزي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع؛ مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية، 2010)، ص 55-59.

(36) المصدر نفسه، ص 24 و 81.

(37) بيليس وسميث، ص 481.

بعد تلخيص أصول هذه المدرسة واستنتاج أن الليبرالية الجديدة تمزج المثالية بالواقعية من جهة، والحرية والخصوصية من جهة أخرى، يمكن القول إن أهم الأفكار التي نفّذت على أرض الواقع هي أفكار ناي في شأن القوة الذكية، ونفّذت بنودها في إدارة أوباما، وتشير إلى فكرة التعاون والتشاركية في قيادة العالم بما يشكل المرتكز المهم في العلاقات الدولية، وعلامة التفوق في إدارة الموارد ومقومات القوة المادية وغير المادية، وبالتالي القدرة على توظيفها لترسيخ مكانة الولايات المتحدة في تميزها من مختلف الدول في النظام السياسي العالمي كما الاقتصادي. والليبرالية الجديدة هي غير الليبرالية التقليدية التي ركزت على الجانب الإنساني فحسب، فالوجه الحقيقي للأولى هو حرية السوق، بمعنى التحول من حرية الإنسان إلى حرية السوق، ولا يمكن أن يقف الدّين أو العادات أو الأخلاق في وجه «حرية السوق» لأن هناك شيئاً يؤدي إلى شيء آخر ترنو إليه وهو حرية السوق، فلا يمكن أحداً أن يتدخل، فرداً أكان أم دولة، وهناك «يد خفية» تتحكم بالسوق وتعالج هي بنفسها الأخطاء إن وجدت، وهذه الاستعارة المجازية استُقيت من أفكار آدم سميث⁽³⁸⁾. أمّا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهما شعاران معلنان، وتأثير الصوت الشعبي والرأي العام في سبعينيات القرن العشرين غير التأثير في القرن الحادي والعشرين، بسبب الاعتقاد أن الاقتصاد هو الذي يقود كل شيء وليس العكس.

ج- المحافظون الجدد⁽³⁹⁾

لا شك في أنه لا يمكن فصل القوة الأميركية المفرطة في حربي أفغانستان والعراق عن معتقدات المحافظين الجدد (Neoconservatives) وأفكارهم. بناء عليه،

(38) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، ج 2 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2007)، ج 2، ص 11.
(39) إن مذهب المحافظين الجدد في الولايات المتحدة هو نتاج فكر ليو شتراوس (1899-1973)، العالم اليهودي الذي فرّ من ألمانيا ودرس علم السياسة في جامعة شيكاغو، وكان يؤيد تأييداً كاملاً منهج ميكافيلّي في الحكم. من مقولاته: «إن على الزعيم أن يخدع باستمرار من يحكم... وإن القادة لا يحكمون في إطار نظام أخلاقي شامل...». انظر: أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأميركية (القدس: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2011)، ص 16.

يمكن فهم تركيب ذلك التيار بالعودة إلى مفاصله المادية والمعنوية التي تضافرت لتولّد تلك الأفكار الداعية إلى استخدام القوة الخشنة العسكرية، بالاعتماد على القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة.

يتكون تيار المحافظين الجدد من مجموعة من المثقفين المسيحيين واليهود الذين كانوا ليبراليين، وتركوا الحزب الديمقراطي في عهد ريغان وانضموا إلى الحزب الجمهوري بعد أن اجتذبتهم إليه السياسة المتشددة التي انتهجها ريغان آنذاك، والنزعة المحافظة التي طبعت سياسته الداخلية والخارجية بطابعها.

المحافظون الجدد مجموعة سياسية أميركية ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهم ليسوا سياسيين فحسب، بل إنهم أيضًا كتاب نافذون ومفكرون استراتيجيون ومحاربون قدامى ومسؤولون سابقون وصحافيون وناشطون سياسيون وأساتذة جامعيون وباحثون في «خزانات الفكر» (Think Tanks). يجمعهم تيار فكري واحد وميل إلى اليمين المسيحي المتطرف. ويؤمنون بقوة الولايات المتحدة الأميركية وهيمنتها على العالم⁽⁴⁰⁾.

إن فكر المحافظين الجدد هو في واقع الأمر فلسفة سياسية شاملة تتشكل في الأساس من أفكار ليو شتراوس التي ترجمها إلى الواقع الفعلي إيرفينغ كريستول، ليشكّل الإطار العام لتيار المحافظين الجدد⁽⁴¹⁾.

(1) اتجاهات المحافظين الجدد وتحولاتهم الفكرية

ينقسم اليمين الأميركي (المحافظون الجدد) من حيث الأداء الوظيفي مجموعتين⁽⁴²⁾: الأولى «مجموعة مراكز البحوث اليمينية»، وتركز على إصدار الدراسات التي تنطوي على أفكار وطروحات لإدارة السياسة العامة في الولايات المتحدة، والسعي إلى إقناع الإدارة والكونغرس بالأخذ بهذه السياسات. وتترجم

(40) صالح، ص 18.

(41) C. Bradley Thompson, «Neoconservatism Unmasked», *Cato Unbound*, 7/3/2011, <<http://www.cato-unbound.org/2011/03/07/c-bradley-thompson/neoconservatism-unmasked>>.

(42) المصدر نفسه.

هذه المجموعة مراكز بحثية مثل «معهد أميركان إنتربرايز» و«مؤسسة هيريتيج» و«معهد كاتو للبحوث العامة». والمجموعة الثانية هي «المجموعة اليمينية على المستوى الجماهيري»، ومهمتها حشد أصوات الناخبين اليمينيين وربطها بالقضايا والسياسات، والترويج لسانية معبرين عن مصالح اليمين الأميركي. وتمثلها منظمات عدة، مثل التحالف الأميركي المحافظ والتحالف المسيحي.

(2) أهم ما نُفِّذ من أفكار المحافظين الجدد

تميز المحافظون الجدد من غيرهم من التيارات الأخرى في الولايات المتحدة بالجهر بأفكارهم وسياساتهم بكل وضوح. وكانت مراكزهم البحثية والفكرية والسياسية، فضلاً عن الصحف والمجلات، من أهم المنابر الترويجية لعقائدهم وبرامجهم ومخططاتهم على صعيدى الداخل الأميركي والخارج. ومن أهم مشروعاتهم التي نُفِّذت مشروع القرن الأميركي الجديد (PNAC) الذي قدم أفكاره لدعم قيادة الولايات المتحدة للعالم، ومشروعات أخرى كان لها الأثر الكبير في توجيه السياسة الخارجية الأميركية وصناعة القرار الأميركي⁽⁴³⁾، علاوة على استراتيجيات الحرب الوقائية والضربات الاستباقية، ولا سيما بعد حوادث 11 أيلول/سبتمبر وإعلان الحرب على الإرهاب التي أفضت إلى احتلال أفغانستان ثم العراق.

هكذا منذ تنفيذ بنود مشروعهم العالمى وحلم «الإمبراطورية الأميركية التي لا تُقهر»، دُمغت السياسة الخارجية الأميركية بدمغة يمينية في الداخل والخارج. ويمكن حصر أفكارهم التي تُرجمت على أرض الواقع في⁽⁴⁴⁾:

- استخدام القوة الخشنة العسكرية للسيطرة على الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، كمفتاح للسيطرة على العالم وعلى مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الصناعات الأميركية وتحتاج إليها المنظومة الرأسمالية.

(43) صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأميركية (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص 89.
(44) المصدر نفسه، ص 89-90.

- استخدام القوة الخشنة العسكرية للقضاء على بؤر التهديدات، وبشكل حاسم، في العراق وإيران، بصورة دقيقة.

- جعل الآلية الخشنة العسكرية بمنزلة القوة القائدة للقوى العالمية المختلفة، ولا يكون ذلك إلا بها.

- استهداف القوى المنافسة اقتصاديًا (القوى الصاعدة - الصين خصوصًا)، والضغط عليها بجميع الوسائل من أجل إخضاعها للإرادة الأميركية.

- تطوير النظام العالمي وجعله يركز على القيادة الأميركية لردع «الأنظمة المارقة». وهذا ما لا يتيسر للعالم إلا بقيادة الولايات المتحدة.

د- مفكرو المحافظين الجدد

- إيرفينغ كريستول⁽⁴⁵⁾: من أهم مفكري تيار المحافظين الجدد. وبرز إبان عهد الرئيس جيمي كارتر، وتوسّع تأثير تياره حتى شمل المجتمع الأمريكي بأسره⁽⁴⁶⁾. وهو من دعاة استخدام القوة الخشنة بجميع أشكالها لتحقيق الأهداف العليا، وهو من الذين رفضوا سياسة الوفاق وخفض التسليح، وكثيرًا من السياسات الخارجية التي اعتمدها كارتر، وطالبوا مثلاً بضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة في سياستها الخارجية موقفًا فاعلاً يعتمد على «القوة»، ولا بديل من ذلك إلا بامتلاك ناصية الهيمنة والحفاظ عليها. ينبذ كريستول الاتجاه الداعي إلى العزلة، ويؤيد أن تقوم الولايات المتحدة بالتدخل العسكري لحماية مصالحها وإزالة أي تحد أو معوق من أمام الاستراتيجية الشاملة. وفي الداخل، يطالب تياره المحافظين الجدد بالتخلي عن السياسات الاجتماعية التي تبناها الديمقراطيون لتهدئة الصراعات

(45) مفكر سياسي أمريكي، ومؤلف كتب عدة، من أهمها عن الفكرة الديمقراطية في أميركا (1972)، وتحتان للرأسمالية (1978)، وتأمّلات محافظ جديد (1983). موضوعات كتبه متفرقة، مثل الحركة الثورية للطلاب في الجامعة، وعدم الاستقرار في العالم الثالث. وهو خبير أو مستشار لمؤسسات بحثية كثيرة ومؤسسات الخبرة القريبة من مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة.

(46) محمد الخشاقجي، دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الأمريكي (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011)، ص 42-43.

الاجتماعية في المجتمع الأميركي وتخفيف الأثر السلبي لسياسات الاقتصاد الحر، ورفض التشاركية في قيادة العالم.

- بول وولفوفيتز: شغل منصب نائب رئيس مجلس الدفاع الأميركي منذ آذار/ مارس 2001. وكان المنظّر لإدارة بوش الابن والمهندس الرئيس في البتاغون والمفكر الأول الذي دعا إلى الحرب على العراق. تقوم فلسفته على المطالبة بالتغيير حيث يلزم ذلك، وعلى تشجيع الحركات الديمقراطية، وهو من مؤيدي إسرائيل بقوة. طرح أفكارًا تدعو إلى الحد من دور الأمم المتحدة، بل دعا إلى توظيفها لشرعة السياسات الخارجية الأميركية. أسس جهازًا استخباراتيًا في وزارة الدفاع ليقدم أدلة مزيفة عن أسلحة العراق، وهو صاحب مشروع إعادة إعمار العراق بعد عام 2003، وعضو مهم في «مشروع القرن الأميركي الجديد» الذي دعا إلى تغيير النظام في العراق قبل فترة طويلة من مجيء بوش الابن إلى الحكم. وهو مثل الآخرين في هذا الفريق، عضو رئيس في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA) الذي هو هيئة يمينية متطرفة تضع إسرائيل وأمنها في قلب السياسة الخارجية الأميركية⁽⁴⁷⁾. وما زال وولفوفيتز من الداعين إلى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على الهيمنة الأميركية، منتقدًا سياسة أوباما، وواصفًا إياها بأنها سياسة ضعيفة أثرت سلبًا في هيبة الولايات المتحدة ومكانتها الدولية⁽⁴⁸⁾.

بيد أن أحلام المحافظين الجدد تبددت تبتدأ جليًا بعد الإخفاقات العسكرية في العراق وأفغانستان وتبعاتها على الهيمنة السياسية والاقتصادية، لكنهم لم يتخلوا عن إصرارهم على ضرورة أن تجري بعد ذلك التراجع إعادة الهيكلة والهيمنة الأميركيين باعتماد القوة الخشنة العسكرية، واعتبارها أهم مظاهر المكانة وتحقيق الاستراتيجية الشاملة. وهذا ما دفع مجموعة من الأفكار المناهضة والمتناقضة مع طروحاتهم إلى الخروج إلى آفاق جديدة تواكب التغيير الدولي، بما يخدم المصلحة العليا لكن بوسائل أخرى لا تغيب عنها القوة العسكرية.

(47) صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: قاموس الشخصيات الأميركية (I)

(أ-ج) (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص 144.

(48) المصدر نفسه، ص 144-145، والخشاقجي، ص 44.

2- خزانات الفكر الأميركي

بدأ استخدام مصطلح «خزانات الفكر» بشدة في أثناء الحرب العالمية الثانية، للتعبير عن الغرف الآمنة التي يتناقش فيها المخططون العسكريون وعلماء في الدفاع. وبعد هذه الفترة، أي إبان الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات، تكاثرت خزانات التفكير في الولايات المتحدة، وإن تركز جهدها في حقل الدفاع. ويرى بعضهم أنها حلقة تشاور، ويراهها آخرون منظمة غير حكومية تسعى إلى تقديم مقترحات أو توليفات معينة في شأن مسألة اقتصادية أو قضية سياسية معينة، أو يرونها مجموعة من المفكرين تسدي النصح لصناع القرار السياسيين بغية الضغط عليهم وتوجيههم.

أ- تعريف خزانات الفكر

كان هذا المصطلح يُطلق في الأصل على معاهد البحث العلمي الأميركي، ثم أصبح يُطلق في ستينيات القرن العشرين على هيئات البحوث المنخرطة في تحليل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ورسم السياسة اللازمة لمعالجة تلك المشكلات. وكانت خزانات الفكر تُعدّ هيئات مستقلة مع أنها على استعداد للتعاقد مع أي جهة للاضطلاع بعمل ما. وجاء في الموسوعة البريطانية في شأن هذا المصطلح: إنها معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية. وفي ما يخص القضايا التابعة للموضوعات التجارية، تتدخل في التطوير والتجارب التكنولوجية والبضائع والمنتجات الجديدة. مصادر تمويلها المنح والهبات النمطية والمشروعات الخيرية، وكذلك العقود والتبرعات الفردية الشخصية والعوائد المالية الناتجة من إنجازها التقارير والبحوث لمصلحة جهات محددة⁽⁴⁹⁾.

(49) بسمه خليل نامق، «مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي»، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، السنة 2، العدد 2 (كانون الأول/ديسمبر 2009)، ص 133-134، وفرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: المركز، 2004)، ص 654.

عند البحث في صفحات المعاجم والقواميس، نجد أن هناك حقيقة مهمة تشير إلى عدم وجود تعريف عام وشامل (جامع ومانع) لخزانات الفكر، وهذه حال معظم التعريفات الأخرى في العلوم الإنسانية.

ب- أجيال خزانات الفكر

من المهم الاطلاع على الأجيال التي مرت وأُسست من خلالها خزانات الفكر الأمريكي وفق مراحل زمنية:

- الجيل الأول هو مؤسسات الفكر والرأي كمراكز بحوث في شأن السياسة: بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص إثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين: مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي (1910) التي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيغي في مدينة بيتسبرغ، ومؤسسة هوفر لشؤون الحرب والثورة والسلام (1919) التي أنشأها الرئيس الأمريكي الراحل هربرت هوفر ومجلس العلاقات الخارجية (1921). وظهرت في ما بعد مؤسستا فكر ورأي أخريان: معهد البحوث الحكومية (1916) الذي اندمج لاحقاً في مؤسستين أخريين لإنشاء مؤسسة بروكينغز (1927)، ومعهد أميركان إنتربرايز لبحوث السياسة العامة (1943)، وهو مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى باحترام كبير في أوساط صناعة القرار، وكانت قد اهتمت بمرور الزمن كثيراً بتشكيكة واسعة من القضايا الخارجية والعالمية⁽⁵⁰⁾.

- الجيل الثاني هو المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاتجاه العام للدول المنتصرة، وحتى المهزومة، في الحرب هو البحث عن أفكار ومناهج ودراسات وخطط لرسم سياساتها واستراتيجياتها بعد الحرب، كلٌ بحسب مقوماتها وأوضاعها الآنية. كان في مقدم تلك الدول الولايات المتحدة بسبب الدور الذي أسند إليها، والذي أنتجته مخرجات الحرب العالمية الثانية. من هنا، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة في شأن السياسة

(50) دونالد أ. أبلسون، «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية»، المنابع الاستراتيجية، العدد 9-1: مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية (القسم الأول): تأثير مراكز الأبحاث الاستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية (آذار/مارس 2005)، ص 56.

الخارجية أكثر إلحاحًا بالنسبة إلى صنّاع السياسة الأميركية الذين واجهتهم مسؤوليات متزايدة بعدما غدت البلاد دولة عظمى مهيمنة في عالم ثنائي القطبية، وكانوا يحتاجون إلى الآراء والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي، ولا سيما في مجال الهيمنة الاقتصادية وفرض النظام الرأسمالي على العالم، وفي مواجهة أي مد للنظام الاشتراكي، بغية تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة. وفي أيار/ مايو 1948 أسست مؤسسة راند لتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمنية وحمايتها في فترة العصر الذري⁽⁵¹⁾.

- الجيل الثالث هو مؤسسات الفكر والرأي المناصرة سياسات معينة والداعية إليها: لم تظهر أي من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما ظهرت فيها المؤسسات المسماة مؤسسات الفكر والرأي الداعية إلى الاهتمام بقضايا عامة، وإن اعتمدت أسلوب الجمع بين البحوث السياسية والاقتصادية وتقنيات التسويق، وهي وظيفة تشاركها فيها مجموعات المصالح الكثيرة التي غيّرت تغييرًا أساسيًا طبيعة مجتمع مؤسسات الفكر والرأي عمومًا ودوره. ومن هذه المؤسسات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (1963) ومؤسسة هيريتيج (1973) ومعهد كاتو (1977). وكان لهذه المؤسسات تأثير واضح في اتجاه السياسة الخارجية الأميركية ومضمونها. ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الفكر والرأي الأميركية على المنافسة، توصلت مؤسسات الفكر والرأي في معظمها إلى إدراك أهمية جذب انتباه عموم الناس وأذهان صانعي السياسة⁽⁵²⁾.

- الجيل الرابع هو مؤسسات الفكر والرأي الميراثية: يتميز هذا الجيل بأنه اهتم بجميع الجوانب، ولا سيما بالقضايا الاقتصادية، باعتباره المتغير الأهم في تقديم الحلول، وبشكل رياضي، اعتمادًا على بحوث العمليات واستخدام طرائق المحاكاة (Simulation) الافتراضية والنظرية، الدينامية منها والاستاتيكية والعشوائية أو

(51) صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: المؤسسات في الولايات المتحدة الأميركية (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص 381-382، وأبلسون، ص 5.
(52) زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: المؤسسات، ص 382.

المحددة. وكان بذلك يحاكي الأزمات الافتراضية وحتى الواقعية، ويقدم الحلول والاقتراحات لأي مشكلة من المشكلات أو أي تحد من التحديات، ويبنى في الوقت نفسه على النتائج والمخرجات الناجمة بالاعتماد على المؤشرات المتوافرة. وكانت مؤسسات هذا الجيل، خصوصًا خزانات الفكر الأمريكي، مؤسسات فكر ورأي أنشأها رؤساء سابقون بغية ترك بصمات دائمة لهم في مكانة الدولة. وتنتشر هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات والدراسات، وتنظم الحلقات الدراسية وورش العمل، وتجري البحوث في عدد من الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية⁽⁵³⁾.

ج- أنواع خزانات الفكر الأميركية

تقسم المراكز الفكرية في الولايات المتحدة ثلاثة أقسام رئيسة تعتمد عليها السياسة الخارجية الأميركية، ومنها تتفرع مراكز أخرى بحسب التوجه الفكري والاهتمام البحثي⁽⁵⁴⁾:

- جامعات بلا طلاب: هي مؤسسات فكرية أكاديمية بحثية متخصصة بحقول متعددة ومختلفة، يتقدمها الحقل السياسي والاقتصادي والشأن الدولي والعالمي على حد السواء. تعود نشأة تلك الجامعات التي تغذي مراكز القرار الحكومي الأمريكي في مطلع القرن العشرين إلى المؤسسات البحثية في داخل الجامعات الأميركية، كهارفرد ويل وكولومبيا، تُصدر نوعين من الدوريات: الأول علني ومشهور، مثل دورية شؤون خارجية، ويُشر على موقع وزارة الخارجية الأميركية الإلكتروني. والنوع الثاني دوريات غير معلنة، موضوعاتها دراسة الوضع الدولي لتقديم دراسة عن حالة معينة أو حادث معين يشغل السياسة الأميركية، وتقديم الاقتراحات، وتُطرح فيها أسئلة ثم يجاب عنها. ترفع تلك الدراسات إلى الحكومة الأميركية وصنّاع القرار بشكل خاص، ثم إلى مرجعيات سائدة تردف التحركات والتوجهات الخارجية الأميركية في النظام العالمي.

(53) زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: المؤسسات، ص 383.

Donald E. Abelson, *American Think-Tanks and their Role in US Foreign Policy* (New York: St. Martin's Press, 1996), pp. 31.

- مراكز ضغط سياسية: وهي مراكز فكرية تستخدم الدراسات والبحوث والوسائل الأخرى، كطرائق ضغط مباشر على الإدارة الأميركية للتأثير في صناعة القرار السياسي. ويُجمع أكثر الباحثين على أن هذا النوع تنامي تناميًا كبيرًا في الأعوام الأخيرة، في مقابل تناقص عدد المراكز الفكرية المتخصصة بالبحث العلمي والأكاديمي.

- مؤسسات فكرية خاصة بالشرق الأوسط: منها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الذي أنشئ في عام 1985 للدفاع عن المصالح السياسية الإسرائيلية، ومساندة قضايا إسرائيل واهتماماتها في الإدارة الأميركية. كما ظهر في الأعوام الأخيرة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي الذي يعمل كغطاء للدعاية من أجل إسرائيل في المجالات العسكرية والاستشارات الأمنية. وفي الإطار نفسه، يؤكد التقرير العالمي الأميركي المهتم بشؤون مراكز الفكر في العالم أن هناك أكثر من 6000 مركز فكري في العالم، وأن الولايات المتحدة وحدها تملك أكثر من 1800 مركز ومؤسسة وخزان فكري، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-1)
المراكز البحثية في العالم لعام 2010

المنطقة الجغرافية	عدد المراكز البحثية	النسبة المئوية لمراكز الفكر في العالم
أفريقيا	548	8
آسيا	1200	18
أوروبا	1757	26
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	690	11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	333	5

يتبع

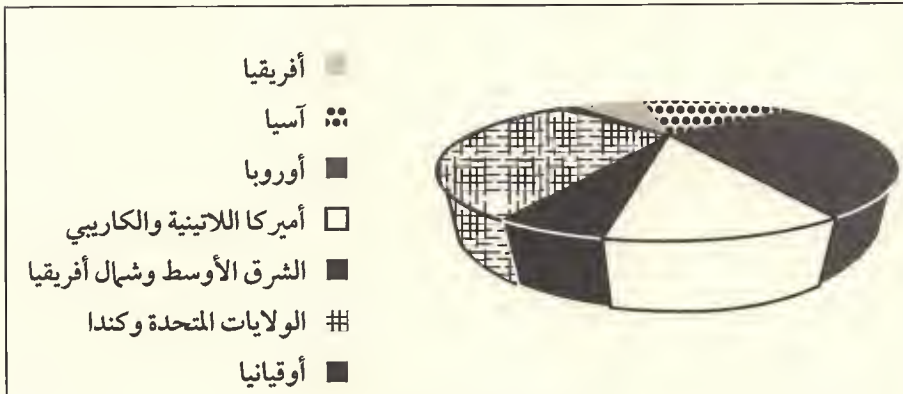
31	1913	الولايات المتحدة وكندا
1	39	أوقيانيا/ أستراليا
100	6480	المجموع

المصدر: James G. McGann, 2010 *Global Go to Think Tanks Index Report* (Philadelphia, PA: Think Tanks and Civil Societies Program, 2011), p. 16.

يتضح من الجدول (2-1) والشكل (2-2) المُناظر له أن عدد مراكز الفكر البحثية المنتشرة في العالم بلغ نحو 6480 مركزًا لعام 2010، وجاءت أميركا الشمالية في المرتبة الأولى، لأنها ضمت ما يقارب 1913 مركزًا بحثيًا، أي ما يعادل 31 في المئة من مجموع المراكز الفكرية في العالم، وتلتها أوروبا (1757 مركزًا أي ما يعادل 26 في المئة)، ثم قارة آسيا (1200 مركز، أي ما يعادل 18 في المئة)، ثم أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فالشرق الأوسط وشمال أفريقيا فآفريقيا، بالتتالي.

الشكل (2-2)

النسب المئوية لمراكز الفكر عالميًا



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الجدول (2-1).

أما البلدان التي تضم أكبر عدد من مؤسسات الفكر، فيوضحها الجدول (2-2) وفقاً لإحصاءات عام 2010 التي تشير إلى أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى (1816 مركزاً ومؤسسة فكرية)، تليها الصين بفارق كبير (400)، وهي في الحقيقة لا تضاهي المراكز الأميركية من حيث الخبرة والتقنيات المستخدمة، فضلاً عن الشفافية وعدم الانحياز إلى النظام الحاكم، ثم تأتي الهند (299)، ثم إنكلترا (287)، فألمانيا وفرنسا، ثم دول مختلفة كالأرجنتين وروسيا.

الجدول (2-2)

البلدان التي لديها أكبر عدد من مؤسسات الفكر والرأي

الدولة	عدد مراكز البحث
1 الولايات المتحدة	1816
2 الصين	400
3 الهند	299
4 إنكلترا	287
5 ألمانيا	191
6 فرنسا	176
7 الأرجنتين	131
8 روسيا	110
9 اليابان	103
10 كندا	97
11 إيطاليا	90
12 جنوب أفريقيا	85
13 البرازيل	81
14 إيرلندا	66
15 السويد	65
16 المكسيك	57
17 إسبانيا	55
18 رومانيا	54
19 إسرائيل	54
20 هولندا	53
21 كينيا	53

يتبع

22	تايبوان	52
23	بلجيكا	52
24	بوليفيا	51
25	أوكرانيا	47

McGann, p. 15.

المصدر:

يلاحظ في الجدول (2-2) أعلاه أن الدول العربية ليست في قائمة الدول العشرين، على الرغم من أهميتها على الصعيد الدولي، كما أنها لا تملك العدد الكافي من مراكز البحث والفكر الفعلية التي تتسم بالحيادية، لتنافس باقي دول العالم، لذا لا نجد لها ذكرًا في الجدول أعلاه، بعكس إسرائيل التي تضم 54 مركزًا بحثيًا متخصصًا.

يتوضح لنا من الجدول (3-2) والشكل (3-2) المُنظر له أن الولايات المتحدة تتفوق على جميع دول العالم بفارق كبير، حيث إن المراتب الاثنتي عشرة التي تليها مجتمعة تعادل عدد مراكز الفكر في الولايات المتحدة، ابتداءً بالصين وانتهاءً بجنوب أفريقيا.

الشكل (3-2)

مخطط توضيحي لعدد مراكز البحث في عدد من دول العالم



المصدر : من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (2-2) أعلاه.

تأسيسًا على ما تقدم، نصل إلى نتيجة مهمة مؤداها أن الولايات المتحدة تستحوذ على ما يقارب 30 في المئة من إجمالي خزانات الفكر في العالم، ويعكس هذا العدد التفوق والتقدم العلميين اللذين تتميز بهما في مجال صنع القرار والإحاطة بأي طارئ وبأي تحد مفاجئ أو متوقع، وبالتالي يعكس قدرتها على الاستجابة السريعة لأحوال التغيير الدولي. هذا فضلًا عن تفوق خزاناتها من حيث النوع وغزارة المعلومات ودقتها، والمقترحات والحلول لأي مشكلة وقعت أو قد تقع، بفارق كبير عن باقي دول العالم الأخرى المتقدمة أو حتى الصاعدة إلى جانب شفافية مراكزها وحياديتها. إذا تتبعنا جميع المواقع الإلكترونية لمراكز الفكر وخزاناته أو إصداراتها يمكن ملاحظة أنها مؤسسات تسيطر على الساحة السياسية الأميركية، وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق الموضوعات والتمويل والمواقع، ولها بالتالي التأثير الفاعل في إدارة أي قرار سياسي أو استراتيجي يمثل المصلحة القومية الأميركية العليا أو في صوغه⁽⁵⁵⁾.

د- أهم مراكز الفكر الأمريكي

ذكرنا عدد خزانات الفكر في الولايات المتحدة وتميزها بها من باقي دول العالم، حتى الغربية، وقلنا إنها المؤسسات التي تغذي صانع القرار الأمريكي من جهة وسياسات الشركات الأميركية العملاقة التي تقود العالم من جهة أخرى. سنحاول هنا أن نرصد عددًا محدودًا منها ونبين دورها المهم في داخل الولايات المتحدة نفسها وفي العالم:

- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies): أسس في عام 1962 ليكون مؤسسة بحوث خاصة تابعة لجامعة جورج

(55) انظر: James G. McGann, 2010 Global Go to Think Tanks Index Report (Philadelphia, PA: Think Tanks and Civil Societies Program, 2011), p. 5, and

عمرو عبد العاطي، «مؤسسات الفكر والرأي (Think Tanks) والسياسة الخارجية الأمريكية»، بحث منشور على الرابط التالي: <https://groups.google.com/forum/?fromgroups=#!msg/fayad61/> gSE10SUGhE/pBUG8Z08wqEJ>. تم الاطلاع بتاريخ: 3 / 5 / 2013.

تاون الأميركية، وكان الهدف، كما يؤكد مؤسسو المركز، تشجيع صناع القرار السياسي على التفكير تفكيرًا استراتيجيًا في ما يتعلق بالقضايا الدولية. والجدير بالذكر أن المركز صار خلال مدة زمنية قصيرة في مكانة مرموقة في واشنطن بوصفه من أهم مراكز التفكير. في عام 1981، قدّم هذا المركز إلى الرئيس الأميركي ريغان استشارات أمنية وسياسية اعتمد عليها اعتمادًا جمًّا في قضايا مهمة كثيرة، بل إن 18 عضوًا من أعضائه ضُمنوا إلى إدارة الرئيس ريغان، كان من بينهم رئيس المركز آنذاك ديفيد أبشاير الذي أصبح سفير أميركا إلى حلف الناتو⁽⁵⁶⁾.

أما نشاط مركز الدراسات فمكّرس منذ أربعة عقود لتزويد قادة العالم بوجهات نظر استراتيجية متبصرة، مع حلول سياسية في شأن القضايا العالمية الراهنة والناشئة. ويساعد المركز في تطوير سياسة عامة قومية ودولية من طريق طرح وجهات نظر استراتيجية وإنشاء شبكات استراتيجية وصوغ حلول سياسية وإعداد قادة اليوم والغد.

يموّل المركز من مساهمات الشركات والمؤسسات الوقفية والأفراد بنسبة 85 في المئة من الإيرادات اللازمة لتغطية ميزانيته التي بلغت 17.5 مليون دولار في عام 2001. وتصله أموال إضافية من الهبات الوقفية والعقود الحكومية لتقديم الاستشارات ومبيعات المطبوعات⁽⁵⁷⁾.

يشار أيضًا إلى أن باحثي المركز يشكلون دائرة استشارية مهمة للحكومة الأميركية، وأهم هؤلاء المفكر جوزف س. ناي، صاحب نظرية «القوة الناعمة والذكية»، إلى جانب زميله المشارك آرميتاج⁽⁵⁸⁾.

- معهد بروكينغز (The Brookings Institution): أسسه روبرت بروكينغز في عام 1916. وهو أقدم خزان فكري أميركي بعد مؤسسة كارنيغي، وكان تركيز بحوثه منصبًا في البداية على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية. وبعد الحرب

Haass, p. 2.

(56)

(57) المصدر نفسه، ص 55.

Joseph S. Nye, Jr., <<http://csis.org/expert/josephsny>>.

(58)

العالمية الثانية، أضيفت إلى اهتماماته الدراسات الدولية. وركز بحوثه منذ حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 على العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي. يتمتع بصدقية عالية عند أصحاب القرار التشريعي في الولايات المتحدة⁽⁵⁹⁾.

وصلت أصول هذا المعهد في عام 2004 إلى 258 مليون دولار، وأنفق منها أكثر من 39.7 مليون دولار في مجال البحث والتطور الفكري والعلمي. ولعل أكبر الجهات الممولة له مؤسسة فورد وبنك أوف أميركا وشركة إكسون موبيل النفطية، فضلاً عن حكومات الولايات المتحدة واليابان وقطر والمملكة المتحدة...⁽⁶⁰⁾.

تعزى أهمية المعهد ومميزاته إلى أنه مؤسس «مشروع القرن الأمريكي» و«مشروع الدفاع الأمريكي للقرن الحادي والعشرين». ومما لا شك فيه أن ما ميّزه من غيره من المؤسسات اتصاله المباشر بالرئيس الأمريكي كمستشار دائم، وما «مشروع القوة الذكية» إلا أحد نتاجاته الفكرية بالتعاون مع معهد (CSIS)، كما أسلفنا.

- معهد كارنيغي للسلام العالمي (Carnegie Endowment for International Peace): أسسه أندرو كارنيغي في عام 1910. وفيه دور نشر ومراكز بحوث تهتم بالشؤون السياسية والأمنية والاجتماعية، ويهدف إلى التأثير في الشعوب لفرض قيم المجتمع الأمريكي وضمان تحقيق نبوءة التوراة وتحقيق حلم الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل التوراتية⁽⁶¹⁾. للمعهد خمسة فروع في العالم، ويُصدر مطبوعاته بخمس لغات (منها العربية)، ولقضايا الشرق الأوسط حيز كبير فيه كما للعلاقة بالولايات المتحدة والتعامل مع القضايا الراهنة والمستقبلية⁽⁶²⁾. يُعدّ المعهد

(59) *Brookings Annual Report 2010* (Washington, DC: The Brookings Institution, 2011), p. 35.

(60) المصدر نفسه، ص 7.

(61) برهان إبراهيم كريم، «مراكز صنع القرارات والسياسات الأميركية الوجه الآخر للإمبراطورية»، العرب، 10/8/2009، ص 6.

(62) انظر: المتابع الاستراتيجي، العدد 9-1: مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية (القسم الأول): تأثير مراكز الأبحاث الاستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، (آذار/ مارس 2005). النسخة الإلكترونية، ص 10، على الرابط: <http://alkashif.org/html/center/9/1.pdf>.

مؤسسة غير ربحية، وميزانيته السنوية تبلغ 3.18 ملايين دولار. معظم تمويله من الهبات وإيرادات الإيجارات من العقارات والمكاتب المملوكة، والمطبوعات والمنشورات (مثل مجلة فورين بوليسي المعروفة عالمياً)⁽⁶³⁾.

أكثر ما اضطلع به القائمون على المعهد فكرة التطبيع التي طُرحت كخريطة طريق للسلام في الشرق الأوسط، ووسيلة لتخفيف حدة الصراع العربي - الإسرائيلي، والسعي إلى إدخال إسرائيل في ترتيبات إقليمية اقتصادية وسياسية وأمنية جديدة، وهو ما جرى تلمسه بوضوح في حقب مختلفة.

- مؤسسة راند (Rand corporation): أسست في عام 1948 لتقدّم النصيحة إلى الحكومة الأمريكية في المجال العسكري بشكل خاص. وهي تقدّم المشورة والتوجيهات والدراسات في حقل السياسة الخارجية؛ كان اهتمامها في البداية منصباً على الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة، ثم وسّعت بعد ذلك دائرة اهتمامها لتشمل مناطق أخرى من العالم، بمعنى أن جزءاً من عملها يتركز على الدفاع والأمن القومي، فيما يتركز جزء آخر على سياسات في قضايا محلية في الحقول الاجتماعية والاقتصادية⁽⁶⁴⁾.

الميزانية السنوية لبحوث هذه المؤسسة ضخمة تزيد على 100 مليون دولار. وأهم مصادر التمويل حكومات الولايات الاتحادية والوكالات الحكومية المحلية التي توفر النصيب الأكبر من التمويل ومشروعات مؤسسات وحكومات أجنبية وشركات القطاع الخاص، فضلاً عن التبرعات المقدمة من أفراد ومؤسسات خيرية وشركات خاصة، وكذلك الأرباح المكتسبة من أوقاف المؤسسة نفسها⁽⁶⁵⁾.

من أبرز ما أنجزته من نشاط تقرير إلى وزارة الخارجية الأميركية في ظل

(63) المتابع الاستراتيجي، ص 10-11.

(64) مايكل د. ريتش، «مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة

العسكرية»، *IIP Digital* (تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، ص 25-26.

(65) Fiscal Year 2012 Research Activity, Rand Corporation, <<http://www.rand.org/about/>> (65)

<[funding.html](http://www.rand.org/about/funding.html)> تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 5 / 5.

ثورات الربيع العربي، والتغيير الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2011، وتوصيتها بضرورة احتضان شعوب الدول التي حدث فيها التغيير، حيث تخلق الدول ذات النظم الدكتاتورية السابقة بعد انهيارها دولاً فاشلة وهشة بسبب مركزيتها المفرطة. بناء عليه، تتبنى راند ضرورة بناء «شبكات إسلامية معتدلة» لمكافحة التطرف الذي ولّده العنف المفرط الذي ارتكبه الدكتاتوريات والفراغ الأمني الكلي أو الجزئي بعد انهيار هذه الأنظمة، وذلك لرعاية السلام وتحقيق دول مدنية في مكنوناتها وإسلامية في شكلها⁽⁶⁶⁾.

- معهد أميركان إنتربرايز (American Enterprise Institute): أُسس في عام 1943، وقدم باحثوه شهادات أمام لجان الكونغرس تفوق ما قدمه سواه من معاهد مماثلة له. وهو لا يخفي تأييده الشديد لإسرائيل⁽⁶⁷⁾؛ لأنه أوسع معاقل المحافظين الجدد شهرة. له صلة بمركز هوفر في ستانفورد (كاليفورنيا) ذي التوجه اليميني المتطرف الداعي إلى استخدام القوة والهيمنة العالمية، منذ عهد الرئيس هوفر⁽⁶⁸⁾.

يتلقى هذا المعهد الدعم المالي، بالدرجة الأولى، من المنح والمساهمات التي تقدمها مؤسسات وقفية وشركات وأفراد. وبلغت ميزانيته في عام 2000 أكثر من 44 مليون دولار⁽⁶⁹⁾. وهو الداعمة الرئيسة لترويج فكرة الإمبراطورية الأميركية، ومساهماته البحثية واضحة في رسم الخطط لتفتيت الدول القوية والأقل قوة بإبراز شؤون الأقليات والقوميات والمجموعات الإثنية والدينية في

Angel Rabasa [et al.], *Building Moderate Muslim Networks*, 2nd ed. (Santa Monica: RAND (66) Corp., 2012), pp. 14-22 (pdf).

Haass, p. 55.

(67)

(68) هربرت كلارك هوفر (1874-1964): الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة. مهندس مناجم ناجح، اعتلى سدة الرئاسة لدورة واحدة في فترة 1929-1933، لكنه أخفق في حل أزمة الكساد الكبير الذي أصيب به الولايات الأميركية والمنظومة الرأسمالية. لمزيد من التفاصيل انظر: صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: قاموس الشخصيات الأميركية (III) (م-ي) (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص 102-106.

(69) ريتشارد ن. هاس، «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة»، مجلة السياسة الخارجية (وزارة الخارجية الأميركية) (تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، ص 53.

مجتمعات الدول المنافسة أو المستهدفة، وذلك تحت شعارات مقبولة عالمياً، مثال الاهتمام بقضايا حقوق سكان التبت⁽⁷⁰⁾ في الصين، والضغط على الصين إعلامياً ودبلوماسياً على أساس مقررات وقواعد حقوق الإنسان والحريات وإشاعة الديمقراطية، وهذا ينعكس على دول عدة.

- مؤسسة هيريتيج (The Heritage Foundation): أسست في عام 1973، تعرّف نفسها بأنها منظمة للبحوث والتعليم، ورسالتها صوغ سياسات عامة محافظة ودعمها. وهذه السياسات قائمة على مبادئ الأعمال الحرة والحكومة المحدودة السلطات والحريات الفردية والقيم الأميركية التقليدية والدفاع القومي القوي. تبنى المؤسسة كثيراً من المشروعات والقضايا التي يتبناها المحافظون الجدد، مثل مشروع الدفاع الصاروخي الأميركي، إلى جانب تبنيها مبادرة المشاركة من أجل الديمقراطية والتنمية، أو مبادرة الشراكة الأميركية في الشرق الأوسط، وهي المبادرة التي تمثل أهداف المحافظين الجدد بوضوح.

تستند مؤسسة هيريتيج في ميزانيتها السنوية، البالغة 4.28 ملايين دولار، بحسب إحصاءات عام 2002 إلى مساهمات أعضائها، والشركات الربحية، وأكثر من 200 ألف فرد آخر في أنحاء الولايات المتحدة⁽⁷¹⁾.

كانت أولى الأفكار التي طرحتها المؤسسة وجرى تنفيذها على أرض الواقع الحربين في أفغانستان والعراق اللتين استخدمت فيهما إدارة بوش الابن القوة الخشنة، والانطلاق منهما لتغيير الأنظمة التي تصفها الولايات المتحدة بالمارقة، وتتهمها بدعم الإرهاب والسعي إلى امتلاك أسلحة دمار شامل تهدد أمن الولايات المتحدة ومصالحها.

(70) التبت: إقليم يقع في جنوب غرب الصين ويتاخم إقليم كشمير ونيبال والهند وبورما وتركستان الشرقية إلى جانب ولايات صينية عدة. يُعدّ أعلى هضبة في العالم، لذلك يستقى «سقف العالم». تدين أغلبية سكانه بالبوذية، والأقلية بالإسلام والكانتوكية. معترف به رسمياً كإقليم يحظى بحكم ذاتي تحت السيادة الصينية، وعاصمته لاسا. تبلغ مساحته حوالي 1.220.000 كلم²، أي ما يعادل 12.8 في المئة من مساحة الصين الكلية. انظر: <http://freetibet.org/about/humanrightstibet>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013/5/7.

ثانيًا: المقومات المادية للقوة الذكية الأميركية

يمكن في أول وهلة أن نلمس المقومات المادية من طروحات المفكرين والقادة والسياسيين الأميركيين الذين يرون أنهم يحتلون المرتبة الأولى في العالم، في كل حقل وفي كل مجال، ابتداءً بالترميز الدولي إلى المجالات السياسية والتكنولوجية المختلفة، وما يتفرع منها في مجمل العلوم الأخرى. من هنا، يؤكد بريجنسكي في كتابه الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم: «مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد أنه لا مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية، ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة المحض أمريكية المتعددة الأوجه. وقد وفرت هذه العناصر كلها لأمريكا نفوذًا سياسيًا عالميًا لا نظير له، وأصبحت أمريكا في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي وما منافس لها على المدى المنظور»⁽⁷²⁾. ويقول كولن باول: «إن الأميركيين هم الأذكي في العالم»⁽⁷³⁾. من مثل هذه الأفكار نفهم تلك السياسات والاستراتيجيات السابقة والحالية للمقومات المادية للقوة الذكية الأميركية التي تستند إليها الولايات المتحدة وتوجهها للوصول إلى نجاعة الأداء الاستراتيجي في النظام العالمي المتغير.

1 - المقومات السياسية والثقافية

أ- المقومات السياسية

من المعروف والمألوف، عند المتخصص بالشأن الدولي كما عند المتخصص، أن السياسة الأميركية تقوم على المصالح وتعزيز المكانة العالمية بما يحقق للولايات المتحدة الريادة في قيادة العالم، ويحقق لها تزعم هرم النسق

(72) زيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 7.

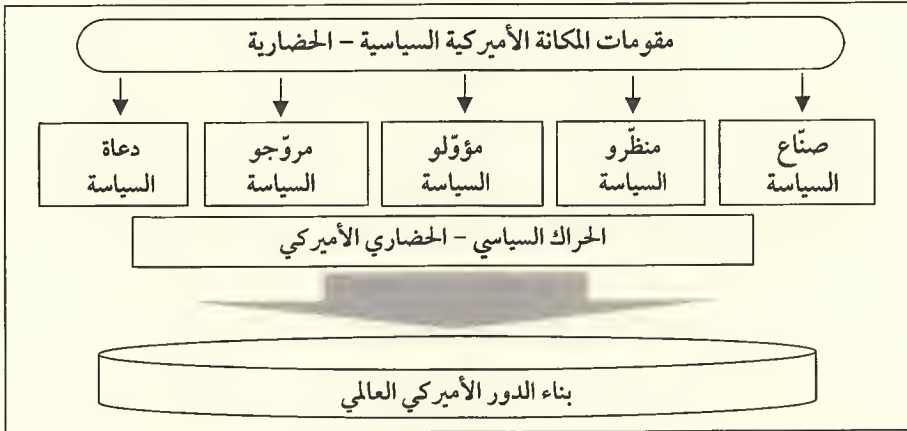
(73) نقلًا عن: سعود المولى، أميركا: ديمقراطية الاستبداد: دراسة في علم الاجتماع السياسي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 152.

الدولي، وإحراز التفوق على باقي الدول. فالفكر الاستراتيجي الأميركي يرى أن العالم يبحث عن قائد سياسي، وأن الولايات المتحدة هي القائد؛ وسيطرتها على العالم تعني «الاستقرار الدولي».

قطعت الولايات المتحدة أشواطاً طويلة على درب بناء مكانتها الاستراتيجية في النظام الدولي، جاعلة لكل حقبة تاريخية بُعداً معيناً يتلاءم مع الحاجة الدولية. ولا شك في أن بناء مدرك موحد يؤثر مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي هو من بين أهم ما يشغل الساسة والمفكرين على اختلافهم. وكى نقف على أرضية خصبة تسعفنا في إدراك المكانة العلمية وفهم الآلية وتفسيرها والکیفیه التي تتحرك من خلالها، لا بد من أن نركز على البُعد السياسي - الحضاري⁽⁷⁴⁾؛ ففي ضوء الفريدة التاريخية للتجربة الأميركية، نجد أن البناء السياسي الأميركي متكون من مجاميع متناسقة تعمل على صناعة الفكر السياسي وبلورته ونقله بدقة من مفهومه النظري إلى واقعه العلمي الملموس، وفق ما يوضحه الشكل (2-4).

الشكل (2-4)

مقومات المكانة الأميركية السياسية - الحضارية



المصدر: من إعداد الباحث.

(74) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 163-164.

نفهم من الشكل (2-4) أن للسياسة الأميركية فلسفة ذات «ميزة خاصة» تختلف عن فلسفات السياسات في باقي دول العالم موضوعيًا وذاتيًا؛ فصناعة السياسة ليست حكرًا على رئيس أو وزير أو شخص ذي سطوة دينية، ووضع القرار السياسي لا يكون وفق الفكر الداخلي للدولة فحسب، وإنما يتعدى ذلك ليشمل العالم ككل. تضع الولايات المتحدة في حساباتها النظام الدولي - العالمي، عند اتخاذها كل قرار أو إتيانها بأي حركة في أي اتجاه، ذلك بأنها تفكر تفكير الأمة الأميركية القائدة. لذا، نجد أن صنّاع القرار ومنظّري السياسة ومروّجيهما ودعاتها، وحتى المؤلّفين والمنفذين، هم من يصنع الحراك السياسي والحضاري الأميركي ليكون تأثيره ذا نزعة عالمية؛ فالسياسة الاقتصادية، على سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن أن تكون داخلية، لأن الدولار عملة تداول عالمي واحتياط عالمي. والسياسة الدولية ليست دولية بالمعنى الحرفي، بل هي عالمية تمتد لتضم جميع الفئات والمجموعات الإثنية والشركات المتعددة الجنسيات وحتى الطوائف. هذا الشكل المرن الذي لا يمكن حصره في إطار واحد بسبب تشعبه، يجعل السياسة الأميركية ذات فاعلية وتأثير حضاري لما تمثّله من مقومات المكانة والسيطرة على أنظمة الاتصال والتكنولوجيا العالمية، وهذا كله يصب في بوتقة بناء الدور الأميركي الذي يتمثّل في الأداء الاستراتيجي.

إن أولى بدايات تطّلع الولايات المتحدة سياسيًا كانت ذات بُعد حضاري ومقصورة على «التاجر والمبشر»؛ لأن المقترب الأميركي لدخول الساحة الدولية كان متواضعًا وحذرًا أمام مكانة القوى الأوروبية في النظام الدولي، فضلًا عن أن الولايات المتحدة اعتمدت «مبدأ العزلة» لتبني ذاتها وتنطلق باتجاه تحقيق الهيمنة على العالم الجديد في ما بعد من دون التورط في العالم القديم، والاكتفاء بالنزعة التبشيرية. وما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى ودخل النظام الدولي في دوامة التغيير، حتى سلكت الولايات المتحدة نهجًا جديدًا يقوم على البُعد الحضاري والبُعد السياسي، وبدأت مرحلة الانفتاح السياسي على العالم القديم، عارضة نفسها حاملةً ميزان النظام الدولي وصديقة القوى الدولية ودولة عادلة ومنقذة وداعمة حركات التحرر في العالم في الوقت عينه. ومنذ تلك اللحظة، باتت السياسة الأميركية مزدوجة المعايير واستمرت في السير الحذر واقتناص الفرص

الاستراتيجية لبناء المكانة الدولية، وصولاً إلى فترة الحرب العالمية الثانية⁽⁷⁵⁾ التي نجم عنها التغيير الدولي، وبمقتضاه أفل نجم القوى الأوروبية (نظام توازن القوى) وظهر «نظام القطبية الثنائية» الذي مثّله الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إلى أن بدأ العامل الحضاري يتراجع لحساب العامل السياسي، ليدخل العالم دوامة الحرب الباردة بحثاً عن المكانة الدولية، فظهرت سياسة التحالفات والاتلافات الاستراتيجية مهيمنة على الفكر السياسي العالمي بعد أن ذاع صيت الصراع الأيديولوجي (الليبرالية - الشيوعية). بعد الحرب الباردة التي أثارت نهايتها كثيراً من التأويلات، كان ما شهده العالم من تغيير جذري في هيكليّة النظام الدولي خارج حسابات أغلبية المنظرين الذين لم يتوقعوا إعلان انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وولادة النظام الدولي الجديد الذي عزز مكانة الولايات المتحدة دولياً⁽⁷⁶⁾.

يجب ألا ننسى أن الباحث المتتبع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي يجد أن كل تغيير في النظام الدولي يصب في مصلحتها، ليعلن التغيير الدولي هذه المرة انفراد الولايات المتحدة في الساحة الدولية، متوجّهة قائدة للنظام الليبرالي العالمي. ومع دخول العالم مرحلة الإرباك الفكري والأدائي، ساد نوع من الفوضى الخلاقة قلب المعادلة بتغليب البعد الحضاري على البعد السياسي، ورفع شعار صدام الحضارات (حروب الأديان) لتكون حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 الصدمة التي غيرت مدركات صنّاع القرار في المجتمع الدولي.

تناسقاً مع ما مضى، وإتماماً لتلك المكانة، نقلت الولايات المتحدة صدامها اللامتناه بـ «الإرهاب» إلى صدام بالأنظمة القومية والأممية، ليكون العراق فاتحة ذلك الصدام في عام 2003، بعد أن اعتُبرت تلك الأنظمة عناصر تهدد النظام الدولي الجديد. واتفقت الإرادة الدولية (إرادة القوى المهيمن) والإرادات

(75) جوليا سيري ويوكي جانيه، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية النشأة والجذور، ترجمة حسين عبد علي، ط 2 (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2003)، ص 22.

(76) عيسى درويش، «ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية»، الفكر السياسي، العددان 11-12 (خريف - شتاء 2001)، ص 56.

الوطنية (إرادات الشعوب) على تغيير النظم السياسية وفق النظام الدولي الليبرالي النزعة، بما يضمن بقاء الولايات المتحدة أطول حقبة ممكنة على قمة الهرم السياسي العالمي، بعد أن دمج صنّاع السياسة الخارجية نظرية صدام الحضارات في نظرية نهاية التاريخ، لتكون الولايات المتحدة آخر قوة مهيمنة في العالم تحُول دون وقوعه في الفوضى الدولية⁽⁷⁷⁾.

نفهم من هذا التوجّه للسياسة الأميركية تمكّن الولايات المتحدة من الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي والنظام الدولي، ومن السيطرة على زمام الأمور في العالم؛ لأنها تفرّدت في استخدام الأمم المتحدة، وبالتحديد جهازها التنفيذي، أي مجلس الأمن الدولي، كأداة لخدمة توجهاتها العالمية كي تصبغ تحركاتها نحو قيادة العالم بالشرعية الدولية، وبالتالي كي تسيّر أمور العالم بما يحقق أهدافها ويخدم مصالحها، وإن اتسمت تلك السياسة بصبغة ناعمة تسوّق الأنموذج الأميركي والقيم الأميركية كأساس لذلك، وأخذت على عاتقها الدعوة إلى التشاركية والتعاون في قيادة العالم مع الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي، ولا سيما في عهد الرئيس أوباما، للخروج من مأزق السياسة العدائية ومن فرض الإرادة الأميركية بالقوة القسرية الخشنة إلى قوة أكثر اعتدالاً وأكثر قبولاً في أوساط الدول، وحتى في نفوس الشعوب، ضمن إطار القوة الذكية.

ب- المقومات الثقافية

يرى كثيرون من المتخصصين ومراقبي الشأن الأميركي أن الثقافة الأميركية العليا والشعبية تنتج قوة ناعمة كبرى ذات تأثير واضح. وعبر وزير الخارجية الأميركية الأسبق كولن باول عن ذلك بالقول: «لا يمكن أن أفكر في رصيد بلدنا أئمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا [يقصد في الولايات المتحدة]»⁽⁷⁸⁾؛ ذلك أن الطلاب الذين يفدون من أنحاء العالم يعودون

(77) مرتضى الموسوي، الصراع الحضاري الغربي مع العالم الثالث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 79.

(78) نقلاً عن: جوزف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الشبان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 77.

إلى أوطانهم بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأميركية. وكما هو وارد في تقرير لمجموعة تعليمية دولية، فإن ملايين من الذين درسوا في الولايات المتحدة على مدى أعوام يشكلون خزاناً رائعاً للنيات الحسنة تجاه أميركا.

أما نتائج القوة الناعمة الأميركية في الأجيال، فذات مدين متوسط وبعيد، وهذا واضح لدى أغلبية الذين تلقوا التعليم في أميركا وتقلدوا مناصب سياسية ودبلوماسية عسكرية مهمة في دولهم، وكانت انطباعاتهم وتوجهاتهم تخدم المصالح الأميركية في الوقت نفسه⁽⁷⁹⁾.

على الصعيد العالمي، فتح الفراغ الأيديولوجي والقيمي والجيوستراتيجي لما بعد الحرب الباردة الباب على مصراعيه لإعادة التفكير واللجوء إلى المتغير الثقافي لمحاولة فهم التحولات السريعة المختلفة التي مر بها العالم، وهذا ما أكده بريجنسكي بالقول إن التحولات في ما بعد الحرب الباردة ستكون فلسفية وثقافية أكثر من منها أيديولوجية وقومية⁽⁸⁰⁾.

هكذا تبقى الولايات المتحدة الأكثر نفوذاً وتأثيراً في العالم، على الصعيد الثقافي ومفردات القوة الناعمة، ولا سيما في القرن الحادي والعشرين، مستفيدة من شيوع اللغة الإنكليزية لغةً للتخاطب اليومي عالمياً ولغة للتجارة وإدارة الأعمال، وذلك بحكم وراثتها الإمبراطورية البريطانية الغاربة. بالفعل، هناك الملايين، بل مئات الملايين، ممن يحاكون الأنموذج الأميركي في المأكل والملبس وتقليد المنتج الأميركي؛ فالثقة بالصناعة الأميركية جعلت الملايين يقتنونها باعتبارها تتميز بالدقة والجودة والتكنولوجيا العالية، وهذا ما تنبهت له معظم الشركات الأميركية، ولا سيما الشركات التي تختص بمجال الصناعات الدقيقة، بل يُعد الإعلام المرئي والمسموع الذي يتمثل في الأغاني والأفلام الأميركية في المرتبة الأولى في العالم من حيث الإنتاج، ومثال ذلك إمبراطورية هوليوود التي تسوق

(79) ناي، القوة الناعمة، ص 77-78.

(80) نقلاً عن: محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 58، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 268.

النموذج الأمريكي في الصعد المختلفة، وكذلك في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاهدة ومن حيث الأرباح التي تجنيها محلياً وعالمياً. والأمر نفسه يطبق على برامج الكمبيوتر الأمريكية التي تنتجها، مثلاً، شركة مايكروسوفت وشركة ماك وغيرهما.

أما بالنسبة إلى التعليم في الولايات المتحدة، فيشمل النظام التعليمي اليوم حوالي 96 ألف مدرسة ابتدائية وثانوية، وأكثر من 4200 مؤسسة للتعليم العالي، تراوح بين الكليات الأهلية الصغيرة التي تدوم فترة الدراسة فيها سنتين، والجامعات الضخمة التابعة للولايات التي تشمل برامجها نيل شهادة البكالوريوس وشهادات الدراسات الجامعية العليا لما يزيد على 300 ألف طالب سنوياً في كل منها تقريباً. ويبلغ إجمالي نفقات البلاد في قطاع التعليم نحو 878 مليار دولار سنوياً، ليغدو التعليم الأمريكي مرغوباً فيه ومطلوباً عالمياً. يضاف إلى ذلك تشجيع وزارة الخارجية الأمريكية الطلاب الأجانب على المجيء إلى الولايات المتحدة عبر برامج متعددة، أهمها برنامج «فولبرايت» للمنح الدراسية، خصوصاً في مجالي الطب والتكنولوجيا، وفي تخصصات دقيقة جداً قلما تتوافر في دول أخرى، في أوروبا أكان أم في مواقع أخرى من العالم⁽⁸¹⁾.

تستحوذ الولايات المتحدة أيضاً على أكثر من 62 في المئة من أهم العلامات التجارية العالمية، وهو ما يوضح القوة الثقافية للتسويق الاقتصادي الأمريكي في العالم. كما أنها تستقطب من الطلاب ما يقارب 28 في المئة من جميع الطلاب الدارسين خارج بلادهم⁽⁸²⁾، أي إنها أكثر الدول استقطاباً للمهاجرين ونشراً للكتب والمؤلفات الموسيقية وإنتاجاً للبحوث العلمية، علاوة على أنها أهم مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية. هذه هي قوة أميركا الثقافية غير الملموسة.

(81) هيكلية التعليم في الولايات المتحدة، وزارة الخارجية الأمريكية، على موقعها الرسمي: <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2009/06/20090610102740ssissirdile0.5241663.html#axzz2U3uiKLew> تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 5 / 30.

(82) عبد المجيد هادي، إلى أين تذهب أميركا بالعالم؟ (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2011)،

2- المقومات العسكرية

طورت الولايات المتحدة الأميركية بناءها الاستراتيجي ونظامها الحربي (تركيب القوة المسلحة) ليتلاءم مع تطور الأهداف السياسية للدولة، بما يحقق هدف الاستراتيجية القومية القائمة على مبدأ أن القوة وسيلة للسلام، وأن نطاق القوة السياسية يتحدد بالعوامل الجغرافية والمتغيرات الدينامية في مراكز القوة. وإذا كانت الاستراتيجية الأميركية، كعملية غاية في التعقيد، تسعى إلى تحقيق الأهداف القومية للدولة من خلال وضع الخطط الفاعلة، فإن النظام الحربي للدولة هو الذي يوفر القوة العسكرية لمساندة باقي عناصر القوة الشاملة للدولة، وهو العنصر الحاسم الذي يُعتمد عليه عندما لا تتمكن العناصر الأخرى من تحقيق الأهداف القومية المحددة التي يمثل تحقيقها الناتج النهائي للاستراتيجية القومية الكبرى، وصولاً إلى إحراز الهيمنة المنشودة. بناء على ذلك، ينبغي أن يكون نظام الدولة الحربي متسقاً مع استراتيجيتها القومية وعلى قدر من القوة يوائم أهدافها القومية؛ فإذا كانت الأهداف القومية للدولة بعيدة الطموح بينما نظامها الحربي دون مستوى هذه الأهداف، فإن الدولة لن تكون قادرة على تحقيق هذه الأهداف، وقد ينتهي الأمر بها إلى هزيمة قومية.

تحدد الدولة طبيعة نظامها الحربي بناء على فلسفتها السياسية التي تكون في أغلب الأحوال ذات دلالات قومية نابعة من القيم العقائدية والاجتماعية ومن شكل بناء الدولة الاقتصادي. وتمزج الفلسفة السياسية المصادر البشرية بالمصادر المادية، وتوازن بينها، وتحدد لها اتجاهًا معينًا هو الاستراتيجية القومية التي تشكل الأهداف القومية عناصرها الرئيسة باتباع أسلوب توظيف الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. والمعيار التاريخي الأول للقوة هو المعيار العسكري.

تنبع أهمية القوة العسكرية إجمالاً من كونها تمثل أحد العناصر الأساس في تحديد مركز الدولة ومكانتها في النظام الدولي، فضلاً عما تمثله من مفتاح للأمن والاستقرار. وتكاد الآراء تتفق على أن الولايات المتحدة تمتلك من القدرات العسكرية المتنوعة ما يجعل مقارنتها بأي قوة أخرى في الماضي أو الحاضر، وربما حتى في المستقبل، أمراً صعباً. وهذا النوع من القوة هو الذي صنع

للولايات المتحدة هيبتها في العالم بعد أن كانت هذه الهيئة تنبع من قوة مثلها وازدهار مجتمعتها، لكن في غمرة التنافس العسكري والسياسي والأيدولوجي، ترهلت تلك المثل واهتزت وفقدت بريقها، وما عاد الأميركيون يتمتعون بهيبتهم إلا عندما يلوحون بالعصا الغليظة (القوة العسكرية)، ولا سيما في فترة إدارة جورج بوش الابن.

أ- القوة العسكرية التقليدية

يتبع الجيش الأمريكي نظام الخدمة العسكرية الطوعية العسكرية، بعد إلغائه التجنيد الإلزامي في عام 1973. وأدخل إليه العنصر النسائي فوصل عديد المجندات في عام 2009 إلى أكثر من 200 ألف امرأة في الصنوف العسكرية المختلفة، أي ما يقارب 11 في المئة من عديد القوات المسلحة الأمريكية عموماً⁽⁸³⁾.

تقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية التقليدية بعدد إجمالي للقوات المسلحة (1.483.800 جندي) موزعة بين الصنوف العسكرية المختلفة. وهناك أكثر من مليون جندي مرابط في أربع قارات⁽⁸⁴⁾. وجاء في مصدر آخر أن عدد القوات العسكرية بلغ، وفق إحصاءات 2004-2005، ما مجموعه 2.182.000 شخص، منهم 685.000 مدني أو عاملين في قطاعات غير قتالية - كالهندسة العسكرية والخدمات الطبية ووحدات الصيانة... إلخ. ويوازي عدد الجنود الاحتياطيين من مجمل القوات العسكرية الأمريكية مليون جندي.

تنقسم تشكيلات الجيش الأمريكي كالتالي:

- تشكيلات دائمة: 3 قادة جيوش و4 قادة فيالق و15 فرقة مدرعة وآلية واقتحام جوي.

- تشكيلات غير دائمة: 8 فرق حرس وطني و12 فرقة احتياطي جيش.

(83) عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية، سلسلة دراسات استراتيجية؛ 114 (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2011)، ص 17-18.

(84) سامي ربحانا، العالم في مطلع القرن 21، 4 ج (بيروت: دار نوبليس للطباعة والنشر، 2009)، ج 2، ص 15-17.

- نظام التسليح: 7684 دبابة و24430 مركبة قتال مدرعة و5699 قطعة مدفعية و8452 قاذفًا صاروخيًا مضادًا للدبابات و51 سفينة إنزال برمائية و5000 طائرة هليكوبتر للهجوم والاقتحام⁽⁸⁵⁾.

يمكن تقسيم ذلك على صنوف الجيش البرية والبحرية والجوية:

- القوة البرية: يبلغ عددها 480.000 جندي، ويدخل في خدمة القوة البرية 17 ألف دبابة و38 ألف مركبة مدرعة، وأكثر من 3000 سيارة نقل ذات قدرات قتالية في الخدمة.

- القوة البحرية: يبلغ عدد 551.000 جندي، وفي الخدمة البحرية 18 غواصة مسلحة بـ432 صاروخًا عابرًا للقارات، بعدد إجمالي قدره 2160 رأسًا نوويًا تقريبًا. كذلك هناك 16 حاملة طائرات.

- القوة الجوية: يبلغ عددها 359.000 شخص، وتمتلك 11 سرب قاذفات استراتيجية، في كل منها 20 قاذفة⁽⁸⁶⁾، و6000 طائرة قاذفة مقاتلة، و11 ألف طائرة هليكوبتر قتالية⁽⁸⁷⁾.

- مشاة البحرية: فرع منفصل عن القوات المسلحة الأمريكية في داخل سلاح البحرية، ويبلغ عدده 158.000 مجند، و10 مجندات. يجري توزيع وحدات المشاة البحرية العاملة في واحدة من ثلاث فرق، تضم كل فرقة ثلاثة ألوية، ويملك سلاح مشاة البحرية المدرعات والمدفعية وحاملات الجنود المدرعة والبرمائية، فضلًا عن القوة الجوية الدفاعية والهجومية، ويتميز بأن قوته محمولة جواً ومعدة لعمليات الإنزال البرمائي، ويوفر الحماية للقواعد والقنصليات والسفارات الأمريكية⁽⁸⁸⁾.

(85) انظر: <http://www.army.mil/article/89984/Army_Releases_Sustainability_Report_2012>، U.S. Army, 31 October 2012, «Army Releases Sustainability Report 2012».

(86) ريحانا، ص 15.

(87) سليم كاطع علي، «مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي»، دراسات دولية، العدد 42 (نشرين الأول/أكتوبر 2009)، ص 160-161.

(88) عواد، ص 21.

تنتشر في محيطات العالم أربع مجموعات حاملات طائرات قتالية مستعدة للقتال. وأنشئت في عام 2007 قيادة عسكرية مستقلة للقارة الأفريقية مقرها في المغرب. وتحفظ الولايات المتحدة بأكثر من 50.000 من جنودها على متون سفن الأساطيل البحرية التي تجوب بحار العالم. وهناك أكثر من 800 منشأة عسكرية أميركية خارج الولايات المتحدة، منها 60 قاعدة رئيسة، مع وجود عسكري أميركي في 133 دولة، فضلاً عن التزامات قوية بالدفاع عن 31 دولة، واتفاقات دفاعية مهمة مع 29 دولة أخرى. وبذلك، يكون الهدف النهائي منها هو تحقيق مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها وتعزيزها⁽⁸⁹⁾.

ب- القدرات النووية

في مضممار القدرات النووية، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى على مستوى العالم، أكان من حيث الكم أم من حيث النوع، في التقنيات المتطورة من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية؛ لأنها تحتفظ بأكثر عدد من الرؤوس الحربية النووية التي وصل عددها إلى حوالي 15 ألف رأس⁽⁹⁰⁾. وعلى الرغم من أنها التزمت خفض الترسانة النووية وفق معاهديتي «ستارت 1» و«ستارت 2»، فلا تزال حتى كانون الثاني/يناير 2011 تحتفظ بترسانة كبيرة من 2150 رأساً، فضلاً عن 1950 رأساً استراتيجياً و2000 رأس غير استراتيجي. ويوضح الجدول (2-3) الترسانة العملياتية والاحتياط والمخزون، ففيها 2850 رأساً، ما يرفع المخزون الإجمالي إلى 6000 رأس. وثمة 3500 رأس خارج الخدمة في انتظار التفكيك.

(89) أحمد ثابت، «مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي: دور القوة والتوازن الدولي الجديد»، السياسة الدولية، العدد 171 (كانون الثاني/يناير 2008)، ص 9.

(90) بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين»، ورقة قُدمت إلى: السيد يسين [وآخ.]. العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 215، ودرويش، ص 27.

الجدول (2-3)
المخزون من الرؤوس الحربية الأمريكية
في كانون الثاني/يناير 2011

أول تجربة	الرؤوس الحربية المنتشرة	رؤوس حربية أخرى	المخزون الإجمالي
1945	2150	6350	8500

المصدر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سيبري]، 2011)، ص 464.

تمتلك الولايات المتحدة أيضًا أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم (500 غواصة نووية)، فضلًا عن أكثر من 500 طائرة قاذفة استراتيجية بعيدة المدى، والعدد المنتشر منها هو 113 قاذفة، أي ما يشكل قرابة 95 في المئة من القوة النووية الضاربة التابعة للغرب بكامله⁽⁹¹⁾.

تشغل الولايات المتحدة المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية (وارثة الاتحاد السوفياتي السابق)، من حيث المخزون من السلاح النووي، إلا أنها تتميز بتكنولوجيتها العالية والكفاءة، فضلًا عن قدرتها على التأثير.

ج- الإنفاق العسكري

عند البحث في الأرقام والمؤشرات العالمية، نجد أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1630 مليار دولار في عام 2010، أي ما كان يعادل 2.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويعود معظمه إلى الولايات المتحدة، لنخلص إلى حقيقة مهمة هي أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى من

(91) انظر: هانز أم. كريستنسن وشانون كايل، «القوى النووية في العالم»، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، ترجمة فادي حمود [وآخ.] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سيبري]، 2004)، ص 939.

حيث الإنفاق العسكري على الأسلحة وعلى تطويرها، بما يتوافق مع الثورة التكنولوجية المتسارعة⁽⁹²⁾. وحتّمت الاستراتيجية الأميركية، ولا سيما بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وضع ميزانيات ضخمة للدفاع من خلال تخصيص نسبة متواضعة جدًا من ناتجها القومي، ما يفسر حجم الناتج الكبير الاقتصادي، ويفسر في المقابل حجم الإنفاق كما هو موضح في الجدول (4-2).

الجدول (4-2)
الإنفاق العسكري الأمريكي في فترة 2001-2013
(بالمليار دولار)

الإنفاق العسكري	عام
312.7	2001
356.7	2002
415.2	2003
464.6	2004
503.3	2005
527.6	2006
556.9	2007
621.1	2008
668.6	2009
698.2	2010
720	2011

يتبع

(92) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سييري]، 2011)، ص 229.

677	2012
660	2013
552	المعدل

المصدر: نويل كيلبي، «الإبلاغ عن بيانات الإنفاق العسكري، 2001-2010»، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، ص 230-231؛ جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 55-56، و Elisabeth Sköns, «US Military Expenditure», in: *SIPRI Yearbook 2013: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press on behalf of Stockholm International Peace Research Institute, [2013]), p. 136.

بالنظر إلى الجدول (2-5)، نجد أن معدل إنفاق الولايات المتحدة العسكري لمدة 2001-2010 بلغ نحو 506.9 مليارات دولار، وأن إنفاقها في ازدياد مستمر؛ إذ وازى في عام 2001 نحو 312.7 مليار دولار، ليصل في نهاية المدة المدروسة، أي في عام 2012، إلى نحو 805 مليارات دولار.

تساوي ميزانية البنتاغون الميزانيات العسكرية للدول الـ 12 أو الـ 15 التي تلي الولايات المتحدة؛ بعبارة أخرى، يشكّل إنفاق الولايات المتحدة العسكري 40-50 في المئة من الإنفاق الدفاعي في دول العالم كله. ومن قبيل المقارنة، تنفق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الدفاع نحو 170 مليار دولار سنوياً، بينما تنفق الولايات المتحدة أكثر من 400 مليار دولار، ويمكنها أن ترفع هذا الرقم بمعدل 60 في المئة من دون أن تتجاوز معدل الـ 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي⁽⁹³⁾.

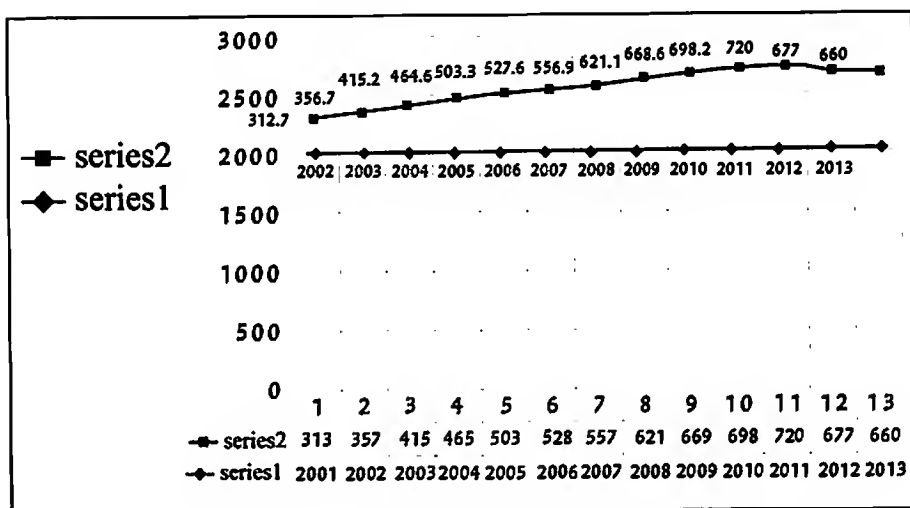
في عام 2010، ازداد الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة 2.8 في المئة، ووصل إلى 698 مليار دولار. ويعود معظم هذه الزيادة، وهي أقل الزيادات في الأعوام الأخيرة، بل أقل كثيراً مما توقعته الإدارة الأميركية، إلى زيادة الإنفاق على العمليات الخارجية الطارئة، لكن تُظهر توقعات الإدارة الخاصة بالإنفاق زيادة

(93) ثابت، ص 9، وقاعدة بيانات معهد سيبري لأبحاث السلام الدولي الخاص بمستويات الإنفاق والوفاق مع باقي دول العالم، على الرابط: <<http://www.sipri.org/databases/armstransfers>> تم الاطلاع بتاريخ: 2013/5/18.

أكبر في النفقات المخصصة للسنة المالية 2011؛ إذ ارتفعت إلى أكثر من 821 مليار دولار، ولا سيما في مجال الإنفاق على عمليات الصيانة والمشتريات⁽⁹⁴⁾. بعد إعادة النظر في استراتيجية الإنفاق في إدارة أوباما، انخفض الإنفاق في موازنة السنة المالية 2012 انخفاضًا طفيفًا، فبلغ 805 مليارات دولار، ويعزى إلى تقليص الإنفاق المطلوب للعمليات الخارجية بمقدار 15 مليار دولار، ولا سيما بعد سحب القوات الأميركية من العراق في نهاية عام 2011⁽⁹⁵⁾. يوضح الشكل التالي (5-2) الزيادة المطردة للإنفاق العسكري منذ إعلان استراتيجية الحرب على الإرهاب، فيعطي مؤشرًا واضحًا على التفوق الكبير على باقي الدول، فضلًا عن أن هذه الزيادة تناسقت مع الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، إلّا في عام 2008 بسبب الأزمة المالية.

الشكل (5-2)

مؤشر ارتفاع الإنفاق العسكري الأمريكي في فترة 2001-2013



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-2).

(94) التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، ص 230-231.

(95) المصدر نفسه، ص 232.

د- مبيعات الأسلحة

الولايات المتحدة دولة تنتج الأسلحة أكثر منها دول تستهلك؛ ويمكن القول إنها في المرتبة الأولى عالمياً من حيث حجم الإنتاج كما من حيث التصدير، وبالتالي غدت من أهم مصادر الدخل القومي الأمريكي. وبلغت صادراتها من الأسلحة 19 في المئة من الصادرات العالمية لعام 2003-2004⁽⁹⁶⁾، واستحوذت على 30 في المئة من حجم الصادرات العالمية بين عامي 2006 و2010، بتحقيق الصادرات الأمريكية من الأسلحة التقليدية إلى آسيا وأوقيانيا⁽⁹⁷⁾ نسبة 44 في المئة، وإلى الشرق الأوسط 28 في المئة، وإلى أوروبا 19 في المئة. وفي آب/ أغسطس 2010، أقر الرئيس أوباما جُملة من الإصلاحات لتعزيز روح التنافس في القطاعات الصناعية والتكنولوجية العسكرية، باعتبارها جزءاً من حافز أشمل لزيادة الصادرات الأمريكية واستحداث الوظائف⁽⁹⁸⁾. تليها روسيا (23 في المئة) ثم ألمانيا (11 في المئة) وفرنسا (7 في المئة).

الجدول (2-5)

صادرات الدول (المراتب الأربع الأولى) من الأسلحة التقليدية
في فترة 2006-2010 (بالمليار دولار)

المرتبة	عام	2006	2007	2008	2009	2010	2006-2010	النسبة المئوية
الأولى	الولايات المتحدة	7.453	8.003	6.288	6.658	8.641	37.043	30

يتبع

(96) نيل فيرغسون، «القوة العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين»، فورين بوليسي (شباط 2005)، ص 12-14.

(97) أوقيانيا (Oceania): قارة تقع في جنوب المحيط الهادئ، وتتكون من مجموعة من الجزر المرجانية والبركانية، منطقة معزولة بالكامل بين آسيا والأميركيتين، بما في ذلك أستراليا وأرخبيل الملايو.

(98) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، ص 394-397.

23	28.088	6.039	5.575	5.953	5.426	5.095	روسيا	الثانية
11	13.033	2.340	2.432	2.500	3.194	2.567	ألمانيا	الثالثة
7	8.768	1.834	1.865	1.994	2.432	1.643	فرنسا	الرابعة

المصدر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، ص 434.

هـ- المجمع الصناعي - العسكري الأمريكي

يُعدّ المجمع الصناعي - العسكري الأمريكي مجموعة من الشركات التي تختص بصناعة الأسلحة والتكنولوجيا الحربية بأصنافها المختلفة. وتنامى دورها ونفوذها، وبالتالي تأثيرها في صنع القرار في ستينيات القرن العشرين. وأكد أيزنهاور في خطاب الوداع المعروف أن «عليّ أن أقول بصراحة إن هناك مجموعة صناعية عسكرية ومالية وسياسية تمارس نفوذًا غير مسبوق في التجربة الأميركية... وبالتالي لا بد من أن نحذّر من وصولها إلى مواقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأمريكي... وإن تعاظم دور المجمع الصناعي - العسكري وارتباطه بالقوات المسلحة يهدد مسيرتنا للديمقراطية ونموذجنا للحرية للخطر»⁽⁹⁹⁾.

بسبب الدور الكبير الذي مارسه المجمع الصناعي - العسكري خلال مرحلة الحرب الباردة وأتاح له هامشًا واسعًا من التأثير في صنع القرارات والاستراتيجيات في الولايات المتحدة ونفوذًا واسعًا في داخل الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض، استمر ذلك المجمع بضغطة، لكن هذه المرة لصنع سياسات خارجية تتوافق مع مصالح دولته، وكان من تلك السياسات توسيع حلف الناتو. ويمكن العودة إلى طروحات تشارلز رايت ميلز (Charles Wright Mills) في كتاب له بعنوان *The Power Elite* (نخبة السلطة)؛ فرسالة الكتاب

(99) أكرم عطا الله، «إمبراطورية المصالح: قراءة في صناعة القرار الطريق إلى التغيير»،

دراسات، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، على الرابط: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/340.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/340.htm).

هذه هي أن على الرغم من ادعاءات الديمقراطية والمساواة في الفرص في النظام الأمريكي، فإنه يُستدل من التحليل الموضوعي للبيانات المتوافرة خلال النصف الأول من القرن العشرين، أن الولايات المتحدة كانت محكومة بنخبة تتحدر من قرابة مئتي عائلة، يشغل أبنائها المناصب الحاكمة في البيت الأبيض والكونغرس ووزارتي الدفاع والخارجية، وأكبر مئة شركة أميركية. وكان ميلز صاحب مصطلح «المجمع العسكري - الصناعي» (Military-Industrial Complex). وسواء أ جاءت الانتخابات بالحزب الديمقراطي أم بالحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض، فإن نخبة السلطة المذكورة نفسها هي التي تتخذ القرارات المصيرية الكبرى في مسائل الحرب والسلام وتخصيص الموارد وتوزيع المغنم. وبالفعل، أصبح المجمع أهم جماعات الضغط في صنع القرار، وكان له دور كبير في الحرب الأميركية على أفغانستان (2001) والعراق (2003)⁽¹⁰⁰⁾.

مما تجدر الإشارة إليه أن شركات السلاح الأميركية أصبحت المورد الأول لنحو 90 في المئة من النزاعات والحروب التي شهدتها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، بحسب المعلومات المتسربة من المصادر ووثائق «ويكيليكس»⁽¹⁰¹⁾. وفي الجدول (2-6) تعداد لشركات الأسلحة الأميركية التي بلغت أرباحها أرقامًا قياسية، كشركة «يونيتد تكنولوجي» التي حققت أرباحًا زادت على 4.711 مليار دولار، وحققت أصغر شركة في القائمة أرباحًا بلغت 0.955 مليار دولار، والحقيقة التي نصل إليها هي أن ما يجعل الولايات المتحدة تتمتع بمثل هذه القدرة العسكرية لا يعزى إلى عظم الإنفاق العسكري وتطور هذه المؤسسة فحسب، بل إلى الغاية النهائية من الاستراتيجية العسكرية العليا لتعزيز الهيمنة أيضًا.

(100) عطا الله، «إمبراطورية المصالح»، ونصر محمد علي الحسيني، «النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة الحرب على العراق 2003)»، إشراف منعم صاحي العمار (أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2012)، ص 273-275.

(101) انظر: <[https://wikileaks.org/wiki/United_Nations_Organization_Mission_in_the_Democratic_Republic_of_the_Congo:_Investigation:_Exploitation_of_Natural_Resources_and_the_Trafficking_of_Weapons_in_the_Mongbwalu_Region_\(ID_Case_No._0151-06\)_2_Jul_2007](https://wikileaks.org/wiki/United_Nations_Organization_Mission_in_the_Democratic_Republic_of_the_Congo:_Investigation:_Exploitation_of_Natural_Resources_and_the_Trafficking_of_Weapons_in_the_Mongbwalu_Region_(ID_Case_No._0151-06)_2_Jul_2007)>.

الجدول (2-6)
الشركات الأولى والأفضل في إنتاج الأسلحة الأميركية ومبيعاتها لعام 2010
(بالمليار دولار)

المرتبة	الشركة	المبيعات	الأرباح
1	لوكهيد مارتن	45.803	2.926
2	بوينغ	64.306	3.307
3	نورثروب غرومان	35.757	2.053
4	جنرال داينمكس	32.466	2.624
5	رايثيون	25.183	1.879
6	كوميونيكيشن	15.680	0.955
7	يوناييتد تكنولوجي	54.326	4.711

المصدر: سوزان ت. جاكسون، «إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية»، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2012، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سييري]، 2012)، ص 340.

3- المقومات التكنولوجية الأميركية

يبدو أن الولايات المتحدة تسير في نهجها في إدارة التغيير انطلاقاً من الأفكار التي انبثقت من الأرضية الفكرية الخصبة، من علماء ومفكرين، إلى جانب المقومات المادية التي استغلتها في تحديد مسارها التكنولوجي، ليكون المزيج الفكري والمادي القوة التكنولوجية الذكية. ويمكن تلمس هذا الانتقال الأميركي في مقولة وليم بيرى: «يمكننا أن نقول إن ثروة كاليفورنيا في القرن التاسع عشر جاءت من الذهب الموجود في جبالنا، أما اليوم، فإنها تأتي من السيليكون الموجود في أوديتنا»⁽¹⁰²⁾.

(102) نقلاً عن: ولتر ب. ريستون، أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري؛ مراجعة إبراهيم أحمد أبو عرقوب (عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1994)، ص 31.

لعل أهم ما تتميز به التكنولوجيا من خصائص هو التسارع؛ إذ كان التغيير في فجر التاريخ بطيئاً، على عكس عالم اليوم الذي يتسم بتزايد سرعته حيث أصبحت وحدة الزمن محور التنافس. ومن الخصائص أيضاً التدويل، إذ ما عاد استخدام التكنولوجيا محصوراً في المنتج أو الدول المتقدمة، وإنما شمل جميع الدول. وربما أهم السمات التي تميّز القرن الحادي والعشرين هي «لامادية العالم الافتراضي»؛ فالتكنولوجيا توغلت في الرمزية وزادت قيمة المكون المعرفي عن قيمة غيره. ومن هنا لوحظ في الولايات المتحدة تطور كبير في قدرتها التكنولوجية والمعلوماتية حتى غدت في مقدمة الدول الرأسمالية التي دخلت حيز ما يسمّى الثورة الصناعية الثالثة، أو ثورة المعلومات. ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة، كالتكنولوجيا العسكرية والفضاء والاتصالات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وغيرها. لذا، تعتبر التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية من أهم ميادين القوة الأميركية المؤثرة في الصعد كلها⁽¹⁰³⁾؛ فتقنية المعلومات المتطورة أنشأت وضعا وصفه ولتر رستون بـ «أفول للسيادة» (نظراً إلى ما خلّفته تلك التطورات من مخاطر قاسية فقدت في إثرها الدول قدسية حدودها السياسية، لعدم قدرتها على الوقوف في وجه الموجة العارمة التي وصفها ألفن توفلر بـ «الموجة الثالثة»).

هكذا باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة؛ فصناعة الغد هي صناعات «المادة الرمادية»: المايكروإلكترونيك والبيوتكنولوجيات وبرامج الكمبيوتر والرقائق المعلوماتية والروبوتات والاتصالات⁽¹⁰⁴⁾. ولأجل ذلك، تمارس تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية، فهي تدفع الإصلاح والعولمة قدماً، وتشكّل أهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تعيد تشكيل علاقة السياسة بالقوة. وتعتمد القوة العسكرية الآن في

(103) خالد المعيني، الحافلات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، فكر (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر، 2009)، 41-45.

(104) ديفيد جومبرت، «الحرية والقوة في عصر المعلومات»، في: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، دراسات عالمية؛ 53 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 13.

جوهرها على تقنية المعلومات، وبالتالي على الانفتاح والتكامل العالميين اللذين أفرزا تلك التقنية وحافظا على بقائها.

من خلال لغة الأرقام، يمكن إدراك حقيقة تمتع الولايات المتحدة بموقع الصدارة العالمية في امتلاك القدرات التقنية، وشغلها المرتبة الأولى في التقدم التكنولوجي؛ فهي الدولة الأسرع في مجالي الابتكار واستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، والممثلة نظامًا للعلوم والتكنولوجيا والبحوث لا يضاهيه أي نظام آخر في العالم. ويقدر ما تخصصه الولايات المتحدة سنويًا للبحوث العلمية والتطور التقني بمجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها ثراء، وهو ما يزيد على نصف مليار دولار، أي 40 في المئة من النفقات العالمية للبحث والتطوير، ولها 50 في المئة من البراءات المودعة في العالم، و30 في المئة من المنشورات العلمية العالمية، وأكثر من نصف الأقمار الصناعية، و90 في المئة من الفائزين بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد⁽¹⁰⁵⁾.

في مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية، تحل الولايات المتحدة في المركز الأول في إنتاج الإلكترونيات، أي بنسبة 40 في المئة في مقابل 27 في المئة لليابان، ولها الصدارة في إنتاج الحواسيب، فهي تمتلك من مجموع 228 مليون جهاز «لاب توب» في العالم أكثر من 100 مليون جهاز، (45 في المئة من الأجهزة في العالم). كما أن سوق الحواسيب الصغيرة اللوحية («التاب») تعادل 36 في المئة من حجم السوق العالمية (أكثر من 70 مليون جهاز). أما في ما يخص إنتاج البرامج وتطويرها، فتعد الولايات المتحدة أكبر الدول إنتاجًا للبرمجيات، لأن إنتاجها يتجاوز الـ 45 في المئة من حجم الإنتاج العالمي، يليها الإنتاج في الاتحاد الأوروبي (23 في المئة) ثم اليابان والهند (18 في المئة)⁽¹⁰⁶⁾. وعلى صعيد التكنولوجيا العسكرية، تمتلك الولايات المتحدة مجتمعة صناعيًا

(105) حنان دويدار، «الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية»، السياسة الدولية، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 1997)، ص 119.

(106) علي، ص 165-166، وعبد الملك عبد العزيز المدني، التطور التكنولوجي ودوره في عولمة السوق (الرياض: العبيكان، 2009)، ص 44.

ضحماً يعمل فيه أكثر من 30 في المئة من المهندسين الذين يعملون في المجال التكنولوجي وفي المعلوماتية⁽¹⁰⁷⁾ على تطوير التقنيات الإلكترونية وإدخالها في المجال العسكري ليظهر لدينا ما يسمى الأسلحة الذكية والأسلحة ذات التحكم من بُعد والطائرات بلا طيار، الأمر الذي جعلها أفضل من ناحية تقليل الخسائر البشرية من ناحية، وزيادة الدقة في إصابة الهدف، فضلاً عن القوة التدميرية إلى جانب تقليل نسبة الإنفاق، من جهة أخرى.

أما في مجال الاقتصاد، فتفيد الدراسات والبحوث أن التغيرات المعلوماتية ساهمت في زيادة القدرات الإنتاجية للدول المتقدمة، وفي مقدمها الولايات المتحدة، بنسبة راوحت في الأعوام الأخيرة الماضية بين 80 و90 في المئة، في حين أن الإنتاجية المتحققة كانت في السابق لا تتجاوز 12-20 في المئة، وهذا يعني أن التقدم التكنولوجي والمعلوماتي أصبح أداة مهمة للتنافس والصراع الدوليين، والمحك الأساس للنظام الاقتصادي العالمي⁽¹⁰⁸⁾.

بدأت الثورة المعلوماتية تشمل بُعداً آخر هو تطوير وسائل الإعلام والدعاية الأميركية عملاً وتأثيراً. وإذا كان إعلام القرن العشرين إعلام الكلمة المسموعة بحدودها المغلقة لاعتبارات تكنولوجية وجغرافية، فإن إعلام القرن الحادي والعشرين يشكّل، بما يمتلكه من خاصية التفرد بمزايا العلم والتكنولوجيا وبخصائص العالمية بمعناها الشمولي، وبما يحويه من منطلقات فكرية، ظاهرة حياتية بارزة تتجمع عبرها ميادين الحياة بجميع نظمها وتقاليدها تحت يافطة البناء الأيديولوجي. واتساقاً مع ما سبق، أخذت الولايات المتحدة هذا الجانب في التوظيف السياسي للثورة المعلوماتية في عملية الغزو الإعلامي؛ لأن هذا الغزو، في حقيقته، لا يكاد يخرج عن كونه توجهاً استراتيجياً منظماً، له أساليبه وتكتيكاته، وهو ليس مجرد تدفق معلومات وأفكار ومعتقدات، وإنما هو عملية مقصودة ترتبط بقوانين النظام السياسي واحتكاراته وتوجهاته، وتخضع لعمليات التطور العلمي في البحوث البيولوجية والسيكولوجية، بقصد السيطرة على اتجاهات

(107) المدني، ص 47-69.

(108) سالم، ص 108.

تفكير الناس وملء أدمغتهم بكم هائل من المعلومات والأفكار لتنفيذ المخطط السياسي النفسي الثقافي المسوق للأنموذج الأمريكي، في سبيل سعيها إلى تحقيق غاياتها نحو الهيمنة⁽¹⁰⁹⁾.

اتّبعَت السياسة الأميركية في سعيها إلى فرض الهيمنة وديمومة سيطرتها، وإلى كبح جماح القوى التي تمثل تهديدًا لمكانتها العالمية في المستقبل، تشكيلة واسعة من الأساليب الاستراتيجية، بعضها لم يفارقها كأسلوب دائم في تنفيذ أهداف استراتيجيتها منذ الحرب العالمية الأولى (كأسلوب التحالف)، وبعضها استجد في أوضاع ومراحل معينة وفرضته طبيعة البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها، وبحسب طبيعة العدو ومستوى التهديد الذي يمثله، لكنها كلها مثلت حزمة متناسقة ومتوافقة تشترك في الهدف، وهو «الهيمنة»، على الرغم من الاختلاف في تكتيك الفعل الاستراتيجي.

4- المقومات الاقتصادية الأميركية

يؤكد المفكر الاستراتيجي بريجنسكي أن «القوة الأميركية هي أساس الاستقرار العالمي، وأي انكماش اقتصادي خطير في أمريكا مع ما ينتجه من تأثيرات عالمية معرقة، قد يعكس الاتجاه نحو التجارة العالمية»⁽¹¹⁰⁾.

يؤيد زميله فرانسيس فوكوياما، صاحب أطروحة «نهاية التاريخ»، هذا الاتجاه بقوله: «أصبح الاقتصاد بشكل واضح أكثر أهمية من كونه مقياسًا للقوة العظمى، وإن الشأن الحقيقي للعالم في المستقبل ستركز على القضايا الاقتصادية..»⁽¹¹¹⁾. ومن منطلق تينك المقولتين، تتأكد أهمية الاقتصاد في عقول المفكرين والمتخصصين الأميركيين به، باعتباره مركّب القوة الأهم بين مركّبات القوة الأخرى. ووصف والتر راسل ميد الجانب الاقتصادي الأمريكي

(109) علي، ص 165-166.

(110) بريجنسكي، الاختيار، ص 178.

(111) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 17.

بأنه «القوة اللزجة التي تتألف من مجموعة المؤسسات والسياسات الاقتصادية التي تجذب الآخرين نحو النفوذ الأميركي ثم توقعهم في فخها»⁽¹¹²⁾؛ فالقوة اللزجة الأميركية قائمة على نظام النقد العالمي وحرية التجارة والتكامل الاقتصادي، بما في ذلك المبلغ الضخم للديون الأميركية المترتبة على الحكومات الأجنبية التي تجبرها على الدفاع عن مصالحها الكبرى في الازدهار الاقتصادي الأميركي.

تؤكد تقارير البنك الدولي ومؤسسات التنمية الأميركية لعام 2010 أن الاقتصاد الأميركي اقتصاد شركات بشكل رئيس، ويعتمد على القطاع الخاص؛ لأنه يمثل 59.3 في المئة من الاقتصاد، بينما يمثل نشاط الحكومة الفدرالية 24.1 في المئة، ويمثل نشاط حكومات الولايات والسلطات المحلية (بما فيها التحويلات الفدرالية) النسبة الباقية (20.6 المئة)؛ ذلك أن الاقتصاد الأميركي اقتصاد مابعد الصناعي، حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة 67.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وتُعدّ تجارة الجملة والتجزئة النشاط التجاري الأكثر انتشاراً من حيث صافي الدخل الذي يجلبه. ثم إن الولايات المتحدة من الرواد في تصنيع المنتجات الكيماوية، وثالثة أكبر دول العالم إنتاجاً للنفط وأكثرها استيراداً له. كما أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكهرباء والطاقة النووية، فضلاً عن الغاز الطبيعي السائل والكبريت والفوسفات والملح، في حين أن الزراعة تمثل أقل قليلاً من 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة أكبر منتج للذرة وفول الصويا. وتُعدّ بورصة نيويورك أكبر بورصة في العالم من حيث حجم الدولار⁽¹¹³⁾.

يمكن الوقوف على تلك الأهمية ومقومات القوة الاقتصادية من خلال عرض الأرقام والمؤشرات الرئيسة التالية وتفسيرها:

(112) تيري ل. ديل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأميركي، ترجمة وليد شحاتة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 299.

(113) «USA Economy in Brief. U.S. Dept. of State, International Information Programs.» (113)
Archived from the Original on: 12/3/2008, <http://test2.wikipedia.org/wiki/United_States>.

أ- المقومات الداخلية للاقتصاد الأميركي

(1) الناتج القومي الإجمالي الأميركي

في محاولة لدراسة المؤشرات الاقتصادية للناتج القومي، يمكن الرجوع إلى الأعوام السابقة لقياس الزيادة في حجم الناتج، فضلاً عن النسبة، ومقارنتها بمثيلاتها في الدول الأخرى، للوصول إلى نتائج ملموسة تتيح الوقوف على أرضية خصبة لقياس مجمل القوة الاقتصادية الأميركية في ما بعد. ويمكن معالجة ذلك من خلال الجدول (2-7) أدناه:

الجدول (2-7)

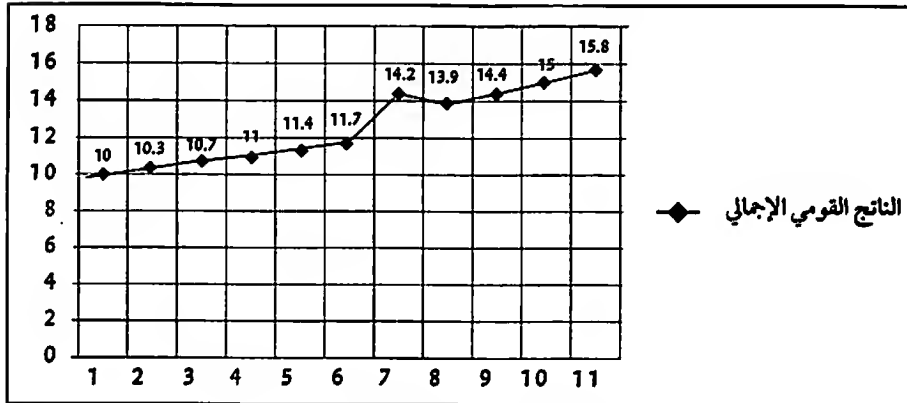
الناتج القومي الإجمالي الأميركي (2002-2012) (تريليون دولار)

العام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج القومي الإجمالي	10	10.3	10.7	11	11.4	11.7	14.2	13.9	14.4	15	15.8

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis (BEA), 2012, p. 33. «World Economic Outlook Database» International Monetary Fund.

الشكل (2-6)

ارتفاع الناتج القومي الإجمالي (2002-2012) (تريليون دولار)

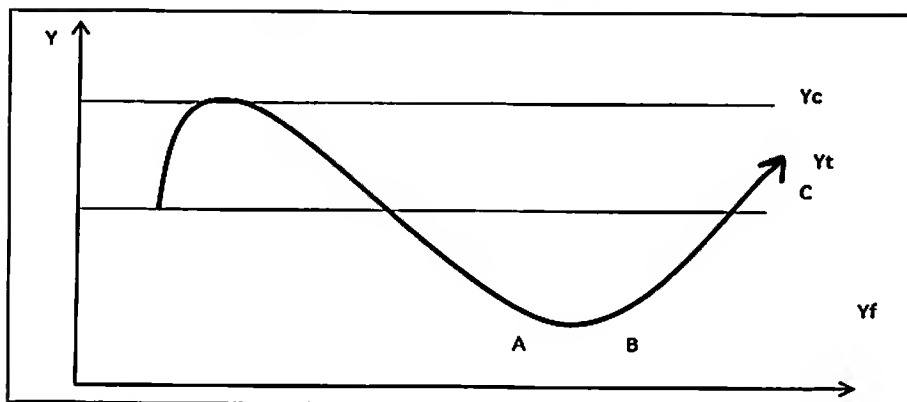


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2-7).

تعطي دراسة الاتجاه الزمني للنتائج القومي الإجمالي مؤشراً إلى معدل نمو الناتج القومي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة، وتعطي صورة واضحة عن الدورات التجارية (Business Cycle) التي يتعرض لها الاقتصاد خلال مدة محددة. وفي الشكل (2-6) الذي يوضح طبيعة علاقة الناتج الإجمالي للولايات المتحدة بالزمن خلال فترة 2002-2012، تبين من شكل الدالة الأسية المقدرة أن الاتجاه العام اتخذ اتجاهًا تصاعدياً، بمعنى أن الناتج القومي الإجمالي ينمو بمعدل 1.54 في المئة⁽¹¹⁴⁾ سنوياً خلال مدة الدراسة.

الشكل (2-7)

دالة الاتجاه العام للناتج الكلي التي افترضها هيكس



إذا استندنا إلى تفسير الاقتصادي البريطاني السير جون ريتشارد هيكس لدالة الاتجاه العام للناتج الكلي، وإلى مقارنة الدالة المقدرة في الشكل (2-6) بالشكل الذي افترضه هيكس في الشكل (2-7)، يتضح أن شكل الدالة المقدرة للناتج القومي الإجمالي الأميركي قد يبدو مشابهاً للجزء الأيمن من شكل دالة هيكس التي تبدأ من النقطة b لغاية النقطة c.

$$Y = \exp(0.0461 + 0.0154X) \quad (114)$$

$$Sb \ 0.02 \ 0.000848$$

$$T39.7718.66$$

$$R20.88F=348.4$$

لذلك، نستنتج أن الاقتصاد الأمريكي في حالة نمو، وأن هناك معدلًا متوازنًا للنمو ومتصاعدًا وطويل الأمد، وأن الاقتصاد في نقطة التشغيل ناقص وغير كامل، فهو لم يبلغ نقطة أعلى مستوى للناتج الكلي، بمعنى أنه لم يصل إلى حد التشغيل أو الاستخدام الكامل؛ ذلك أن Y_c تمثل أعلى مستوى للناتج القومي (ceiling)، و Y_f تمثل أدنى مستوى للناتج القومي (floor)، و Y_t هي دالة الاتجاه العام للناتج القومي.

يتضح من الجدول (2-8) والشكل (2-6) أن الناتج القومي الإجمالي في ارتفاع مستمر، وارتفع أكثر من خمس مرات خلال عشرة أعوام، علمًا أن الاقتصاد الأمريكي لم يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل، وأن حجم الناتج القومي يؤثر إلى ضخامة الاقتصاد الأمريكي من حيث الحجم؛ لأن أي دولة من دول العالم لا تضاهيها، فالإنتاج القومي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة بلغ 16 تريليون دولار، بحسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2012⁽¹¹⁵⁾، وهو مؤشر قوة للاقتصاد الأمريكي من حيث حجم الناتج ونوعيته. كما أن الناتج القومي الإجمالي الأمريكي التقريبي لعام 2013 بلغ 16 تريليون دولار، بحسب تقديرات مركز واشنطن للاقتصاد اعتمادًا على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.

يمكن توضيح أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي كما في الشكل (2-8)، حيث يشكل قطاع الزراعة 1.2 في المئة من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، ويشكل قطاع الصناعة 9.1 في المئة من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي. أما النسبة الأعلى المساهمة في الناتج القومي الإجمالي، فتتمثل في قطاع الخدمات (79.7 في المئة)⁽¹¹⁶⁾، وهذا مؤشر تقدّم وتطور يُحسب للولايات المتحدة، وفق نظرية التطور التي طرحها كولان كلارك⁽¹¹⁷⁾.

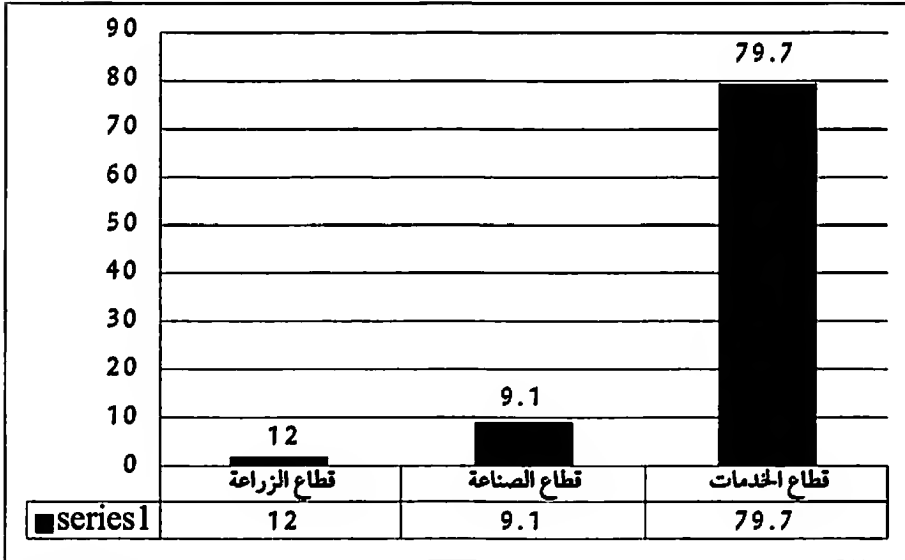
(115) البنك الدولي، «الاتحاد الأوروبي»، على الرابط: <<http://data.albankaldawli.org/region/>> EUU>.

(116) «United States GDP - Composition by Sector», CIA World Factbook, 6 December 2013, (116) <http://www.indexmundi.com/united_states/gdp_composition_by_sector.html>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013/5/27.

(117) فيدل ألكساندر، المدخل إلى علم الاقتصاد، ترجمة سري القدي، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 2010)، ص 19.

الشكل (2-8)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي



المصدر: «United States GDP - Composition by Sector», CIA World Factbook, 6 December 2013. http://www.indexmundi.com/united_states/gdp_composition_by_sector.html.

في تقرير أعدّه مكتب التحليل الاقتصادي وأعلنته وزارة التجارة الأمريكية في 29 شباط/فبراير 2012، أكد أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - أي ناتج السلع والخدمات الصادر عن العمالة والممتلكات الموجودة في الولايات المتحدة - ازداد بمعدل سنوي بلغ 3 في المئة في الربع الرابع من عام 2011. وازداد معدل النمو بنسبة 2 في المئة، أي بما قيمته 7.5 مليارات دولار عن التقديرات المسبقة لكانون الثاني/يناير 2012 لفترة الشهور الثلاثة التي ساوت فيها 2.8 في المئة⁽¹¹⁸⁾.

إذا راجعنا بيانات آفاق الاقتصاد العالمي وتقاريرها، فنجد أن جميع المؤشرات تؤكد تباطؤ النمو العالمي وتراجعته في عامي 2007 و2008 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أصيب بها النظام الرأسمالي؛ فالنمو في الولايات

<https://www.mededucation.net/community_notes/9770UnitedStates>.

المتحدة عام 2008 لم يسجل معدلات النمو المتوقع، وذلك للسبب نفسه، ولا سيما أن الأزمة انطلقت من رحم اقتصادها. شهد النمو الحقيقي انكماشاً بدرجات متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت مركز الأزمة، فإنها كانت أقل تأثراً من معظم الدول المتقدمة الأخرى، ويعزى ذلك إلى عاملين رئيسين: ضخامة الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لزيادة حجم السيولة المحلية، ومن ثم تنشيط الاقتصاد الأمريكي؛ وحجم الطلب المحلي، ما يجعلها أقل تأثراً في حال انخفاض الطلب الخارجي على صادراتها. وتشير البيانات إلى رفع معدل الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة من 0.4 في المئة في عام 2008 إلى 2.4 في المئة في عام 2009، لكنها استطاعت، وبالتدرج، أن تستعيد معدل النمو إلى مستوى مرتفع في عامي 2010 و2012 مقارنةً بعام 2008⁽¹¹⁹⁾. كما يجب ألا نغفل عن حقيقة مهمة يشدد عليها الاقتصاديون الأمريكيون، ومنهم بول سامويلسون (Samuelson)، هي أن النمو الأمريكي نمو حقيقي على خلاف النمو في الدول الأخرى؛ فمعدل النمو في الولايات المتحدة يشمل جميع الولايات الأمريكية بلا استثناء، في حين أن النمو في الصين يشمل المدن والمناطق التي تحاكي الأطراف والسواحل التي تعتمد النظام الرأسمالي من حيث الانفتاح والاستثمارات التي ينزح فائضها إلى المركز، ثم إلى باقي المناطق الأخرى ذات الاقتصاد المغلق، فإذا قورن معدل النمو في منطقة التبيت سنجد أنه ذا مؤشر سالب، بينما يصل معدل النمو في مقاطعات تشجيانغ وشاندونغ وفوجيان إلى 9 في المئة، وهذا تبرير مهم يتداوله المعسكر الذي يؤيد النظام الرأسمالي⁽¹²⁰⁾. وعلاوة على ضخامة الناتج القومي الأمريكي، يعزز الجدول (2-8) ما ذكر عن معدلات النمو الأمريكي في فترة 2003-2013، وقياس التباين والأسباب كما طُرِحَ بشكل مختصر.

(119) «التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية»، العدد 19، مركز البحوث والدراسات بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 18-20.

(120) ويليام وايت، «علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطيء»، التمويل والتنمية، السنة 46، العدد 4 (كانون الثاني/ديسمبر 2009)، ص 16-18، وصندوق النقد الدولي، «تقرير آفاق الاقتصاد العالمي»، نيسان/أبريل 2012، ص 13.

الجدول (2-8)

معدل نمو الاقتصاد الأمريكي في فترة 2003-2013

العام	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة المئوية	2.5	3.5	3.1	2.7	1.9	0.0	2.6	3.0	1.8	1.9	3 ^(*)

(*) قيم متوقعة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، «قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي»، نيسان/أبريل 2010، ص 295، ونشرة صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»، 2013، ص 17.

(2) متوسط دخل الفرد⁽¹²¹⁾

يُعدّ متوسط الدخل الفردي، ممثلًا بمتوسط الدخل (الناتج) للفرد، من أبسط المعايير شيوعًا في مجال قياس درجة التقدم النسبي لبلد ما. وهناك اتجاهان لدراسة هذا المقياس: يتمثل الأول في تحديد متوسط دخل الفرد في لحظة، ويهدف الثاني إلى تحديد الزيادة في متوسط دخل الفرد عبر مدة زمنية محددة. وعلى هذا الأساس، فإن المقياس في تحديد الدخل العالي للفرد، وهو الدخل الذي تُبَت في عام 2002، يعتبر الدولة التي يزيد فيها متوسط دخل الفرد على 9361 دولارًا من مجموعة الدول ذات الدخل الفردي العالي⁽¹²²⁾، وهو مؤشر شائع لقياس التقدم الاقتصادي والحالة الاقتصادية للدول، لأنه يُعدّ معيارًا مهمًا لقياس مستوى المعيشة والرفاهية اللتين يعيشهما المجتمع

(121) صحيح أن الولايات المتحدة تتمتع بمتوسط دخل متميز بين الدول؛ لأن مرتبتها السابعة، أي بمتوسط قدره 46.860 دولارًا سنويًا، وهو ما يُعدّ - في جانب من جوانبه - مؤشرًا مهمًا إلى الرفاهية، فإن الحقيقة التي يجب الوقوف عندها هي معدل العدالة في توزيع الدخل العائلي وفق مؤشر جيني (Gini Index)؛ فوفق هذا المؤشر، نجد أن الولايات المتحدة في مرتبة متأخرة في القائمة، وهي المرتبة 41، أي إن هناك 40 دولة تسبقها في عدالة توزيع الدخل العائلي، ومنها دول نامية. ويمكن مراجعة موقع الاستخبارات الأميركية للحصول على مزيد من التفاصيل عن حيثيات هذا الموضوع، على الرابط: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html>.

تم الاطلاع بتاريخ: 2014/8/26.

World Bank Group - Data and Statistics, Methodology: World Bank Atlas Method, 2003. (122)

في أي بلد. وعن المعيار نفسه المشار إليه، نشرت مجلة فوربس الأمريكية تقريراً عن أغنى 15 دولة في العالم، وكان على رأس هذه القائمة دولة عربية هي قطر التي صُنِّفت كذلك على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يفوق دخل الفرد السنوي في قطر الـ 88.000 دولار⁽¹²³⁾. وحلت في هذه القائمة أيضاً دولة الإمارات في المركز السادس، بمتوسط قدره 47.439 دولارًا، بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة السابعة، بمتوسط قدره 46.860 دولارًا سنويًا. وفي مؤشر جديد، ظهر أن متوسط دخل الفرد الأمريكي ارتفع إلى 51 ألف دولار في عام 2012⁽¹²⁴⁾، مع الفارق في نوع الاقتصاد الأمريكي وحجمه، وعدد السكان؛ فالإقتصاد الأمريكي تميّز بالتنوع في القطاعات الإنتاجية، ويشكل قطاع الخدمات 79.7 في المئة من مجموع اقتصادها، كما أن عدد السكان تجاوز الـ 300 مليون نسمة وفق آخر التقديرات والإحصاءات المعتمدة⁽¹²⁵⁾، ولم يدخل في اقتصادات الدول الأعلى دخلًا (فرنسا، الصين، روسيا، اليابان) التي تُعدّ من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة إذا ما قورنت بغيرها من الدول.

(3) حجم التجارة الخارجية

تمثل الولايات المتحدة أول قوة زراعية على المستوى العالمي، من حيث إنتاجها كما من حيث صادراتها، فأراضيها الخصبة ومناخها الملائم يتيحان لها التميّز بتصنيع كبير. ومن أهم قطاعات الزراعة تربية الأبقار وزراعة الحبوب (الذرة والقمح والشعير) والنباتات الصناعية والقطن والفول السوداني والتبغ. كما أن الصيد البحري من أهم القطاعات الناشطة.

تحظى الولايات المتحدة بأهم الإنتاجات الصناعية على المستوى العالمي. ويعزى نجاح الصناعة الأمريكية إلى قدرتها على التجديد وإلى صدارتها التكنولوجية في الإنتاج وتنوع المنتجات، ووجود اليد العاملة المؤهلة. وهي

(123) بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي لعام 2010.

(124) البنك الدولي، التقرير السنوي 2012 (واشنطن: البنك، 2012)، ص 9 (pdf).

(125) «التقرير الاقتصادي»، ص 18.

تحتل الصدارة في ميادين عدة، مثل النفط والسيارات والطيران والكهرباء ومواد الاستهلاك... لكن الصناعة الأميركية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاع التكنولوجيا الدقيقة المتطورة (الطيران والفضاء والإلكترونيات والأسلحة والكيمياء الدقيقة)⁽¹²⁶⁾، ويهيمن قطاع الخدمات اليوم على الاقتصاد الأميركي، ومن بين أهم الخدمات الإدارة والسياحة والترفيه والنقل والبنوك⁽¹²⁷⁾.

سجل حجم التجارة السلعية العالمية (مقيسًا بمتوسط الصادرات والواردات) زيادة في عام 2012 قدرها 2 في المئة فقط. وإذا ما استُثِنَت الأعوام التي تقلص فيها حجم التجارة، تكون هذه الزيادة أصغر زيادة سنوية في مجموعة بيانات يمتد تاريخها إلى عام 1981؛ إذ نمت التجارة الخارجية في البلدان المتقدمة ببطء أشد من المتوسط العالمي (1 في المئة)، في حين ارتفعت الصادرات من الاقتصادات النامية بصورة أسرع (3.3 في المئة). وبالنسبة إلى الاستيراد، انخفضت الاقتصادات المتقدمة في العام الماضي بنسبة 0.1 في المئة، بينما نمت الاقتصادات النامية بوتيرة عالية (4.6 في المئة)؛ ففي عام 2005، بلغ الإنتاج العالمي 35.7 تريليون دولار، منها 8 تريليونات دولار من إنتاج الولايات المتحدة فيه. كما يُعدّ العالم المتقدم والنامي سوقًا للولايات المتحدة، كالسوق الأوروبية التي لا يمكن الاستغناء عنها، فهي تستأثر بنسبة 21 في المئة من الصادرات السلعية الأميركية و30 في المئة من الصادرات الخدمية الأميركية. لهذا، فإنها متمسكة بحلف الناتو لأنه الوسيلة التي تسمح لها بالدخول إلى الأسواق الأوروبية. كما أن الأسواق الصينية مهمة بالنسبة إلى الصادرات الأميركية، نظرًا إلى سعتها وحجمها الهائل وإلى أنها توائم الاستثمارات والداعمة الأكبر لمنظمة التجارة العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن الصادرات ارتفعت بنسبة 4.5 في المئة مقارنة بالصادرات في عامي 2007 و2008 (1.1 في المئة)، حيث بلغت قيمة الصادرات

«Trade to Remain Subdued in 2013 after Sluggish Growth in 2012 as European (126) Economies Continue to Struggle.» World Trade Organization, 10 April 2013, <http://www.wto.org/english/news_e/pres13_e/pr688_e.htm>.

World Economic Outlook September 2006: Financial Systems and Economic Cycles (127) (Washington, DC: International Monetary Fund, 2006), p. 177.

1.749.892 تريليون دولار في عام 2010، مع عجز في الواردات التي بلغت، بحسب موقع وزارة الخارجية الأميركية، 2.435.328 تريليون دولار⁽¹²⁸⁾. لا جدال في ما تقوم المقومات الاقتصادية به من دور كبير في تحديد أسس الاستراتيجية الشاملة للدولة؛ لأن مستوى النمو الاقتصادي والصناعي والتجاري معًا بات العامل الأكثر تأثيرًا في معلمة نمط القوة ومظاهر الإفصاح عنها؛ فالدولة التي لا تملك موارد وإمكانات اقتصادية - تكنولوجية متميزة يستحيل عليها أن تكون قوة إقليمية أو دولية متميزة. وفي المقابل، يتعزز الدور السياسي الخارجي للدولة ويتوسع كلما ازداد تميزها في حيازة تلك الإمكانيات ونجحت في رصف خطط مسؤولة وعمدت إلى توليف شروط بناء البيتتين الداخلية والخارجية لمصلحة استثمارها⁽¹²⁹⁾.

تعمل الولايات المتحدة من خلال برنامج السيطرة على الاقتصادات الأخرى، ولا سيما اقتصادات بلدان الجنوب. يتضمن هذا البرنامج⁽¹³⁰⁾: السيطرة على الأسواق العالمية (يقول بنجامين سوارتز، أستاذ السياسة الدولية، في هذا الصدد: «تتطلب الاستراتيجية الاقتصادية الأميركية من العالم كله أن يكون سوقًا تحت سيطرتها»); المساعدات الاقتصادية والقروض (جاءت المساعدات الاقتصادية الأميركية لأوروبا واليابان، ومنها «مشروع مارشال»، لتصبح جزءًا من سوق مفتوحة); العقوبات الاقتصادية (وفقًا لتقرير سيمون آيزنشتات، وكيل وزير الخارجية الأميركي، في شأن أثر العقوبات ومدى فائدتها، يمكن استخدام العقوبات لمجموعة مختلفة من الأهداف)⁽¹³¹⁾.

(128) «الاقتصاد»، بيانات وزارة الخارجية الأميركية، الموقع الرسمي: <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/09/200809121524071iameruoy0.648678.html#axzz2U3uiKLew>.

تم الاطلاع بتاريخ: 23 / 5 / 2014.

لمزيد من التفاصيل عن أحدث البيانات والمؤشرات الاقتصادية، انظر: «Trade to Remain Subdued in 2013».

(129) بريجنسكي، الاختيار، ص 178.

(130) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب

(بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص 137.

(131) «تقرير وكيل وزير الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات»، الفكر

السياسي، العدد 1 (شتاء 1997)، ص 2.

ب- المقومات الخارجية للاقتصاد الأميركي

(1) الثالث المقدس

كثيراً ما يُطلق على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مصطلح «الثالث المقدس» بالنسبة إلى الدول الرأسمالية، وفي مقدمها الولايات المتحدة. وأصحاب هذا المصطلح هم بالتحديد مفكرو الدول النامية وحملة الفكر الاشتراكي، لما تحمله تلك المؤسسات الاقتصادية من قوة اقتصادية دولية، بل عالمية، ولما تقوم به، في الوقت نفسه، من تنظيم العلاقة بين دول المركز (الرأسمالية) والأطراف (الدول النامية) كما يسميها سمير أمين. وبعيداً عن الجدل في التسمية التي باتت معروفة ومشهورة في كتب اقتصاديي العالم الثالث ومدوناتهم، وحتى لدى بعض الاقتصاديين ذوي النزعات المختلفة، فإن ما يهم في هذا الطرح هو ما تقدمه تلك المؤسسات من دعم وقوة إلى الاقتصاد الأميركي.

بقراءة تاريخية مبسطة، نجد أن تطور النظام الاقتصادي العالمي، ولا سيما في العقد الأخير من القرن العشرين، اقترن بملامح اقتصادية مختلفة. وكان لتعاظم دور المؤسسات الاقتصادية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أثره الواضح في مجمل الاقتصاد العالمي، علاوة على تأثير الشركات المتعددة الجنسيات وتسارع تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وفوق الإقليمية. ويتجسد دور هذه المؤسسات في أنها صارت ترسم حركة العلاقات الاقتصادية الدولية، خصوصاً بعد أن تحول العالم إلى قرية كونية اقتصادية تتحكم بها السلعة⁽¹³²⁾. من هنا، يمكن القول إن للولايات المتحدة مقومات خارجية مهمة لا يمكن أن تنفك عن قوة اقتصادها ويمكن حصرها مؤسسياً في ما يسمّى بـ «الثالث المقدس». وكما هو معلوم، وضعت الولايات المتحدة مع الدول الحليفة إبان مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 أسس النظام الاقتصادي الدولي، فنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما مؤسستان

(132) شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، قدم له محمد المجذوب (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص 90-93.

تعملان على حل مسائل التمويل والنقد الدولي على المستوى العالمي. أمّا قضايا التجارة، فتعرض لها ميثاق هافانا في عام 1948، ولم يتبلور على شكل نتائج فعلية حتى نهاية الحرب الباردة، حين أنشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة الأوروغواي في عام 1994⁽¹³³⁾. وأصبح هذا «الثالوث المقدس» متغيراً اقتصادياً فاعلاً في النظام الدولي، من حيث دور الهيمنة والتأثير في العلاقات الدولية؛ فإذا كان النظام السياسي الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على المساواة من الناحية النظرية، أي لكل دولة صوت واحد، فإن النظام الاقتصادي الدولي يقوم على المبدأ الرأسمالي الذي يحدد أصوات الدول الأعضاء على أساس حصصها النقدية في المؤسسة، أو على أساس مساهمتها، مما وفر سيطرة الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، سيطرة كبيرة على الاقتصاد الدولي في مرحلة الحرب الباردة التي شقت بدورها العالم معسكرين: الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي.

كانت هذه المؤسسات أداة لحل أزمات الدول الكبرى والاقتصاد الرأسمالي على حساب بلدان العالم الثالث، لفتح أسواق جديدة من أجل تصريف فائض العرض الذي اتسم بالكساد، فضلاً عن التراكم الرأسمالي الذي لم تستوعبه الأسواق الأميركية والأوروبية والاستثمارات. هذا يقودنا إلى نتيجة مهمة وجوهرية هي أن الولايات المتحدة تسيطر سيطرة فاعلة وعلنية على الاقتصاد الرأسمالي وتترعب عليه، حتى مع بروز قوى صاعدة منافسة وفرض اقتصاد السوق المعولم على بلدان الأطراف لتبقى في دوامة المركز. وفي المخطط أدناه توضيح مبسط لمكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي عبر «الثالوث المقدس» الذي يُحسب من المرتكزات المهمة في الاقتصاد الأميركي وفي قوته، على الرغم من جميع الأزمات والصدمات التي أصابت اقتصاد هذه الدولة. والحديث يطول عما توفره هذه المؤسسات من دعم وقوة للاقتصاد الأميركي.

(133) محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي (عمان: دار وائل للنشر، 2013)، ص 43-44، وأليهاندر كاسترو أسبين، إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأميركية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب، ترجمة وفيقة إبراهيم؛ تدقيق محمد شومان (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص 80.

(2) الشركات المتعددة الجنسيات

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن. وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، حيث تمثل اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع المجريات والتحوللات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، وتُعدّ، بالتالي، بمنزلة الحكومة الكونية (Global Government). كما أنها أضحت تتحكم بموارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم ضروب النشاط الاقتصادي في جميع المجتمعات في العالم. ودفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى نشوء مزج مُحكم بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية على الصعيد العالمي. وتُعدّ من الناحية القانونية ظاهرة جديدة تتعدى المفاهيم القانونية التقليدية وتتجاوزها، وتثير من القضايا والمشكلات ما تعجز الأدوات الفنية المستحدثة عن الإحاطة به. وهي تمارس دورًا كبيرًا في الهيمنة الأميركية عبر إدماج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة، أي تحويل الرأسمالية بالتدرج نظامًا عالميًا⁽¹³⁴⁾؛ هيمنت هذه الشركات على مقدرات بعض الدول وأثارت مشكلات في حكومات الدول المضيفة، إلى حد تدبير انقلابات عسكرية، كما حدث في تشيلي في عام 1973 بفعل الشركة الأميركية الدولية للتلفون والتلغراف (T.T.I)، وهذه الهيمنة الاقتصادية ذات السوق العالمية الواحدة هي عين ما تهدف إليه العولمة الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة صناعيًا واقتصاديًا⁽¹³⁵⁾.

سعت الشركات المتعددة الجنسيات إلى بلوغ وفورات السعة، وهو ما ينجم عنه خفض متوسط التكاليف، ومن ثم تحقيق الأرباح الاقتصادية. وبسبب المستجدات التكنولوجية وامتلاك الشركات المرونة في الإنتاج، أخذت الشركات تدخل في الاندماجات العمودية لتضخم إلى نشاطها مجالات عمل ليس لها علاقة واضحة

(134) بوب غارات، اثنا عشرة مقدرّة تنظيمية: تقويم الأفراد أثناء العمل، تعريب هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 207.

(135) محمد معاوية ولد المامي، «غزو الشركات المتعددة للجنسيات للوطن العربي»، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية (جامعة نواكشوط)، العدد 2 (2009)، النسخة الإلكترونية، ص 45.

بتحقيق الأرباح الكبيرة أو المحافظة عليها، أي، بالتعبير الاقتصادي، إحلال مفهوم وفورات المجال محل وفورات الحجم. بكلمة أخرى، عمدت الشركات إلى اعتماد التنوع الشديد في نشاطها الاقتصادي كي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة التي قد تصيب نشاطاً معيناً بالربح الذي يحققه نشاط آخر.

حتى الربع الأخير من القرن العشرين، كان النوعان الأكثر تميزاً من استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات هما الاستثمارات التصنيعية في الاقتصادات المتقدمة صناعياً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) واستثمارات الصناعات الاستخراجية، وخصوصاً استخراج النفط في العالم الأقل تطوراً. وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، ازدادت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد، وأخذت تقدم سلعاً وخدمات متنوعة من وسائل إعلام واتصالات وصيرفة وتأمين، وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية⁽¹³⁶⁾.

تشير إحدى الدراسات الحديثة المهمة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات الخمس الأولى من بين الشركات المئة الكبرى تنتج في المتوسط 22 سلعة، مثل شركة جنرال موتورز الأميركية التي تنتج قاطرات وسكك حديد وثلاجات وسيارات مختلفة الأشكال. ويُستتج من هذا عدم وجود ترابط بين تلك المنتجات، ومع ذلك تسعى تلك الشركات إلى التكامل التجاري في ما بينها لجعل عملية التسويق متحكمًا فيها، وهي - وفقاً لرؤيتها - وسيلة حاسمة للسيطرة على الأسعار⁽¹³⁷⁾.

إن لهيمنة الشركات المتعددة الجنسية الدور الرئيس في هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وهذا الدور ناتج من هيمنة الشركات الأميركية

(136) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، «الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي»، ورقة عمل، إدارة التعاون الدولي، مجلس التخطيط، قطر، 2008، ص 18.

(137) انظر: عبد الكريم جابر شنجار، «دراسة تحليلية لظاهرتي التملك والاندماج الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي - تجارب عالمية» (أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005)، ص 85.

التي يفوق ناتجها الناتج القومي لدول عدة من خلال التجارة والاستثمار والصناعات والتكنولوجيا التي تفتقر إليها أغلب دول العالم⁽¹³⁸⁾. بناء عليه، عزز كل مستوى من مستويات القوة الأميركية، السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والثقافية، هيمنة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي وكرّسها.

(3) هيمنة الدولار

من المعلوم أن الثقة الدولية بالعملة تقود إلى استقرار قيمة النقد، وهي في مكانة الأساس لأي بنية. والثقة بقيمة النقد مستمدة من القانون الذي فرض استعماله على المجتمع ومن قبول التعامل والثقة به. ولقبول الأفراد هذه العملة وثقتهم أهمية بالغة بالنسبة إلى استقرار قيمة الوحدة النقدية أو العملة الاحتياطية⁽¹³⁹⁾، وهذا ما تميّز به الدولار كعملة عالمية، بعد اكتسابه المكانة العالمية بفضل الفرصة التاريخية التي اغتنمتها الولايات المتحدة كغيرها من الفرص، ولا سيما في إثر الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد فرصة إضفاء اتفاقية بريتون وودز 1944 ميزات على الدولار، إلى جانب قوة الاقتصاد الأميركي الذي لم ينهر أمام الحرب كما انهار الجنيه الاسترليني.

كما هو معلوم، انتهى مؤتمر بريتون وودز إلى الاتفاق على مجموعة أهداف، أهمها⁽¹⁴⁰⁾: العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف في الأمد القصير على الأقل، مع إمكان تعديلها متى اقتضى الأمر؛ زيادة الاحتياط من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، تلافياً لاتخاذ إجراءات وسياسات تخل بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات؛ إنشاء منظمات أو مؤسسات دولية ذات وظائف محددة؛ حل الاختلالات النقدية عبر المنظمات والمؤسسات المتخصصة.

(138) حسنين توفيق إبراهيم، «العولمة - الأبعاد والانعكاسات السياسية»، عالم الفكر، السنة 28، العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 1999)، ص 68، ومنى قاسم، «الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي»، النشرة الاقتصادية (بنك مصر)، السنة 41، العدد 1 (1988)، ص 53-54.

(139) شوقي المختار، اليورو والبلدان النامية (دمشق: دار التقدم للنشر، 2005)، ص 49.

(140) حازم البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة؛ 257 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)، ص 49-51.

بالفعل، كان إنشاء صندوق النقد الدولي ثم البنك الدولي الاستجابة الفعلية لتلك الأهداف، فكان على كل دولة أن تحدد عبر صندوق النقد قيمة عملتها بوزن من الذهب، وأن تحتفظ بهذا السعر ما لم يحدث اختلال جوهري، وبالتالي أتاحت اتفاقية بريتون وودز للدولار مكانة مهمة، لأن الولايات المتحدة أعلنت استعدادها لتحويل عملتها إلى ذهب بمعدل 35 دولارًا لكل أونصة من الذهب في المرحلة الأولى من بريتون وودز إلى البنوك المركزية التي تطلب تحويل الدولارات الفائضة لديها إلى ذهب، وأصبح الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية الأولى والمكون الرئيس للسيولة الدولية. واستمرت هذه الحال حتى عام 1971، عندما أعلنت الولايات المتحدة فصل الذهب عن الدولار، وبذلك انهار النظام النقدي الدولي حتى بعد اتفاقية جامايكا في عام 1976، وتقرر تعويم العملات. وفي أي حال، على صعيد السيولة الدولية، لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى⁽¹⁴¹⁾. كما ظلت القيمة التبادلية لعملة أي عضو، معبرًا عنها بالذهب كأساس مشترك أو بالدولار الأمريكي، على الحال التي كانت عليها، فأدى هذا أيضًا إلى مساواة الدولار بالذهب وتحوّله إلى عملة ذات إبراء دولي ومصدر للاحتياط. كما نجحت الولايات المتحدة في إلغاء القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، ما أدى إلى تجنب صادراتها القيود والمنافسة، وحمايتها من ضوابط النقد والاستيراد ومشكلات خفض العملة.

يُعَدّ الدولار الأمريكي العملة المحورية الرئيسة في التعاملات الدولية، وهو عملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة المقبولة في جميع التسويات التجارية الدولية. وكان من شأن هذا كله أن أتاح للدولار السيطرة على النظام النقدي الدولي من خلال التأثير في المؤسسات النقدية العالمية، وحتى في مستوى السيولة الدولية ودرجتها؛ فهو النقد الوحيد في العالم الذي تُسعر به المنتجات والميزانيات العالمية، كالذهب والنفط والقمح والحديد والعملات الأجنبية. كما أن الاحتياطيات في بلدان العالم تسعر بالدولار... وكل شيء يُصنّف بما يعادله

(141) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظريات والتطبيقات (دمشق: دار الفكر،

2008)، ص 337-345.

في الدول. ونجد أن قيمة أكثر من 52 في المئة من صادرات العالم، بما فيها النفط، تُدفع بالدولار؛ لأن جميع دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تسعر نفطها بالدولار الأمريكي. وفي الجملة، يصل حجم التداول بالدولار في العالم إلى حوالي 3 تريليونات دولار، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر في تقويم العملات الأخرى في مقابل الدولار⁽¹⁴²⁾.

حتى الدول المنافسة وذات الاقتصادات المتقدمة لا تستطيع أن تتخلى عن الدولار؛ فالصين، مثلاً، التي تملك نحو تريليوني دولار من احتياطات النقد الأجنبي، يشكل الدولار أكثر من 70 في المئة منها. ومع أن قيمة احتياطاتها بالدولار تتراجع مع التذبذب الموقت للدولار، فهي لا تستطيع التخلص من قدر كبير، وبالتالي لا تستطيع التخلي عنه أو استبداله باليورو مثلاً، أو بالين. فضلاً عن أن جارتها، اليابان وكوريا الجنوبية، تحتفظان باحتياطات نقد أجنبي هائلة بالدولار، ودول الخليج وروسيا أيضاً. وفي حالة حدوث أي انهيار للدولار، فإنه سيؤثر سلباً في اقتصادات هذه الدول التي تملك احتياطات ضخمة من الدولار، وهو أحد عوامل قوته وهيمنته وبقائه في المرتبة الأولى.

على الرغم من انعكاسات الأزمة المالية الدولية وتداعياتها على الدولار الأمريكي، وتفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأمريكي، المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، وتساعد حجم المديونية الأمريكية الخارجية، وتراجع قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بقيمته في العقود السابقة، وما ترتب عن ذلك من أضرار فادحة أصابت الاقتصادات المرتبطة عملتها بالدولار، لم تتخل هذه الاقتصادات عن الدولار. ومن المعلوم عند معظم الاختصاصيين في السياسة النقدية والمالية أن الولايات المتحدة تتب سياسة واضحة في إغراق العالم بالدولار الأمريكي، لأنه يُطبع من دون مقابل، على عكس العملات الأخرى، وهذه آلية جرى استخدامها لإجبار الآخرين على قبول الدولار، فيصير قبول الصين انهيار الاقتصاد الأمريكي

(142) محمود العجلون وعامر إلياس شهدا، «السياسة النقدية للولايات المتحدة ما بعد الأزمة المالية 2008»، مجلة العالم الاقتصادي، العدد 7 (2011)، ص 83.

غير مقبول أو منطقي، فيما هي قابضة على أكبر احتياطي من الدولار خارج الولايات المتحدة ويقدر بتريليوني دولار، فضلاً عن أنها الدولة الأولى في التعامل بسندات الحكومة المركزية الأمريكية⁽¹⁴³⁾.

إذا قرأنا النظريات الاقتصادية الأحدث التي وضعها اقتصاديون أمريكيون، فسنجد فيها أن أي كتلة في التداول لا بد من أن تساوي كتلة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة، كعيار زمني. وبالفعل، تؤكد المؤشرات والبيانات عند احتساب الناتج القومي العالمي الفعلي، أن الناتج العالمي هو بحدود 4860 تريليون دولار، وأن التقدير يذهب إلى أن حجم الناتج الذي يتم تبادله من الدولار يقترب من الثلث، أي 2021 تريليون دولار؛ فالكتلة الدولارية تجاوزت الـ 300 تريليون دولار، ما يعني أنها أكثر مما هو مطلوب لتغطية نسبة الناتج الحقيقي المتداول بالدولار بما يزيد على 15 ضعفاً، في حين تشير المؤشرات في الأزمة المالية (في عام 2008) إلى أن الكتلة الدولارية تجاوزت التريليون دولار، وبأكثر من 35 ضعفاً⁽¹⁴⁴⁾.

في حين يُرى إلى تلك المؤشرات والأرقام أنها نقطة ضعف تنخر في الاقتصاد الأمريكي، يؤكد الواقع أن الدولار ما زال، على الرغم من الأزمات الاقتصادية كلها، في المرتبة الأولى من حيث التداول، وأنه الاحتياطي الأول إلى جانب سلة العملات الأخرى في البنوك المركزية لمعظم الدول، ومن بينها كبرى الدول المتقدمة، وأنه يهيمن على معظم عمليات التداول النقدي والتبادل التجاري السلعي، والمقبولية، على خلاف العملات الأخرى، وأن طباعته لا تكلف سوى 5 سنتات بينما قيمته أكبر من ذلك، فضلاً عن أنه يُطبع من دون أن يقابله شيء، سواء من الناتج أم الذهب أم غيرهما.

لعل أهم ما يميز الدولار الأمريكي أن الولايات المتحدة تُعتبر بنك العالم؛ فهي تصدر وتستورد بالدولار، وحتى الدول التي تنافس عملاتها الدولار لا يمكن أن تصدر بهذه العملات إلى الولايات المتحدة.

(143) عبد علي كاظم المعموري، «الدولار الأمريكي.. مؤشرات جديدة»، حوار الفكر، السنة

7، العددان 18-19 (كانون الأول/ديسمبر 2012)، ص 153.

(144) المصدر نفسه، ص 154-156.

أخيرًا، يمكن ملاحظة أن الأزمة المالية انطلقت من مركز النظام الرأسمالي، الولايات المتحدة، إلا أن انعكاساتها على الدولار كانت أقل كثيرًا مما أصاب العملات الأخرى، كالْيورو، وحتى العملات المحلية، ما يؤكد أن الخاسر هو دول الأطراف التي تدور في فلك الدولار. ويُذكر أيضًا أن احتياطات الدول التي تصنّف بين المنافسين الاقتصاديين لأميركا تملك احتياطات كبيرة من الدولار الأمريكي؛ فعلى سبيل المثال، تملك الصين أكثر من تريليوني دولار أمريكي كاحتياطي، وأي انهيار أو تراجع ينعكس عليها سلبيًا، وهذا نقطة قوة للدولار وليس نقطة ضعف.

(4) تمويل النمو باستنزاف الآخرين

إن نظرية نزح الفوائض هي أهم سمات العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، في ما يسمّى عصر العولمة. وتبدو بوضوح في ظل الاقتصاد العالمي الجديد الذي أدى إلى ظهور استقطاب ثنائي قائم على تقسيم ما بين دول «مركز» ودول «أطراف»، بل استقطاب قائم على الأسس الاجتماعية في داخل الدول نفسها، متقدمة أكانت أم متخلفة، وما بين الأغنياء أو النخبة والفقراء. ولجورج سورس، المهاجر المعدم الذي جنى ثروة تقدّر بمليارات الدولارات في الولايات المتحدة، مقولة مضمونها أن مفهوم العولمة هو رأس المال الفائض الذي يتقل من دول الأطراف إلى المركز الذي هو الولايات المتحدة⁽¹⁴⁵⁾، فمن المعلوم أن الشركات الأميركية، مثل وول مارت ونايكي وإكسون موبيل وكوكولا وديزني، بسطت نفوذها على الاقتصاد العالمي في عقد التسعينيات على الرغم من مشاعر الغضب على الولايات المتحدة باعتبارها الإمبراطورية المهيمنة على النظام الدولي، وذلك لأسباب مهمة سبق ذكرها؛ فالدولار هو عملة التداول الدولية العالمية الأقوى في العالم، واللغة الإنكليزية هي اللغة المسيطرة، والثقافة الأميركية هي النموذج المتبع.

عندما شارف القرن العشرون على نهايته، وكانت الفوضى تعمّ روسيا،

John Steele Gordon, *An Empire of Wealth: The Epic History of American Power* (New (145) York: Harper Collins, 2004), p. xivxv.

وأوروبا في حال من الجمود، واليابان في ركود اقتصادي، لم يكن هناك منافس حقيقي لهيمنة الولايات المتحدة عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا، وصولًا إلى الهيمنة السياسية التي هي محصلة جميع المتغيرات الآتية الذكر. وبالتالي، استفاق العالم على قوة مطلقة متمثلة بالولايات المتحدة، بل إنه ركب موجة الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001⁽¹⁴⁶⁾.

في السابق، كانت السيطرة أو الهيمنة الاقتصادية تقليدية ومباشرة؛ لأن القوى الاستعمارية كانت تُحكم سيطرتها على البلدان الفقيرة أو النامية وتحرص على عزلها بإبقائها في دائرة الجهل والتخلف والعوز، وباستخدامها مواطني نفوذ للهيمنة على ما فيها من ثروات، أو تحويلها نقاطًا على طرق التجارة الدولية، أو جسرًا أمامية في الاستراتيجية، خصوصًا في تلك المدة التي اشتد فيها التنافس بين القوى الاستعمارية، أو في فترة الحرب الباردة وما قبلها. بيد أن عصر العولمة الذي تربع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية على قمته عزز الاتجاه إلى الدمج لا إلى العزل، تحت مبدأ اقتصاد السوق، بمعنى إشراك هذه البلدان في بنية الاقتصاد العالمي، وتوحيد نسق الاستهلاك وإذابة الحواجز بين عالمي الشمال والجنوب؛ ففي رأيهم أن من غير المطلوب في الاقتصاد الحديث القائم على التفرع والتخصيص أن تصبح جميع بلدان العالم بلدانًا صناعية أو منتجة، فيكفيها، مثلاً، أن تكون بلدان خدمات أو سياحة، وما إلى ذلك⁽¹⁴⁷⁾.

من الجدير بالذكر أن أحد أهم الموضوعات التي أبدع في تحليلها سمير أمين هو موضوع التفريق في قانون القيمة بين المركز والأطراف، وهو ما استطاعت الولايات المتحدة، والمنظومة الرأسمالية ككل، إنجازه، والهدف الأساس من بناء منظومتين للقيمة هو الاستفادة من الفرق في اشتقاق مفهومي القيمة، وبالطبع لمصلحة الطرف الأقوى⁽¹⁴⁸⁾.

(146) إيمي شوا، عصر الإمبراطورية: كيف تربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها، نقله إلى العربية مندر محمود صالح محمد (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011)، ص 365.

(147) انظر: Gordon, p. 31.

(148) المعموري، تاريخ الأفكار، ص 182.

بالتالي، يظل السعي إلى تدويل جميع العلاقات الدولية سعيًا قائمًا لفتح الأسواق أمام الدول الرأسمالية. لهذا، فإن وجود أسواق للمواد الأولية تتحدد وفقها أسعار عالمية، إلى جانب وجود أسعار فائدة عالمية سائدة، في حين تعتمد الولايات المتحدة والدول الرأسمالية إغفال إيجاد أسواق عالمية للعمل تتحدد بموجبها أسعار (أجور) للعمل، من شأنها أن تؤدي إلى تحييد الأجور عالميًا، شأنها شأن عناصر الإنتاج الأخرى. بمعنى أنها تقصر السوق العالمية على «سوق لرأس المال والسلع»، وتستبعد سوق العمل. ومن شأن وجود نمط الإنتاج الرأسمالي متمفصلًا مع أنماط الإنتاج الأخرى أن يعظم نزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المركز⁽¹⁴⁹⁾. فنظرية التبعية، أو المركز والأطراف، تعمل بالمنهج نفسه، لكن بدنيامية جديدة، ولا سيما أن مركز السياسة النقدية والمالية والعالمية والتجارة الإلكترونية هو في الولايات المتحدة. وما زالت هذه الدول النامية، وحتى الناشئة والصاعدة منها، دولًا لتصريف الفائض من الإنتاج في مقابل دولارات تُطبع بساتات قليلة من دون أن يقابلها أي شيء، وليس باستطاعة بلدان الأطراف هذه أن تتخلى عن المركز المتمثل في الولايات المتحدة والدول الأوروبية بوصفها الدول الصناعية المتقدمة التي تستهلك المواد الأولية من الطاقة، مع بقاء دول الأطراف في محيط الدول المنتجة للمواد الأولية والمستهلكة للمواد الصناعية والتكنولوجية والإلكترونية، وحتى الغذائية منها.

هكذا، فإن ما يكون مردودًا ماليًا للدول المنتجة للنفط - على سبيل المثال - ويمثل مليارات الدولارات، فإنما هو قيم توجّه باتجاه استيراد من الدول الرأسمالية من الصناعات غير الأولية، كما أن معظم تلك الأموال يُستثمر في أميركا والدول الأوروبية على اعتبار أنها دول مستقرة ومركز البورصات المالية العالمية؛ فأسعار الفائدة هي في أوجها في «وول ستريت»، فضلًا عن تقنية التداول التي لا تتوافر في غيرها من الدول.

مصدر الميزة الاقتصادية للولايات المتحدة فرضية واقعية تؤكد أنها (أي الولايات المتحدة) أكبر شريكة عالمية للاقتصادات المختلفة؛ فالصين، على سبيل

(149) المعموري، تاريخ الأفكار، ص 183 و 188.

المثال، لا تستطيع الاستغناء عن الولايات المتحدة، هذا إذا أخذنا في الاعتبار أن العجز التجاري بينها وبين الولايات المتحدة يشكل 80 في المئة، ويصب في مصلحتها، وفيها أكبر احتياطي للدولار خارج الولايات المتحدة (نحو 200 مليار دولار)، وهو ما يؤكد عدم رغبة الصين، ولا أي شريك تجاري آخر، في تقويض نفوذ الولايات المتحدة وقدرتها الاقتصادية بسبب الاعتمادية المتبادلة، وأن أي خلل سينعكس سلباً على الصين قبل الولايات المتحدة، ما يعيد إلى الذاكرة نظرية استنزاف الفوائض إلى بلد المركز ومن الأطراف، وإن كانت الأخيرة من الدول الصاعدة ماليًا ونقديًا.

ثالثًا: الدوافع المبلورة للقوة الذكية الأميركية

بعد الإلمام بمقومات القوة الأميركية وتوضيح ذلك بشكل مفصل وميسر، نرى أن ممّا لا شك فيه هو أن هناك دوافع وأسبابًا دفعت الولايات المتحدة إلى اعتماد القوة الذكية كأداء استراتيجي في النظام الدولي، وهي في نظر مهتمين ومتخصصين كثيرين مراجعات سريعة وردة فعل لأسباب تعود إلى التراجع الأميركي السياسي والعسكري والاقتصادي، بحسب رؤى القادة والمفكرين الأميركيين. ويمكن تقصي ذلك في ما أكده جوزف ناي في شأن أن الولايات المتحدة لم تحقق في مطلع القرن الحادي والعشرين أهدافها التي كانت تتطلع إليها قبل عقد من الزمن، بل أصيبت بخيبة كبيرة على المستويات كلها بسبب السياسات والاستراتيجيات المتغطرة التي تبنتها إدارة بوش الابن «تحت ذرائع فقد مسوغاتها في الوهلة الأولى»⁽¹⁵⁰⁾، وهذا ما سيُعالج في هذا المبحث.

يمكن تقسيم أهم الدوافع التي أدت إلى اعتماد مشروع القوة الذكية ثلاثة مطالب رئيسة، وذلك وفق استدراك الملاحظات والأسباب التي دأبت عليها جزئيات القوة الذكية وهي تعالج مواطن الخلل وتسد الثغرات:

(150) سيف نصرت توفيق الهرمزي، الحرب الأميركية على العراق: الدوافع الاستراتيجية والأبعاد الاقتصادية (بيروت: دار رواند، 2014)، ص 96-112.

1 - الإخفاق العسكري الأميركي

أ- احتلال العراق

وضع المحافظون الجدد في عام 1997 مشروع القرن الأميركي الجديد (PNAC)، ووقعه الرئيس بيل كلينتون كقانون في عام 1998. ونُفذت مراحله الأولى بغزو أفغانستان ثم العراق واحتلالهما، ووضعت الولايات المتحدة لنفسها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي لا يمكن التنازل عنها بسهولة لتسيير مشروعها هذا، مبررة سلوكها بأنه يصب في خدمة الأمن القومي الأميركي، والمصالح الحيوية الأميركية على وجه الخصوص. وكما هو معلوم، جاءت حرب الولايات المتحدة على العراق وفق ثلاث ذرائع رئيسة معلنه: الأولى هي الحرب على الإرهاب، والثانية هي إطاحة نظام صدام حسين وتحقيق نظام ديمقراطي، والثالثة هي تدمير أسلحة الدمار الشامل.

أعلنت الولايات المتحدة احتلال العراق رسميًا وفق تلك الذرائع المغايرة للأهداف الحقيقية، ويهمنا في هذا المقام الوقوف على مؤشرات إخفاق ذلك الاحتلال ونتائجه السلبية على الولايات المتحدة؛ ففي البداية، وعند إعلان انتهاء «عمليات تحرير العراق»، كان ثمة انتصار كبير للإمبراطورية الأميركية، لكن جاءت الضربات الموجعة من الداخل العراقي مفاجئة وسريعة لتعيد إلى أذهان صانع القرار الأميركي عقدة فيتنام في ستينيات القرن العشرين. ويمكن تلخيص النتائج السلبية لذلك الإخفاق بالنقاط التالية:

- الخسائر البشرية والمادية الكبيرة في صفوف الجيش الأميركي في العراق نتيجة عمليات المقاومة المسلحة⁽¹⁵¹⁾ بجميع أشكالها؛ إذ قُدِّر عدد القتلى بأكثر من 4409 جنود أميركيين (بمن فيهم قتلى أعمال غير قتالية) وأكثر من 31928

(151) في نظرة فاحصة إلى حركات المقاومة العراقية ومجموعاتها (مع تحفظ كبير على التسمية) التي قارعت الاحتلال الأميركي، نجد أنها كانت بأشكال مختلفة، منها الإسلامية، وهي الأكثر فاعلية، والمقاومة الوطنية بتوجهاتها المختلفة، إلى جانب حركات راديكالية وميليشيات طائفية توصف بالإرهابية بعيدًا عن الأجندات التي تحملها.

جريحاً⁽¹⁵²⁾، علاوة على خسائر ذات آثار سلبية مستقبلية، نفسية واقتصادية كبيرة، بعد أن كان يُنظر إلى الولايات المتحدة كقوة خارقة لا يمكن أن تضاهيها أي قوى أخرى.

- لم يُعثر في العراق على أي أسلحة دمار شامل بعد أعمال تفتيش حثيثة قامت بها جهات عسكرية تابعة للبتاغون وأخرى مدنية تابعة لهيئات ومنظمات حكومية وغير حكومية متخصصة، وهو ما دل على بطلان الادعاء الأميركي الذي كشف جزءاً من التزلف الأميركي دولياً.

- في سياق إعلان الحرب على الإرهاب وادعاء ارتباط نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة، لم يُعثر على أي وثائق أو اعترافات تؤكد وجود صلة بالإرهاب. بل إن جوزف ستيفلتر قال إن صدام حسين العلماني ما كان ليتساهل مع جماعة أصولية كالقاعدة، وسبق لهذا التنظيم أن نعت حزب البعث العراقي قبل أيام من الحرب بأنه «حزب كافر خارج عن الملة»، وهو ما يفسر التناقض الفكري والعقائدي.

- اتساقاً مع النقطة السابقة، يمكن القول إن الحرب الأميركية العالمية على الإرهاب في العراق هي التي خلقت الإرهاب، فتنظيم القاعدة وجد في الاحتلال الأميركي ذريعة ليكون على أرض العراق تحت ذريعة الجهاد العالمي، وهذا ما يوضح زيف أهداف تلك الحرب التي أوجدت الإرهاب ورسخته في العراق بدلاً من وأده إن وجد⁽¹⁵³⁾.

- كان من الأهداف المعلنة للاحتلال العسكري للعراق إسقاط نظام صدام حسين. وبالفعل، تحقق ذلك الهدف، لكنه رَسَخ في المشهد السياسي العراقي أيضاً الديمقراطية الطائفية القائمة على المحاصصة، بحجة حماية حقوق الأقليات

(152) هذه الأرقام مقتبسة من موقع «الأمم المتحدة»: http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraq_casualties.htm, global security.org>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 6 / 1.

(153) جوزف ستيفلتر وليندا ييلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008)، ص 231.

والمكونات وجميع الطوائف، لتصل إلى جميع جزئيات الحياة في العراق، ولتكون الوجه الديمقراطي السياسي للعراق بين الانتخابات (صناديق الاقتراع) والفوضى بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها.

- فقدان الولايات المتحدة هيبتها العسكرية الكبرى، لأن ما جرى في العراق نوع من الحروب غير المتماثلة (Asymmetric wars)، أو ما يسمّى حروب التحرير أو حروب العصابات. ولم يكن ضياع هيبتها بسبب دول وإنما بسبب أطراف فاعلة غير تابعة لدول، وجماعات وطنية وإسلامية وراдикаلية ذات أجندات عالمية، وميليشيات مدعومة إقليمياً.

- أفقد الاستخدام المفرط للقوة العسكرية الولايات المتحدة قوتها الناعمة، من ثقافة وقيم كانت تنطلق منها، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، وتعبّر عن أنموذج أميركي يراد الاحتذاء به.

- الخسائر الاقتصادية الكبرى في حرب العراق التي سنوضحها في المطلب الثاني بشيء من التفصيل.

- من المهم ذكر أن حرب العراق جاءت من دون موافقة الأمم المتحدة، وكان لذلك الأمر أثره السلبي في احترام الرأي العام الدولي وفي تحقيق الاستقرار الدولي وانعكاساته على الدول الكبرى قبل الدول الصغرى، فأسقط اعتبارات الشرعية الدولية⁽¹⁵⁴⁾.

ب- احتلال أفغانستان

يبدو أن الولايات المتحدة في إعلانها الحرب على أفغانستان بحجج مكافحة الإرهاب و«الإسلام المتشدد» محت من ذاكرتها المستنقع السوفياتي الذي كانت تساهم في استنزاف السوفيات فيه بالدعم المادي والإعلامي، أو من خلال الحلفاء في المنطقة، في ظل الحرب الباردة آنذاك. وكانت الحرب في أفغانستان انطلاقة للحرب العالمية على الإرهاب، وهي حرب لم تنتهِ بعد ولن

(154) زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأميركية: المحافظون الجدد، ص 358.

تنتهي حتى بعد خروج القوات الأميركية، بسبب الطبيعة الاجتماعية للشعب الأفغاني والمحيط الإقليمي - فضلاً عن موقع أفغانستان الجغرافي المترامي الذي يساند ذلك - وبعيداً عن تحليل أسباب استمرار الحرب؛ فمما لا يخفى على أحد أن هذه الحرب خطيئة الرئيس الأسبق بوش الابن، إلا أنها تبقى خطيئة أميركية كبرى.

كان لهذه الحرب مجموعة أهداف معلنة وأخرى مضمرة⁽¹⁵⁵⁾:

- إطاحة نظام حكم طالبان وإبداله بنظام حكم جديد (ديمقراطي).
- القضاء على تنظيم القاعدة ذي التوجهات الراديكالية العالمية المتميزة بعداؤها للأنموذج الغربي.
- تحقيق الحلم الأميركي بالوجود في منطقة بحر قزوين ذات الثروات النفطية والمعدنية المهمة.
- انتزاع سيطرة روسيا من منطقة آسيا الوسطى بالتدريج.
- الاقتراب من إيران، باعتبارها دولة لا تسير وفق منهجها وفي فلكها.
- استخلصت الولايات المتحدة من حرب أفغانستان - بالتحديد إدارة أوباما - حتى الآن، دروساً تدفع إلى انتهاج سياسة جديدة غير سياسة القوة العسكرية:
- إخفاق القوة العسكرية الأميركية في تحقيق أهدافها في أفغانستان، فلا الإرهاب قضى عليه، ولا الأمن استتب، بل تطور الإرهاب بمفهوم الأميركيين وبمفهوم الآخرين، وما عاد في بقعة بعينها أو في إقليم بعينه كي يُستهدف ويقضى عليه، وما عاد مقتصرًا على الإرهاب العسكري، وإنما تعدى ذلك إلى الإرهاب الإلكتروني والإرهاب الإعلامي... الناعم إن صح التعبير؛ فمقطع فيديو يُثبِت على

(155) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية (بيروت: دار المنهل اللبناني،

2008)، ص 425-426.

اليوتيوب أو على إحدى الفضائيات صار يشكل قلقاً لصانع القرار، ويؤجج الرأي العام، ويحقق أهدافه في التأثير بما يفوق تأثير العمل العسكري نفسه.

- إن الضربات الاستباقية التي اعتمدتها الولايات المتحدة خارج الحدود، عبر استخدام القوة العسكرية ضد العراق وأفغانستان، قائمة على النيات لا على الفعل الوشيك، لحفظ الأمن القومي الأميركي في الداخل الأميركي. إلا أن ذلك لم يتحقق فعلاً، فبعد حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 وقعت محاولات عدة لشن هجمات وشيكة، ونُفذت عمليات إرهابية أخرى على الأرض الأميركية، كما جرى في باحة سباق الماراثون العالمي في بوسطن بتاريخ 15/4/2013، فأُنذرت بالوقوف في منتصف الطريق، أي طريق القوة العسكرية والدعوات إلى استخدام القوة الناعمة، وما بينهما القوة الذكية التي تُعدّ الحزمة الناجعة آنياً⁽¹⁵⁶⁾.

- اعتبار الإخفاق الأميركي العسكري في العراق وأفغانستان دافعاً ملهمًا للأخذ بسياسة أكثر اعتدالاً ومرونة، وذلك بالاعتماد على منسجمات كلية تعبّر عن حزمة متناسقة للقوة الذكية. وفي هذا الصدد، يقول بريجنسكي: «لا غرو في أن الانتقام القدري»⁽¹⁵⁷⁾ لم يتأخر على الولايات المتحدة - ففي بضعة أشهر، سيطرت على السياسة الخارجية للقوة العالمية الأولى في العالم العواقب المستنزفة لحربين في بلدين نائيين، حرب بدأتها بنفسها لكنها لم تستطع إنهاءها، وسرعان ما تراجع التضامن العالمي مع أميركا من ذروته التاريخية في 9/11 إلى الحضيض في الوقت الحالي»⁽¹⁵⁸⁾. ولعل هنري كيسنجر أول من تصدّر نقد الاستراتيجية الأميركية في العراق وأفغانستان، حين قال: «إنه لا يمكن أن يكون في مصلحة أميركا القومية ولا في مصلحة العالم أن نضع مبادئ تعطي كل أمة حقاً غير مقيد في الاستباق ضد ما تعدّه من وجهة نظرها وحدها تهديداً لأمنها»⁽¹⁵⁹⁾.

⁽¹⁵⁶⁾ <<http://www.cnn.com/2013/04/17/opinion/cainbostonmarathon/>> «Watch Live: Boston Attacks»

<index.html?hpt=us_i2> تم الاطلاع بتاريخ: 2013/6/2.

⁽¹⁵⁷⁾ يبدو أن بريجنسكي استوحى هذا اللفظة من موروثه الديني المسيحي.

⁽¹⁵⁸⁾ زيبغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، ترجمة

عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 143.

⁽¹⁵⁹⁾ تيم دون وكليجدا مولاج، «أمريكا بعد العراق»، في: مستقبل القوة الأميركية، دراسات

عالمية؛ 105 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 52.

2- التراجع الاقتصادي الأميركي

أ- ارتفاع معدل الدين في مقابل زيادة الإنفاق العسكري والمدني

إن الخسائر المادية لا تقل خطورة في حسابات التكلفة، إن لم تكن أكثر أهمية، خصوصًا في حالة الولايات المتحدة وطبيعة تمويل الحروب فيها؛ فبعد أن كانت تكلفة الحرب في العراق كل شهر 4.4 مليارات دولار في عام 2003، ارتفعت في عام 2008 إلى 12 مليار دولار. وبلغت القيمة الإجمالية لاحتلال العراق، طبقًا للمصادر الأميركية، وفي مقدمها تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونغرس الأميركي، وكذلك الدراسة الرصينة التي نشرها جوزف ستيغلتز، عالم الاقتصاد الحائز جائزة نوبل، وليندا بيلمز، الأستاذة في جامعة هارفرد، واعتمدا فيها على عشرات الوثائق الرسمية وبمعاونة من جمعية المحاربين القدامى التي يَسِّرُ لهم هذه الوثائق، 1.8 تريليون دولار. وحتى عام 2008، تؤكد المؤشرات الحقيقية لاحتلال العراق وأفغانستان أن التكلفة وصلت إلى ما قيمته 3 تريليونات دولار، لأن التبعات التي تلحق بقائمة الإنفاق تضاف إليها، وهي تبعات المتضررين نفسيًا والمعوقين جسديًا جراء الحرب. وتتضمن هذه التكلفة أيضًا نفقات الرعاية الصحية للجنود المصابين، وكذلك فوائد الديون التي استدانها الإدارة الأميركية لتمويل الحرب خارج الميزانية المقررة⁽¹⁶⁰⁾.

أصبحت الولايات المتحدة بتدهور مالي حاد بسبب تزايد النفقات العسكرية وتفاقمها بفعل الأزمة المالية العالمية التي أثرت في الاقتصاد العالمي. وأضاف موضوع الهاوية المالية أو المنحدر المالي (Fiscal Cliff) أزمة جديدة؛ إذ بلغ الدين الأميركي في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بالتحديد 16.5 تريليون دولار، وهو الحد الأقصى للدين الذي أقره الكونغرس في شباط/فبراير 2010، ويفوق الناتج القومي الإجمالي الأميركي الذي بلغ 15.4 تريليون دولار في التاريخ نفسه⁽¹⁶¹⁾.

(160) ستيغلتز وويلمز، ص 92-95.

(161) جواد كاظم البكري، «المنحدر المالي... العصف القادم للاقتصاد الأميركي»، مجلة حمورابي للدراسات، السنة 1، العدد 4 (كانون الأول/ديسمبر 2012)، ص 26-27.

كان من نتائج المنحدر المالي أو الهاوية المالية قيام الحكومة الفدرالية برفع سقف الدين⁽¹⁶²⁾ الأميركي إلى 18 تريليون دولار، الأمر الذي له تبعات غير منظورة⁽¹⁶³⁾. ويعزى هذا النمو الكبير في حجم الدين خلال تلك الفترة إلى حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة في ما بعد، الداخلية منها والخارجية؛ إذ كان للسياسة الأميركية في عهد الرئيس بوش الابن، وشن الحرب على العراق وأفغانستان، أثر بالغ في تزايد العجز في الميزانية، نظرًا إلى تزايد الإنفاق على ميزانية الحرب، وزيادة حجم الإنفاق العسكري. كذلك كان للسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية العالمية، وضخها المزيد من الأموال وبرامج التحفيز المالية والتقديعية، دور في تضاعف عجز ميزانيتها. ويمكن اختزال أسباب هذه التداعيات على الاقتصاد الأميركي بمقولة جيمس غالبرايت الذي تنبأ بها: «إن حرب العراق ستكون في الأجل الطويل خنجرًا في قلب الاقتصاد الأمريكي.. ومن المرجح أن تزداد وضع الدين القومي الخارجي والتضخم سوءًا.. وستسهم هذه الحرب في فوضى نقدية عالمية، وفي عقد من الاضطرابات الاقتصادية»⁽¹⁶⁴⁾. وبالفعل، هذا ما يمكن أن نلمسه على أرض الواقع بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي.

ب- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

بدأت الأزمة المالية الأميركية أزمة محلية، وفي قطاع معين هو قطاع العقارات، لكن سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية عالمية خلال شهور من الزمن، فلم تدع قطاعًا اقتصاديًا إلا ودخلته، على اعتبار أن الولايات المتحدة

(162) سقف الدين: يتمثل في الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للسندات التي تصدرها الدولة. وطبقًا للمادة (1) في القسم الثامن من دستور الولايات المتحدة، فإن الكونغرس الأميركي هو صاحب الوحيد للسلطة في تحديد حد الاقتراض بموجب السندات التي يقوم بإصدارها لحساب الولايات المتحدة.

(163) رُفِع سقف الدين في الولايات المتحدة بين عامي 1946 و 2012، جرت الموافقة عليه في الكونغرس، 100 مرة، منها عشر فقط بين عامي 2001-2012. انظر: البكري، ص 27.

(164) فيليس بينيس، «انتقال فاشل للسلطة: النفقات المتصاعدة لحرب العراق»، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2004)، ص 20.

هي مركز الاقتصاد الرأسمالي، وأن أي أزمة تحدث في المركز تنتقل بالضرورة إلى الأطراف.

قُدرت الخسائر الأولية التي سببتها الأزمة المالية في الاقتصاد الأمريكي في عام 2008 بـ 250 مليار دولار، واتسعت رقعتها في العالم لتُحدث خسائر قُدرت بـ 70 تريليون دولار، أي ما يفوق الخسائر الأولية بقرابة 280 ضعفًا⁽¹⁶⁵⁾، وهي تشكل ضعفًا وثلاث ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم بتقديرات عام 2009⁽¹⁶⁶⁾.

كان لهذه الأزمة آثارها في القطاع الصناعي والقطاع المصرفي الذي بدا الانكماش فيه واضحًا، إضافة إلى الانكماش في الإنتاج العالمي؛ فمع انهيار النمو تنهار الأجور والأسعار والمعرض من النقود، وعانى الاقتصادان الأمريكي فالعالمي دوامة الدين والانكماش. ومن الآثار الجانبية الأخرى تراجع الصادرات، وتراجع الثقة بالدولار بعد أن خسرت الدول والشركات الأموال المودعة بسبب إفلاس معظم البنوك والمصارف الدولية، وحتى المحلية منها، وهو ما نتج من تراجع التصنيف الائتماني للدولار من التصنيف الممتاز (AAA) إلى التصنيف (AA+) وفق تقرير وكالة ستاندرد أند بورز⁽¹⁶⁷⁾، أي بواقع درجة واحدة. ومن أبرز التداعيات السلبية لهذا الإجراء تناقص ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، وكذلك زيادة المخاوف من ضعف استقرار المؤسسات المالية الأمريكية، ومن عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق استقرار في دينامية الديون المتوسطة الأجل، فضلًا عن أن هذا الخفض تسبب في زعزعة الثقة في جميع الخطط المالية في الاقتصاد الأمريكي⁽¹⁶⁸⁾.

(165) عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية: الأسباب والتداعيات والحلول (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 15.
(166) المصدر نفسه، ص 48.

(167) ستاندرد أند بورز شركة خدمات مالية أسست في عام 1860، ومقرها في الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات مكغرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات.
(168) بول مايسون، انهيار الاقتصاد العالمي: نهاية عصر الجشع، ترجمة أنطوان باسيل، ط 2 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص 233-236، انظر أيضًا عن التصنيف الائتماني للدولار: «التقرير الاقتصادي»، ص 13-14.

إن مرونة الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات والمشكلات الداخلية والخارجية إلى جانب مراكزها الفكرية السياسية والاقتصادية والعسكرية وضعت خطط إنقاذ فدرالية بتدخل الدولة وخارج قواعد الرأسمالية التي لا تفضل تدخل الدولة، ويبدو أنها نزعة كينزية للعلاج. وكلفت الموازنة الأميركية ضخ 700 مليار دولار، فضلاً عن خطة أوباما لسحب مبلغ 8.1 تريليونات دولار للأعوام العشرة المقبلة⁽¹⁶⁹⁾. وأدت تلك الجرعات النقدية إلى انتشار بنوك كبرى كثيرة من هوة الإفلاس، وعالجت بالصدمة لإنعاش الدورة الاقتصادية التي استمر استقرارها (الانكماش) أكثر مما هو عليه في الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي. نفهم من ذلك أن إدارة أوباما مجموعة من الأزمات الاقتصادية تطلبت تنشيط الجانب الاقتصادي بمرونة تامة، وهي جزء من الأداء الاستراتيجي الذكي في إدارة القوة الاقتصادية التي تُعدّ البنية التحتية لمجمل مركبات القوة الأخرى.

3- من تحول القوة إلى انتشار القوة في النظام الدولي

لتحديد مفهوم تحوّل القوة ومنطوقه، ثم انتشار القوة التي حددها جوزف ناي واعتبرها من أهم الدوافع المبلورة لتتاج حزمة القوة الذكية في ما بعد، يُطرح سؤال ناي: «ما هو مدى التباين بين قوتنا وقوة باقي أنحاء العالم في عصر المعلومات العالمي؟».

من هذا السؤال ينطلق ناي للفصل بين «تحول القوة» و«انتشار القوة»⁽¹⁷⁰⁾. إن انتشار القوة في النظام الدولي وتوسعها باتجاه الشرق دفعا وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون إلى القول: «إن عالم اليوم يمثل اختباراً للتحديات التي تواجهها القيادة الأميركية، وتتطلب المشكلات والتحديات العالمية كلها، بدءاً من أعمال العنف المتطرفة، مروراً بالكساد العالمي والتغير المناخي، وانتهاءً بالفقر (حلولاً جماعية)، ولا سيما أن القوة في العالم أصبحت أكثر توزيعاً وانتشاراً بفضل سهولة الاتصال والانفتاح الإلكتروني وحرية السوق،

(169) استُفيد من الأرقام الواردة في: البكري، ص 43.

(170) جوزف س. ناي، مفارقة القوة الأميركية.. لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟، تعريب محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 82.

هذه التحديات تتطلب تعاونًا دوليًا فعالًا أصبح تحقيقه أصعب من ذي قبل، وليس بالإمكان حل هذه المشكلات، ما لم تكن هناك أمة راغبة في تحمّل مسؤولية حشد الجهود، وهذه الأمة هي الولايات المتحدة الأميركية⁽¹⁷¹⁾.

إن انتشار القوة ما عاد يقتصر على القوى الكبرى أو الصاعدة، بل تجاوز ذلك إلى أطراف فاعلة غير تابعة لدول، حيث يكون لها الفكر والقوة لتحقيق ضربات ضد مصالح مهمة للولايات المتحدة وقوى كبرى أخرى. هذا الانتشار يضع الولايات المتحدة أمام حقيقة مهمة هي أن الحاجة الماسة إلى مواجهة القوى الصاعدة ومواجهة التراجع في النظام الدولي الذي اتسع لمصلحة قوى أخرى تقتضي تعاملًا ذكيًا مع كل حركة تقوم بها الوحدات الدولية، وعدم الانجراف مع الغرور الناجم عن امتلاك القوة المفرطة، كالقوة العسكرية، لأن التغيير المنشود الذي يصب في تعزيز الهيمنة الأميركية والحفاظ عليها في ظل انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحرة، يفضي إلى الاستثمار الرشيد للقوة والتقليل من الخسائر وتحقيق أدق النتائج الناجمة لمواجهة الخصوم والمنافسين على المستويات المختلفة.

(171) هيلاري كلينتون، «القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكيتين»، في: مستقبل القوة، ص 25.

الفصل الثالث

**القوة الذكية الأميركية كاستراتيجية أداء
المتضمنات الاقتصادية والتوظيف والتحديات**

صاغ جوزف ناي وزميله آرميتاج «مفهوم القوة الذكية» مقدمةً لتحويل الأفكار إلى أداء عملي، من أجل الخروج من الركود السياسي، إن لم يكن التراجع، الذي أصاب الولايات المتحدة؛ فالأداء الاستراتيجي الجديد يجب أن يجعل من «الامة الأميركية» القوة الأولى في العالم ويحافظ عليها، وأن يُعَدَّ لها برنامجًا لتجاوز الإخفاقات والأخطاء التي شابت الاستراتيجية الأميركية الشاملة أو أدوات التطبيق. ولم تبق هذه المفاهيم مجرد أفكار، بل وضعت في إطار استراتيجي محكم لتكون الخريطة والدليل للعمل، وهذا الأمر تطلّب تحويل التأصيل النظري إلى سلوك وأداء فعليين، وهو ما يسمّى «تنفيذ البنود على أرض الواقع»⁽¹⁾، ويمكن حصره في التوظيف الفاعل تجاه الأهداف المرسومة، لتذليل العقبات والتحديات في ظل المنافسة الدولية للحصول على أعلى مردود يحققه للوطن الأم؛ ذلك أن توظيف «القوة الذكية» يحتاج إلى استيعاب التحديات، وبالتالي المعوقات، أكانت من جانب من الدول التي تمثل القوى المنافسة في النظام الدولي أم من الفاعلين غير الدولتين، كالجماعات الراديكالية وحتى الشركات المتعددة الجنسيات التي لها تأثير في الدول، ولا سيما في الجانب الاقتصادي.

(1) يوجد قسم في معهد أو خزان الفكر كارنيغي للسلام العالمي الأمريكي، تحت مسمى «مراقبة تنفيذ البنود - لجنة متابعة تنفيذ البنود»، إذ يعطي هذا القسم أو اللجنة التوصيات، ويقوم في الوقت نفسه مسارات تنفيذ بنود السياسات أو الاستراتيجية المرسومة للولايات المتحدة، وهي بهذا دعامة مهمة للرئيس الأمريكي لتسهيل الحلول وتذليل الصعوبات في الأزمات أو في حالة وجود معوقات أمام أي تكتيك استراتيجي. انظر: مطيع الضاوي، تحليل منطق الحكم الأمريكي في إدارة النظام الدولي (القاهرة: دار ميرمين للنشر، 2002)، ص 107.

بناء عليه، تكمن الحاجة في إدراك الولايات المتحدة ضرورة تجاوز التحديات المادية والمعنوية، خصوصًا تحديات الفاعلين غير الدوليين الذين لا يمكن التعامل معهم في الإطار القانوني أو السياسي. ويبقى السؤال: هل جاءت القوة الذكية، كأداء استراتيجي، لتجاوز التحديات التي تواجه القوة الأميركية أم هي سياسة واستراتيجية تتعديان تلك التحديات، وجاءت الأخيرة بعد أن وُظفت القوة الذكية الأميركية على أرض الواقع. بناء على ذلك، أدركت الولايات المتحدة أن «طبيعة الصراعات المتزامنة الأطراف مكانيًا تحتاج منهم إلى تطوير القدرات والمؤسسات الأساسية الاقتصادية في المقام الأول والثقافية (غير العسكرية)، وهذا هو عنوان القوة الذكية الأميركية. وفق تلك المعطيات المتصلة، يمكن تقسيم الفصل الثالث أربعة مباحث رئيسة لاستيعاب مجمل التطبيقات، ومن ثم التحديات، للوقوف على أهم ما آلت إليه القوة الذكية الأميركية.

أولاً: المتضمنات الاقتصادية لتوظيف القوة الذكية الأميركية

إن أهم الرؤى التي طرحتها الإدارة الأميركية الحالية في شأن القوة الذكية لا تعطي صورة واضحة للمتضمنات الاقتصادية في المعالم الرئيسة، ولا سيما إذا علمنا أن القوة الذكية تتكئ على ثلاثة مركبات رئيسة للقوة، من بينها، وأهمها، القوة الاقتصادية؛ فهي البنية التحتية لباقي أنماط القوة وعناصرها، هذا من جهة، وهي من جهة أخرى المحصلة الاقتصادية، أي جوهر القوة الذكية ومكونها، بل هي البعد الاستراتيجي المضمّر.

من أهم المحفزات التي ترنو إليها أي استراتيجية وأي أداء استراتيجي هو الجدوى والأرباح الملموسة التي لعل أهمها تلك المتعلقة بالاقتصاد؛ فالقدرة الاقتصادية والموارد الطبيعية أهم التصميمات الخطية لاستراتيجية الشؤون الخارجية. وتوظيف القدرة الاقتصادية الأميركية الأكبر في العالم، عبر الأدوات الاقتصادية (المساعدات الخارجية - التجارة والسياسة المالية - العقوبات

الاقتصادية)، ممكن من دون تحميل الميزانية الفدرالية أي تكلفة، وهذه خاصية تجعلها مقبولة عند الخبراء الاستراتيجيين في أوقات يحصل فيها عجز عالٍ في الميزانية الفدرالية، كما أشير بشيء من التفصيل في الفصل الثاني.

لذا، يمكن الحديث عن أهم المتضمنات الاقتصادية التي تمثل مكان من قوة التوظيف الذكي الأميركي، وتمثل في الوقت نفسه الدافع لسد فجوة الخلل والضعف والتراجع في المجال الاقتصادي، باعتبارها وصفا ذات بُعدين: أولهما موقّت لمعالجة الاختلالات، والثاني مستقبلي وبعيد المدى ويعتمد على التوقعات والمحاكاة الفعلية التي تعتمد على المنظومة الرأسمالية بشكل واضح، وتنتهجها الولايات المتحدة، وُضِمت في هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

1- القوة الذكية في دعم الاستثمارات الاقتصادية والمساعدات والمعونات الأميركية والتبادل التجاري الأميركي

أ- الاستثمارات الاقتصادية

تُعَدّ العولمة الاقتصادية من أهم الظواهر التي اعتمدت عليها أدوات القوة الذكية في تحقيق المآرب التي ترنو إليها الاستراتيجية الشاملة الأميركية؛ فهي ظاهرة مستمرة أخذت تعيد تعريف الديناميات الاقتصادية، وحتى الاجتماعية والثقافية، للمجتمعات المعاصرة. وساعدتها في ذلك الاتصالات المتزايدة والترابط المتبادل بين الدول عبر الروابط السياسية الممتدة، والتكامل الاقتصادي الأعظم، والاتساع الثقافي الأوسع، وواقع أن الولايات المتحدة الأميركية هي من يتحكم بتلك الوسائل ويراقبها في الوقت نفسه. وفي طور هذه المقاربة، بدأت الاستثمارات الأميركية تبحث بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عن مخرج للشركات التي تشكل جزءاً من الناتج القومي الإجمالي، والشركات المتعددة الجنسيات في الخارج، يساهم في إنعاش الاقتصاد وحلحلة ارتدادات الأزمة المالية التي مرت بها القطاعات الاقتصادية الكبرى ولا تزال تمرّ بها. وبما أن اقتصاد الولايات المتحدة قائم على مجموعة من الشركات، وجد المستثمرون

أن «أي مقارنة انضباطية لمسألة استثمار الموجودات من شأنها أن توفر هيكلية جديدة تؤدي خاصة إرسائية هامة»⁽²⁾.

تميّزت العولمة بتسريع حركة التبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الداخل والخارج، وعززت هذه الحركة جزئيًا إلى تعويم الانزلاقات وعدم التحكم بها. ومما سهّل هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام والانتقالات الفورية. وعرف نشاط البورصة والبنوك الداخلية، وكذلك حركات رأس المال، تحررًا مطلقًا، وهو النشاط الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة بشكل شبه مطلق، من حيث التداول والرقابة.

يُعدّ الاستثمار المكوّن الرئيس الثاني للإنفاق القومي، وله دور مزدوج في الاقتصاد الكلي؛ ففي المقام الأول، يؤدي الاستثمار عادة، بوصفه مكونًا كبيرًا وسريع التأثير في الإنفاق، إلى حدوث تغيرات في الطلب الإجمالي، كما يؤثر في دورة النشاط التجاري أو الدورات الاقتصادية⁽³⁾. وهو، في منظور الاقتصاديين، أكثر أنواع الإنفاق تغيرًا وحساسية للتقلبات الاقتصادية؛ ففي «الكساد العظيم»، انخفض الاستثمار المحلي الخاص في الولايات المتحدة (بالأسعار الثابتة) بنسبة 85 في المئة في فترة 1929-1933، وبالتالي فإن دراسة الاستثمار هي غاية في الأهمية لفهم دوره في السيطرة على الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الكامل من دون تضخّم نقدي⁽⁴⁾.

من هنا، يرى صناع السياسة الذين يدعمهم مستشارو الاقتصاد، وجوب إزالة الحواجز من أمام الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة، من طريق المزايا الهائلة التي تتمتع بها هذه الدولة في المنافسة العالمية، لتكثيف جذب

(2) مدحت محمد الجدعان، «الرأسمالية الجديدة تخترق العالم الثالث»، دراسات سياسية (جامعة لخنصر باتنة - الجزائر)، العدد 67 (آذار/مارس 2010)، ص 7 (pdf).

(3) بول أ. سامويلسون وويليام د. نوردهاوس، علم الاقتصاد (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2006)، ص 485.

(4) عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1986)، ص 247.

الاستثمارات من أفضل الشركات في العالم؛ فهي تستحوذ على ما قيمته 165 مليار دولار من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، أي تحتل المرتبة الثانية، بعد الصين التي تستحوذ على 18 في المئة من مجمل تدفق الاستثمارات عالمياً، أي ما قيمته 250 مليار دولار. من هنا، يحتاج اقتصاد الولايات المتحدة إلى استثمارات مستمرة لتجديد الآلات والبرمجيات والمختبرات ومراكز البحوث ومرافق التصنيع الراقية، لتسخير رأس المال البشري وتنشيط أفكار جديدة وخلق الثروة ورفع مستويات المعيشة. وعلى مر السنين، استوفت الشركات الأجنبية جزءاً مهماً من تلك المتطلبات الاستثمارية، فضلاً عن أنها استعانت إلى حد بعيد بالإمكانات البشرية التي وفّرت لها فرص عمل⁽⁵⁾. وتسعى الولايات المتحدة إلى جذب الاستثمارات وتفعيلها لتحقيق⁽⁶⁾ ما يلي: زيادة الدخل القومي؛ خلق فرص عمل؛ دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

إن أهم ما يُقلق صانع القرار الأمريكي هو جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة، وهي استثمارات لا تأتي إلا بمنح التسهيلات ورفع القيود الإدارية التي تعرقل عمل تلك الشركات؛ فمن المعروف أكاديمياً أن جذب الاستثمارات ليس إلا «وضع الحوافز والسياسات والآليات التي تسهل جذب رؤوس الأموال للاستثمار في الولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويشمل ذلك الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتشمل هذه السياسات: السياسات المالية والنقدية للدولة، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الأخرى التي تعمل جميعها على توفير مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي يتميز بالثقة والشفافية وحرية الأسواق والانفتاح». وهناك نوعان من الشركات المتعدد الجنسيات: الأول هو الشركات التي تملكها الدول أو الحكومات، والثاني هو الشركات التابعة للقطاع الخاص. وفي الولايات المتحدة، ثمة 6 شركات فقط تملك أسهمها الشركات المملوكة من الدولة لكن

(5) محمود مغاوري، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم الاقتصادات المتقدمة (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2010)، ص 24-25.
(6) المصدر نفسه، ص 31.

لها - مع ذلك - تأثير في الأمن القومي للدول المضيفة، بينما يملك العدد الأكبر من شركات القطاع الخاص الأميركية نسبة كبيرة من أسهم الشركات المتعددة الجنسيات، كما يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011⁽⁷⁾.

عند البحث في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول العالم، نجد أن نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الدول المتقدمة، ولا سيما في عام 2010، انخفضت؛ إذ أصيبت دول الاتحاد الأوروبي بانخفاض حاد لأسباب تتعلق بالأزمة المحتملة للديون السيادية. وسجّلت في اليابان أيضًا تدفقات متدهورة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس الولايات المتحدة حيث شهدت التدفقات المتجهة إلى الداخل تحولًا كبيرًا، فسجلت زيادة بلغت أكثر من 40 في المئة، وذلك بفعل زيادة قوة الوضع المالي للشركات، وبفعل المعدلات المنخفضة لتمويل الديون⁽⁸⁾.

بعد الأزمة العالمية في عام 2008، انعكس تزعزع الثقة بالولايات المتحدة على الاستثمار الأجنبي عالميًا؛ إذ انخفض هذا الاستثمار إلى ما دون 2 في المئة بسبب التشاؤم الذي حال دون المخاطرة، لكن ما لبث أن استعاد عافيته، ولا سيما بعد جرععات الإنعاش، في الاقتصاد الأميركي كما في الاقتصادات المتقدمة، ما أدى إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم بنسبة 8 في المئة في عام 2011، وإن يكن لا يزال أدنى بنسبة 37 في المئة من مستوى الذروة الذي وصل إليه في عام 2007. وبحسب تقرير الأونكتاد، ارتفع الاستثمار الأجنبي للدول في عام 2011، وحازت الولايات المتحدة النصيب الأكبر من الاستثمارات الواردة والصادرة عالميًا، مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة؛ لأن الاستثمارات الأميركية الواردة في عام 2011 بلغت ما قيمته 228 مليار دولار، فأحرزت الصدارة الأولى من حيث الاستثمارات الصادرة والواردة، كما هو مبين في الجدول (3-1)⁽⁹⁾.

(7) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011: عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (نيويورك؛ جنيف: الأمم المتحدة، 2011)، ص 10-11.
(8) المصدر نفسه، ص 19.
(9) المصدر نفسه، ص 5-6.

الجدول (3-1)
الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول الكبرى
(بالمليار دولار)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	المعدل ^(*)
الولايات المتحدة	223	310	158	236	228	231
اليابان	22	24	11	-1	1	11.4
ألمانيا	80	84	25	46	40	55
روسيا	55	75	36	43	52	52.2
فرنسا	98	66	35	33	42	54.8
الهند	25	43	35	24	-	31.4
المملكة المتحدة	202	93	72	52	54	94.6
الصين	160	175	114	185	-	158

(*) معدل لمدة أربعة أعوام (2007-2010).

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011: عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك؛ جنيف: الأمم المتحدة، 2011)، ص 5-6.

يتضح من الجدول (3-1) أن معدل الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الولايات المتحدة في فترة 2007-2011 وازى 231 مليار دولار، ما جعلها في المرتبة الأولى عالمياً، وتلتها الصين التي بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها نحو 158 مليار دولار، ثم المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة (94.6 مليار دولار).

يبين الجدول (3-1) أيضاً أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المملكة

المتحدة انخفضت من 202 مليار دولار في عام 2007 (كانت المملكة وقتذاك تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة) إلى 54 مليار دولار في عام 2011. أما اليابان، فقارب معدل قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها 11.4 مليار دولار. ويتوضح من الجدول أخيرًا أن أكبر انخفاض في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى كل من الولايات المتحدة وألمانيا وروسيا والصين، سجّل في عام 2009، بسبب الأزمة المالية العالمية، إلا أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها ارتفعت ثانية في عام 2010. أما في فرنسا، فيعد عام 2010 الفترة التي انخفضت فيها الاستثمارات الأجنبية؛ وبلغت نحو 33 مليار دولار، في حين وصلت الاستثمارات الأجنبية في اليابان في عام 2010 إلى قيمة سالبة وازت - مليارًا واحدًا من الدولارات، وتُعتبر بذلك أقل الدول استثمارات أجنبية وافدة بين مجموعة الدول المدروسة في الجدول أعلاه.

في سعي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الولايات المتحدة، أعلن الرئيس أوباما في تشرين الأول/أكتوبر 2013، خلال افتتاح «قمة الاستثمار»، «أن سفراء بلاده في جميع أنحاء العالم سيتولون منذ اليوم مهمة جذب الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة كجزء من طبيعة وظيفتهم. وأوضح أن المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات سيكونون أيضًا مسؤولين عن جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة كجزء من سياسته الجديدة بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر». وأضاف أن «مع تحميلهم هذه المهمة الاقتصادية الموسعة في الخارج، ستأكد من أنهم سيحصلون على الدعم الذي يحتاجون إليه هنا في الداخل»، مشيرًا إلى أن «المسؤولين على أعلى المستويات ونحن سنبدل المزيد من الجهد في مسألة الاستثمار في أميركا»، وهي خطوات إيجابية لاستيعاب الشركات الاستثمارية بعد تذييل العقوبات أمامها.

تستهدف إدارة الرئيس أوباما جذب تريليون دولار من الاستثمارات الجديدة في قطاع التصنيع وفي أعمال أخرى خلال الأعوام الخمسة المقبلة. ويأتي هذا التوجه من جانب واشنطن فيما ينخفض معدل هذه الاستثمارات، بعد الذروة التي بلغت في عام 2000، عندما قاربت الـ 321 مليار دولار، ثم تراجعت ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2008، لتصل إلى 310 مليارات دولار. ووازت قيمة هذه

الاستثمارات في عام 2012، 166 مليار دولار فقط، أي بانخفاض قدره 28 في المئة عن العام الذي سبقه⁽¹⁰⁾.

تأسيسًا على ما تقدم، نجد أن القوة الذكية اعتمدت على فرضية مهمة، ولا سيما في ما يتعلق بالمتممات الاقتصادية، وهي أن هناك علاقة طردية بين رأس المال البشري المؤهل والاستثمار الأجنبي المباشر؛ بمعنى أنه كلما توافر رأس المال البشري المؤهل والمدرب، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وثمة فرضية أخرى تقوم على أساس أن للاستثمارات الداخلة دورًا في تقليص الفجوة، خصوصًا في ما يتعلق بمعالجة مشكلة التوظيف، فضلًا عن أن للاستثمارات الأميركية الخارجية أهمية في البحث عن أسواق جديدة للتنافس تحديدًا في ما يتعلق بخفض تكلفة المنتجات بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة من جهة، وانخفاض الفوائد والضرائب، خصوصًا الضرائب المتعلقة بالحفاظ على البيئة، من جهة أخرى.

ب- المساعدات والمعونات الأميركية ومردودها السياسي

تُعَدّ المساعدات الأميركية والمعونات والمنح بأشكالها المختلفة، الاقتصادية منها والعسكرية وحتى الإنسانية (الإغاثة)، إحدى ركائز قوتها الذكية في العالم الخارجي، ولا سيما بعد تعاظم دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ولعل من أهم الوكالات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية، بغرض الاستجابة لمقترحات التغيير في العالم، هي وكالة التنمية الأميركية⁽¹¹⁾.

(10) انظر نص خطاب الرئيس «باراك أوباما» في قمة الاستثمار العالمي، على موقع وزارة الخارجية الأميركية واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2013، ص 1-2.

(11) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (United States Agency for International Development) أو USAID، أنشئت في عهد الرئيس جون كينيدي في عام 1961، بموجب قرار تنفيذي. وجرى في الأعوام الخمسة عشر اللاحقة التنفيذ الناجح لمشروع مارشال الذي مولته الولايات المتحدة بغرض إعادة إعمار الدول الأوروبية التي تضررت إبان الحرب العالمية الثانية. وبلغت تكلفة المشروع آنذاك حوالي 13 مليار دولار وقررتها الميزانية الأميركية الفدرالية. وأثبتت هذه المبادرة أن دور المعونة الأميركية الخارجية فاعل في المجتمع الدولي، إلى جانب الاستفادة الكبيرة التي تعود على الولايات المتحدة في نواح =

في أول وهلة، تبدو المساعدات الأميركية ذات وجه مثالي وإنساني، والحقيقة أنها وسيلة من وسائل القوة الاقتصادية الناعمة. والشواهد عليها كثيرة، فنكاد لا نعرف مساعدة أميركية لأي بلد مستهدف خالية من شروط سياسية أو عسكرية - أمنية، وهذا ليس عيباً في منظور العلاقات والسياسة الدولية؛ فالدول البراغمية، وفي مقدمها الولايات المتحدة، ليس لديها أصدقاء دائمون وإنما لديها مصالح دائمة. وهي، بالفعل، حققت نجاحات كثيرة في إدارة التغيير الدولي ليتفق ومساراتها العامة؛ فهي لا تتدخل في كل تغيير بمعنى التدخل الكامل بجميع مفاصله، بقدر اهتمامها بالسيطرة على خيوط التغيير وإن عن بُعد وعبر أدوات مختلفة، أهمها أدوات المساعدات والمنح الاقتصادية.

يمكن أيضاً تفحص الدور السياسي للمعونة الأميركية، وبصورة أوضح، في إطار برنامج المعونة الأمنية (Security Assistance Program) الذي يهدف إلى تعزيز حالة الاستقرار في المناطق التي تؤخذ في الحسبان في التخطيط الأمني الأميركي؛ ففي هذه المناطق، تُعدّ المعونات الاقتصادية الأميركية مفيدة في مساندة (السلام) أو في تشجيع المصالح الاقتصادية الأميركية. وإذا فحصنا حالات الدول العشر الأولى من حيث حجم المعونة الممنوحة لها، فسنجد أنها تتميز بمواقع عسكرية استراتيجية، فضلاً عن سياساتها الانفتاحية على الشركات المتعددة الجنسيات. وإلى جانب الانتقاء الدقيق للبلاد التي تُمنح معونات، نجد أن برنامج المعونة الأميركية غاية في الصرامة في تحديد استعمال الأموال الممنوحة، وهو أيضاً برنامج فذ في صرامته في تحديد الأهداف وسبل تحقيقها⁽¹²⁾.

لا يمكن إغفال أن للاعتبارات الاقتصادية أهمية بالغة في نشوء برامج المساعدات الخارجية الأميركية وتطورها. وتتضح هذه الأهمية في الفقرة رقم

= كثيرة من جراء تقديم هذه المساعدات. انظر: محمد سليم العادلي، موسوعة الاقتصاد الدولي (القاهرة: مؤسسة مصر للأبحاث، 2004)، ص 232.

(12) محمد القياتي، «المعونات الأميركية سلاح السيطرة علي العالم»، شبكة الأخبار العربية، على الرابط التالي: <<http://www.annetv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=35621>> تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/12.

(403) من مرسوم الكونغرس الخاص بالتنمية الدولية؛ فهذا المرسوم يحدد تنمية القوى الشرائية لشعوب البلاد المتخلفة اقتصادياً كهدف للسياسة الخارجية الأميركية. ويُحسب هذا الهدف جزءاً لا يتجزأ من محاولات تشجيع رأس المال الأميركي الخاص في البلاد النامية، فضلاً عن أن الموارد المالية للمعونة الأميركية تُستخدم في المساندة المباشرة للقطاع الخاص الأميركي والمحلي؛ فكما جاء في تقرير للمكتب الأميركي العام للمحاسبة، يشجع المرسوم المعدل للإعانات الخارجية لسنة 1961 الاقتصاد الحر والمساهمة الخاصة في التنمية الاقتصادية. وفي منتصف الخمسينيات وفي الستينيات من القرن العشرين، ساهمت الوكالة في مشروعات تقديم الإعانة إلى القطاع الخاص المحلي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأميركية في البلاد النامية. و«برنامج كولي» للقروض أنموذج لنوع المساعدة التي تقدمها الوكالة؛ ففي إطار هذا البرنامج، استعملت الوكالة العملة المحلية المحصلة من خلال اتفاقات القانون العام رقم (480) للمبيعات الأميركية لمنح قروض لمصلحة الأعمال التجارية الأميركية والمحلية.

أما معونات الغذاء (USAID)، فتوفر فرصاً إضافية لتوسع التجارة الخارجية الأميركية. وتؤكد كاترين جوين التي كانت تشغل منصب منسق الوكالة الأميركية لتنمية التعاون الدولي في عهد الرئيس جيمي كارتر، أن «حوالي ربع المعونة الثنائية كان على هيئة معونة غذائية واستمرار هذا البرنامج يرجع أساساً لسياسة مساندة الزراعة المحلية.. والهدف الأساسي لهذا البرنامج هو خلق أسواق موسعة لصادرات الغذاء الأميركية.. في الواقع إن الجزء الأكبر من معونات التنمية تصرف في الولايات المتحدة لشراء سلع أمريكية واستخدام الفنيين الأمريكيين»⁽¹³⁾.

كانت الولايات المتحدة تقدم إجمالاً 63 في المئة من إجمالي المساعدات الإنمائية، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم انخفضت هذه النسبة إلى

(13) القياتي، «المعونات الأميركية»، ومحمد حمدان، القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد (بغداد: مركز حورايي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 139-140.

أقل من 20 في المئة بسبب النظرة العامة إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، ولأن النظام العالمي الجديد يصب في مصلحة هيمنة الولايات المتحدة، وبالتالي التخلي الكبير عن المساعدات والمنح بشكل واضح. بيد أن إدارة أوباما، وبالتحديد في ولايته الأولى، أكدت على لسان وزير خارجيته السابقة هيلاري كلينتون ضرورة تفعيل برنامج وكالة التنمية الأميركية ودورها في توجيه السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصالحها المنتشرة في العالم، وإعطاء الأهمية بحسب نوع المصالح الحيوية... إلخ، إلى أن وصل حجم المساعدات والمنح الأميركية في عام 2011 من إجمالي المساعدات العالمية إلى أكثر من 43 في المئة، وهو في تصاعد لدعم الاستراتيجية الشاملة الأميركية ولضبط التغيير الدولي وفق ما يرونو إليه⁽¹⁴⁾.

تتعدد الأمثلة المتعلقة بدور المساعدات في التأثير في مجريات التغيير، ولا سيما في دول الشرق الأوسط⁽¹⁵⁾ ودول «الربيع العربي»، وكان آخرها ما حدث بالنسبة إلى مصر، حيث اقتطع جزء كبير من المساعدات وعُطِّلت مساعدات أخرى بسبب التدخل العسكري في الحياة السياسية وللضغط على المؤسسة الحاكمة لـ «إعادتها إلى جادة الصواب» وفق الإطار العام للرؤية الأميركية؛ فالمساعدات الأميركية لمصر تتمثل تاريخياً في مبلغ مالي ثابت تتلقاه مصر سنوياً من وكالة التنمية الأميركية بعد توقيع اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي في عام 1979، وهو لا يتجاوز الـ 2.1 مليار دولار ويُصرف أغلبه كمساعدات عسكرية، حيث

(14) محمد جاد الله، «المعونة الخارجية الأميركية والأهداف الأمنية»، السياسة الدولية، العدد (كانون الثاني/يناير 1997)، ص 73، على الرابط: <http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=21683&cid=1746>.

تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/17.

انظر أيضاً: عالية ياسين عبدو، «المساعدات الأميركية إلى مصر بين المثالية ومصالح السياسة الخارجية»، مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2013، ص 17.

(15) تشغل وكالة التنمية والمعونة الأميركية مشروعات وبرامج كثيرة في سبع دول شرق أوسطية: مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والصفقة الغربية (غزة) واليمن، وتشمل هذه البرامج والمشروعات النواحي التنموية في مجالات متعددة مثل الزراعة والاقتصاد والبيئة والإصلاح السياسي والأمني والعسكري بشكل خاص لدول المنطقة.

لا تتعدى المساعدات الاقتصادية الـ 800 مليون دولار، وبالتالي فإن الغرض سياسي في جذوره ومآلاته المستقبلية⁽¹⁶⁾.

هناك اليمن الذي يتجه إلى مسار آخر يتعلق بمكافحة الإرهاب؛ إذ خصصت له الولايات المتحدة بعد التغيير، وفي سياق «الحرب على الإرهاب»، حزمة مساعدات قيمتها 600 مليون دولار، كان نصيب جهد مكافحة الإرهاب 250 مليون دولار فقط، فيما رُصد ما بقي لدعم الديمقراطية ونشاط منظمات المجتمع المدني، إلى جانب دعم الاقتصاد اليمني باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص وفق الرؤية الأميركية⁽¹⁷⁾. بناء عليه، يمكن اختصار مفهوم المساعدات والمعونات الأميركية في أنها مساعدات ذات صبغة مثالية إنسانية تحمل في مكوناتها نزعة براغماتية تصب في دعم السياسة الخارجية الأميركية كتكتيك مهم لإنجاح الاستراتيجية الأميركية الشاملة.

ج- القوة الذكية في دعم التبادل التجاري

كما هو متداول، قامت المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بتعزيز الاقتصادات الرأسمالية الغربية تعزيزًا واضحًا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الولايات المتحدة في مقدمة من دعم هذا الاتجاه. وظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية أول مرة لدى الولايات المتحدة قبل بدء عمل «الغات»، حيث أعدت الحكومة الأميركية في عام 1945 مشروعًا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكن لم يجر إنشاؤها بشكل رسمي إلا في عام 1994، وتخدم هذه المنظمة في حقيقتها الاقتصاد الأميركي بشكل خاص والاقتصاد الرأسمالي بشكل عام، حيث تؤكد تحرير التجارة ورفع القيود.

في ضوء هذه السياسات والشروط التي حددها الصندوق الدولي والبنك

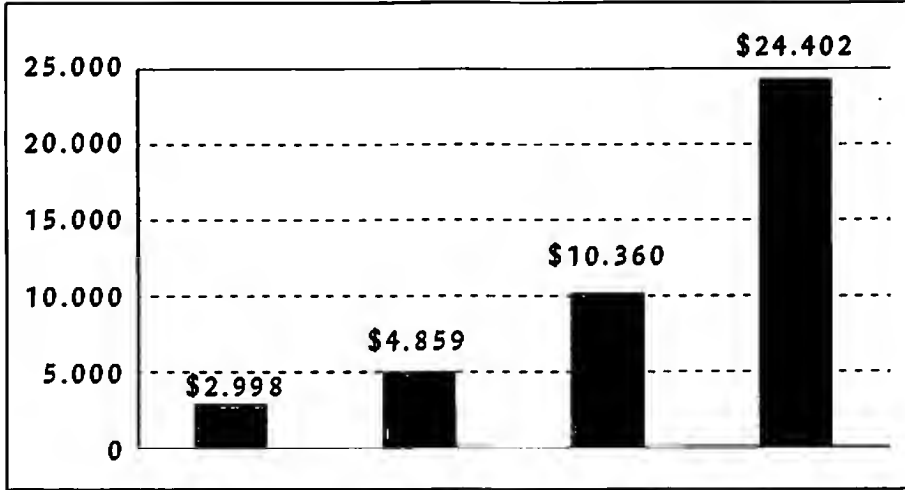
(16) عبدو، ص 78، وحمدان، ص 140-143.

(17) «المساعدات الأميركية لليمن.. مرحلة ما بعد التغيير»، تقرير وزارة الخارجية الأميركية، النسخة العربية، آذار/ مارس 2012، ص 2.

الدولي من جهة، ومنظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات من جهة ثانية، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة، أول مرة في تاريخ الأمم الاقتصادي، شأنًا دوليًا أو معولمًا، وليس عملًا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة. وفي سعي الولايات المتحدة لدعم رؤيتها في ضرورة تحرير التجارة، نجدها تقدّم مبررات كثيرة، منها ما أورده معهد فريزر التابع للبنك الدولي في شأن الحرية الاقتصادية ودوره في رفع مستوى الدخل الفردي وحتى معدلات النمو، فنجد أن الدول الأكثر تحررًا اقتصاديًا، كالولايات المتحدة، يكون متوسط دخل الفرد فيها أكثر من 25.000 دولار، على عكس البلدان التي تأتي في المرتبتين الثانية والثالثة، وصولًا إلى الدول الأقل تحررًا، حيث متوسط دخل الفرد لا يتجاوز، في أعلى مستوياته، الـ 2000 دولار سنويًا. ولعل هذه الرؤية ولدت قناعات عند بلدان عدة، ولا سيما النامية، وحتى الناشئة منها، بضرورة الاندماج وفق شروط منظمة التجارة العالمية لقبولها عضوًا فيها، وبالتالي فتح أسواقها أمام الدول الكبرى التي تبحث عن أسواق ومستهلكين أكثر وعلى آماد بعيدة.

يوضح الشكل (3-1) المؤشرات التي وضعها المعهد لـيبرز أهمية الحرية الاقتصادية في دعم اقتصادات الدول، فهو يقسم العالم أربع مراتب بحسب تحرر اقتصادها، واعتمد على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مؤشرًا إلى حرية الاقتصاد والتجارة ورفع قيودها. ويتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي هو الأعلى في البلدان الأكثر تحررًا اقتصاديًا؛ لأنه بلغ نحو 24.402 دولار، ثم تأتي في المرتبة الثانية البلدان التي تمثل المستوى الثاني من التحرر، حيث وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 10.360 دولارًا. أما البلدان التي في المرتبة الثالثة من حيث التحرر، فوازي متوسط دخل الفرد فيها أقل من 4859 دولارًا. أخيرًا، وكما جاء أعلاه، تحلّ في المرتبة الأخيرة البلدان الأقل تحررًا؛ حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي أقل من 2998 دولارًا، وهذا ما استند إليه دعاة حرية التجارة ودورها في تعزيز الدخل وانعكاسه على جميع المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

الشكل (3-1)
مؤشر الحرية الاقتصادية والدخل لكل فرد (بالدولار)



المصدر: البنك الدولي، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي 2006 (واشنطن: البنك، معهد فريزر، 2006)، ص 54.

في الحقيقة، تجلّى قيام منطق التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي على أساس «سوق مبتورة» الحرية، أي الميل إلى تكوين سوق عالمية للمنتوجات ورؤوس الأموال من دون أن يصاحبه ميل مواز إلى اندماج أسواق العمل عالميًا، في «إقامة تقسيم العمل الدولي على أسس غير متكافئة، أهمها انفراد قوى الثالث في المركز (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) بالإنتاج الصناعي، وتخصيص دول الأطراف لإنتاج الخامات (الزراعية والمعدنية) للتصدير. وصار هذا «التبادل غير المتكافئ» الآلية الرئيسة الفاعلة في إنتاج الاستقطاب المعني، أي امتصاص الفائض المنتج في الأطراف لمصلحة المراكز. وكان الشرط السياسي لضمان فاعلية هذا التوسع هو التحالف بين رأسمالية المراكز والطبقات الحاكمة محليًا في الأطراف، وتحويلها إلى «برجوازيات تابعة»⁽¹⁸⁾.

(18) رمزي زكي، «آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب»، النهج، العدد 57 (شتاء 2000)،

تعدّ تقنية التسويق الاقتصادي الذي تمتلكه الولايات المتحدة عبر الآلية الإعلامية والمعلوماتية، من أهم آليات التأثير في رغبات المستهلكين، وبالتالي إقناعهم، وفي تكوين الطلب على الصُّعد المختلفة. ويستند التسويق الاقتصادي عبر الإعلام إلى القوة الهائلة لأسس الدعاية ومقوماتها السيكلوجية، وقد تتعدى إلى «الباراسيكلوجية» وإلى دراسة خصائص وسلوك الرأي العام المستهدف وإلى استخدام هذه الخصائص، بعد دراسة البيئة المستهدفة وأهم العوامل المؤثرة لجذب عدد أكبر من المستهلكين. فهي تقوم بتوظيف نتائج بحوث الإقناع وانتشار المعلومات في إطار حركة النظم الاجتماعية والاتجاهات النفسية، بما يسمح بانسياب المعلومات وتأثيرها من خلال وسائل الإعلام والإنترنت، عاملة على خلق طرائق لتحقيق الهدف الرئيس من عملية التسويق الاقتصادي عبر الإعلام، ومنها: طرائق، أو وسائل، إغراء المتلقين من أجل ترويج الأفكار أو الشخصيات ليدرك المتلقون وجودها، وهي جوهر القوة الناعمة، المركّب الأهم في القوة الذكية⁽¹⁹⁾. وتُعتبر الولايات المتحدة رائدة التسويق في مجالاته كلها، خصوصًا المجالين التجاري والاقتصادي، وهي الدولة الأولى في التجارة الإلكترونية؛ لأنها تستحوذ على 76.3 في المئة من التجارة الإلكترونية العالمية، بحسب إحصاءات عام 2011، وربما تُجاوز، وفق أحدث المؤشرات، 2.7 تريليون دولار، متفوقة بذلك على جميع الدول الأخرى المتقدمة التي تليها في القائمة⁽²⁰⁾.

من هنا، نستطيع فهم الأسس التي عملت عليها القوة الذكية، وبالتالي الدور، بما تملكه من آليات تكنولوجية افتراضية وواقعية تُعدّ انعكاسًا لفلسفة المجتمع الأميركي التجاري الرأسمالي الذي يسعى إلى حماية مصالحه قبل أي اعتبارات أخرى، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فالنظام الاقتصادي الأميركي، ومن ورائه النظامان السياسي والاجتماعي، يتأثر تأثرًا كبيرًا ويرتبط

(19) «منظمة التجارة العالمية: سبعة أخطاء شائعة عن منظمة التجارة العالمية»، في: العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير فرانك جي لتشنر وجون بولي؛ ترجمة فاضل جتكر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 413-418.

(20) المصدر نفسه، ص 15.

بمفهوم الدعاية والتسويق في الوسط الأميركي الذي تسوده الروح التجارية والرأسمالية⁽²¹⁾.

يعزى دور القوة الذكية الأميركية في دعم التبادل التجاري والاستحواذ على أكبر نسبة منه إلى معطيات القدرة التنافسية⁽²²⁾ العالية في المجالات كلها، وهي المعطيات التي تقوم على المرتكزات الآتية:

- جودة المنتجات الأميركية التي لا تضاهيها أي صناعة أخرى، وبالتحديد في المجال التكنولوجي، ما يخلق طلباً مستمراً حتى مع ارتفاع الأسعار، ولا سيما في الصناعات الإلكترونية وكل ما يتعلق بها من رقائق وأجهزة ومنظومات؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، استطاعت شركة آبل (APPLE) الأميركية تحقيق أعلى مبيعات في العالم في مضمار الأجهزة اللوحية (iphone, ipad, ipod, imac, (iwatch.itv...؛ فعلى الرغم من ارتفاع أسعارها مقارنة بالصناعات المنافسة لها، كمنتجات شركة سامسونغ الكورية الجنوبية، حقق آخر هاتف لشركة آبل (iphone 5s) في تشرين الأول/أكتوبر 2013 مبيع أكثر من 22 مليون جهاز خلال أسبوع واحد من طرح المنتج في الأسواق العالمية، بيد أن آخر هاتف من شركة سامسونغ (Galaxy 4s) لم تتجاوز مبيعاته الـ 16 مليون جهاز منذ تاريخ إنتاجه (تموز/يوليو 2013) ولغاية طرحه في الأسواق، ما يؤكد أهمية عامل الجودة والقدرة على استهداف المستهلك والاستجابة لرغباته المتجددة مع التطورات التكنولوجية⁽²³⁾.

- التقدم التكنولوجي وبراءة الاختراع: من المؤكد أن الولايات المتحدة

(21) سلافة فاروق الزغبى، «فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية»، الباحث الإعلامي، العدد 8 (آذار/مارس 2010)، ص 129.

(22) يعزف المجلس الأميركي السياسة التنافسية بأنها «قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وتحقق في الوقت نفسه مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل. انظر: نوير طارق، «دور الحكومة الداعم للتنافسية: «حالة مصر»» (دراسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002)، ص 5.

(23) ماكلين دوف، «التنافس التكنولوجي بين الشركات الكبرى للهواتف الذكية»، التقنية اليوم، العدد 7 (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، ص 13-16.

تملك من براءات الاختراع، التي لم يطلع عليها أحد من الدول المتقدمة في مراكز بحوثها وشركاتها العملاقة، ما يؤهلها للتفوق على مدى أكثر من 150 عامًا، كما جاء على لسان هيلاري كلينتون في سياق حديثها عن دور التكنولوجيا في دعم القوة المدنية⁽²⁴⁾.

- للمتوجات الأميركية قدرة تنافسية من حيث التسويق ليست لغيرها؛ فالعلامات التجارية الأميركية في مقدمة أوسع العلامات انتشارًا وأفضلها عوائد عالميًا، كشركة آبل، تليها شركة غوغل، فكوكولا، ثم آي بي أم ومايكروسوفت وماكدونالدز؛ فمن بين الـ 100 شركة وعلامة تجارية أولى، تستحوذ الولايات المتحدة على أكثر من 67 منها.

- تنتج الولايات المتحدة أكثر السلع وأكفأها نسبيًا. ويُقصد بالكفاءة خفض التكاليف في ظل ثبات الإنتاج من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد، بما فيها التقنية والتنظيم؛ وتعظيم الإنتاج مع ثبات التكاليف وفقًا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج؛ وتعظيم الأرباح التي هي الصلة بالحاجات العالمية، وليس بالمحلية فحسب⁽²⁵⁾.

ما زالت الولايات المتحدة تحتل مركز التنافسية العالمية التي تحدثنا عن أهم معالمها، بعد أن تراجعت إلى المرتبة الثانية لأسباب تتعلق بانعكاسات الأزمة المالية في عام 2008؛ إذ أصدر مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري في (مدينة لوزان) تصنيفه السنوي لعام 2013، مع مرور ربع قرن على إصدار أول القوائم التنافسية، وشملت في هذا العام 60 بلدًا. ويُستمد ثلثا البيانات التي تضبط الترتيب من المؤشرات الإحصائية المعتمدة في الأغلب على المعطيات الواردة في تقارير المنظمات الدولية، أما الثلث الآخر فيعتمد على تصورات قادة الرأي.

(24) نعوم تشومسكي، طموحات إمبريالية، ترجمة عمر الأيوبي، ط 2 (بيروت: دار الكتاب

العربي، 2011)، ص 83.

Matthew J. Slaughter, *How U.S. Multinational Companies Strengthen the U.S. Economy* (25)
(New York: Business Roundtable; The United States Council Foundation, 2009), pp. 21-24.

2- الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في دعم الاقتصاد الأمريكي

نشأت الشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا (فرنسا) في عام 1120، ثم ظهرت شركة الهند الشرقية البريطانية في عام 1600 وبعدها الهولندية، كأهم رموز النظام الاقتصادي العالمي وأسسها. أما اليوم فحظيت الشركات تلك بدعم الولايات المتحدة خصوصًا، والدول الصناعية الكبرى عمومًا، لأنها تعتبرها دعامة سياسية واقتصادية ومالية لسياسة الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى، خصوصًا الدول الثماني، لبسط العولمة وفرضها على السوق العالمية والنظام الاقتصادي العالمي.

من الضروري التفريق بين مجموعة من الاصطلاحات التي تعطي أسماء الشركات معاني مختلفة⁽²⁶⁾:

- الشركات الدولية (International companies): هي الشركات المصدرة والمستوردة، وليس لديها استثمارات خارج وطنها.

- الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational companies): هي شركات تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة. كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمّم في مركزها الرئيس في دولة معينة تسمى الدولة الأم (Home Country)، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة (Host Countries)، بمعنى أنها الشركات التي تشترك في أسهمها أكثر من دولة، ولديها استثمارات خارج بلدانها، وتعتمد على اللامركزية في إدارة إنتاجها، وليس لديها دور تنسيقي في شأن عرض المتوجات في كل بلد، وإنما تركز على التكيف مع المتوجات والخدمات في جميع الأسواق المحلية الفردية التي تستثمر فيها. وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على

(26) محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي (عمان: دار وائل للنشر،

2013)، ص 86 و95.

الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح، مع تنوع نشاطها ومراكز إنتاجها وتغيرها بما يتلاءم مع تحقيق ذلك الهدف.

- الشركات العابرة القوميات (Transnational companies): هي من أكثر الشركات تعقيداً؛ لأن لها جنسية واحدة وشركة أم واحدة تسيطر على الإنتاج وتحكم بمسائل الإنتاج والتسويق، فضلاً عن احتفاظها بجميع التقنيات والميزات التكنولوجية في بلدين أو أكثر، لكن لديها فروع تصنيع خارج حدودها لأسباب تتعلق بانخفاض تكلفة الإنتاج وأجور الأيدي العاملة والأوضاع الاستثمارية، أو تتعلق بقرىها من الأسواق العالمية الاستهلاكية⁽²⁷⁾، ومن ذلك مثلاً شركة آبل التي هي شركة أميركية الجنسية ومقرها الرئيس في الولايات المتحدة، حيث تجري أعمال البحث والتطوير⁽²⁸⁾، في حين أن مصانعها خارج الولايات المتحدة، وبالتحديد في الصين وهونغ كونغ.

- الشركات العالمية (Global companies): هي الشركات التي لديها استثمارات في كثير من البلدان، أي إنها تسوّق منتجاتها من خلال استخدام نسق - صورة/ العلامة التجارية نفسها في جميع الأسواق. ولها، عموماً، مكتب واحد مسؤول عن الاستراتيجية العالمية، ويعمل على تأكيد وحدة التخزين وإدارة التكاليف

Lee Iwan, «Difference between a Global, Transnational, International and Multinational (27) Company,» *Word Press*, 18/6/2007, <<http://leeiwan.wordpress.com/2007/06/18/difference-between-a-global-transnational-international-and-multinational-company/>>.

(28) البحث والتطوير (Research and Development) وباختصار R&D، هما العمل الإبداعي الذي يتم على أساس نظامي بهدف زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع، واستخدامه لإيجاد تطبيقات جديدة، في ظل التنافس المحموم بين الدول والشركات في عالم يتغير بسرعة. ويات من الضروري التركيز على قطاع البحث والتطوير بهدف مراجعة التصميمات والتقنيات المتوافرة وتنقيحها وزيادة كفاءة عمليات الإنتاج وتحسين المنتجات الحالية وإبتكار منتجات جديدة من أجل مواجهة المنافسين ومتابعة التغيرات المستمرة في رغبات الزبائن.

أما أكثر الدول إنفاقاً سنوياً على البحث والتطوير في العالم، فهي الولايات المتحدة (345 مليار دولار)، يليها الاتحاد الأوروبي (231 مليار دولار)، ثم الصين (136 مليار دولار)، ثم اليابان (130 مليار دولار). وعند مقارنة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول، نجد أن أكبر عشر دول هي إسرائيل (4.5 في المئة)؛ السويد (3.7 في المئة)؛ فنلندا (3.45 في المئة)؛ اليابان (3.4 في المئة)؛ كوريا الجنوبية (3.2 في المئة)؛ سويسرا (2.9 في المئة)؛ أيسلندا (2.8 في المئة)، الولايات المتحدة (2.6 في المئة)؛ ألمانيا (2.5 في المئة)؛ النمسا (2.45 في المئة).

والكفاءة. من هذه الشركات العالمية متاجر وول مارت (Wal-Mart Stores) الأمريكية التي يخدمها في الأسبوع الواحد أكثر من 100 مليون عميل في 26 بلدًا. وهي الشركة الأولى من حيث حجم الانتشار، وأسهمها مدرجة في قائمة الشركات العالمية الـ 500. وهناك أيضًا شركة رويال داتش شل (Royal Dutch Shell) ومجموعة سينوبك (Sinopec Group)⁽²⁹⁾.

بعد التوضيح والتفريق بين هذه الأنواع من الشركات، نصبُّ اهتمامنا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تُعدّ ذخراً كبيراً للاقتصادات الرأسمالية، وفي مقدمها اقتصاد الولايات المتحدة؛ فهي تُعتبر أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقترن، كظاهرة حديثة، بتداول الإنتاج، حيث الاستثمار الأجنبي ونشاط الفروع الأجنبية المختلفة وعملياتها، والتوسع على صعيد الدول المتقدمة والدول النامية، وتزايد أهميتها على مستوى الإنتاج العالمي لتصب في مصلحة الدول الصناعية المتقدمة.

اعتمدت الولايات المتحدة على الشركات المتعددة الجنسيات باعتبار هذه الأخيرة الرثة الخارجية التي يتنافس بها الاقتصاد الأمريكي، إن صح التعبير، لأنها تستطيع أن توصل إنتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود أي دولة. وهي ليست شركات ضخمة يمكنها تسويق إنتاجها في الخارج فحسب، بل إنها أيضًا شركات تصدر حزمًا من رأس المال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية، بهدف القيام بعمليات الإنتاج في دول أجنبية. وفي كثير من الحالات، يشمل إنتاج هذه الشركات العالم برمته، مع اختلاف مراحل الإنتاج المتبعة في دول مختلفة، والتسويق أيضًا على مستوى دولي أحيانًا، وبيع السلع المصنّعة في دولة واحدة أو دول عدة في جميع أنحاء العالم. وأخيرًا تهدف الشركات المتعددة الجنسيات إلى إيجاد شركات تابعة في كثير من الدول، ووجد أن مثل هذه الشركات تشكل 80 في المئة من جميع الشركات الأجنبية التابعة للشركات الأمريكية الضخمة⁽³⁰⁾.

Global 500, <<http://fortune.com/global500/wal-mart-stores-1>>.

(29)

(30) جون إدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم؛ تحرير

سمير حداد (عمان: دار الكتاب الأردني، 1998)، ص 114.

يمكن تجسيد دور الشركات المتعددة الجنسيات وسطوتها في السوق العالمية بناء على حقيقة أن 50 في المئة من تجارة الولايات المتحدة واليابان و80 في المئة من تجارة بريطانيا هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في دول أخرى. كما تقدّر مبيعات الشركات العالمية الـ 1000 الأولى بـ 7705 مليارات دولار سنوياً، أي 35 في المئة من الناتج الإجمالي العالمي الذي يقدر بـ 21.850 مليار دولار في العام نفسه، علماً أن جميع المؤشرات الاقتصادية تشير إلى النمو المستمر في هذه النسب، وبالتالي إلى تعزيز هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي⁽³¹⁾.

إن الشركات الأميركية واليابانية على رأس أكبر شركات العالم المثة، وتتنوع أهم الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات في قطاع صناعة السيارات والصناعات البترولية والصناعات الكيماوية والصناعات الدقيقة الإلكترونية. وبحسب الإحصاءات، تشرف هذه الشركات الأميركية إشرافاً مباشراً على 60 في المئة من الإنتاج الصناعي في كندا، وعلى 30 في المئة من الإنتاج الصناعي في كل من البرازيل وكولومبيا، وهذا يعطي مؤشراً إلى نفوذ الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات التي تسد ما قيمته 58.9 في المئة من الإنفاق على مراكز البحوث الأميركية، وهي محطة مهمة لرفد تلك الشركات بالتكنولوجيا وتطوير وسائل إنتاجها، لتحقيق أعلى نسبة أرباح ممكنة.

بحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن التوسع الجغرافي لمقارّ الشركات المتعددة الجنسيات في بلدان المراكز رفع عددها إلى 472 مقراً، منها 162 مقراً لشركات أميركية. وفي لمحة عن انتشار الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات، نلاحظ أن شركة «جنرال إلكتريك» (General Electric) تنتشر في مجموعة شركات تجزئة في 70 دولة. كما نجد أن الشركات النفطية (كشركات إكسون وغالف وتكساس أوليل وسوكال) التي تعود جذور تأسيسها إلى عام 1911⁽³²⁾، تسيطر

(31) سييرو، ص 120.

(32) محمد خيتاي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 106-110.

اليوم على مجمل عمليات الاستخراج والتكرير وتأمين الإمدادات، لا للبلد الأم فحسب، بل لجميع الدول الصناعية المتقدمة. وهي تتميز بنمط احتكار القلة الذي يعتمد على جني الثروات ونزحها إلى المركز (الولايات المتحدة)، وتوفير مناصب شغل في بؤر جديدة، بمعنى البحث عن أطراف جديدة، وإنشاء نمط استهلاكي مهم عبر الإدارة الإعلامية والتسويقية، أكان ذلك بصورة مباشرة - بالتفاوض مع حكومات البلدان المضيفة - أم بصورة غير مباشرة، أي باستهداف المستهلك الجمعي والتثقيف في شأنه بوسائل ناعمة.

3 - القوة الذكية في دعم العلاقات الاقتصادية الدولية (اتفاقات البيئة وتغير المناخ)

نرى أن موضوع البيئة والمناخ من الجوانب المهملة في الحياة الاقتصادية التي تفرض نفسها ولم يدخل صلب التحليل الاقتصادي بعد؛ فالجامعات ما زالت تدرّس علم الاقتصاد باعتباره «العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، أو إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة». وبدأ هذا المفهوم لعلم الاقتصاد يتغير، وصار الفهم الكلاسيكي له يلائم متطلبات تطور النشاط الاقتصادي. ولعل أدهى الأضرار التي يعانيها كلٌّ من البيئة والمناخ تلك الناجمة عن الاقتصادات الصناعية المتمثلة، بشكل خاص، في الدول والشركات الرأسمالية.

تُعَدّ الولايات المتحدة من الدول الصناعية الملوّثة للبيئة، إلا أنها أول من دعا في مفاوضات الأوروغواي إلى إنشاء لجنة دائمة للبيئة والتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. وبالفعل، استجيب لها في مؤتمر مراكش؛ إذ نص القرار على إنشاء لجنة وتحديد نطاق عملها وضرورة التزامها، وبذلك دخل موضوع التجارة والبيئة رسميًا، أول مرة، في إطار اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المعايير البيئية للنشاط الصناعي، لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة، فضلًا عن السلع الزراعية وما تتطلبه من استخدام مبيدات كيميائية وأسمدة واعتماد مواصفات للتعبئة والتغليف.

وفق خطة ذكية للولايات المتحدة، جرى نقل أكثر من 120 مصنعًا وشركة أميركية تُصدر انبعاثات ملوثة للبيئة إلى دول أخرى، تلافياً للعقوبات والغرامات المالية من جهة، ولارتفاع ضريبة الكربون من جهة أخرى، خلافاً للدول المضيفة لها. وكانت الصين أولى الدول التي احتضنت تلك المصانع والشركات، وتبعتها كلٌّ من دول أوروبا الشرقية وتايوان وسنغافورة. وتراجعت الولايات المتحدة في عام 2012 إلى المرتبة الثالثة على قائمة الدول الملوثة للبيئة، لتحل محلها الصين في المرتبة الأولى بعد أن كانت قبل عقد من الزمن من الدول الصناعية المحافظة على سلامة المناخ وغير الملوثة للبيئة. وتطرح الولايات المتحدة مجموعة من الأفكار المتعلقة بالآثار الإيجابية لتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبحث الشركات المتعددة الجنسيات على تحسين البيئة. من هذه الأفكار⁽³³⁾:

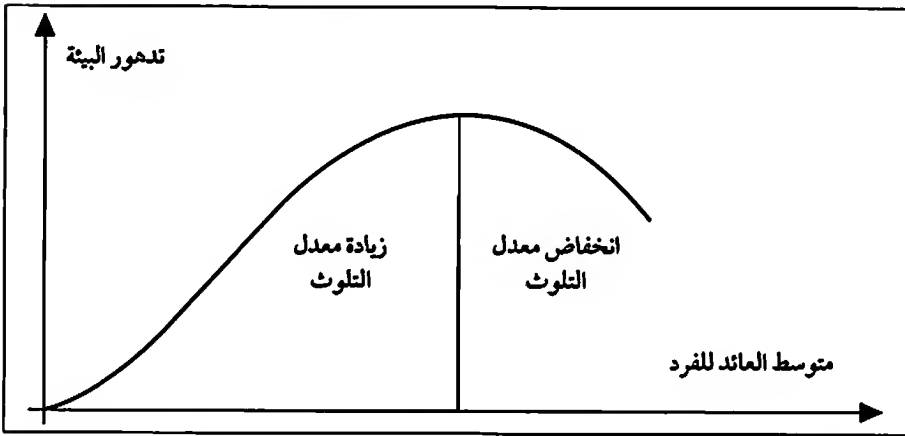
- إن ارتفاع مستوى الدخل الفردي الناتج من التخصص بالإنتاج المبني على الميزة النسبية يؤدي إلى إعادة هيكلة الحاجات الفردية وظهور حاجات جديدة، كالحاجة إلى البيئة النظيفة، بما يمثل قوة دافعة لإجراء تعديلات على القوانين، واتخاذ قرارات معينة تتماشى ورغبات الأفراد.

- إن اتفاقات تحرير التجارة وتسهيلها تزيد في الطلب على التكنولوجيا النظيفة، فهي توجهها إلى الأفضل والأنظف بيئياً، وهذا يتفق مع منحني كوزنتس البيئي (The Environmental Kuznets Curve) الذي يشير، كما في الشكل (3-2)، إلى أن هناك علاقة طردية بين زيادة دخل الفرد والتحسين البيئي، وبالعكس؛ فكلما انخفض مستوى دخل الفرد ازداد التلوث وتدهور البيئة، وهي معادلة لم تأت من دون قياس ذلك على الدول المتقدمة والدول النامية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تؤكد دراسة كوزنتس أن نوعية البيئة تتأثر عند حد معين من الدخل بصورة سلبية في المراحل الأولى من النشاط الاقتصادي، ولا سيما أن

(33) سارة عبد الوهاب لحيمر، «تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية: دول الاتحاد الأوروبي ودول الكوميسا للفترة (1980-2007)»، جامعة الكرك، عمان، 2011، ص 98.

المراحل المبكرة من التصنيع والتطوير تستوجب استغلال مقدار كبير من الموارد الطبيعية وتقنيات الإنتاج الملوثة للبيئة. لكن مع الارتفاع المستمر في الدخول الحقيقية نتيجة التجارة الدولية، يتزايد الطلب على الجودة البيئية، كسلعة كمالية يكون الطلب عليها مرناً مع تغيرات الدخل، حيث تزايد الأصوات المطالبة بالتكنولوجيا النظيفة⁽³⁴⁾.

الشكل (2-3)
منحنى كوزنتس البيئي



المصدر: أحمد إبراهيم ملاوي، «التحولات الاقتصادية في عصر العولمة»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 كانون الأول/ ديسمبر 2012، ص 16-17.

من الجدير بالذكر أن تبرير منحنى كوزنتس الذي تطرحه الولايات المتحدة والدول المتقدمة، ولا سيما الأوروبية منها، لا يتفق مع الواقع؛ فالأهداف المضمرة لفرض ضرائب تتعلق بتلوث البيئة والاحتباس الحراري مغايرة لأهداف أخرى غير معلنة، وإن تكن تريد بالفعل الحفاظ على البيئة، فكيف يمكن قبول ترحيل شركاتها الملوثة إلى الدول النامية أو الناشئة بسبب ضعف القوانين المتعلقة

(34) أحمد إبراهيم ملاوي، «التحولات الاقتصادية في عصر العولمة»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 كانون الأول/ ديسمبر 2012، ص 16-17.

بالاستثمارات الملوثة للبيئة أو افتقاد هذه التشريعات. كما أن الدول المصدرة للمواد الأولية هي المتضرر الأكبر، فالدول المصدرة للنفط هي أول من عارض زيادة الضرائب لما يلحق بها من أضرار، خصوصًا في ما يتعلق بارتفاع تكلفة إنتاج المشتقات النفطية.

ثانيًا: توظيف القوة الذكية الأميركية نماذج تطبيقية مختارة

يسلط هذا المبحث الضوء على توظيف القوة الذكية الأميركية، بعد تحديد مفهومها وتوصيف مقومات القوة الأميركية التي تنطلق منها لتوظيف استراتيجيتها الشاملة. ولا بد من تقديم نماذج مختارة لتوضيح مدى إمكان تطبيقها.

1 - فلسفة التحرك الأميركي لإدارة التغيير الدولي

قبل الحديث عن التوظيف المكاني للقوة الذكية الأميركية، من المنطقي ابتداءً أن نفهم طبيعة التوظيف ومستوياته، والأطر التي تتحرك من خلالها الولايات المتحدة؛ فالأداء الاستراتيجي الأميركي لم يكن وليد الصدفة، ولا يمثل فكرة القائد الضرورة أو القائد الميداني بصورة مستعجلة تتطلب الحسم إبان المعركة أو التحدي، بل هو أبعد من ذلك، لأن الفكر الاستراتيجي الأميركي اتكأ في حقيقته على مقومات قوة كبرى جعلها تعيش مخاضًا كبيرًا، وربما مخاضًا عسيرًا يصعب على غير المتخصص تلمس أدواته، وبالتالي الأسباب التي تجعله يتحرك تجاه تلك المصالح أو الأهداف هنا وهناك، وهو ما يستوجب توضيح الآتي:

أ- مستويات التحرك الأميركي

تقوم إدارة التغيير الأميركي في النظام الدولي على خمسة مستويات مترابطة في سلسلة حلقات متصلة، تكمل إحداها الأخرى:

- مستوى الفلسفة: يمثل هذا المستوى قاعدة البناء وأرضية الحركة التغييرية؛ فكلما ازدادت الفكرة عمقًا، واستطاعت أن تجيب عن مجموعة من

الأسئلة الحيوية والملحة المطروحة، في الماهية والكيفية الزمانية والمكانية، ترسخت جذورها وقدمت أنموذجًا ناجعًا قوي البناء، وهذا المستوى يؤثر في جميع المستويات اللاحقة⁽³⁵⁾. وفي ما يتعلق بالفلسفة الأميركية، فإنها تميزت دائمًا بأنها فلسفة براغماتية، على الرغم من أنها كانت باستمرار فلسفة مستقبلية لجميع التيارات الفلسفية الأوروبية. ولم تعرف الولايات المتحدة البراغماتية الواقعية - الذرائعية⁽³⁶⁾ بشكلها الصحيح إلا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لكن التاريخ الأميركي يحفل بالدلالات التي تشير كلها إلى تغلغل المنهج البراغماتي في التجربة الفلسفية الأميركية، فما كان من الممكن لأسلوب الحياة الأميركية وتتابع الهجرة، وما كانت تفرضه الحياة الجديدة على السكان، إلا أن تطرح كلها هذا النمط من التفكير بما يتوافق وتطلعات اقتصاد السوق والدعوة إلى حرية الأسواق⁽³⁷⁾. وكانت نظرية الارتقاء التي وضعها داروين نقطة تحول في الفلسفة الأميركية؛ لأنها أحالت فكرة الطبيعة من نظام ثابت، أي من الحقيقة الأزلية، إلى واقع متغير باستمرار تغيرًا ديناميًا، وشجعت التفسيرات العلمية في غير العلوم الطبيعية، ومهدت لإدخال التجريبية في الفلسفة. وهي أحد أهم العوامل المساعدة في إدارة التغيير الدولي، وهذا ما عكس نمط التفكير الأميركي، وبالتالي وضع الاستراتيجيات والعمل.

سُخِّرَت هذه الفلسفة لتكون منهاجًا للعولمة، فأصبح لها مصطلحاتها

(35) أحمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي ووائل عادل، حرب اللاعنّف: الخيار الثالث، سلسلة حرب اللاعنّف (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ أكاديمية التغيير، 2007)، ص 15.

(36) الذرائعية (أو البراغماتية) مذهب فلسفي اجتماعي يُعتبر وليم جيمس (1842 - 1910) مؤسسه. وهو يقول إن الحقيقة توجد في جملة التجربة الإنسانية، لا في الفكر النظري البعيد عن الواقع، وإن المعرفة آلة أو وظيفة في خدمة مطالب الحياة، وإن صدق قضية ما هو في كونها مفيدة للناس، وإن الفكر في طبيعته «غائي» ويقوم على أن الغاية تبرر الوسيلة. ونشأت الذرائعية كمذهب عملي في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ووجدت في النظام الرأسمالي الحر الذي يقوم على المنافسة الفردية خير تربة للنمو والازدهار. انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة، نقلها عن الإنكليزية فؤاد كامل، جلال العشري وعبد الرشيد الصادق؛ راجعها وأشرف عليها وأضاف شخصيات إسلامية، ط 2 (بيروت: دار القلم، 2003)، ص 456.

(37) لاري مكراث، الفلسفة البراغماتية الجديدة، ترجمة سعاد عابدين (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص 28.

ومفاهيمها العابرة القارات والمتجددة في كثير من مدن العالم اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا، تحت مسمى «القوة الذكية» الأكثر تأثيرًا ومرونة وتكيفًا ونجاعة، كما يصفها المراقبون والمتخصصون. وإن فلسفة التغيير التي تمثل أحوال النشأة الأميركية والتوسع، لهي خير مثال لهذا المستوى الذي يترجم في مراحل أخرى إلى سياسات متوافقة مع النهج الفلسفي في الأطر المختلفة.

- مستوى السياسات: يُعرف هذا المستوى بأنه إطار التصرف وقيود الفعل، وهو يحدد مرونة أفق الحركة وجموده، وسعته أو ضيقه، وتحرره أو انغلاقه خلال المراحل المتتالية التي تمر بها عملية البناء. ولا بد من أن تكون السياسات متسقة ونابعة من الفلسفة (المستوى الأول)، وقال أبراهام لنكولن في عام 1816 «إن سياستي هي ألا تكون لي سياسات»، ويقصد هنا مدى مرونة السياسات التي اختارها وتبناها الولايات المتحدة في كل زمان ومكان⁽³⁸⁾.

يشكل المستويان الآنف الذكر منطلقات العمل؛ فنجاح سياسة معينة لدولة ما يتوقف على مدى ملاءمتها البيئة، ذلك أن السياسة الاقتصادية للدولة، على سبيل المثال، تنطلق من مقوماتها الاقتصادية، وتمثل الواقع الذي تُبنى عليه القرارات، وكذلك باقي السياسات المتنوعة. وسنلاحظ مدى قدرة تلك السياسات على توظيف مفردات القوة كمنسجم متحرك بين الشد والجذب في الدول المستهدفة أو في الجماعات ذات التأثير العالمي.

لعل أهم ميزة يوفرها هذا المستوى ويمكن لصقها بالولايات المتحدة هي المرونة والقدرة على المناورة والاعتراف بالأخطاء والتراجع عن أي سياسة حيث يقتضي الأمر، بعيدًا عن الاستعلاء والنظرة الفوقية، لامتلاكها مقومات القوة المادية والفكرية معًا. ذلك كله عزز إمكانية التكيف والمواءمة في مراحل، وهي أشبه بسياسة العزلة في مراحل التاريخ الأميركي، وصولاً إلى مراحل تولي الدور والخروج من الوضع القائم إلى وضع آخر يتسم بمتطلبات المراحل وفق معطيات القدرة. ولعل دورة الاقتصاد الرأسمالي تعطي صورة لتلك التقلبات والقدرة على التغيير في السياسات مع كل دورة (رواج - انتعاش - ركود - كساد).

(38) عبد الحكيم، مرسي وعادل، ص 16.

- مستوى الاستراتيجيا: وهو أسلوب التفكير في الحلول الملائمة التي تتحدد في ضوءها بُنى الحركة وهياكلها وقادتها وأعضاؤها ومهارات القادة والأعضاء وخططهم البديلة القريبة والمتوسطة والطويلة الآماد. وغالبًا ما يتداخل هذا المستوى في مستوى السياسات في جدال محتدم بين المفكرين الاستراتيجيين والسياسيين، لكن لسنا في صدد الاستفهام عن هذا الجدل⁽³⁹⁾.

تحدد في ضوء الاستراتيجيات أدوات التغيير الرئيسة وأدوات الحسم التي تراهن عليها الحركة. وتنوع هذه الأدوات ما بين مركبات القوة الذكية (الخشنة والصلبة والناعمة)، وتتقرر بواسطة هذه الاستراتيجيا حُزم الاستخدام المتتالية أو المتوالية، وأيها تُقدّم على الأخرى، وفق رؤية القادة التي تقتضيها المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة. ولتقويم الأداء الاستراتيجي وقياسه لنجاح الاستراتيجيا الشاملة، يتعين الوقوف على مواطن القوة والضعف في كل مفصل من مفاصلها التي تتحرك من خلالها أدوات الاستراتيجيا الأميركية.

- مستوى التكتيك⁽⁴⁰⁾ والتكتيك: يشمل التكتيك الخطط والوسائل التنفيذية والتشغيلية القصيرة التي يضعها المفكر الاستراتيجي أو القائد، ويستهل ذلك بالخطط وطريقة العمل. فهو أسلوب المفكر والقائد في قراءته الخصم على سبيل المثال لا الحصر، وتتحدد في إطار الاستراتيجيات ووفق الإمكانيات المتاحة. بناء عليه، تختلف التكتيكات التي تنطلق من استراتيجيا عسكرية عن تلك التي تنطلق من استراتيجيا ناعمة، كما أنها تختلف عن الاستراتيجيا الشاملة مضمونًا وعملاً⁽⁴¹⁾.

(39) عبد الحكيم، مرسى وعادل، ص 16-17.

(40) عرّف المنظر العسكري البروسي كلاوزفيتز التكتيكات بأنها «نظرية استخدام القوى العسكرية في المعركة»، وعرّف الاستراتيجيا بأنها «نظرية استخدام المعركة لأهداف الحرب». ووفق وجهة نظره، فإن الاستراتيجيا هي توظيف المعركة للانتصار في الحرب، لذا عليها أن تحدد هدفًا للفعل العسكري الذي يُحدّد بدوره وفقًا للغاية من الحرب نفسها. بكلمات أخرى، ترسم الاستراتيجيا خطة الحرب، ومن أجل ذلك عليها أن تربط سويًا حلقات طويلة من التحركات في سلسلة واحدة تقود إلى الهدف. انظر: توني كليف، الاستراتيجيا والتكتيك عند لينين، ترجمة أشرف عمر، ط 2 (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص 158.

(41) عبد الحكيم، مرسى وعادل، ص 17.

أما التكنيك، فيشير مضموناً إلى المهارة التي يعتمد عليها القائد الميداني عند التنفيذ، وإلى قدرته على المناورة ووضع لمساته في التأثير في نجاعة الأهداف والخطط المرسومة وفق الوسائل المتاحة، بمعنى أنه يتعين على الرئيس التنفيذي لأي دولة ألا يكون جامداً أمام ما هو مرسوم له في الاستراتيجية، لأن أي طارئ يقابله الجمود يقود فعلاً إلى الإخفاق، وهنا يتجلى دور المهارة وفق التكنيك الذي يتمتع به⁽⁴²⁾. والمهارة لا يمكن أن تأتي من دراسة نظرية، وإنما تتعدى ذلك إلى الممارسة والغور في جذور كل فعل وردة فعل مقابلة ومكوناتهما. ولعل أهم ما يميز الأداء الاستراتيجي الأميركي، بل القوة الذكية الأميركية، هو التكنيك العالي في تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة.

- مستوى التنفيذ، أو مستوى التوظيف، ويُقصد به الإجراءات وخطوات العمل التي تتحدد في إطار «التكتيكات والتكتيكات». ويُعدّ مستوى التنفيذ المعيار الأهم لقياس مؤشر النجاح أو مواطن الخلل والإخفاق. وإذا كانت الفلسفة والسياسات تمثل «قاعدة البناء التغييري»، فإن الاستراتيجيات والتكتيكات والتكتيكات والتكتيكات تمثل رأسه المدبب الموجه إلى الخصم. والولايات المتحدة تعرف أن الخطأ على مستوى التنفيذ والتكنيك قد يكون محتملاً، بينما الخطأ والجهل على مستوى الاستراتيجيات يكونان مؤلمين وأكثر خطورة. وبالتالي، فإن غياب الأرضية، وهي الغطاء الفلسفي والفكري، يؤدي إلى أزمة مهلكة في مجموع النتائج بعد التوظيف والتنفيذ. وهذا الأمر تجاوزته الولايات المتحدة بفضل ما تملكه من مقومات وأصول فكرية ومادية كبرى، وذلك لسبب أساس هو أن الولايات المتحدة عندما تضع استراتيجياتها لا تبقى، كما هو معلوم، في جمودها النظري بل تتعدى ذلك حتى تصل في مراحل إلى خرق المألوف تحت سمة «المرونة» في العمل⁽⁴³⁾.

ب- اتجاهات المصالح الأميركية

على الرغم من أهمية فهم المفكرين الاستراتيجيين والسياسيين البيئة الدولية والداخلية، فإنها لا تشكل أكثر من خلفية للفكر، وإن الاستراتيجية والسياسة الدولية

(42) جان ماري مولر، استراتيجية العمل اللاعنفي، ترجمة ماري طوق؛ مراجعة أنطوان طوق ووليد صليبي، ط 2 (بيروت: حركة حقوق الإنسان، 2007)، ص 33.

(43) انظر: عبد الحكيم، مرسى وعادل، ص 17.

ليستا مجرد عمل فكري جامد يتبارى فيه المفكرون، بل تتخطيان ذلك بوصفهما عملاً ومحطة تقتضي الأداء، وإن قياس الأداء الاستراتيجي لا يمكن معرفة نجاحه إلا بعد تطبيقه على أرض الواقع، ويحتاج التطبيق في البدء إلى تحديد المصالح القومية العليا وتقديم معيار للحكم تقاس عليه الأهداف، وهو جهد يُبذل في سبيل توصيف المسوّغات الضمنية لسلوك الدول والفاعلين غير الدوليين في بيئة دولية تحمل تحديات وتهديدات ومعوقات كثيرة، وهو سلوك ينحدر إلى معالجة التغير المفاجئ والتغير المسيطر عليه.

تُعَدّ عملية صوغ استراتيجية الأمن القومي الأميركي عملية معقدة، يشارك فيها عدد كبير من الجهات التنفيذية والتشريعية والأكاديمية والإعلامية، جنباً إلى جنب مع عناصر المجمع الصناعي - العسكري والنخبة الاستراتيجية الأميركية. وعلى الرغم من وجود درجة عالية من الخلاف والتباين بين الجمهوريين والديمقراطيين الأميركيين في شأن قضايا الدفاع والأمن القومي، تتنوع الرؤى والتصورات في هذا المجال، في ما يخصّ الأوزان النسبية للتهديدات الفعلية والمحتملة، كما في شأن الأولويات النسبية للإتفاق الدفاعي والطرائق المثلى لتحقيق أهداف الأمن القومي الأميركي، إلا أن هذا التباين وهذا التنوع يظلان في نهاية المطاف محصورين في إطار التكتيكات والأساليب، وليس في إطار الأهداف.

ربما يُصاب الباحث في مجال أصول الاستراتيجية الأميركية الشاملة بردة فعل متكررة وهو يتصفح تلك الأصول، وأطر تصميمها، وطرائق تمازجها، وصعوبة فك كثير من رموزها، كون تلك الاستراتيجية، كما يقول هيرف كوتو «خليط متجانس ومنسجم من مقومات الوجود لأية دولة»⁽⁴⁴⁾. وكما هو معلوم، تُقسم المصالح القومية للولايات المتحدة أربع فئات رئيسة قسمة معلنة وصريحة، وهي، كما تناقلتها أجنداث السياسة الخارجية الأميركية في مراحل مختلفة: الأمن؛ الازدهار الاقتصادي؛ الحفاظ على القيم في داخل الوطن؛ إظهار القيم على الساحة الدولية. وهنا يجب التنويه بأن الأهداف تختلف عن المصالح،

(44) نقلًا عن: منعم صاحي العمار، تنازعات الذات (هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغير) «الولايات المتحدة أنموذجاً» (بغداد: المكتبة الوطنية، 2012)، ص 172.

فالمصالح يجب تحديدها دونما اعتبار لإمكانية تحقيقها، على عكس الأهداف التي تشكل الاستقرار الفعلي للدول، بمعنى أن ليس في مقدور الدول تحقيق مصالحها الكاملة إلى أقصى الدرجات، بينما تحقيق الأهداف أمر ملجٌ بجميع صورته⁽⁴⁵⁾. وكان وزير الدفاع الأميركي الأسبق وليام بيرى والموظف الكبير السابق في البنتاغون واستون كارتر قد حددا المصلحة الوطنية الأميركية بثلاث فئات⁽⁴⁶⁾: الفئة (أ) هي فئة المصالح التي تهدد بقاء الولايات المتحدة؛ الفئة (ب) هي فئة المصالح الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية المهمة؛ الفئة (ج): وهي فئة المصالح الأبعد والأكثر عرضة للنقاش (مثل حفظ السلام).

ركز جوزف ناي وآرميتاج أيضًا في محصلة نظرية القوة الذكية على الفئتين (ب) و(ج)، ولا سيما في الدورة الثانية لإدارة أوباما، لأن الفئة (أ) لا تنفك عن الفئتين (ب) و(ج)، بل إن الفئتين (ب) و(ج) هما الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق السيطرة والحفاظ على القوة العسكرية والقدرة الهائلة الاقتصادية اللتين تملكهما الولايات المتحدة، لاعتقادهما أنه إذا ما أُطلق العنان لتلك القدرات دونما أي محددات، فستكون النتيجة كنتائج حربي العراق وأفغانستان؛ إذ تحولت الأولويات إلى مسائل ثانوية، فضلًا عن الاستخدام المتوحش للقوة الخسنة والتفريط في النفقات التي أنهكت القوة الاقتصادية، والعكس بالعكس في إدارة بوش الابن⁽⁴⁷⁾. ومن هنا أقبلت الدعوات كي تكون القيادة الأميركية العالمية متضمنة أبعادًا أخلاقية⁽⁴⁸⁾ وقيمة وسياسية لإضفاء الشرعية الدولية.

(45) تيري ل. ديل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحاتة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 231-235.

(46) بيير هاسنر وجوستان فاييس، واشنطن والعالم: معضلة القوة العظمى، ترجمة قاسم مقداد، قضايا راهنة؛ 13 (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008)، ص 97-98.

(47) CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America, Coauthors, Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, Jr. (Washington, DC: Center for Strategic International Studies [CSIS], 2007), <http://csis.org/files/media/csis/pubs/071106_csissmartpowerreport.pdf>, pp. 11-14 (PDF).

(48) ابتعدت الولايات المتحدة عن الأبعاد الأخلاقية والقيم في حربي العراق وأفغانستان، في إدارة بوش وطروحات اليمينيين، القائلين بلزوم تطبيق منطق أن الإرهاب هو الشر حتى النهاية خصوصًا في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وأن استخدام القوة هو الحل عبر استباق العدو، ولم يحددوا من هو العدو. وهذا ما أفقدها قوتها الناعمة التي تملك أعنى أدواتها وروافدها.

عند النظر إلى الواقع الدولي باعتباره عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحراك والمرونة والدينامية، تندفع تلك العملية من سعي الأطراف والقوى الفاعلة في الواقع الدولي إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات وممكنات نسبية وموارد متاحة؛ فعندما تتغير القدرات تغيرًا حاسمًا لدى طرف ما من أطراف التفاعل، تسعى باقي الأطراف - وفقًا لتحليل المدرسة الواقعية الجديدة - إلى إعادة التوازن من جديد بتفعيلها سياسات واستراتيجيات تلائم مستجدات الواقع الدولي وتحولاته؛ لأن الأطراف الفاعلة تدرك أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع الذي يتحول بدوره إلى سياسات وسياسات مضادة، فإن حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة، فضلًا عن تحقيق مصالحها واستراتيجياتها المبتغاة، مرهونان بامتلاك مقومات القوة المادية وغير المادية وتوظيفها البناء، والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة وتعظيمها إلى أبعد مدى ممكن، لتحقيق الأهداف التي ترنو إليها⁽⁴⁹⁾.

عند التعمق في سبر تحولات الولايات المتحدة وتحركاتها، نجد سمة مهمة ومميزة تتمتع بها مع كل تحول، وهي سمة «المرونة» التي تجعلها تتكيف مع أي معوق وفي أي وضع وفي المجالات المختلفة، وهي «سمة ذكية» للتكيف مع التغيرين الداخلي والخارجي لمن استطاع أن يتقن استخدامها. ونحن إذ تحدثنا عن خزانة الفكر والمؤسسات المهمة ببقاء القوة الأميركية في المقدمة، فإن حديثنا لم يأت من باب السرد والإسهاب. واتصالًا بذلك وفي قراءة اهتمامات تلك الخزانات، ظهر أخيرًا «مشروع أميركا الموحدة والقوية» (The Project for a

(49) مصطفى شفيق علام، «القوى الكبرى وضوابط التغيرات الاستراتيجية..

<http://www.muslim.org/vb/showthread.php?416767-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%8B%D8%A7>

الولايات المتحدة نموذجًا»، على الرابط:

تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 8 / 10.

(United and Strong America- PUSA) لعام 2013⁽⁵⁰⁾ الذي يُعدّ منظومة جديدة تهدف بشكل رئيس إلى «خدمة القيم والأمن القومي الأمريكي»، ويقدم في الوقت نفسه العون لتعزيز القدرة على توظيف القوة الذكية التي تمزج القوة الناعمة بالقوة الصلبة، مع إمكان استخدام كل قوة على حدة من دون التخلي عن الاتجاه الآخر. وهذه قراءة مهمة توصل إليها مفكرو القرار الأمريكي وصنّاعه، ومعطى جديد للأداء الاستراتيجي الأمريكي. بناء عليه، جاء في آذار/ مارس 2013 «مشروع من أجل استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي» الذي أعدّه فريق عمل من الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، مكون من خبراء السياسة الخارجية والأمن القومي، بمن فيهم مسؤولون خدموا في إدارات بيل كلينتون وجورج دبليو بوش وباراك أوباما⁽⁵¹⁾.

عنوان المشروع «تحديد أولويات القيادة الأمريكية»، ويؤكد «القدرة الفريدة للولايات المتحدة على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره». ومع ذلك، يعترف محررو المشروع بأن العالم ليس حقلاً سلبياً للعب المحاييد، فهناك قوى متنافسة تسعى إلى مزيد من النفوذ والسلطة، وبأن توظيف القوة الذكية إزاء القوى المنافسة يحتاج إلى إدارة مهمة للمعلومات، ولا سيما أن بقدر ما أعطى عصر التكنولوجيا متسعاً وغنى في المعلومات سبّب صعوبات تتعلق بالتحليل وتفكيك الرموز والاتجاهات المتعلقة بالطروحات والأفكار والأفعال للسبب نفسه، أي غزارة المعلومات التي تشكّل في جزء منها أثراً سلبياً في صانع القرار الأمريكي، وتُعدّ

James Goldgeier and Kurt Volker, Co-Chairs, «Setting Priorities for American Leadership: (50) A New National Security Strategy for the United States.» Project for a United and Strong America, March 2013, pp. 1-5, <<http://www.nationalsecuritystrategy.org/pdf/pusa-report-march-2013.pdf>>.

الاطلاع بتاريخ: 18 / 8 / 2013.

(51) يشترك في رئاسة منظمة «مشروع أميركا الموحدة والقوية» كلٌّ من: كورت فولكر (Volker) الذي شغل منصب سفير في حلف شمال الأطلسي في عهد جورج دبليو بوش، وهو الآن المدير التنفيذي لـ «معهد ماكين للقيادة الدولية» (McCain Institute for International Leadership)، وجيمس غولدغير الذي كان عضواً في مجلس الأمن القومي في عهد بيل كلينتون، وهو الآن عميد كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأميركية.

هذه هي التحديات التي تواجه الولايات المتحدة كأمة وتعرقل دورها⁽⁵²⁾. ولا بد من الإشارة إلى مرتكزات الأمن القومي الأمريكي الذي يمثل الخطوط العريضة المصنفة أهدافاً معلنة تحمل في طياتها كثيراً من الفروع التي يسير عليها مجمل الاستراتيجيات الشاملة:

- صون الأمن في الداخل والخارج من خلال صوغ بيئة أمنية عالمية والتجاوب مع التهديدات والأزمات والإعداد للمستقبل غير المؤكد؛ فمن ناحية، تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل بيئة عالمية بمجموعة من الوسائل، بما في ذلك الأدوات العسكرية وشبه العسكرية والأدوات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والمساعدات الدولية وضبط التسلح ومنع الانتشار، انطلاقاً من أن هذا النشاط يعزز الأمن الأمريكي بواسطة صون الأمن الإقليمي وضمن التقدم الاقتصادي ومساندة النشاط العسكري والتعاون الدولي لفرض القانون والجهد البيئي ومنع أو خفض أو ردع التهديدات العدائية التي تواجهها الولايات المتحدة.

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية بتأمين الاستقرار في أقاليم العالم الرئيسة التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات تجارية، أو التي تستورد منها السلع الضرورية، مثل النفط والغاز الطبيعي. وتتطلب الرفاهية أيضاً الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

- تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبار أن الأمن الأمريكي يعتمد على حماية الديمقراطية وتوسيعها على النطاق العالمي، لأن من غير ذلك يسيطر القمع والفساد وعدم الاستقرار على عدد من الدول ويهدد استقرار أقاليم بأسرها. ولذلك، تساعد الولايات المتحدة في صون الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، وفي الجمهوريات الحديثة الاستقلال في الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن طرائق مساعدة الديمقراطيات الحديثة تتنوع بحسب تنوع المجتمعات ذاتها⁽⁵³⁾. وحقيقة دعم الديمقراطية التي

Goldgeier and Volker, p. 5.

(52)

(53) «التغير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التقرير الاستراتيجي العربي»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006-2007، على الرابط: <<http://acpss.ahram.org.eg/>> ahram/2001/1/1/RARB35.HTM تم الاطلاع بتاريخ: 2013 / 8 / 19.

تشدها الولايات المتحدة أفضت إلى عكس ما تدّعي من استقرار، كما سنلاحظ في تفصيل الأداء الاستراتيجي الأميركي في دول «الربيع العربي».

اتصالاً بمشروع أميركا موحدة وقوية، حدد المشروع في جدول بنود العمل المجموعة التالية من المصالح الحيوية:

- منع أي اعتداء على الوطن الأميركي، وبالتالي منع التهديد بالأسلحة النووية والبيولوجية على الولايات المتحدة أو قواتها المنتشرة في العالم وردعها (في إشارة إلى خطر إيران وكوريا الشمالية).

- ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة، والتعاون معهم في تكوين نظام دولي مستقر نسبياً يعود على الجميع بالنجاح والازدهار (الاتحاد الأوروبي والدول التي تدور في فلكها).

- وصول نفط الخليج العربي على نحو آمن وبسعر معقول ومستقر، والحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط (مع خصوصية المنطقة العربية)، بصفتها منطقة مصالح أميركية اقتصادية وأمنية وعسكرية، ولأن المنطقة العربية يتأثر بعضها ببعض بسبب الالتقاء الديني والقومي. ومن هنا جاءت القوة الذكية الأميركية كآلية لإدارة التغيير الدولي في دول «الربيع العربي» ومناطقه وبؤره، بما يتوافق والمصلحة الأميركية، ومحاولتها البحث عن مواطن جديدة في مرحلة ما بعد التغيير من خلال إدارة التغيير وفق متركزات المصلحة القومية العليا.

- تشجيع الديمقراطية وترسيخها ونشر مبادئها واحترام حقوق الإنسان⁽⁵⁴⁾، وهي تأكيد ضرورة جاذبية القوة الناعمة، ولا سيما في بلدان «الربيع العربي»؛ فالديمقراطية تُعتبر من أهم المبادئ التي تسعى إلى رفدها في أي تحرك، وتصحيح

(54) عند البحث في مبادئ حقوق الإنسان التي تدعو إليها الولايات المتحدة نجدها تناقض نفسها، ولا سيما في حربي العراق وأفغانستان. وحتى إدارة أوباما ما زالت تستخدم الطائرات بلا طيار تحت ذريعة «الحرب على الإرهاب»، فتقتل المئات من المدنيين الأبرياء عبر أداة العقل الإلكتروني، فما بالك بالعقل البشري الذي يميز الأحاسيس والمشاعر ويخطئ. هذه الملاحظة لا تغفل عن أي باحث في العلاقات الدولية تحت بنود المصالح، وفي أن لغة الأقوياء تسود وإن تكن باطلة، لما يملكونه من المقومات الضخمة وأدوات التسويق والتأثير.

الصورة التي كَوّنها التدخل العسكري وحروب إسقاط الأنظمة الدكتاتورية التي لا تتوافق والمصلحة الأميركية (كنظام صدام حسين في العراق) ودعم الاتجاهات العامة للتغيير وحراكه في المنطقة.

- إقامة علاقات مشرمة بالدول المنافسة، بصيغة منسجمة مع المصالح القومية الأميركية، وإلا تحولت تلك العلاقات إلى خصومة مع منافسين استراتيجيين، كالصين وروسيا، وهو ما لا يخرج عن دائرة «التشاركية» في إدارة التغيير، مع اختلاف وجهات النظر في معالمه والتحدي الذي يمكن أن تشكله في اتجاهات أخرى.

ج- آليات الأداء الاستراتيجي الأميركي لإدارة التغيير

أما الوسائل التي تميّز الأداء الاستراتيجي الأميركي في إدارة التغيير عبر القوة الذكية، فيمكن تحديدها بثلاث وسائل رئيسة:

- الديمقراطية: من أهم الوسائل الناعمة المعنوية التي تملكها الولايات المتحدة عالمياً ويهتما نشرها لتأمين مصالحها الاقتصادية ما بقي نشر الديمقراطية في جوهره - ووفقاً لهذا الاتجاه - محاولة لإسباغ الشرعية أو الصفة المثالية على المصالح الأميركية. وهذا التوجه الجديد يحمل في طياته تفسيرات كثيرة، أهمها التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي، ويعمل على دعم المصالح الأمنية للولايات المتحدة⁽⁵⁵⁾.

تعمل القوة الذكية على وتر الديمقراطية بشكل ملحوظ؛ فهي أداة ضغط وتدخل ضد الخصوم (إيران، كوريا الشمالية، كوبا، فنزويلا) والمنافسين (الصين والاتحاد الأوروبي)، وضد الدول الصديقة والموالية (دول الخليج العربي) أحياناً؛ فتوظف نظرية القوة الذكية يجري في الشرق الأوسط، مثلاً، بيسر وسهولة، وتجري عملية الاقتتال الداخلي برغبة أميركية (ذكية) تعمل على تأليب المواطن على النظم الدكتاتورية تحت مسمى «الثالوث الناعم»، أي نشر الديمقراطية

(55) العمار، منازل الذات، ص 85.

والثقافة السياسية واحترام حقوق الإنسان ضد الحكومات الدكتاتورية، خصوصاً في ظل وجوب سير كل تغيير في العالم وفق مصالحها وإرادتها.

بالإمكان فهم ترابط الثالث الناعم الذي تستخدمه الولايات المتحدة لإدارة التغيير وفق مصالحها الاستراتيجية، وذلك باستغلال نقاط ضعف تجدها في الدول الفاشلة والدول الدكتاتورية، أكان في الشرق الأوسط أم في غيره. فعلى سبيل المثال، نجد في الدول العربية وفي إيران أيضاً تغييراً للثقافة السياسية الحقيقية، كحظر مشاركة تنظيمات سياسية أو شريحة معينة في الحياة السياسية، وكذلك منع الرقابة والإشراف على الانتخابات، حتى الشكلية منها، إلى جانب القيود المفروضة على الحريات عند العودة إلى المقاييس الدولية لمستويات الحريات السياسية، وملاحقة المعارضين وزجهم في السجون والمعتقلات، بل اغتيالهم في بعض الأحيان، فضلاً عن الفساد السياسي وهندسة الاستبداد، مع ضعف المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمجتمع أو غياب هذه المؤسسات⁽⁵⁶⁾. تؤثر هذه السبلات كلها إلى عدم وجود البيئة العامة الثقافية لتأسيس ديمقراطية حقيقية؛ فمن دون هذه البيئة، لا يمكن أن تكون هناك ثقافة سياسية تنعكس على حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات كي يعمل هذا الثالث الناعم المترابط في علاقة دينامية.

هذه كلمة حق في ظاهرها السياسي، لكن يراد بها تحقيق مصالح أميركية بدعاوى مختلفة، منها حماية حقوق الأقليات الإثنية أو العرقية أو المذهبية فيما تُطبَّق نظرية الفوضى الخلاقة بجدارة من طريق إثارة الاختلاف الديني والمذهبي والطائفي والعشائري وحتى العائلي، وبالتالي تذويب هوية الدولة الأم، وزعزعة الدول بالاحتجاج والاعتصام والإضراب عبر ما يسمّى «المقاومة باللاعنف»⁽⁵⁷⁾،

(56) أمحمد مالكي [وآخ.]. الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، إعداد كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 188-205.

(57) لمزيد من التفاصيل عن المقاومة اللاعنفية، انظر: جين شارب، المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 98-103.

وتحويلها إلى أقاليم ومدن على أساس المكونات، وتحويل المواطن إلى ناشط إنساني وحقوقى وناطق إعلامي ومحلل سياسي واقتصادي واستراتيجي.

- العولمة الاقتصادية: العولمة الاقتصادية، أو اقتصاد السوق، هي «الوسيلة الصلبة» المادية التي تُعدّ الوسيلة الأهم، بل هناك من يعتبرها الغاية التي تسعى إليها الولايات المتحدة؛ فالمصالح الاقتصادية هي ما يحرك الولايات المتحدة هنا أو هناك، وكل قرار سياسي أو تحرك عسكري دولي يكاد لا ينفصل عن المنافع والعائد الاقتصادي. بناء عليه، فإن أول سؤال يثار لدى المتخصصين بالشأن الدولي: ما الغاية أو المحصلة الاقتصادية (أو يمكن أن نقول الجدوى الاقتصادية كما يصطلح عليه أهل الاقتصاد) من هذا القرار السياسي أو التحرك العسكري؟ ومن هذه العبارات والأسئلة يمكن فهم الأهمية التي تميّز الأداء الاستراتيجي كوسيلة وكمحصلة غائية للولايات المتحدة.

إن الحقيقة التي يجب تأكيدها هي أن العولمة الاقتصادية وسيلة لإدارة التغيير الدولي، بناء على اعتبارات مهمة هي أن القوة الاقتصادية الأميركية، ولا سيما بعد الأزمة المالية في عام 2008، تقع في وسط رقعة متعددة الأقطاب، فمشاركة أوروبا واليابان بثلاثي إنتاج العالم، ونمو الصين المطرد يدلان على أن الولايات المتحدة ليست المهيمنة في هذا المجال، وهذا ما حدا ببعض المراقبين أن يصف العالم بأنه هجين مركّب من عالم أحادي القطبية (القوة العسكرية والتكنولوجيا الأميركية) وعالم متعدد الأقطاب التنافسية (أوروبا واليابان والصين)⁽⁵⁸⁾. والغاية والمحصلة النهائية هما البحث عن أسواق استهلاكية لتصرف المنتجين في دورة الكساد، واستقطاب الأموال الأجنبية في مرحلة انتقال إلى الأزمة للخروج من الأزمة نفسها، وانتقال عدواها إلى دول الأطراف المرتبطة بالمركز الرأسمالي ليتعافى الأخير على حساب الأولى.

- الوسيلة العسكرية: هي الوسيلة الخشنة الأقدم لتحقيق الأهداف، وأصبحت في الأداء الاستراتيجي الأميركي أداة ضرورة والخيار الأخير، نظرًا

(58) جوزف س. ناي، مقارنة القوة الأمريكية.. لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟، تعريب محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 86-87.

إلى التكلفة التي تثقل قوة الولايات المتحدة، كما أظهرت الحربان على العراق وأفغانستان. واتجه الفعل العسكري إلى الحرب عن بُعد، أو بالوكالة، ولا سيما في ما يتعلق بالحرب على الإرهاب، أو تأجيج الشعوب ضد أنظمتها بالأدوات الناعمة (وسائل التواصل الاجتماعي).

نخلص هنا إلى أن الرئيس أوباما قام، بعد طرح طبيعة التحرك الأميركي وفلسفته لإدارة التغيير، باستيحاء التوظيف المركب للقوة من استقراء الأداء الاستراتيجي للرئيسين اللذين سبقاه، أي كليتون وبوش الابن، فالأول كان، بحسب وصف بريجنسكي «يمثل الرمز المثالي لأميركا اللطيفة الناعمة لكن القوية»، إذ جعل لأميركا صورة جذابة عبر العولمة التي سمّاها «المكافئ الاقتصادي لقوة الطبيعة»⁽⁵⁹⁾، بينما كان الرئيس بوش الابن «الواقعي المتمرد»، كما وصفه جوزف ناي، إذ تميز بإضفاء سمة القوة العسكرية المفرطة في المشهد الدولي. ومن هنا جاء الأداء الاستراتيجي في إدارة أوباما الذي استوحى المثالية والواقعية من دون إفراط أو تفريط، لكن بحسب الموقف أو الحدث، وصولاً إلى ما سمّاه ناي «نظرية الليبرالية الجديدة»⁽⁶⁰⁾. فالتدخل الإنساني هدف ناعم معلن، والعولمة الاقتصادية هدف مضمّر تسعى إليه الولايات المتحدة، وإن كلف ذلك استخدام الوسيلة العسكرية. بناء على هذه المعطيات التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأميركية وأهم النقاط التي تركز عليها الاستراتيجية الشاملة الأميركية، سنأخذ طريقين للتوظيف: الأول تجاه الحراك الشعبي في منطقة «الربيع العربي» والثاني إدارة التغيير المقبل تجاه إيران وكوريا الشمالية.

2- توظيف القوة الذكية في المنطقة العربية

قبل الحديث عن التغيير في المنطقة العربية التي تُعدّ جزءاً من الشرق الأوسط، نجد أن الإدراك الاستراتيجي الأميركي للشرق الأوسط أوصلها

(59) زيبغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 90-92.

(60) يمكن مراجعة أفكار جوزف ناي ومرتكزات الليبرالية الجديدة، في: ناي، مفارقة القوة.

إلى نتيجة مضمونها أن الولايات المتحدة تواجه صعوبة في استخدام «القوة الناعمة» في تلك المنطقة، وذلك لأسباب كثيرة تتعلق بالفروق الثقافية الكبيرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، ونزعة العداء المتنامية للأولى بسبب السياسات الأميركية في حقل الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن حربي العراق وأفغانستان. وعلى الرغم من وجود جوانب كثيرة في الثقافة الأميركية يحبها أبناء الشرق الأوسط باعتبارها أساساً جيداً للقوة الناعمة، أثبتت الولايات المتحدة إخفاقها في استغلال هذه الفرص. لذلك، وضعت لجنة استشارية بعض التوجيهات لزيادة قوة الولايات المتحدة الناعمة في البلاد العربية الإسلامية، مثل إنشاء المكتبات وترجمة الكتب الغربية إلى العربية وزيادة المنح الدراسية والزيارات الأكاديمية، فضلاً عن إنشاء فضائية الحرة وراдио «سوا» وغيرها من وسائل الإعلام التي تستهدف الرأي العام العربي. وهذا ما يسمى تهيئة المضممار للانطلاق في حلبة التغيير المستمرة.

أنشأت أيضاً الولايات المتحدة ودول أوروبية أكاديميات ومعاهد للتغيير، أشهرها أكاديمية التغيير في النمسا، التي لها ثلاثة فروع أخرى في الولايات المتحدة وقطر⁽⁶¹⁾ وجنوب أفريقيا.

يجد متتبع حوادث «الربيع العربي»، كما شاع اصطلاحه على المستوى الدولي، ابتداءً بتونس مروراً بليبيا واليمن وانتهاءً بمصر ثم سورية، صوراً مختلفة يصعب قراءتها مجتمعة لفهم الأسباب والآليات الدافعة إلى التغيير. ولا ريب في أن الدول الكبرى، وفي مقدمها الولايات المتحدة، لا يمكن أن تغيب عن أي ساحة وأي حدث في أي بقعة أو أي إقليم في العالم، وأن للمنطقة العربية خصوصية مميزة للمصالح الأميركية التي تُعَدّ من المصالح العليا. ويمكن أخذ التغيير والحراك الشعبي والثورات (ثورات الربيع العربي)⁽⁶²⁾ في عجلة، وكذا

(61) علماً بأن فرع قطر لأكاديمية التغيير أغلق بعد الشكوك في دوره في تدريب المئات من الشباب العرب من الدول المختلفة على إدارة التغيير في المنطقة، وكيفية التعامل مع الأنظمة الدكتاتورية بوسائل اللاعنّف عبر التوجه الجمعي، وهذا ما أثارته وسائل الإعلام والصحافة الغربية والعربية، كفضائتي الجزيرة والعربية.

(62) كانت الصحافة الغربية، وبالتحديد صحيفة الإندبندنت البريطانية، أول من أطلق اصطلاح =

دور الولايات المتحدة في تحقيق التوازن وتأدية دور المنقذ للشعوب تحت مسميات قيمة، وكأن التاريخ يعيد نفسه في مفاصله الرئيسة، مع تأكيد أن التاريخ لا يعيد نفسه؛ ففي عام 1914، كان إعلان ويلسون (حق الشعوب في تقرير مصيرها، واستعداد الولايات المتحدة لمساندة المطالب المشروعة)⁽⁶³⁾. واليوم، في القرن الحادي والعشرين، جاءت الدعوات الأميركية بصورة أخرى أكثر حداثة؛ فحق تقرير المصير يقابله حق الشعوب في الديمقراطية والحرية ضد الأنظمة الدكتاتورية التي كان معظمها في الأمس أنظمة صديقة، إن لم تكن حليفة، للولايات المتحدة. والجميع يعلم أن سياسة الدول الرأسمالية - الليبرالية، خصوصاً الولايات المتحدة، تقوم على قاعدة مهمة مؤداها: «لا يوجد أصدقاء دائمون وإنما مصالح دائمة».

بعد هذه المقدمة، يمكن تناول دور الولايات المتحدة في الثورات العربية، وكيفية توظيف القوة الذكية بحسب الدول وبحسب التسلسل الزمني.

لمعرفة حدود الدور الأميركي في ما يتعلق بنشر الديمقراطية، يقول هنري كيسنجر مؤكداً: «لقد تمخضت الخصوصيات التي نسبتها الولايات المتحدة لنفسها على مدى تاريخها على موقفين متناقضين تجاه السياسة الخارجية، الأول أن أميركا ستستخدم قيمها على أحسن وجه عبر تطبيقها في عقر دارها، لتغدو عندئذ منارة لباقي البشرية. والثاني (الذي عدّه نقيض الأول) - تفرض (أي الديمقراطية) - على البلاد التزامات نشرها حول العالم»⁽⁶⁴⁾. ومن تلك الأفكار يمكن فهم التوجهات العامة للتدخل الأميركي، والاهتمام بالتغيير، والسعي إلى إدارته بما يوافق النسق الأميركي وبلائمه، ولا سيما في المنطقة العربية (الربيع العربي). كما أن إدارة أوباما سعت إلى أن تكون لها سياسة خارجية براغماتية غير

= «الربيع العربي». وربما لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه، تلك الثورات التي عُرفت هي أيضاً بـ «ثورات الربيع الأوروبي».

(63) نقلاً عن: منصور عبد الحكيم، الإمبراطورية الأمريكية: البداية.. والنهاية، ط 2 (بيروت؛ دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2008)، ص 83.

(64) هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة مالك فاضل الديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، ص 12.

أيديولوجية؛ أي تصميم استراتيجيات محددة لمشكلات محددة، أو «التعامل الانتقائي» (selective engagement)، وهذا ما حُدِّد في التعامل مع التغيير في المنطقة العربية. ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة للغاية؛ فهي نقطة التقاء أفريقيا وآسيا وأوروبا، فضلاً عن إيواء الجزء الأكبر من إمدادات الطاقة في العالم، بل هي ممرٌ رئيس بين آسيا وأوروبا، ولا قبل لأي دولة تريد أن تنشر قوتها في جميع أنحاء العالم من دون امتلاك القدرة على السيطرة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما لا يمكن تجاهل دور دول الخليج العربي في إمداد القوات المسلحة في العالم بالوقود، وتشغيل اقتصاداتها وتحديد أسعار الطاقة، وهذا هو السبب وراء سعي الولايات المتحدة باستمرار إلى الحفاظ على نفوذها القوي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحرمان أي دولة معادية استراتيجياً أو أي تحالف من الدول، الفرصة لمنازعتها سياسياً وعسكرياً في المنطقة⁽⁶⁵⁾. بناء عليه، ستتطرق - بشيء من الاختصار - إلى التغيير الذي اجتاحت المنطقة العربية، وبشيء من التفصيل إلى دول أخرى لم تهدأ فيها رياح التغيير، كمصر وسورية، وبحسب الأهمية بالنسبة إلى الأداء الاستراتيجي الأميركي في المنطقة.

أ- التغيير في تونس⁽⁶⁶⁾

لا يختلف اثنان في أن الشرارة الأولى للثورة التونسية، أو «ثورة الياسمين» كما سُمِّيت، كانت عفوية وغير مخطط لها. وكانت حادثة محمد البوعزيزي «الشرارة التي خلقت تلك الثورة»، بيد أن الولايات المتحدة دولة تعتبر نفسها مسؤولة عن كل تغيير أو تحوّل يجري، ولا سيما في المنطقة العربية المهمة بالنسبة إلى المصالح الأميركية والمنظومة الرأسمالية. بل إن أمن الكيان الصهيوني هو انعكاس لأمنها

(65) جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة حسان البستاني، ط 2 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 44-45.

(66) تُعرف الثورة التونسية بـ «ثورة الياسمين» أو «ثورة الحرية والكرامة» أو «ثورة 17 ديسمبر». وتُعَدُّ شرارة ثورات ما يُسمَّى الربيع العربي كما يتردد في جديد المعاجم والقواميس ووسائل الإعلام، باعتباره اصطلاحاً جديداً تناوله وسائل الإعلام والأوساط السياسية الأكاديمية في أوجه نشاطها المختلفة.

القومي الخارجي، وهو ما يجعلها تحاول في كل تغيير أو حادث إدارة ذلك التغيير بما يتوافق وتوجهاتها ولا يهدد مصالحها أو مصالح أصدقائها (دول الاتحاد الأوروبي)؛ هذه المسؤولية التي أخذتها الولايات المتحدة على نفسها، جعلتها تنصدر الدول المهمة بنقطة انطلاق التغيير في المنطقة العربية التي كانت مفاجئة، ولا سيما في تونس، وهذا ما قالته المتحدثة باسم البيت الأبيض. ومن هنا جاءت المهمة الأميركية في كيفية ضبط إيقاع التغيير الذي انطلق في تونس، وأخذ يتسارع ليصيب دولاً أخرى، وبصورة أخص الدول العربية ذات الأنظمة الجمهورية⁽⁶⁷⁾. وعلى الرغم من تسارع الحوادث في تونس وإجراء الانتخابات الديمقراطية كما تسمى، لا تزال مظاهر الفوضى الخلاقة تعصف في هذا البلد على الرغم من قلة حدتها مقارنة ببلدان الربيع العربي الأخرى، بيد أنها تعكس صورة على المدى المتوسط، إن لم يكن على البعيد، بتحول الربيع إلى «خريف بارد جاف أو صيف حار جاف» إن صح التعبير، تحت دوامة معلومة هي «الفوضى الخلاقة».

لم يكن الدور الأميركي في الثورة التونسية وما بعدها واضح المعالم، خلافاً لما جرى في بلدان أخرى من بلدان «الربيع العربي»؛ إذ اكتفت الولايات المتحدة بالدعوة إلى إقامة نظام ديمقراطي يشمل الجميع كمرحلة انتقالية، وبالتشديد على حرصها على دعم الديمقراطية في تونس وتعزيز صورها كلها لتكون أنموذجاً يُحتذى به باعتبارها المنطلق الأول للثورات. ويبدو أن هذا المعلن تجاه الثورة التونسية يخفي كثيراً، ومن ذلك أن المصالح الأميركية تتصادم بمصالح حلفائها الأوروبيين (فرنسا خصوصاً)، إلى جانب أن تونس ليست في مقدمة الدول التي تستحوذ على الاهتمام الاستراتيجي الأميركي في جميع المجالات.

ب- التغيير في ليبيا

في بداية الانتفاضة أو الثورة الشعبية المدنية، ثم المسلحة، في ليبيا، كان للولايات المتحدة اهتمام كبير بالوضع الليبي. وظهر الرئيس أوباما في وسائل

(67) انظر: علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 52-55.

الإعلام بخطاب مثل وجهة النظر الأميركية للتعامل مع التغيير في ليبيا بالقول: «سنوفر قدرات استثنائية وسنعمل بها للمساعدة على وقف العنف ضد المدنيين، ويشمل ذلك تمكين حلفائنا الأوروبيين وشركائنا العرب من فرض الحظر الجوي بفعالية»⁽⁶⁸⁾.

أكد أوباما في الخطاب ذاته «أن الزعيم الليبي معمر القذافي فقد ثقة شعبه ومشروعيته كرئيس لليبيا»، مضيفاً أنه «إذا تُرك من دون متابعة، فإننا نعتقد أن القذافي سيرتكب فظاعات ضد شعبه، وأنه قد يعمل على زعزعة الاستقرار». وأضاف «أن القيم الديمقراطية التي نمثلها سيتم سحقها وتجاوزها... وستحول كلمات المجتمع الدولي إلى مجرد كلمات جوفاء». وفي إشارة أخرى إلى التشارك مع الحلفاء، قال: «لن نتصرف لوحدها، والقوات العسكرية الأميركية لن تدخل الأراضي الليبية»⁽⁶⁹⁾. ويمكن القول إن الدور الأميركي في التغيير في ليبيا كان غير واضح، على الرغم من أهميته في موضوع استصدار قراري مجلس الأمن (1970 و 1973) اللذين قضيا بفرض حظر جوي على النظام الليبي، وتنفيذهما، ولا سيما لجهة مساندة التحالف الدولي جهد حماية المدنيين. إلا أن ما يؤخذ على ردات الفعل الأميركية في بداية انطلاق الثورة الليبية هو أنها جاءت متأخرة بعض الشيء عن ردات فعل حليفتيها فرنسا وبريطانيا.

في إطار الاهتمام الأميركي بتطورات الأوضاع في ليبيا، أصدر مركز خدمات بحوث الكونغرس الأميركي، بالتعاون مع معهد بروكينغز، في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2012، تقريراً أعده كريستوفر بلانكارد تحت عنوان «ليبيا.. الانتقال والسياسة الأميركية» (Libya: Transition and U.S. Policy). وقدمت مراكز الفكر إلى الرئيس أوباما الخيارات الرئيسة للتعامل مع التغيير في ليبيا، كان أهمها أن تستخدم الولايات المتحدة استراتيجية تهدف إلى تقليص التورط الأميركي في

(68) «أوباما يعمل على تحجيم الدور الأمريكي العسكري في ليبيا»، CNN بالعربية، 2013/2/7، على الرابط: <<http://arabic.cnn.com/2011/3/19/limit.obama/index.html>>، نم

الاطلاع بتاريخ: 2013/7/15.

(69) المصدر نفسه.

ليبيا، وتأكيد أن تلك النصائح تهدف إلى حماية الولايات المتحدة من احتمالية استطالة أمد الصراع، وأن يؤدي في النهاية إلى استنزاف الموارد الأميركية. ويمكن وضع مجموعة من النقاط للآلية التي استخدمتها الولايات المتحدة لإدارة التغيير التي تقع بين النجاح والإخفاق للقوة الذكية في ليبيا:

- استخدام المجتمع الدولي لصبغ تحرك الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تجاه ليبيا بالشرعية الدولية. وبالفعل، استُغل قرار مجلس الأمن⁽⁷⁰⁾ القاضي بفرض حظر الجوي الدولي على ليبيا باستخدام القوة العسكرية ضد كتائب القذافي.

- التزمت إدارة أوباما توصيات مراكز الفكر المحبّذة لتقليص التورط الأميركي في ليبيا. وهكذا، أُسندت العمليات العسكرية إلى حلف الناتو والقيادة إلى فرنسا، على الرغم من تصاعد الأصوات الداعية إلى التدخل العسكري المباشر، ولا سيما دعوات حزب الشاي (TPM) في الولايات المتحدة.

- قامت الولايات المتحدة بقطع إمدادات النفط بالتعاون مع دول الحلف، وفرض قيود اقتصادية على جميع التعاملات التجارية بين ليبيا والدول الأخرى.

- كما سخرت الولايات المتحدة جميع آليات القوة الناعمة، من الإنترنت إلى وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، لزعة كتائب القذافي؛ لأنها هيأت رأياً عاماً داخلياً وآخر خارجياً بنقل وقائع الحوادث لحظة بلحظة وصولاً إلى حتمية انهيار النظام الليبي.

- بعد إسقاط نظام القذافي بمساندة الناتو المعارضين الليبيين، حدث إرباك

(70) أصدر مجلس الأمن الدولي القرار القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا، والوقف الفوري للهجمات على السكان المدنيين، واتخاذ «جميع التدابير الضرورية» لحماية المدنيين والمواقع المدنية في ليبيا، على اعتبار أن الوضع الليبي يهدد الأمن والسلم الدوليين. انظر: نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، 17 آذار/مارس 2011، في شأن منطقة حظر الطيران فوق ليبيا، على موقع مجلس الأمن، على الرابط: <<http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10200.doc.htm>> تم الاطلاع بتاريخ: 2013/7/15.

أمني في ليبيا من اتجاهات عدة، الأول يتعلق بشكل الدولة في عهد القذافي، والثاني تعدد كتائب المعارضة وتوجهاتها، فضلاً عن انتشار السلاح. وكان ذلك تطوراً مقصوداً، ربما، لتحويل ليبيا إلى دولة فاشلة وهشة.

- بعد النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية عبر منسجم القوة الذكية من خلال الناتو، فإن ارتدادات ذلك لم تكن في الحسبان، ولا سيما بعد تعرّض القنصلية الأميركية لهجوم ومقتل السفير الأميركي وثلاثة من موظفي القنصلية⁽⁷¹⁾.

- على الرغم من الإخفاق في حماية القنصلية الأميركية، وصدى مقتل طاقمها على المستويين الداخلي والدولي، اكتفت الحكومة الأميركية بإرسال مزيد من القوات لحماية السفارات والقنصليات في ليبيا وبعض دول الشرق الأوسط الملتهبة.

- كخطوة لدعم الحكومة الليبية وربطها بالولايات المتحدة، خصصت الحكومة الأميركية مساعدات بقيمة زادت على 200 مليون دولار، فضلاً عن مساعدات عينية وتسهيلات اقتصادية للجانب الليبي. وفي المقابل، أبقّت الولايات المتحدة أصولاً مملوكة للدولة الليبية مجمّدة، وفرضت إدارة أوباما عقوبات على شركات نفط ليبية وكيانات اقتصادية أخرى. وقدّرت لجنة المفاوضات التجارية قيمة الأصول الليبية المحظورة في جميع أنحاء العالم بـ 170 مليار دولار⁽⁷²⁾، وهي سياسة هدفت إلى التحكم بالوضع وبما كان يجري على الأرض الليبية من فوضى منظّمة، إن صح التعبير.

- استطاعت الولايات المتحدة في حملتها العالمية لمكافحة الإرهاب أن تلقى القبض على المدعو أبو أنس الليبي، العقل المدبر لهجمات نيروبي ودار السلام في عام 1998، بعد مطاردة دامت أكثر من 15 عامًا. وفي الإطار نفسه،

(71) نعم تشومسكي، الفوضى الجديدة.. دور أميركا في تفتيت المجتمعات العربية، ترجمة عمر الأيوبي، شرق وغرب؛ 27 (دمشق: فصلت للدراسات والترجمة والنشر، 2013)، ص 80-86.

(72) المصدر نفسه، ص 213.

اعتُقل لطيف محسود، وهو قيادي مهم من الصومال وأحد أبرز قادة طالبان في باكستان، الأمر الذي شكّل مؤشرًا على نجاح وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في مقابل الإخفاق الذي أضر بالقنصلية الأميركية⁽⁷³⁾.

أما أهم نتائج ما بعد التغيير، فهي عدم وجود حكومة مركزية وغياب المؤسسات الأمنية والعسكرية عن ضبط المشهد الليبي وسيطرة ميليشيات متعددة التوجهات كانت قد قاتلت ضد نظام القذافي، مستأثرة بالقوة العسكرية على حساب الحكومة المركزية، ومعتمدة حصصًا من النفط المصدّر لتمويل نشاطها. وإلى جانب هذه النتائج كلها، تكيفت الولايات المتحدة مع الوضع، لأن ليس لديها ما تخسره عبر ملاحقة أوكار القاعدة وبؤر الجماعات الأصولية التي تشكّل خطرًا على مصالحها لا على مصالح الدولة الأم، مع العلم أن هذه الفوضى التي تأخذ شكل الميليشيات العقائدية والقبلية، تجبر الحكومات الجديدة على التمسك بالخيار الأميركي في جميع المجالات، أهمها مجال مكافحة الإرهاب. والمشهد الحالي، وحتى المستقبل، لا ينقل صورة مضيئة كما ترسمها طروحات الداعين إلى الديمقراطية، وفي مقدمهم الولايات المتحدة؛ فالسائد هو الاقتتال القبلي والتطرف والاعتقالات المنظمة وشن الهجمات على السفارات والمنظمات الأجنبية، الأمر الذي أدخل ليبيا إلى «حظيرة» الدول الفاشلة التي تنظر إلى أميركا بعين الاستعطاف كي تتلقى المساعدة في معركة مقارعة الإرهاب وإعادة الاستقرار وإعادة الثقة لدى المواطن الليبي. ويبدو أن مشهد الفوضى الخلاقة بدا واضح المعالم في ليبيا؛ فهذه الفوضى تنذر بحروب متتالية يصعب على الحكومة الانتقالية والقوى الإقليمية ضبط التغيير فيها من دون تدخل الولايات المتحدة، وأصبح اصطلاح التغيير نفسه لعنة على الشعوب العربية لأنه لم يحقق مطالب الشعوب المنشودة ولا وعود الغرب الكاذبة.

(73) نقلًا عن: قناة الحرة عراق، المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني، «البيت الأبيض: القبض على قياديين من القاعدة في ليبيا والصومال جاء بموافقة أوباما»، 11/10/2013. انظر أيضًا: بول سالم وأماندا كادليك، «تحديات العملية الانتقالية في ليبيا» (دراسة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أوراق كارنيغي، بيروت، 14 حزيران/يونيو 2012)، ص 7-11.

ج- التغيير في اليمن

تؤدي السياسات الخارجية الأميركية دورًا مهمًا في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا في ما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب. وكان اليمن يُصنّف واحدًا من حلفاء الولايات المتحدة في محاربة تنظيم القاعدة وبعض الجماعات الراديكالية في شبه الجزيرة العربية؛ فمن المعروف أن اليمن واحد من معاقل زعماء القاعدة الذين يهددون المصالح الأميركية، وهذا المتغير جعل توظيف القوة الذكية الأميركية في دعمها للتغيير في اليمن يختلف عن توظيفها في كل من تونس وليبيا.

لذا، أتى الموقف الأميركي من الثورة الشعبية في اليمن على نحو مغاير ومفاجئ بصورة كبيرة للأوساط الشعبية وحتى الدولية؛ إذ أعلن السفير الأميركي في اليمن عند بدء الثورة عدم وجود حل إلا ببقاء الرئيس اليمني في السلطة، والتفاوض معه من أجل تحقيق مطالب الشعب المنادي بالإصلاح. كما أنه أكد أن التغيير يحدث الإرباك ويخلخل الأمن ويتيح للجماعات المسلحة، خصوصًا تنظيم القاعدة، التوسع، وبالتالي امتلاك إمكانية بسط سيطرتها على مناطق ومنافذ بحرية كثيرة بالغه الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

بعد تنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن سدة الحكم في إثر المبادرة الخليجية، استطاعت تلك المبادرة، وبرعاية أميركية، تصنيف بنودها. والحقيقة أن نمط التغيير الذي يُعدّ محصلة لهذا الحراك هو «التغيير الإحلالي»، بمعنى أن التغيير لم يأت بالاتجاه الذي خرجت عليه منظومة الحراك اليمني، ويُفهم من هذا أن التغيير لم يعبر عن طموح الشعب اليمني، وإنما جاء بإرادة خارجية، وهو تعبير عن إدارة التغيير، وجاء التوظيف بالمحصلة بما يتوافق والمصالح الأميركية وحلفائها في الخليج العربي⁽⁷⁴⁾.

أما التوجه الأميركي بعد تنحي صالح، فجاء في أوجه محدودة قد لا تختلف عما كانت عليه في عهد صالح، وهي⁽⁷⁵⁾:

(74) أحمد محمد أبو زيد، «معضلة الأمن اليمني - الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات»، المستقبل العربي، السنة 36، العدد 414 (آب/ أغسطس 2013)، ص 81-86.

Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II and Omar Mohamed, *Yemen and U.S. Security* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies [CSIS], 2013), pp. 13-15.

- احتواء التغيير قبل أن يتحول إلى مساره العسكري، والسعي عبر الحلفاء الخليجيين في إقناع الرئيس السابق بالتنحي، في مقابل التخلي عن الملاحقة القانونية أو السياسية. ووصل هذا الجهد إلى تحقيق المقصود.

- تيسرت السرعة في إنهاء الحراك الشعبي في اليمن في اتجاهين: الأول، محاصرة وملاحقة مقاتلي تنظيم القاعدة الذي سيطر على كثير من المدن الساحلية بعد فوزى الثورة أو الحراك. والثاني: الاهتمام بالقضية السورية التي أصبحت تشكل تحدياً دولياً وإقليمياً في المنطقة.

- الدعم الاقتصادي لليمن من أجل مساعدته في تلبية جميع حاجات الدولة. ومنحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) اليمن أكثر من 170 مليون دولار، كما أعلنت الولايات المتحدة تقديم 52 مليون دولار لليمن زيادة على ما سبق، كي تساعده في إعادة إعمار مدينة أبين الجنوبية التي حدثت فيها مواجهات دامية بين القوات اليمنية واللجان الشعبية من جهة، ومسلحي تنظيم القاعدة من جهة أخرى.

- الدعم العسكري الذي تمثل في تزويد الجيش اليمني بمعدات عسكرية مختلفة. كما جُهزت الطائرات اليمنية بقطع غيار مختلفة، ووصلت دفعة من طائرات النقل المتوسط «كاسا سي أن 235-300» لمهام النقل والإمداد، إلى جانب ذلك، تكفلت الولايات المتحدة بنفقات الضباط الذين يتدربون فيها.

- استطاعت الولايات المتحدة أن تؤسس في عدن قاعدة استخباراتية، بالتعاون مع الحكومة اليمنية، لملاحقة مقاتلي القاعدة، وذلك عبر الطائرات من دون طيارين. وقُتل في اليمن منذ التغيير أكثر من 15 قيادياً من القاعدة⁽⁷⁶⁾.

- علاوة على ذلك، أخذت الولايات المتحدة تستقبل 400 طالب يمني للدراسة في جامعاتها في المجالات والاختصاصات المختلفة⁽⁷⁷⁾.

Cordesman, Shelala II and Mohamed, pp. 20-24.

(76)

(77) سيف نصرت توفيق الهرمزي، «ظاهرة العنف في مصر ما بعد التغيير، الجذور - الأسباب - الحلول»، شؤون سياسية (كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت)، السنة 2، العدد 3 (آب/أغسطس 2015)، ص 18-19.

د- إدارة التغيير في مصر

كانت الولايات المتحدة إبان تغير نظام الحكم في تونس ترقب ما يحدث في مصر، ولا بد أنها توقعت سقوط حليفها الثاني حسني مبارك بعد سقوط زين العابدين بن علي. وتعاملت مع التطورات بحذر، ضاربة على وتر الجيش، وممارسة الضغط الدبلوماسي على قيادتي الجيش في البلدين تونس ومصر لإقضاء الرئيسين، تجنباً لتعقيد الأوضاع وتسهيلاً لنقل السلطة سلمياً وسياسياً، مع المحافظة على هيكل النظام وتوجهاته السياسية. ولما تأكدت من استحالة بقاء الرئيس مبارك، استسلمت للأمر الواقع مع توجس البنتاغون من أن يسبب رحيل مبارك إرباكاً في العلاقات المصرية - الأميركية والمصرية - الإسرائيلية، وربما تغييراً في خريطة التحالفات في الشرق الأوسط، وبالتالي لا بد من توجيه أي حكومة جديدة باستعمال سياسة العصا والجزرة حيالها، بدافع ضرورة الاتجاه إلى الطرف الثاني من واقع نظرية «القوة الذكية»⁽⁷⁸⁾.

حاولت الولايات المتحدة أن تُسقط الإسلاميين فكرياً⁽⁷⁹⁾ حين تسلّمهم مقاليد الحكم، بمعنى إفشال مشروعاتهم السياسي بعد تولّيهم الحكم بالاعتماد على الصعوبات الاقتصادية؛ فمصر دولة تعج بالديون والبطالة المرتفعة والتضخم والفقر، فضلاً عن اعتمادها على المساعدات الأميركية والقروض الدولية، وهي لا تستطيع، في ظل الاضطراب السياسي الذي يشكل الإطار الأساس للاقتصاد، أن تنهض إلا على اعتبارات معروفة مؤداها أن الاستقرار الاقتصادي لا يأتي إلا عبر الاستقرار السياسي واستتباب الأمن الداخلي، فضلاً عن تأجيج القوى الليبرالية والعلمانية، أو ما تُسمى المدنية، وإدارتها لتشكيل قوة مضادة بهدف تحقيق التوازن أمام الإسلام السياسي لمنعه من اتخاذ أي قرار أو الإتيان بأي تحرك قد يسيء إلى أفكارهم، وهي غالباً ما تكون متوافقة مع الرؤية الأميركية التي يمكن اختزالها في صون أمن إسرائيل.

(78) صفاء سلامة، «فخ التغيير في مصر.. رؤية من الداخل والخارج» (مركز البحوث والدراسات الكويتية، دراسات سياسية، العدد 123، الكويت، تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، ص 7.
(79) تُعدّ هذه الفقرة استنتاجاً ناجماً عن استقراء الباحث ما آلت إليه عملية التغيير في مصر.

إلا أن تدخل الجيش المصري⁽⁸⁰⁾ في الحياة السياسية في 30 حزيران/ يونيو 2013، أي بعد عام واحد من تسلّم الإخوان المسلمين الحكومة بصورة «ديمقراطية»، وعزل الرئيس مرسي بما عُدَّ انقلابًا بصيغة عصرية⁽⁸¹⁾، أحدثا تغييرًا في السياسة الخارجية الأميركية، وفرض هذا التغيير واقعًا جديدًا. وفي هذا المجال، أكدت الخارجية الأميركية أنه «يجب التعامل مع الأزمة بحذر وعدم هدم الآليات الديمقراطية التي جاء بها الرئيس المخلوع (مرسي) وعدم القيام بأي إجراء يستهدف جماعة بعينها»، وذلك لأن الجيش رجّح كفة الأحزاب والحركات والجهات الليبرالية والعلمانية التي خرجت في تظاهرات كبيرة ضد حكم الإخوان.

الحقيقة التي نلمسها من صانع القرار الأميركي هي أن الإدارة الأميركية لم تكن تريد أن يطاح حكم الإخوان المسلمين بهذه الطريقة وفي ذلك الحين، وإنما بعد اكتمال الدورة الأولى، لعلمها - كما أسلفنا - أن الإخفاق الاقتصادي سيعجّل من رحيلهم عن السلطة في انتخابات الدورة الثانية. وتعاملت الإدارة هذه مع موضوع إزاحة مرسي عن الرئاسة بما يُصطلح عليه بـ «تكنيك التأخير» قبل الوصول إلى تحديد توصيف قانوني لما حدث في مصر. لكنها مالت إلى استمرار إرسال المساعدات وأملت بأن يتحسن الوضع في مصر بسرعة، وذلك وفق أداء استراتيجي جديد يعكس وجهين لعملة واحدة، ضمن سياسة التوازن، أو سياسة «الإمساك بالعصا من الوسط»⁽⁸²⁾.

(80) في 14 آب/ أغسطس 2013، قمعت الأجهزة الأمنية المصرية المتظاهرين والمعتصمين في ميادين القاهرة والمحافظات الأخرى بالوسائل الخشنة، ما تسبب بسقوط أكثر من 600 قتيل وأكثر من 1340 جريحًا، بحسب الإحصاءات الرسمية لوزارة الصحة المصرية. هذا الأسلوب أعطى مؤشرات سلبية للإدارة الأميركية عما فعله العسكر، وجاء في اليوم نفسه على لسان وزير الخارجية الأميركي جون كيري أن «ما حدث في مصر كارثة إنسانية ومستهجنة في جميع الأعراف الدولية، وإننا نرفض الإفراط في استخدام القوة، ونرفض بشدة إعلان حال الطوارئ بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته مصر مابعد مبارك»... وحمل «القيادة العسكرية مسؤولية العنف والعنف المضاد». انظر: أمين الشلبي، «ما بعد 30 يونيو (مصر) ثورة أم انقلاب؟ تحليل وجهة نظر الساسة الأمريكيين المتناقضة»، مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة، الدوحة، 2013، ص 38.

(81) قناة بي بي سي العربية الفضائية، الأخبار، ملف التغيير في مصر، تم المشاهدة في 2013/6/30.

(82) الشلبي، ص 37.

هـ- إدارة التغيير في سورية

تعددت تفسيرات الموقف الأميركي تجاه الأزمة السورية، ربما لتعدد المقاربات وأنماط التحليل المستخدمة، بين كلاسيكية تركز على نظريات بعينها، ومستحدثة تسعى إلى فهم تعقيدات هذه الظاهرة. يعود السبب في الاختلاف إلى خطأ واضح في توصيف الظاهرة نتج منه اختلال في التفسير وتعطيل القدرة على التنبؤ.

لا شك في أن في النسق الأميركي الراهن كثيرًا مما يدعم هذا التوجه، ويجعله خيارًا ضروريًا، وحتى منطقيًا في الواقع؛ فالولايات المتحدة التي أرهقتها الحروب وسحبت جنودها من العراق بينما لا تزال التزاماتها في أفغانستان مستمرة، لن ترغب في الدخول في مغامرات غير ضرورية، وفي ساحات - مثل الساحة السورية - يتميز الصراع فيها بالنمط المعقد، حيث التشابكات الإقليمية - من إيران إلى إسرائيل - والواقع الجيوستراتيجي الصعب الذي يجعل لأي مغامرة أبعادًا وأثمانًا دولية، هذا فضلًا عن التركيبة الاجتماعية الحساسة للمنطقة.

أكدت تقارير من مراكز بحوث أميركية متعددة ضرورة إعادة النظر بشكل منهجي في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأن التغيير اتخذ منحى آخر، ولا سيما في سورية. واعتمدت التقارير هذه منهجية جديدة للتعامل مع التغيير في المنطقة العربية وهي منهجية «التكيف الاستراتيجي والتشارك» مع دول المنطقة المؤثرة لإدارة التغيير بأقل تكلفة، وهي تركيا وقطر والسعودية، وحتى الأردن. وتواجه الولايات المتحدة في الوقت الحالي تهديدات ومعوقات قصيرة المدى تقتضي انتباهًا سريعًا من صانع القرار السياسي الأميركي. لذا، ووفق المنهجية الجديدة، لا يمكنها أن تتحرك من دون الحلفاء⁽⁸³⁾. وواصلت إدارة أوباما انتهاج مجموعة من السياسات تجاه سورية منذ آذار/ مارس 2011، تتلخص في ما يلي⁽⁸⁴⁾:

(83) محمد سعد أبو عامود، «حرب باردة جديدة.. نقطة الصراع (سوريا)»، المستقبل الإسلامي،

العدد 215 (صيف 2013)، ص 45.

Jeremy M. Sharp and Christopher M. Blanchard, «Armed Conflict in Syria: U.S. and (84) International Response», Congressional Research Service, CRS Report for Congress, 14 June 2013, pp. 8-12.

- الدعوة إلى التحول السياسي: دعا الرئيس أوباما إلى تنحي بشار الأسد عن السلطة، وأعلن أيضًا أن الولايات المتحدة لن تفرض التحول على سورية، بل ستدعم الجهد الرامي إلى إقامة سورية ديمقراطية عادلة تتسع لجميع السوريين، والدفاع عن حق الشعب السوري إلى جانب القوى الأخرى في المجتمع الدولي.

- الدبلوماسية الدولية: دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي إلى إدانة الحكومة السورية وإنهاء نزف الدماء. وأغلقت سفارتها في دمشق، وغادر سفيرها روبرت فورد سورية، وشارك مسؤولون أميركيون في المحاولات الرامية إلى تطوير سياسة تنسيقية دولية وداعمة للشعب السوري، مثل مؤتمرات أصدقاء سورية التي عُقدت في تونس واسطنبول وباريس. كما دعمت الولايات المتحدة، وبحذر، خطة كوفي أنان في مجلس الأمن الدولي، وسعت، وفق ما ورد في تقارير، إلى مزيد من التدابير الملائمة التي أعاقها روسيا والصين في مجلس الأمن باستخدام «الفيتو» ضد أي حل تريان أن من شأنه معاقبة نظام الأسد.

- العقوبات الأميركية: منذ بدء الثورة السورية، وسّع الرئيس أوباما بشكل واضح نطاق العقوبات الأميركية ضد النظام السوري ومؤيديه، من أفراد ومؤسسات بعينها، من قبيل تجميد أي أصول لهم في الولايات المتحدة، ومنعهم من الوصول إليها في النظام المالي الأميركي.

- المساعدات الإنسانية: أعلنت الإدارة الأميركية في 11 آب/أغسطس 2012 أنها خصصت 82 مليون دولار خلال العام المالي 2012، كدفعة أولى لسد الحاجات الإنسانية في سورية وما يجاورها من بلدان.

- المساعدات غير القتالية: أعلنت الولايات المتحدة في عام 2012 منح مجموعات المعارضة السورية السلمية مساعدات غير قتالية، مثل المستلزمات الطبية ومناظير الرؤية الليلية ومعدات الاتصالات. ووفقًا لأحد التقارير، تشمل هذه المساعدات أدوات للتحايل على رقابة النظام السوري للإنترنت، مثل بعض البرمجيات المجهولة الهوية، والهواتف المرتبطة بالأقمار الصناعية.

- التعاون الاستخباري: وفقاً لتقارير مؤسسية، قام ضباط في الاستخبارات الأميركية بتنسيق جهد مقدمي المساعدات القتالية إلى العناصر المسلحة في المعارضة السورية غير المرتبطة بتنظيمات إرهابية مثل داعش والنصرة. ويشير تقرير آخر إلى أن ضباطاً في الاستخبارات نفسها قاموا في جنوب تركيا بالتحقق من مجموعات المعارضة التي لها صلات بتنظيمات إرهابية، لمعرفة المزيد عن الشبكات المتنامية والمتغيرة في داخل سورية، ولتأسيس علاقات جديدة⁽⁸⁵⁾.

- اعتراض شحنات الأسلحة إلى سورية⁽⁸⁶⁾: عملت الولايات المتحدة، بالتعاون مع حكومات إقليمية، على تعطيل إمدادات قوات الأسد من السلاح؛ ففي بداية عام 2012، سعت روسيا إلى شحن طائرات هليكوبتر من طراز Mi-25 للنظام السوري، فحذرت إدارة المعلومات الاستخبارية شركة النقل في شأن الشحنة، وألغت شركة التأمين البريطانية رعايتها لسفينة الشحن. إضافة إلى ذلك، ضغطت الإدارة الأميركية على الحكومة العراقية لمراقبة المجال الجوي العراقي للرحلات الإيرانية السرية التي تنقل الأسلحة إلى سورية، وإخضاع الطائرات الإيرانية للتفتيش⁽⁸⁷⁾.

- الاستعداد للمرحلة الانتقالية: تدعم الإدارة الأميركية الاستعداد لمرحلة التحول السياسي في سورية حتى لو استمر الاقتتال على الأرض. ويتضمن ذلك جمع المعارضة مع ممثلين للطائفة العلوية، وتمويل المعهد الأميركي للسلام كي يعقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية في ألمانيا مع مجموعات معارضة، في مسعى لتحديد عملية الانتقال إلى سورية مابعد الأسد. ويأتي هذا البرنامج في إطار مشروع أكبر، هدفه بناء الطبقة الحاكمة التالية في سورية⁽⁸⁸⁾. وبالفعل، انتهجت الولايات المتحدة ما يوصف بـ «سياسة ذكية» تتعلق بالقضية السورية، وهي سياسة «تحقيق التوازن» (أو الإمساك بالعصا من الوسط) بين طرفي النزاع

Sharp and Blanchard, p. 11.

(85)

(86) المصدر نفسه، ص 9-12.

(87) المصدر نفسه.

(88) انظر: جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011،

ط 2 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص 202-212.

لتخفيف التهديدات، وجعل طرفي المعادلة (النظام الدكتاتوري السوري والجيش السوري الحر) غير منتصرين ولا مهزومين على الأرض، للرضوخ والقبول بالشروط الأميركية. والغاية الفعلية التي تم التوصل إليها هي:

- الخوف من المتطرفين والراديكاليين الذين حملوا السلاح ضد النظام السوري وأمسكوا بزمام المبادرة في المرحلة الثانية من الثورة؛ لأنهم، في نظر الأميركيين، يشكلون تهديدًا لأمن إسرائيل والمنطقة في المستقبل، فضلًا عن أنهم يُربكون المشهد العام الذي ترسمه الاستراتيجية الأميركية في سورية أو المنطقة ككل، لأنهم جماعات لا تقبل مبدأ التفاوض والتحاور، وتعمل تحت شعار «من ليس معي فهو ضدي»، فضلًا عن توجهها العالمي.

- الضغط على قيادة الجيش السوري الحر كي تقبل الحوار السياسي والتفاوض مع النظام، لمنع الانهيار الكامل في سورية في مرحلة مابعد بشار الأسد، ومنع تسلم الإسلاميين المتشددين السلطة. وفي هذه الوقفة، يذكر المنسّق العسكري الأميركي مع الجيش الحر ستيفن ديفليمان «أن دعم الثوار في سورية الكامل يحقق انتصارات ساحقة، وهو ما يجعلنا نتخوف من خروجهم عن يد الطاعة» (يقصد الطاعة للولايات المتحدة)⁽⁸⁹⁾.

- في الطرف الثاني من معادلة الصراع، تمكنت الولايات المتحدة من استنزاف عدوين لها: إيران وحزب الله اللبناني، ماديًا وبشريًا وحتى معنويًا؛ فوفق إحصاءات لمعهد CSIS قُتل من حزب الله في سورية أكثر ممّا قُتل في مواجهاته المتنوعة مع إسرائيل منذ تأسيسه في عام 1982. وفي إحصاء أميركي، يُتوقع أن تصل حصيلة القتلى إلى أكثر من 600 مقاتل منذ اندلاع الثورة السورية⁽⁹⁰⁾، بينما ينفي الحزب ذلك ويؤكد أن خسائره في الأرواح لم تتجاوز العشرات.

أما إيران، فأعلنت منذ بداية الثورة السورية دعمها الأسد سياسيًا وعسكريًا

(89) يوسف القرضاوي، مستقبل الأصولية الإسلامية، سلسلة ترشيد الصحوة، ط 3 (بيروت:

المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1998)، ص 12-17.

Sharp and Blanchard, p. 20.

(90)

وماليًا، وتعتبر سقوط الأسد خطرًا على أمنها القومي وعلى «مشروع المقاومة» بحسب رؤيتها. وأنفقت أكثر من 10 مليارات دولار لدعم الرئيس السوري، بحسب تقديرات عام 2012، وأدى هذا التوجه إلى تدهور سعر صرف الريال الإيراني أمام الدولار، وإلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 23 في المئة تقريبًا، الأمر الذي يعني أن العملة الإيرانية فقدت خلال عام واحد أكثر من 75 في المئة من قيمتها، فضلًا عن العقوبات الدولية المفروضة على النفط الإيراني، وهي إشارة واضحة إلى استنزاف أنفقتها اقتصاديًا، علاوة على العشرات من قتلى الحرس الثوري بحسب ما أشارت إليه وزارة الخارجية الأميركية⁽⁹¹⁾.

أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر إلى تركيا والسعودية وقطر، باعتبارها الأطراف الرئيسة في المنطقة، كي تدعم الثوار بالأسلحة، ولا سيما بعد معارضة الكونغرس أي دعم مباشر للمعارضة، وذلك لتحقيق التوازن، شريطة ألا تقع الأسلحة في أيدي المتشددین الإسلاميين. ومن هنا يأتي الخلاف؛ فالولايات المتحدة لا تريد أن تغدق الدول الإقليمية المعونات العسكرية بما يمكن الثوار من الانتصار، حيث يخرجون عن سيطرة المضممار الأميركي الذي تريده، ولا يوافقون على الشروط الأميركية في الوصول إلى الحلول التي تبتغيها.

تأسيسًا على ما تقدم، نستنتج أن إدارة التغيير الأميركية في سورية حققت:

- توريط إيران وحزب الله اللبناني في صراع واستنزاف بشري وعسكري واقتصادي في سورية، وبالتالي دفعهما باتجاه عدو غير إسرائيل، مع ما يحمله ذلك كله من أعباء داخلية وخارجية، ولا سيما أن إيران، وحتى حزب الله، لا ينكران دعمهما المباشر للنظام السوري.

- تقسيم المجتمع السوري طوائف وقوميات متصارعة لإضعاف الولاء للدولة في المستقبل، وتذويب الهوية الوطنية، وإبقاء أعين الطوائف على الولايات المتحدة باعتبارها المنقذ.

(91) سيد حسين موسوي، «أميركا والأزمة السورية»، شؤون الأوسط، العدد 141 (شتاء - ربيع 2012)، ص 33-37.

- تفتت سورية إلى دويلات ومدن وأقاليم تقوم على الأساس المذهبي، وهو الشكل المستقبلي في أفضل الأحوال.

- اتخاذ الدمار الذي لحق بالبنيتين التحتية والفوقية ذريعة لاعتبار سورية دولة فاشلة تنتظر المساعدات من الدول الإقليمية والكبرى، والمساعدات في الأدبيات السياسية لا تعطى إلا في مقابل الخضوع والولاء في السياسات والاتجاهات، وتقديم التنازلات في القضايا الجوهرية.

- محاولة إفشال جهد روسيا الاتحادية في سورية، وإيصالها إلى قناعة بأن مواقفها السلبية المعهودة تجاه سياسات الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة، والتي عادت في مطلع القرن الحادي والعشرين، مواقف مخففة وخاسرة ومكلفة أيضًا، ولن تقودها تلك السياسات إلا إلى مزيد من فقدان سياستها الناعمة، وكذلك من تأليب الشأن الداخلي عليها في ما خص الانجرار نحو «عقدة أفغانستان» أخرى، واستنزاف جديد، وإن كانت الصورة تختلف من حيث الأداء غير المباشر في الأزمة السورية الحالية.

جاءت الرغبة في الضربة العسكرية بعد عامين من الجدل الداخلي والدولي، في عقب استخدام نظام الأسد الأسلحة الكيماوية⁽⁹²⁾ ضد المعارضين. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تدخلت في مناسبات عدة، آخرها في كوسوفو، على أساس إنساني، لكن في الحقيقة، لم تكن الرغبة في توجيه تلك الضربة بمستوى إسقاط حكومة الأسد على الرغم من أن أوباما كان يطمح إلى ذلك قبل أكثر من عامين⁽⁹³⁾.

(92) حاولت روسيا تغيير الرواية الأميركية وتفنيدها بالاعتماد على تقرير المحقق الدولي آيكي سيلستروم الذي قَدَّم أدلة على تعرض مدنيين وجنود في الجيش السوري لهجمات كيماوية. وأضاف سيلستروم أن تقرير الأمم المتحدة في شأن استعمال السلاح الكيماوي في سورية لا يتضمن معلومات تكفي لاتهام أحد أطراف النزاع في استعماله، موضحًا أن تحميل المسؤولية يتطلب دراسة معمقة للأدلة المتوافرة وأدلة غيرها جديدة. يمكن الاطلاع على الرواية الروسية على الرابط: <<http://arabic.rt.com/news/637664>> تم الاطلاع بتاريخ: 2014 / 8 / 29.

(93) «الكاتب الأمريكي» دويل ماكمانوس: أمريكا غير قادرة على إنهاء معاناة الشعب السوري»، كل الوطن (الرياض)، 2013 / 12 / 19، على الرابط: <<http://www.kolafwatn.net/news43291>>.

لتقويم الدور الأميركي في شأن عدم التدخل العسكري لإنهاء الحالة السورية باتجاه يصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها، ولا سيما بعد استخدام النظام السوري الأسلحة الكيماوية، نجد أن أهم الأسباب التي دعت إلى عدم التدخل تعزى إلى منطلقات مختلفة، منها ما يتعلق بالعامل الذاتي، وبالتحديد بشخصية الرئيس أوباما، كونه شخصية ضعيفة، بحسب نظرة علماء النفس السياسي والمراقبين. ويمكن أن نلمس ذلك من إعلانه أنه غير مسلم أو أنه من جذور غير إسلامية، إلى جانب كونه أول رئيس أسود البشرة يتولى الحكم في الولايات المتحدة، فضلاً عن كونه كاثوليكي المذهب⁽⁹⁴⁾.

أما العوامل الموضوعية، فتأتي من انتماء الرئيس أوباما إلى الحزب الديمقراطي المعروف بأنه يهتم بالداخل الأميركي أولاً، ويعده انعكاساً للقوة الأميركية الخارجية، ويركز على الرفاهية الاقتصادية، ويشدد على نشر القيم الأميركية الإنسانية في الوقت نفسه، فضلاً عن أنه وصانع القرار الأميركي ورثا تركة ثقيلة من الرئيس بوش الابن بسبب إفراطه في استخدام القوة العسكرية والتوسع الخارجي، وإعطاء التدخلات العسكرية صبغة دينية كان لها الأثر السلبي في سمعة الولايات المتحدة، ولا سيما في منطقة مهمة كالشرق الأوسط، بمعنى الخوف من «انحراف المهمة» (Mission creep) أو «المستنقع» (Quagmire) الذي وقعت فيه الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان⁽⁹⁵⁾، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبيرة التي أصابت الاقتصاد الأميركي، مركز الرأسمالية العالمية. ولا يمكن أن نغفل أثر موقف روسيا وكذلك الصين في مجلس الأمن ضد أي قرار دولي لشرعنة التدخل العسكري في سورية، وهذه كلها عوامل عطلت حركة الرئيس وصانع القرار الأميركيين من استخدام القوة الخشنة في الخارج.

الحقيقة أن ما يمكن استنتاجه هو أن الولايات المتحدة أفسحت بعدم تدخلها المجال للجماعات الراديكالية، وذلك بهدف نشر الفوضى، ولا سيما أن استمرار

(94) بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، أوراق الجزيرة؛ 18 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 90-92.
(95) هاسنر وفايس، ص 140.

العنف يخلق عنفاً مقابلًا له وبالحدة نفسها، كأن يكون طائفيًا أو قوميًا أو عرقيًا، كما هو جارٍ. وبالتالي، ستكون الاستجابة لمحاربة تلك الجماعات بمنزلة العصا التي تخوف بها دول المنطقة وأنظمتها، وهذا ما لوحظ في حوادث 10 حزيران/ يونيو 2014 في العراق، عندما دخل مسلحو داعش من الرقة السورية⁽⁹⁶⁾ إلى العراق وسيطروا على مدينة الموصل وأجزاء واسعة من صلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك، ولم تتدخل الولايات المتحدة إلا عندما أشرفوا على المناطق المحاذية لمدينة أربيل، وذلك باستخدام ضربات جوية محدودة، وهذا ترجمة لما قاله أوباما: «إننا لن نتدخل في أي عمل عسكري في العراق ما لم يتنحّ - المالكي - ويتوحد العراقيون - وإلا فإن الذئب⁽⁹⁷⁾ على الباب⁽⁹⁸⁾». كما أنه أكد في خطاب آخر: «وضعنا خطة طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب في المنطقة تبدأ في سورية وتنتهي حيثما يكون الإرهاب»، وهذا إشارة مهمة إلى قدرة الولايات المتحدة على الإمساك بخيوط الفوضى في المنطقة، وإلى أن دول المنطقة ما هي إلا مستجيبة لهذا التغيير والحلول التي توضع والسياسات التي تفرض، وذلك لوفرة القدرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة، وإن يكن هناك من يرى أنها

(96) كشف نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون العراق وإيران برت ماكورك عن أن رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي حذّر من خطر اقتحام تنظيم «الدولة الإسلامية - داعش» - وفق رصد الأمار الصناعية - بعشرات السيارات التي تحركت من الرقة باتجاه العراق، وذلك قبل يومين من اقتحامها الموصل، فيما أكد أن الجهات المسؤولة في إقليم كردستان وافقت على نشر البشمركة وزيادة دفاعاتها شرق المحافظة. انظر: «الخارجية الأميركية: المالكي تجاهل تحذيرنا من «داعش» ورفض نشر الجيش في الموصل»، Xendan، 24/7/2014، على الرابط: <<http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=679&Jor>>. تم الاطلاع بتاريخ: 28/8/2014.

(97) تعبير مجازي أطلقه الرئيس أوباما لوصف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (أو «داعش»)، والتهديد به إذا لم يتوحد السياسيون العراقيون ولم يتخلّ المالكي عن السلطة. وهذا التعبير والتهديد لا يعنيان أن الولايات المتحدة هي من يتحكم بهذا التنظيم كما يروج أصحاب نظرية المؤامرة، وإنما هي من يمتلك القدرة على توظيف هذا التغيير الذي طرأ في سورية والعراق بما يلائم الاستراتيجية الأميركية المرسومة في المنطقة، خصوصًا أن احتلال العراق وأفغانستان كان السبب في استقطاب هذه الجماعات إلى المنطقة بدلًا من القضاء عليها كما كانت الدوافع المعلنة للاحتلالين.

(98) «Obama Urges Iraqis to Unite because 'the Wolf's at the Door'», Reuters, 19/8/2014, (98) <<http://in.reuters.com/article/2014/08/18/us-iraq-security-obama-idINKBN0G122J20140818>>.

تم الاطلاع بتاريخ: 28/8/2014.

أفقدتها بريق قوّتها وهيبته الدولية، وأن الأمور لا تحسب بالمواقف وإنما بالنتائج المرجوة، لأن الولايات المتحدة دولة براغماتية لا تتأثر بمقتل فرد أو إبادة أقلية، والواقع يشهد على ذلك.

و- البعد الاقتصادي للتغيير

لم يكن مشروع التغيير الأميركي في المنطقة العربية، ويُعدّ جزءاً من مشروع الشرق الأوسط (القديم- الكبير-الجديد)، بخلفية سياسية فحسب، بل كانت له أيضًا دوافع مضمرة وأبعاد اقتصادية اتخذت وتتخذ أشكالاً مختلفة؛ فهو ليس مشروعاً لرسم الخريطة السياسية للمنطقة فحسب، وإنما لرسم الخريطة الاقتصادية أيضًا، حيث يؤدي إلى وضع ترتيبات إقليمية جديدة، منها التعاون الاقتصادي والدخول في تكتلات مستقبلية تشمل جميع دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل وتركيا، وهي مهمة لدعم الفوائض ونقلها إلى المركز المتمثل في الولايات المتحدة وجميع الدول الرأسمالية الغربية لمعالجة أزماتها المتلازمة في منظومتها ككل.

يشار إلى أن تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد يتم من خلال آلية وخطة مدروسة بعناية، تبدأ بعقد اتفاقات تجارة حرة ثنائية بين الولايات المتحدة والدول العربية الغنية بالنفط، وأن جميع العوائد النقدية لهذه الدول ما هي إلا فوائض ستعود من الدول النفطية، ولا سيما الخليجية منها، إلى المصارف الأميركية، تارة للاستثمار في أسواق المال الأميركية في البورصة العالمية، وتارة أخرى للاستثمار في الأصول الثابتة التي تعبّر عن العقارات والشركات. وعملت الولايات المتحدة قبل التغيير في المنطقة العربية على حث الدول على إجراء الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة وإقامة مناطق تجارة حرة، وهي خطوات قد تبدو إيجابية بالنسبة إلى الدول المذكورة، بيد أنها تفتقد القدرة التنافسية للدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمها الولايات المتحدة، لذا تبقى دولاً مستهلكة البضائع المختلفة، ابتداءً بـ«الغذاء وانتهاء بالتكنولوجيا، في مقابل تصدير المواد الأولية». ويعزز هذا الانفتاح في الأسواق هيمنتها الاقتصادية واستعادة مكانتها في سبيل الاستجابة للتحديين الداخلي والخارجي لاقتصادها.

إن آلية التغيير الجديدة هي تلك التي كانت في مرحلة الاستعمار، لكن بثوب آخر، إن صح التعبير؛ فإبان الثورة الصناعية، كانت الصناعة بالآلة، وكانت تحتاج إلى المادة الخام (المواد الأولية) وإلى المجال لتسويق المنتجات الفائضة بسبب الكساد والركود. ثم إن الأسواق المفتوحة تعزز المنافسة الاحتكارية بسبب ارتباطها بالمركز، تارة بتوريطها بالقروض والديون، ومن ثم بالتبعية، وتارة أخرى بإغرائها بالمساعدات والهبات الاقتصادية.

اتساقاً مع ما تقدم، نستتج أن موضوع إدارة التغيير في المنطقة العربية بشكل خاص، والشرق الأوسط وغرب أفريقيا بشكل عام، يمكن أن يُختصر في هذه المقاربة التاريخية التي طرحها برنارد لويس، الخبير الجيوسياسي الأميركي في كتابه الشرق الأوسط: «إن إسقاط الخلافة الإسلامية العثمانية لا يجب أن ينتهي عند تقسيمها إلى دول كثيرة مستقلة حتى وإن كانت دائمة الولاء ... فالعرب يحتون دائماً إلى الماضي بتدهور حاضريهم ... ومن السهل جداً عليهم العودة إلى لملمة دولتهم الراشدة بمجرد التفاهم وراء تيار راديكالي رافض لكل حوار ... يجب إعادة صياغة الخرائط، وتفتيت الدول العربية الميته إلى دول عرقية ودينية ومذهبية وقبلية، وهكذا يعود العرب إلى زمن ما قبل قدوم محمد»⁽⁹⁹⁾.

كانت الإشارة إلى مشروع الشرق الأوسط الجديد قد بدأت تلوح في الأفق بشكل كبير، وإن كانت محصلتها النهائية لم تظهر بشكل جلي، ولا سيما في ما يتعلق بتقسيم 5 دول إلى 14 دولة، إلا أن جذور المشروع بدأت في لبنان في عام 1990 بعد اتفاق الطائف، فالعراق بعد عام 2003، واليوم جاء التغيير من الداخل تحت مسميات كثيرة في المنطقة العربية، بدعوى حقوق هذه الطائفة أو تلك الأقلية.

النتائج هي أن مجموعة من الدول تضاف إلى قائمة الدول الفاشلة (الهشة)، فتقسيم الدول دويلات أصبح أمراً محتوماً، لكنه يحتاج إلى بعض الوقت تحت ما

(99) برنارد لويس، أزمة الإسلام: الحرب الأقدس والإرهاب المدنس، رؤية المحافظين الجدد واليمين الأميركي للإسلام المعاصر، ترجمة حازم مالك محسن (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2013)، ص 155.

يسمى بلقنة المنطقة، بل أصبح التقسيم في إطار آخر إذ نزع مذهبية طائفية دينية، وهي اللبنة. والواقع يؤكد ذلك؛ فتونس منقسمة، وليبيا مفككة، ومصر متأرجحة، واليمن ضائع، وسورية ممزقة ومدمرة. وكي تستطيع الحكومات الجديدة في ما بعد التغيير الوقوف على أرجلها، عليها «إما أن تكون دولاً عميلة وإما أن تبقى هزيلة». لكن لا يخفى أن نجاح الرئيس أوباما نابع من قدرته على احتواء الأضرار السابقة الناجمة عن تداعيات السياسات الفاشلة لإدارة بوش، وبسبب هذا كانت نجاحاته أقل بريقاً، وكانت إخفاقاته أكثر وضوحاً، وإن يكن أول رئيس أميركي يبدأ عملية تطبيع العلاقات بالدول الإسلامية والعربية في الشرق الأوسط.

3 - توظيف القوة الذكية تجاه «الدول المارقة»

اعتادت الولايات المتحدة على فرض سياستها واستراتيجيتها على كل مكان في العالم، حتى لو بالقوة الخشنة، ولا سيما في عهد بوش الابن الذي شاع فيه شعار من «ليس معي فهو ضدي». لكن بعد تسلم الديمقراطيين الحكم، ولا سيما مع اندلاع ثورات الربيع العربي، أصبح على الولايات المتحدة أن تعتمد رؤية استراتيجية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تعج بالأزمات والثورات والحروب، إذا ما أرادت أن تحمي مصالحها الحيوية وتديم وجودها في المنطقة.

تتعامل الولايات المتحدة في أدائها الاستراتيجي مع الدول التي تصفها بالمارقة، أو مع الدول المناهضة لسياستها ذات البعد الإمبراطوري، باستخدام القوة الذكية، لكن بخطة أخرى تتسم أول وهلة - ومن حيث الواقع - بالازدواجية على الشكل الآتي، وفق توصيف جوزف ناي: (1-3) أو (2-3) أو (3-4). بعبارة أوضح، تستخدم الولايات المتحدة تارة مركب القوة الخشنة وحدها من مجموع ثلاثة مركبات، وتستخدم تارة أخرى القوة الخشنة والقوة الصلبة (الاقتصادية)، وتستخدم تارة ثالثة جميع مركبات القوة العسكرية والاقتصادية والناعمة، وذلك بحسب البيئة المكانية المستهدفة وما تشكله من أهمية في المدرك الاستراتيجي الأميركي وفق معايير النجاح والإخفاق.

وفي ما يلي نمطان من الاستخدام باتجاه إيران وكوريا الشمالية:

أ- القوة الذكية الأميركية والتعامل مع إيران

تعهد الرئيس أوباما بأن يكون تعامله مع خصوم الولايات المتحدة على المستوى السياسي عكس تعامل سلفه الذي رفض أن «يتفاوض مع الشيطان»، في إشارة إلى إيران؛ إذ قال أوباما: «إنني سوف ألتقي ليس فقط مع أصدقائنا، لكن أيضًا مع أعدائنا، لأنني أتذكر ما قاله الرئيس السابق جون كينيدي بأن من الضروري ألا نتفاوض بدافع الخوف، لكن من الضروري ألا نخشى التفاوض»⁽¹⁰⁰⁾، ثم أضاف أن الدبلوماسية والشراكة تعدّان أمرين مهمين «لإعادة بناء تحالفاتنا، وإصلاح علاقاتنا في العالم، وفي الواقع، تجعلنا أكثر أمنًا على المدى الطويل»، وأوضح أن الاعتماد على النزعة العسكرية الشديدة، وتجنّب الاتصال المباشر بالأعداء، جعلنا إدارة بوش تتسبب بإحداث ضرر بالغ في المصالح الوطنية الحيوية الأميركية وفي مكانتها العالمية. وعزز غزو دول مارقة مثل العراق ضعف الموقف الأمريكي من المنظور القائل إن الولايات المتحدة تصورت أنها أعلى من المعايير والأعراف الدولية⁽¹⁰¹⁾. من هذا المنطلق، تتطلب الخيارات أمام الولايات المتحدة تجاه الدول المارقة، كإيران وكوريا الشمالية، تعاملًا من نمط جديد وغير بعيد عن الحلفاء، فضلًا عن أن الوسيلة العسكرية ما عادت مجدية في تحقيق الأهداف إلا في حال التهديد الفعلي الذي تراه الولايات المتحدة وليس التهديد القائم على النيات.

تقوم الاستراتيجية الأميركية على أولويات ينبغي أن تضعها الولايات المتحدة على رأس اهتماماتها إذا ما أرادت ضمان حماية مصالحها. وتأتي في مقدم هذه الأولويات سياستها تجاه إيران وكوريا الشمالية. وعليها أن تستمر في «مسارها المزدوج» تجاه إيران من خلال استمرار فرض عقوبات صارمة، فضلًا عن الجهد الدبلوماسي لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ويوضح

(100) نقلًا عن: بوب ودورد، حروب أوباما: الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية، ترجمة هاني تابري، ط 2 (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، الملحق ص 224-225.
(101) فواز جرجس، «سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط: نهاية النفوذ الأمريكي»، ترجمة هاجر أبو زيد، شؤون دولية، العدد 89 (شباط/فبراير 2013)، ص 16.

الخبراء في مركز الأمن الأمريكي الجديد أن استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة يجب أن تكون أكثر مرونة، لتفادي الاتكاء على خيار واحد قد لا يحسم الأمر وفق الرؤية الاستراتيجية⁽¹⁰²⁾. وتتسم إدارة أوباما بأنها أفضل إدارة تصغي إلى مراكز الفكر ولا تتجاهل الرؤى والأفكار التي تطرحها تلك المعاهد والمؤسسات. وفي ما يتعلق بالتعامل مع إيران، قدّم معهد واشنطن جملة من التوصيات للتعامل مع إيران وجدت إدارة أوباما أنها فاعلة على الأرض، وفي ما يلي بعضها⁽¹⁰³⁾:

- منع إيران من حيازة أسلحة نووية: إلى جانب التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الأخرى، ينبغي تقديم تسوية نووية تكون الأكثر شمولاً على الإطلاق، مع إيضاح أن عدم قبول إيران تلك التسوية سوف يُفسّر بأنه قرار من النظام بالمضي قدماً في امتلاك الأسلحة النووية. ويتعين الإبقاء على استراتيجية الوقاية الأميركية، من دون وضع خط أحمر علني محدد، لكن مع التفكير في العتبات التي ستؤدي إلى تغير باتجاه الشروع في الجهد الدبلوماسي في اللحظة الأخيرة ثم اتخاذ عمل عسكري. وفي سبيل زيادة الثقة الدولية بسياسة الوقاية، ينبغي توضيح أن أي دليل لا يقبل الجدل بأن إيران تمتلك سلاحاً نووياً سوف يؤدي إلى شن هجمات أميركية مدوّرة، بمعنى أن الحصول على سلاح نووي لن يكون رادعاً لعمل عسكري أميركي، وإنما سيكون محفزاً له. كما ينبغي التحوار مع الشركاء في شأن تحديد العتبة المحتملة للإجراءات الدبلوماسية والعملياتية التي تتخذ في اللحظة الأخيرة قبل شن هجوم.

- تعزيز القدرات العسكرية التقليدية للولايات المتحدة وحلفائها من أجل ردع، بل هزيمة، أي عمل عسكري إيراني في المنطقة إذا اقتضت الضرورة، من خلال الاحتفاظ بالحق في الرد الحاسم وغير المتماثل ضد إيران. ولهذا، فإن

(102) تسنيم بو زيد، «خيارات الرئيس أوباما في مواجهة إيران» (كلية العلوم السياسية، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، أوراق إستراتيجية، العدد 122، كانون الثاني/يناير 2013)، ص 4.

James F. Jeffrey, *Moving to Decision: U.S. Policy Toward Iran*, Strategic Report; 10 (103) (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2013), pp. xi-xii.

الإبقاء على وجود أميركي في المنطقة يكون كافياً لتحقيق الردع والفوز في أي صراع مع إيران⁽¹⁰⁴⁾.

- التعزيز المستمر للتحالفات الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يمثل واحدة من الأوراق الأميركية الأكثر قوة في مواجهة إيران، في سبيل الحفاظ على هذه التحالفات. ومن هنا، ينبغي للولايات المتحدة أن تميز بين الأفعال الإيرانية التي تراها مرفوضة وتلك التي تعتزض عليها لدرجة تستدعي فرض العقوبات واتخاذ القرار بعمل عسكري ضدها⁽¹⁰⁵⁾.

- مواصلة الضغط الاقتصادي على إيران من خلال استهداف قطاع الهيدروكربونات والمؤسسات المالية وكيانات فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني.

- التواصل مع الشعب الإيراني من خلال بيان أن الأميركيين يحترمون الشعب الإيراني وإيران كدولة مستقلة ذات سيادة، والعمل على تعزيز روافد الديمقراطية ضد الدكتاتورية. وأدت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) دوراً بالغاً في مساندة المحتجين بعد الانتخابات الإيرانية في حزيران/يونيو 2009، التي من الممكن أن تنجح في أحوال أخرى، وكذا فتح السفارة الأميركية الافتراضية للتواصل مع الشعب الإيراني واستقطابه بالقوة الناعمة⁽¹⁰⁶⁾. وتتعامل إدارة أوباما مع إيران بمجموعة سياسات وخيارات على أرض الواقع، وفق تلك الأفكار والرؤى المقدمة، وبحسب الاستراتيجية المنشودة تجاه إيران⁽¹⁰⁷⁾:

Jeffrey, p. 7.

(104)

(105) جوزف س. ناي، «كيف نتعامل مع إيران...؟»، ملحق مجلة السياسة الخارجية (وزارة الخارجية الأميركية) (النسخة العربية)، العدد 217 (آب/أغسطس 2013)، ص 11 (pdf).

(106) جوزف س. ناي، «الدبلوماسية الجديدة في ترسانة القوة الذكية»، الاقتصادية، 2010/2/14، على الرابط: <http://www.aleqt.com/2010/02/14/article_349292.html>.

James F. Jeffrey and Thomas Pickering, «Year of Decision: U.S. Policy toward Iran in (107)

2013» The Washington Institute, Washington DC, Policy Watch 2036, 12 February 2013.

<<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/year-of-decision-u.s.-policy-toward-iran-in-2013>>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013/9/27.

• تعني سياسة الاحتواء بصورة عامة قبول إيران كقوة نووية حتمية، واستخدام الردع للتعامل مع إيران المسلحة نوويًا. لكن مثل هذه النتيجة قد يكون كارثيًا بالنسبة إلى السياسة الأميركية لمنع الانتشار النووي، وهي السياسة التي تقوم على فكرة مضمونها إذا قلَّ عدد الدول النووية تقل فرصة الاستخدام الخاطئ. وإذا حازت إيران سلاحًا نوويًا، فهناك قوى إقليمية أخرى سوف تحذو حذوها على الأرجح، وهذا بلا شك نتيجة غير مرغوب فيها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فضلًا عن الرفض الإسرائيلي لقبول هذا الخيار.

• إن تغيير النظام لا يزال بديلًا جذابًا على الورق، وينظر إليه بعضهم في واشنطن على أنه بمنزلة وثيقة تأمين، بيد أن من المعروف تاريخيًا أن تغيير النظام لم يكن خيارًا ناجحًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كما أن المحاولات الداخلية لإسقاط القيادة الإيرانية (بما فيها انتفاضة 2009) لم تؤت ثمارها حتى الآن، بل جرى سحقها بأعمال القمع. وبغض النظر عن تلك المحاولات، ونفوذ واشنطن المحدود في الشؤون الداخلية الإيرانية، ما زالت سياسة الولايات المتحدة تقدم دعمها إلى الحركات الديمقراطية الشعبية.

• اللجوء إلى الوسائل العسكرية على المدى القصير، لضمان إعاقة البرنامج النووي، وهو ما يسمّى الضربة الإجهاضية، حيث يجري تدمير بنى البرنامج التحتية، إلى جانب تدمير وسائل الدفاع وما يشكل خطرًا في الخليج العربي، وهو أمر يستلزم استخدامًا هائلًا للقوة الخشنة واستخدامًا سريعًا ودقيقًا في الوقت نفسه، وهذا ليس مسارًا قابلاً للتطبيق في ظل إدارة أوباما، ولا سيما أن درس العراق ليس ببعيد.

• إن العقوبات الاقتصادية على إيران غير كافية، على الرغم من تأثيرها في الاقتصاد الإيراني. وهنا لا بد من التوفيق بين العقوبات والمفاوضات (بين العصا والجزرة). وهناك جدل داخلي في الولايات المتحدة يدور حول جدوى المفاوضات؛ ففريق يشدد على الوسائل العسكرية، كما جاء في النقطة السابقة، وفريق يرى الاعتماد على أسلوبيين، أولهما التفاوض وتقديم الإغراءات الاقتصادية والسياسية، وثانيهما الاعتماد على التغيير من الداخل عبر تأجيج حقوق القوميات والطوائف والأقليات.

بناء عليه، تعمل الإدارة الأميركية وفق خطة منسجمة وشاملة ومتوازية على ثلاثة خطوط⁽¹⁰⁸⁾.

الخط الأول يقوم على دعم الجماعات المسلحة الخارجة على (إيران) كمنظمة مجاهدي خلق وجماعة جند الله البلوشية وجماعة بيجاك الكردية، وجماعة عرب الأهواز، والتلويح بشن حرب عسكرية أميركية إسرائيلية رادعة، وفي إطار الحرب النفسية.

الخط الثاني، بقي طي الكتمان، يتضمن العمل على دعم التيارات والشخصيات السياسية الإيرانية المعارضة من داخل إيران نفسها. هذا الدعم قد لا يكون منسقاً مع هذه التيارات والشخصيات المعارضة، لأن هدفه كان زجهم في معارك داخلية لتدمير الثقة بأركان النظام وكسرها، وهنا تبرز إحدى ميزات الحرب الناعمة وتكتيكاتها.

الخط الثالث يقوم على دعم شبكات شبابية وطالبية وإعلامية وافتراضية على الإنترنت، لتشويه سمعة النظام ورموزه ورفع شعارات معادية وبث إشاعات لتوسيع الفجوة عبر الحرب النفسية.

أما الخيارات المتاحة على أرض الواقع مع إيران، فهي:

- الخيار الأول هو التوظيف الناعم تجاه الشعب الإيراني بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت والصحافة الدولية، فضلاً عن فتح سفارة أميركية افتراضية على الإنترنت (الدبلوماسية الإلكترونية) للتواصل مع الإيرانيين باللغتين الفارسية والإنكليزية، لإغراء من يرغب منهم في الحصول على سمة دخول إلى الولايات المتحدة لأغراض اللجوء الإنساني أو للتعليم أو العلاج، وهي خطوة تشكّل خطراً كبيراً على النظام الإيراني، فالبنية الفوقية لتكنولوجيا المعلومات لا يمكن السيطرة عليها بوسائل القمع والبطش. كما تسعى الولايات المتحدة، وباللغة الفارسية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت وحتى القنوات

(108) مركز قيم للدراسات، رؤية الإمام الخامني في مواجهة الحرب الناعمة (بيروت: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011)، ص 23.

الفضائية الناطقة بالفارسية، إلى تقديم الأنموذج الأميركي (الأنموذج الغربي) مثلاً يحتذى في مجالات عدة، كحقوق الإنسان والحريات وكل ما يجذب من مكانة اقتصادية وتكنولوجية وثقافية، فضلاً عن جاذبية القوة العسكرية لما تمثله من قوة تبهر العقول من جهة، وتقتل في الوقت نفسه روح المقاومة باعتبارها قوة لا تُهزم من جهة أخرى، وهي مساع لزرع الإعجاب، وبالتالي الإقناع، وصولاً إلى الاستقطاب⁽¹⁰⁹⁾.

استفادت الولايات المتحدة من الفجوة بين الشعب والنظام؛ فهناك الإصلاحيون والليبراليون الإيرانيون الذين لا يؤيدون سياسة إيران الداخلية والخارجية، وهناك الفجوة المجتمعية بين مكونات الشعب، فالبشتون والأكراد والأحوازيون والسنة وطوائف وإثنيات أخرى يعتبرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الثانية، وهو أمر يُضعف ولاءهم ويسهل عملية استهداف عقلمهم الواعي واللاوعي لتوسيع تلك الفجوة، وبالتالي استخدامهم ورقة ضغط. ولعل أهم العوامل التي فاقت هذا الاحتقان المجتمعي موقف المرشد الأعلى وتأييده الرئيس محمود أحمدي نجاد تأييداً مطلقاً؛ فهو لم يلتزم موقف الحياد، وانحيازه إلى جهة معينة على حساب أخرى عمق السخط على المؤسسة الدينية التي يفترض أن تقوم بدور الموازن وليس منع أي محاولة للتغيير وقمع من يحاول، وهذا الشرخ الداخلي يصب في مصلحة الاستراتيجية الأميركية⁽¹¹⁰⁾.

- الخيار الثاني هو التوظيف الصلب، حيث تستخدم الولايات المتحدة الآلية الصلبة ضد النظام الإيراني لثنيه عن توجهاته الخارجية المعادية، ولا سيما أنه يمثل تحدياً أمنياً للمصالح الأميركية في الخليج العربي ويتعدى ذلك إلى دعم الحركات الراديكالية من وجهة النظر الأميركية في لبنان وفلسطين، ودعمها الواضح لسورية باعتبارها الخط الأول لدولة الممانعة تجاه إسرائيل، علاوة على

(109) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأميركية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، سلسلة جامعية؛ 1 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية؛ بيروت: دار المحجة البيضاء، 2012)، ص 224-225.
(110) ناي، «كيف نتعامل»، ص 23-26.

برنامجها النووي المثير للجدل على المستويين الإقليمي والدولي. وبالفعل، شكّلت الولايات المتحدة ضغطاً دولياً لفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وبالتحديد على الصادرات النفطية، وحظر توريد المعدات والأدوات التي تدخل في صناعة أسلحة أو في قمع الشعب، واستثنت من ذلك الأجهزة الإلكترونية، خصوصاً أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاتصال المدنية باعتبارها أدوات تواصل مع الشعب، وربما تصبح في المستقبل أدوات تواصل مع سياسيين في داخل إيران⁽¹¹¹⁾.

- الخيار الثالث هو التوظيف الخشن، وهنا يبدو إن إيران أوصلت الولايات المتحدة إلى اقتناع بعدم جدوى استخدام القوة العسكرية، خصوصاً بعد تجربة العراق، وبمساهمتها في إحداث الفوضى ودعم الجماعات والحركات والتنظيمات المقاومة للاحتلال الأميركي، لأنها تعرف أنها المستهدف التالي؛ فهي استخدمت عنصر المبادأة والمبادرة لزعة الاستراتيجية الأميركية في عهد بوش الابن الذي قال في خلال حديثه عن الانسحاب الأميركي من العراق: «أخطأنا في اختيار النظام الأضعف (يقصد العراق) لتمرير مشروعنا (مشروع القرن الأميركي) ومواجهة دول محور الشر (العراق - إيران - كوريا الشمالية)، وكان علينا أن نستخدم القوة العسكرية تجاه النظام الأقوى في المنطقة الشرق الأوسط، أي إيران»⁽¹¹²⁾.

الحقيقة أن الولايات المتحدة تعاملت مع إيران من الاتجاهات كلها باستثناء الاتجاه العسكري الذي سيكون خيار الضرورة عندما تتأكد من أن إيران وصلت إلى مرحلة امتلاك السلاح النووي بشكل فعلي، كما يتوقع متخصصون كثيرون بالشأن الإيراني، وكما تحذّر الأوساط الدولية الغربية وسواها. والتحرك لاتخاذ قرار في ما يخص إيران مسألة حساسة على أجندة الولايات المتحدة، ومع ذلك،

(111) انظر: منال محمد أحمد، إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009)، ص 190-196.

Jeffrey, pp. 7-8.

(112)

مهما يكن ما ستسفر عنه القضية النووية، ستستمر إيران بتشكيل تحدٍّ طويل الأمد للولايات المتحدة بسبب الأيديولوجيات المتناقضة وأهداف السياسة الخارجية المتعارضة، وبسبب الطموح الإيراني في مجال الهيمنة الإقليمية. وسعت إسرائيل إلى استخدام الضربة العسكرية، بيد أن عدم فوز المرشح الرئاسي رومني، المؤيد توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، حال دون ذلك بالنظر إلى توجهات الرئيس أوباما التي اعتمدت بشكل كبير على القوة الناعمة وعدم اللجوء إلى خيار القوة الخشنة وفق استراتيجية القوة الذكية إلا عند تعرّض الأمن القومي الأميركي والمصالح الأميركية العليا لتهديد حقيقي في الداخل أو في الخارج.

بناء على ما تقدم، أقدمت إيران على مد أجنحة تأثيرها لتغطي ساحتي الانشغال الأميركي والخليجي على حد السواء، حيث الحرب على الإرهاب والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي⁽¹¹³⁾. وفي أي حال، ستعامل الولايات المتحدة الأميركية مع أربع نتائج محتملة في المسألة النووية: أولاً، قرار إيراني أحادي الجانب بوقف التقدم نحو امتلاك سلاح نووي، أو إبطاء هذا التقدم إبطاء كبيراً؛ ثانياً، حصيلة مفاوضات مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فضلاً عن ألمانيا (5+1)، أو مفاوضات ثنائية؛ ثالثاً، توجيه ضربة عسكرية تنفيذاً للتهديد من الرئيس أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ رابعاً، تحوّل صريح أو ضمني نحو سياسة الاحتواء، بما يشير إلى أن واشنطن سوف تكون مستعدة للتعايش مع إيران المسلحة نووياً⁽¹¹⁴⁾، والحوادث كفيلة بانتقاء الخيار الناجع تجاه إيران.

بحسب استقراء الأداء الاستراتيجي الأميركي على مر أكثر من ثلاثة عقود، سيكون استخدام القوة العسكرية الحازمة خيار الجمهوريين إن هم حققوا الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة، أو تقديم الدعم إلى إسرائيل كي تقوم هي بالمهمة

(113) منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي: دراسة في خيارات المرحلة القادمة (بغداد: مكتب الغفران للخدمات الطباعة، 2012)، ص 59.

(114) Jeffrey and Pickering, pp. 8-12, and Michael Singh, «How to Jumpstart U.S. Strategy toward Iran,» The Washington Institute, Washington DC, Policy Watch 2040, 25 February 2013, pp. 1-3 (pdf).

إذا ما توافرت الأوضاع والبيئة الدولية المواتية لذلك، أو وصول الإدارة الأميركية الحالية إلى قناعة كاملة بأن إيران سوف تبلغ المرحلة السادسة من المراحل العشر لتصنيع القنبلة الذرية. لكن الكيفية تحتاج إلى دراسة معمقة في شأن الفعل وردة الفعل والعواقب العسكرية والاقتصادية في المنطقة، مع الحرص في الوقت نفسه على خلق عدو في المنطقة لإبقاء دول الخليج فريسة هاجس ضرورات الاعتماد على الولايات المتحدة.

ب- الأداء الاستراتيجي تجاه كوريا الشمالية

لعل اصطلاح «محور الشر» يوضح السببين الرئيسيين لإدراج كوريا الشمالية تحته: امتلاكها أسلحة دمار شامل واستمرارها تحت تأثير الأيديولوجيا الشيوعية التي انهارت، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق. واستعان الأداء الاستراتيجي الأميركي بالقوة الذكية للتعامل مع كوريا الشمالية، وذلك في ضوء الازدواجية المعيارية لاستخدام هذه القوة: استقطاب الشعب الكوري واستمالته بالقوة الناعمة، فالجاذبية الأميركية بمقوماتها وقيمها تكاد تكون عنصر جذب كبيراً، ولا سيما في المجال التكنولوجي والاقتصادي، بدليل أنموذج كوريا الجنوبية المعبر عن نجاح المنظومة الرأسمالية، وهي بهذا تركز على الفرق لتوليد اقتناع لدى الشعب الكوري الشمالي بإخفاق القيادة والنظام الحاكم، وهي الطريقة نفسها التي تعاملت بها مع إيران، وهو فتح فجوة بين الشعب والنظام، ولفت الاهتمام إلى الولايات المتحدة باعتبارها راعية حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات وأنموذجاً نقيضاً للاستبداد والدكتاتورية⁽¹¹⁵⁾.

(115) يلمس كل من يزور كوريا الشمالية تلك الدكتاتورية وانعدام الحريات بالإجراءات التالية كما أكدته دراسات أكاديمية عن نظام الحكم في كوريا الشمالية وتمثل الإجراءات في التالي:

- يمنع التحدث إلى عموم الناس من الشعب الكوري.
 - 2- يمنع الزائر من أن يخرج من الفندق إلا بمرافقة دليل سياحي من الفندق.
 - 3- يمنع استخدام النقال عند الخروج من المطار.
 - 4- يمنع استخدام كاميرا.
- انظر: جين شارب، «دور الشباب في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية (دراسة حالة: كوريا الشمالية)»، ترجمة منى شلبي، مجلة أكاديمية التغيير، العدد 4 (آب/أغسطس 2013) (pdf).

أما في الجانب الاقتصادي، فتُطرح على مواقع التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية مقارنة بسيطة بين دخل الكوري الجنوبي ودخل الكوري الشمالي؛ فمتوسط الدخل السنوي للأول يبلغ 30 ألف دولار بمعيار القدرة الشرائية التي تشير إلى مستوى الاستهلاك المحتمل الفعلي⁽¹¹⁶⁾، بينما لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للثاني الـ 1500-1800 دولار. والمهندس الجنوبي لا يقل راتبه الشهري في القطاع الخاص عن 4000 دولار، في مقابل 169 دولارًا للمهندس الشمالي، بحسب التوقعات نظرًا إلى عدم وجود تقارير دقيقة بسبب سياسة التعتيم⁽¹¹⁷⁾. وغرض هذه المقارنة إضعاف الولاء لنظام كوريا الشمالية واستهداف العقل الكوري الشمالي بالقوة الناعمة لجعله أداة تغيير على المدى البعيد لاتباع سياسة معتدلة تجاه العالم الخارجي، ولا سيما المنظومة الغربية والرأسمالية.

لكن الولايات المتحدة تواجه نظامًا جديدًا في كوريا الشمالية مع وصول كيم جونغ أون إلى الحكم؛ فهو يمثل تحديًا يصعب التعامل معه، لأن النظم الدكتاتورية لا تعتمد على المؤسسات وسلسلة صنع القرار، بل على «القائد الملهم» أو «القائد الضرورة»، وبالتالي على مزاج الحاكم؛ فبعد شهور من تسلّم هذا الزعيم مقاليد الحكم، هدد بضرب الولايات المتحدة بالسلاح النووي، الأمر الذي جعلها تستنفر الوسائل كلها استعدادًا لأي احتمال، ولا سيما احتمال أن تردّ بالأسلحة النووية، مع إبقاء المفاوضات والاتصالات متاحة عبر دول صديقة لكوريا الشمالية كالصين وروسيا. والحقيقة أن على الرغم من تصريح قائد الجيوش الأميركية الجنرال مارتن دمبسي باستعداد الولايات المتحدة للتصدي لأي عمل عدواني محتمل من كوريا الشمالية، فإننا نجد أن التعامل مع هذا الملف غاية في الصعوبة؛ ففي مراجعة نُشرت في مجلة *Foreign Affairs*، سأل الكاتب كيف تتعامل الولايات المتحدة بقوّتها الذكية مع الطفل الكوري الغبي (يقصد كيم جونغ أون)؟ وفي حديثه عن تنفيذ الحلول يقول: «يجب أن نفكر في كيف

Young-Iob Chung, *South Korea in the Fast Lane: Economic development and Capital Formation* (Oxford: Oxford University Press, 2011), p. 167.

(117) شارب، «دور الشباب»، ص 33.

نتعامل مع الطفل حينما يحمل سلاحًا ملقَّمًا بالذخيرة؟ هل يكون الحوار معه على أسس الدبلوماسية الدولية التي لا يفقه منها شيئًا، أم نحاول أن نستخدم معه القوة الخشنة ولا نعرف عواقب الأمر، وإذا لم نتحرك في كلا الاتجاهين، فمن الممكن أن نستخدم السلاح ضدنا...». هذا من جملة الأسئلة التي يجب أن تعرف الولايات المتحدة الإجابة عنها⁽¹¹⁸⁾.

بناءً عليه، تبقى سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية في الأمد القصير، وحتى في الأمد المتوسط، قائمة على استقطاب شعبها وإقناعه بجاذبية النموذج الأميركي، أو حليفه كوريا الجنوبية، وبأن الولايات المتحدة ليست عدوة الشعب، وذلك عبر وسائل التأثير الإعلامية والثقافية والمعرفية التي تسوّق نجاعة النموذج الغربي والرأسمالي.

لعل مقولة ألفين توفلر في شأن قدرات الولايات المتحدة الناعمة تبقى شاخصة في الأذهان؛ إذ يقول إن الولايات المتحدة استطاعت «بواسطة بضاعتها الإعلامية المسوقة تجاه الدول النامية والمراقبة أن تقوّل الاتجاهات والأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية بما تطرحه؛ إذ كانت وسائل الإعلام تمارس دورها في حقن الجماهير بالخيالات والصور الموجهة والتي تخدم الهدف السياسي الكوني لعملية العولمة - التي تتبناها الولايات المتحدة الأميركية»⁽¹¹⁹⁾.

ثالثاً: التحديات الخارجية المتمثلة للقوة الذكية الأميركية

قبل الخوض في تفسير طبيعة وفلسفة التحديات التي تواجه الأداء الاستراتيجي الأميركي عند تطبيق القوة الذكية الأميركية على أرض الواقع في النظام الدولي، يجب الاستهلال بمقدمة تشير إلى أن الولايات المتحدة تتعامل تارة مع التحديات المباشرة بتوظيف القوة الذكية لاجتياز هذه التحديات وتذليلها

«General Martin Dempsey Says North Korean Provocations Fit Long Pattern,» *The Daily Universe*, 5/4/2013, <<http://universe.byu.edu/2013/04/05/general-martin-dempsey-says-north-korean-provocations-fit-long-pattern/>>.

(119) ألفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، ط 3 (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1998)، ص 179.

بغية تحقيق الأهداف التي ترنو إليها، وبالتالي ضمان مصالحها، وتتعامل تارة أخرى مع التحديات التي تكون خارج إطار المعرفة والإحاطة الأميركية، وتتسم بكونها تحديات موجهة إلى إفشال توظيف القوة الذكية الذي تتحرك من خلاله الولايات المتحدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهنا يجب العمل على مرتكزات التكنيك والمرونة في التعامل مع التحدي المفاجئ أو الخارج عن التوقع.

حددت الولايات المتحدة نوعين من التحديات في إطارها العام: الأول، هو التحدي الإنساني الصادر عن البشر، ويشمل كل ما يتعلق بالإرهاب والأمن العالمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتهاك حقوق الإنسان والحريات والجوع والفقر، فضلاً عن تحديات تتمثل في منافسة الفاعلين الدوليين للولايات المتحدة في النظام الدولي. أما التحدي الثاني، فهو تحدي الطبيعة، أو التحدي غير الإنساني كما يسمّى، كالكوارث الطبيعية والاحتباس الحراري. وعلى الرغم من كونه تحدياً اقتصادياً وبيئياً للدولة، فإنه يُعتبر أقلّ تهديداً من التحدي الإنساني، لأنّ للأخير أهدافاً مضمرة ومعلنة، على عكس التحدي غير الإنساني⁽¹²⁰⁾.

بصورة عامة، تتمثل هذه التحديات في أن أدواتها الدبلوماسية والمساعدات الخارجية المالية تكون في أغلب الأحيان غير كافية، ويمكن تجاهلها بسبب صعوبة ظهور تأثيرها في المدى القصير في القضايا الحرجة. ويرى جوزف ناي وآرميتاج أن استخدام القوة الناعمة عملية معقدة؛ لأنّ أغلب مصادر القوة الناعمة الأميركية تكمن في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وحلفائها، والمشاركة في المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، أو خارج إطار تأثير الحكومات في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. لذا، لا بد من عملية الدمج بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة حيال التعامل مع القضايا الدولية، كمحاربة التمرد وبناء الأمة ومكافحة الجماعات الإرهابية التي اعتمدت بصورة شبة أساسية على القوة العسكرية الأميركية، ولا سيما أن الأعوام الستة الماضية أوضحت أن القوة العسكرية «لا تستطيع حماية الأهداف القومية على

(120) السعبري، ص 32.

المدى الطويل»⁽¹²¹⁾. وتوضح الخبرة التاريخية أن واشنطن نجحت إبان الحرب العالمية الثانية في دمج هاتين القوتين في سياستها الخارجية، حيث اعتمدت على القوة المسلحة في القضاء على أعدائها، وعلى القوة الناعمة لإعادة بناء اليابان وأوروبا من طريق «مشروع مارشال» وبناء المؤسسات والقيم التي كانت الأساس الذي قام عليه النظام الدولي الجديد بعد تلك الحرب.

حدد «مشروع أميركا الموحدة والقوية» الذي جرى التطرق إليه في المبحث الأول مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة قبل توظيف مركب القوة الناعمة والقوة الصلبة وبعده على النحو التالي⁽¹²²⁾:

- الجهات الفاعلة الجديدة المترابطة في الدول الضعيفة والفاشلة التي تأتي في سعيها إلى السلطة بتهديدات محتملة ضد مصالح الولايات المتحدة.

- الصراع على السلطة، وهو الصراع الذي جرى تفعيله من خلال «الربيع العربي» بين المتشددين والجماعات المتطرفة من جهة، وجيل جديد من الديمقراطيين العلمانيين العرب من جهة أخرى.

- صعود آسيا، فنظاما كوريا الشمالية والصين المستبدان بطموحاتهما العسكرية يثيران القلق والتوترات في المنطقة.

- مع تحوّل القوة الاقتصادية نحو آسيا، ولا سيما الصين، تُلاقي اقتصادات السوق الرئيسة من الولايات المتحدة وحلفائها مزيداً من التحديات للحفاظ على مستواها في ظل التنافس الاقتصادي.

- المتطرفون والإرهابيون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وجرائم الإنترنت، والعنف السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان (خصوصاً في سورية)، كل ذلك يأتي ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية التي لا تزال تمثل تحدياً لقيم الولايات المتحدة ومصالحها على المدى الطويل.

(121) خلود الشيباني، «سياسة القوة الذكية في العلاقات الدولية - الدول التي تنتهج سياسة القوة الذكية»، مجلة منظمة حقوق الإنسان العالمية، العدد 12 (نشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ص 12-17.

Goldgeier and Volker, p. 9.

(122)

ترتيبًا على ما تقدم، يضم المبحث ثلاثة مطالب رئيسة لأهم التحديات الخارجية التي يشكّلها الفاعلون الدولتيون. وأرجى إلى المبحث الثالث الحديث عن التحديات الداخلية وتحديات الفاعلين غير الدولتيين، أي الحركات والجماعات الراديكالية ذات التوجه العالمي وما دونها، لأهميتها والابتعاد عن الإرباك في تحديد التحدي الدولي وغير الدولي.

بناءً عليه، من الملح أخذ التحدي الفاعل لهذه الدول وغيرها من غير الدول في دائرة الاهتمام؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن أهم ما تواجهه الولايات المتحدة من طرف الفاعلين الدولتيين هو التحدي الاقتصادي؛ فالتنامي المطرد لهذه الدول في مقابل تلك الاقتصاد الأميركي وتراجعها يمثل تحديًا اقتصاديًا، أما الفاعلون غير الدولتيين، فهم يُعتبرون تحديًا أمنيًا ينعكس على باقي الاتجاهات الاقتصادية والعسكرية والهئية السياسية.

1 - التحدي الصيني

كثر الحديث عن القوى البازغة أو الصاعدة، وفي مقدمها الصين، وذهب تيار إلى الحديث عن انتقال القوة من الغرب إلى آسيا، مستندًا إلى الأزمات الاقتصادية التي أصابت الدول الرأسمالية وتراجع نموها في مقابل تقدّم دول آسيا الاقتصادي. بل هناك من ذهب أبعد من ذلك بالقول إن قيادة النظام الدولي - العالمي ستكون وفق الأوضاع المواتية للصين أو لآسيا بصورة عامة، للوصول إلى الحقيقة التي باتت بين تيارين: تيار يعتبره خطرًا وتيار يعتبره أمرًا طبيعيًا في ظل تطور أي دولة، أما الحديث عن قيادة العالم فأمر مستبعد في الأمد القريب والمتوسط.

بالوقوف على أهم ما تتمتع به الصين في المجالات والمستويات المختلفة، نشير إلى أن من المعلوم أن للعامل الجغرافي دورًا في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأي دولة، الأمر الذي أكدته نظريتا ماكيندر ومارشال ماكلوهان. لذلك، من المهم جلاء أهم معالم المجال الجغرافي الصيني.

تبلغ مساحة الصين 1.284.303.705 كلم²، وهي ثالثة أكبر دول العالم مساحة بعد روسيا وكندا، وتأتي في المرتبة الأولى في قمة هرم الحجم السكاني

في العالم وفق بيانات عام 2006، إذ يزيد على مليار وربع مليار نسمة، الأمر الذي يُعتبر ذا دلالات مهمة في التوجهات السياسية، خصوصًا إذا ما ربط بحجم الموارد الاقتصادية في الدولة⁽¹²³⁾.

لفهم التحدي الذي تمثله الصين كإحدى القوى الصاعدة، كما اصطلح عليه في أدبيات العلاقات الدولية، من المهم أن نفهم المقومات الدولية بشكل عام، والتركيز على المقوم الرئيس الذي يشكل تحديًا جليًا للولايات المتحدة بشكل خاص، وهو المقوم الاقتصادي الذي يلي المقوم العسكري، مع الأخذ في الحسبان الاستجابة الأميركية لهذا التحدي، وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل.

أ- المقوم العسكري

- القوة التقليدية: يُعدّ جيش التحرير الصيني من الناحية العددية أكبر جيش في العالم⁽¹²⁴⁾، فعديد القوات البرية يبلغ 1.4 مليون فرد، بينما تضم القوات البحرية 233 ألفًا، والقوات الجوية 398 ألفًا. وتتكون القوات النظامية التابعة للقوات الأرضية من 18 فرقة مسلحة⁽¹²⁵⁾.

- القدرات النووية: بدأت الصين تمتلك ترسانة نووية في عام 1964، وتُعتبر من الدول ذات الترسانة النووية الأصغر بين جميع ترسانات الدول النووية، إذ تأتي في المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا. ويُقدّر أنها تملك ما يقارب 130 رأسًا نوويًا جاهزًا للإطلاق بواسطة قواعد أرضية وبحرية وقاذفات قنابل، ويصل مع المخزون إلى 240 رأسًا نوويًا⁽¹²⁶⁾.

(123) انظر: خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 121، 123 و200.

(124) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، 1978-2010 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 131.

(125) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2009)، ص 98-101.

(126) المصدر نفسه، ص 114، والتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سييري]، 2011)، ص 493.

- الإنفاق العسكري: في عام 2010، بلغت الأرقام الرسمية للموازنة الصينية 532 مليار يوان (ما يعادل 78 مليار دولار أميركي)، وكان الإنفاق العسكري قد ازداد 189 في المئة بين عامي 2001 و2010، أي بلغ متوسط الزيادة السنوية (12.5) في المئة، وراوحت حصة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ذاتها بين 2 و2.2 في المئة⁽¹²⁷⁾.

في هذه المؤشرات نجد الأسباب التي دعت كثيرًا من دول الغرب، وفي مقدمها الولايات المتحدة إلى اعتبار الصين مصدر قلق محتملاً للاستقرار العالمي والإقليمي وفق معطيات القوة التي تملكها؛ فالهدف الصيني من بناء القوة العسكرية ليس مجرد الدفاع عن الأراضي الصينية، وإنما يمكن أن يتعدى ذلك. وتمثل هذه النظرة الرؤية التقليدية الواقعية الأميركية والغربية⁽¹²⁸⁾. وتُبرّر جميع هذه التطورات التي تشهدها الصين في استراتيجيتها العسكرية والاقتصادية والسياسية بأنها تطور ذو بُعد سلبي، وهي تصر على أنها لا تسعى أبدًا إلى الهيمنة، وأن غرضها العسكري هو الدفاع عن النفس.

ب- المقوم الاقتصادي

تحتل الصين مكانة اقتصادية دولية كبيرة؛ فاقتصادها يسير بخطوات أسرع من خطوات اقتصادات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأتبع في مسارها بناء أنموذج جديد يمزج ليبرالية نظام السوق في الأطراف بمركزية في العمق، وفق استراتيجية براغماتية متدرجة.

- الناتج القومي الإجمالي: تمثل الصين القوة الاقتصادية السادسة عالميًا، حيث تنتج ما نسبته 4 في المئة من إجمالي الناتج العالمي، أي نحو سُبُع الاقتصاد الأميركي وثُلث الاقتصاد الياباني. وبلغ إجمالي الناتج المحلي في عام 2012، وفق بيانات البنك الدولي، 8 تريليونات دولار أميركي. وأهم المصادر المساهمة في إجمالي الناتج المحلي في الصين، طبقًا لتقديرات عام 2012: أ) قطاع

(127) التسلح ونزع السلاح، ص 232-233.

(128) هدى ميتكيس، «الصعود الصيني: التجليات والمحاذير»، السياسة الدولية، العدد 167

(كانون الثاني/يناير 2007)، ص 76.

الزراعة: 9.7 في المئة؛ ب) قطاع الصناعة: 46.6 في المئة؛ ج) قطاع الخدمات: 43.7 في المئة⁽¹²⁹⁾.

- معدل الدخل الفردي: للصين قدرة شرائية كبيرة تتيح لأي اقتصاد أن يكون في نمو مستمر، ويبلغ متوسط دخل الفرد في الصين 5.740 دولارًا من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الأميركي) بحسب إحصاءات عام 2012. ومقارنة بعام 2002، فإن متوسط دخل الفرد لم يتجاوز 2000 دولار، وتأتي في المرتبة 105. أما الولايات المتحدة، ففي المرتبة السابعة، أي بمعدل دخل فرد قدره 43.000 دولار، وهذا المعيار الجديد أعلى كثيرًا مما كان عليه خط الفقر في عام 2009، ما يعني أن 128 مليون صيني يُعدّون تحت خط الفقر، حيث يعيش 12 في المئة من السكان على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد، الأمر الذي يعكس التفاوت بين المناطق المفتوحة على اقتصاد السوق والمناطق المركزية، ولا سيما الأرياف⁽¹³⁰⁾.

- معدل النمو الاقتصادي: طبقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، وصل معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الصيني في عام 2007 إلى 14.2 في المئة، ثم سرعان ما تراجع هذا المعدل تبعًا إلى 9.6 في المئة في عام 2008، وإلى 9.2 في المئة في عام 2009، وإلى 10.4 في المئة في عام 2010، وإلى 9 في المئة في عام 2011، وإلى 7.8 في المئة عام 2012. وأظهر البنك الدولي أن النمو في الصين سجّل تراجعًا إلى 7.5 في المئة في الربع الثاني من عام 2013⁽¹³¹⁾، فيما يتطلع صانعو السياسة الصينيون إلى إعادة التوازن إلى أنموذج النمو الخاص ببلادهم، بعد حدوث اختلالات هيكلية تتعلق بالقوى العاملة⁽¹³²⁾.

(129) البنك الدولي، «الصين»، على الرابط: <<http://data.albankaldawli.org/country/china>>. تم الاطلاع بتاريخ: 9/9/2013.

(130) المصدر نفسه، وجوناثان ريويد، نافذة على الأعمال في: الصين، استراتيجية الاستثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، ترجمة مجدي صابر وإيناس الوكيل، ط 2 (القاهرة: مجموعة النيل العربية بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2012)، ص 31-33.

International Monetary Fund, World Economic Outlook, <<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/>>.

Jae-kyung Park, *China-U.S. Relations in East Asia: Strategic Rivalry and Korea's Choice* (132) = (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies [CSIS], 2013), pp. 2-9.

- نصيب التجارة من التجارة العالمية: في عام 2007، بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية 262.2 مليار دولار (الأعلى على مستوى العالم)، أي ما يعادل 9 في المئة من الناتج القومي الإجمالي؛ فحجم الصادرات الصينية بلغ 1.216 مليار دولار مقارنة بحجم الواردات (953.9 مليار دولار). أما دولة الصادر الصيني الرئيسة، فكانت الولايات المتحدة (21 في المئة)، في مقابل واردات من الولايات المتحدة بلغت نسبتها 7.5 في المئة⁽¹³³⁾.

- مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني: يمثل القطاع الخاص اليوم ربع الإنتاج الصناعي، وثالث الناتج الداخلي الخام الصيني. ويعمل فيه الآن 11.4 في المئة من السكان. ونجد أن 5.16 في المئة من المؤسسات الخاصة متمركزة في المدن الكبرى، و55 في المئة في المدن الصغيرة، و18 في المئة في القرى الريفية. وهذه المؤسسات الرأسمالية موزعة بصورة غير متكافئة على الأراضي الصينية؛ إذ أصبحت المناطق الساحلية تجتذب رؤوس الأموال، وكذلك اليد العاملة الرخيصة، والشباب الجامعيين الذين يحملون شهادات عليا ويريدون الاستفادة من الأجور المرتفعة والشروط الجيدة في أماكن العمل⁽¹³⁴⁾. والحقيقة أن النمو المتحقق في الاقتصاد الصيني يعزى إلى مساهمة القطاع الخاص مساهمة رئيسة.

- التنافس الصيني - الأمريكي على الطاقة: قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول شعورًا بالقلق في مسألة النتائج الجيوسياسية لسياسات الصين واستراتيجياتها المندفعة والخاصة بالطاقة. وعبر بريجنسكي عن القلق الأمريكي تجاه الطاقة بشكل عام وفق إدراك كامل لما ستمه «الاعتماد على الخارج» بالنسبة إلى مصادر الطاقة⁽¹³⁵⁾. ولعل أهم أسباب القلق أن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ولديها مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية واسعة في مناطق مختلفة من العالم، وأن أي انتشار للمصالح الصينية في هذه المناطق بدافع

= تم الاطلاع بتاريخ: 9/ 9/ 2013.

(133)

Park, pp. 7-9.

(134) توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد (دراسة) (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2004)،

ص 282 و284.

(135) خيتاوي، ص 239.

أمن الطاقة قد يشكل تحديًا للمصالح الأميركية ولأهداف سياستها الخارجية، فضلًا عن أن الأخيرة تستهلك ربع كمية الاستهلاك العالمي كل يوم. إن أحد العوامل المحددة لتلويح الصين بالتهديد بحق الفيتو في مجلس الأمن تجاه أي عقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي، يمكن اختزاله بالطاقة؛ لأن مصدر 14 في المئة من واراقتها النفطية⁽¹³⁶⁾ إيران. كما أن تخفيف العقوبات عن السودان جاء عبر مساندة الصين له؛ فهو يزود الصين بـ 5 في المئة من استهلاكها النفطي⁽¹³⁷⁾، وهذا ما عرّضها لنقد لاذع من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

طبعًا لا يخفى على أحد التحاق الصين بمنظمة شنغهاي للتعاون، وهي المنظمة التي تطورت إلى منتدى يركّز على الطاقة، وتضم دول روسيا وإيران وأوزبكستان وكازاخستان المنتجة للنفط، التي تشكّل محور التنافس والصراع في الوقت نفسه، وذلك مرده إلى الأهمية القصوى التي أسبغت على الطاقة⁽¹³⁸⁾.

2- الاستجابة الأميركية لمواجهة التحدي الصيني

تختلف المدارس السياسية والفكرية الأميركية من حيث النظر إلى القوة المتنامية للصين، فإراها بعضهم تهديدًا للولايات المتحدة ومنافسة لها على المكانة الدولية، وإراها آخر لا تمثل هذا التهديد، ويدعو إلى الحوار والتعاون معها، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن ثمة إجماعًا على أن الصين تمثل أكبر تحد اقتصادي للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. كما أن متبعي تطور النظام الدولي وطبيعته يتفقون على أن الولايات المتحدة والصين ستكونان في القرن الجاري أكبر قوتين على الصعيدين الاقتصادي والعسكري.

(136) قُدّرت الواردات النفطية الإيرانية إلى الصين في عام 2011 بـ 10 في المئة، وقد انخفضت النسبة في عام 2012 بقيمة 2.4 في المئة. لمزيد من التفصيل، انظر: <http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=ch>.

(137) نان لي، «الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية العرض»، ورقة قُدمت إلى: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 148-150.

(138) شاييتج باجباي، «البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية»، ورقة قُدمت إلى: المصدر نفسه، ص 112.

ثمة اتجاهان في تقويم الاستجابة الأميركية للتحدي الصيني: الأول تمثله مدرسة الإدماج التي تُعنى بالعمل على انتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين لدفعها إلى الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي والمنظومة الرأسمالية بشكل خاص. ويرى هذا الاتجاه ضرورة الاحتفاظ بعلاقات جيدة بالدولة الأكثر نموًا اقتصاديًا في العالم لدفعها في المستقبل، أشاء أم أبت، إلى التحول إلى دولة ليبرالية وإلى سياسة إقليمية معتدلة. وهي تنظر إلى الصين كدولة إقليمية قانعة، ويمكن تلمس ذلك على المستويين الاقتصادي والعسكري.

الاتجاه الثاني تمثله مدرسة الاحتواء التي تنظر إلى الصين كخصم، وترى أن النظام الصيني غير مؤهل لتعلم قواعد النظام الدولي المعاصر، فضلًا عن كونه مصدر قلق وعدم استقرار لشرق آسيا. وبحسب هذا الاتجاه الصين دولة غير قانعة؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت قوة الصين في تمام مستمر. ويزعم بعض الأميركيين أن صعود الصين لا يمكن أن يكون سلميًا، لذا يتعين على الولايات المتحدة الآن أن تعتمد سياسة احتواء لها⁽¹³⁹⁾.

بين المدرستين رأي توافقي يسمّى المدرسة الوسطية، يجمع الاحتواء والاندماج كما يعبر عنه جوزف ناي وكثيرون من «الحماثم» في الولايات المتحدة. ويرى ناي أن القرن الحادي والعشرين يحتم على واشنطن أن تمارس الاحتواء، ولا سيما مع الصين؛ فاستراتيجية احتواء الاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب الباردة كانت تلخص فعليًا في قطع التبادل التجاري، وتقليص التواصل الاجتماعي، لكن اليوم، على النقيض من ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تدير تبادلات تجارية هائلة مع الصين فحسب، وإنما تقيم أيضًا علاقات اجتماعية واسعة النطاق، لا بل تستهدف الشعب الصيني عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت وفق منهج القوة الناعمة، لنشر القيم الأميركية وجاذبيتها، بما في ذلك استضافة 125 ألف طالب صيني يدرسون في الجامعات الأميركية. وكذلك هناك نسبة كبيرة من الشباب الصينيين الذين تراوح سنهم بين 15 و25 عامًا، يقلدون

(139) عبد الحي، ص 149-152. لمزيد من التفاصيل عن حيثيات مؤيدي الاحتواء، انظر: ميكال هيربرج، «مثلث مصالح الطاقة الاستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي»، ورقة قدمت إلى: الصين والهند، ص 484-485.

الأميركيين من حيث الملبس والغناء والموسيقى كالراب والجاز⁽¹⁴⁰⁾، ومن هذه الملامح يفند ناي نظرية القوى الصاعدة من جهة، وخطر الصين على الهيمنة الأمريكية من جهة أخرى:

- إن معدل النمو في الصين البالغ 9 في المئة قد يوهم الجميع؛ فمعدلات النمو على صعيد الداخل الصيني تتفاوت في ما بين الأقاليم المختلفة، حيث إن الأقاليم الساحلية الثمانية، التي تعتمد اقتصاد السوق وتجذب الاستثمارات الأجنبية، تتمتع بهذا المعدل وبما هو أعلى منه. ومن خلال المقارنة، نجد أن دخل الفرد فيها يبلغ حوالى 7000 دولار سنوياً، وعند القياس بالأرياف، ولا سيما في غرب الصين، نجد أن معدل النمو لا يتجاوز 2 في المئة، كما أن متوسط دخل الفرد في هذه المناطق لا يتجاوز - في أحسن حالاته - الـ 600 دولار⁽¹⁴¹⁾. كما أن لا يمكن أن نغفل حقيقة مهمة هي أن ازدياد معدلات النمو يتطلب من الحكومات المزيد من الإنفاق لتطوير المؤسسات المساندة للاقتصاد، كالعليم والتكنولوجيا، بنسبة مقاربة لمعدل النمو، وهذا ما تعانيه الحكومة الصينية لأنه يُرهق موازنة الدولة، ولا سيما في مواكبة النمو المطرد للنمو.

- في ما يتعلق بتفوق الصادرات الصينية على الواردات من الولايات المتحدة، يقول ناي إن حقيقة هذا العجز في الميزان التجاري أمر مسلم به، لكنه يعكس حقيقة غير مصرح بها؛ فالصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تقابل بالدولار، وبما أن الدولار يُطبع من دون مقابل، فإن الولايات المتحدة تقوم في الحقيقة بعمليات الشراء بتكلفة طبع الدولار. كما أن الصادرات الصينية تتمثل في الأشياء الكثيفة العمل، كالملابس والمستلزمات اليومية الأخرى، بينما تصدر الولايات المتحدة صناعات عالية الجودة وكثيفة رأس المال والتكنولوجيا، وهذا ما لا يقبل المنافسة وله سوق عريضة في الصين.

Zheng Bijian, «China's Peaceful Rise: Speeches of Zheng Bijian 1997-2004», The (140) Brookings Institution, June 2005, pp. 7-11.

(141) لمعرفة المزيد عن تباين النمو القطاعي والجغرافي في الصين، انظر: ل. أكن ووترز وشهيد يوسف، الرقص مع العملاقة: الصين والهند والاقتصاد العالمي، ترجمة أحمد رمو، دراسات اقتصادية؛ 19 (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص 264-271.

- لم ترق الصين إلى مصاف دولة عالمية صاعدة، بل هي في استراتيجياتها الآنية والمستقبلية ذات بُعد إقليمي، على المستوى الاقتصادي أكان أم على المستوى العسكري أم السياسي. ويمكن ملاحظة ذلك في آليات العمل؛ فاليوان ما زال محلياً، ولا تقبل الصين تعويمه خشية سقوط الاقتصاد الصيني أمام الدولار الأميركي، ما يعني انكشاف النقد أمام الدولار، على عكس الدولار الذي هو العملة القيادية التي تقوم بها جميع العملات الدولية الأخرى⁽¹⁴²⁾، بل إن الصين تعيش حالة من التناقض بين الأيديولوجيا الشيوعية للحكومة والتوجه إلى اقتصاد السوق والاستثمارات الأجنبية، وهذا صراع مرير بين النظامين الصينيين: النظام الاقتصادي والنظام السياسي⁽¹⁴³⁾.

- يقول ناي: حتى لو تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني ناتج الولايات المتحدة في عام 2030 أو نحو ذلك (كما يتوقع بنك غولدمان ساكس)، فإن الاقتصاديين سيكونان متساويين في الحجم، لكن لن يكونا متساويين في التكوين. وسيظل لدى الصين ريف شاسع غير مطور بسبب الآثار المؤجلة لسياسة الطفل الواحد التي تتبعها. زد على ذلك أنه عندما تتطور أي بلاد، يكون هناك ميل إلى تباطؤ معدلات النمو؛ فلو افترضنا أن معدل النمو في الصين سيكون 9 في المئة، ومعدل النمو في الولايات المتحدة 2 في المئة بعد عام 2030، فإن الصين لن تساوي الولايات المتحدة في معدل دخل الفرد إلا في وقت ما من النصف الثاني من هذا القرن⁽¹⁴⁴⁾.

- تؤكد دراسة مستقبلية أن الصين ستصبح في المدى المتوسط مجتمعةً عجوزاً، ولا سيما أن نسبة الذين بلغوا سن الستين عاماً تجاوزت الـ 18 في المئة.

(142) روبرت كاجان، الجدل حول مستقبل القوة الأميركية، ترجمة وتعليق محمد العربي، أوراق؛ 4 (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012)، ص 27-40.
(143) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص 273.
(144) جوزف ناي، «القرن الصيني لم يهل علينا بعد»، السقيلية، 27/5/2010، على الرابط: <<http://www.alskilbieh.com/modules.php?name=Forums&file=viewtopic&t=9395>> تم الاطلاع بتاريخ: 2013/9/13.

ومن المعلوم أن ارتفاع معدل من يبلغون سن الشيخوخة في المجتمع يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي إضعافاً كبيراً، وذلك من خلال رفع تكاليف العمالة والرعاية الصحية، وبالتالي خفض المدخرات والاستثمارات؛ فالصين تعتمد اعتماداً مفرطاً على الاستثمارات والصادرات لتحقيق النمو، وتبعاً لذلك فإن الاستهلاك المحلي ضعيف ولا يمثل في أحسن حالاته أكثر من 36 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل نسبة من نسب أي اقتصاد رئيس في العالم. وبالتالي، فإن من شأن اختلال التوازن بين الاستهلاك والاستثمار، وبين الطلب المحلي والصادرات، أن يجعل الصين تعتمد على الأسواق الخارجية لاستيعاب الفائض من طاقة إنتاجها الزائدة⁽¹⁴⁵⁾.

- تتميز الولايات المتحدة بسمة الجودة والتكنولوجيا الدقيقة العالية، فضلاً عن تميزها بحقوق الملكية وبراءة الاختراع، على عكس الصين التي تتسم صناعاتها غالباً، بما فيها حتى الصناعات التي تستخدم فيها التكنولوجيا، بالتقليد والسرقة العلمية والتعدي على حقوق براءات الاختراع وحقوق الملكية عبر التجسس. ولا ينعكس هذا على الشركات الخاصة، وإنما يتعداه إلى النظام الحكومي الذي سجلت الاستخبارات الأميركية له محاولات اختراق أهم مؤسسات الصناعات الدقيقة.

- للصين تاريخ وواقع سيئان في ما يتعلق بحقوق الإنسان؛ فالحزب الشيوعي الحاكم يخشى السماح بحرية الأفكار أكثر من اللازم، وهذه المسألة ورقة ضغط على الصين للإذعان وتسوية خلافات كثيرة تحت ذريعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولئن نجحت في مجال القوة الصلبة، كما يصفها ناي، فإنها أخفقت في مجال القوة الناعمة داخلياً⁽¹⁴⁶⁾.

- نما القطاع الخاص في الصين وترعرع في ظل «المنطقة الرمادية»، إن

(145) مارتن جيكرس، «مستقبل الصين في النظام الدولي، الصين.. أي نوع من القوى العظمى ستكون؟»، آفاق المستقبل، السنة 2، العدد 8 (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2010)، ص 47.

(146) انظر: جوزف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الشبان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 135.

لم نقل في ظل انعدام الشرعية القانونية بسبب غياب التشريعات القانونية في المجالين المالي والضريبي، الأمر الذي سمح بتفريخ عصابات مافياوية في مناطق عدة من الصين، تزواج بين مصالح كواد الحزب المحلية والرأسماليين الخواص. وهذه هي نقطة ضعف القطاع الخاص الصيني الذي يتصرف برأس مال «رمادي» أو «أسود»، وتربطه بيروقراطية النظام السياسي القائم علاقات زبائية وشخصية⁽¹⁴⁷⁾، وهو ما يهدد، على المدى المتوسط، استقرار النمو، وينعكس سلباً على الاستثمارات الأجنبية التي يستقطبها القطاع الخاص الصيني.

- من أهم القضايا التي تهدد الصين بورقة الضغط الأقوى قضية تايوان ذات التوجه الرأسمالي، والمعروفة بولائها للولايات المتحدة وبعلاقاتها الاقتصادية والعسكرية بها. وإلى جانب الاعتماد الاقتصادي والثقافي، أصبحت تايوان المستثمر الثاني في الصين بمبلغ يعادل المبلغ الذي تستثمره الولايات المتحدة فيها. كما أن المنشآت التايوانية ساهمت على نحو مهم في نمو الإنتاج الإلكتروني الصيني. وأصبحت الصين (بما فيها هونغ كونغ) في عام 2006 أول سوق لصادرات تايوان (استقبلت 38 في المئة من صادرات تايوان)⁽¹⁴⁸⁾. ويزداد قلق الصين في الجانب العسكري، ولا سيما بعد تزويد الولايات المتحدة تايوان بصواريخ «باتريوت» المعدلة⁽¹⁴⁹⁾.

- القدرات العسكرية فارقة بين الولايات المتحدة والصين، حتى على المدى المتوسط والبعيد، فلا يوجد إلى الآن قوة تعادل قوة الولايات المتحدة سواء في الإنفاق أو في التكنولوجيا أو في الخبرة، فضلاً عن الترسانات التقليدية وغير التقليدية والانتشار في بقع العالم كلها، فعلى سبيل المثال يبلغ الإنفاق العسكري الأمريكي (698 مليار دولار) في عام 2010⁽¹⁵⁰⁾، بينما الإنفاق العسكري الصيني لم يتجاوز (78 مليار دولار) في عام 2010. أما القدرات النووية للصين فتأتي في

(147) المديني، ص 285.

(148) فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، آفاق ثقافية؛ 82

(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 13، وكاجان، ص 37.

(149) عبد الحي، ص 156.

(150) التسليح ونزع السلاح، ص 231.

المرتبة الخامسة بعد أميركا وروسيا وبريطانيا وفرنسا، وهي الدولة النووية التي لا تملك رؤوساً نووية حربية منتشرة على عكس الدول الأنفة الذكر ومن بينها الولايات المتحدة الأميركية التي لها (2150) رأساً حربيًا منتشرًا، ويمكن للمتبع أن يقيس الفارق، فضلًا عن انعدام التوجهات والتحركات العسكرية للصين خارج إقليمها⁽¹⁵¹⁾.

- أمّا العقبة الأخيرة التي تعتبرها الولايات المتحدة عنصرًا مهمًا في الاستجابة لهذا التحدي، فهي أنه ليس للصين قوة ناعمة كما لها هي؛ فالنظام السياسي القائم هو نظام الحزب الواحد، وذو شعبية محدودة. كما أن وسائل الإعلام الصينية بمؤسساتها المختلفة لا تستطيع مقارعة الشبكات الإعلامية مثل الـ CNN أو الـ Fox News ... إلخ، أو الصحف مثل *New York Times* أو المجلات المتخصصة مثل *Foreign Affairs* ذات الشأن العالمي، وغالبًا ما تعطي وسائل الإعلام الغربية صورة سلبية عن حكومة بيجين في المجالات المختلفة، وأهمها مجال حقوق الإنسان⁽¹⁵²⁾.

يمكن أن نتفق مع رأي جوزف ناي القائل إنه «يتعين على الولايات المتحدة والصين في المقام الأول من الأهمية أن تتجنباً تنمية المخاوف المبالغ فيها في ما يتصل بقدرات كلٍّ من الجانبين ونياتهما. والواقع أن توقُّع الصراع قد يؤدي في حد ذاته إلى الصراع. والحق أننا لن نجد مصالح متضاربة عميقة الجذور بين الصين والولايات المتحدة، وأن التنافس الاقتصادي اليوم هو نفسه مع الحليف الأوروبي مع الفرق الأيديولوجي. بل إن البلدين يستطيعان تحقيق قدر عظيم من المصلحة الذاتية والعامة من خلال التعاون فيما بينهما»، بل إن العالمية لا العولمة، ولا سيما الاعتمادية المتبادلة، تحول دون ذلك.

3- التحدي الروسي

تمزى مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي إلى ما تملكه من مجموعة مقومات وقدرات جعلتها تشكّل تحديًا واضحًا للولايات المتحدة والدول

(151) التسليح ونزع السلاح، ص 464.

(152) جيكس، ص 49.

المنافسة لها في المجالات المختلفة؛ فهي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولها حق النقض (الفيتو)، كما أن دورها على المستوى السياسي بدأ يتوسع توسعاً كبيراً، خصوصاً في ما يتعلق باستعادة مكانتها السياسية في النظام الدولي، كما يبدو في الأزمة السورية وقبلها الأزمة الأوكرانية التي برزت بتدخلها المباشر في أوكرانيا وضم إقليم القرم إليها بحجج تتعلق بالناطقين باللغة الروسية، وتوسّع هذا التدخل في الشرق.

في خضم هذا الطرح، سنوضح المرتكزات التي تقوم عليها روسيا الاتحادية، وبالتالي الدور الذي تقوم به بوصفه عقبة أو تحدياً أو كابحاً في وجه الولايات المتحدة.

أ- القوة العسكرية الروسية التقليدية

لا يزال نظام التجنيد الإلزامي في روسيا قائماً، ويشمل من هم في سن تراوح بين 18 و 24 عاماً، وهو ما يتيح لها أن تحشد في زمن الحرب ما يقرب من سبعة ملايين مقاتل من دون أن يتعرض وضعها الاقتصادي للخلل أو التقصير، وهذا عديد يجعل الجيش الروسي من أقوى الجيوش في العالم. وكانت روسيا قد استأثرت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي بـ 90 في المئة من الأسلحة والقوى النووية والاستراتيجية، و 85 في المئة من القوة الجوية، و 58 في المئة من الأسلحة النووية التكتيكية، و 55 في المئة من إجمالي القوة البرية، و 59 في المئة من الإمكانات العسكرية البحرية⁽¹⁵³⁾.

ب- القدرات الروسية النووية

يتلخص التحدي الأساس الآن في أن قادة روسيا لا يشاركون أوياما نفوره من الأسلحة النووية. بل إنهم على العكس من ذلك يعتقدون أن على الرغم من تراجع احتمالات نشوب حرب نووية بشكل حاد منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح الردع

(153) س. غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة هاشم حمادي (بغداد: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص 85.

النووي أكثر أهمية بالنسبة إلى روسيا الاتحادية وغيرها من البلدان التي تتفوق عليها القوة العسكرية التقليدية الأميركية. وقد يشكل هذا التصور عقبة يتعذر اجتيازها من أجل تحقيق رؤية إدارة أوباما في عالم خال من الأسلحة النووية⁽¹⁵⁴⁾.

ج- الإنفاق العسكري الروسي

بلغ الإنفاق العسكري الروسي في عام 2010 ما يقارب 17.852 مليار روبل (ما يعادل 58.7 مليار دولار أميركي)، ما يمثل 1.4 في المئة من القيمة الحقيقية لنظيره في عام 2009. ثم ازداد ليتخطى الـ 3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2009. وكان النصيب الأكبر من ذلك الإنفاق للقوة البرية (35 في المئة في مقابل 18 في المئة للبحرية و13 في المئة للسلاح الجوي وقوات الدفاع الجوي). وحازت القوات الصاروخية الاستراتيجية 17 في المئة من الإنفاق، بينما رُصد الباقي للدعم والإدارة المركزية⁽¹⁵⁵⁾.

على صعيد مبيعات الأسلحة، فهي أحد أهم المصادر التي يركز الاقتصاد الروسي عليها، وتتقدمها الطاقة. وتحل روسيا في المرتبة الثانية من حيث حجم صادرات الأسلحة التقليدية، بعد الولايات المتحدة التي تأتي في المركز الأول (28.56 مليار دولار)، لأنها استحوذت على 23 في المئة من حجم عمليات نقل الأسلحة على المستوى الدولي بين عامي 2006 و2010⁽¹⁵⁶⁾.

هناك جملة من المعوقات التي تقيد توسيع الصادرات، وبالتالي تجعل هذه الصادرات تتراجع في المستقبل، وتضعف قدرة روسيا الاتحادية على منافسة صادرات الأسلحة الأميركية في السوق العالمية للسلاح، وذلك لسببين

(154) ريتشارد ويتز، «أوباما والعقبة الروسية»، ترجمة أمين علي، Project Syndicate، <<http://www.project-syndicate.org/commentary/russia-rejects-obama-s-nuclear-disarmament-agenda-by-richard-weitz/arabic/wmHb38ArYQhIkPIM.99>>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013/7/16، على الرابط: <<http://www.project-syndicate.org/commentary/russia-rejects-obama-s-nuclear-disarmament-agenda-by-richard-weitz/arabic/wmHb38ArYQhIkPIM.99>>.

(155) التسليح ونزع السلاح، ص 237 و240.

(156) المصدر نفسه، ص 397-398، أيضًا، في شأن صفقات الأسلحة المصدرة إلى إيران وسورية، انظر: <<http://www.presstv.ir/detail/144103.html>>. Press TV، 27/9/2010. «Iran Defense Chief: Russia Unreliable».

مهمين⁽¹⁵⁷⁾: أولهما، عجز روسيا عن الدخول إلى بعض الأسواق العالمية الكبرى المستقبلية الأسلحة التقليدية، مثل بلدان الخليج العربي وغرب أوروبا التي تتجه بدرجة كبيرة إلى التعاقد مع الولايات المتحدة والدول الغربية. فعلى سبيل المثال، وقعت السعودية، وهي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة صفقة سلاح بمقدار 6 مليارات دولار، في عام 2011. وهذا يبيّن تفوق الولايات المتحدة على نظيرتها روسيا من حيث حجم الصادرات. والسبب الثاني هو تخلف المتوجات العسكرية الروسية نسبياً من حيث التقدم التكنولوجي، مقارنة بالأسلحة الغربية، وفي مقدمها الأسلحة الأميركية. يعزى هذا التخلف النسبي تارة إلى محدودية الإنفاق اللازم لتطويرها، وتارة أخرى إلى تركة الاتحاد السوفياتي السابق الذي أورث أجيالاً نمطية من التسليح، إلى جانب أن معظم الشركات المعنية بالتسليح شركات حكومية، الأمر الذي يجعلها مقيدة بإجراءات إدارية معقدة، على عكس شركات القطاع الخاص في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

د- مقومات القوة الاقتصادية الروسية

من الملاحظ أن روسيا الاتحادية حققت في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تقدماً في المجالات الزراعية والصناعية والمصرفية والاستثمارية، مقارنةً بالأعوام الماضية؛ إذ جاء في تقرير وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بلغ 8 في المئة، بعد أن كان 4.5 في المئة في عام 2002⁽¹⁵⁸⁾. وأعلنت هيئة الإحصاء الفدرالية الروسية أن الإنتاج الزراعي ارتفع بنسبة 5.4 في المئة في عامي 2007 و2008، وازداد الإنتاج الصناعي بنسبة 2.6 في المئة في عام 2008 مقارنةً بعام 2007. كما نمت

(157) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأميركية - الروسية بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، السلسلة الجامعية؛ 2 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص 128-129.

(158) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 229، ولوزيانين، ص 15.

الاستثمارات في رأس المال الأساس في عام 2008 بمقدار 2.2 في المئة مقارنةً بعام 2007، كما أن فائض الميزانية الفدرالية الروسية وصل أول مرة إلى 94.5 مليار روبل⁽¹⁵⁹⁾.

أما على صعيد ناتج روسيا الإجمالي المحلي، فاستقر الاقتصاد الروسي في الموقع السادس عالمياً، خلف الولايات المتحدة والصين واليابان والهند وألمانيا، فبلغ الناتج الإجمالي المحلي في عام 2011 حوالي 2.3 تريليون دولار. ولم تواجه ميزانية الدولة الروسية، بخلاف الدول المتطورة الكثيرة، عجزاً، بل بلغ فائضها من الناتج الإجمالي المحلي ما يقرب من 23 مليار دولار. ويبقى دين الدولة الروسية عند أدنى مستوى له بين الدول الصناعية المتطورة، وهو 12-13 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي. ويُعدّ معدل النمو أحد المؤشرات المهمة لتأكيد قوة الاقتصاد أو ضعفه، ويمكن من خلال هذه المؤشرات فهم التقدم التدريجي لاستعادة المكانة، ولا سيما أن المتغير الاقتصادي حقق نتائج إيجابية، خصوصاً بعد الانتقال والتحول باتجاه اقتصاد السوق.

أما مجمل الصادرات الروسية، فبلغ 498 مليار دولار في عام 2011، وبلغت الواردات في العام نفسه 310 مليارات دولار. ويعتمد الاقتصاد الروسي على النفط والغاز بشكل كبير، وهما يشكلان أكثر من 47 في المئة من الناتج القومي الإجمالي؛ فالاحتياجات النفطية تقدّر بأكثر من 60 مليار برميل، والصادرات النفطية بلغت في عام 2011 نحو 6.258 ملايين طن، أي بمعدل 4-5 ملايين برميل يومياً، وتستهلك روسيا ما يقارب 3 ملايين برميل يومياً. أما الغاز، فالاحتياطي منه يجعل روسيا في هذا المجال الدولة الأولى في العالم، إذ يبلغ 570 تريليون متر مكعب. وبلغت صادرات الغاز في عام 2011 أكثر من 190 مليار متر مكعب.

(159) يسوف، ص 230، و«روسيا اليوم: البيانات الإحصائية 2010»، وكالة الأنباء نوفوستي الروسية، على الرابط: <<http://ar.rain.rv/forums/>> تم الاطلاع بتاريخ: 9/6/2013.

هـ- الاستجابة الأميركية للتحدي الروسي

طرح جوزف ناي سؤالاً مهماً عن كيفية التعامل مع روسيا: هل ينبغي أن يكون على اعتبارها شريكاً صعب المراس أم خصماً استراتيجياً؟

للإجابة، يمكن استحضار أزمة الحرب القصيرة، أو ما يسمّى حرب الخمسة أيام التي خاضتها روسيا الاتحادية ضد جورجيا، والأزمة الأوكرانية⁽¹⁶⁰⁾ الأخيرة والتدخل الروسي الواضح في منطقة القرم، وإدارة الأزمة الأوكرانية بما يتعارض مع المصالح الأميركية والأوروبية. ولتكوين صورة شاملة عن التوجهات الروسية، لا بد من العودة إلى دراسات الأوراسي الذي يضم المناطق ذات الديموغرافيا الروسية، مثل بعض أجزاء جورجيا والقرم، إلى جانب أوراسيا التقليدية. وكما هو معروف، فإن منطقة القرم شبه جزيرة تقع في جنوب أوكرانيا، وهي جزء من أوكرانيا كان يتمتع بحكم ذاتي. وروسيا شديدة الاهتمام بالقرم كمنطقة استراتيجية تشكّل ممرها الرئيس إلى البحر الأسود، حيث تقوم قاعدة للبحرية الروسية وأسطول كبير⁽¹⁶¹⁾، إضافة

(160) اندلعت التظاهرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وبدأت من العاصمة كييف، بعدما رفض الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش اتفاقية تؤمّن المزيد من التقارب الاقتصادي من الاتحاد الأوروبي مفضلاً التقارب من روسيا.

يمكن وصف الأزمة بكرة الثلج التي تدحرجت من تظاهرات إلى مواجهات مع القوى الأمنية، وسقوط قتلى، ثم توسعت سيطرة المعارضين لحكم الرئيس المقرّب من روسيا، وصولاً إلى عزله وتغيير الوجه السياسي للبلد. وكما في جميع المفاصل التاريخية في أوكرانيا، لم تقتصر الأزمة على نزاع داخلي، بل توسعت لتصل إلى ما يبدو أنها أزمة دولية ناشئة بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. لكن للأزمة جذورها؛ فأوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأعراق والأديان واللغات، ومنقسم بين شرق يتكلم سكانه الروسية ويرون في روسيا بلدهم الأم، ويانوكوفيتش واحد من هؤلاء، وغرب يتكلم سكانه اللغة الأوكرانية ويدعون إلى الانضمام إلى أوروبا، فضلاً عن أن البلد كان متعدد التنميط (سياسياً وثقافياً واقتصادياً)، ويجد عمقه في أزمة الهوية التي يعيشها منذ أن نال استقلاله في عام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق.

(161) يُعدّ أسطول البحر الأسود المتنازع عليه بين روسيا وأوكرانيا أحد الأساطيل السوفياتية السبعة السابقة (أسطول المحيط الهادئ؛ أسطول بحر البلطيق؛ أسطول بحر الشمال؛ الأسطول الحربي البحري؛ أسطول بحر قزوين؛ أسطول الأنهار الكبرى، فضلاً عن أسطول البحر الأسود الذي ظل أمره معلقاً، بينما نُقلت الأساطيل الستة الأخرى إلى روسيا باعتبار هذه الدولة الوارثة الشرعية للاتحاد =

إلى أنها معبر الغاز الروسي إلى أوروبا. ومنطقة القرم اليوم هي تحت السيطرة الكاملة للقوات الروسية⁽¹⁶²⁾.

من هنا يأتي اهتمام ألكسندر دوغين بهذه المنطقة باعتبارها مرتكزاً أساسياً لاستعادة المكانة وبناء القوة الروسية، وهذا ما يوضحه في دراسته عن أصول «الجيوبوليتيك». كما أن «أنفاس هذه النزعة» تطل من البرنامج السياسي للحزب الشيوعي الروسي المعاصر بقيادة غينادي زيوغانوف، وتتنامي من خلال صلاته بيفغيني بريماكوف وفلاديمير بوتين في الفترات الأخيرة.

إن إعادة دمج القرم في روسيا ليست مسألة مفاجئة، حيث دعا إليها دوغين، علناً وبصراحة، منذ عام 2004، من خلال مجموعة من الأفكار التي تسللت إلى قناعات بوتين ووثقت الصلة بين الرجلين:

- بناء إمبراطورية «أوراسية» تكبح النزعة الأطلسية.
- احتلال شرق أوكرانيا وجنوب أوسيتيا الجورجية.
- بناء تعاون أوروبي مع روسيا للجم الهيمنة الأميركية.
- ربط روسيا بدول الشرق الأوسط، خصوصاً إيران، للتضييق على الحركة الأميركية.

يؤكد دوغين أن النزعة القومية المتحفزة للتغير في روسيا تستوجب بناء «اشتراكية فاشية» تختلف عن النزعة الجermanية التقليدية. وطالب الرئيس بوتين في عام 2004 بلجم التدخل الأطلسي في الشأن الأوكراني لأن هدف الأطلسيين هو فرض «الحَجَر» على روسيا. ويраهن دوغين على تقارب أوروبي أكبر من روسيا، ما يمهد لتماسك البُعد «الأوراسي»، وينشئ قطبية قارية جديدة.

= السوفياتي. يتكون أسطول البحر الأسود من 440 قطعة بحرية، منها 45 سفينة كبرى، و280 غواصة، وحاملتي طائرات مروحية. وژؤد بعض قطع الأسطول بصواريخ كروز، بينما تقوم قطعه الأخرى بالعمل الدولي في البحر المتوسط. انظر: صلاح سالم، «الصراع الروسي الأوكراني حول الأسطول وشبه جزيرة القرم»، السياسة الدولية، النسخة الإلكترونية، على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217966&cid=478>. تم الاطلاع بتاريخ: 2014 / 3 / 12.

(162) المصدر نفسه.

أما الولايات المتحدة والغرب، فعجزا عن تقديم إجابة قاطعة عن هذا السؤال؛ فإذا ما تتبعنا أغلب حكومات أوروبا الشرقية وحكومة المملكة المتحدة وإدارة بوش، فسوف نجد أن الإجابة تتلخص في اعتبار روسيا الاتحادية «خصمًا استراتيجيًا». لكن أغلب حكومات أوروبا الغربية تفضل اعتبار روسيا «شريكة صعبة المراس». ومع أن روسيا ما عادت قوة عظمى كما كانت إبان الحقبة السوفياتية، فإنها لا تزال تشكل قوة عظمى على الصعيد العسكري، على الأقل في أوروبا وآسيا. ولمعالجة الصراعات الإقليمية الكثيرة (إيران والشرق الأوسط وأفغانستان/باكستان وآسيا الوسطى وكوريا الشمالية) والتحديات العالمية (حماية مناخ العالم، نزع السلاح، ضبط التسليح، منع الانتشار النووي، أمن الطاقة) التي تحتل مرتبة عالية في الأهمية على الأجندة الغربية، فإن التعاون مع روسيا يشكل ضرورة ملحة، وبالتالي، تُعدّ المقايضة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية هي الأساس. لكن الولايات المتحدة تعلم أن روسيا الاتحادية دولة غير قانعة، بل تسعى إلى استعادة الدور في النظام الدولي وإن يكن يتوافق، بشكل آخر، مع المتغيرات التي يفرضها الواقع في البيئة الدولية⁽¹⁶³⁾.

من هنا يمكن تحديد معوقات التحدي الروسي من جهة، ومحاولة تفتيت طموحاتها باتجاهات شتى، من جهة أخرى:

- اقتصاديًا، ما زالت روسيا، على الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، تعاني تحديات تتعلق بالبطالة الإجبارية؛ فهناك أكثر من 5.5 ملايين عاطل من العمل. كما أن مستوى الدخل ما زال في مرحلة الدخل فوق المتوسط، ولم تصل إلى مصاف الدول الغنية بحسب ترتيب البنك الدولي⁽¹⁶⁴⁾؛ إذ بلغ

Joschka Fischer, «An Answer to the Russian Challenge», 6/1/2009, <<http://www.project-syndicate.org/commentary/an-answer-to-the-russian-challenge?barrier=true>>.

تم الاطلاع بتاريخ: 2013/9/30.

(164) يقسم البنك الدولي البلدان أربع فئات لقياس متوسط دخل الفرد، الفئة الأفقر (الدخل المنخفض): أقل من 1030 دولارًا؛ الفئة الثانية (الأقل من المتوسط) يراوح الدخل بين 1031 و4085 دولارًا؛ الفئة الثالثة (فوق المتوسط) تضم البلدان ذات الدخل البالغ 4086-12615 دولارًا؛ الفئة الغنية: يكون دخلها أعلى من دخل الفئة الثالثة. انظر تصنيف البنك الدولي: World Bank, Outlook, September 2012, pp. 188-194.

متوسط الدخل السنوي للفرد الروسي 10.800 دولار، بحسب إحصاءات عام 2011.

- ديموغرافيًا، تعاني روسيا تناقصًا سكانيًا حادًا، فهي فقدت في الأعوام العشرة الأخيرة 3.5 ملايين نسمة، أي انخفض عدد السكان بمعدل 2.5 في المئة، لأسباب اقتصادية تتعلق بالهجرة إلى إسرائيل وحرب الشيشان، فضلًا عن عزوف الشباب عن الزواج، وتأخر سن الزواج لأسباب تتعلق بعدم الاستقرار المادي وما له من انعكاسات اجتماعية سلبية على الداخل الروسي⁽¹⁶⁵⁾.

- أثر الضعف الاقتصادي الروسي في عام 2000 وأعوام أخرى خلت تأثيرًا سلبيًا في القدرات النووية الروسية، حيث وُضعت 18 غواصة نووية خارج نطاق الخدمة بسبب التكلفة والعجز المالي، وتعرضت غواصة من فئة «كورسك» للغرق في آب/ أغسطس 2000 بسبب ضعف القدرات الفنية والمالية.

- يعتمد الاقتصاد الروسي اعتمادًا كبيرًا على مرتكزين أساسيين: الطاقة وتجارة الأسلحة التقليدية، وبالتالي ليس هناك تنوع في الاقتصاد الروسي الذي يُحسب في مصاف اقتصادات الدول التي تنتج المواد الأولية، بل لا يوجد تصنيف لأي منتج روسي ضمن الـ 100 علامة تجارية الأشهر والأكثر مبيعًا في العالم، بينما للولايات المتحدة أكثر من 73 منتجًا في مقدمة قائمة أشهر العلامات التجارية العالمية وأفضلها، وفق التصنيف الدولي، يكفي أن للولايات المتحدة إمبراطورية متعددة الجنسيات في الصنوف المختلفة (مثل مطاعم ماكدونالدز، وكتاكي فرايد تشيكن (KFC) التي تغزو العالم...).

- أزمة الشيشان وإنغوشيا، وهي مسألة مهمة جعلت باحثين كثيرين يحارون في تحديد الأسباب التي تقف وراءها، والتحدي الأمني لروسيا الاتحادية؛ فهي تتعدى كونها جمهوريتين إسلاميتين ذاتي حكم ذاتي وغير معترف بهما كدولتين، بمعنى أنها تتخطى الدين إلى أبعد من ذلك؛ فما يُسمّى «حرب الأنابيب» في بحر قزوين هو من أهم الأسباب التي عقدت المشهد وأرهقت روسيا الاتحادية؛ فخط

(165) يسوف، ص 243.

باكو - آذربيجان - نفاراسبيك يمر عبر الأراضي الشيشانية - الداغستانية، وقامت جماعات إسلامية بتفجيره أكثر من مرة لدوافع عدة، فضلاً عن إعلان الجهات الروسية تعرض كميات كبيرة من النفط المنقول عبر هذا الخط للقرصنة، ما اضطر الحكومة الروسية إلى خفض كمية النفط المنقول يومياً من 50 ألف برميل إلى 10 آلاف برميل⁽¹⁶⁶⁾، بعد عقد اتفاقات أمنية مع قبائل المنطقة.

- تحدي مشروع نظام الدرع الصاروخية الأميركي للأمن القومي الروسي؛ فهذا النظام كان قد أنشئ في الأصل على أساس حماية الولايات المتحدة من أيّ هجوم محتمل بالصواريخ العابرة القارات ذات الرؤوس النووية، بيد أنّ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانهايار التوازن الرادع الذي كانت قواعد الحرب الباردة تفرضه، ومن ثمّ ظهور الصين قوة ناشئة على الساحة الدولية، إلى جانب العودة الروسية التدريجية على أساس أنها دولة طموحة غير قانعة، كل ذلك عوامل فرضت على صانع القرار الأميركي إعادة التفكير في الأهداف الاستراتيجية لهذا النظام، والنظر إلى تحديات ما وُصف بالدول المارقة (مثل كوريا الشمالية وإيران).

تثير خطط الولايات المتحدة لنشر عشرة صواريخ مضادة للصواريخ في بولندا، ونظام رادار في جمهورية التشيك حفيظة روسيا الاتحادية التي ترى في خطة الدرع الصاروخية خطراً يهدد أمنها القومي. وتعارض روسيا الخطط الأميركية الرامية إلى إقامة نظام درع صاروخية، وإلغاء معاهدة الحد من الصواريخ بالستية (ABM) الموقعة بين البلدين في عام 1972، التي انسحبت منها واشنطن، بينما ترى موسكو أنها «حجر الزاوية» لاستتباب الأمن في العالم، ما يشكل قلقاً أمام طموحات روسيا لاستعادة مكانتها⁽¹⁶⁷⁾.

- ما زالت روسيا الاتحادية تُعدّ من الدول غير الديمقراطية وفق المنظور الدولي من جهة، والغربي من جهة أخرى؛ فوفق تقرير منظمة العفو الدولية، ما

(166) حسين، الجغرافيا السياسية، ص 312.

Gary Axton, «Implications of the US withdrawal from the Nuclear Anti Ballistic (167) Missile Treaty», Center for Strategic and International Studies [CSIS], Washington, DC, 1 April 2010, pp. 135-136.

زالت روسيا تصنّف واحدة من الدول التي تستخدم العنف في قمع معارضيها وتقييد الصحافة والإعلام والحريات، ويشكّل سجناء الرأي فيها نسبة كبيرة في السجون الروسية، وهذا يولّد ضغطاً دولياً ويُفقدّها القوة الناعمة التي يمكن أن تستغلّها في تعزيز مكانتها لاستعادة دورها.

- استغلت الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية من خلال دعم المحتجين، واستخدمتهم، كعادتها، للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، بذريعة حماية الديمقراطيات، في محاولة منها لإعادة مشهد الثورة البرتغالية إلى البلاد وتقليص النفوذ الروسي، وتوسيع نفوذها السياسي. ويمكن القول إن «شبه جزيرة القرم كانت دائماً الميزان الذي يشير إلى انتشار روسيا أو انحسارها»، وهو ما ظهر جلياً حين أرسلت الولايات المتحدة فكتوريا نولاند، مسؤولة الشؤون الخارجية الأميركية، التي التقت المحتجين في ساحة الاعتصام الرئيسة، وعبرت عن دعمهم معنوياً.

- يشير بعض التصريحات الروسية إلى وجود تأثير أميركي خفي في خفض أسعار النفط إلى أدنى من 64 دولاراً للبرميل الواحد بعد أن كان مستقراً عند 100 دولار على امتداد أربعة أعوام سابقة، مع صعود وانخفاض طفيف وفق آليات السوق المعروفة. هذا الاتهام عزاه الاقتصاديون الروس إلى محاولة الأميركيين ثني روسيا في قضايا مختلفة، من أبرزها «الأزمة الأوكرانية»⁽¹⁶⁸⁾.

4- التحدي الأوروبي (الاتحاد الأوروبي)

أ- نظرة عامة إلى الاتحاد الأوروبي

نشأ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت في 7 / 2 / 1992، وضم 12 دولة⁽¹⁶⁹⁾، ثم توسع ليصبح عدد الدول 28 دولة، وكانت آخرها إحدى دول

John J. Mearsheimer, «Why the Ukraine Crisis is the West's Fault: The Liberal Delusions (168) that Provoked Putin,» *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 5 (September - October 2014), pp. 32-35.

(169) صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 52.

أوروبا الشرقية، كرواتيا التي انضمت في 1 تموز/ يوليو 2013⁽¹⁷⁰⁾. وهو يمتد على مساحة 3.975.000 كلم²، ويبلغ عدد سكانه 512 مليون نسمة، أي 11 في المئة من سكان الأرض، فتصبح قارة أوروبا في المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان⁽¹⁷¹⁾. ويصل الناتج القومي الإجمالي للاتحاد، وفق إحصاءات البنك الدولي لعام 2012، إلى 16.63 تريليون دولار، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 33.598 دولارًا⁽¹⁷²⁾.

هل تمثل أوروبا تحديًا للولايات المتحدة أم أنها حليفة استراتيجية؟ وفي حال كون الخيار الأول مائلًا في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، فما هو نمط التحدي؟ وهل يمكن جمع التحدي والتحالف، ولا سيما أن الولايات المتحدة ترتبط بأوروبا بعلاقات وطيدة تتسم بأعلى درجات البناء والارتقاء، وذلك وفق القناعة الداعية إلى ضرورة الاحتفاظ بدواعي الشراكة التاريخية الأمنية الاستراتيجية في ما بينهما، على الرغم من تعكر صفو العلاقات في مواقف معينة تصل أحيانًا إلى حد الافتراق.

يمثل الاتحاد الأوروبي في حقيقته تحديًا على الصعيد الاقتصادي في المدى القريب، وربما يمثل تحديًا سياسيًا على المدنيين المتوسط والبعيد، وفق مشروع يمثل هدفًا أسمى يرنو إليه على الرغم من جميع الصعوبات والمعوقات التي وقفت وما زالت تقف أمامه على المستويين الداخلي والخارجي.

يمثل الاتحاد أحد الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي؛ فهو أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية من حيث القدرة الإنتاجية الاستيعابية في التبادل الدولي، كونه سوقًا عالمية ضخمة ومتطورة. ويتميز بأنه أكبر كتلة سكانية من حيث النوع؛ إذ تتميز شعوبه بارتفاع نسبة المتعلمين لديها (98 في المئة)، ويات

(170) علي شكر، «الاتحاد الأوروبي: عملاق قدام من طين»، معلومات، العدد 114 (أيار/ مايو 2013)، ص 91.

(171) الجبيلي، ص 13، وخليل الربيعي، «أوروبا الجديدة وروسيا «توافق أم اختلاف»، نشره أوراق دولية، العدد 151 (2008)، ص 3.

(172) البنك الدولي، «الاتحاد الأوروبي»، على الرابط: <<http://data.albankaldawli.org/region/>> EUU>.

مفهوم الأمية ينطبق على من يفتقر إلى القدرة المعرفية والمعلوماتية في استخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت⁽¹⁷³⁾.

ب- المعوقات التي تحد تطلعات الاتحاد الأوروبي

- عدم تجانس دوله من حيث الناتج المحلي والقدرات الاقتصادية. وما أزمة اليونان إلا دليل على التناقض وعدم قدرة هذه الدولة على اتباع السياسات الاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، لعدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي؛ إذ لا يُسمح للدول بصك النقود لتغطية حاجاتها وتسهيل تجارتها، وهذا ما دفع إلى رفع الضرائب التي لها تبعات على المواطن في هذه البلدان.

- حاجة دول الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاق على دستور أوروبي موحد، من أجل أن تكون هناك صيغة رسمية للوحدة؛ فسعي أوروبا لتصبح قطباً دولياً فاعلاً يتطلب امتلاك المؤسسات الملائمة، والخروج من تبعيتها للولايات المتحدة⁽¹⁷⁴⁾.

- الصراع على قيادة الاتحاد بين فرنسا (الناتج القومي الإجمالي 2.6 تريليون دولار) وألمانيا (الناتج القومي الإجمالي 3 تريليونات دولار)⁽¹⁷⁵⁾ كقوتين اقتصاديتين؛ إذ ترى فرنسا أنها تملك المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأنها متفوقة على نظيرتها في المقومين السياسي والعسكري، بالنظر إلى أنها عضو دائم في مجلس الأمن، وثانية دول الاتحاد بعد بريطانيا من حيث القدرات النووية، إلا أن ألمانيا تتميز بمكانتها الاقتصادية، فهي في مقدمة دول الاتحاد اقتصادياً وتكنولوجياً، بل هناك من يرى أن لولا وجود ألمانيا بقيادة المستشار أنغيلا ميركل لتفتت الاتحاد الأوروبي بسبب التبعات الاقتصادية والأزمات المتكررة التي تنم عن افتقار إلى الإرادة السياسية.

(173) خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، فكر (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 364.

(174) عبد الجليل زيد مرهون، «الدستور الأوروبي.. الأمل والتحدي»، الرياض، 4/6/2004، على الرابط: <<http://www.alriyadh.com/15022>>.

(175) International Monetary Fund, «World Economic and Financial Surveys World, Economic Outlook Database», April 2012, <<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01/weodata/weorept.aspx>>.

- موقف بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لأسباب كثيرة، سياسية واقتصادية، فضلاً عن النظرة الفوقية بحسبان نفسها الإمبراطورية التاريخية التي كانت الشمس لا تغيب عنها، وهي لا تقبل الانقياد للاتحاد، لكنها أقرب إلى التبعية للولايات المتحدة.

- تُعتبر الطاقة من أهم المعوقات أمام الاتحاد؛ فهو لم يحقق اكتفاءً ذاتياً في ما يخص إجمالي استهلاك الطاقة، فوارداته من الطاقة في عام 2008 مثلت أكثر من 55 في المئة من استهلاك النفط، وأكثر من 60 في المئة من استهلاك الغاز، وهو يعتمد على النفط والغاز الروسيين اعتماداً كبيراً، الأمر الذي يُعدّ خطراً أمنياً، على الرغم من التوجه الحالي إلى المصادر الجنوبية، حيث تستطيع قطر والجزائر والعربية السعودية ومصر أن توفر لدول الاتحاد كميات كافية من الغاز لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي⁽¹⁷⁶⁾.

ج- نقاط التنافس والاختلاف الأوروبي - الأمريكي

من الممكن أن نضع في ما يلي جملة من النقاط المهمة في شأن الاختلاف أو التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

- في كانون الثاني/يناير 2002، أصبحت الأوراق المصرفية والقطع النقدية لليورو سارية المفعول في 12 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وانضمت في كانون الثاني/يناير 2008 دول أخرى (اليونان، قبرص، مالطا، إستونيا، لاتفيا) ثم سلوفاكيا ولاتفيا في كانون الثاني/يناير 2009⁽¹⁷⁷⁾. يبلغ الناتج القومي الإجمالي لمجموعة اليورو 4 تريليونات دولار، فأصبح اليورو العملة المنافسة للدولار فعلاً من حيث التداول، بل إنه كقيمة نقدية متداولة أعلى من الدولار في أسواق المال⁽¹⁷⁸⁾.

(176) بشارة خضر، عملية الاندماج الأوروبي، النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية، دراسات استراتيجية، 151 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 48-49.
(177) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي (دمشق: دار المركز الثقافي، 2007)، ص 250 و254.
(178) خضر، ص 20-21.

- يسعى الاتحاد منذ تأسيسه إلى التميز من الولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً، وهو ما يعني على أرض الواقع إيجاد قوة عسكرية تسمح بالانفراد باتخاذ قرارات أمنية وعسكرية، وصولاً إلى إيجاد البديل من الارتباط الأوروبي بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أن هذا المسعى يواجه عوائق داخلية وأخرى خارجية؛ فدول الاتحاد الأوروبي غير متفقة على قيادة القوات الأوروبية عند إنشائها، وهناك تفاوت بينها من حيث القدرات العسكرية، فثمة دول نووية، كفرنسا وبريطانيا، وأخرى غير نووية، وهناك دول متفوقة من حيث قوة الجيش في المجالات المختلفة، على دول أخرى. وعلى صعيد المعوقات الخارجية، تُذكر عدم رغبة الولايات المتحدة في أن تنفك أوروبا عنها، باعتبارها حليفة استراتيجية، عسكرياً وأمنياً، ومهمة في حماية المنظومة الرأسمالية والغربية ضد أعداء شتى، ولا سيما بعد أن تبددت المنظومة الشيوعية⁽¹⁷⁹⁾.

إن التباين في المواقف والاتجاهات في داخل الدول الأوروبية كان وراء ضعف الاتحاد الأوروبي وعدم مساهمته في وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة. بمعنى آخر، لم تصل الإنجازات الدفاعية والعسكرية الأوروبية إلى مستوى الطموح من حيث الاستقلال والخروج من تحت المظلة الأميركية وحلف الناتو، لأن ضعف وجود سياسة دفاعية وعسكرية مشتركة ينتهجها الاتحاد الأوروبي ومحدودية هذا الوجود لا يعينان انعدامها بالكامل، لكن يسير الاتحاد الأوروبي نحو تحقيق أهداف في التكامل والاندماج وإنه يخطو بخطوات بطيئة جداً وفق الأولويات التي رسمها لنفسه⁽¹⁸⁰⁾.

- من المؤشرات على الاختلاف الأميركي - الأوروبي، الشراكة الاستراتيجية

(179) نبيل شبيب، حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي: الأسرة البشرية بين عملاق يترنح ووليد حضاري إسلامي إنساني (د. ن. د. م.، [2009]، على الرابط: <<http://www.mediafire.com/download/fl6rkkkb9euime37%D8%AD%D9%84%D9%81+%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%84%D8%B3%D9%8A+%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85.pdf>>.

(180) محمد أحمد مطاوع، «تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا»، السياسة الدولية، السنة 39، العدد 157 (تموز/ يوليو 2004)، ص 108-109، وحسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

بين أوروبا وروسيا، بسبب الحاجة المتزايدة إلى الطاقة (عصب الصناعة). وتُعَدّ فرنسا وألمانيا وإيطاليا في مقدمة الدول التي حصلت على مشروعات تتعلق باستثمار شركاتها في الغاز والنفط⁽¹⁸¹⁾. وجرى في ما مضى أيضًا جدل أوروبي في شأن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفي ما يتعلق باحتلال العراق بالتحديد. وعملت الولايات المتحدة في هذا الموقف على شق صف أعضاء الاتحاد الأوروبي⁽¹⁸²⁾، لكنها قامت في عهد أوباما برأب الصدع ومعالجة ما أفسده السابقون تحت مظلة واحدة.

د- نقاط التعاون الأوروبي - الأمريكي

ترى الولايات المتحدة - من المنظور الجيوبوليتيكي - أن منطقة الاتحاد الأوروبي تمثل أهمية استراتيجية نحو إقامة نظام أمريكي عالمي يكون جسرًا للاستراتيجية العسكرية الأمريكية العالمية ولتفاعل المحيطين الأطلسي والهندي الاستراتيجيين. أما الهدف من إقامة قواعد الدرع الصاروخية في أوروبا، على الرغم من الادعاءات الأمريكية بأنها شبكة دفاعية واعتراضية لصد أي هجمات محتملة من إيران أو كوريا الشمالية، فيكشف، بفعل المواقع الجغرافية التي وضعت فيها هذه القواعد، عن أن المشروعات الأمريكية تستهدف تضيق الخناق على روسيا الاتحادية بالدرجة الأولى، بل يمكن القول إن الغرض منها يأتي في سياق محاصرة روسيا والصين، وحصر توسعهما في أوروبا وآسيا الوسطى.

يمكن تلخيص نوع التحدي والاستجابة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ثلاثة خيارات⁽¹⁸³⁾: الخيار الأول، استمرار بقاء مسار العلاقات الأمريكية - الأوروبية مراوحيًا بين التبعية للولايات المتحدة والشراكة، أحيانًا،

(181) ريجي جانتني، «موسكو وضبط طريق الهيدروكربون»، في: أوضاع العالم 2011: 50 فكرة رئيسة للفهم: نهاية العالم الأحادي، تحت إشراف برتران بادوي ودومينيك فيدال؛ ترجمة جورجيت فرسخ فرنجية وماري يزيك (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2011-2012)، ص 130-134.

(182) تشارلز كويتشان، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟، سلسلة محاضرات الإمارات؛ 114 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 26-29.

(183) انظر: نافعة، ص 145-146.

وهذا ما تفضله بريطانيا؛ الخيار الثاني، تغيير العلاقات الأميركية - الأوروبية بخروج الاتحاد الأوروبي من حالة التبعية وزيادة قوته لتكون له الكلمة المؤثرة على المستوى الدولي، وهذا ما تسعى فرنسا إلى تحقيقه؛ الخيار الثالث، هو الاستمرار والتغيير معاً، بمعنى الإبقاء على العلاقة مع تغيرات تصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي نحو الأحسن، وهذا ما تريده ألمانيا.

في حقيقة الأمر، لا تتعامل الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي كخصم أو عدو، بل يؤكد كثيرون من المهتمين بشؤون العلاقات الأميركية - الأوروبية أن أوروبا، مجتمعة في الاتحاد أكانت أم متفرقة في دول، لا تشكل تحدياً للولايات المتحدة، بل هي حليفة استراتيجية لقيادة العالم، كما تجلّى ذلك في خطاب الرئيس أوباما بعد عملية «فجر الأوديسا» لفرض الحظر الجوي على ليبيا في عام 2011: «القوة الذكية في ليبيا لا يمكن أن تنجح بدون حلفائنا الأوروبيين، ولنعلم العالم أن أميركا ليست شرطي العالم، وأن قيادة العالم تشاركية»⁽¹⁸⁴⁾، وهذا ما يبرر الرأي القائل إن أوروبا حليفة استراتيجية تتكئ عليها الولايات المتحدة لتسويق أهدافها بالتعاون مع الحلفاء.

هكذا، يمكن أن نُجمل في الجدول التالي العلاقات الاقتصادية الأوروبية - الأميركية من خلال حجم الصادرات والاستثمارات المتبادلة بين البلدين:

الجدول (2-3)

حجم الصادرات والاستثمارات الأوروبية - الأميركية في عام 2009
(بالمليار يورو)

204.4	صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة من السلع
159.9	صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي من السلع

يتبع

(184) ودورد، ص 334.

119.4	صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة من الخدمات
127	صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي من الخدمات
121.4	استثمارات الاتحاد الأوروبي المباشرة إلى الولايات المتحدة
50.5	استثمارات الولايات المتحدة المباشرة إلى الاتحاد الأوروبي

المصدر: حسين طلال مقلد، «المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، السنة 27، العدد 3 (2011)، ص 241.

يبيّن الجدول (3-2) الاعتمادية المتبادلة في الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكون الثاني منافسًا اقتصاديًا في النظام العالمي لا يعني الدخول في صراع وعداء، فإلى جانب أنه حليف استراتيجي عسكري وأمني، هناك اعتمادية اقتصادية لا تنفك عن تلك العلاقة بينهما. ويتضح من الجدول أيضًا أن صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع إلى الولايات المتحدة أكبر من صادرات الأخيرة إليه، بفارق قدره 42.2 مليار يورو، في حين أن صادرات الولايات المتحدة من الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي فاقت نظيره الأوروبي بفارق قدره 7.6 مليارات يورو. أما استثمارات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة، ففاقت نظيرتها الأميركية بفارق كبير بلغ نحو 70.9 مليار يورو. واستنادًا إلى هذه المعطيات بين الالتقاء والاختلاف، يمكن إيجاز الحقيقة المضمرة للولايات المتحدة تجاه الأعداء أو الخصوم أو المنافسين والحلفاء بمقولة يوضحها الاستراتيجي برونو كولسون (B. Colson) بقوله: «بقيت الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ثابتة منذ خمسين عامًا، وهي: 'القضاء' على الخصوم، الأقوياء منهم أو إضعافهم، سواء أكانوا من 'الأصدقاء' أم من 'الأعداء'، في سبيل أن تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق والوحيد أطول مدة ممكنة، سواء أكان منافسوها أم خصومها من الغربيين

أم لا، وسواء أكانوا أعضاء سابقين في حلف وارسو أم حلفاء مقربين من واشنطن، في نطاق منظمة حلف شمالي الأطلسي»⁽¹⁸⁵⁾.

رابعاً: التحديات الداخلية واللامتماثلة للقوة الذكية الأميركية

1 - التحديات الداخلية

أ- السعي إلى إنعاش الاقتصاد الأميركي

إن أهم تحدٍّ يواجهه الرئيس الأميركي أوباما هو «المنحدر المالي» (Fiscal Cliff)، وبصورة عامة، الوضع المالي للولايات المتحدة. ومن هنا جاء تشديد محللين كثر على أن وضع الاقتصاد الأميركي هو في صلب الرهانات والتحديات التي يواجهها الرئيس أوباما. ولئن كانت وتيرة نمو إجمالي الناتج الداخلي الأميركي تسارعت في الفصل الثالث من السنة (+2 في المئة بوتيرة سنوية)، فإنها لا تزال غير كافية لخفض نسبة البطالة التي بلغت 7.9 في المئة في تشرين الأول/أكتوبر بعدما تراجعت إلى 7.8 في المئة في أيلول/سبتمبر، وذلك في أدنى مستويات لها منذ وصول أوباما إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير 2009. أما أهم التحديات الملموسة التي تعوق الانتعاش الأميركي، فهو «متلازمة الإنفاق الدفاعي والميزانية» من جهة و«الهاوية المالية - المنحدر المالي» من جهة أخرى، وما لذلك من تبعات اقتصادية على المواطن الأميركي، وانعكاسه على مجمل الاقتصاد الأميركي.

من المعروف أن الدين العام لأي دولة هو انعكاس للعجز في الميزانية العامة التي تتأثر بمتغيرين: الإنفاق العام من جانب والإيرادات العامة من جانب آخر؛ ففي جانب الإنفاق، نجد أن الإنفاق الحكومي العام الأميركي وازى في الأعوام الأخيرة مستويات تاريخية؛ إذ يقدر إجمالي الإنفاق العام في عام 2011 بـ 3.9 تريليون دولار بسبب تكاليف حربي العراق وأفغانستان، فضلاً عن آثار الأزمة

(185) موسى الزعبي، «الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء»، الفكر السياسي، العدد 21 (شتاء 2005)، ص 110.

المالية عام 2008. وعلى الرغم من تزايد نفقات الإنقاذ الاقتصادي ومن الأزمة الخائفة، لم تتراجع مخصصات الدفاع. وعند التدقيق في مكونات الإنفاق العام الأمريكي، نجد أن نسبة الإنفاق الدفاعي الأمريكي مقارنة بدول العالم، وصل إلى 41 في المئة لغاية ولاية أوباما الأولى (2008-2012)⁽¹⁸⁶⁾. ومن هنا ستأتي التبعات على الداخل الأمريكي، فإذا لم يُعالج العجز بواردات ضريبية، ستكون العملية دورية وغير منتهية (أي الاقتراض من الجمهور والقطاع العام لتغطية العجز، بما يؤدي إلى عجز أكبر في العام التالي... وهكذا)⁽¹⁸⁷⁾.

أما «المنحدر المالي» فهو مصطلح حديث ظهر أول مرة في الولايات المتحدة في كتابات غولدمان ساكس وأليك فيليس، واستخدمه بشكل جلي في شباط/فبراير 2012 رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بن برنانكي إبان حدوث الأزمة. ويشير المصطلح إلى الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تصدر عن زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي لغرض خفض العجز في الميزانية الأمريكية ابتداءً من عام 2013⁽¹⁸⁸⁾.

من الملاحظ، وفق مستجدات آفاق الاقتصاد الأمريكي، أن مقدار الدين الأمريكي الذي يسجل لحظياً من طريق البنك الفدرالي ويُذاع على الجمهور، وصل حتى 12 كانون الثاني/يناير 2013 إلى 16.4 تريليون دولار، وهو الحد الأقصى للدين الذي أقره الكونغرس الأمريكي آخر مرة في شباط/فبراير 2010، ويفوق الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي بلغ 15.4 تريليون دولار. ومن الملاحظ أيضاً أن الكونغرس رفع سقف الدين منذ عام 1933 حتى الوقت الحاضر 94 مرة. بناء عليه، وبموجب القانون الأمريكي، لا يمكن الإدارة الأمريكية أن تُنفق إلا إن كان لديها أموال كافية تغطي حجم إنفاقها، ولا يمكن الخزنة أن تتجاوز السقف المرسوم لها؛ فالكونغرس يقوم بالتصويت عادة على زيادة سقف الدين كل مرة

(186) جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 29-31.

(187) المصدر نفسه، ص 32 و38.

(188) المصدر نفسه، ص 89.

تحتاج فيها الإدارة إلى رفع هذا السقف، بعد أن تكون بحاجة إلى قرارات تؤثر في «السياسة المالية الفدرالية» حتى يمكن من خلالها الحصول على إذن الكونغرس للبدء بالاقتراض. وفي حالة عدم وجود إيرادات كافية، يؤدي الإخفاق في رفع سقف الدين إلى عدم القدرة على تمويل جميع أوجه الإنفاق الذي كان مطلوباً لإنجاز المشروعات والأعمال والبرامج المسبقة التي أقرها الكونغرس⁽¹⁸⁹⁾. وعلى الولايات المتحدة دفع فوائد سنداتها أو سندات الخزينة حتى لا تفقد صديقتها أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب، والقانون الذي اقترحه الحكومة وطرحته على الكونغرس يقضي برفع سقف الدين إلى 18 تريليون دولار.

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، قدّم الرئيس أوباما برنامجاً «ما بعد المنحدر المالي» بغية خفض عجز الميزانية سنوياً بنحو 600 مليار دولار سنوياً⁽¹⁹⁰⁾. وفي ما يلي أبرز المكونات الأساس للمنحدر المالي والتكلفة التي ستحملها الحكومة الأميركية لتجنب المنحدر من خلال الاستمرار بالإبقاء على الإعفاءات الضريبية وبرامج الإنفاق الحالي كما هي، وفقاً للجنة المسؤولة عن الميزانية الفدرالية⁽¹⁹¹⁾:

- الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس السابق جورج بوش (في عامي 2001 و2003) لتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2013. وفي حال عدم تمديد العمل بهذه الإعفاءات، سيرتفع معدل الضريبة الحدي الأقصى من 35 في المئة إلى 39.6 في المئة، وسترثف معه أيضاً باقي المعدلات الأخرى. كما سيجري خفض الإعفاء الضريبي للأطفال إلى النصف، وإعادة الضرائب على عوائد العقارات إلى مستويات عام 2001، ورفع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح. وتبلغ تكلفة هذا الإجراء لعام 2013 نحو 110 مليارات دولار، وتصل على مدى 10 أعوام إلى 2.8 تريليون دولار.

(189) البكري، ص 98-99.

(190) المصدر نفسه، ص 106.

(191) محمد إبراهيم السقا، «المنحدر المالي الأمريكي ومصطلح الإعلام»، الاقتصادية،

2012/11/13، على الرابط: <http://www.aleqt.com/2012/11/13/article_709096.html> تم الاطلاع

بتاريخ: 2013/9/30.

- توسيع نطاق الحد الأدنى للضريبة البديلة، وهذه تُجبي من نحو 4.4 ملايين دافع ضريبة فقط في الوقت الحالي. سيُشمل هذا التعديل نحو 33 مليون دافع للضريبة في عام 2012، وتقدَّر تكلفته في عام 2013 بـ 125 مليار دولار، ويقدَّر إجمالي التكلفة على مدى 10 أعوام بـ 1.7 تريليون دولار.

- وقف الإعفاءات الضريبية على الأجور وبدل البطالة الممتد، حيث يمثل الارتفاع في الضريبة على الأجور (2 في المئة)، بينما سيتم إلغاء دفع بدل البطالة لمدة تزيد على ستة شهور، وتصل تكلفة ذلك في عام 2013 إلى نحو 115 مليار دولار، وتكلفته على مدى 10 أعوام إلى نحو 150 مليار دولار.

- خفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء بنسبة 27.4 في المئة تقريبًا، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء في عام 2013 نحو 10 مليارات دولار، بينما يبلغ إجمالي التكلفة على مدى 10 أعوام 270 مليار دولار.

- بدء خفض الآلي للإنفاق العام على الدفاع، ويبدأ ذلك بـ 1 كانون الثاني/يناير 2013، حيث سيحصل بنسبة 10 في المئة، والإنفاق الطارئ بنسبة 8 في المئة ومدفوعات الرعاية الصحية بنسبة 2 في المئة، وتوازي تكلفة ذلك في عام 2013 نحو 65 مليار دولار، وعلى مدى 10 أعوام نحو 980 مليار دولار.

- إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية الأخرى، مثل المنح الضريبية للبحوث والتطوير، وخفض ضريبة المبيعات التي من المفترض أن تنتهي بحلول نهاية عام 2011، وتصل تكلفتها إلى 30 مليار في عام 2013، وعلى مدى 10 أعوام إلى نحو 455 مليار دولار.

- يتضمن قانون أوباما في شأن ضرائب الرعاية الصحية حماية المريض، وتقديم الرعاية الصحية بأسعار معقولة بعد الزيادات في الضرائب، بما في ذلك زيادة 0.9 في المئة على أجور أصحاب الدخول المرتفعة، وزيادة الضريبة على دخول الاستثمار. وتبلغ تكلفة هذا الإجراء 25 مليار دولار في عام 2013 وعلى مدى 10 أعوام 420 مليار دولار⁽¹⁹²⁾.

(192) السقا، «المنحدر المالي».

ثمة مباحكة وتجادب حادان بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري الأميركيين، وهما يدوران حول الموافقة على مشروع القانون لتفادي أزمة «المنحدر المالي»؛ إذ كانت بدوافع ومصالح سياسية واجتماعية في المقام الأول، حيث يدافع الحزب الجمهوري بضراوة عن مصالح الأثرياء والشركات الكبرى، في حين يعبر الحزب الديمقراطي - إلى حد ما - عن مصالح الطبقة المتوسطة الآخذة في التقلص والتدهور. وحمل أوباما الجمهوريين المسؤولية عن المأزق، قائلاً إن «شغلهم الشاغل» هو حماية التسهيلات الضريبية الممنوحة إلى الأغنياء حتى لا يضطروا (الأغنياء) إلى دفع ضرائب أعلى من الضرائب الحالية. وحين جاء «اتفاق اللحظة الأخيرة»، كما يسمّى، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، بعد مرور ساعتين على انتهاء المهلة النهائية، على اتفاق أتاح تجنيب الولايات المتحدة الهاوية المالية، ويعني ذلك إرجاء رفع معظم الضرائب وخفض النفقات (الاجتماعية) في الميزانية الفدرالية، التي كان من المقرر أن تبدأ مع بداية العام الجديد، لكن لم يجرِ الاتفاق على رفع سقف الدين إلى 18 تريليون دولار. كما صادق مجلس النواب الأمريكي في 1/1/2013 على مشروع القانون الذي يزيد الضرائب على الأغنياء الذين يمثلون 2 في المئة من الأميركيين، بينما يجنب متوسطي الدخل هذه الزيادة. وبموجب الاتفاق، ستُفرض معدلات ضرائب غير مرتفعة بالنسبة إلى معظم دافعي الضرائب الأميركيين، على أن تُرفع الضرائب بالنسبة إلى الذين تفوق دخولهم الـ 400 ألف دولار⁽¹⁹³⁾.

ب- الصراع الحزبي - الحزب الجمهوري (حزب الشاي) والحزب الديمقراطي

من المعروف أن أوساط الكونغرس والحكومات المحلية وحكومات الولايات وجماعات الضغط⁽¹⁹⁴⁾ (اللوبيات)، تؤثر في السياسات الرئاسية بصورة مباشرة أو

«Fiscal Cliff Complete Coverage», CNBC, 1/1/2013, <<http://www.cnbc.com/id/100289921>>.

(194) تمثل جماعات الضغط مجموعة كبيرة من الفئات العرقية ومن وجهات نظرها السياسية، وهي مؤسسات طوعية غير مأجورة بصورة عامة. ووفقاً للقانون الأمريكي، فإن غرض فرد أو منظمة من ممارسة الضغط، هو «التأثير في إقرار قانون أو سياسة ما أو إبطالهما»، وهما يحصلان على المال لهذه =

غير مباشرة، وتؤثر بالتالي في الأداء الاستراتيجي سلباً أو إيجاباً. لذلك، فإن الرؤساء الذين يتمتعون بخبرة وافية بشؤون الكونغرس والداخل الأمريكي قادرون على الحصول على التأييد لدعم برامجهم المحلية وسياستهم الخارجية⁽¹⁹⁵⁾.

يمكن اختزال أهم نقاط التحدي بين الحزبين في النقاط التالية:

- يتَّهم الحزب الجمهوري، خصوصاً «حزب الشاي»، بضعف الأداء السياسي الخارجي الأمريكي وانعكاساته السلبية على الهيمنة الأمريكية كإمبراطورية وشرطي عالمي يشرف على النظام العالمي.

- يرى الحزب الجمهوري ضرورة استخدام القوة العسكرية الخشنة في قضايا مختلفة، منها القضية السورية. ويمكن ذكر أهم سببين لهذه الدعوة: الأول هو تحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي، ولا سيما أن المجمع الصناعي الأمريكي يشكل ثقلًا مهمًا للاقتصاد الأمريكي، والثاني هو عدم قناعته بأهمية «القوة الناعمة أولاً» التي يدعو إليها أوباما ومناصريه.

- إصرار الحزب الجمهوري، وفي مقدمه «حزب الشاي» أيضًا⁽¹⁹⁶⁾، على عدم التصديق على الموازنة الأميركية، ما شكّل شللاً حكومياً ليس الأول من نوعه في تاريخ الأزمات بين الحزبين، وذلك لعدم اقتناعه بتوسيع نظام الضمان أو

= الغاية. لمزيد من التفاصيل عن جماعات الضغط، انظر: تيري، ص 55.

(195) تيري، ص 71.

(196) حركة حزب الشاي (Tea Party Movement) حركة احتجاجية انطلقت من داخل الحزب الجمهوري رافضة الاعتدال الذي هبمن على بعض الفاعلين السياسيين في الحزب الجمهوري، وتمثل اليمين المتطرف، وتناهض سياسة الرئيس أوباما الناعمة أو الذكية، وتتلقي تمويلًا ودعمًا من «اللوبيات» النفطية والإعلامية و«اللوبي» اليهودي. وأبرز الفاعلين في هذه الحركة السيناتور جون ماكين. ولاحق بواذر ظهورها بعد الأزمة الاقتصادية الهائلة التي نزلت بالولايات المتحدة في عام 2009، واستوحت اسمها «(تي بارتّي)» أو حزب الشاي من احتجاج شعبي نفذه أميركيون في عام 1773 على ضرائب فرضها البرلمان البريطاني على الشاي المستورد إلى المستعمرات الأميركية، واستولوا خلاله على ثلاث سفن بريطانية في ميناء بوسطن، ورموا صناديق الشاي في المياه، ليشعلوا بذلك شرارة الثورة الأميركية أو حرب الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني.. انظر: علي عجيل منهل، «حزب الشاي والرئيس الأمريكي أوباما والبعد العنصري في الحملة»، الحوار المتمدن، 6/ 11/ 2010، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234406>.

التأمين الصحي والاجتماعي الذي شمل أكثر من 30 مليون أميركي، وبلغ عدد الأشخاص الذين لا يملكون تأمينًا صحيًا 4.15 في المئة من إجمالي المواطنين، أي نحو 46.4 مليون نسمة⁽¹⁹⁷⁾.

- يؤيد حزب الشاي خفض الإنفاق الحكومي، ويعارض زيادة الضرائب في درجات متفاوتة، ويدعو إلى خفض الديون الوطنية، ومعالجة عجز الميزانية الفدرالية، والتقييد بدستور الولايات المتحدة.

- يمتلك الجمهوريون أكبر الشركات العملاقة في الولايات المتحدة وخارجها. ووفق النظام الجديد للرئيس أوباما، فُرض على الأشخاص والشركات الذين يزيد دخلهم على 200 ألف دولار المزيد من الضرائب لتمويل النظام الصحي، وهذه الزيادة ستعكس إيجابًا على ذوي الدخل المنخفضة الذين لا يتمتعون بتأمين صحي.

- يرفض الجمهوريون رفع سقف الدين الأميركي إلى 18 تريليون دولار لأنه يشكل، في نظرهم، خطرًا على الثقة بالتزامات الحكومة المتعلقة بسداد الدين السيادي، وله تأثيره في الاقتصاد الأميركي وانعكاساته الكبيرة على النظام الاقتصادي العالمي، كما حذر صندوق النقد الدولي.

- يصر الحزب الجمهوري - حزب الشاي على زرع عدم الثقة بالأداء الحكومي للديمقراطيين. ومن المعروف أن الديمقراطيين ينجحون كل دورة بفضل فوائض اقتصادية وتحسن في الأداء الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، وأن تلكؤ ذلك الأداء بعد المصادقة والمساومة على رفع سقف الدين ربما يؤدي إلى خفض شعبيتهم، ويؤثر بالتالي في نتائج الانتخابات التالية.

- حتى مع اتفاق على الموازنة لهذا العام، ورفع سقف الدين إلى 17 لا إلى 18 تريليون دولار، يبقى هذا الاتفاق مؤقتًا ويعبر عن عمق الخلافات التي لها انعكاسات كبيرة على الأداء الاستراتيجي للرئيس أوباما وقدرته على إدارة التغيير، أكان على المستوى المحلي أم على المستوى الخارجي.

(197) «حزب الشاي والرئيس الأميركي أوباما».

2 - تحديات الفاعلين غير الدوليين

تميّز عصر المعلومات بدور تزداد أهميته يقوم به الفاعلون غير الدوليين (Non-state actors) على المسرح الدولي، وهو جزء من ديمقراطية التكنولوجيا. واستغل الخصوم الذين يناصبون السياسة الأميركية العداء هذا الانفتاح والانكشاف أمام التكنولوجيا، فأصبح لأشخاص وجماعات تأثير واضح في النظام الدولي الذي اقتصر قبل ربع قرن على الدول.

ساعدت أوضاع العلاقات الدولية المعاصرة أيضًا في إفراز أعداد متزايدة من الفاعلين الدوليين، وإن كانوا لا يملكون مقومات الدولة المعاصرة وربما تختلف دوافعهم وأهدافهم، وتباين خلفياتهم الأيديولوجية والسياسية والثقافية، وتتفاوت إمكاناتهم بين فاعلين عابرين القوميات، ممن تتوافر لهم القدرة على الفعل والتأثير في مواقف الدول أو الحكومات، أو بشكل عام على النظام الدولي. وهناك اتجاهان لتفسير مصطلح «الفاعلون غير الدوليين»، أحدهما يعبر عن كل كيان أو مجموعة لا تملك مقومات الدولة (الأرض - الشعب - الحكومة)، بينما يؤكد الآخر أنه المجموعات أو الكيانات التي لا تملك مقومات الدولة لكن لها تأثير دولي كالجماعات والحركات الراديكالية والشركات المتعددة الجنسيات، وحتى المنظمات الإنسانية أو الاقتصادية غير الحكومية، وهذا رأي إسماعيل صبري مقلد⁽¹⁹⁸⁾.

بعيدًا عن الجدل والمماحكة في ظاهر هذا المصطلح، فإن أكثر ما يهدد الدول بشكل عام، والدول الكبرى بشكل خاص، في النظام الدولي هو «الفاعلون غير الدوليين». وإن أكثر الصراعات والحروب صعوبة هي الحرب اللامتماثلة، أو ما يسمّى حرب الجيل الرابع⁽¹⁹⁹⁾. ولهذه الحرب تعريفات الحرب غير المتوازنة

(198) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 131-134.

(199) حرب الجيل الرابع (Fourth Generation Warfare) مصطلح متداول في وسائل الإعلام الأميركية بشكل واسع، ولا سيما بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، ويُقصد به المحطة الرابعة التي وصلتها حروب هذا البلد في مقارعة الأعداء. انظر: سيف نصرت توفيق الهرمزي، الحرب الأميركية على العراق: الدوافع الاستراتيجية والأبعاد الاقتصادية (بيروت: دار روافد، 2014)، ص 49.

ونظرياتها وتجاربها، فهي حرب تتعامل مع المجهول والمفاجآت، أكان في ما يتعلق بغاياتها أم في ما يتعلق بوسائلها أو بطرائق شنها، وكلما ازداد عدم تكافؤ الخصم أصبح من العسير التنبؤ بأفعاله؛ إذ لو علم مسبقاً مخططات الخصم لجرى استغلال عدم التكافؤ في مصلحة القوى المتفوقة، ولتم إعداد عقيدة عسكرية وسياسة ملائمة لمواجهة أفعاله. ومن هنا يمكن القول إن التصدي لخصم غير متوازن أو غير متكافئ يستلزم عقيدة عسكرية واستراتيجية تواكب تغيرات الخصم وتقلباته وتكفلان طريقة التفكير في عدم التوازن، ويستلزم أيضاً فلسفة عمليات لا تغفل ذلك النوع من عدم التوازن، وإنما تأخذه في الحسبان جملةً وتفصيلاً⁽²⁰⁰⁾؛ فالجماعات الأصولية، ولا سيما تلك التي تحمل توجهاً عالمياً من حيث الفكر والعمل، تُعدّ من أشد المخاطر التي تهدد الأمن والسلم الدوليين في عالم اليوم؛ فهي تعمل بامتلازمة البؤر في تنفيذ مخططاتها حيثما تجد ملاذاً أو بؤرة تؤيد أفكارها، فلا أرض ثابتة نسبياً لها، ولا شعب ولا حكومة⁽²⁰¹⁾، كي يتسنى استهدافها أو الضغط عليها، بل إن استخدام القوة الخشنة المباشرة للقضاء عليها يولد ردة فعل أشد من الفعل نفسه، بسبب النمط الفكري والعقائدي والبنوية التي أسست عليها. ويمكن الحديث عن النماذج التالية التي تعتبرها الولايات المتحدة أهم الفاعلين غير الدولتين الذين يشكلون تهديداً وتحدياً للمصالح الأميركية وحلفائها:

أ- تنظيم القاعدة⁽²⁰²⁾

تنظيم إسلامي وأصولي ومتعدد الجنسيات. وثمة مجموعة من الأسباب

(200) كليتون ج. أنكر ومايكل د. بروك، «نحو استراتيجية عسكرية للحرب غير المتكافئة»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، السنة 23، العدد 91 (كانون الأول/ ديسمبر 2007)، ص 17.
(201) للمزيد عن الفاعلين غير الدولتين، انظر: ناي، القوة الناعمة، ص 136-147.
(202) أسس في آب/ أغسطس 1988، ويرجع أصل التسمية إلى عدم توافر سجل لحركة المجاهدين الوافدين، وهو ما كان يوقع بن لادن في مشكلات مع عائلاتهم، فقرر ترتيب سجلات تشمل تفاصيل عن كل من وصل إلى أفغانستان، وتاريخ وصوله والتحاقه بمعسكرات التدريب، ثم التحاقه بالجهة. واتفق على تسمية تلك السجلات بـ «القاعدة». هذا بينما يرى باحثون كثيرون أن أصل كلمة القاعدة يرجع إلى تأسيس أبو عبيدة البشيري معسكرات تدريب للمجاهدين من أجل مقاومة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. وأطلق على معسكرات التدريب تلك اسم القاعدة. انظر: أنكر وبروك، ص 17-18.

التي تجعله ذا بُعد عالمي وتتيح فهم نوع التحدي الذي يشكله، كونه من الفاعلين في النظام العالمي الذي تعدّد الفاعلون فيه:

- إن المحور الذي أسس عليه التنظيم هو الاعتقاد الجمعي تحت شعار كبير تتقبله الأذهان (الإسلامية)، وهو الخلافة الإسلامية واستعادة القدس واستعادة هبة الأمة الإسلامية بدلاً من الخنوع والتبعية للغرب، ولا سيما أن ما جمع عناصره في أفغانستان التي فتحت أبوابها لهم هو الجهاد نصرة للمسلمين ضد الشيوعية.

- بعد إعلان الاتحاد السوفياتي الانسحاب من أفغانستان، كان هناك عرب وأجانب كثيرون من غير الأفغان. وتخوّف هؤلاء من العودة إلى بلدانهم خشية الملاحقة الأمنية أو اغتيالهم، كما اغتيل عبد الله عزام في أفغانستان. وكان هناك أيضًا أجانب كثر من الذين استقروا وكونوا أسراً في أفغانستان. كل هذا عوامل جعلت أفغانستان جذور أفكارهم ومنطلقها.

- شكّل تفكك الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج على العراق في عام 1991، وتوغّل الولايات المتحدة في دول الخليج العربي ومياهه وإعلانها النظام الدولي الجديد وتربّعها على قمة التراتبية الدولية، وبزوغ نظريات صراع الحضارات، الدوافع التي جعلت التنظيم يعتبر الولايات المتحدة عدوه الأول.

- استطاع التنظيم تدريب عناصر متعددة الجنسيات في معسكرات، وتأهيلهم للحرب ضد «الصلبيين وفق مشروعه». وبالتالي، قام بنشر هؤلاء في بلدانهم كخلايا نائمة معدّة لتنفيذ عمليات، واستخدامهم في الوقت نفسه أدوات لنشر فكره في أوساط المسلمين، وبالتحديد في الولايات المتحدة ودول أوروبا.

- تمكن زعيم التنظيم أسامة بن لادن من إقناع مساعده أيمن الظواهري بترك الجهاد ضد العدو القريب (النظام المصري) والانشغال بقتال «رأس الكفر»، أي الولايات المتحدة التي تعتدي على العالم الإسلامي وتدعم الأنظمة الفاسدة وتحميها، وذلك تحت العنوان السابق: «الجهة العالمية لقتال اليهود والصلبيين».

- على هذا الأساس، بدأت فكرة التنظيم الجديد، ومن أجله بدأت عمليات التنظيم الكبرى: من السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، إلى ساحل

اليمن (عملية السفينة الحربية الأميركية «كول»)، وصولاً إلى الضربة الكبرى، أي ما سُمّي «غزوة مانهاتن»، في الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر/ أيلول 2001⁽²⁰³⁾.

تجسّد التحدي الأكبر في حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وفي اعتماد الولايات المتحدة ما سمّته «الحرب على الإرهاب»؛ إذ كانت تلك الضربة الأشدّ وقعاً على الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والدولي، لأنها أول ضربة وجهها إلى الداخل الأمريكي فاعلون غير دولتين، فكان الخيار الأمريكي الأول ضرب مناطق الإرهاب وبؤره (أفغانستان)، وتجفيف منابع الإرهاب والاقتصاد من الدول المارقة (العراق). وكانت الوسيلة الخشنة الأداة الأبرز في حشد التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. وازداد خطر «الجهاد العالمي»، بحسب الوصف الأمريكي، بعد احتلال أفغانستان والعراق، خصوصاً بعد إعلان بوش الابن «الحرب الصليبية على الإسلام»، فأصبح العراق مركز استقطاب للقاعدة والجماعات الراديكالية، وانتقل من كونه بلداً خالياً من الإرهاب إلى بلد مصدر له. وعلى الرغم من الضربات الأميركية الموجهة التي منيت بها القاعدة في العراق وأفغانستان، ولا سيما بعد مقتل زعيمها (بن لادن)، كانت الاستجابة تستهدف القاعدة على مستوى القادة، والواقع الفعلي الذي يتشاطره الجميع هو أن القاعدة والتنظيمات ذات التوجه الراديكالي لا تنتهي بنهاية قادتها⁽²⁰⁴⁾.

ألقي ما يُسمّى «الربيع العربي» بظلاله على المشهد ليزيد الفجوة بين الاستجابة لتحدي القاعدة وانتشارها. ولعل سورية أكبر دول «الربيع العربي» استقطاباً للقاعدة، لكن تحت اسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)⁽²⁰⁵⁾، بعد أن أصبحت

(203) ياسر الزعاترة، «من «العدو البعيد» إلى «العدو القريب»، الجزيرة.نت، 6/12/2012، على الرابط: <<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e2963cdd-0078-4f64-a0b9-f07034d52be7>>. تم الاطلاع بتاريخ: 30/9/2013. انظر أيضاً: محمد بن عبد الله الشقيطي، جذور الإرهاب ما بين الواقع والافتراض: دراسة لنشأة الحركات والتنظيمات الإسلامية ما بعد 11 أيلول 2001، ط 2 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011)، ص 202.

(204) الشقيطي، ص 170، 177 و183.

(205) تشكّلت مجموعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) في نيسان/ أبريل 2013، وقُدّمت في البدء على أنها اندماج بين تنظيم «دولة العراق الإسلامية» التابع لـ «القاعدة» (تشكّل في تشرين الأول/ أكتوبر 2006) والمجموعة الجهادية الإسلامية في سورية المعروفة بـ «جبهة النصرة»، =

سورية ساحة اقتتال من منطلقين: الأول هو بطش النظام البعثي (الذي يُعدّ ذا منهج علماني)، والثاني هو الاحتقان الطائفي. وتعددت أطراف الصراع بتعدد أسبابه، فهو تارة لأسباب مذهبية، وتارة أخرى لأسباب براغماتية مصلحة ونيابة عن قوى دولية (الولايات المتحدة وروسيا) وقوى إقليمية (إيران وتركيا وقطر والعربية السعودية) وفاعلين غير دولتيين (تنظيم القاعدة العالمي والنصرة وحزب الله اللبناني ولواء أبو الفضل العباس العراقي... وجماعات أخرى)⁽²⁰⁶⁾. هذه المتغيرات عقدت المشهد وزادت حدة التحدي، أكان من جانب تنظيم القاعدة أم من جانب حزب الله اللبناني. وعزز هذا التداخل في الصراع المذهبي الذي تغذيه دول إقليمية وقوى دولية كبرى، الرأي لدى صانع القرار الأميركي بعدم جدوى التغيير بالقوة الخشنة لإسقاط النظام، كون ميل الكفة إلى مصلحة أحد الأطراف لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة، بل إن بقاء الحال على ما هي عليه أفضل من تطورات مستقبلية غير محمودة، ولا سيما في ما يتعلق بأمن إسرائيل.

ب- حزب الله اللبناني

من المهم الوقوف على أهم المرتكزات التي تشكّل عائقاً أو تحدياً للولايات المتحدة، بوصف حزب الله اللبناني فاعلاً إقليمياً يرتبط تنظيمه السياسي بالدولة اللبنانية، ويرتبط جناحه العسكري والأمني بشبكة يدعمها أعداء الولايات المتحدة وخصومها، أي من تدعوهم بدول محور الشر أو الدول المارقة (إيران وسورية)، والمرتكزات هذه هي، بحسب الأميركيين⁽²⁰⁷⁾:

= إلا أن هذا الاندماج الذي أعلنه قيادي «دولة العراق الإسلامية» أبو بكر البغدادي، رفضته «النصرة» على الفور. وبعد ذلك بشهرين، أمر زعيم «القاعدة» أيمن الظواهري بإلغاء الاندماج، غير أن البغدادي خرج عن طوع الظواهري لتصبح «داعش» واحدة من الجماعات المشاركة في ما يجري من قتال في سورية والعراق. بي بي سي العربية، 2013/10/12، إنصات.

Anthony H. Cordesman, «Syria, U.S. Power Projection, and the Search for an (206) «Equalizer»,» Center for Strategic and International Studies [CSIS], 9 October 2012, p. 2 (pdf).

(207) محمد مصطفى كمال، «النصر النفسي الذي تحقّقه الجماعات الإرهابية في عصر المعلومات»، في: الجماعات الإرهابية الدولية: حقيقتها.. أسباب النشوء.. تداعياتها.. وسبل العلاج (الجزائر: جامعة وهران كلية العلوم السياسية، 2012)، ص 301-303.

- أن الحزب جماعة عنفية نظرًا إلى استعماله وسائل العنف ضد العسكريين والمدنيين الإسرائيليين معًا؛ فهو يستخدم التفجيرات الانتحارية وخطف الأشخاص، كما فعل في تفجير سفارة الولايات المتحدة في بيروت، وثكنة قوات المارينز في عام 1983. وأظهر عبر تاريخه استعدادًا للجوء إلى العنف لتحقيق غاياته⁽²⁰⁸⁾.

- أصبح الحزب يسيطر على الحكومة اللبنانية بعد أن تغلغل فيها تحت جناحه السياسي، ولا يمكن التعامل معه لفقدانه ميزة المرونة والدبلوماسية، كما ترى الولايات المتحدة.

- أصبح الحزب أداة رئيسة في أعمال الاغتيال بحق شخصيات لها علاقات بالولايات المتحدة، أو يستخدم هذا السلاح ضد المعارضين أو من يلاحقهم من عناصر في الأجهزة الأمنية، وكان آخرهم وسام الحسن، رئيس فرع المعلومات الذي يُعتبر أحد أهم الأجهزة الأمنية اللبنانية.

- يرسم الحزب صورة لا تتوافق مع الرؤية الأميركية ومصالح الحلفاء لناحية التدخل العسكري في الحرب التي تدور في سورية، بل إنه يعبر عن طموح أكثر الدول «المارقة» إزعاجًا لأميركا ودول الخليج العربي وإسرائيل، وهي إيران. والحقيقة التي لا يمكن إغفالها هي أن الأداء السلمي لإدارة أوباما أتاح المجال بشكل كبير لتدقق الفاعلين الدولتين والفاعلين غير الدولتين من حيث التأثير بشكل فاعل في النظام الدولي.

- توسّع نطاق عمل الحزب العسكري، إضافة إلى مشاركته في معارك سورية، إلى دول أخرى خليجية وأوروبية وأفريقية، وكان آخرها هجمات مطار مدينة بورغاس البلغارية في عام 2012.

3- الاستجابة الأميركية تجاه الفاعلين غير الدولتين

أما الاستجابة الأميركية لتقويض هذا التحدي الذي تمثله الجماعات الراديكالية والأصولية، وبالتحديد تنظيم القاعدة وحزب الله، فتكمن في رؤية

(208) ديل، ص 89-91.

دوائر الاستخبارات الأميركية التي تهتم بمعالجة تلك التحديات؛ إذ تمخضت عن وكالات الاستخبارات الأميركية، بالتعاون مع أجهزة استخبارات دول أخرى، مجموعات عمل لمواجهة هذه التحديات بالقوة العسكرية المباشرة وغير المباشرة، لأن الفاعلين غير الدوليين لا يمكن التعامل معهم إلا بالقوة الخشنة، لسبب مهم وقناعة تامة لدى صانع القرار الأميركي، بأن الجماعات الراديكالية والأصولية، وبالتحديد تنظيم القاعدة، لا تؤمن بالحوار والتفاوض أو التنازل، وبأنها تنظيمات لا تعرف إلا لغة السلاح. ومن هذا الطرح يمكن استقراء نوع الاستجابة الأميركية في القرن الحادي والعشرين، وهي استجابة تختلف من حيث الوسيلة وفق كل مرحلة من المراحل الأربع التالية:

المرحلة الأولى: المواجهة المباشرة، كما في حربي العراق وأفغانستان، وفق استراتيجية الحرب الوقائية لمكافحة الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. بيد أن المجابهة الخشنة العسكرية الأميركية مع تلك الجماعات لن تؤدي إلا إلى رفع مستوى شعبيتها، ولا سيما في ظل رفع هذه الجماعات شعارات كبرى لكسب تعاطف الجماهير، وبالتالي توسيع رقعة احتضانها لها، فضلاً عن التكلفة المادية والبشرية وانعكاسها على مكانة الولايات المتحدة وهيبتها في النظام الدولي⁽²⁰⁹⁾.

المرحلة الثانية: العمل على دعم جيوش الدول التي تعاني الإرهاب وتدريبها عسكرياً ولوجستياً، كجيوش العراق وأفغانستان واليمن والصومال، وحتى باكستان. وهي مواجهة شبه مباشرة عبر جيوش الدول وبمساندة مباشرة عبر الأقمار الصناعية أو عبر طائرات التجسس والمراقبة أحياناً، لتحديد مواقع أوكار الجماعات المستهدفة.

المرحلة الثالثة: (تكملة للمرحلة الثانية)، وهي المواجهة غير المباشرة، أو المسمّاة الحرب عن بُعد. واتخذت وسيلتين، الوسيلة الأولى من خلال الاعتماد

(209) دانييل بايمن وستيفن سايمون، «مكافحة الإرهاب والسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط»، في: مارتين إنديك [وآخ.]. استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 280.

على الطائرات من دون طيار في تعقب الإرهابيين وقادتهم وملاحقتهم، وتوسع استخدامها في أفغانستان ومنطقة القبائل في باكستان واليمن والصومال، أما الوسيلة الثانية فهي أكثر حذقًا وذكاء، كما وصفها آرميتاج، محورها دعم قبائل وميليشيات وصحوات ماديًا وعسكريًا في مواجهة الإرهاب، وخير مثال ناجح الصحوات ومجالس الإسناد في العراق، وميليشيات القبائل في أفغانستان. وبالتالي نجحت الولايات المتحدة في قتال تلك الجماعات الأصولية من دون خسائر. لقناعتها بأن أصحاب الأرض هم من يملكون روح المطاولة وليس القوة الغاشمة الخشنة، وأن معيار القوة الذكية يعتمد بشكل كبير على التحكم عن بُعد، وبأقل تكلفة، وبأسرع تأثير.

المرحلة الرابعة: أدوات القوة الناعمة الأميركية وقدرتها في إدارة التغيير في دول (الربيع العربي)، عبر توظيف الفاعل الرقمي الذي يحتضن ملايين من الطبقة الشابة الفاعلة، وذلك من خلال (سياسات اللاعنف) ضد الأنظمة الدكتاتورية والضغط عليها، وإعادة إحياء «الحركة الخضراء» التي تمثل المعارضة السياسية، وإن أخفقت في دول كإيران فإنها ستنجح في دول أخرى أو حتى في مراحل أخرى في إيران وبغطاء آخر⁽²¹⁰⁾. وفي هذا الصدد أصدرت (خدمة أبحاث الكونغرس) دراسة عن الاستراتيجية الوطنية الأميركية لمكافحة الإرهاب في العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين⁽²¹¹⁾:

- الاحتواء الانتقائي للجماعات الإرهابية، إذ تشير الدراسة إلى أنه إذا كانت سياسة التفاوض مع الدول المارقة في بعض الحالات وتحت أوضاع معينة، تحقق مزايا للولايات المتحدة، فإن ثمة تساؤلًا مهمًا: إذا كان من الممكن أيضًا الحصول على فوائد بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية، فلماذا ترفض واشنطن الحديث مع كلٍّ من حركة «حماس» أو «حزب الله» بعددٍ من كيانات ذوي نفوذ سياسي كبير في المنطقة، ما دفع بعضهم إلى المطالبة بإعادة مراجعة هذه السياسة. بيد أن رافضي

(210) انظر: شارب، المقاومة اللاعنفية، ص 221-228.

«National Security Strategy of the U.S. in the First Decade of XXI Century», Central (211) Intelligence Agency, Washington, DC, February 2013, pp. 321-324.

سياسة التحاور مع هذه المنظمات يحذرون من أن أي تهاون أو تراخٍ مع الإرهابيين سيضفي صفة الشرعية على الإرهاب. وعلى الجانب الآخر، يرى مؤيدو سياسة «الاحتواء الانتقائي» للجماعات الإرهابية أن هذه السياسة التي تعتمد على التحاور مع منظمات إرهابية بعينها، تتيح الفرصة لإعادة توجيه الأجندات السياسية لهذه المنظمات إلى الأهداف السلمية بعيداً عن العنف، وذلك على عكس سياسة «العزلة» التي، على حد ذكركم، تحصر الولايات المتحدة في آليتين فقط لمحاربة الإرهاب هما العقوبات والخيار العسكري. وفي نظرهم أن الحل الأمثل الخيار الصلب مع الجماعات التي لا تقبل التفاوض كالقاعدة التي لها مشروع غير محدد بزمان وبمكان، على عكس حركة حماس الإسلامية وحزب الله اللبناني.

- جاءت الاستجابة الأميركية وفق معيار مهم أنه إذا كان فرض النهج بالقوة (أي نهج القاعدة) لم ينجح في الصومال، على الرغم من كونه بلدًا متخلفًا إلى حد ما، فإنه لن ينجح من باب أولى في الدول الأخرى التي تتمتع بحراك سياسي وقوى حزبية وشبابية (يقصد به في بلدان الربيع العربي). ومن هنا يأتي دعم الحركات السياسية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني، لمواجهة الفكر الأصولي أينما حل. وهي قوة ناعمة أميركية نجحت في الدول المتخلفة والفاشلة المختلفة وحتى الدكتاتورية منها، وتؤكد دراسة أن الولايات المتحدة الأميركية تمول 90 في المئة من منظمات المجتمع المدني في دول العالم المختلفة⁽²¹²⁾.

- استيعاب حركات مناهضة من الطيف عينه أو التكوين المذهبي أو العرقي أو القومي نفسه، في محاربة الجماعات الإرهابية، وخير مثال: حركة الصحوة في العراق، وميليشيات القبائل في باكستان وأفغانستان. واستغلال شطط القاعدة ومغالاتها وتطرفها لدفعهم إلى محاربتها، إلى جانب الدعم المادي والعسكري. وهي أفضل استراتيجية لمكافحة الإرهاب وأقلها خسارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية لأنها تتفادى التصادم المباشر⁽²¹³⁾.

«National Security Strategy» p. 323.

(212)

(213) بايمن وسايمون، ص 259-265.

- تعتمد الاستراتيجية على الحلول طويلة المدى في تحقيق النصر على الإرهاب، وذلك بتأسيس نظم ديمقراطية تتصدى لمواجهة الأوضاع والعوامل التي يسعى الإرهابيون إلى استغلالها في مجتمعاتها. غير أن ثمة اختلافًا في مدى جدوى هذا الافتراض وصحته؛ فالتحول الديمقراطي يُعد ركيزة أساسية لمكافحة الإرهاب، ويرى أن وجود نظم ديمقراطية فاعلة تحترم حقوق الإنسان سيدعم شرعية الحكومات والاستقرار السياسي، فضلًا عن تحقيق التنمية الاقتصادية في داخل هذه النظم، ما سيؤدي بالتبعية إلى الحد من ظاهرة الإرهاب⁽²¹⁴⁾.

- أما حزب الله اللبناني فيؤكد الخبراء الأميركيون أنه من أكثر الجماعات الأصولية حذرًا ومراسًا من بين الجماعات الأخرى في الشرق الأوسط، فهو تنظيم يتقن حرب العصابات، ودأب، في فرص عدة، يواجهه (إسرائيل) منذ أن انسحب جيشها من لبنان في عام 2000. كما أنه يشكل العصب المهم إلى جانب الحرس الثوري الإيراني في بقاء الرئيس السوري «بشار الأسد» على قمة السلطة بعد حوادث الثورة منذ عام 2011، وعملت الولايات المتحدة الأميركية على استخدام التضيق الاقتصادي والعسكري عليه بتصنيفه منظمة إرهابية⁽²¹⁵⁾؛ إذ جمدت أموال أكثر من 56 مسؤولًا وعضوًا من حزب الله اللبناني، وحثت الاتحاد الأوروبي على اتخاذ الدور نفسه لتضييق الخناق على الحزب. ولا سيما بعد اتساع رقعة الهجمات الإرهابية خارج الإطار الإقليمي الذي تتواجد فيه وكان آخرها التفجير في (مطار مدينة بورغاس) في بلغاريا في تموز/ يوليو 2012، وكشفت التحقيقات أن التفجير أودى بحياة 5 إسرائيليين وأنهم حزب الله اللبناني بالتفجير⁽²¹⁶⁾.

(214) الشنيطي، ص 181.

(215) تفرض مجموعة من الدول التي تتقدمها الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، إسرائيل، كندا، هولندا، دول مجلس التعاون الخليجي العقوبات على حزب الله اللبناني بتصنيفه منظمة إرهابية، وتقرض أستراليا والمملكة المتحدة والسويد العقوبات على الجناح الأمني والعسكري وحده في حزب الله. انظر: علي الصادق، ماذا تعرف عن.. حزب الله، ترجمة محمد يلماز، ط 2 (القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، 2007)، ص 71، و: Martin Kramer, «Hamas, Hezbollah and Iran: The Challenges for Israel and the West.» *The Sydney Papers*, vol. 18, nos. 3-4 (Winter-Spring 2006), pp. 19-22.

(216) ماثيو ليفيت، «هل هناك ما يبرر وضع حزب الله اللبناني على قائمة الإرهاب في أوروبا؟»، الشرق الأوسط، 17/3/2013، ص 1-2.

- استطاعت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الإقليميون كما أسلفنا استدراج حزب الله اللبناني في حرب لا تنتهي في سورية مع جماعات معارضة ذات توجهات مختلفة، وكما يؤكد جون ماكين «إننا لا نخشى من طول أمد الحرب في سوريا لأن أعداءنا اللدودين يتقاتلون في ما بينهم دون أن نخسر أي جندي واحد»⁽²¹⁷⁾. ويقصد هنا تنظيم القاعدة وداعش وحزب الله اللبناني.

اتخذت الحرب أبعادًا طائفية وانعكس ذلك على شعبية حزب الله اللبناني التي اكتسبها بشكل واضح بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في 25 مايو/ أيار 2000، وكان آخرها النصر الذي حققه على الأرض في حرب 2006، بينما يرى أنصار الحزب أن تراجع شعبيته لم يبدأ مع تدخله في سورية بل مع اتهامه باغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005.

يمكن أن نختم الحديث عن الفاعلين غير الدوليين الذين تصنفهم الولايات المتحدة الأميركية أبرز منظمين إرهابيين تسمان أمنها القومي أو أمن إسرائيل (القاعدة وحزب الله اللبناني) بخلاصة تقرير أعدته مؤسسة راند تحت عنوان «بناء شبكات مسلمة معتدلة». يؤكد التقرير «أن العقيدة الجهادية تواصل الانتشار وتلقى مزيدًا من القبول في العالم الإسلامي، وهذا سيُنتج إرهابيين أكثر يجددون صفوف القاعدة وحتى حزب الله اللبناني، وإذا طُعن هذه العقيدة وصدقيتها فإن هذه المنظمات الإرهابية وبالأخص تنظيم القاعدة ستزوي وتموت». ويرى التقرير أن طرائق مكافحة الإرهاب التقليدية لا تكفي لهزيمة القاعدة بالوسائل العسكرية فحسب، بل يجب فهم أن الصراع مع القاعدة والحركات الراديكالية هو صراع سياسي وعقدي، وفي هذا الشأن يؤكد التقرير: «أن الحركة الجهادية العالمية حركة أيديولوجية متطرفة. والحرب عليها في أبسط مستوى تكون بحرب الأفكار وإسقاط متبنياتهم العاطفية من خلال صعود الإسلام المعتدل»، هو منع الأصوليين من استغلال الخطاب الإسلامي والخطاب السياسي الذي استخدموه بكل براعة في كل

(217) نقلًا عن: هبة القدسي، «ماكين يدعو إلى ضرب الدفاعات الجوية لنظام الأسد»، الشرق الأوسط، 28/ 5/ 2013 (pdf).

حرب أو صراع⁽²¹⁸⁾. وبالتالي لا يبقى للمسلمين همٌ إلا كيفية القضاء على التطرف وبيدأ صراع جديد بين الإسلام المعتدل والإسلام المتطرف، ويغيب عن أفكار الأمة الإسلامية والعربية أي عدو مثل إسرائيل أو أي عدو خارجي يهدف إلى تقسيمهم أو تفتيتهم وفق نظرية «تفتيت المفتت وتقسيم المقسم»، المحصلة قتل روح المقاومة لأي اعتداء خارجي بسبب ضعف الداخل في هذه الدول.

تأسيسًا على ذلك وبعد الحديث عن توظيف القوة الذكية الأميركية في بلدان مختارة، نجد أن من الصعوبة تقويم الأداء الاستراتيجي لإدارة «أوباما» وتلمس نجاعته، في الوقت الحاضر، لأن الأهداف الاستراتيجية لتحقيق التغيير المرغوب فيه بما يتوافق والاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة ذات آماذ بعيدة ومتوسطة، لكن لا يمكن أن نغفل أن النجاحات التي حُققَت وإن بدت للآخرين إخفاقًا كما في إدارة التغيير في سورية على سبيل المثال التي عدّها منظرو القوة الذكية أنها انحراف عن الخط الذي رسمت له، خصوصًا في ما يتعلق بضرورة استخدام القوة العسكرية لردع النظام السوري، فإن النتائج في الأمد البعيد تصب في مصلحة (أمن إسرائيل) ومصالح الولايات المتحدة في المحصلة النهائية بعد توقيع معاهدة نزع الأسلحة الكيماوية. وانتقلت الولايات المتحدة في نهجها من (بلقنة) الدول، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط إلى (اللبنتنة)، وهذا المشروع سائر على قدم وساق، وأكثر مما يراد منه، وإن الطائفية والمذهبية والحزبية الدينية انتقلت إلى السياسة انتقالًا أنتج ثنائيات للعنف أو ما يمكن أن نُطلق عليه تحفيز المتضادات المتنافرة ليبقى الجميع ضعيفًا في دائرة صراع لا تنتهي مع بقاء المركز قويًا.

بعيدًا عن التشخيص المكاني، إن التغيير هو كما أسلفنا فلسفة العصر وقاعدة عمله؛ إذ استطاعت الولايات المتحدة الأميركية إدارته بقدراتها المادية وغير الملموسة، وبالتالي تخطي التحديات الطارئة والاستعداد لها في المستقبل فضلًا عن قدرتها على الاستجابة السريعة بحسب المستويات المختلفة، كما تم توضيحه في ما يتعلق بالتحديات الدولية وغير الدولية، ووضعت مجموعة من

Angel Rabasa [et al.], *Building Moderate Muslim Networks*, 2nd ed. (Santa Monica: (218) RAND Corp., 2012), pp. 30-32.

المشروعات وفق محاكات الواقع للتصدي لأي عقبات مستقبلية من مختلف الوحدات الدولية، وإن الصراع التنافسي، خصوصًا في المجال الاقتصادي بالنسبة إلى الفاعلين الدولتين الذي كانت تحكمه الأيديولوجيا في أثناء سنوات الحرب الباردة، أخلي ميدانه لمبدأ أبعد من الصراع وهو (المنافسة الذكية) التي صارت تحكم علاقات اليوم. وهي منافسة لا تقدر عليها أي دولة، إلا بفهم كيفية الارتقاء بعناصرها البشرية والمادية، واستخدام أفضل ما في مخزونها من العقول (الفكر)، وبوضع استراتيجيا ترتقي بها: علمًا وتعليمًا، وثقافة واقتصادًا وإنتاجًا، وتحقيق أقصى فائدة من التنوع في الرؤى والأفكار. وهذا ما تميزت به الولايات المتحدة الأميركية من غيرها، أي نجاحها في التوظيف وتذليل العقبات، وبالتالي في اجتياز التحديات حتى التي جاءت خارج التوظيف الموجه، وإن يكن مستوى النجاحات الكبرى لا يمكن رؤيته إلا على المدى المتوسط وحتى المدى البعيد، وتلك ميزة الاستراتيجيات الشاملة. ولعل أحوال التوظيف حملت في طيات الأداء الاستراتيجي كثيرًا من التناقضات التي قد يصعب تفسيرها، ولا سيما في التعامل مع إيران والثورة السورية، الذي أتاح لإيران وخصومها في المنطقة مجال فرض تهديدات على دول تُعدّ حليفة لها، ويمكن فهم هذا التعامل غير المباشر مع المنطقة من تعبير الرئيس باراك أوباما: «يحب علينا شركاؤنا في الكونغرس - يقصد الجمهوريين - أن سياستنا الخارجية يشوبها تناقض كبير في المواقف، ولعلها فلسفة القوة الذكية التي اعتمدت في مناطق مختلفة من العالم»⁽²¹⁹⁾.

الفصل الرابع

مستقبل القوة الذكية

في ظل مقومات القوة الأميركية

عندما سئل ألبرت أينشتاين لماذا يبدي اهتمامًا بالمستقبل، قال: «ببساطة، لأننا ذاهبون إلى هناك»⁽¹⁾. والتساؤل هنا هو: إلى أين نحن ذاهبون؟ وما هو المقبل؟

نفهم من هذا الاستهلال أن الدراسات المستقبلية تُعدّ ميدانًا من ميادين المعرفة يزداد اهتمام قوى صانعة للتغيير به، و يترسخ دوره في عملية صنع القرارات، أكان على مستوى الدول أم على مستوى المؤسسات المدنية والعسكرية والشركات الكبرى. وشهد هذا الحقل من حقول العلوم الإنسانية، ولم يزل يشهد تطورات متلاحقة في منهجيته وأساليبه وتطبيقاته، حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة. وما عاد ثمة حرج في الإشارة إلى هذا الميدان باعتباره علمًا من العلوم العلمية والإنسانية المختلفة؛ فهو علم المستقبليات.

لعل إدراك البعد الفلسفي في مفهوم الزمن يمثل نقطة الانطلاق الضرورية لاستيعاب موضوع الدراسات المستقبلية؛ إذ شكّل موضوع الزمن منذ بداية تطور ميدان الفلسفة نقطة تحاور بين الفلاسفة الذين انقسموا فريقين: أحدهما اعتبر الزمن مفهومًا منفصلًا عن غيره، وهو ما يترتب عنه الاعتقاد بالثبات والدوام، كما تجلّى ذلك في فلسفات بارمنيدس وزينون، وصولًا إلى كانط، وافترض هذا الفريق أن الزمن سابق على الظواهر، وهو بالتالي ليس مفهومًا «أمبيريقياً»، بل إنه موجود في العقل، كحال المثال عند أفلاطون. ورأى الفريق الآخر الزمن منفصلًا عن الحركة والظاهرة، كما تدل على ذلك عبارة هرقليطس: «لا تستطيع أن تنزل في النهر نفسه مرتين».

(1) وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 7.

تشهد الدراسات المستقبلية نموًا متسارعًا في الدول المتقدمة، خصوصًا الولايات المتحدة التي تنتج العلم وتصنع التكنولوجيا، فضلًا عن أنها تمتلك أسباب التقدم الاقتصادي والقوة العسكرية. كما أن الدول الرائدة في هذا النوع من الدراسات ليست من دول التخطيط المركزي، بل هي دول رأسمالية تسير على نظام اقتصاد السوق، مع درجات متفاوتة من التدخل والتوجيه الحكومي. ويندر أن تجد دولة رأسمالية متقدمة لا تستند إلى دراسات لاستشراف المستقبل في صنع قراراتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. كما أنه يندر أن تجد شركة كبرى، خصوصًا إذا كانت تنتمي إلى فصيلة الشركات المتعددة أو المتعدية الجنسيات، لا يشتمل ببنائها التنظيمي على مركز أو قسم للدراسات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي.

هكذا، يتطلب نجاح أي نظرية أو مشروع جني الثمار المتوخاة منه عند التوظيف على أرض الواقع. بيد أن ثمار النجاح الاستراتيجي في العلاقات الدولية وفي النظام العالمي المتعدد الفاعلين والوحدات لا يمكن أن يُلمس في جميع النجاحات النظرية (كالقوة الذكية) في المستقبل القريب؛ فهناك تكتيكات ذكية كثيرة ذات أبعاد غير منظورة أو بعيدة المدى أو متوسطة المدى، بل إن القوة الناعمة، كأحد مرتكزات القوة الذكية وبوصفها الركن الذي تخفي فيه الولايات المتحدة دوافعها المضمرة - وهي الدوافع الحقيقية - غير ملموسة الأداء لدى الدول المستهدفة أو غيرها من الدول. وإذا كانت جاذبيتها وقدرتها على الإقناع والاستقطاب، وبالتالي التأثير، حاضرتين، فإنها تستهدف الفكر والعقل اللاوعي للدول أو الجماعات، وتسير كـ «دبيب النمل» لتحقيق التغيير الإيجابي الذي ترنو إليه. ولا غرو، فإن الغطاء الناعم الأميركي الذي غُلف مشروع القوة الذكية الأميركية وجاء كردة فعل على إخفاق القوة الخشنة العسكرية والتراجع في القوة الاقتصادية، بسبب الأزمات، جعل من الأهمية أن تكون النتائج المرجوة ذات آماذ غالبًا ما تكون بعيدة ومتوسطة، ما يعطي صورة الإحلال الأدائي للعلاقات وإدارة التغيير وفق الأداء السلمي الذي جاءت به إدارة أوباما، ويعزز فكرة أن المبادلة الاستراتيجية هي عنصر ضبط أكثر من كونها تحولًا.

لدراسة مستقبل القوة الذكية الأميركية، من المهم تقسيم هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة تتسق مع فلسفة الموضوع الرئيس والموضوع الفرعي:

أولاً: مكانة الدراسات المستقبلية في المدرك الأميركي

لا شك في أن مكانة الدراسات المستقبلية في المدرك الأميركي باتت أكثر اعتماداً وتأثراً بتدافع التغيير الدولي؛ فالتجارب التاريخية تنبئ بأن الاستراتيجية الأميركية بمدرجاتها القيادية المختلفة اعتمدت النظرة المستقبلية من طريق ترقب الحوادث بدقة لزرع بؤر التغيير الذكي في بيئة النظام الدولي، معتقدة أن التغيير الذكي هو أساس التغيير الدولي الاستراتيجي، وأن أهم ركائز التغيير الدولي الاستراتيجي هي «الميتا- تقني».

لعل من أول واجبات استشراف المستقبل الأميركي في ظل التغيير الدولي، تلك الواجبات التي تكمن في تحديد المقاصد من البُعد الاستراتيجي للقوة الذكية من أجل تأطير التغيير الذي يوضح الرؤية التي عمدت من أجلها المدرجات الأميركية إلى توظيف المتنافسات وتحفيز المتناقضات، فخرج ذلك المدرك بنتيجة هي أن صناعة المستقبل تعتمد على امتلاك القوة الذكية، الأمر الذي دعا إلى تحديد مكانة المستقبل في مدرك صانع القرار الأميركي.

لا غرو في أن صنّاع القرار الأميركيين اختلفوا - فيما هم يصنعون المستقبل - في طرائق قياس درجة تأثير المستقبل في النظام الدولي وآليات إدارته، فظهرت ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات: الأول ما يُعرف بالاستراتيجية «الخشنة/ الصلبة»، والثاني ما يُعرف بالاستراتيجية «المرنة/ الناعمة»، والثالث ما يُعرف بالاستراتيجية المزدوجة (الخشنة/ الصلبة - الناعمة) المتمثلة في القوة الذكية. بيد أن الجميع اتفق على أن المستقبل أمر لا بد منه، لكن يجب دراسته قبل التعامل معه، بينما نجد فريقاً اتقن مهارات إدارة المستقبل، فأصبحت لديه القدرة على الحد من تأثير الضغط والأزمات الخارجية فيه، وأصبحت لديه قدرات للتعامل مع المستقبل على نحو بناء، وإنجاح استراتيجيته. بناء عليه، كيف يدخل العلماء هذا الخيار، من رؤى وآليات وأدوات وتحديات وتوقعات؟

1 - الدراسات المستقبلية

أ- مفهوم الدراسات المستقبلية

ليست الدراسات المستقبلية صورة خيالية لواقع لم يتحقق بعد، بل هي دراسة لممكّنات الحاضر؛ فهي في حقيقتها ليست رجماً بالغيب بل تحليل للحاضر للكشف عن صوره في المستقبل بالبحث في ظواهر غير منظورة حالياً من خلال طرائق ومناهج متعددة، ولفترة زمنية بعيدة نسبياً. إنها جهد علمي منظم يسعى إلى تحديد احتمالات وخيارات مختلفة مشروطة في شأن مستقبل قضية أو عدد من القضايا في مدة مستقبلية محددة، وبأساليب متنوعة، اعتماداً على دراسات عن الحاضر والماضي تارة، وابتكار أفكار جديدة منقطعة الصلة عنهما تارة أخرى.

تبلورت نواة علم المستقبل وتلمّس مساراته بفضل الإيطالي فيليبو ماريتي في عام 1909، وبالتحديد في مقالته المشهورة «حركة المستقبل»⁽²⁾. أمّا أول من توصّل إلى مصطلح دراسة المستقبل في عام 1930، فهو المؤرخ الألماني أوسيب فلنختاهيم الذي انطلق من اسم Futurology، وهو الاسم الشائع للدراسة المستقبلية في اللغة الإنكليزية، والمصطلح المشتق من الكلمة اللاتينية Futurms. ويعني في الموسوعة الأميركية «علم المستقبل» الذي يهتم بدراسة التوجهات الاجتماعية في بادئ الأمر، يُطلق على المجالات الاقتصادية في ما يتعلق بالتوقعات التي تُعدّ أحد محددات الاستثمار، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، والمجال السياسي لكونه منارة الأداء المحتمل في مجالات المستقبل المختلفة في البيئة الدولية. باختصار، وبعيداً عن تفصيلات منطلق هذا المفهوم، يُعرّف المستقبل بأنه «الزمن الآتي بعد الحالي»⁽³⁾.

(2) خير الدين عبد الرحمن، «تلمّس المستقبل ما بين التفكير العلمي والخيال»، الباحثون، العدد 51 (أيلول/سبتمبر 2011)، ص 80.

(3) المصدر نفسه، ص 82، ووليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم السياسية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 12-20.

تطور مفهوم المستقبل، كما تطورت النظرة إليه، مع تطور الفكر البشري من نظرة ترى المستقبل «قدرًا محتومًا» رسمته وخطّطت له قوى خارقة لا يمكن تجاوز تخطيطها بأي حال من الأحوال، ولا يملك الإنسان حيالها خيارات تُذكر، إلى نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدد، وترى في المستقبل بعدًا زمنيًا يمكن التحكم بصورته، لكن، وكما قال بريغوجين، «نحن لا نستطيع التكهّن بالمستقبل، نستطيع صناعته»⁽⁴⁾.

الدراسات المستقبلية هي علم دراسة ما يحدث في المستقبل، حيث ما هو ممكن ومحتمل ومفضل من معطيات صغيرة ذات تأثيرات كبيرة⁽⁵⁾. وفي هذا الإطار، يعرف مازن الرمضاني التنبؤ، أو استشراف المستقبل، بأنه «الجسر الذي يربط بين بدايات التخطيط في الحاضر ونهايته بالمستقبل ويتوقف اقترابه من المستقبل أو ابتعاده عنه على مدى دقة المعلومات المتوفرة لدى القائمين بالتخطيط، سواء القدرات الذاتية أو عن الفرص التي تُتيحها البيئة الخارجية أو الكوابح التي تفرضها»⁽⁶⁾. والفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة والنامية هو أن الأولى دول تتحرك إلى أبعاد مستقبلية بعيدة المدى، بينما الثانية دول ماضوية. ولفهم أهمية الدراسات المستقبلية، من المهم التحدث عن أنماط الدراسات المستقبلية وأساليب التنبؤ بالمستقبل بآماده المختلفة.

في التحليل السياسي، تكمن إشكالية الدراسات المستقبلية في أن علم السياسة ومفكره، وصولًا إلى صنّاع القرار، هم أمام تحدٍ إعطاء تحليلاته طابعًا مستقبليًا لإيجاد مخرج ووضع احتمالات لما هو مقبل، والاستعداد له وتحصيل معرفة أولية بنتائجه، ومن ثم وضع دراسات علمية في هذا الخصوص.

(4) محمد إبراهيم منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطئتها عربيًا»، المستقبل العربي، السنة 36، العدد 416 (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، ص 34.

(5) جلال الحاج عبد، «القراءات المستقبلية»، 23/5/2011، بحث منشور على الرابط: <<http://www.jalalalhajabed.com/futurology.pdf>>. تم الاطلاع بتاريخ: 20/1/2014.

(6) مازن إسماعيل الرمضاني، «نحو تخطيط سياسي خارجي عربي»، مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد)، العدد 7 (1987)، ص 115.

إن التغيرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي تشهدها البيئة الدولية والداخلية مدفوعة بالتغيرات التقانية التي جرت في العقود الأخيرة، وسرعة هذا كله تثير جدلاً في حاجة الدول وصانعي القرار إلى فهم المستقبل ومحددات التغير ومجالاته، خصوصاً إزاء ارتياد العلم الحديث مجالات من البحث كان محظوراً عليه الاقتراب منها لاعتبارات مختلفة.

لا يخفى أن علم الاقتصاد يحظى، كغيره من العلوم، بقسط وافر من اهتمامات علم المستقبل، بل إنه في مقدمة العلوم الأخرى التي توظف الدراسات المستقبلية من خلال التحليل الكمي⁽⁷⁾ وأنماط أخرى، فهو يعتمد على المتغيرات الكمية بصورة تسمح بإدراك الواقع وتحليله وتأمل المستقبل، متبعاً أهم الأساليب الرياضية والإحصائية وأنجعها.

ب- أنماط الدراسات المستقبلية

يميز المهتمون بالدراسات المستقبلية ثلاثة أنماط رئيسة للدراسات المستقبلية:

- نمط الحدس (Intuition): يستند هذا النمط إلى الخبرة الذاتية في الأساس؛ فالدراسات المستقبلية تنتمي إلى العمل الفني أكثر منها إلى العمل العلمي، وتفتقر إلى القاعدة الموضوعية من البيانات والملاحظات التي يمكن بالاعتماد عليها تقويم التنبؤات التي يتوصل إليها الباحث تقويماً علمياً. لذلك، تتصف الدراسة بالذاتية لأنها تنبثق من رؤية حدسية تعكس الخبرة الخاصة للفرد أو لصانع القرار⁽⁸⁾. ومن أهم معالم هذا التوصيف أن الولايات المتحدة تعتمد اعتماداً كبيراً، بحسب

(7) يُعَدّ فيشر من أوائل الذين بدأوا تطبيق الدراسات المستقبلية في الاقتصاد في كتابه عن القوة الشرائية للنقود. كما تجلّى ذلك في أعمال هنري شولتز من خلال كتابه قياس الطلب. أما الإحصائي فريش، فأوجد في عام 1926 نواة علم جديد أطلق عليه مصطلح الاقتصاد القياسي. انظر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: الدار الجامعية، 2000)، ص 12.

(8) عواطف عبد الرحمن، «الدراسات المستقبلية (الإشكاليات والآفاق)»، عالم الفكر، السنة 18، العدد 4 (آذار/ مارس 1988)، ص 19.

منطق الحكم في المؤسسات العليا المختلفة، على الخبرة والكفاءة، وأن مجمل رؤى القادة والمفكرين والمنظرين قائم على الذاتية والتراكمية المعرفية والميدانية الفردية. ويعطي هذا النمط الحدسي نتائج قريبة في توصيف المستقبل لثمار الاستراتيجية الموضوعة أو للأهداف التي ترنو إليها بأبعادها وآفاقها المستقبلية المختلفة، القريبة منها والمتوسطة والبعيدة.

- النمط الاستطلاعي (Exploratory): يهدف هذا النمط من الدراسات المستقبلية إلى استطلاع علاقات قامت في الماضي من طريق أنموذج صريح للعلاقات والتشابكات. بناء عليه، تتمثل أسس هذا النمط في رسم صورة مستقبلية تنسجم مع معطيات ومؤشرات حقيقية، كمية ونوعية، متوافرة وقائمة على أرض الواقع في الماضي والمستقبل، ولا يمكن تجاهلها. ويتسم هذا النمط بأنه أكثر واقعية، بسبب اعتماده على البيانات والمعطيات الموجودة التي لا يمكن تجاوزها⁽⁹⁾.

- النمط المعياري (Normative): يسعى هذا النمط إلى التدخل الواعي من أجل تغيير المسارات المستقبلية للظواهر المدروسة، في ضوء أهداف محددة سلفاً، حيث يصاغ الأنموذج على نحو يسمح بتحديد الخطوات والاتجاهات الكفيلة التي تقود إلى الوصول إلى أهداف الدراسة المستقبلية؛ فهو دعوة إلى تحقيق مشهد مستقبلي منشود أو مرغوب فيه، بمعنى أنه محتمل أو متوقع، فهو أشبه بما يسمى «صناعة المستقبل» الذي يرتبط، بالمعنى نفسه، بصناعة التغيير للدولة، وهو نمط يعتمد على الإبداع. وحرى بالقول إن للولايات المتحدة أهدافاً عليا حيوية تعتمد بشكل كبير على هذا النمط المعياري في صناعة المستقبل، ولا سيما في ما يتعلق بالمحافظة على المكانة وديمومة قوتها⁽¹⁰⁾.

استكمالاً لما مضى، نذكر أساليب التنبؤ بالمستقبل ومناهجه؛ فهذه الأساليب تُعدّ الأساس العلمي الذي يتم من طريقه التعامل مع المستقبل الذي ينطوي

(9) محمد مصطفى جمعة، التنبؤ الاستراتيجي: دراسة في تأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 128.

(10) المصدر نفسه، ص 129.

على بيئة غير مؤكدة. وهناك مجموعة من الأساليب الخاصة بالتنبؤ بالمتغيرات المحتملة، خصوصًا في الاتجاهات العامة أو في أمور انتقائية؛ إذ يتم التوصل إلى النتائج المستقبلية عبر طرائق وأساليب يختارها الباحثون أو صنّاع القرار، وذلك بما ينسجم مع طبيعة الموضوع المراد استشرافه. وسوف نُدرج أهم تقنيات التنبؤ وأساليبه التي تستعين بها الولايات المتحدة في الاتجاهات السياسية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية منها.

ج- مهمات الدراسات المستقبلية

ربما يكون من الملائم أن نبدأ بالتعريف الذي قدّمه أحد أعلام الدراسات المستقبلية، نقصد ويندل بيل، للمهمات التي يشغل بها حقل الدراسات المستقبلية: «اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقويم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضّلة». وبشكل أكثر تحديدًا، يذكر بيل تسع مهمات محدّدة للدراسات المستقبلية⁽¹¹⁾:

- إعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة، أي بغض النظر عمّا إذا كان احتمال وقوعها كبيرًا أو صغيرًا، ما يؤدي إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية؛
- دراسة مستقبلات محتملة، أي التركيز على فحص المستقبلات الأكبر احتمالًا للحدوث خلال أفق زمنيّ معلوم وتقويمها، وفق شروط محدّدة (مثلًا بافتراض استمرار التوجهات الحالية للنظام الاجتماعي - السياسي، أو بافتراض تغييره على نحو آخر). وغالبًا ما تُسفر هذه الدراسة عن سيناريوات متعددة.
- دراسة صور المستقبل، أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقويم نتائجها، وذلك باعتبار أن تصورات الناس في شأن المستقبل تؤثر في ما يتخذونه من قرارات في الوقت الحاضر، أكان من أجل التكيّف مع تلك التصورات عندما تقع، أم من أجل تحويل هذه التصورات إلى واقع.

(11) انظر: إبراهيم العيسوي، «الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020» (معهد التخطيط القومي، القاهرة، أيلول/سبتمبر 2000)، ص 9-11.

- دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية، أي تقديم أساس فلسفي للمعرفة التي تنتجها الدراسات المستقبلية، والاجتهاد في تطوير مناهج البحث وأدواته في المستقبل.

- دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية، وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافي للدراسات المستقبلية، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها؛ إذ إن تحديد ما هو مرغوب فيه يستند بالضرورة إلى أفكار الناس عن «معنى الحياة» وعن «المجتمع الجيد، وعن «العدل»، وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية.

- تفسير الماضي وتوجيه الحاضر؛ فللماضي تأثير في الحاضر والمستقبل، وأمور كثيرة تتوقف على كيفية قراءة الماضي وإعادة قراءته. كما أن النسبة الكبرى من دارسي المستقبل تعتبر أن أحد أغراضها الأساس هو تغيير الحاضر وما يتخذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها في تشكيل المستقبل.

- إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعي؛ ذلك أن معظم المعارف التي يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هي إلا معارف تنتمي إلى علوم ومجالات بحث متعددة، لها خبراؤها والمتخصصون بها. ولذلك، يُطلَق على الدراسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية أو الدراسات العابرة التخصصات. ولما كانت التوصية بفعل اجتماعي ما لا تقوم على المعارف العلمية وحدها، على الرغم من أهميتها، بل يلزم أن تستدعي قيماً أو معايير أخلاقية معنية، فإن على الدراسة المستقبلية أن تزواج بين المعرفة العلمية والقيم.

- زيادة المشاركة الديمقراطية في تصور المستقبل وتصميمه، أو ديمقراطية التفكير المستقبلي والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية، وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك في اقتراح الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم وحياة خلفهم وفي تقويمها.

- اعتماد صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع. ويتصل بذلك اعتماد أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها، والحيلولة دون وقوعها.

د- مناهج التنبؤ بالمستقبل

تُقسم مناهج البحث لدى معظم الباحثين في الدراسات المستقبلية إلى أنماط عامة تدرج فيها مجموعة من التقنيات المتقاربة في بنيتها أو توظيفها في البحث؛ إذ يمكن من خلال هذه المناهج التعامل مع المستقبل الذي ينطوي على بيئة غير مؤكدة. وهناك مجموعة من الأساليب الخاصة بالتنبؤ بالمتغيرات المحتملة، ولا سيما في الاتجاهات العامة أو في أمور انتقائية. فالتوصل إلى النتائج المستقبلية يتم عبر طرائق وأساليب يختارها الباحثون أو صناع القرار، وذلك بما ينسجم مع طبيعة الموضوع المراد استشرافه. وسوف نُدرج أهم تقنيات التنبؤ وأساليبه، خصوصاً تلك التي تستعين بها الولايات المتحدة في الاتجاهات السياسية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية منها.

(1) المناهج المعيارية والإرشادية - التوجيهية

يندرج في هذا المنهج في الدراسات المستقبلية أربع تقنيات:

- السيناريو: يُعدّ هيرمان أول من أشار إلى استخدام السيناريو في التخطيط خلال عقد الخمسينيات، عندما كان يعمل في مؤسسة راند الأميركية. وطوّر ويتز هذا الاستخدام في نهاية الستينيات، ووصف السيناريو بأنه مسلسل مصمّم لتسليط الضوء على خطوات عريضة في ما يخص اتخاذ القرارات في جميع الأمور المطروحة. ويمكن بناء السيناريوات بطرائق عدة، منها العصف الذهني (Brainstorming)، أو نماذج المحاكاة، أو مصفوفة الآثار المقطعية، أو ورش العمل المستقبلي⁽¹²⁾.

(12) سعود عابد، «الدراسات المستقبلية ومحاكاة الواقع»، الرياض، 2011/2/24، على الرابط: <<http://www.alriyadh.com/607560>>، ومنصور، «الدراسات المستقبلية»، ص 34.

يمكن تعريف السيناريو بأنه «وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، انطلاقاً من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض»⁽¹³⁾. والسيناريو أسلوب من أساليب استشراف المستقبل التي أصبحت ضرورة في العصر الحديث، لما لها من قيمة في تصور الاحتمالات الممكنة للمستقبل في المجتمعات المختلفة. كما يمكن تعريف السيناريو بأبسط صورة بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين، وهو مجموعة من الافتراضات المتناسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة.

استقرت تقاليد الدراسات المستقبلية على تحديد السيناريوات⁽¹⁴⁾ في ثلاثة أنماط:

السيناريو الممكن، وهو السيناريو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، وأن إمكانية تغيير ذلك محدودة إلى حد بعيد؛ فمثلاً، إذا أردنا التنبؤ بالزيادة السكانية في دولة نامية، فسنجد أن عوامل معينة تتحكم بهذه الزيادة (مستوى الوعي، العادات والتقاليد، الأوضاع الاقتصادية... إلخ). بناء عليه، سنضع السيناريو وفق هذه العوامل، على ألا يحدث فيها تغيير فاعل يجعل النتائج المستقبلية هي ذاتها القائمة حالياً⁽¹⁵⁾.

(13) عبد الحي، مدخل إلى الدراسات، ص 20.

(14) حددت آن ماري سلوتر أربعة أنواع من السيناريوات: السيناريو المرجعي، أو سيناريو استمرار الوضع القائم؛ سيناريو الانهيار، وهو يمثل عجز السوق عن الاستمرار، أو فقدان قدرته على النمو الذاتي؛ سيناريو العصر الذهبي أو السيناريو السلفي، أو سيناريو الحالة المستقرة، وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة يفترض أنها تمثل الحياة المستقرة؛ سيناريو التحول الجوهري، وهو ينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع، نقلة أمنية أكانت أم اقتصادية أم تكنولوجية أم سياسية أم اجتماعية.

أما العالم الاقتصادي الفرنسي ميشال غوديه، فحدد أنواع السيناريوات كالآتي: سيناريو مرجعي: يعتبر عن الوضع الأكثر احتمالاً، لتطور الظاهرة، محل البحث؛ سيناريو متفائل: يعتبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة؛ سيناريو متشائم: يعتبر عن حالة عدم توافق الأوضاع، والاتجاه بالحال إلى كارثة، أو إلى موقف صعب.

(15) المصدر نفسه، ص 20.

السيناريو المحتمل الذي يُعتبر نهجًا احتماليًا بطبيعته، حيث لا يوجد مسار مستقبلي وحيد، بل هناك مسارات عدة مشروطة بأوضاع وقوى محلية وعالمية. والملاحظ أن لكل سيناريو فرضيات تختلف عن فرضيات غيره من السيناريوات، ولذلك فإن المجال مفتوح لمناقشة تلك الفرضيات، حيث تُعتبر السيناريوات قضايا ترجيح واحتمال أكثر من كونها سلسلة من الحتميات. يقوم هذا السيناريو على تصور للمستقبل مبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد، أكان نحو الأسوأ أم نحو الأفضل.

السيناريو المعياري الذي يقوم بناؤه على ما يسمّى في الدراسات النفسية «التفكير بوحى الأمانى» (wishful thinking)، أي إن الباحث يقوم بوضع متغيرات يفترض مسبقًا بأنها ستؤدي إلى تداعيات ونتائج يريدها هو من دون غيرها. من هنا يبدو تباين بين هذا السيناريو والسيناريو السابق في أن الأول محكوم بتوجهات واضحة. وأهمية هذا السيناريو تكمن في أنه يساعد في التخطيط الاستراتيجي ومعرفة كيفية الوصول إلى النتائج المرجوة⁽¹⁶⁾.

- العصف الذهني: تتمثل تقنية أو استراتيجية العصف الذهني في محاولة تشجيع أكبر عدد ممكن من الأفراد على طرح كل ما لديهم من أفكار مستقبلية عن موضوع معين. وتفترض هذه التقنية السماح للمشاركين بعرض أفكارهم مهما يبدو بعضها مستهجنًا أو غير منطقي⁽¹⁷⁾. وهي، باختصار، عملية استدراار أو استمطار للأفكار من أجل الخروج من التفكير النمطي إلى التفكير الإبداعي، إن صح التعبير. ويمكن تعريف هذه التقنية أيضًا بأنها «طريقة لتوليد أو للحصول على أكبر قدر ممكن من الأفكار، ويركّز فيها على الكم وليس على النوع من خلال تداع حر للأفكار والخواطر والآراء»، أو «وضع أكبر عدد ممكن من الخيارات قبل اتخاذ قرار، أو عدّة حلول قبل اعتماد حلّ معين».

(16) عبد الحي، مدخل إلى الدراسات، ص 20-21.

(17) وائل محمد إسماعيل، «التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤى نظرية»، دراسات دولية،

العدد 47 (كانون الثاني/يناير 2011)، ص 78.

أما القواعد الأساس للعصف الذهني، فتتمثل في⁽¹⁸⁾: ضرورة تجنب نقد الأفكار المتولدة، أي استبعاد أي نوع من الحكم أو النقد أو التقويم في أثناء جلسات العصف الذهني، ومسؤولية تطبيق هذه القاعدة تقع على عاتق المعلم الذي هو رئيس الجلسة؛ حرية التفكير والترحيب بجميع الأفكار مهما يكن نوعها، والهدف هنا هو إعطاء قدر أكبر من الحرية للمتعلم للتفكير في إعطاء حلول للمشكلة المعروضة مهما تكن نوعية هذه الحلول أو مهما يكن مستواها؛ تأكيد زيادة كمية الأفكار المطروحة، وهذه القاعدة تعني التأكد من توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار المقترحة، لأنه كلما زاد عدد الأفكار التي يقترحها المتعلمون - الجماعة، زاد احتمال بلوغ قدر أكبر من الأفكار الأصلية أو المعينة على الحل المبدع للمشكلة؛ تعميق أفكار الآخرين وتطويرها، ويُقصد بذلك إثارة حماسة المشاركين في جلسات العصف الذهني ليضيفوا أفكارًا إلى أفكار الآخرين، ويقدموا ما يمثل تحسينًا أو تطويرًا.

- تحليل التدرج السببي (Causal Layered Analysis): تقوم هذه التقنية في جوهرها على توظيف معطيات وتصورات نظرية مابعد البنيوية، حيث يكون «الخطاب» هو محور التركيز، أكان في وصف المشكلة أم في تحليلها تصور تطوراتها المستقبلية.

ترى النظرية أن اللغة ليست محايدة، ومن هنا فإن إحدى مشكلات الدراسات المستقبلية هي أنها تنظر إلى المستقبل من خلال لغة ومفاهيم معينة، من دون أن تجعل من هذه اللغة في حد ذاتها موضع تساؤل من حيث تأثيرها في كيفية النظر إلى المشكلة. وتكمن أهمية هذه التقنية لا في المساعدة على التنبؤ، بل في خلق فضاءات جديدة لخلق مستقبلات بديلة، من خلال توسيع دائرة البدائل بدلًا من حصرها في عدد محدد.

- التنبؤ الرجعي أو العكسي (Backcasting): يقوم التنبؤ التقليدي على أخذ واقعة ما من الحاضر ثم تصوّر مسار مستقبلي لها. أمّا تقنية التنبؤ الرجعي،

(18) عزو إسماعيل سالم عفانة ونائلة نجيب الخزندار، التدريس الصفي بالذكاءات المتعددة (عمان: دار المسيرة، 2007)، ص 13.

فتضع التصور المستقبلي أولاً ثم تعود إلى الحاضر للبحث عن المتغيرات التي تدعم هذا التصور، ما يعني أنه بدلاً من الحركة من الحاضر إلى المستقبل نعود من المستقبل إلى الحاضر⁽¹⁹⁾. تحليل هذه التقنية الحاضر إلى الماضي؛ فمثلاً نبحث في الحاضر عن جذوره في الماضي، نتصور أنفسنا في المستقبل ثم نعود في ماضي هذا المستقبل (وهو الحاضر الآن) للبحث عن متغيرات تسند احتمالات وقوعه. فعلى سبيل المثال، إذا قلنا إننا نعيش في عام 2050، وقلنا إن جامعة الدول العربية أصبحت دولة واحدة، فإننا نبدأ هنا (ونحن الآن في عام 2050) بتصور الأسباب التي كانت في الماضي (الحاضر الآن) وأدت إلى هذا التطور.

(2) المناهج الكمية والوصفية

تُدرج تحت المناهج الكمية أو الوصفية التقنيات الآتية:

- تقنية دلفي (Delphi Technique): تعود جذور هذه التقنية إلى معبد دلفي اليوناني الذي كان الكهنة فيه يستشفون «استشراف المستقبل»⁽²⁰⁾ وهي من التقنيات الحديثة التي ظهرت في مجال التنبؤ، وتعتمد على الخبراء ومنظومة التفاعل بين توقعات خبراء من ميادين مختلفة. وتُعدّل التنبؤات في مراحل عدة بناء على التفاعل. وكانت الولايات المتحدة، وبالتحديد مؤسسة راند الأميركية، أول من استخدم هذه التقنية عبر بحوث قامت بها في عام 1963، وأول من وضع نظريات بحوث العمليات، مثل البرمجة غير الخطية والدينامية والبرمجة الصحيحة، وغيرها⁽²¹⁾.

- تقنية دولا ب المستقبل (Future's Wheel): تقوم الفكرة المركزية لهذه التقنية على اختيار واقعة معينة، ثم رصد سلسلة الترابط بين هذه الواقعة وتداعياتها

(19) أمل المقابلي، التعليم بالعصف الذهني تقنية المعلومات (مسقط: مطبعة وزارة التعليم والتربية، 2009)، ص 4-5.

(20) عبد الحي، مناهج الدراسات، ص 44.

(21) جمعة، ص 124-125.

المباشرة وغير المباشرة. وتكمن أهميتها في أنها تساعدنا في رصد الآثار غير المباشرة التي من غير الممكن الوصول إليها من دون المرور بالآثار المباشرة⁽²²⁾. وتمثل آلية العمل في هذه التقنية في: تحديد الواقعة المراد دراسة تطوراتها المستقبلية، ويُشترط في تحديد هذه الواقعة الوضوح والتحديد؛ تحديد النتائج المتوقعة والمباشرة لهذه الواقعة من نواح عدة؛ اعتبار كل نتيجة مباشرة وكأنها الواقعة المركزية؛ تحديد النتائج الأولى لكل نتيجة مباشرة، أي رصد التداعيات المترتبة عن كل نتيجة؛ تحديد المدى الزمني للدراسة، رصد التداعيات استنادًا إلى هذه المدة الزمنية المستقبلية المحددة.

- تقنية السلاسل الزمنية⁽²³⁾ (Time series methods): تُستخدم هذه التقنية من خلال معالجة سلسلة زمنية من المتغيرات يتم من خلالها التوصل إلى التنبؤ بالمستقبل. وتمثل هذه المتغيرات معلومات مسجلة ومؤشّرة إلى كل ما يتعلق بالمتغيرات في الزمن الماضي، حيث يجري التعامل معها، ومعرفة الاتجاه العام الذي سارت عليه الحالة، ودراسة القوانين التي حكمت عمل المتغيرات. وبذلك يُتوصّل إلى التنبؤ بالنتائج في ضوء دراسة تلك المؤشرات والبيانات السابقة. ويرجع السبب الذي يكمن وراء سهولة التوصل إلى مثل هذه النتائج إلى أن أسلوب السلاسل الزمنية يعتمد على بيانات للظواهر المدروسة في الماضي، وأن هذه الظواهر سوف تتغير وفقًا لتغير الظاهرة المدروسة عبر الزمن؛ فالمعلومات الموجودة في الماضي ستساعد في إدراك المستقبل، حيث إن سياق الحركة الذي حكم المتغيرات في الماضي سيظل قائمًا ولا يتغير⁽²⁴⁾.

(22) عبد الحي، مناهج الدراسات، ص 53.

(23) تُعدّ السلسلة الزمنية مجموعة من القيم الشاهدة على ظاهرة معينة لمدة من الزمن، وفي مدد زمنية متساوية. ويعنى في دراسات كثيرة، ولا سيما الاقتصادية منها والسياسية، وحتى الاجتماعية، بدراسة السلسلة الزمنية، ذلك أن كلما عُرضت ظواهر مختلفة كثيرة على مدى أعوام وجرت دراستها، كان من الممكن معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة مع الزمن، وتحديد الأسباب والنتائج، وتفسير العلاقات المشاهدة بينها، والتنبؤ بما سيحدث من تغير على قيم الظاهرة في المستقبل، في ضوء ما حدث لها في الماضي.

(24) جمعة، ص 122-123.

تعمل المراكز الفكرية الأميركية المساندة لصنع القرار على هذه الصيغة لكن بأسلوب آخر، ولا سيما في العلاقات الدبلوماسية بين الدول والمنظمات؛ فاستشراف البيانات في الماضي، وإن في ظل وجود تشابه في بعض المتغيرات في المستقبل المنظور، يقتضي استيعاب ما ستكون عليه «مكانة كل دولة وقوتها»، وهو ما يتطلب فكرًا إبداعيًا وصناعة استراتيجية شاملة لاعتبارات مهمة؛ إذ لا يمكن أي دولة الاستمرار من دون استراتيجية عسكرية واقتصادية وسياسية. وعند دراسة السلسلة الزمنية، تُقسم الفترة الماضية مرحلتين، ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم المرحلة الأولى من الفترة الزمنية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرحلة الثانية، ثم توضع قيمة المتوسط الأول (المرحلة الأولى) في السنة الوسطى من المدة، والشئ نفسه في ما يتعلق بالمرحلة الثانية، ثم توضع القيمتان على الرسم البياني ويجري الوصل بينهما ومد الخط الواصل بما يوازي السنة المطلوب استشرافها، ويُسقط الخط البياني عليها؛ فهدف التقنية هو الإسقاط، على غرار الانحدار⁽²⁵⁾.

- التقنية الموروفولوجية أو شجرة العلاقات (Relevance Tree): يمكن تعريف شجرة العلاقات بأنها «تقنية تحليلية تقسم موضوعًا معينًا وتجزئه إلى موضوعات فرعية صغرى». وتنتج من ذلك سلسلة مترابطة من التفرعات التي تأخذ بنية هيراركية - سلسلة المراتب (الهرمية) - تسلسلية، تشير كل جزئية منها إلى وحدة فرعية. وتكمن أهمية هذه التقنية في أنها تبين التحضير التفصيلي لقضية ما، ومدى أهمية الترابطات بين الجزئيات التفصيلية في الوقت الحالي واحتمالاتها المستقبلية، ومدى تأثير أقوى ترابط فرعي له في المستقبل⁽²⁶⁾.

يُستخدم هذا الأسلوب في الولايات المتحدة وأوروبا؛ ففي الأولى، يُستخدم في مسح الولايات وانتشار المواطنين على الأراضي، ومقدار الخدمات

(25) سيمور ليسشتز، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاحتمالات، ترجمة سامح داود (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2004)، وإدي فاينر وأرنولد براون، التفكير المستقبلي: كيف تفكر بوضوح في زمن التغيير، دراسات مترجمة؛ 30 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 87.

(26) عبد الحي، منهج الدراسات، ص 66-67.

المقدمة إليهم، وكذلك في تحديد مقومات كل ولاية باعتبارها موارد لبناء تلك الخدمات، وصولاً إلى رؤية مستقبلية تعطي صورة لعدد السكان في المستقبل وندرة الموارد وانعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المحلي⁽²⁷⁾. تتيح هذه الجزئيات وتفتيت الصورة للحاكم أو المسؤول أو صانع القرار صورة تتعلق ببناء قرارات قريبة من الواقع ومنسجمة مع احتمالات المستقبل؛ ذلك أن التحليل المورفولوجي يضع خريطة لجميع الفرص المتاحة أمام تطور ظاهرة معينة.

- تقنية المنحنى الجامع (Envelope Curve): يمكن تعريف المنحنى الجامع بأنه «المنحنى الذي يربط نقاط التماس في مجموعة متتابعة من المنحنيات»، وهو من المنحنيات التي تُستخدم للتعبير عن التطور المتتابع في مجال معين، ولا سيما في المجال التكنولوجي. ويُرسم المنحنى من خلال رسم المنحنيات التي يعبر كلٌّ منها عن التطور في قطاع معين، ثم يجري الوصل بين نقاط التماس في كل من هذه المنحنيات، فيتكوّن المنحنى الجامع. ويؤخذ على هذا المنحنى من جانب المتخصصين بالدراسات المستقبلية أنه يقوم على أساس تقديري إلى حد بعيد، ما يجعل نسبة الخطأ فيه عالية⁽²⁸⁾.

- تقنية الإسقاط والتنبؤ الاستقرائي: يرتبط هذا الأسلوب بالسلسلة الزمنية، ويرتكز على فرضية أساس هي أن القوانين الحاكمة لظاهرة معينة من الزمن الماضي، التي استقرت على مسار عام للظاهرة، ستبقى مؤثرة في المستقبل⁽²⁹⁾. وهناك من يضع الإسقاط في اتجاه معين في الدراسات المستقبلية تحت ما يسمّى طرائق الإسقاطات السكانية، ومن أشهرها ما يُعرف بطريقة الأفواج والمكونات (Cohort component Method)، حيث يُحسب النمو في عدد السكان من مكونات محددة، كالمواليد والوفيات والهجرة إلى الدولة والهجرة من الدولة، وحيث يمكن التنبؤ بعدد السكان في كل فوج أو شريحة

(27) انظر : ليسستز، ملخصات شوم.

(28) عبد الحي، مناهج الدراسات، ص 64-65.

(29) إسماعيل، «التخطيط العلمي»، ص 79.

عمرية - جنسية استنادًا إلى معدلات الخصوبة ومعدلات البقاء على قيد الحياة بحسب السن والجنس⁽³⁰⁾.

- تقنية مصفوفة التأثير المتبادل (Cross Impact Matrix): يمكن اختزال أهم النقاط المتعلقة بمصفوفة التأثير المتبادل في الآتي⁽³¹⁾:

- إن التأثير المتبادل بين المتغيرات ليس متساويًا بالضرورة، وذلك يستدعي البحث في كيفية تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرًا في غيرها من ناحية، وتحديد أكثر المتغيرات تأثيرًا في غيرها من ناحية أخرى.

- يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك متغيرات وسيطة، بمعنى أنها تؤدي دورًا في تحديد مدى التأثير المتبادل بين متغيرين.

- إن علاقة الترابط بين متغيرين أو أكثر هي علاقة غير مستقرة عبر الزمن، بمعنى أن هذا الترابط والتأثير المتبادل بين المتغيرات قد يشدان وقد يضعفان بحكم العوامل الجديدة التي ربما تدخل على دائرة هذه المتغيرات، ما يعني أن الزمن يدخل عاملًا مهمًا في قياس التأثير المتبادل بين المتغيرات.

- من الضروري أن تعطي المتغيرات الأكثر تأثيرًا في غيرها أهمية قصوى عند رصد حركة الظاهرة مستقبلًا؛ إذ تتحول هذه المتغيرات إلى متغيرات حاكمية، لأنها المسؤولة إلى درجة بعيدة عن تطور الظاهرة بشكل أو بآخر.

نتيجة هذه الاعتبارات كلها، طوّر الباحثون في الدراسات المستقبلية تقنية مصفوفة التأثير المتبادل التي يُعدّ ثيودور جاي غوردن وجيمس هيوارد مارشال وأولاف هلمر الأبرز في مجال تطويرها منذ الربع الأخير من القرن العشرين.

- تقنية المحاكاة والمباراة: يمكن تعريف تقنية المحاكاة (Simulation) بأنها «واقع افتراضي تشابه معطياته مع معطيات واقع قائم بالفعل»⁽³²⁾. وتُحسب

(30) محمد فالح الجهني، «الدراسات المستقبلية شغف العلم.. .. إشكالات المنهج»، المعرفة، 2009/10/17، على الرابط: http://www.almanefh.net/show_content_sub.php?CUV=362&Model=M&SubModel=138&ID=455&ShowAll=On. تم الاطلاع بتاريخ: 2014/1/20.

(31) عبد الحي، مناهج الدراسات، ص 56-57.

(32) المصدر نفسه، ص 79.

المحاكاة من النماذج المهمة في مجال بحوث العمليات (Operation Research)؛ إذ تُستخدم في نمذجة المشكلات الواقعية وحلها من طريق الحاسوب باستخدام البرامج WIN, QSB, LINDO., CPLEX، أو إحدى لغات البرمجة، مثل Visual C++، VisualBasic, Java، ما يتيح لمتخذ القرار الحصول على الحل الأمثل لمعرفة التغيرات التي تطرأ على هذا الحل باستخدام الحاسوب والبرامج الجاهزة التي توفر وقتاً وجهداً جَمِين لمتخذي القرار، ولا سيما في مسائل التخطيط الكبيرة التي تتطلب اتخاذ الإداريين قرارات في شأنها، الأمر الذي يتيح لهم الارتباط الوثيق بالمشروع ودراسة كل ما يتعلق به مباشرة، ولهذه الأهمية قمنا باستخدام المحاكاة في حل ثلاثة نماذج مهمة وحيوية في مجال بحوث العمليات، بعدّها من النماذج التي تُساهم في اتخاذ القرارات وهي «نظرية المباراة، البرمجة التصادية، البرمجة الخطية»، ويمكن تصميم أنموذج المحاكاة باستخدام الحاسوب على النماذج الأخرى⁽³³⁾.

في الدراسات المستقبلية ثلاثة أنواع: المحاكاة الرياضية والمحاكاة بالأفراد والمحاكاة المزدوجة التي تجمع النمطين السابقين في نمط واحد. وهي من أكثر النماذج استخداماً عند وزارة الدفاع الأميركية في محاكاة الحروب المستقبلية والتعامل مع الفاعلين من غير الدول والجماعات الإرهابية وغيرها، التي تمثل تهديداً وتحدياً آنياً ومستقبلياً لمصالحها القومية.

- تقنية أو نظرية المباراة (Game theory): تُطابق هذه التقنية بين المباراة أو لعب الأفراد أو الفرق الرياضية والتنافس والصراع في الحياة بشكل عام؛ إذ ترى أن نقطة الارتكاز بين الجانبين هي تحقيق المعادلة التالية «أكبر قدر ممكن من المكاسب وأقل قدر ممكن من الخسائر». ويعتمد تحقيق المعادلة على معرفة استراتيجية الطرف المقابل. ومن هنا ينصبّ التفكير على وضع جميع احتمالات تصرّف الطرف المقابل في الحساب، ثم محاولة تحديد أي من هذه الاحتمالات هو الأرجح. وبالتالي بناء هذه الاستراتيجية وفق هذا الاحتمال المرجح، وهي ما يُطلق عليها في هذه التقنية اسم استراتيجية المقاربة (Minimax).

(33) عبد الله حسن علي، «استخدام أسلوب المحاكاة في حل بعض نماذج بحوث العمليات» (دراسة، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2007)، ص 7.

تُبنى هذه التقنية على أساس أن السلوك الإنساني قائم على كونه سلوك العقلاني تمامًا في جميع الميادين، وأن اللاعب في المباراة سيختار العائد الأكثر تفضيلاً، أي العائد الأكبر الممكن والخسائر الأقل الممكنة، وفي المقابل، سيعمل خصمه الشيء ذاته. وهناك نوعان من المباراة: المباراة الصفيرية التي تقضي بإنهاء أحد طرفي الصراع، والمباراة غير الصفيرية التي تكون نتائجها غير صفيرية، وهي حال جميع الصراعات الدولية بين القوى الكبرى في النظام الدولي، لأن الإفناء يعني خللاً في هيكل النظام الدولي، ولا سيما في القرن الحادي والعشرين. وتمثل المباراة الصفيرية نموذجاً للصراع؛ ذلك أن النتيجة فيها تكون ربح أحد الطرفين في مقابل خسارة الآخر، ومقدار ما يربحه اللاعب هو نفسه الذي يخسره اللاعب الآخر، أي لوربح أحدهما خمسة (5) يكون الآخر قد خسر خمسة (-5)، وبالتالي تكون النتيجة النهائية صفراً. وتُعد لعبتا الشطرنج والبوكر مثالين لذلك. أما المباراة غير الصفيرية، فتقدم شكلاً للعلاقات التعاونية والتنافسية؛ إذ قد يربح طرفا المباراة معاً أو يخسرا معاً، وقد يكون الربح غير متساو، بحسب وقائع المباراة، وهنا يظهر التنسيق والتعاون بين الطرفين من أجل جلب العوائد وتجنب الخسائر أو الإقلال منها⁽³⁴⁾.

تُعتبر معضلة السجين ومعضلة الجبان من المباريات التي يصلح فيها التعاون وعدم التعاون. تتمثل معضلة السجين في أن شخصين متهمان بارتكاب جريمة، لكن لا يوجد دليل يدينهما، عند التحقيق يُفصل بين الاثنين، فيوضع كل منهما في غرفة معزولة عن الآخر، ولا يوجد اتصال بينهما، وهنا تكون الخيارات أمامهما ما يلي⁽³⁵⁾: أن يعترف أحد الطرفين، فيُعتبر شاهد ملك ويطلق سراحه، في حين يُسجن الآخر بالعقوبة المفروضة، ولنقل عشرة أعوام؛ أن يعترف الاثنان بالجرم، ويقضيان عقوبة خمسة أعوام حبساً لكل منهما؛ أن يبقى الاثنان صامدين على موقفهما فلا يعترفان، عندئذٍ ربما يأخذ كل منهما عقوبة سجن لعام واحد، أو ربما يُطلق سراحهما سوية.

(34) دينا هانف مكي، «نظرية المباريات في علاقات إسرائيل» الدولية في ضوء علاقاتها مع دول الجوار، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد 17 (حزيران/يونيو 2013)، ص 25.

(35) المصدر نفسه، ص 41.

أما معضلة الجبان، فمشابهة للعبة التي كان يلعبها المراهقون الأميركيون في الخمسينيات، وهي تقوم على أساس المواجهة بين سيارتين: ينطلق قائد كل منهما من جهة معينة باتجاه الآخر، وتكون الخيارات أمامهما إما أن ينحرف أحدهما، عندئذ يفوز الآخر في حين يخسر الذي انحرف بسيارته كثيرًا من هيئته لكنه يبقى على قيد الحياة، وإما أن يقرر الاثنان الانحراف والتراجع، وهنا تسود العقلانية خيارتهما لأنهما يدركان العواقب، على الرغم من أن المتفرجين قد ينظرون إليهما نظرة سخرية، أو يستمران كلاهما بالقيادة إلى أن يتصادما فيكون مصيرهما الهلاك معًا أو معاناة إصابات بالغة.

- النمذجة (Modeling): يمكن تعريف النموذج بأنه بناء نظري نحكي من خلاله آلية عمل نسق واقعي معين، ونجسد من خلاله خصائصه البنوية، ويُبنى النموذج من خلال جمع الأدوات المنهجية الكمية والأدوات الكيفية⁽³⁶⁾.

النموذج هو التمثيل الذهني لشيء ما ولكيفية اشتغاله، وعندما نضع شيئًا ما في أنموذج، نستطيع أن نقلد اصطناعيًا تصرف هذا الشيء، ويمكننا بالتالي الاستعداد لرودده. وهذا يعني أن النمذجة ليست إلا الفكر المنظم لتحقيق غاية عملية؛ ذلك أن الأنموذج هو نظرية موجهة نحو الفعل الذي نريد تحقيقه. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول إن كل إنسان «ينمذج» في حياته اليومية وفي كل لحظة، إذ هو يجمع جميع الكائنات التي تحيط به بصورة ذهنية، أتعلى الأمر بأشياء مادية أم بأشخاص أو حتى بمؤسسات. وتمكّنه هذه الصورة الذهنية من تركيب سلوك موضوعه وتقليده اصطناعيًا ليقوم نتائج قراراته، ويختار ضمن القرارات الممكنة أفضلها. وإذا بدا له الأنموذج غير ملائم يستبدله بآخر⁽³⁷⁾.

أخيرًا، بعد عرض المناهج العلمية التي يُعتمد عليها في رسم مشاهد المستقبل، نجد أن المستقبل الذي ينتهي إليه التنبؤ أو المراد تصويره وصوغه

(36) لمزيد من التفصيلات، انظر: عبد الحي، مناهج الدراسات، ص 93.

(37) عدنان ماجد عبد الرحمن بري، «النمذجة والمحاكاة باستخدام Excel, SIMAN, Arena»

» (GPSS World) and General Purpose Simulation System (جامعة الملك سعود، قسم بحوث العمليات،

الرياض، تموز/ يوليو 2002)، ص 14-16.

لا يخرج عن أحد الأنواع الثلاثة التالية⁽³⁸⁾: المستقبل البديل (Alternative Future) الذي يعبر عن الحالة البديلة الممكن تحقيقها، أو التي ينبغي أن تكون (What Might be)؛ المستقبل الاحتمالي (Potential Future) المتوقع استمراره نظرياً وفقاً لعلاقات السبب والنتيجة (What Will Be)؛ المستقبل المعياري (Normative Future) الذي يقلل التباين بين الأول والثاني، والذي يجب أن يكون (What Should be).

2- دور الدراسات المستقبلية في دعم القوة الأميركية

ليست القوة الأميركية قوة كامنة بل تتمتع بوفرة القدرة والمرونة والحركة. وبسبب طموح الهيمنة الذي اختلفت أدواته في مراحل شتى، فمن المهم إيجاد مقاربات جديدة تتلاءم طرداً مع القدرة وطموح الهيمنة. وتبقى فكرة التفوق والتميز من أقرانها في النظام الدولي مهمة، ولا سيما بعد أن كثر الجدل عن طبيعته. وبالتالي، تمثل التحديات أمام من يصوغ الاستراتيجية الشاملة التي تسعى بشكل رئيس إلى تجديد الهيمنة بعباءة جديدة.

إن علاقة التفكير الاستراتيجي باستشراف المستقبل تعطي العلاقة نفسها مع التغيير الدولي، وهذا ما يمكن أن نسميه المنطقة الشفافة؛ إذ يرتبط توجيه الإمكانات لاستشراف المستقبل بنمط التفكير السائد نفسه، ويسمى الاستشراف الموجّه، كاستشراف القوة الاقتصادية الأميركية في ظل المقومات الاقتصادية المتاحة، وهو عكس المنطقة المضطربة التي يصعب على المفكر أن يلاحق فيها جميع الاتجاهات بسبب تشعبها، ولا سيما أن الساحة مليئة بمشروعات أخرى، وأن استشراف المستقبل يسعى جاهداً في ضبط التغيير في حدوده الدنيا، من ذلك، مثلاً، متغيرات النظام الدولي واتساع رقعة الفاعلين والمؤثرين⁽³⁹⁾.

بعيداً عن المجال النظري للدراسات المستقبلية المتعلقة بالولايات

(38) مبروك ساحلي، «مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط»، ورقة قدمت إلى: الملتقى العلمي حول الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، الخرطوم، 3-5/2/2013.
(39) منعم صاحي العمار، «التفكير الاستراتيجي»، محاضرات أقيمت على طلبة مرحلة الدكتوراه، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011-2012، ص 3.

المتحدة، نجد أن هذه الدراسات، ووفق آخر تصنيف في شأن الاهتمام بها، ما زالت الرائدة، وتحتل المرتبة الأولى، وبالتحديد من حيث الإنفاق على مستوى القطاع العام والحكومي؛ إذ بلغ الإنفاق على استشراف العالم لعام 2030 أكثر من 120 مليون دولار. كما أن التصنيف الأميركي للدراسات المستقبلية معتمد في الدراسات الأكاديمية والدراسات العملية لمؤسسات الدول، حيث جرى تداول تصنيف «مينوسوتا» (نسبة إلى ولاية مينوسوتا الأميركية) في المدى الزمني للدراسات المستقبلية الذي يقوم على خمسة أبعاد⁽⁴⁰⁾: المستقبل المباشر ويمتد عامين؛ المستقبل القريب ويمتد من عامين إلى خمسة أعوام؛ المستقبل المتوسط ويمتد بين خمسة أعوام وعشرين عامًا؛ المستقبل البعيد ومدته بين عشرين عامًا وخمسين عامًا؛ المستقبل غير المنظور ويمتد أكثر من خمسين عامًا.

يمكن القول إن الدراسات الاستشرافية للمستقبل ساعدت الولايات المتحدة في صنع مستقبل أفضل، وفي صناعة التغيير على الرغم من التحديات التي تُعد بوصلة صناعته، وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة، من أهمها ما يلي⁽⁴¹⁾:

- اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها، والحيولة دون وقوعها. وبذلك تؤدي الدراسات المستقبلية وظائف الإنذار المبكر والاستعداد المبكر للمستقبل والتأهل للتحكم به، أو على الأقل للمشاركة في صنعه.

- إعادة اكتشاف الذات والموارد والطاقات، ولا سيما ما هو كامن منها ويمكن أن يتحول، بفضل العلم، مواردَ وطاقات فعلية تتمثل في القدرة. وهذا بدوره يتيح اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق نتائج ملموسة وقرينة من الحوادث التي قد ينتجها التغيير الدولي. ومن خلال عمليات الاكتشاف وإعادة الاكتشاف هذه، تسترد الأمة الثقة بنفسها، وتستجمع قواها وتعبئ طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل.

(40) عبد الحي، مناهج الدراسات، ص 17.

(41) العيسوي، ص 8.

- بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عملية المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدراسة والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. وترتب عن ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن صانع القرار أن يحدد في ضوءها اختياراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بدلاً من الاكتفاء - كما هو جارٍ حالياً - بالمجاذلات الأيديولوجية والمنازعات السياسية التي تختلط فيها الأسباب بالنتائج، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعي ممّا هو ذاتي.

إن التفكير الاستراتيجي أسلوب موجه إلى الغايات، فضلاً عن كونه أسلوباً متسقاً وموحداً ومتكاملاً لاتخاذ القرارات الصائبة، ويعتمد على دراسة البدائل في العمل، ويسمح بحرية التفكير؛ فالتفكير الاستراتيجي هو خريطة المستقبل على أماد مختلفة، لأنه يتعامل مع التغيير، ويتقل من المشكلة إلى أسلوب العلاج، وهذا ما يتيح لصانع القرار وضع رؤية وتصور للشكل وللمكانة التي يرغب فيها بما يتلاءم والمقومات المادية. والتخطيط يحدد الطريق التي تتسم بالوضوح من أجل تحقيق الأهداف العليا وتجاوز التحديات الآنية والمفاجئة.

تقوم جميع الدراسات المستقبلية على منطلق أساس هو أن التفكير المستقبلي ليس معناه رفض الأداء السابق وعدم الاعتماد على الماضي، وإنما هو استمرار لذلك. وكما سبقت الإشارة، فإن أول من تنبّه إلى أهمية الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة هي مراكز الفكر والدوائر العسكرية الأميركية، ولا سيما في ما يخص الأمن القومي. وكانت القوات الجوية الأميركية هي الأكثر اعتناء بالموضوع، ومن خلالها ظهرت مؤسسة راند بفضل عالمي الرياضيات أولاف هلمر ونورمان دالكي اللذين أدخلوا «تقنية دلفي» في الدراسات المستقبلية. كما أدى العالم هرمان، كان أحد الأعضاء المؤسسين لرانند، دوراً مهماً في تطوير تقنيات تلك الدراسات، ومن بينها تقنية السيناريو وأسلوبه⁽⁴²⁾.

هكذا انطلق تأسيس مراكز ومعاهد الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة وأوروبا. واتسمت المدرسة الأميركية في بداياتها بالتركيز على قطاعات

(42) ساحلي، ص 14-17.

معينة، ولا سيما العسكري منها، ثم شملت المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية، إلى أن امتدت إلى الدولة والعلاقات الدولية، لترتبط بعد ذلك مباشرة بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وبدوائر صنع القرار. وهي تتفرع اليوم ثلاث مجموعات: مجموعة الدراسات التكنولوجية ومجموعة الدراسات الاجتماعية والسياسية ومجموعة دراسات العولمة⁽⁴³⁾.

يكشف مسار المناهج المستقبلية أن التخطيط للمستقبل، بعد توافر الدعم والمشورة، يمهد للخيار الصحيح من بين الخيارات المنتظمة أو العشوائية. والمؤسسات الأمنية الأميركية، وكذلك في الدول المتقدمة، لا تعكس النهج المتخلف الذي تعكسه المجتمعات النامية، وهو الدور الأمني والعسكري البحت وفق رؤية خشنة ونزعة سلطوية عنفية ليس إلا، بل إنها مؤسسات تعتمد على الخبرات العالية من المجالات المختلفة، المدنية منها والعلمية، فضلاً عن العسكرية والأمنية؛ ففي إطار الدراسات الاستشرافية التي يصدرها مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي كل أربعة أعوام، بدءاً بعام 1996، صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2012 التقرير الخاص بـ «الاتجاهات العالمية 2030». كما دأب مجلس الاستخبارات القومي (NIC) الأميركي على إعداد دراسات مستقبلية كل عدد من الأعوام، ونشرها في تقارير تتصور الشكل المستقبلي للعالم لمدد زمنية متتالية: 2010، 2015، 2020، 2025، وأخيراً 2030. في إطار هذه الدراسات، ورداً على تفسير مراقبين كثيرين للأزمة المالية العالمية في عام 2008، واعتبارهم أنها بداية الانحدار الأميركي، أكد مجلس الاستخبارات القومي أن الولايات المتحدة ستظل في عام 2030 «القوة الأهم والمتميزة بين وحدات النظام الدولي الفاعلة، إلا أن الهيمنة الأميركية ستضاءل كثيراً عما هي عليه، في ظل انتشار القوة»⁽⁴⁴⁾.

(43) بشير عبد الفتاح، تجلبد الهيمنة الأمريكية، أوراق الجزيرة؛ 18 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 64، وسامي فرحات، دور المؤسسات غير الحكومية في دعم صنع القرار الأميركي (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008)، ص 73.

Global Trends 2030: Alternative Worlds: A Publication of the National Intelligence Council (Washington, DC: Office of the Director of National Intelligence, 2012), pp. vi-vii.

تعتمد الولايات المتحدة في معرض وضع استراتيجيتها المستقبلية على شعار مهم هو أن «العمل من دون هدف لا معنى له، وأن الاستباق (Anticipation) يولد العمل». هكذا، إذا، يقترن الاستشراف بالاستراتيجية، ومنه تنطلق عبارة الاستشراف الاستراتيجي. ومن أهم ما يميز الاستشراف المستقبلي هو أنه يتطلب المجازفة، والولايات المتحدة هي من الدول الرائدة في خوض المجازفات التي تحدد الأخطاء والنجاحات، ومن خلال ملاحظة أخطاء الأداء الاستراتيجي يتسنى في المستقبل القريب وضع مجموعة من الحلول، مع أخذ اختلاف الزمن في الاعتبار⁽⁴⁵⁾.

ثانيًا: القوة الذكية الأميركية بين مشهدي التراجع والاستمرار

اعتادت الدراسات المستقبلية - بصورة عامة - اعتماد المشاهد لتحديد الأطر والفرص لما ستؤول إليه الأمور أو الحوادث في خضم التغيير الذي يحدث بصورة متسارعة في القرن الحادي والعشرين. من أكثر المشاهد رواجًا في الأوساط الأكاديمية مشهد التراجع الذي يعتمد على نقاط الضعف وتحليل الكوابح التي تعوق المشروع أو الاستراتيجية، ومشهد الاستمرار الذي يعبر عن الفرص التي تعضد خيار الديمومة والدينامية في ظل التغيير وتقدمه. بناء عليه، وضع مشهدان لمستقبل القوة الذكية الأميركي: التراجع والاستمرار، لفهم كل اتجاه وتعليله.

1 - مشهد التراجع وانحسار القوة الذكية (الإرباك الاستراتيجي)

أ- غياب العدو الاستراتيجي

يتطلب تحديد معالم الإرباك الاستراتيجي للولايات المتحدة ومآلاته المستقبلية على مكانتها، وبالتالي الهيمنة التي تتمتع بها في النظام الدولي، الوقوف على الإرباك في الفجوة القائمة بين المعطى الفكري والتطبيق الفعلي

(45) ميشال غودي وقيس الهمامي، «الاستشراف الاستراتيجي: المشاكل والمناهج»، المعهد الأوروبي للاستشراف الإقليمي، كراس ليسور، الكراس رقم 20 (2005)، ص 3-5.

لهذه الأفكار، وذلك لفهم الآفاق التي ستترتب عن ذلك في الآماد المختلفة (القريبة والمتوسطة والبعيدة). وفي مراجعة وتفحص دقيق لأهم المقاربات التي تخللتها الاستراتيجيات الأميركية، ولا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، نجد أن مع ظهور بيئة دولية تمثلت في نظام أحادي القطبية لم يدم طويلاً، كانت الفرصة الذهبية للحلم الإمبراطوري الأميركي الذي لا يغيب عن أفكار الآباء المؤسسين. ومن هنا وجدت الولايات المتحدة نفسها بلا عدو حقيقي فاعل يهدد مصالحها القومية العليا على مستويي الداخل والخارج. ونجد في بانوراما الحوادث أن الحرب الباردة كانت بمنزلة البوصلة الموجهة للاستراتيجية الأميركية⁽⁴⁶⁾. من هنا، يؤكد غاري هارت: «نحن نبحر في القرن الحادي والعشرين بدون بوصلة. وبالرغم من مرور أكثر من عقد من الزمان على نهاية الحرب الباردة وانتهاء استراتيجية الاحتواء، فإن الفراغ الذي حدث بعد ذلك لم يتم ملؤه برؤية متسقة وعميقة وناضجة. ورغم ظهور الولايات المتحدة كقطب أوحده، فإنها تسير على غير هدى لأنها لم تربط قوتها بمبادئها، وهي ستبقى كذلك إلى أن تصبح مبادئنا الأساس لاستراتيجيتنا العليا الجديدة»⁽⁴⁷⁾.

من هنا، يمكن تلخيص الصراع الفكري بين النظريات والتطبيقات على مستوى الأداء الاستراتيجي الأميركي الذي أثار ذلك الإرباك، بالقول إن نظرية «نهاية التاريخ» التي جاء بها فوكوياما للتعبير عن نشوة النصر الأميركي أمام تفكك الاتحاد السوفياتي، هي نظرية عبّرت في فحواها عن الفرصة السانحة لأمركا للانفراد بالنظام العالمي (الأحادية القطبية) وعن أن التاريخ توقف عند هذه النقطة من النصر. وامتلاً الفكر الاستراتيجي الأميركي، ولا سيما في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع الألفية الثانية، بغزارة فكرية تمثلت في تحول في النظام الدولي وزخم الحوادث في رياح التغيير الدولي؛ إذ تلقّف المحافظون الجدد نظرية هتنتغتون «صدام الحضارات» واستغلّوها استغلالاً مغايراً لتفسير

(46) منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة: دراسة في صور المقاومة، سلسلة دراسات استراتيجية؛ 42 (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 4-5.

(47) نقلاً عن: وائل محمد إسماعيل، «الهيمنة الأمريكية: رؤية في الاحتمال السياسي»، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25 (تموز/ يوليو 2008)، ص 115.

فروضها؛ فنشر الديمقراطية الذي تضمنته نظريته لم يُعبّر عن الطريقة الانفعالية باعتبارها القدر التاريخي المحتوم في صدام وجودي بين القيم الأساس⁽⁴⁸⁾. وبعيداً عن الاضطراب الفلسفي، اعتبرها المحافظون الجدد فعلاً واقعاً، خصوصاً بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، ورأوا أن الصدام الحضاري المحتوم والعدو المنشود يتمثلان في «العدو الأخضر» (الإسلام الأصولي) الذي يقف ندّاً للحضارة الغربية المسيحية. ومن هنا جاءت طروحات بوش الابن⁽⁴⁹⁾ الدينية في حربه على الإرهاب تحت شعار «إنها حرب صليبية ضد الإسلام» (الأصولي)، و«من ليس معنا فهو ضدنا».

على الرغم من أن نظرية «صدام الحضارات» درست طبيعة الصراع، فإنها لم تعط الحلول والمعالجات الشافية لمحاربة العدو الجديد، ولا سيما أنه عدو هلامي ينتقل في العقول هنا وهناك. ومن هنا، وجد المحافظون الجدد ضالهم في استراتيجية تعبّر عن تصورات قائمة على محاربة النيات لا الأفعال وفق «استراتيجية الحرب الوقائية»، وهي خطة عمل كُرسّت على أرض الواقع في حربي أفغانستان والعراق.

بيد أن الإخفاق والاضطراب الاستراتيجيين وما صاحبهما من موجات ارتدادية للحرب الوقائية في التعامل مع حربين في بلدين ناثنين، إلى جانب التراجع الاقتصادي الملحوظ، تارة بسبب التكلفة المادية والبشرية والمعنوية للحرب على الإرهاب، وتارة أخرى بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، كانت كلها

(48) زيبينيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 46.

(49) في هذا الإطار، جاء كلام بوش الابن في حربه على العراق، فقال: «إن هذه ليست معركة أميركا وحدها، وما هو مهدد ليس فقط حرية أميركا، هذه معركة العالم، هذه معركة الحضارة، هي معركة جميع الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية، إننا نطلب من الدول كلها أن تنضم إلينا. سوف نطلب وسوف نحتاج إلى مساعدة من قوات الشرطة، وأنظمة الاستخبارات، والأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم، إن العالم المتحضر ينضم إلى جانب أميركا، والعالم يدرك أن مرور هذا الإرهاب من دون عقاب سيعني أن دور مدنه ومواطنيه قد يأتي تالياً». انظر: George Bush, «President Bush Outlines Iraqi Threat», The White House, 7 October 2002, <<http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/10/20021007-8.html>>.

باعثاً للبحث عن مراجعات جديدة تصب في مساعي رأب الصدع، وعن نظرية جديدة تعبّر عن الإرباك الاستراتيجي.

هكذا، دخلت من أوسع أبوابها نظرية القوة الناعمة التي ولدت في عهد بوش الابن ولم تبصر النور إلا في عهد إدارة أوباما التي جاءت ردة فعل على اضمحلال الطموح الإمبراطوري الأميركي، وأفول بريق قيمها وقوتها الناعمة. وجاء التخوف من السياسة الأميركية التي أغفلت فرصتين تاريخيتين كبيرتين منذ نهاية الحرب الباردة: الأولى هي استغلال النصر في مابعد الحرب الباردة لصوغ مجتمع أطلسي ذي اهتمام عالمي استراتيجي مشترك - بل مأسسته بطريقة ما، والثانية استغلال مابعد حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ لأن إعلان الحرب العالمية على الإرهاب كان المهمة الكبرى لقيادة عالمية مشتركة تصب في نهاية المطاف في مصلحة الهيمنة الأميركية⁽⁵⁰⁾.

جاء التغيير الاستراتيجي لمقتربات القوة الأميركية يحمل تركة ثقيلة، معتمداً على القوة الناعمة وفق تكتيك جديد يعتمد على الذكاء والمهارة (التكنيك)، ويقوم على دمج القوتين الخشنة أو الصلبة (العسكرية - الاقتصادية) والناعمة أو اللينة، باعتباره السبيل لتجاوز مرحلة الخطر، والأساس لحل المعضلة الاستراتيجية؛ فالتطبيق الفعلي للقوة الذكية في إدارة أوباما فتح الباب، وأعطى أفقاً واسعاً لأدوات القوة الخشنة والصلبة والناعمة، إلا أن مشروع «القوة الذكية» ليس حلاً سحرياً لعلاج جميع الإخفاقات، فالتغيير الدولي سيصب في خارج الرؤية الاستراتيجية الأميركية لحل أزمة السلطة العالمية⁽⁵¹⁾، خصوصاً إذا خرجت التحديات والمقاومة الارتدادية عن مسارها أمام بواذر التعافي، وإذا ارتفعت وتيرة المشكلات والتحديات.

يُستنتج من هذه الخلاصة التاريخية أن إحلال الأداء السلمي محل الأداء الخشن هو نتاج عصاره فكرية لمجموعة التفاعلات والديناميات في النظام الدولي،

(50) بريجنسكي، الفرصة الثانية، ص 192.

(51) مايكل كوكس، «خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم: «القوة الذكية» بديل لثنائية «الصلبة» و«الناعمة»»، آفاق المستقبل، السنة 1، العدد 4 (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2010)، ص 51.

وذلك لهدف أساس يمثل مكنون الاستراتيجية الشاملة وهو الحفاظ على الوضع القائم في هذه المرحلة الحرجة (الهيمنة اللينة). ويبدو أن العدو غير الدولي لا يمكن التعويل عليه لتبرير التوظيف على المستويين الدولي والخارجي، وأن الأداء الخشن زاد من انتشاره وفق مفاهيم ترّوج تكريس العنف المضاد العقائدي. من جانب آخر، لا يمكن أن يُطلق على الخصوم الاستراتيجيين وصف الأعداء، وهذا يعود إلى انتشار القوة وتشتتها، ولا سيما مع النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصاعدة كالصين. وهو مؤشر يؤكد الضبابية التي تحيط بصانع القرار الأميركي، وينطبق على الأداء بالضرورة، بفعل تلك السمات المختلفة في النظام العالمي، ما يجعلنا في مواطن كثيرة نجد أن الولايات المتحدة تعاملت مع كل قضية منفردة، وبانتقائية، بمنسجم واحد هو القوة الذكية.

ب- التراجع الاقتصادي

عزز تغيير تكتيك إدارة أوباما وتكنيكها الاستراتيجيان الإدراك القائل إن الولايات المتحدة ستشهد تراجعاً اقتصادياً أكبر لحساب القوى الصاعدة. وكان ظهور هذه الرؤية المحورية لهذا المشهد المستقبلي نتيجة ما يلي:

- تؤثر التوقعات الدولية إلى أن النمو سيتباطأ في اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصادات الكبرى؛ إذ يقدّر صندوق النقد الدولي أن النمو المحتمل في الولايات المتحدة سينخفض بشكل ملحوظ، وهذا ما تدعمه تحليلات جانب العرض في الاقتصاد الأميركي. ويتوقع «مكتب ميزانية الكونغرس» زيادة سنوية لجانب العرض تقدّر بـ 0.6 في المئة خلال العقد المقبل، مقارنة بمعدل النمو المعروض في العمالة (10.1 في المئة) بين عامي 1991 و2007⁽⁵²⁾.

- من المرجح، وفق دراسات اقتصادية أعدتها مراكز بحوث أميركية خاصة، أن يتراجع دور مستقبل الدولار وقيمتة المقومة بالتجارة كعملة عالمية؛ لأن

(52) مانو باسكاران، «الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصادات الناشئة»، ورقة قُدمت إلى: التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 272.

التوقعات أشارت إلى أن الدولار سيشكل في نهاية عام 2014 ما نسبته 25 في المئة من الناتج الإجمالي العالمي، أي 13.8 تريليون دولار، في مقابل استحواذ منطقة اليورو على أكثر من 30 في المئة من التداولات العالمية.

- من المرجح أن يرتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بالنسبة إلى منطقة اليورو، نتيجة فرق السرعة في العودة إلى المذهب النقدي التقليدي.

- تشير التوقعات المستقبلية إلى أن المستهلك الأمريكي سيقصد في الإنفاق في ظل تضائل القوتين الرئيسيتين اللتين تسببتا في إضعافه؛ فالثروة العائلية الأمريكية تشهد انخفاضًا مع انخفاض أسعار العقارات، وذكر معهد بحوث استحقاقات الموظفين (EBRI) في واشنطن أن الأمريكيين خسروا في عام 2012، في إثر الأزمة المالية، ما يعادل 603 مليارات دولار (خُمس قيمة حساباتهم التقاعدية). ثم إن المؤسسات المالية أصبحت أقل ميلًا إلى المغامرة من حيث ممارسات الإقراض في مرحلة مابعد الأزمة المالية 2008؛ فساهمت في زيادة ديون الأسر الأمريكية بسبب تأثير المدخرات، ما أدى خلال عقد من الزمن إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي سنويًا بنسبة 3.3 في المئة.

فضلاً عن ذلك، أجبرت الأزمة المالية المستهلكين الأمريكيين على اعتماد عقلية أكثر اقتصاداً في الإنفاق، وأظهر استطلاع أجرته مؤسسة أليكس بارتنرز أن الأمريكيين يخططون لتوفير 14 في المئة من إجمالي دخلهم بمجرد انتهاء دورة الركود⁽⁵³⁾.

- تمثل حُزم التحفيز التي استخدمتها الولايات المتحدة جرعات لاستعادة التوازن في الاقتصاد الأمريكي، إلا أن هناك خطراً مستقبلياً ستكون له نتائج سلبية في ما بعد، وذلك للأسباب التالية⁽⁵⁴⁾:

• ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي الذي سيؤدي ربما إلى خلق ضغط

(53) باسكاران، ص 270-271.

(54) عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم: توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي (عمان:

دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 84.

تضخمي سريع إذا لم يوضع كل دولار في مكانه الصحيح بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي.

• بقاء مشكلة عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري قيداً على التعافي من الأزمة، كون العجز التجاري يظل على المدى القريب من دون حل، ما يدفع إلى تزايد المديونية الخارجية للولايات المتحدة، ويخلق مشكلة تعثر في سدادها؛ فبسبب تزايد النفقات العسكرية، ارتفع الدين العام من 57 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى 65.5 في المئة في عام 2007، أي ما يعادل 8.965 تريليونات دولار.

• من أهم المشكلات والكوابح التي تواجه الاقتصاد الأميركي العجز التجاري الذي تأتي نسب عالية منه مع أكبر الشركاء التجاريين الثلاثة (الصين والاتحاد الأوروبي واليابان) الذين يسبون 70 في المئة من نسبة العجز التجاري الأميركي الكلي لعام 2012 (44 في المئة لمصلحة الصين، و3.17 في المئة لمصلحة الاتحاد الأوروبي، و4.9 في المئة لمصلحة اليابان). كل ذلك أدى إلى ظهور الركود التضخمي (Stagflation) في الاقتصاد الأميركي⁽⁵⁵⁾.

• عجز الموازنة التي تفاقمت أزمتها تفاقمًا فعليًا في ثمانينيات القرن الماضي، فتجاوز العجز فيها في عام 1982 التريليون دولار، بعد أن كان في عام 1950 يساوي 256 مليون دولار. وبدأ التراكم شيئًا فشيئًا إلى أن تجاوز الـ 6 تريليونات دولار في عام 2004⁽⁵⁶⁾. إلا أن هذا العجز تراجع إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2012، نتيجة سياسات التحفيز وخفض النفقات الحكومية، وهي جرعات موقفة للتخلص من دورة الركود، ولا سيما بعد الأزمة المالية في عام 2008⁽⁵⁷⁾؛ فعلى الرغم من التمويل بالعجز، أي إنفاق الدولة أكثر مما لديها من دخول، وما ينتج من

(55) جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأميركي 2012 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 159-160.

(56) جواد كاظم البكري، فسخ الاقتصاد الأميركي: الأزمة المالية 2008 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص 77.

(57) البكري، ما قبل الكارثة، ص 162.

مديونية تؤدي ربما إلى تنشيط الاقتصاد في المدى القصير، فإن هذه المديونية قد تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، لأن المديونية يرافقها عادة تراجع في حجم الاستثمارات وزيادة في معدلات التضخم، بسبب ضبابية الرؤية بخصوص مستقبل الاقتصاد المدين، فضلاً عن سحب المستثمرين أموالهم من الولايات المتحدة الأميركية ولو بالتدريج⁽⁵⁸⁾.

• عجز الحساب الجاري، أي إن الواردات من السلع والخدمات والتحويلات أكثر من الصادرات. وهذا الوضع يجعل البلد مدينًا للعالم الخارجي، ويُعدّ من المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي. وبدأ أول عجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة في عام 1970، حين بلغ 1.433 مليار دولار، وبدأ يتزايد شيئاً فشيئاً إلى أن تضاعف بواقع خمسين مرة لغاية عام 1990، ليصل إلى 78.965 مليار دولار، ووصل في عام 2012 إلى 473.9 مليار دولار، هذا في حين أنه كان لدى ألمانيا والصين، على سبيل المثال، فائض في حسابيهما الجارين وصلت في عام 2012 إلى 204.3 مليارات دولار في ألمانيا و201 مليار دولار في الصين⁽⁵⁹⁾.

• على الرغم من اتجاه إدارة أوباما إلى إجلاء القوات الأميركية من العراق في عام 2011، والسعي إلى سحب معظم القوات الأميركية من أفغانستان في عام 2014، وذلك بواسطة استراتيجية تقليل أهمية التهديدات خارج الحدود لتقليل الإنفاق العسكري، فإن الإنفاق العسكري الأمريكي للفترة 2001-2012 يؤشر إلى ارتفاع مطرد في الإنفاق الدفاعي على حساب القطاعات الأخرى، فنجد أن أعلى معدلات الإنفاق سجل ارتفاعاً في عام 2011، فبلغ نحو 821.80 مليار دولار.

من جانب آخر، استحوذت تكاليف الإنفاق الدفاعي على الحصة الأكبر من الإنفاق الحكومي؛ لأنها ارتفعت في المدة المذكورة بنسبة 119 في المئة، على

(58) يوسف خليفة اليوسف، تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات، أوراق عربية؛

16، شؤون اقتصادية؛ 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 15-16.

(59) البكري، ما قبل الكارثة، ص 162-163.

الرغم من أنها أخذت تراجع في الأعوام التي تلتها، حين شكّلت النفقات العسكرية الأميركية 64.6 في المئة من إجمالي النفقات الحكومية للمدة نفسها، ولم تكن النفقات الأخرى، بما فيها نفقات التعليم والصحة والتجارة وحماية البيئة والبحث والتطوير والعدالة والسلطة التشريعية، تتعدى الـ 35.4 في المئة من إجمالي النفقات الحكومية، وهذا مؤشر خطر ذو تبعات على الرفاهية الاقتصادية للفرد الأميركي وعلى القطاعات الأخرى المختلفة في المستقبل المتوسط أو البعيد⁽⁶⁰⁾.

• ارتفاع أسعار النفط، فمن المتوقع أن تشهد أسعار النفط ارتفاعاً طويلاً الأجل يترجم إلى ارتفاع تكاليف النقل والطاقة، أي إن أسعار النفط سترتفع في الأعوام العشرين المقبلة بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية لعام 2030⁽⁶¹⁾.

بنظرة متأنية إلى جميع المؤشرات الاقتصادية، ومن خلال استقراء مركات الضعف في الاقتصاد الأميركي ونقاط القوة، ولا سيما في عرض مقومات القوة الاقتصادية الأميركية (انظر: الفصل الثاني)، لا يمكن أن نصف ما حدث بأنه قصور في الفكر الرأسمالي أو أنه يمثل الإرباك في الاقتصاد بقدر ما هو كون الرأسمالية كفكر تعتمد على الأزمات، والأزمات الارتدادية هي التي تُنزع الفوائض من الأطراف إلى المركز. وهذا ما تبين في الأزمة المالية الأخيرة في عام 2008؛ إذ ما إن أعلن بعض البنوك الأميركية ذات التصنيف الدولي إفلاسه، حتى أسقطت الأصول المالية والنقدية كلها جميع الإيداعات فيها، ومن ذلك أن هناك أكثر من 37 مليار دولار تعود إلى أصول خليجية.

ج- تراجع القوة الناعمة كمرتكز للقوة الذكية

تعرضت نظرية جوزف ناي، كغيرها من النظريات للنقد من نقاط عدة على مستوىها البنائي والتحليلي؛ فبالنسبة إلى المستوى البنائي، يُعتبر الاعتماد على القوة الناعمة كأساس للتنظيم عنصراً ضعيفاً، فهي تُعتبر قوة محدودة في التأثير، فضلاً عن كونها بعيدة المدى في التأثير، ومن هنا جاء تشديد ناي على تطوير

(60) البكري، ما قبل الكارثة، ص 56-57.

(61)

النظرية بواسطة تفاعلها مع القوة المادية (الخشنة والصلبة)؛ إذ لا يمكن الاعتماد على القوة الناعمة وحدها. أما بالنسبة إلى المستوى التحليلي، فأشير إلى كون نظرية ناي نظرية وصفية لا تقدم إطارًا تحليليًا متكاملًا وملائمًا لفهم الظواهر الدولية ودراساتها، حيث تقف عند نقطة الوصف فحسب، للخروج من الأزمة.

يرى المؤرخ الأميركي روبرت كاغان (Kagan) في نقد نظرية القوة الناعمة تركيز ناي أخيرًا على القوة الذكية، لأن كاغان ذكر مسألة علاقة القوة الصلبة بالقوة الناعمة، موضحًا أن القوة الذكية لا تعني أكثر من استخدام القوة الصلبة استخدامًا فاعلاً - أي إنها ليست قوة في حد ذاتها - فخلال الحرب الباردة كان كثيرون يراقبون الولايات المتحدة، كما كان كثيرون أيضًا يعتمدون عليها، وهنا يكمن عنصر الجذب الحقيقي، وليس في القوة الناعمة، بحسب وجهة نظره؛ فحين يحس الناس بأنهم ليسوا في حاجة إلى الولايات المتحدة يتراجع هذا الجذب⁽⁶²⁾، وهي وجهة نظر أخرى يمكن أن يُعتمد بها إلى جانب نظرية القوة الذكية. من المعروف أن ليس هناك نظرية لا تتعرض لانتقادات، بل إن الانتقادات من أهم عوامل تطوير النظرية، أكان في جانبها الافتراضي أم في العملي⁽⁶³⁾. ويؤيد كلام كاغان إحدى «قواعد» رامسفيلد القائلة إن «الضعف يثير الاستفزاز»⁽⁶⁴⁾.

في مراجعة تاريخية لالتزامات الولايات المتحدة الخارجية، يرى الواقعيون والمحافظون من المفكرين الأميركيين أن التزامات بلدهم الحالية ليست أكبر مما كانت عليه منذ خمسين عامًا؛ ففي عام 1968، كان نحو مليون جندي أميركي منتشرين على أراضٍ أجنبية (537.000 جندي في فيتنام والعدد الباقي موزع في مناطق أخرى خارج الولايات المتحدة)، بينما في صيف 2011، وفي ذروة الانتشار الأميركي، كان هناك 200.000 جندي أميركي في أفغانستان والعراق

(62) حسين علي بحيري، القوى الناعمة، مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2008)، ص 6.

(63) محمد حمدان، القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 44-45.

(64) نقلًا عن: حسن منبنة، «أوياما والتغيير: عودة إلى سبعينات كارتر أو تسعينات كلينتون؟»، الحياة، 2009/3/22.

معًا، ونحو 16.000 جندي في أوروبا وشرق آسيا. كما أن هذا الانتشار لا يمثل العجز الأمريكي، ولن يؤدي الخفض الكبير في ميزانية الدفاع إلى توفير أكثر من 50-100 مليون دولار من الادخارات السنوية⁽⁶⁵⁾.

يلاحظ متبّع الاستراتيجية الأميركية الشاملة في عهد إدارة أوباما إرباكًا وتخبّطًا كبيرين، أو كثيرًا من التناقض، في الأداء الاستراتيجي كما في تحديد الثوابت الأميركية التي يمكن أن تكون منسجمة مع القوة الأميركية. ويمكن عزو ذلك كله إلى منطلقين مهمين: الأول هو وفرة القدرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة، والثاني هو الذرائعية كمنطلق فكري وعملي للمدرسة الواقعية التي تعبّر عن الفكر الأمريكي منذ قيام الدولة وفي ظل أحوال النشأة والتكوين، إلى جانب التحديات والكوابح التي اتسعت في مجالات ومنطلقات متعددة يصعب على صانع القرار أن ينالها بشكل كلي.

د- الصراع الفكري والتطبيقي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري

عند العودة إلى جذور نشأة الحزبين، نجد أن الحزب الديمقراطي هو حزب يدعم الداخل الأمريكي، خصوصًا طبقة العمال، على عكس الحزب الجمهوري الذي تميز بدعم مصالح رجال الأعمال والشركات الكبرى. ونجد أيضًا أن الصراع بين أصحاب النزعتين في الكونغرس، النزعة الأحادية الجانب والنزعة المتعددة الأطراف، خلق سياسة خارجية مصابة بانفصام الشخصية، كما يصورها جوزف ناي. فعلى سبيل المثال، فاوضت إدارة بيل كلينتون في شأن مشروعات متعددة الأطراف، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة الألغام الأرضية، ومعاهدة «كيوتو» المتعلقة بتحول المناخ... وغيرها، لكن عجز الكونغرس عن إبرامها بسبب الصراع الفكري بين الحزبين. كما اعتبر الرئيس بوش الابن أن المفاوضات السابقة لمعاهدة «كيوتو» مئة من دون أن يقدم أي بديل يذكر في هذا الشأن⁽⁶⁶⁾.

(65) حمدان، ص 45.

(66) جوزف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الشنيان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 105.

لهذا، فإن من أهم الكوابح أمام خطة القوة الذكية هو الصراع بين الحزبين، واختلاف نهجيهما أحدهما عن الآخر، والحقيقة التي لا تخفى لدى معظم المهتمين بالشأن الأميركي هي أن فوز الجمهوريين سيكون تحولاً كبيراً في الاستراتيجية الأميركية الشاملة، خصوصاً في ما يتعلق بالأمن القومي؛ إذ يتميز الجمهوريون بريق سياستهم الخارجية على حساب الداخل الأميركي، وهي تمثل مصالح شركات و«لوبيات» مختلفة، منها - مثلاً - «لوبيات» الحرب و«لوبيات» النفط... ويؤسس هذا التعبير توجهات مناقضة لما جاء به الديمقراطيون؛ فعلى سبيل المثال، يُعدّ نظام أوباما الصحي (Obama Care) صفقة كبيرة وُجّهت إلى الأغنياء والشركات الكبرى، فهو يفرض ضرائب على ذوي الدخل العالية دون المتدنية، بتعبير آخر، يأخذ من الغني ليعطي الفقير لدعم نظام التأمين الصحي الذي شمل أكثر من 33 مليون أميركي. ويرى الجمهوريون وشركات الدواء ومفكرو الاقتصاد الرأسماليون غير الليبراليين أن التدخل الحكومي في مجال قطاع الصحة، وهو يقوم على المنافسة التجارية، يخرج عن إطار الرأسمالية ومبادئ حرية السوق. وهذه وجهة نظر الرأسمالية الحقيقية، أي ارتفاع دخول الأغنياء مع ازدياد فقر الفقراء، على الرغم من الإنجازات التي حققها على مستوى التكنولوجيا والأسواق.

انعكس ذلك التعارض في المصالح على الاقتصاد الأميركي، وهذا ما حذرت منه الأوساط الدولية، كصندوق النقد الدولي، وتبعات ذلك على الاقتصاد العالمي. واستمر إغلاق الدوائر الحكومية أكثر من 16 يوماً بسبب الخلاف على الموازنة، وكذلك بسبب سقف الدين الذي اتفق مؤقتاً على رفعه إلى 17 تريليون دولار، وهو دون الحد المطلوب⁽⁶⁷⁾.

بالتالي، ستكون النظرة المستقبلية، في حال فوز الجمهوريين في الانتخابات المقبلة، مصوبة على الإصلاحات وفق نظريتهم ومشروعهم الفكري الذي يتعارض مع جوهر القوة الذكية؛ إذ سيكون هناك إعادة هيكلة

(67) نعوم تشومسكي، «الاقتصاد الأميركي على المحك»، فورن بوليسي (النسخة العربية)، العدد 7

كانون الأول/ ديسمبر 2013 (pdf).

للقوات الرئيسة بدمجها في جامعة دفاع واحدة، وستدعم «النظم الروبوتية» جميع مجالات القوات الجوية والبرية والبحرية في أدق التفاصيل، وسيدخل ذلك بشكل كامل في عام 2025.

على الرغم من أن هذه الصيغة المستقبلية للقوة العسكرية الأميركية وأدائها الأمني تعبر عن قوة الولايات المتحدة ككل وليس عن جهة على حساب أخرى، فإن استخدام ثمارها وأدواتها سينعكس على الأداء الاستراتيجي الأميركي؛ فعلى سبيل المثال، هناك تأييد كبير لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران، باعتبارها دولة مارقة وداعمة للإرهاب ومطورة لبرنامجها النووي، بدعم من «اللوبي» اليهودي و«لوبيات» أخرى تتعلق بصناعة السلاح، فضلاً عن التأييد الإسرائيلي الكبير بعد أن رفضت إسرائيل التقارب الأميركي - الإيراني الأخير بين أوباما وروحاني. ومما يؤكد هذا الاتجاه أنه عند التنافس الانتخابي بين أوباما ونظيره من الحزب الجمهوري رومني، كان برنامج الأخير في سياسته الخارجية تأييد ضربة جوية إسرائيلية ضد مفاعلات إيران النووية، وتوحي هذه الصورة بمستقبل التوجهات الأميركية في الشرق الأوسط وبدعم استخدام القوة العسكرية⁽⁶⁸⁾.

كما أن الطبيعة الدائمة للحرب تجعل القوة الناعمة في أسفل الأولويات من حيث تراتبية الأداء الاستراتيجي، على الرغم من أن للقوة الناعمة تأثيراً في المركبات المختلفة للقوة الأخرى، ولا سيما الاقتصادية منها. ولم يمر عام إلا ودارت فيه أكثر من حرب بين دولة وأخرى. لكن في المستقبل، وفق تقرير «الحرب على الإرهاب»، يُستبعد حدوث نزاعات مسلحة بين القوى الكبرى. كما أن النزاعات الآسيوية ستكون بإشراف تعاون صيني - أميركي لضبط الأوضاع الآسيوية، لكن ذلك مرهون بـ «دمقرطة» الصين. ويرجح التقرير تزايد التفاعل بين الدول والمنظمات والهيئات (ما دون الدولة وما فوقها) وفاعلين غير دولتين. والمرشح أن تكون الحرب بالنيابة، على غرار حرب الأيام الخمسة (جورجيا) أو الحرب في سورية. ويحدد التقرير الدول المرشحة لوقوع 80 في المئة من

(68) إيرل تيلفورد، «الإصلاح الدفاعي في الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل الحرب»، ورقة قُدمت إلى: التطورات الاستراتيجية العالمية، ص 148-149.

الحروب الأهلية فيها بأنها الدول «ذات الأغلبية الشابة من السكان». وبما أن الولايات المتحدة تعتبر نفسها «شرطي العالم»، كما يحلو لمؤيدي تيار الحرب وصفها، على عكس الليبراليين والمثاليين منهم، فإن التدخل في هذه الحروب بالدعم المباشر أو غير المباشر سيكون وفق المصالح والمكاسب التي تنجم عن تأييد تلك الحروب والصراعات مهما اختلفت اتجاهاتها⁽⁶⁹⁾.

على الرغم من عدم إخفاء استراتيجية أوياما ضرورة استخدام القوة العسكرية في مكافحة الإرهاب، لكن بأسلوب جديد غير أسلوب الإدارة السابقة (إدارة بوش الابن)، فإن ما يعيب عليه خصومه من المحافظين في الحزب الجمهوري وحزب الشاي، ضعف سياسته الخارجية مع الدول، وبالتالي فإن القوة العسكرية لا الذكية هي التي تقدم «القوة الناعمة أولاً» وتجلب الأمن وتحمي المصالح القومية الأميركية. هذا الصراع المحتدم بين التيارين يعطي الصورة المستقبلية للتوجهات الأميركية في حال فوز التيار المحافظ من الجمهوريين أو حزب الشاي المؤيد القوة العسكرية، أو بقاء الديمقراطيين المهتمين ببناء الداخل الأميركي وإنعاش الاقتصاد وإضفاء الصبغة الناعمة على سياساتها العالمية كلها، الاقتصادية منها وحتى العسكرية، في حربها على الإرهاب.

يرى تيار الخروج من دائرة القوة الذكية، ولا سيما في محاربة الإرهاب الدولي، أن استخدام القوة الخشنة عبر أدوات مختلفة، منها الطائرات بلا طيارين أو دعم ميليشيات القبائل أو الصحوات كما في العراق وأفغانستان كوسيلة من وسائل محاربة الإرهاب، غير كاف. ويبدو أن شعار الحرب مائل في نظرة الاتجاه اليميني من الحزب الجمهوري، بل هو متجذر في عقيدته؛ فعندما نعود إلى خطاب بوش الأب، الذي يعبر عن هوس هذا الاتجاه بالحروب، بغض النظر عن اختلاف المرحلة، نجده يؤكد مبدأهم بقوله بعد احتلال العراق الكويت في عام 1990: إن «الحرب ضرورة لنا [وكذا] معرفة مستوى قواتنا المسلحة ومتطلباتها

(69) ليلي تكللا، «ما بعد أوياما: وفاق أم صراع»، مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة؛ 21

(2013)، ص 12.

المستقبلية»⁽⁷⁰⁾. والاستخدام العسكري المباشر هو الحل لتقويض فرص توسع الدول المارقة والحد من الاستهتار بدورها الإقليمي، فضلاً عن تجفيف منابع الإرهاب وبؤره، بل من المهم إعادة العمل بمراجعات بوش الابن التي عملت على اتخاذ إجراءات مشددة في شأن المهاجرين، خصوصاً المسلمين منهم، وإتاحة المجال كي تراقب الاستخبارات والمؤسسات الأمنية الأميركية الإنترنت والاتصالات، بينما اعتبر التيار الآخر أن ذلك يتناقض مع قيم الديمقراطية التي تنشدها الولايات المتحدة كقوة ناعمة لا يمكن التفریط فيها.

اتساقاً مع ما تقدم، نستنتج أن هناك حقيقة مهمة لا يمكن إغفالها، وهي أن مع استحواذ الجمهوريين على الكونغرس، وجزء كبير منهم من حزب الشاي، فإن خيار استمرار القوة الذكية سيصبح مستقبلاً بعيداً، من حيث المهمات الحيوية للاستراتيجية الشاملة وأولويات الأداء الاستراتيجي الذي يميل إلى المحاربة أكثر منه إلى التعاون، وإلى الخيار العسكري في الحسم لا القوة الناعمة. وهذا منوط بمبدأ أو باستراتيجية الرئيس المقبل، لأن القرار الأميركي قرار عالمي يتعدى الحدود وفق متطلبات مكانة الولايات المتحدة العالمية وضرورات التغيير الدولي.

2- مشهد الاستثمار (ديمومة الخيار)

يبدو من الواقع الدولي أن هيكل القوة في العالم ما عاد عسكرياً بالدرجة الأولى كما كان إبان القطبية الثنائية وعالم مابعد الحرب الباردة، وأن هيكل القوة في ظل التغيير الدولي المتسارع الذي يتمثل في الاقتصاد (البنية التحتية) والتكنولوجيا والقوة العسكرية التي تمثل بمجموعها القوة السياسية (البنية الفوقية)، وأن ديمومة الخيار بالاعتماد على دينامية القوة الذكية التي تتعاطى مع مركبات القوة الثلاثة (الناعمة - الخشنة - الصلبة)، كل ذلك يجعلها مرشحة في المستقبل القريب، وحتى المتوسط، لاعتماد الخيار الأمثل للأداء الاستراتيجي الأميركي.

(70) عبد علي كاظم المعموري، انكفاء الإمبراطورية الأميركية ودور المقاومة العراقية، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)؛ 44 (بيروت: دار الساقي؛ بغداد: مركز العراق للدراسات، 2010)، ص 37.

إن ما يعزز فرص استمرارية خيار القوة الذكية بهذه التركيبة ذاتها هو ما يُحسب من نجاحات لإدارة أوباما في تقويم واضح للسياسة الخارجية؛ إذ استطاعت الولايات المتحدة إعادة رسم الصوغ المفهومي للسياسة الخارجية الأميركية بصورة شاملة في ما يخص قضايا استراتيجية عدة ذات أهمية مركزية⁽⁷¹⁾.

- أوفى الرئيس أوباما بجزء من برنامجه للسياسة الخارجية، ولا سيما ما يتعلق بالحرب في العراق، فهي الحرب التي عارضها منذ البداية، وكان الانسحاب من هذا البلد في أواخر عام 2011.

- تأكيد سياسة أوباما، منذ اليوم الأول لتوليته الرئاسة، أن الإسلام ليس عدوًا، وأن الحرب على الإرهاب لا ترسم ملامح دور الولايات المتحدة في النظام الدولي.

- ستكون الولايات المتحدة وسيطاً نزيهاً وحازماً حينما يتعلق الأمر بتحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني دائم.

- ينبغي للولايات المتحدة مواصلة المفاوضات الجدية مع إيران في شأن برنامجها النووي والقضية السورية وموضوعات أخرى. وكان آخر تلك المفاوضات الإيجابية بالنسبة إلى إدارة أوباما مؤتمر جنيف 1 وبانتظار انعقاد مؤتمر جنيف 2.

- إن حملة التمرد في أجزاء من أفغانستان تسيطر عليها حركة طالبان ينبغي أن تعالج وفق فعل سياسي أكبر بدلاً من أن تكون فعلاً عسكرياً مهيمناً. وبدأت بوادر فتح خطوط اتصال عبر حلفاء الولايات المتحدة، مثل فتح مكتب للحركة في قطر في إطار الانسحاب الأميركي في أواخر عام 2014.

- ينبغي للولايات المتحدة تفعيل التزاماتها في تقليص ترسانتها النووية، وصولاً إلى اعتماد عالم خال من الأسلحة النووية.

(71) منصور يحيى العلي، «أوباما ما بين عودته الانتخابية والتزاماته السياسية»، أوراق استراتيجية؛ 33، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، نيسان/ أبريل 2013، ص 8-11.

- نظرًا إلى المشكلات العالمية والتحديات المتعددة، ينبغي ألا تعامل الصين بصفة شريك اقتصادي فحسب، بل كشريك جيوبوليتيكي أيضًا، إذا ما تلقت استجابة واضحة منها.

- يصب التعاون وتحسين العلاقات الأميركية- الروسية في المصلحة الواضحة لكلا الطرفين. مع ذلك، ينبغي أن يتما بطريقة تقبل الحقائق الجيوبوليتيكية لحقبة مابعد الحرب الباردة بدلًا من السعي إلى إغفالها.

- ينبغي أن يعطى معنى أعمق لشراكة حقيقية عبر الأطلسي، ولا سيما من أجل رأب التصدعات التي تنجم عن الخلافات الحاصلة في الأعوام الأخيرة.

- نجاح القوة الناعمة في تحسين صورة الولايات المتحدة التي شوهتها حربا العراق وأفغانستان.

بعد عرض إعادة صوغ المفاهيم في السياسية الخارجية الأميركية، فإن ما يرجح الاستمرار بالقوة الذكية هو التعافي والنجاح في بعض المجالات، وإن مآلات المستقبل يمكن أن نستقي حقائقها من تقويم الأداء الاستراتيجي لإدارة أوباما بناء على ما يلي⁽⁷²⁾:

- استطاع أوباما، بعد رئاسة بوش الابن المضطربة فتح صفحة جديدة في علاقات الولايات المتحدة الدولية، واعترف بأن لا غنى للولايات المتحدة عن العالم الذي تربطها به علاقة اعتماد متبادل، وبالتالي تمكّن من التعامل مع معظم التحديات العالمية المشتركة - بدءًا بالتغير المناخي وانتهاءً بالانتشار النووي- على أسس متعددة.

- الانسحاب الأميركي من العراق كان أول المهمّات التي وعد الرئيس أوباما بتنفيذها لتحسين صورة الولايات المتحدة دوليًا وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إزاء الشركاء والمنافسين الدوليين.

(72) العلي، ص 8.

- مصالحة العالمين العربي والإسلامي، بعد أن كانت القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن والصراع مهيمنة على علاقات الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي، وبشكل سلبي، في إدارة الرئيس بوش الابن.

- إن أول صور القوة الذكية كانت في ما يسمى «الربيع العربي»، وبالتحديد في ليبيا وسورية، وإن كان بصورة غير مباشرة؛ إذ استُخدم منسجم القوة الذكية بأشكالها المختلفة لإدارة التغيير، وصولاً إلى التغيير المنشود، لكن بصورة انتقائية وغير مباشرة، ومن الحلفاء الدوليين والإقليميين.

- إن أهم المشكلات التي أرهقت الرئيس أوباما عند توليه سدة الرئاسة هي الأزمة المالية في عام 2008. واستطاع، من طريق سياسة التحفيز الحكومي، إنقاذ البنوك والشركات الكبرى من الانهيار. وعلى الرغم من التبعات والآثار على الاقتصاد الأمريكي، تؤكد المؤشرات أن الاقتصاد الأميركي بدأ يتعافى، ولا سيما في ما يتعلق بالنمو؛ إذ توقع صندوق النقد الدولي إلى أنه سيرتفع في عام 2016 إلى أكثر من 3-4 في المئة⁽⁷³⁾.

أ- مرتكزات ديمومة الخيار

- التفوق العسكري: لا يخطئ من يظن أن قوة الدول تقاس بقوتها العسكرية التقليدية والنووية بشكل رئيس. وإذا نظرنا إلى هذا المعطى على نحو ثاقب، نجد أن الولايات المتحدة لا تملك مقومات قوة عسكرية فحسب، بل تملك أيضاً القدرة على استخدام القوة العسكرية بشقيها التقليدي والنووي؛ فضرب مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين ما زالت آثاره حاضرة في أذهان المفكرين والشعوب والدول، وتشهد حروب الماضي القريب والزمن الحاضر التقليدية على قوتها وتدخلاتها العسكرية مع اختلاف نتائجها؛ فحربا العراق وأفغانستان كانتا استفتاحاً لقرن أميركي عسكري، والحقيقة التي يدركها المتخصصون هي أن «أثر أي فعل يبقى أكثر من زمن الفعل نفسه»، وهذا ما ترسخ في أذهان الدول، وأصبح يُحسب للقوة العسكرية الأميركية ألف حساب،

(73) باسكاران، ص 260-262.

ولا سيما القوة الذكية التي أصبحت السمة الأهم في إدارة الرئيس أوباما، والتي تتوسل أدوات عسكرية متطورة للقتال عن بُعد، كالبطاريات بلا طيارين، وتدير الحروب بالنيابة، وتنقلها إلى القوى الإقليمية لتكون الأخيرة مصدر التدخل المباشر بضوء أخضر أميركي، وتكون المحصلة تحقيق الولايات المتحدة ما تريد من دون أن تخسر دولارًا واحدًا؛ فهي، كما قال ناي، «تقامر بمال غيرها»، على غرار ما يجري في سورية.

- كبر حجم الاقتصاد الأميركي: إن من أهم الفرص التي تتيح استمرار القوة الأميركية، ولا سيما الذكية منها، إلى أمد أبعد من المدى المتوسط، هي كبر حجم الاقتصاد الأميركي (انظر الجدول (4-1))؛ فالقوة الاقتصادية تُعدّ أهم المرتكزات التي تعضد القوة العسكرية، كما أن السطوة الكونية للولايات المتحدة لم تكن ناجمة عن قوتها العسكرية فحسب، بل عن طاقتها الإنتاجية أيضًا؛ ففي مستهل القرن الحادي والعشرين، كان الناتج الإجمالي المحلي، لو احتُسب بالقيمة الحالية للدولار، يعادل إنتاج الاقتصاد العالمي بأسره؛ إذ تجاوز بمقدار ضعفين اقتصاد كل من الصين واليابان مجتمعين، وتَفوّق على حصة بريطانيا العظمى من الناتج الإجمالي العالمي، عندما كانت في أوج ازدهارها الاقتصادي، بثلاثة أضعاف⁽⁷⁴⁾.

إذا ما أخذنا في الحسبان المساحة التي تتحرك من خلالها الولايات المتحدة، في ما يتعلق بمناطق التجارة الحرة، لرأينا أنها تشمل ما بين الأمريكتين، وأضخم بورصة في العالم عبر تحالف «عشرة أسواق مالية» لإقامة سوق عالمية للأسهم تديرها وول ستريت في نيويورك؛ إذ تتجاوز القيمة السوقية لأسهم الشركات الممولة للمشروع أكثر من 20 تريليون دولار، وسيكون مقر 50 في المئة من هذه الشركات في الولايات المتحدة، هذا إضافة إلى سيطرتها على معظم منابع النفط العالمي واحتياطياته وممراته. وكانت هذه الإجراءات التي تدعم القوة

(74) إيمي شوا، عصر الإمبراطورية: كيف تربح القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها، نقله إلى العربية منذر محمود صالح محمد (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011)، ص 364-365.

الاقتصادية الفعلية أعطت زخمًا كبيرًا لحجم الاقتصاد الأميركي، ولفترات طويلة في المستقبل. وبسبب هذه القدرات الاقتصادية، لا تزال القوى المنافسة للولايات المتحدة تعجز عن مزاحمتها سياسيًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا، وحتى من حيث المساهمة في تمويل منظمات الأمم المتحدة سنويًا⁽⁷⁵⁾.

الجدول (4-1)
النتائج القومي الإجمالي للولايات المتحدة (2005-2040)
(تريليون دولار)

عام	النتائج القومي
2005	12
2010	14
2020	18*
2030	24*
2040	33*

(*) قيم متوقعة.

المصدر: وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي (بغداد: مكتبة السنهوري للطباعة والنشر، 2012)، ص 199.

في هذا الإطار، وردًا على الأقوال في شأن خطر الديون الأميركية على مستقبل الاقتصاد الأميركي، يشير جوزف ناي إلى أن مكتب الميزانية في الكونغرس أكد أن إجمالي الدين الحكومي سيصل إلى 100 في المئة من الناتج

(75) ف. ي. كرلوف، إمبراطور كل الأرض، أر، خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة متجب يونس (دمشق: دار علاء الدين، 2007)، ص 426، ويامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 299-300.

المحلي الإجمالي بحلول عام 2023. وعادة ما يبدي اقتصاديون كثيرون القلق من تجاوز مستويات الديون في الدول الغنية أكثر من 90 في المئة. لكن، كما أشار الاقتصاديون الأميركيون من الكينزيين، لدى الولايات المتحدة «اثنين من المزايا، بما يسمح لها بمواجهة ديونها: الأولى امتلاك كل دول العالم عملة الاحتياط من الدولار، والثانية سوق الأصول الأكثر سيولة في سندات الخزينة». وخلافاً للمخاوف من انهيار الثقة بالدولار خلال الأزمة المالية، ارتفع الدولار وانخفضت عوائد السندات⁽⁷⁶⁾.

ب- عالمية القوة الناعمة الأميركية

إن تكتيك القوة الناعمة هو من فرص ديمومة خيار القوة الذكية، ومن أهم المرتكزات وأسهلها ترويجاً عالمياً، وبصورة غير ملموسة. وبات في مقدور دولة كالولايات المتحدة أن تحصل بالقوة الناعمة، أو الرخوة، على النتائج ذاتها التي تريدها في السياسة الدولية، لأن الدول الأخرى غالباً ما تريد اللحاق بها، أو اتباع أنموذجها أو تقليده. وليس من الضرورة إجبار الدول تلك على التغيير من خلال سبل التهديد والترهيب والوعيد، وإنما من خلال طرائق أخرى لا تستفزها بل تلين مواقفها وتستدرجها وتستقطبها⁽⁷⁷⁾.

تشير الدراسات إلى أن القوة الناعمة الأميركية، ستبقى، على امتداد الأعوام العشرين التالية، الأولى وبلا منازع في هذا الإطار؛ ذلك أن الولايات المتحدة اخترقت شعوب العالم، وخلقت فجوة بينها وبين أنظمتها الحاكمة، حتى القوى الكبرى أو الديمقراطية منها، وهذا ما يجعل قوتها الناعمة في وقت لاحق تشكل تحدياً للدول بمستوياتها المختلفة في النظام الدولي.

يمكن تحديد مجموعة من النقاط التي تؤكد عالمية القوة الناعمة ودورها في رفد الهيمنة الأميركية، وبالتالي ديمومتها إلى أمد طويل:

Joseph S. Nye, Jr., «The Future of American Power: Dominance and Decline in (76) Perspective», *Foreign Affairs*, vol. 89, no. 6 (November - December 2010), <<http://www.foreignaffairs.com/articles/66796/joseph-s-nye-jr/the-future-of-american-power>>. تم الاطلاع بتاريخ: 3 / 1 / 2014.

(77) ناي، القوة الناعمة، ص 24-25.

- إن همينة الولايات المتحدة على معظم وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسة تجعل القوة الناعمة الأميركية أكثر جاذبية في المستقبل؛ فإذا كانت استجابة الطبقة المتوسطة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تمثل أكثر من 36 في المئة بحسب الدراسات المسحية العشوائية، فإن الأجيال المقبلة التي تكون قد تألفت مع الأجهزة الإلكترونية الذكية ستمثل أكثر من 60 في المئة في العقدين المقبلين، ولا سيما أن التقدم والتطور التكنولوجيين سيشهدان نقلات أكبر مما هي عليه الآن⁽⁷⁸⁾.

- من المعروف أن الولايات المتحدة تستحوذ على أغلب وسائل الإعلام المرئية الناطقة بالإنكليزية، فضلاً عن اللغات الحية الأخرى، الأمر الذي يجعلها تعتمد اعتماداً كبيراً على قانون التوكيدات الذي يُعد أحد عناوين السيطرة على العقل الباطن، ويسمى «الجذب الفكري». ومن هنا تروج الولايات المتحدة أفكارها وقيمها عبر حقل التنمية البشرية والبرمجة العصبية⁽⁷⁹⁾.

- استطاعت تقارير الاستخبارات الأميركية في العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين تشكيل هالة كبيرة حول كل ما يُصنع في الولايات المتحدة (Made in USA)، فإذا خُير أي إنسان بين متوجين أحدهما أميركي والآخر من صنع أي دولة من الدول المتقدمة، فإنه سيختار المنتج الأميركي، مع مراعاة فرق السعر في الاختيار. هذه المفارقة جعلت الاستخبارات الأميركية تؤكد أن القوة الناعمة الأميركية سيكون لها في المستقبل أثر إيجابي في الاستحواذ استحواداً كبيراً على الأسواق في ظل المنافسة الاقتصادية⁽⁸⁰⁾.

- ساهمت القوة الافتراضية والمدنية للولايات المتحدة مساهمة كبيرة في إثارة حركات مختلفة للتغيير، ولا سيما في المنطقة العربية. ويؤكد خبراء أن

(78) ألين ستيفن، «جاذبية القيم الأميركية»، تقرير وكالة المخابرات الأميركية 2013، ترجمة وزارة الخارجية الأميركية، تشرين الأول/أكتوبر 2013، ص 2 (pdf).

(79) سيف نصرت توفيق الهرمزي، دليل النجاح والفلاح: نحو رؤية إيجابية للتحكم بالعقل الباطن (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2015)، ص 45.

(80) ستيفن، ص 2-3.

الفاعل الرقمي سيكون له أثر في تغيير القنوات والاتجاهات السياسية لجعلها تسير وفق مبدأ حرية السوق في ما يتعلق بالاقتصاد والنظم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في حقل السياسة، وهو مكسب كبير للولايات المتحدة للضغط على الأنظمة السياسية في البلدان النامية لاحقاً، وهذا أشبه ما يكون بجماعات ضغط رقمية توجه الرأي العام الداخلي، فيفقد الدول كثيراً من سيادتها في الأمد المقبل.

ثالثاً: مقرب تطور استراتيجية القوة الأميركية

تدرك الولايات المتحدة مسألة مهمة في تحديد مستقبل قوتها العالمية والأداء الاستراتيجي المستقبلي للتغيير، وهي أنه لا يأتي بمحض المصادفة أو من طروحات منجمين⁽⁸¹⁾.

مما لا شك فيه أن الأمة التي لا تمتلك خريطة واضحة المعالم والتضاريس لهذا العالم السريع التغير والشديد التعقيد، والتي لا تمتلك بوصلة دقيقة تعينها على تحديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة، هي أمة تعرّض مستقبلها لأخطار عظيمة؛ ذلك أن مستقبل هذه الأمة لن يخرج في هذه الأوضاع عن أحد احتمالين: أولهما أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي أن يخضع لاعتبارات من «صنع المصادفة» لا من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية. والاحتمال الثاني هو أن تتحكم بتشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهتمها من مستقبل هذه الأمة إلا أن يخدم مصالحها هي، أكانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الناس في هذه الأمة أم لم تكن. وفي الحالتين، يصبح مستقبل الأمة مرهوناً بمقادير خارجية أو بمصالح أجنبية⁽⁸²⁾.

إن إدراك المخاطر والتحديات يجعل المفكرين والمؤولين والمروّجين، وصولاً إلى المتفذين، في انشغال بالبحث على الوقوف باتجاه مقرب لتطوير

(81) نقلاً عن: أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي، ط 2 (دمشق: دار المركز الثقافي، 2009)، ص 34.

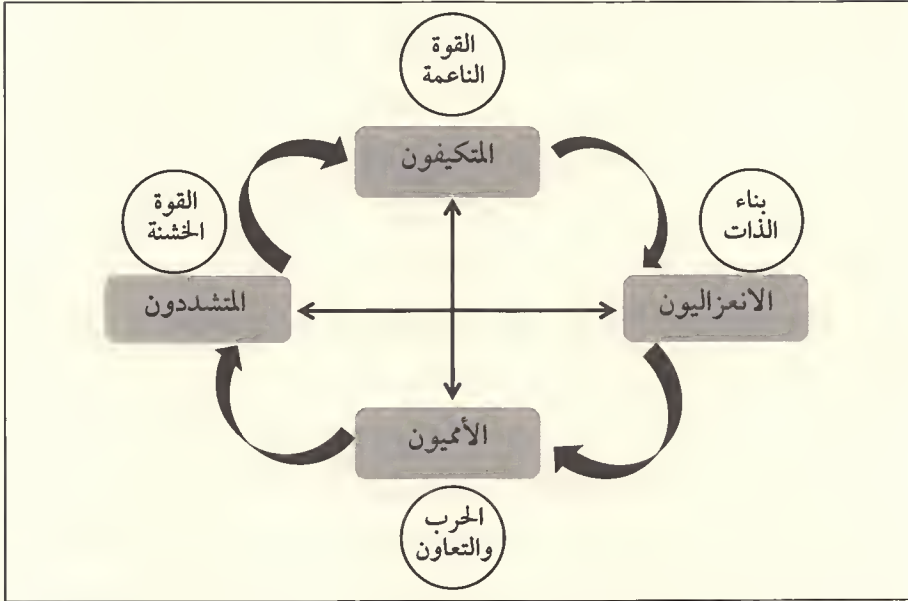
(82) العيسوي، ص 5-6.

الاستراتيجيا. وإن أولى المهمات لفهم هذا المقترب الذي قد تعول عليه الولايات المتحدة (وهو مشهد المواءمة والتكيف)، هي مهمة الوقوف على الأسباب التي قد تدفع مفكرها ومرجعيتها الفكرية المؤسساتية المتمثلة في مراكز وخزانات الفكر إلى البحث عن مبادلة استراتيجية توائم المعطى الدولي، وبالتالي الاستجابة بالتكيف الاستراتيجي؛ إذ اعتادت الدراسات المستقبلية اعتماد اتجاهين لاستشراف المستقبل: مشهد التراجع الذي يمكن أن نصفه بالصبغة «السوداء»، ومشهد النجاح الذي يحمل في الفرص صبغة «اللون الأبيض». إلا أن هناك مساحة كبيرة يجب أن نبحث عنها هي «المساحة الرمادية»، إن صح التعبير، التي تقع بين التراجع والاستمرار. ومن المعلوم أن في استشراف دروب المستقبل واستشفافها كثيرًا من الأدوات التي تعالج المشكلات والأزمات بطريقة جديدة لا تحمل الانهيار لكنها أقرب إلى النجاح؛ فالتكيف سمة وميزة لا يمكن لأي دولة أن تعتمدهما كمقاربة للأداء وفي محاولة لتذليل العقبات، وفي الوقت نفسه ترحيل العلاج الجذري للمشكلات العميقة إلى أمد آخر من أمام محاكاة الفعل وردة الفعل، قد يكون المدى البعيد أو غير المنظور.

لعل أهم ما يميز التفكير الاستراتيجي الأميركي أنه لا يخوض في أتون الخلل الذي يتولد من تحويل الأفكار إلى أفعال، وإنما يبحث قبل ذلك في دروب الفكر نفسه ومآلاته المستقبلية باستخدام محاكاة للقضايا والتحديات التي قد تطرأ أو تحدث من خلال استقرار المعطيات المتوافرة. كما أن حالة التطور حتمية في إدارة التغيير، لأن الاستجابة للتحديات تختلف من مرحلة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى باختلاف مكانتها في التراتبية الدولية.

عند البحث في غياهب منطق الحكم الأميركي، نجد أن التفكير المستقبلي لهما سيكون عليه الاتجاه الأميركي سيدور في أربع فئات أو أربعة تيارات متمثلة في المتكيفين والانعزالين والمتشددين والأمميين، وذلك بحسب ملامح الأداء الذي يمكن أن تقوم عليه. وفي الشكل (4-1) اختصار لتلك الاتجاهات:

الشكل (4-1)
مقتربات التفكير المستقبلي الأميركي وأثره الأدائي



المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الشكل (4-1) أن الاتجاهات الأربعة لما سيكون عليه معيار توجيه القوة الأميركية وتوظيفها مستقبلاً، حُصرت في مقرب المتكيفين، دعاة القوة الناعمة والتشاركية في القيادة، ثم في مقرب الأميين الذين يدمجون الحرب في التعاون لتكريس الهيمنة، وفي مقرب المتشددين، دعاة استخدام القوة الخشنة في تحقيق الهيمنة وقيادة العالم، وأخيراً في رؤية الانعزاليين، دعاة العزلة عن مشكلات العالم الخارجي لبناء الذات، وهو ما سيجري في ما يلي توضيحه بشي من التفصيل.

1- تطوير استراتيجية التآلف الاستراتيجي (التغيير بالشاركة)

يمثل هذا التيار في الولايات المتحدة فئة المتكيفين الذين يؤيدون الموقف التعاوني، وهنا يبدو خيار الائتلافات الاستراتيجية، المعجسد للمؤسسية المنتظرة،

بداية خطة لمعالجة السلبيات المنظورة في السياسة الدولية والتحكم بها، وبالتالي دعم الإيجابيات باتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي الشامل، حيث التشاركية في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والسياسية، وحتى الأمنية والعسكرية منها. عندها يبدو معقولاً أن تبقى شواخص حالة «التفرد الأميركي» حاضرة إلى زمن منظور، لكن من دون سطوة فردية أميركية، وهذا أمر يتفق مع طبائع الأمور، فـ «أثر أي فعل يبقى أكثر من زمن الفعل نفسه».

هذه استعارة دولية لمذهب التطهيرية (Puritanism) أو عقيدة «المصير الواضح» التي اتبعتها الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين. وإن برامج التعاون والتفاهم الهادفة إلى بناء مقدمات إصلاح عقلانية لمعطى الأداء السياسي الدولي، هي ردة فعل متوقعة إزاء ما يشهد المجتمع الدولي من أزمات متعددة أكبر من الأزمات التي مر بها النظام الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين. وخضعت تلك الخطوات لمرجعية قيمية واضحة نمت في ظل جدلية مضمونها: «إذا كان السلام هشاً في الحرب الباردة، فإنه موثوق فيه بفضل استراتيجية الردع النووي بين القوتين الأعظم آنذاك، وهو ما تقابله اليوم القوة الذكية التي تعتمد على الأداء السلمي، لكن مع تحديات ذات انتشار أكبر بسبب غياب البوصلة التي تحدد اتجاه الاستراتيجيا بشكل واضح»⁽⁸³⁾.

هذه الاستراتيجية تعبير عن مراجعات ذات أبعاد مختلفة لرأب الصدع الذي برز إبان إدارة بوش الابن وارتداده على إدارة أوباما، إلى جانب الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يتطلب وضع قواعد وشروط ينبغي للآخرين قبولها. وأرست إدارة أوباما كثيراً من هذه القواعد التي تعطي مشهداً يقوم على الائتلافات المشار إليها آنفاً. وفي عودة إلى واقع الفعل الأميركي، أوضح تشومسكي - عبر مقارنة الأفعال الأميركية - المحاجة القانونية التي تبيح استخدام القوة بذرائع ودعاوى مجملية ومحرّفة لقواعد المجتمع الدولي وتقاليده وأعرافه ومواثيقه

(83) منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب: التحالفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين «الإقليم الآسيوي أنموذجاً»، سلسلة دراسات استراتيجية؛ 16 (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001)، ص 3.

وقرارات مؤسساته العالمية. واعتمدت الولايات المتحدة بالفعل منهجًا خاصًا بها في إدارة الحوادث والقضايا الدولية، يقوم على أساس إنهاء الخصم، لا تفويض قدراته فحسب، عبر ابتكار فروض (حق) مزعوم، ومن دون مبالاة بحقيقة الارتدادات الناتجة من تنفيذ ذلك الهدف، خصوصًا أن وسائلها تتجاوز التدخل العسكري⁽⁸⁴⁾. وأنبأت المراحل المختلفة منذ وقت مبكر بتحديات بنوية وقيمة؛ فمن الناحية البنوية، أدت إلى انتهاء الحرب الباردة التي استعرت بين أعظم قوتين عالميتين وامتدت آثارها إلى كل مكان في العالم، يصحبها سلام مرتكز على توازن القوة العسكرية. أمّا من الناحية القيمة، فأدى سقوط الشيوعية والتراجع الكبير الذي أصاب الاشتراكية وانهيار فكرة النظام الاقتصادي الشديد المركزية، إلى تغير قيمى تمثل في صعود تيار تعبيرى برزت آثاره في المجالات الحياتية والسلوكية.

إزاء ذلك، لا مفر من تأكيد أن السياسة الدولية تعيش مرحلة صيرورة أو انتقال ذات افتراضات فكرية وعناصر موضوعية بدأت ملامحها بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن النواتج الراهنة خيار الائتلافات الاستراتيجية الذي لم تكن حظوظه لتظهر لولا التغير الذي أصاب النظام الدولي؛ إذ كشف الإخفاق العسكري في العراق وأفغانستان، والتراجع الاقتصادي الذي مُني به الاقتصاد الأمريكي عن ضرورات التعاون والتآلف السياسيين والاقتصاديين، وكذلك الأمنيين والعسكريين، ولا سيما أن التحولات الكبرى في النظام الدولي وتوازناته إنما تتم على مستوى القمة (Peak) وبين الدول المؤثرة، ويمكن أن نرصدها في دور حديثنا حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان، وبالتالي لا نكاد نجد من يتوقف كثيرًا أو قليلًا أمام ما يُعرف بدول العالم الثالث.

إن مقرب التكيف سمة مميزة للعيش مع الأوضاع الدولية المختلفة، وبالتالي القدرة على امتصاص الصدمات والاستجابة للمتغيرات على الصعد المختلفة. ويمكن ملاحظة قدرة الولايات المتحدة على الاستجابة للأزمة المالية (2008)، التي خرجت بإجراءات خارج مبادئ الرأسمالية التي ترفض

(84) العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، ص 7.

تدخل الدولة في النظام الاقتصادي. وهذان التكيف والمواءمة يوصلان إلى رؤية مهمة مضمونها أن الدول والقوى الكبرى، كالولايات المتحدة، لا تقف عند مبدأ معين ولا تلتزمه، فأينما وجد الحل والعلاج الشافي، إن صح التعبير، مالت إليه مهما قيل عنها، بل إن نقد الآخرين الأداء الاستراتيجي يحقق مطلباً مهماً في التفكير الاستراتيجي الأميركي، وهو الاستفادة من الأخطاء والثغرات من دون تعنت كما يفعل غيرها من الدول الكبرى التي تبقى تغالي بمواقفها الدولية على حساب كثير من مصالحها؛ فعندما أخفقت القوة العسكرية في العراق وأفغانستان، لم تبقَ الإدارة الأميركية مكتوفة اليدين، بل أخذت على عاتقها الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أي من القوة الخشنة إلى القوة الناعمة لدعم القوة المادية، العسكرية منها والاقتصادية، تحت معيار ومسمى القوة الذكية التي نجدها في معالجات كثيرة للأداء الاستراتيجي لدى الرئيس أوباما. من هنا، لا يمكن إغفال أهمية التكيف بالتشاركية في قيادة العالم، ولا التعاون الذي هو نقطتا الوصول والخروج من مرحلة الركود السياسي إلى مرحلة أكثر حركة وبما يتوافق مع التغيير الدولي. لعل أهم المفاهيم التي يجب تلمسها في رؤية أوباما العالمية تكمن في أن أوباما، على عكس سلفه بوش الذي اعتنق «أجندة الحريات»، أمسك عن طرح رؤية لسياسة خارجية توسعية، وفُضِّل أن يلتزم الاعتبارات العملية والأوضاع المتغيرة. فعندما سئل في نهاية مدة رئاسته الأولى عن توصيف «مبدأ أوباما»، أجاب: «هو قيادة أميركية تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل؛ وإن أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد والقدرات»⁽⁸⁵⁾.

خلاصة القول: تمتلك الولايات المتحدة عناصر قوة تبقىها قوة عظمى، وفق استراتيجيا تتوخى تحقيق استمرار الريادة والقيادة للنظام الدولي. ولما كانت الريادة في النظام الدولي يترتب عنها تحمّل تكاليف والتزامات، باتت الولايات المتحدة عرضة للوصول إلى مرحلة إجهاد الموارد، وهذا ما كشفته حربا العراق وأفغانستان والتوسع المفرط خارج الحدود. وبالتالي، إذا استمرت بتحمل

(85) انظر : مجدي عبدو، في: البيان (الإمارات)، 10/1/2011.

التزامات القوة القطبية، وتبني مفهوم القوة الذكية التي نظر لها ناي وآرميتاج، ونقلها أوباما إلى أرض الواقع، فإن الخيار الفاعل هو اللجوء إلى المواءمة بين استراتيجيات الشراكة والتوازن، وذلك لمعطى مهم يتلخص في أن انتشار عناصر القوة (الاقتصادية والعسكرية والثقافية) بين الدول المختلفة، سيترتب عنه تحوّل محتمل في علاقات القوى باتجاه تقليص فرص بقاء الولايات المتحدة في موقعها الدولي الراهن. ولو لجأت إلى سياسات القوة، فإنها لن تستطيع تثبيت النظام الدولي العام عند مرحلة الهرمية القائمة، كون انتشار القوة بات أمرًا واقعًا، وهذا يقتضي الانفتاح على جميع القوى التي يتوقّع أن تشارك بثقل في إدارة التغيير الدولي، ويقتضي أيضًا مقارنة أخرى تستدعي بناء نظم إقليمية مميزة لها مصالحها، بمعنى تشكيل الروابط الإقليمية؛ فهي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيف العبء في النظام الدولي المعقد بترابطه وعلاقاته المختلفة⁽⁸⁶⁾.

يرى أنصار مشهد التكيف والمواءمة مع أوضاع النظام الدولي أن على القوات الأميركية التطلع إلى أبعد من المراجعة الدفاعية التي تجري كل أربعة أعوام وأبعد من الدورة السياسية المقبلة إلى عالم عام 2025 وعالم عام 2030 وما بعد. وتشكّل التهديدات التي يمثلها انتشار الدول المسلحة نوويًا، والتحالف المحتمل بين إيران وكوريا الشمالية، والقوة العسكرية الصينية الصاعدة، وروسيا المنبثقة من جديد، مجموعة من التحديات التي لا يمكن الاستجابة لها في المستقبل، وينبغي للولايات المتحدة تجنّب صنع الأعداء، ولا سيما الصين وروسيا، وأفضل طريقة هي أن تشارك هذه الدول في نشر السلام، لكن ذلك لا يلغي أن تكون مستعدة للحرب في أي وقت من الأوقات⁽⁸⁷⁾.

في أي مقارنة براغماتية تتناول قضية بعد أخرى في ما يتعلق بمستقبل بعيد المدى للولايات المتحدة، لا بد دائمًا من النظر في حالة عدم اتخاذ أي إجراء معًا؛ إذ لم يكن هناك إجماع نسبي بين القوى الكبرى، إذا ما أخذنا في الحسبان

(86) خضر عباس عطوان، «الولايات المتحدة الأميركية والقطبية الدولية»، قضايا سياسية (جامعة

النهريين)، العددان 29-30 (2012)، ص 140-142.

(87) تيلفورد، ص 158.

المصالح البعيدة المدى والكامنة في تشجيع نشوء عالم تعمل فيه القوى كافة لغايات مشتركة لا لغايات عابرة⁽⁸⁸⁾. وعلى الرغم من الجوانب المثالية في الطرح، يمكن أخذ الجزء الذي يعزز التعاون، واتخاذ الخطوط الإرشادية الممكنة من أجل الإبحار في هذا التعاون والتبادل الذي لا يمكن تجنبه، كما لا يمكن تجنب تصادم المصالح في الوقت نفسه، وهذا المقرب يدعم مشهد استمرارية القوة الذكية في حال جاءت حكومة غير متشددة.

2- استراتيجية إدارة التغيير وفق «مقاربة الأممين»

تقوم مقاربة الأممين على مقاربتين متناقضتين من حيث الاصطلاح ومتوائمتين من حيث العمل؛ فهم متعاونون وفي الوقت نفسه محاربون، إذ يؤمنون بتدخل الولايات المتحدة بصورة ناشطة مع خليط من الاستراتيجيات التصالحية والاستراتيجيات القسرية. ويمكن اعتبارهم، إلى حد ما، ممثلين لإجماع الرأي العام الأممي لما قبل فيتنام ودمج ثقافتَي الأمن والعدل معاً⁽⁸⁹⁾.

بالعودة إلى الحرب الباردة، تؤكد الدراسات أن الولايات المتحدة ظلت أممية؛ لأن 60 في المئة من الأميركيين يريدون لبلادهم أن تؤدي دوراً ناشطاً في العالم، والجانب التعاوني والسلمي مهم للولايات المتحدة، ولا سيما أنها تقلل أعباء قيادة العالم. ومن هذه الأهداف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب الدولي، وتأمين الإمداد الكافي بالطاقة. لكن لا يمكن إغفال القوة العسكرية عنصراً من عناصر التدخل وإن كان على حساب عنصر التعاون، وهذه أهم الطروحات التي أكدها المتكيفون الليبراليون. بل إن القوة الذكية تقوم على نهج الأممين نفسه، لكنهم يختلفون عنهم في أن القوة العسكرية ليست خياراً أولياً بل هو خيار ضرورة، ويقدمون القوة الناعمة على سواها من المقومات الأخرى

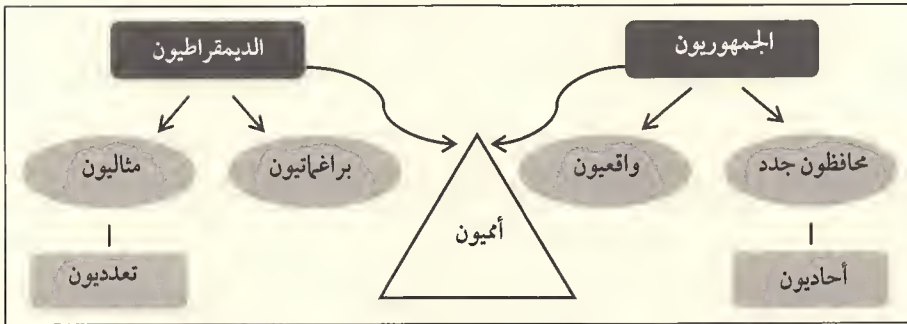
(88) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، نقله إلى العربية أسعد كامل إلياس (الرياض: مكتبة العيكان، 2007)، ص 220.

(89) تيري ل. ديل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحانة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 182.

باعتبارها أهم مرتكز للإقناع والاستقطاب، وصولاً إلى أنموذج عالمي ترضيه الدول وشعوبها⁽⁹⁰⁾.

يتوزع الأمميون على الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بمعنى أن لمقارباتهم للأداء الاستراتيجي نوعاً من الحظوظ في حال صعود أي منهم في الدورة المقبلة بعد إدارة أوباما، في حال فوز الجمهوريين أو الديمقراطيين. ويمكن أن نلاحظ في الشكل (2-4) التالي توزيع الفئات الفكرية وفقاً لاستراتيجياتها، وكل ما له صلة بالشؤون الخارجية في الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

الشكل (2-4)
توزيع الفئات بما له صلة بالشؤون الخارجية
في الحزبين الديمقراطي والجمهوري



المصدر: تيري ل. ديل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحاتة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 197.

يتضح من الشكل (2-4) أن الأميين هم مزيج من الواقعيين والبراغماتيين والمثاليين الليبراليين؛ فتارة يميلون إلى التعددية في إدارة النظام الدولي، ولا سيما أن أعباء القيادة بدت واضحة على العيان، وتارة أخرى يميلون إلى توجهات رؤية الواقعيين والمحافظين الجدد، ولا سيما بفاعلية القوة العسكرية في حسم التغيير لمصلحتها وفي تغيير أي مسار يخرج عن المفهوم الاستراتيجي لمكانة الولايات

(90) ديل، ص 188-189.

المتحدة، في ظل تعقيدات الصراع الدولي ومواجهة التحديات. إن أهم الفرص التي تتجلى للولايات المتحدة هي تحقيق توازن بين التعاون في الأمور العالمية والمحاربة في النسق نفسه من التعاون، وليس على غرار حرب العراق، فعالمية الحرب على الإرهاب أخفقت، كما أن دعم التغيير في المنطقة العربية لم يفلح في أحادية قرار الولايات المتحدة وموقفها، ولا سيما في المعضلة السورية، وهي تتعاون مع روسيا للخروج بمحصلة مهمة آخرها نزع أسلحة الدمار الشامل على حساب المحاربة، وذلك لاقتناع صانع القرار بأن الأرباح من دون تدخل مباشر مفيد وإن كان على حساب السمعة الدولية.

3- استراتيجية إدارة التغيير (رؤية المتشددین)

في الولايات المتحدة تيار فكري ليس وليد اللحظة، بل هو متجذر في أصول نشأة الولايات المتحدة وتكوينها. وعند العودة إلى منطلقات الأفكار، نجد أنها وفيرة في صفحات التاريخ الأميركي وخارجه. ولا جرم أن ما من مجتمع إنساني يخلو من محافظين متشددین، تقوى شوكتهم حيناً وتضعف حيناً آخر، وتقوى شوكة المحافظين المتشددین عادة حين تتخلف مجتمعاتهم أو تمر بأزمة سياسية أو اقتصادية خطيرة. ويُطلق وصف المحافظين على المجموعات التي تتشدد في اتباع النسخة الأصلية من الأساليب والطرائق الثقافية والسياسية والدينية التي قامت عليها دولهم أو حكوماتهم أو مجتمعاتهم. ودور المحافظين عادة هو إعاقة أي تغيير أو تطوير أو تصحيح من شأنه أن يخالف الوضع الذي كان عليه آباؤهم وأجدادهم، بغض النظر عن ملاءمته الحاضر أو عدمه. ومن الأمثلة المعروفة «الساموراي» اليابانيون، وكذلك المحافظون اليابانيون المتأخرون الذين رفضوا صوت العقل والحكمة فهاجموا الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية.

بنظرة فاحصة إلى الأداء الاستراتيجي الذي يعتمد عليه المتشددون، نجد أنهم تياراً يؤيد المنهجية المحاربة، ويقف ضد المنهجية التعاونية تجاه العالم؛ فالقوة العسكرية هي الأداة الأولى للتغيير وفي تحقيق المصالح، وصولاً إلى الريادة والحفاظ على الهيمنة. ومثل هذا اتجاه المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن بشكل جلي. وكان أول تطبيق لأفكارهم قد جرى في حربين معلومتين النتائج،

أي حربي العراق وأفغانستان، وكان للإخفاق العسكري وتداعياته الاقتصادية أثر بالغ في مكانة الولايات المتحدة الأميركية. وعلى الرغم من الآثار السلبية لأداء المتشددين الاستراتيجي، فإنهم قدّموا مقاربة لمستقبل الإمبراطورية الأميركية وفي إطار آخر، لكنه لا يخرج عن القوة المادية العسكرية والاقتصادية.

كثيراً ما يعتمد المتشددون على النصوص التاريخية وربط السياسة بالدين، وهذا ممكن لمسه لدى المحافظين الجدد؛ فهم يرون أن الولايات المتحدة هي أرض الميعاد، وأن أي إخفاق لا يعني أن النصر لم يتحقق، بل تذهب طروحاتهم إلى بيان الجذر الفلسفي الديني للنشأة الأميركية، لترى أن هناك اعتقاداً راسخاً بمعتقد الاختيار الإلهي للحضور الأميركي في العالم وبالتالي الهيمنة الدولية⁽⁹¹⁾، وهم اليوم أكثر ارتباطاً بمقاربة «هاملتون» التي تُعتبر مقاربة فكرية ذات شغف بالسلطة العالمية وتشبه الواقعية المحافظة، مع تركيز على القوة الاقتصادية التي تعبّر عن التغذية الاسترجاعية للقوة العسكرية. كما أنهم يؤمنون بأن مستقبل القوة الأميركية المنشودة يتطلب أن يكون فن إدارة الحكم مستنداً إلى القوة والمصالح، لكن القوة لديهم اقتصادية في مساواة القوة العسكرية في المرحلة المقبلة، لأن حلبة التنافس في النظام الدولي تقوم على الرقعة الاقتصادية، وبالتالي، فإن المصالح الرئيسة هي حرية عبور البحار والأجواء والباب المفتوح أمام التجارة الأميركية، وحرية الوصول إلى الاستراتيجية الموجودة على الساحة الدولية، ونظام مالي عالمي يدعم حرية التجارة والاستثمار، وإن المحصلة ستعكس بصورة أو بأخرى على القوة العسكرية التي تحمي هذه المصالح مهما تكن النتائج، لأنها سلسلة متواصلة ومتراصة لا ينفك بعضها عن بعض لأن انفصال إحدى حلقاتها يفرط العقد ويضعف الأمة الأميركية⁽⁹²⁾.

يؤكد المحافظون، دعاة التشدد، أن اللعبة في النظام الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بقوة الولايات المتحدة ومكانتها، هي لعبة صفرية (Zero sum game)،

(91) بهاء الدين الخاقاني، القوضى الخلاقة: استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة

قادمة (بيروت: دار المحجة البيضاء، 2012)، ص 176-177.

(92) ديل، ص 169-170.

وبالتالي لا يمكن قبول مشاركة القوة المنافسة في إدارة النظام الدولي، لاعتبارات متعددة، منها أن إعطاء مساحة لأي قوة في أي اتجاه سيعزز قوتها ويضيّق هامش الهيمنة الأميركية، لأن العالم يعيش نظام الغاب (البقاء للأصلح). حتى مع جميع الأزمات التي تمر بها الولايات المتحدة، فإن مقومات نصرهم هي القوة الرادعة، مع بسط السيطرة على خطوط إمدادات الطاقة، والتحكم بالثورات، والتبشير الديني⁽⁹³⁾.

يرى هذا الاتجاه المحافظ أن رؤية «الفوضى الخلاقة» التي طرحها مسؤولون في عهد بوش الابن، وحتى إدارة أوباما الحالية، تؤكد أن الفوضى تأتي بمعاني الخلق والابتكار، بل تتضمن آلياتهما لتعطي الوجه الحضاري. وبالتالي، فإن من حق العقل الأميركي علميًا أن يجعل الفوضى «صفة إيجابية» لتبيان مستقبل البشرية، وبدت واضحة عندما عُممت على منطقة الشرق الأوسط، وبتحديد أدق، على العراق في حرب 2003 وما بعدها. وهي عودة إلى الفكر اليوناني، خصوصًا ما طرحه أرسطو الذي ربط الخلق بالترميم، واعتبر أن البشرية غير قادرة على الخلق والابتكار إلا عندما تعيد تركيب الأفكار والأشياء المهشمة، بمعنى ترك الفوضى والحروب والنزاعات تحوّل عالمًا قطعًا متشظية لإعادة تألفها وتناغمها، وكأننا أمام «لعبة أطفال» تجعل كل أمر قابلاً للتركيب والتفكيك السهل والسريع، وما يعنيه المحافظون انتفاء السلطة بسبب تعقيدات العصر⁽⁹⁴⁾.

يظن المحافظون أن «الفوضى الخلاقة» بالقوة العسكرية في العراق تُعد نجاحًا على الرغم مما يقال عن الإخفاق العسكري، فالنتيجة التي يمكن فهمها من الواقع هي أن العراق أصبح من الدول الفاشلة، و«بلقنة» منطقة الشرق الأوسط قائمة على قدم وساق، بل إن قطف الثمار أعطى نقلة نوعية نحو «لبنة المنطقة، وحقن المنطقة بصراع طائفي لا ينتهي».

من الجدير بالذكر أن معضلة أيديولوجيا المحافظين هي أنها ضعيفة أمام

(93) انظر: ديفيد هارفي، الإمبريالية الجديدة، ترجمة ولید شحادة (بيروت: دار الحوار الثقافي، 2004)، ص 195-196.

(94) الخاقاني، ص 144-145.

الانكشاف على العالم الخارجي، فهي لا تعمل ولا تنجح إلا في المجتمع المغلق، مثل كوريا الشمالية. وقويت شوكة المحافظين المتشددين في الولايات المتحدة وظهرت على المسرح السياسي بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. ومع الإخفاق العسكري والأمني في حربي العراق وأفغانستان وانكشافهم على العالم الخارجي، بانت صحة القول بالضعف على المستوى الدولي.

يتجه هذا التيار إلى التشدد في استخدام القوة غير القابلة للتعديل، لتيقنه بأن النظام الدولي يعيش مرحلة انتشار مكنونات القوة وعناصرها المختلفة أفقيًا وعموديًا؛ فمكانة القوة العسكرية التي كانت الأساس في الأداء الاستراتيجي لديهم، أخذت تتراجع بفعل القوة الافتراضية والناعمة، في مقابل إعطاء وزن مضاف إلى المكونات الاقتصادية والحضارية والثقافية. وبالتالي، فإن انتشار المكونات الاقتصادية والحضارية - الثقافية بين أكثر من قوة واحدة يجعل النظام الدولي يجنح صوب الانفتاح والتمدد على علاقات التأثير المتعددة، والمحصلة هي أن إعادة انتشار مكنونات القوة دوليًا ستعمل على استنهاض قطبية جديدة، وهذا يمثل تحديًا للمكانة الأميركية في النظام الدولي. والفكر الأميركي المهم باكتساب مكانة مرموقة ومتقدمة في النظام الدولي لن يرضى بالتأكيد برؤية تراجع مكانة الولايات المتحدة في الهرمية الدولية.

جاءت مقارنة المتشددين في العمل منذ مدة ليست بقصيرة على مسارين⁽⁹⁵⁾: أولهما جدوى التدخل في تحديد مسار التطورات الدولية، وعدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض، ومن ثم احتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة أو تنافسها. وضبط التغيير يعني التدخل لا الانعزال، لكن بانتقائية. والمسار الثاني هو العمل على تقوية عناصر القوة، أكانت الذاتية منها أم بفعل استثمار تناقضات البيئة الدولية، وللولايات المتحدة باع في استثمار التناقضات بما يصب في مصلحتها.

(95) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،

2010)، ص 61-62.

في نظرة متفحصة إلى مدى قبول استراتيجيا جديدة تخدم قوة الولايات المتحدة، وبالتالي قدرتها على التغيير، نجد أن هذا التيار تنازل عن كثير من الضرورات على الرغم من تشديده على القوة الخشنة والصلبة في تحقيق الأهداف العليا، وذلك بسبب نتائج الحربين اللتين خاضهما. إلا أن التوجه الجديد لأنصار هذا التيار يتخذ بُعدًا جديدًا عبر القوة العسكرية والاقتصادية، وهو بُعد الإقليمية الذي لا يخرج عن الأداء الاستراتيجي للرئيس أوباما ويمثله ليبراليون كثير، وذلك من خلال وضع شرطي في كل منطقة يتولى إدارة التغيير ضمن إطار الولايات المتحدة، فهي استراتيجيا ذكية تعبر عن مدى مرونة القوة الذكية الأميركية في التعاطي مع التغيير الدولي. كما أن المحافظين دعاة حرب وإن لبسوا ثوبًا آخر للتغيير، وما زالوا غير مقبولين على المستوى الدولي. وإذا كانت حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب هي البوصلة التي حددت اتجاهات أدائهم الاستراتيجي، وجاراهم الرأي العام الدولي في ذلك، فإن دولًا مثل الصين وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي أيضًا، باتت بعد مضي عشرة أعوام على ذلك، مقتنعة بهذا الأداء، ولا تدعم استخدام القوة الخشنة، وهي مقارنة جديدة أرتأتها الدول لتقويض الهيمنة المتغترسة التي مارسها بوش الابن قبلاً.

تأييداً لذلك، يشير جوزف ناي إلى أن دعاة القطبية الأحادية وإن كانوا محقين في شأن أهمية الحفاظ على القوة العسكرية الأميركية، وفي أن التعددية (تعدد الأطراف) المطلقة أمر مستحيل، فإنهم يرتكبون أخطاء جسيمة ستقوّض في النهاية تطبيق الاستراتيجية الأمنية الجديدة، إلا أن أول أخطائهم هو التركيز تركيزاً كبيراً على القوة العسكرية الأميركية فحسب⁽⁹⁶⁾. فلئن كانت هذه القوة العسكرية ضرورية للاستقرار العالمي وجزءاً من الرد على الإرهاب، فإن صورة الحرب يجب ألا تعمي الأميركيين عن حقيقة أن قمع الإرهاب سيستغرق أعواماً من الصبر والتعاون الأمني مع دول أخرى في مجالات شتى، مثل تشاطر المعلومات الاستخباراتية وعمل الشرطة، وتعقب الدعم المادي، والتحكم بالحدود، وأن ما

CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America, Coauthors Richard (96) L. Armitage and Joseph S. Nye, Jr. (Washington, DC: Center for Strategic International Studies [CSIS], 2007), p. 25.

يتفق عليه المتشددون مع غيرهم من الأميين والمتكيفين يكمن في تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة، لكن بوسائل مختلفة بعضها عن بعض من حيث التطبيق في إدارة التغيير الدولي.

4- استراتيجية إدارة التغيير (رؤية الانعزاليين)

أسفر الانتصار في الحرب الباردة، كما تقول نانسي سودبرج⁽⁹⁷⁾، ثم زوال الخصم السوفياتي، عن انتشار تيارين سياسيين في داخل خزانات الفكر الأمريكي ذاته: الأول يدعو إلى التوسع واستلام زمام النظام الدولي تحت قيادة أميركية، وهي رؤية لم تفلح؛ والثاني يمثله تيار الانعزاليين أو الانعزاليين القدامى.

ما يؤكد هذا الطرح، أن الولايات المتحدة تستطيع، بعد استرداد الأنفاس، أن تسترخي وتريح بالها، ثم تنسحب بهدوء وأمان من دُوَام المشكلات التي تُوْرق عالمها وتقض مضاجع أمنها ومصالحها القومية العليا. بناء عليه، تقبع الولايات المتحدة ضمن حدودها الطبيعية مستريحة وادعة بين محيطين: الأطلسي من الشرق والهادئ من الغرب، وقد تستمتع بمكانة الدولة العظمى ولو من ناحية الشكل البروتوكولي كما يمكن أن نسميه، من دون أن تدفع ثمنًا لهذه المتعة المجانية لقاء المسؤوليات التي يجب أن تتحملها الدولة العظمى تجاه العالم الذي أحلها هذه المكانة⁽⁹⁸⁾.

عند سبر غور التاريخ، نجد أن لكل رئيس أميركي نهجًا وإطارًا عامًا يتحرك من خلالهما في مدة حكمه، وأن جذور فكر الانعزاليين تعود إلى المبدأ الذي طرحه الرئيس الأميركي جيمس مونرو في عام 1823، وكان يقصد عزل القارتين الأمريكيتين معًا وليس الولايات المتحدة وحدها في مواجهة الاستعمار الأوروبي، وكان دافع ذلك هو تفكير الدول الأوروبية الاستعمارية في مساندة

(97) مستشارة السياسة الخارجية للرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، أشهر كتبها التي تنتقد فيها سياسة القوة الأميركية: نانسي سودبرج، خرافة القوة العظمى: استخدام القوة الأميركية وسوء استخدامها، ترجمة أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة؛ 2185 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).

(98) سودبرج، ص 101-102.

إسبانيا لاستعادة مستعمراتها التي استقلت، واعتقاد الرئيس مونرو أن التدخل الأوروبي هو تهديد لأمن الولايات المتحدة. ويتضح أن المقصود بالعزلة في مبدأ مونرو في القرن الماضي هو احتكار الولايات المتحدة القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية معاً، ما تحول بعد ذلك إلى المعاهدة التي قامت عليها منظمة الوحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وتشمل دول أميركا الجنوبية مع الولايات المتحدة⁽⁹⁹⁾.

إن مقارنة تطوير استراتيجيا جديدة للولايات المتحدة جاءت ردة فعل على الالتزامات الأمنية العالمية ذات التكلفة العالية على القوة الشاملة، وهذا ما أظهر عدم صواب سياسة الواقعيين؛ فالتراجع الاقتصادي كان في إثر التوسع الأمريكي خارج الحدود في قضايا كانت الولايات المتحدة في غنى عنها، وبالتالي جرى التشكيك في الإمكانيات الاقتصادية الأمريكية، وفي أن اتجاهات الاستراتيجية الأمريكية بعد غياب العدو الأيديولوجي بانتهاء الحرب الباردة ضلت الطريق في تحديد اتجاهات الاستراتيجية الشاملة، بسبب كثرة الفجوات وغزارة الأزمات الاقتصادية والأمنية نتيجة سوء التقدير⁽¹⁰⁰⁾.

ثبت إخفاق الهيمنة المتفردة والأحادية القطبية التي كرسها المحافظون الجدد في إدارة بوش الابن عبر القوة الخشنة العسكرية، فلا القوة العسكرية استطاعت أن تحقق النصر في العراق وأفغانستان، ولا الإمكانيات الاقتصادية استطاعت أن تخلص الولايات المتحدة والعالم من أزمة في قطاع واحد لتصيب باقي القطاعات الأخرى، وهو مبرر يرتكز عليه مفكرو الانعزاليين. وإن أفضل مقرب لاستراتيجية أميركية أكثر حنكة في إدارة التغيير هو العودة إلى مرحلة بناء الذات وترميم البيت الداخلي الذي كثرت فيه الثغرات، ومستقبل القوة الأمريكية يحتم هذا المقرب، لأنه يعتمد على مقارنة مهمة تدعمها طروحات بول كينيدي الذي تنبأ بسقوط

(99) فيصل عبد الساتر، من التوسع إلى الانكفاء: أميركا على مفترق طرق (عمان: إيراك للنشر والتوزيع، 2009)، ص 198.

(100) حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الاستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص 187-190.

الإمبراطورية الأميركية كما سقطت الإمبراطوريات السابقة، كالإمبراطوريات الصينية واليابانية والرومانية والعثمانية، وصولاً إلى الإمبراطوريتين البريطانية والسوفياتية، لأنها تحمل سمات سقوط هاتيك الإمبراطوريات وانهارها، بفعل الامتداد الجغرافي المفرط لمناطق سيطرتها، وبالتالي عجز إمكاناتها الاقتصادية عن سد متطلبات الهيمنة⁽¹⁰¹⁾. نفهم من ذلك أن التوسع يساوي التراجع، فالتفكك، وصولاً إلى السقوط أو الانهيار. وبالعكس، فإن الانكفاء يساوي الوقوف على مواطن الخلل وسد الثغرات، وبالتالي استعادة العافية وصولاً إلى استعادة القوة.

يرى أنصار العزلة أن الحرية الأميركية هشة، ويشعرون في الوقت نفسه بالقلق إزاء «الغوغاء عند البوابة»، فهم يخشون أن يكون العدو الحقيقي «هو نحن»، كما يعبرون عنه، وهدفهم الرئيس من السياسة الخارجية هو صونهم الديمقراطية في داخل بلدهم ضد قوى تستهدف القيم الأميركية العالمية، ثم إن الديمقراطية تتطلب، من وجهة نظرهم، حكومة ضعيفة لا مركزية، مضافة إليها أنظمة رقابية على تركيزات القوة الاقتصادية⁽¹⁰²⁾.

تعطي المفارقة التاريخية هذه الصورة أهمية، لأن القوة الأميركية جنحت في عهد روزفلت إلى الانطوائية بسبب التقهقر الاقتصادي الناجم عن الأزمة العالمية (1929-1939)، وبالتالي تدنّى حصتها من التجارة العالمية ضمن إجمالي الإنتاج القومي، فجاءت بقوة رؤية المنادين بالعزلة وضغط المشكلات الداخلية، في وقت كانت الدول الفاشية تتطلب مواجهة التمدد. وفي هذه المرحلة استطاعت الولايات المتحدة فرض قوتها بين الدول من دون أن تتدخل تدخلاً مباشراً، وكانت بداية انفتاحها في اندفاعها إلى العالم الخارجي في عام 1945، وهو ما كانت له الآثار السلبية المستقبلية لا الآنية، فالأمر لا يُحسب بواقعه وإنما بمحصلتها⁽¹⁰³⁾.

(101) انظر: بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

(102) ديبيل، ص 167.

(103) كيندي، ص 547-552.

تقوم العزلة الأميركية الجديدة، بحسب رؤية الانعزاليين، على⁽¹⁰⁴⁾:

- تحميل الحلفاء، خصوصاً الأغنياء منهم، أعباء الدفاع عن العالم الرأسمالي، من دون أن تتحمل واشنطن أي أعباء مالية جديدة لهذه المهمة.

- فتح أسواق العالم أمام السلع الأميركية، وتحريم أي دعم للإنتاج الأجنبي حتى تصبح المنافسة في مصلحة الإنتاج الأمريكي، وبالتالي يتغير الميزان التجاري الأمريكي مع العالم من العجز إلى الفائض لحساب الولايات المتحدة.

- جعل الأمريكتين سوقاً أميركية لا تقبل السلع الأخرى تحت صيغ لا تتعارض مع اتفاقية التجارة الحرة التي خططت لها واشنطن على مدى أعوام، وانتهت إلى موافقة العالم عليها.

- عدم إرسال قوات أميركية إلى خارج الولايات المتحدة إلا في حالات استثنائية تفرضها ضرورات استراتيجية.

- ترك الحلفاء يتحملون مسؤوليات الدفاع عن مناطق محددة لكل منهم، مثل ترك البوسنة لدول أوروبا، ومناطق آسيوية لليابان، وإن كان التحديد لكل طرف ما زال في مرحلة التخطيط والتحديد.

- إشراك الدول الحليفة في مسؤولية الأمم المتحدة، وذلك من خلال مشروع توسيع عضوية مجلس الأمن، خصوصاً الدول صاحبة المقاعد الدائمة، والدول صاحبة حق الفيتو، وكان الوضع السائد حتى الآن هو التطابق بين الدول الدائمة وحق الفيتو.

الحقيقة أن ضبط التغيير الدولي وفق رؤية الانعزاليين يُعَدّ من وجهة النظر الواقعية فكرة تمثل مشهد التراجع، إلا أن القرن الحادي والعشرين، عصر العولمة الاقتصادية والتكنولوجيا والمعلوماتية، جعل هذه الأفكار في عداد الطروحات

(104) سامي منصور، «العزلة الأميركية بين الرجاء والواقع»، مجلة الكتاب العربي، النسخة الإلكترونية، على الرابط: <http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=4689&ID=245>. تم الاطلاع بتاريخ: 2013/12/26.

التقليدية (الرجعية)، ولا سيما أن الولايات المتحدة هي من تملك زمام المبادرة في التغيير، وأن الأنظار تتجه إليها كي تتخذ موقفًا أو تقوم بفعل تجاه التغيير مهما يكن نمطه؛ فمركزات القوة العالمية، من إنترنت وتجارة دولية وتقدم تكنولوجيا في المجالات المختلفة، هي ذات جذور وتحكم أميركيين. فالدولار الأميركي، على سبيل المقارنة، هو عملة التداول العالمية التي تغطي الطلب العالمي، والإنترنت منظومة أخطبوطية تسيطر عليها الولايات المتحدة من حيث المعلومات وتدفقها، وكذلك مواقع البحث، فضلًا عن أنها تمتلك من براءات الاختراع ما يجعلها متفوقة على غيرها من الدول الصناعية المتقدمة أكثر من 150 عامًا. وتكون النتيجة أن تيار العزلة الجديد في الولايات المتحدة ظل يتأرجح بين الرجاء في تحقيق العزلة على حساب العالم كله لإنقاذ الاقتصاد الأميركي، والواقع الذي يحول دون تقليص الدور الأميركي العالمي.

خلاصة القول، وفقًا لوجهة النظر التي يأخذ بها الباحث، إن العالم كان خلال السبعينيات عالمًا واضحًا يسهل التنبؤ به، بسبب وجود خيط ظاهر كان يفصل بين القوى الدولية ويمر وسط القارة الأوروبية. أمّا بالنسبة إلى القوة في النظام الدولي الحالي، وفي زمن العولمة، فمن الصعب وضع رؤية أو تصور، نتيجة صعوبة وضع تلك الخطوط التي كانت سائدة في تلك الفترة. ومن هذا يمكن الوصول إلى حقيقة مهمة هي أن القوة العسكرية ما عادت، بحسب مقاييس القوة، المحك في تحديد مقرب لتطوير استراتيجيا تتفق مع المصالح القومية العليا للولايات المتحدة.

بعد عرض مقاربات القوة الذكية كمنسجم في إدارة أوباما، وبالتالي الآليات التي تعتمد عليها، والنتائج التي آلت إليها، ولا سيما في دعم القوة الناعمة واعتبارها المقدمة للقوة من أجل الوصول إلى أفضل محصلة وأقل خسائر، من دون الاستغناء عن القوة العسكرية والاقتصادية، بل توظيف القوة الناعمة لدعم القوة الخشنة والصلبة، وهي من أهم سمات القوة الذكية الأميركية، فإن أفضل مقرب للمستقبل المباشر والمنظور هو مقرب المتكيفين الذي يقوم على الائتلافات الاستراتيجية والقيادة بالشراكة، باعتباره مقربًا مهمًا يتفق مع الفرص

الآنية وله القدرة على تجاوز الكوابح مهما تكن، ومنها التكلفة الباهظة التي تفرضها قيادة العالم.

أما الجمهوريون، فسيتمادون في حال فوزهم بعد إدارة الديمقراطيين، على منسجم القوة الذكية لكن بلباس آخر هو أقرب إلى مقترب الأممين، لأنها تجمع التعاون (الشراكة في القيادة) والمحاربة (استخدام القوة العسكرية) لتحقيق برامجهم. بل إنهم يركزون على الخارج أكثر من غيرهم للوصول إلى الفرصة التي نظر لها بريجنسكي، لكن هذه المرة تحت عنوان الفرصة الثالثة، مستفيدين من أخطاء ارتكبت في زمن الحرب (المحافظين الجدد) وزمن السلم (الديمقراطيين). ويصل هتنتغتون في مراجعته استراتيجية أكثر فاعلية إلى نتيجة مضمونها أنه يتعين على الولايات المتحدة «أن تقلل تورطها في الشؤون الدولية، وليس المقصود «العزلة» بل «الانتقائية»، ويمكن تنشيط دورها إذا ظهرت لها مصلحة في ذلك»⁽¹⁰⁵⁾، لأن الولايات المتحدة لا تتعامل في النظام الدولي مع عالم ثالث وإنما مع قوى صاعدة وأخرى متقدمة. ولا يخطئ هتنتغتون بالقول «إن الغرب اليوم، وهو على القمة، يواجه الشرق الذي يزداد في القوة والموارد والرغبة في تشكيل جديد للنظام العالمي... بمفاهيم ونماذج جديدة»، وإن لم يسمّها بأسمائها، أي «الائتلافات الاستراتيجية»⁽¹⁰⁶⁾.

(105) بير هاسنر وجوستان فايس، واشنطن والعالم: معضلة القوة العظمى، ترجمة قاسم مقداد، قضايا راهنة؛ 13 (دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008)، ص 181.
(106) نقلًا عن: العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، ص 82.

خاتمة

انطلاقًا من الرؤى والأفكار والأفعال التي تطرقنا إليها في موضوع البحث (القوة الذكية الأميركية) على المستويين النظري والعملي، ومن أجل الوصول إلى خاتمة للمضمون الذي يمثل التقويم الذي يأتي تباعًا بعد القياس، في محاولة لرصد مكان القوة والضعف في تحقيق المنشود، بمعنى الوصول إلى تأكيد الفرضية أو نفيها، نقول إن القوة الذكية كآلية جديدة للتغيير على المستوى الدولي اضطلع بها كبار المفكرين، أمثال جوزف ناي وآرميتاج، وطُرحت في خزانات الفكر الأمريكي ونقلها إلى الواقع الفعلي الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وبشكل أكثر وضوحًا، في ولايته الثانية.

إنها مراجعة ومقاربة جديدة تضاف إلى الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد الإخفاقات العسكرية والتوسع في الاستخدام المفرط للقوة الخشنة التي أثرت في جاذبية الولايات المتحدة إبان رئاسة بوش الابن. وجاءت هذه المراجعة بثمرة القوة الذكية التي تعتمد على الاستثمار الأمثل للقوة الشاملة في منسجم واحد يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التكنيك الذي يتطلب مهارة.

في ظل انتشار القوة انتشارًا ملحوظًا في القرن الحادي والعشرين، ليست القوة في حد ذاتها حسنة أو سيئة، سلبية أو إيجابية، بل هي كما شبهها جوزف ناي، مثل «السعرات الحرارية في الغذاء»، فليس الأكثر هو الأفضل، فإذا امتلك بلد موارد قوة أقل مما يجب، كان احتمال حصوله على نتائج المفضلة ضئيلًا، لكن القوة الزائدة عن الحد (من حيث الموارد) أثبتت أنها لعنة تفضي إلى الثقة

المفرطة، وهذا ما أوقع إدارة بوش في فخ الإفراط في استخدام القوة الخشنة على حساب أنماط القوة الأخرى المادية وغير الملموسة.

من هنا، خصصت الولايات المتحدة في مشروعاتها الجديد مجالاً واسعاً للقوة الناعمة التي تُعدّ جزءاً من كل، لأهميتها في القوة الذكية، ولا سيما أن الثانية تقوم على أن الأولوية هي لـ «القوة الناعمة» في تحديد مسار الفعل السياسي أو الأداء الاستراتيجي، بل إن التحكم عن بُعد والتأثير الخفي الناعم في الوصول إلى العقول من خلال استمالة القلوب، أصبحت سمة مميزة للولايات المتحدة في تفاعلها مع الوحدات الدولية في النظام الدولي بمكاناتها المختلفة؛ فالمعلوماتية التي تُعتبر إحدى آليات القوة الناعمة كان لها الأثر في التغيير الدولي؛ إذ ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تأصيل التغيير وفي إسقاط نظم دول من دون أن تطلق رصاصة واحدة، وخير مثال على ذلك الثورة في كل من تونس ومصر، حيث على الرغم من انطلاقها العفوية، كانت نتائجها من مخاض التسويق المعلوماتي. والتغيير عبر القوة الناعمة في التوظيف الذكي لا يعمل على أرض الواقع وحدها، بل إنه يسير على خط مواز مع القوة العسكرية غير المباشرة، مع اختلاف المسافة والقوة الاقتصادية ترغيباً وترهيباً (العقوبات - المساعدات - الإعجاب)، وهي بمجملها تشكل القوة الذكية وتمثل في المحصلة القوة السياسية المشكّلة من التحام القوة المادية بالقوة غير المادية.

من الممكن أن نضع في ما يلي مجموعة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها خلال البحث، فضلاً عن التوصيات في هذا المجال:

أولاً: الاستنتاجات

- تتسم القوة الذكية الأميركية بميزات عدة تتعلق بالأداء الاستراتيجي، وتعتمد على مقومات قوتها الفكرية والمادية، كالمرونة والاستخدام الرشيد والعقلاني للقوة، وعدم الإصرار في حال الوقوع في إخفاق، لأن تراجع القوي واعتراؤه بخطئه سمة من سمات النجاح على المستويات المختلفة. وفي القرن الحادي والعشرين، أصبح كل شيء يحمل صفة الذكي، من هواتف وحروب وسياسة وقوة، وجميعها تتعلق بالاستثمار الأمثل والدقة والسرعة.

- حققت القوة الذكية الأميركية في إدارة أوباما نتائج إيجابية، لأنها استطاعت استعادة واجهة الولايات الأميركية على المستوى العالمي، إلى حد ما، على صعيد القيم والمبادئ التي تنطلق منها القوة الناعمة القائمة على دعم حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات، وحق تقرير المصير واحترام حقوق الشعوب بطوائفها المختلفة، وهي كانت المنفذ للتدخل غير المباشر في التغيير الذي طرأ في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، بل تأليب الشعوب على أنظمتها في الدول المناهضة للتوجهات الأميركية. وبالتالي، تمكنت من ضبط مسار التغيير بيد خفية، باستثناء مسار «قضية سورية»، حتى مع تحول هذه الدول إلى هشة وفاشلة.

- إن القوة الذكية التي اضطلعت بها مراكز الفكر الأميركية، والتي نفذها على أرض الواقع الرئيس أوباما، ما هي إلا مراجعات شاملة لمعالجة الإرباك الاستراتيجي بسبب التوسع المفرط للقوة الخشنة التي أسفرت في حربي العراق وأفغانستان عن إخفاق عسكري كانت له تبعات اقتصادية وسياسة انعكست على مكانة الولايات المتحدة. وأثمرت هذه المراجعة انسجامًا كليًا يضبط استخدام القوة المادية والاعتماد على القوة غير الملموسة في تعضيد القوة المادية، كونها أداة مهمة لتخفيف الأعباء وتقليص الخسائر وتحقيق النتائج المرغوب فيها بأقل تكلفة وعلى أتم وجه، مهما طال الوقت.

- سعت الولايات المتحدة من خلال القوة الذكية إلى تجديد ذاتها، لتنصرف إلى إعادة ضبط إيقاع العالم على وقع دورها أولاً، وتسعى بواسطة الشراكة إلى إدارة التغيير الدولي بإعادة ترتيب النظام الدولي على أساس نظرية «الغرب الكبير الموسع» المستند إلى أوروبا الغربية، ثانيًا، وهذا «الغرب الكبير الموسع» يمكن أن ينظم العلاقات الدولية في نظام عالمي متوسع يحدُّ تمدد الدور الصيني أو الروسي في النسق الدولي.

- ستستمر الولايات المتحدة، حتى مع تغيير نمط توجه القوة الذكية، في إحلال مراحل النشاط والحركة المتواترة مكان مراحل التراجع، والبحث عن خنادق جديدة وخطوط جديدة للدفاع هنا وهناك، للحفاظ على الأمر الواقع بشكل جديد وفق الهيمنة اللينة في النسق الدولي.

- اتخذت الولايات المتحدة من شعار الديمقراطية محطة مهمة في تعزيز التغيير الذي يصب في تحقيق مصالحها، وتمكنت من خلال الديمقراطية من استعادة جاذبية قوتها الناعمة التي أفقدها إياها المحافظون في ولاية بوش الابن.

- على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي، ولا سيما مع صعود الصين والاتحاد الأوروبي، كانت الاستجابة الأميركية عبر أدوات القوة الذكية ماثلة في قوتها الاقتصادية المركزة على العوامل الخارجية (الثالث المقدس: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، فضلاً عن العملة العالمية المتمثلة في الدولار الذي يُعدّ العملة القيادية الأولى في العالم من حيث التداول والاحتياط.

- في الجانب الاقتصادي، استطاعت إدارة أوباما اجتياز الأزمة المالية بعد خطة الإنقاذ التي قامت على تدخّل الحكومة بضخ جرعات مالية لإنقاذ البنوك والشركات الأميركية من الانهيار، وإن كانت تبعاتها السلبية ما زالت ماثلة في الداخل والخارج.

- كان أهم نتائج الأداء الأمريكي في المجال الاقتصادي ذلك الذي طاول الدخل الفردي، حيث تم توسيع نظام الضمان أو التأمين الصحي والاجتماعي الذي شمل أكثر من 30 مليون أميركي وحقق رضى شعبياً كبيراً، خصوصاً في الطبقة دون المتوسطة في المجتمع الأمريكي.

- على الرغم من ارتفاع معدل الديون العامة الأميركية، يتمتع الاقتصاد الأمريكي بضخامته من حيث الناتج ومن حيث النوع؛ لأنه يبلغ ما يقارب الـ 16 تريليون دولار، وهو ما لا يضاهيه أي اقتصاد حتى اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، فضلاً عن أن الاقتصاد الأمريكي لم يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

- تعتمد القوة الذكية في حركتها وتوظيفها المكاني على الذخر الرئيس الثاني بعد القوة الاقتصادية، وهو المرتكز التكنولوجي والإبداعي، المستمد من ثقافة مبادرة مؤسسات تعليم عالٍ متفوقة؛ فالإنترنت صناعة أميركية تتحكم به بواسطة

أدوات شبكة عنكبوتية مختلفة يصعب التخلي عنها، ولا سيما أن معظم الدول الكبرى وما دونها لا يستطيع أن يأتي بديل منها، وهي الأداة الأهم للتغيير والتأثير في الأنظمة والشعوب.

- اعتمدت القوة الذكية على البعد الرمزي في تحقيق التغيير المنشود الذي ستكون ثماره المستقبلية خفية ومن متطلبات الحفاظ على المصالح الأميركية والأمن القومي الأميركي، ولا سيما حين التعامل مع القوى الكبرى والصاعدة؛ إذ يُعدّ التأثير الخفي الناعم والذكي من «أخبث» الوسائل، كما يصطلح عليه مفكرو القوة التقليديون والمحدثون.

- للولايات المتحدة ذخيرة كبيرة يساعدها في تعزيز قوتها الذكية، وهو قدرتها على التعبئة التفاعلية، فتمط سياستها مشجع لردّات الأفعال المتأخرة، وهذا يوحى بأن من الذكاء عدم استخدام القوة على نحو طائش، وإن جرى امتلاك جميع المقومات التي لا يستطيع أحد ردها، إلا أن أهم ما تنبّهت له الإدارة الجديدة هو أن أثر الفعل يبقى أكثر من زمن الفعل ذاته، وهو ما يسمّى الارتدادات.

- استطاعت الولايات المتحدة ألا تستخدم القوة المباشرة في تعاملها مع الجماعات التي تصفها بالإرهابية والراديكالية، بتأليب جماعات منافسة لها عليها، وإن بصورة سرية أو عبر وسطاء إقليميين وحلفاء. والشرق الأوسط حافل بهذه التكتيكات غير المباشرة في استخدام القوة وإزالة التحدي الذي يشكله فاعلون غير دولتيين.

- إن القوة الناعمة كآلية للتغيير، وبالتحديد في دول العالم الثالث الغنية بالموارد وذات الموقع المتميز والأهمية الجيوستراتيجية، زعزعت شكل الدولة، وهي الآن تواجه مسألة الدولة الموحدة لتظهر الفدراليات أو الكونفدراليات، أو دول متعددة الأقليات، مع صعود العامل الثقافي والعنقي أو الديني أو المذهبي، وهو ما يجعلها خاضعة للقوى الكبرى كالولايات المتحدة التي تدير التغيير.

- حققت القوة الناعمة التي تستند القوة الذكية إليها من خلال الفوضى الخلاقة، التغيير المنشود من غير أن تحرك جنديًا واحدًا من جنودها خارج

حدودها، على عكس الآلية العسكرية لتحقيق الفوضى في عهد بوش الابن، وهي الآلية التي كانت لها تكلفة مادية وبشرية ومعنوية كبيرة، وأضافت دولا أخرى إلى قائمة الدول الفاشلة التي كانت تشكل تهديداً للمصالح الأميركية. هذه الفوضى منضبطة وفق أداء استراتيجي أميركي يقوم بالاعتماد على الحلفاء الإقليميين خارج حدودها، وهو ما يُطلق عليه آر ميتاج تعبير التغيير عن بُعد، أو التغيير غير المباشر.

- حتى مع توقع صعود الجمهوريين إلى سدة الحكم، فلا ضير في أن يتبعوا الاستراتيجية نفسها، معتمدين على القوة الذكية. ومن الممكن التخلي عن الأداء السلمي الذي أخذ بعيداً في نظرهم، ولا سيما في قضايا مختلفة، مستفيدين من نقاط الضعف في الأداء الاستراتيجي لأوباما.

- تؤكد طروحات جوزف ناي، وحتى طروحات بريجنسكي في كتابه رؤية استراتيجية⁽¹⁾، أن العالم لن يكون بعد الولايات المتحدة، وفي أسوأ الأحوال، صينياً في ظل انتشار القوة الاقتصادية، بل سيكون فوضوياً، لأن الدول الكبرى غير قادرة على تسلّم قيادة النظام الدولي أو التفكير في وراثة دور الولايات المتحدة القيادي، بسبب ارتباطها بهذه الأخيرة اقتصادياً أو تكنولوجياً أو عسكرياً؛ فدولة اليابان تعتمد على الولايات المتحدة في توفير الحماية العسكرية للأراضي اليابانية. أما روسيا، على الرغم من تمددها، فلا تزال عاجزة عن استيعاب خسارة إمبراطوريتها، وما زالت أوروبا بعيدة عن تحديد هويتها سياسياً، مع بقائها معتمدة بارتياح على القوة الأميركية. والصين في مزاج غير ثوري على المستوى العالمي، ولن تكون خلال العقود المقبلة جاهزة للاضطلاع بدور الولايات المتحدة في العالم، وهي تدرك أن من شأن أي تدهور سريع للتفوق الأميركي على الصعيد العالمي أن يفرز أزمة عالمية قادرة على تخريب رخاء الصين، ولا سيما في اعتمادها التجاري على الولايات المتحدة والاحتياطي الكبير من الدولار الذي تملكه، وهو تأكيد للطابع غير الصفري لبنية العلاقات الدولية.

(1) نجد هذه الطروحات المستقبلية في: زيبغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص 91-96.

- تختلف رؤية أوباما عن رؤية القائلين بالعزلة الأميركية، حيث تؤكد أن الولايات المتحدة لن تنسحب من دورها العالمي بسهولة، وتفيد بوضوح «أننا باقون على انتشارنا العالمي». لذا، يعتمد أوباما على «مبدأ ويلسون»، بمعنى السير على خطى الإدارات (الديمقراطية خصوصاً) التي استلمت مقاليد الحكم في المدة التي سبقت مرحلة الحرب الباردة، وكذلك إبان حرب فيتنام. وإدارته لن تتدخل مباشرة في الصراعات والحروب التي يمكن أن تستعر (وما أكثر التوقعات في هذا الاتجاه)، بل ستترك زمام التحرك لحلف شمال الأطلسي الذي أعيد صوغ دوره وبرنامجه في قمتي لشبونة وواشنطن، ولحليفتيها الرئيسيتين بريطانيا وفرنسا، كما فعلت في الحرب ضد ليبيا، أو كما تفعل اليوم في الحرب ضد التشاد. وستكتفي بالتوجيه والإشراف، ولا دور للتدخل المباشر إلا عند اللزوم.

- من أهم المتضمنات الاستراتيجية للقوة الذكية التي يمكن أن نجدها في ثنايا الأداء الاستراتيجي الأميركي تلك المتمثلة في الائتلافات الاستراتيجية والتشاركية في النظام الدولي بواسطة الغرب الموسع (الاتحاد الأوروبي)، أو الحلفاء الإقليميين (كتركيا)، أو حتى القوى الصاعدة (كالصين) في التبادل التجاري المرتفع بين البلدين، أو الخصوم التاريخيين (كروسيا)، وهذا ما اعتبره المحافظون تراجعاً، بقدر أنه تكتيكات وتكنيكات جديدة في صد محاولات التغيير غير المرغوب فيها في هذه المرحلة.

- تعاملت القوة الذكية الأميركية مع الفاعلين غير الدوليين بطريقة غير مباشرة، من خلال خلق قوة غير متماثلة تواجههم، بما يسمى ثنائية العنف؛ فالقاعدة أو داعش، على سبيل المثال، تصارعهما جماعات أخرى تختلف من مكان إلى آخر، كالصحوات العراقية أو الجيش السوري الحر أو قوى أخرى، لأن الحرب النظامية والقوة الخارجية لا تستطيعان من دون ذلك تحقيق نتائج طويلة المدى.

- يؤخذ على إدارة أوباما أنها لم تنجح في توظيف القوة الذكية توظيفاً فاعلاً، وبالتحديد في ما يتعلق باستخدام القوة العسكرية؛ فهذه القوة خيار ضرورة، كما وصفها جوزف ناي وآرميتاج. والحقيقة أن القوة العسكرية بقيت جامدة،

مع ضرورة استخدامها، لأنها الأداة الأهم في تحقيق الهيمنة والحفاظ عليها، وسلاح الردع ضد الخصوم الدوليين والإقليميين والفاعلين غير الدوليين. ويرى مفكرون جمهوريون كثر ضرورة استخدام القوة العسكرية في التعامل مع القضايا المهمة التي تمس مصالح الولايات المتحدة، ومنها قضية مقتل القنصل الأمريكي ومساعديه في ليبيا، وتمادي إيران في برنامجها النووي وفي تدخلها في سورية والعراق، بحسب رأي جون ماكين وأنصاره.

- أتاح الأداء السلمي لإدارة أوباما الفرصة للخصوم والمنافسين الدوليين، كروسيا الاتحادية، للتأثير في القضايا الدولية، وهذا ما يُلاحظ في سورية ومنطقة القرم الأوكرانية، فضلاً عن الخصوم الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، كإيران التي توسع نفوذها بلا وازع يردعها.

هذه الاستنتاجات لا تدفع بنا إلى القول إن الدور الأمريكي لن ينحسر على المستوى العالمي فحسب، بل أيضاً إلى الجزم بأن الحروب الأميركية على العالم وشعبه ستزداد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإن تعددت مراكز تنفيذها.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة تنويع استخدام مصادر القوة، كآلية للتغيير الدولي، لأن القوة الخشنة ما عادت الآلية الأمثل بين وسائل التغيير، ولا سيما مع الانكشاف الاستراتيجي للدول مهما تكن مكانتها أمام العامل التكنولوجي والمعلوماتي.

- التشديد على أهمية القوة الاقتصادية في دعم مقومات القوة الأخرى، فهي البنية التحتية لمجمل مركّبات القوة الشاملة الأخرى. ويتعين أن يعكس الاستثمار الأمثل للموارد وتدفق عوائد الاقتصاد الأمريكي (الناتج القومي الإجمالي) توجه الولايات المتحدة العالمي، وعدم إغفال الداخل الأمريكي الذي يمثل ذخراً لاستقرار أي دولة ويؤدي دوره في تعزيز الولاء والتلاحم الاجتماعي، وهذا ما عمل عليه أوباما.

- ضرورة قيام توافق بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري لضمان نجاح

القوة الذكية واستمرار أدائها، وإلا سينعكس خلاف ذلك سلبًا على مكانة الولايات المتحدة وقدرتها على الاستجابة للتحديات المتماثلة وغير المتماثلة.

- إن القرن الحادي والعشرين قرن انتشار القوة وتوسعها، ويتطلب ضبط إيقاع هذا الانتشار استراتيجيا ثابتة الأهداف، والقيادة العالمية والحفاظ على الهيمنة اللينة القائمة على التشاركية في النظام الدولي هما الحل الأمثل والفرصة السانحة لضبط التغيير وإدارته بما يتلاءم مع الاستراتيجية الأميركية الشاملة.

- استكمالًا للنقطة السابقة، نشير إلى أن دروس حربي العراق وأفغانستان، والتفرد بقيادة النظام الدولي اعتُبرا أمرًا مكلفًا جدًّا على المستويين الاقتصادي والعسكري، ولهما آثار في المجالات الأخرى المختلفة، ومقرب التطور الأمثل هو ما طرح سلفًا متمثلًا في القوة الذكية.

- إن القدرة وليست القوة هي التي تحدد مكانة الدولة، وبالتالي فإن روح المجازفة والمبادرة في التوظيف هي التي تحقق المردودات الناجعة على الصعد المختلفة، حتى وإن كانت النتائج سلبية في بعض المواضع، لأنها تعطي دروسًا مهمة من الممكن الاعتماد عليها في استشراف المستقبل. ويضمن الاستخدام الأمثل للقوة الذكية استمرار الهيمنة الأميركية عبر المواءمة والتكيف مع واقع النظام الدولي بما يلائم كل مرحلة.

المراجع

1 - العربية

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون: وهي مقدمة الكتاب المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر. أعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2000.

_____. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي. ط 3. بيروت: دار المعرفة، 1997.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 1997. 7 ج.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. سنن أبي داود. حققه وضبط نصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي. دمشق: دار الرسالة العالمية، 2000. 7 مج.

أبو سمرة، محمد. الإعلام السياسي. عمان: دار الياض للنشر والتوزيع، 2012.

أحمد، منال محمد محمد. إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009.

الإدريسي، عبد السلام ياسين. الاقتصاد الكلي. البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1986.

أسبين، ألبياندرو كاسترو. إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأميركية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب. ترجمة وفيقة إبراهيم؛ تدقيق محمد شومان. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

إسماعيل، وائل محمد. التغيير في النظام الدولي. بغداد: مكتبة السنهوري للطباعة والنشر، 2012.

الأسود، صادق. علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده. ط 3. بغداد: مطبعة السنهوري، 1990.

أشتي، فارس. مدخل إلى العلم بالسياسة. بيروت: دار بيسان، 2000.

ألبير، ميشال. تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد: الرأسمالية تناطح الرأسمالية. ترجمة بديع يوسف عطية. بيروت: دار الحمراء، 1996.

ألكساندر، فيدل. المدخل إلى علم الاقتصاد. ترجمة سري القدي. ط 2. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

إمام، إمام عبد الفتاح. الطاغية. ط 3 مزيده ومنقحة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.
أمين، هجير عدنان زكي. الاقتصاد الدولي: النظريات والتطبيقات. دمشق: دار الفكر، 2008.

إنديك، مارتن [وآخ.]. استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد. ترجمة سامي الكعكي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

أوتكين، أ. ني. النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين. ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي. ط 2. دمشق: دار المركز الثقافي، 2009.

أوضاع العالم 2011: 50 فكرة رئيسة للفهم: نهاية العالم الأحادي. تحت إشراف برتران بادوي ودومينيك فيدال؛ ترجمة جورجيت فرشخ فرنجية وماري يزبك. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2011-2012.

إيفانز، غراهام وجيفري نوينهام. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: المركز، 2004.

البيلاي، حازم. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000. (عالم المعرفة؛ 257)

بحيري، حسين علي. القوى الناعمة. القاهرة: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2008. (مفاهيم)

بدوي، محمد طه وليلى أمين مرسى. أصول علم العلاقات الدولية. ط 2. القاهرة: المكتب العربي الحديث، 1989.

براون، كريس. فهم العلاقات الدولية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: المركز، 2004.

بريجنسكي، زيغنيو. الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

_____. رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية. ترجمة فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.

_____. الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

بغدادى، عبد السلام إبراهيم. النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي. بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، 2011.

بكار، عبد الكريم. العولمة: طبيعتها - وسائلها - تحدياتها - التعامل معها. عمان: دار الإعلام، 2001.

البكري، جواد كاظم. فسخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية 2008. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011.

_____ . ما قبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأميركي 2012. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013.

بليث، مارك. التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسسي في القرن العشرين. ترجمة نيرمين صلاح الدين الزفتاوي؛ مراجعة سمير كريم. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011. (المشروع القومي للترجمة؛ 1728).

البنك الدولي. التقرير السنوي 2012. واشنطن: البنك، 2012.

_____ . الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي 2006. واشنطن: البنك، معهد فريزر، 2006.

بول، هيدلي. المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية. الترجمة والنشر باللغة العربية مركز الخليج للأبحاث. ط 3. دبي: المركز، 2006.

بيريه، جان. الذكاء والقيم المعنوية في الحرب. ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي. ط 3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

بيلي، فرانك. معجم بلاكويل للعلوم السياسية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: المركز، 2004.

بيليس، جون وستيف سميث. عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: المركز، 2004.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004. ترجمة فادي حمود [وآخ.]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سييري]، 2004.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011. تعريب عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سييري]، 2011.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2012. ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي [سييري]، 2012.

تشومسكي، نعوم. طموحات إمبريالية. ترجمة عمر الأيوبي. ط 2. بيروت: دار الكتاب العربي، 2011.

_____. الفوضى الجديدة.. دور أميركا في تفتيت المجتمعات العربية. ترجمة عمر الأيوبي. دمشق: فصلت للدراسات والترجمة والنشر، 2013. (شرق وغرب؛ 27)

التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.

تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011: عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد. نيويورك؛ جنيف: الأمم المتحدة، 2011.

توفلر، ألفن. حضارة الموجة الثالثة. ترجمة عصام الشيخ قاسم. ط 3. بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1998.

تيري، جانيس ج. السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة. ترجمة حسان البستاني. ط 2. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة علم السياسة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

_____. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. ط 2. بيروت: دار النهضة العربية، 2011.

الجماعات الإرهابية الدولية: حقيقتها.. أسباب النشوء.. تداعياتها.. وسبل العلاج. الجزائر: جامعة وهران، كلية العلوم السياسية، 2012.

جمعة، محمد مصطفى. التنبؤ الاستراتيجي: دراسة في تأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. ط 5 منقحة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011.

_____، وزارة الدفاع والإنتاج الحربي، هيئة البحوث العسكرية. حساب القوة الشاملة. القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر بالقوات المسلحة، 1990.

الجميل، صدام مريز. الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

الجنابي، حازم حمد موسى. إدارة التغيير: الاستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجًا. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

حبيب، كميل وأحمد عودي. قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية: إنكليزي/ إنكليزي/ عربي. بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005.

حتي، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

الحديثي، عباس غالي. نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.

الحرائي، أبو محمد الحسن بن علي. تحف العقول عن آل الرسول. قدّم له محمد الحسين الأعلمي. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، [د. ت.].

حرب، علي. ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

حسين، خليل. الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

_____. النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2008.

حسين، فوزي حسن. الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية. بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2009.

الحصري، ساطع. آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985. (سلسلة التراث القومي: الأعمال القومية لساطع الحصري؛ 6)

حمدان، محمد. القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013.

الحمداني، رفاه شهاب. نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية. عمان: دار وائل، 2014.

الخاقاني، بهاء الدين. الفوضى الخلاقة: استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة. بيروت: دار المحجة البيضاء، 2012.

الخزرجي، ثامر كامل محمد. العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. ط 2. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

الخشاقجي، محمد. دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الأميركي. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011.

خضر، بشارة. عملية الاندماج الأوربي، النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010. (دراسات استراتيجية؛ 151)

خيتاوي، محمد. الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية. دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

داود أوغلو، أحمد. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة نافع بشير وبرهان كوروغلو. ط 2. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

الدباغ، مصطفى. الإقناع: دليل تطوير الشخصية. عمان: دار الإسراء، 1996.

الدور المتغير للمعلومات في الحرب. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004. (دراسات عالمية؛ 53)

دورتي، جيمس وروبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

دو فرجيه، مورييس. مدخل إلى علم السياسة. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.

دييل، تيري ل. استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي. ترجمة وليد شحاتة. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. ط 2. [د. م.]: دار القلم، 1987.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. معجم مفردات ألفاظ القرآن. ضبطه وصرّحه وخرّج آياته وشواهد إبراهيم شمس الدين. ط 3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

رجب، إيمان أحمد. الدور الإقليمي. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009. (مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة)

الرمضاني، مازن إسماعيل. السياسة الخارجية: دراسة نظرية. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.

روبنسون، بول. قاموس الأمن الدولي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

ريحانا، سامي. العالم في مطلع القرن 21. بيروت: دار نوبليس للطباعة والنشر، 2009. ج 4.

ريستون، ولتر ب. أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا. ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري؛ مراجعة إبراهيم أحمد أبو عرقوب. عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1994.

ريوفيد، جوناثان. نافذة على الأعمال في: الصين، استراتيجية الاستثمار والدخول إلى الأسواق الصينية. ترجمة مجدي صابر وإيناس الوكيل. ط 2. القاهرة: مجموعة النيل العربية بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2012.

زعرور، هادي. توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية: أميركا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية. أسرار عسكرية تكشف للمرة الأولى وسيناريوهات دقيقة تروي الحروب المستقبلية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

زهر الدين، صالح. موسوعة الإمبراطورية الأميركية: قاموس الشخصيات الأميركية (I) (أ-ج). بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

_____. موسوعة الإمبراطورية الأميركية: قاموس الشخصيات الأميركية (II) (ح-ل). بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

_____. موسوعة الإمبراطورية الأميركية: قاموس الشخصيات الأميركية (III) (م-ي). بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

_____. موسوعة الإمبراطورية الأميركية: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأميركية. بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

_____. موسوعة الإمبراطورية الأميركية: المؤسسات في الولايات المتحدة الأميركية. بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

سامويلسون، بول أ. وويليام د. نوردهاوس. علم الاقتصاد. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2006.

سبيرو، جون إدلمان. سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية. ترجمة خالد قاسم؛ تحرير سمير حداد. عمان: دار الكتاب الأردني، 1998.

ستيغلتز، جوزف وليندا بيلمز. حرب الثلاثة تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق. بيروت: دار الكتاب العربي، 2008.

السعبري، بهاء عدنان. الاستراتيجية الأميركية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية؛ بيروت: دار المحجة البيضاء، 2012. (سلسلة جامعية؛ 1)

السعداني، خالد محمد. دراسات في فهم علم السياسة الحديث. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2004.

سعدي، محمد. مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 58)

سلان، باسكال. الليبرالية. ترجمة تمالدو محمد؛ مراجعة نوح الهرموزي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع؛ مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية، 2010.

سودربرج، نانسي. خرافة القوة العظمى: استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها. ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013. (المشروع القومي للترجمة؛ 2185)

سوندرز، ف. س. من الذي دفع للزّمار؟ الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب. ترجمة طلعت الشايب وعاصم الدسوقي. ط 4. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009. (المشروع القومي للترجمة؛ 279)

السيد حسين، عدنان. نظرية العلاقات الدولية. ط 3. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.

سيرى، جوليا ويوكي جانيه. تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية النشأة والجذور. ترجمة حسين عبد علي. ط 2. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2003.

شارب، جين. المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

شبيب، نبيل. حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي: الأسيرة البشرية بين عملاق يترنح ووليد حضاري إسلامي إنساني. [د. ن. : د. م.]، 2009. نسخة إلكترونية.

الشنقيطي، محمد بن عبد الله. جذور الإرهاب ما بين الواقع والافتراض: دراسة لنشأة الحركات والتنظيمات الإسلامية ما بعد 11 أيلول 2001. ط 2. الرياض: مكتبة العبيكان، 2011.

شوا، إيمي. عصر الإمبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها. نقله إلى العربية منذر محمود صالح محمد. الرياض: مكتبة العبيكان، 2011.

الصادق، علي. ماذا تعرف عن.. حزب الله. ترجمة محمد يلماز. ط 2. القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، 2007.

صالح، أحمد فايز. دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأميركية. القدس: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2011.

الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

الضاوي، مطيع. تحليل منطق الحكم الأميركي في إدارة النظام الدولي. القاهرة: دار ميرمين للنشر، 2002.

الطائي، طارق محمد ذنون. العلاقات الأميركية - الروسية بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012. (السلسلة الجامعية؛ 2)

الطباطبائي، محمد حسين. نهاية الحكمة. صححه وعلّق عليه عباس علي الزارعي السبزواري. ط 14. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1997.

الطيب، مولود زايد. علم الاجتماع السياسي. ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.

طشوش، هائل عبد المولى. العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2011. (سلسلة الدراسات؛ 7)

الطعان، عبد الرضا وصادق الأسود. مدخل إلى علم السياسة. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1986.

العادلي، محمد سليم. موسوعة الاقتصاد الدولي. القاهرة: مؤسسة مصر للأبحاث، 2004.

عبد الحكيم، أحمد عادل، هشام مرسي ووائل عادل. حرب اللاعنف: الخيار الثالث. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ أكاديمية التغيير، 2007. (سلسلة حرب اللاعنف)

عبد الحكيم، منصور. الإمبراطورية الأميركية: البداية.. والنهاية. ط 2. بيروت؛ دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2008.

عبد الحي، سماح عبد الصبور. القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013. تقديم نادية

محمود مصطفى. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014. (سلسلة الوعي الحضاري؛ 10)

عبد الحفي، وليد. مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002. (سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم السياسية)

_____. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، 1978-2010. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.

_____. مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

عبد الساتر، فيصل. من التوسع إلى الانكفاء: أميركا على مفترق طرق. عمان: إيراك للنشر والتوزيع، 2009.

عبد السلام، رفيق. الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011.

عبد الفتاح، إسماعيل. القيم السياسية في الإسلام. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001.

عبد الفتاح، بشير. تجديد الهيمنة الأمريكية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010. (أوراق الجزيرة؛ 18)

عبد المختار، محمد خضر وإنجي صلاح فريد عدوي. التفكير النمطي والإبداع. القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2011. (مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي)

عبد الملك، أنور. تغيير العالم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985. (عالم المعرفة؛ 95)

العزي، سويم. علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية. عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

العزي، غسان. سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000.

عطوان، خضر. القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار الجامعية، 2000.

عفانة، عزو إسماعيل سالم ونائلة نجيب الخزندار. التدريس الصفّي بالذكاءات المتعددة. عمان: دار المسيرة، 2007.

العقابي، علي عودة. العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2010.

العلواني، طه جابر. الأزمة الفكرية ومناهج التغيير: الآفاق والمنطلقات. ط 3. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1999. (سلسلة أبحاث علمية؛ 12)

العمار، منعم صاحي. التفكير الاستراتيجي وصناعة الهدف. بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2000.

_____. العراق ومنظومة الأمن الخليجي: دراسة في خيارات المرحلة القادمة. بغداد: مكتب الغفران للخدمات الطباعية، 2012.

_____. منازعات الذات (هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير) «الولايات المتحدة أنموذجاً». بغداد: المكتبة الوطنية، 2012.

_____. نحو عالم متعدد الأقطاب: التحالفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين «الإقليم الآسيوي أنموذجاً». بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001. (سلسلة دراسات إستراتيجية؛ 16)

_____. الهيمنة الأميركية وجدلية المواجهة: دراسة في صور المقاومة. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ 42)

عمرو، عابد. نظرية نهاية التاريخ ما بين النظرية والواقع. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

عواد، عامر هاشم. دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2011. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ 114)

العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية. تحرير فرانك جي لتشنر وجون بولي؛ ترجمة فاضل جتكر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

غارات، بوب. اثنتا عشرة مقدرة تنظيمية: تقويم الأفراد أثناء العمل. تعريب هشام الدجاني. الرياض: مكتبة العبيكان، 2004.

الفار، محمد جمال. المعجم الإعلامي: أول معجم شامل بكل المصطلحات الإعلامية المتداولة في العالم وتعريفاتها. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع؛ دار المشرق الثقافي، 2006.

الفارس، عبد الرزاق فارس. الأزمة المالية العالمية: الأسباب والتداعيات والحلول. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

فالتزر، ر. أفلاطون: تصويره لإله واحد ونظرة المسلمين في فلسفته. لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس وحسن عثمان. ط 2. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989. (كتب دائرة المعارف الإسلامية؛ 8)

فاينر، إدي وأرنولد براون. التفكير المستقبلي: كيف تفكر بوضوح في زمن التغيير. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008. (دراسات مترجمة؛ 30)

فايس، جويستان. الولايات المتحدة الأميركية وإدارة الحروب عن بُعد. ترجمة قاسم مقداد. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

فراج، عبد المجيد. القوة الشاملة للدولة: مؤشرات وقياسات. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997. (كراسات استراتيجية؛ 50)

فرحات، سامي. دور المؤسسات غير الحكومية في دعم صنع القرار الأميري. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008.

الفاقي، إبراهيم. التفكير السلبي والتفكير الإيجابي. ط 2. القاهرة: الراية للنشر، 2008. (سلسلة قوة التفكير؛ 2)

فوكوياما، فرانسيس. بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. نقله إلى العربية مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

_____. نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

قاموس المصطلحات الأمنية والعسكرية. القاهرة: وزارة الدفاع المصرية، 2001.
القرضاوي، يوسف. مستقبل الأصولية الإسلامية. ط 3. بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1998. (سلسلة ترشيد الصحوة)

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. تفسير القرطبي. ضبطه وحققه وقابل مخطوطاته سالم مصطفى البدري. ط 2. بيروت: دار الكتب العلمية، 2005.

القطاطشة، محمد حمد. النظام الاقتصادي السياسي الدولي. عمان: دار وائل للنشر، 2013.

قطب، سيد. معالم في الطريق. [د. م.]: مؤسسة التوحيد الخالص، 1997.
كاجان، روبرت. الجدل حول مستقبل القوة الأميركية. ترجمة وتعليق محمد العربي. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012. (أوراق؛ 4)

كانتور، روبرت د. السياسة الدولية المعاصرة. أعد الترجمة وقدم لها أحمد ظاهر. عمان: مركز الكتب الأردني، 1989.

كرلوف، ف. ي. إمبراطور كل الأرض، أو، خفايا النظام العالمي الجديد. ترجمة منتجب يونس. دمشق: دار علاء الدين، 2007.

كلاوزفيتز، كارل فون. الوجيه في الحرب. ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.

كليف، توني. الاستراتيجية والتكتيك عند لينين. ترجمة أشرف عمر. ط 2. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012.

كليتون، هيلاري رودام. القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010. (سلسلة ترجمات الزيتونة؛ 61)

كوبتشان، تشارلز. الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008. (سلسلة محاضرات الإمارات؛ 114)

الكيالي، عبد الوهاب وكامل زهيري (تحرير وإشراف). الموسوعة السياسية. اشترك في التحرير أسعد رزق [وآخ.]. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.

كيسنجر، هنري. الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة. ترجمة مالك فاضل الديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

كيندي، بول. نشوء وسقوط القوى العظمى. ترجمة مالك البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

لحام، س. م.، أ. فرح وم. أ. ياسين. القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية: إنكليزي - فرنسي - عربي. مراجعة ف. س. علوان. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

لوزيانين، س. غ. عودة روسيا إلى الشرق الكبير. ترجمة هاشم حمادي. بغداد: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

لوموان، فرانسواز. الاقتصاد الصيني. ترجمة صباح ممدوح كعدان. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010. (آفاق ثقافية؛ 82)

لويس، برنارد. أزمة الإسلام: الحرب الأقدس والإرهاب المندس، رؤية المحافظين الجدد واليمين الأميركي للإسلام المعاصر. ترجمة حازم مالك محسن. دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2013.

لييسشتز، سيمور. ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاحتمالات. ترجمة سامح داوود. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2004.

ليتل، ريتشارد. توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج. ترجمة هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

مالكي، أمحمد [وآخ.]. الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية. إعداد كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

مايسون، بول. انهيار الاقتصاد العالمي: نهاية عصر الجشع. ترجمة أنطوان باسيل. ط 2. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

المتغيرات الدولية وحقوق الإنسان. طرابلس: المركز الدولي لدراسات الكتاب الأخضر ليبيا، 1994.

المختار، شوقي. اليورو والبلدان النامية. دمشق: دار التقدم للنشر، 2005.

المدني، عبد الملك عبد العزيز. التطور التكنولوجي ودوره في عولمة السوق. الرياض: العيكان، 2009.

المديني، توفيق. وجه الرأسمالية الجديد (دراسة). دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2004.

مركز قيم للدراسات. رؤية الإمام الخامنتي في مواجهة الحرب الناعمة. بيروت: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011.

مزيري، علي محمد. الاقتصاد في النظام الدولي الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

المسافر، محمود خالد. العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب. بغداد: بيت الحكمة، 2002.

مستقبل القوة الأمريكية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012. (دراسات عالمية؛ 105)

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين. صحيح مسلم. صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء الكتب العربية، 2000. ج 5.

مصباح، زايد عبيد الله. السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. طرابلس: دار الرواد، 2002.

المصري، شفيق. النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر. قدم له محمد المجذوب. بيروت: دار العلم للملايين، 1992.

معزوز، عبد العالي. الإنترنت والاستلاب التقني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. (أوراق عربية؛ 8، قضايا في الإعلام والتواصل؛ 1)

المعموري، عبد علي كاظم. انكفاء الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية. بيروت: دار الساقى؛ بغداد: مركز العراق للدراسات، 2010. (سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)؛ 44)

_____. تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2007. ج 2.

_____. الطوفان القادم: توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

معوض، محمد. الحرب عن بُعد: دراسة في التكنولوجيا الحربية. طرابلس: دار الجنائن المعلقة، 2009.

المعيني، خالد. الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر، 2009. (فكر)

_____. الصراع الدولي بعد الحرب الباردة. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009. (فكر)

المعيني، عبد القادر. الجدل الفلسفي في السياسة. ط 2. عمان: دار أسامة، 2003.

مغاوري، محمود. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم الاقتصادات المتقدمة. القاهرة: دار الكتب المصرية، 2010.

المقابل، أمل. التعليم بالعصف الذهني تقنية المعلومات. مسقط: مطبعة وزارة التعليم والتربية، 2009.

المقاربات الإيجابية لبناء السلام. تحرير سنثيا سامبسون [وآخ.]; ترجمة فؤاد سروجي؛ مراجعة وتدقيق محمود الزواوي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.

_____. نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987.

مكرات، لاري. الفلسفة البراغماتية الجديدة. ترجمة سعاد عابدين. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011.

مكيافيلي، نيكولو. الأمير. تعريب وائل سمير. القاهرة: دار الخلود للنشر والتوزيع، 2010.

موسوعة أحداث القرن العشرين. القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000. 6 ج.

الموسوعة الفلسفية المختصرة. نقلها عن الإنكليزية فؤاد كامل، جلال العشري وعبد الرشيد الصادق؛ راجعها وأشرف عليها وأضاف شخصيات إسلامية زكي نجيب محمود. ط 2. بيروت: دار القلم، 2003.

الموسوي، مرتضى. الصراع الحضاري الغربي مع العالم الثالث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

المولى، سعود. أميركا: ديمقراطية الاستبداد: دراسة في علم الاجتماع السياسي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

مولر، جان ماري. استراتيجية العمل اللاعنفي. ترجمة ماري طوق؛ مراجعة أنطوان طوق ووليد صليبي. ط 2. بيروت: حركة حقوق الإنسان، 2007.

ميرل، مارسيل. سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن نافعة. بيروت: دار المستقبل العربي، 1986.

نافعة، حسن. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ناي، جوزف س. القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي؛ تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

_____. مفارقة القوة الأمريكية.. لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟. تعريب محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

نعمة، كاظم هاشم. نظرية العلاقات الدولية. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999.

النقيد، محمد سيف حيدر. نظرية «نهاية التاريخ» وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

هادي، عبد المجيد. إلى أين تذهب أميركا بالعالم؟. بيروت: دار الكتاب الجديد، 2011.

هارفي، ديفيد. الإمبريالية الجديدة. ترجمة وليد شحادة. بيروت: دار الحوار الثقافي، 2004.

هاس، ريتشارد ن. الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ. نقله إلى العربية أسعد كامل إلياس. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

هاسنر، بيير وجوستان فايس. واشنطن والعالم: معضلة القوة العظمى. ترجمة قاسم مقداد. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008. (قضايا راهنة؛ 13)

الهاشمي، مجد. الإعلام الدبلوماسي والسياسي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

الهرمزي، سيف نصرت توفيق. الحرب الأميركية على العراق: الدوافع الاستراتيجية والأبعاد الاقتصادية. بيروت: دار روافد، 2014.

_____. دليل النجاح والفلاح: نحو رؤية إيجابية للتحكم بالعقل الباطن. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2015.

هلال، وليام وكينث ب. تايلر. اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية - اجتماعية لعالم متغير. ترجمة حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

هنتجتون، صامويل ب. صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي. ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قنصوه. ط 2. [د. م.: د. ن.]، 1999.

_____. من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا. ترجمة أحمد مختار الجمال؛ مراجعة وتقديم السيد أمين شلبي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009. (المشروع القومي للترجمة؛ 1325)

هشام، ياسين عطية. القوة في العلاقات الدولية. القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر، 2000.

هيرست، بول وجراهام طومبسون. ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم. ترجمة فالح عبد الجبار. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001. (عالم المعرفة؛ 273)

هيكل، محمد حسنين. الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2003.

واكيم، جمال. صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011. ط 2. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

ودوورد، بوب. حروب أوباما: الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية. ترجمة هاني تابري. ط 2. بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.

وظفة، علي أسعد. بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

ونترز، ل. آلن وشهيد يوسف. الرقص مع العمالقة: الصين والهند والاقتصاد العالمي. ترجمة أحمد رمو. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012. (دراسات اقتصادية؛ 19)

يسوف، يامن خالد. واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

يسين، السيد [وآخ.]. العرب والعلومة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة أمين الخولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

اليوسف، يوسف خليفة. تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012. (أوراق عربية؛ 16، شؤون اقتصادية؛ 3)

دوريات

آبلسون، دونالد أ. «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية». المتابع الاستراتيجي: العدد 9-1، مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية (القسم الأول): تأثير مراكز الأبحاث الاستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، آذار/ مارس 2005.

إبراهيم، حبيب. «قوة الدولة وإمكانية قياسها». الفكر السياسي: العدد 33، 2008. إبراهيم، حسنين توفيق. «العلومة - الأبعاد والانعكاسات السياسية». عالم الفكر: السنة 28، العدد 2، كانون الأول/ ديسمبر 1999.

_____. «النظام الدولي الجديد في الفكر العربي». عالم الفكر: السنة 23، العددان 3-4، نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 1995.

أبو زيد، أحمد محمد. «معضلة الأمن اليمني - الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات». المستقبل العربي: السنة 36، العدد 414، آب/ أغسطس 2013.

أبو عامود، محمد سعد. «حرب باردة جديدة.. نقطة الصراع (سوريا)». المستقبل الإسلامي: العدد 215، صيف 2013.

أحمد، عزت السيد. «القيم بين التغير والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات». مجلة جامعة دمشق: السنة 27، العددان 1-2، 2011.

إسماعيل، وائل محمد. «التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤى نظرية». دراسات دولية: العدد 47، كانون الثاني/ يناير 2011.

_____ . «الهيمنة الأمريكية: رؤية في الاحتمال السياسي». مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: العدد 25، تموز/ يوليو 2008.

أنكر، كليتون ج. ومايكل د. بروك. «نحو استراتيجية عسكرية للحرب غير المتكافئة». مجلة كلية الملك خالد العسكرية: السنة 23، العدد 91، كانون الأول/ ديسمبر 2007.

البكري، جواد كاظم. «المنحدر المالي... العصف القادم للاقتصاد الأميركي». مجلة حمورابي للدراسات: السنة 1، العدد 4، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

بولك، وليام. «رؤية المحافظين الجدد للعالم: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي». دراسات سياسية (القاهرة): العدد 203، 2013.

بينيس، فيليس. «انتقال فاشل للسلطة: النفقات المتصاعدة لحرب العراق». المستقبل العربي: السنة 27، العدد 309، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

تالبوت، ستروب. «كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة». *IIP Digital*: تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

التركي، محمد عادل. «أبعاد التغير العالمي الشامل». مجلة قضايا (جامعة الحسن الثاني): العدد 12، خريف 2008.

تشومسكي، نعوم. «الاقتصاد الأميركي على المحك». فورن بوليسي (النسخة العربية): العدد 7، كانون الأول/ ديسمبر 2013.

«تقرير وكيل وزير الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات». الفكر السياسي: العدد 1، شتاء 1997.

ثابت، أحمد. «مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي: دور القوة والتوازن الدولي الجديد». السياسة الدولية: العدد 171، كانون الثاني/ يناير 2008.

الجدعان، مدحت محمد. «الرأسمالية الجديدة تخترق العالم الثالث». دراسات سياسية (جامعة لخضر باتنة): العدد 67، آذار/ مارس 2010.

جرجس، فواز. «سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط: نهاية النفوذ الأمريكي». ترجمة هاجر أبو زيد. شؤون دولية: العدد 89، شباط/ فبراير 2013.

جيكس، مارتن. «مستقبل الصين في النظام الدولي، الصين.. أي نوع من القوى العظمى ستكون؟». آفاق المستقبل: السنة 2، العدد 8، تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2010.

الخزندار، سامي وطارق الأسعد. «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة». دفاتر السياسة والقانون: العدد 6، كانون الثاني/ يناير 2012.

داحي، مصطفى. «العالم ما بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي». المعلوماتية: العدد 82، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

درويش، عيسى. «ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية». الفكر السياسي: العددان 11-12، خريف - شتاء 2001.

دوف، ماكليين. «التنافس التكنولوجي بين الشركات الكبرى للهواتف الذكية». التقنية اليوم: العدد 7، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

دويدار، حنان. «الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية». السياسة الدولية: العدد 127، كانون الثاني/ يناير 1997.

الربيعي، خليل. «أوروبا الجديدة وروسيا «توافق أم اختلاف»». نشرة أوراق دولية: العدد 151، 2008.

الرمضاني، مازن إسماعيل. «نحو تخطيط سياسي خارجي عربي». مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد): العدد 7، 1987.

ريتش، مايكل د. «مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية». IIP Digital: تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

الزعيبي، موسى. «الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء». الفكر السياسي: العدد 21، شتاء 2005.

الزعيبي، سلافة فاروق. «فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية». الباحث الإعلامي: العدد 8، آذار/ مارس 2010.

زكي، رمزي. «آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب». النهج: العدد 57، شتاء 2000.

شارب، جين. «دور الشباب في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية (دراسة حالة: كوريا الشمالية)». ترجمة منى شلبي. مجلة أكاديمية التغيير: العدد 4، آب/أغسطس 2013.

الشرقاوي، محمود سمير. «المشروعات المتعددة القوميات والشركات القابضة كوسيلة لقيامه». مجلة مصر المعاصرة: العدد 3، تشرين الأول/أكتوبر 1975.

شكر، علي. «الاتحاد الأوروبي: عملاق قدماء من طين». معلومات: العدد 114، أيار/مايو 2013.

الشياني، خلود. «سياسة القوة الذكية في العلاقات الدولية - الدول التي تنتهج سياسة القوة الذكية». مجلة منظمة حقوق الإنسان العالمية: العدد 12، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

عبد الخالق، جودة. «الإصلاح الاقتصادي: الفريضة الغائبة». بحوث اقتصادية عربية: العدد 7، ربيع 1997.

عبد الرحمن، خير الدين. «تلمس المستقبل ما بين التفكير العلمي والخيال». الباحثون: العدد 51، أيلول/سبتمبر 2011.

عبد الرحمن، عواطف. «الدراسات المستقبلية (الإشكاليات والآفاق)». عالم الفكر: السنة 18، العدد 4، آذار/مارس 1988.

عبد العزيز، إيمان. «أخلاقيات السياسة الدولية: مقارنة في سياق الديمقراطية والحرب». مجلة القانون والسياسة (جامعة لخضر باتنة): العدد 148، 2010.

العجلون، محمود وعامر إلياس شهدا. «السياسة النقدية للولايات المتحدة ما بعد الأزمة المالية 2008». مجلة العالم الاقتصادي: العدد 7، 2011.

العزي، غسان وسعد محيو. «نظام عالمي جديد؟». شؤون الأوسط: العدد 142، صيف 2012.

عطوان، خضر عباس. «الولايات المتحدة الأميركية والقبطية الدولية». قضايا سياسية (جامعة النهرين): العددان 29-30، 2012.

العلي، سامح. «فروض التغيير - الاستراتيجية الناجحة في إدارة المؤسسة». المجلة العلمية للتنمية الإدارية: العدد 5، 2007.

علي، سليم كاطع. «مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي». دراسات دولية: العدد 42، تشرين الأول/أكتوبر 2009.

العمار، منعم صاحي. «التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير (مقاربة في المقدمات)». قضايا سياسية: العددان 21-22، 2010.

العمري، زايد بن محمد حسن. «مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي». الدفاع الجوي (الرياض): العدد 3، أيلول/سبتمبر 2010.

فيرغسون، نيل. «القوة العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين». فورين بوليسي: شباط/فبراير 2005.

قاسم، منى. «الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي». النشرة الاقتصادية (بنك مصر): السنة 41، العدد 1، 1988.

القطارنة، يسار. «تعليق نقدي: حالة «خاصة»: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟». السياسة الدولية: العدد 188، نيسان/أبريل 2012.

كوكس، مايكل. «خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم: «القوة الذكية» بديل لثنائية «الصلابة» و«الناعمة». آفاق المستقبل: السنة 1، العدد 4، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2010.

المتابع الاستراتيجي: العدد 9-1، مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية (القسم الأول): تأثير مراكز الأبحاث الاستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، آذار/مارس 2005.

مطاوع، محمد أحمد. «تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا». السياسة الدولية: السنة 39، العدد 157، تموز/يوليو 2004.

المعموري، عبد علي كاظم. «الدولار الأمريكي.. مؤشرات جديدة». حوار الفكر: السنة 7، العددان 18-19، كانون الأول/ديسمبر 2012.

مقلد، حسين طلال. «المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي». مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: السنة 27، العدد 3، 2011.

مكي، دينا هانف. «نظرية المباريات في علاقات «إسرائيل» الدولية في ضوء علاقاتها مع دول الجوار». مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد): العدد 17، حزيران/يونيو 2013.

منصور، محمد إبراهيم. «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً». المستقبل العربي: السنة 36، العدد 416، تشرين الأول/أكتوبر 2013.

موسوي، سيد حسين. «أميركا والأزمة السورية». شؤون الأوسط: العدد 141، شتاء - ربيع 2012.

ميتكيس، هدى. «الصعود الصيني: التجليات والمحاذير». السياسة الدولية: العدد 167، كانون الثاني/يناير 2007.

نامق، بسمة خليل. «مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي». مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية: السنة 2، العدد 2، كانون الأول/ديسمبر 2009.

ناي، جوزف س. «كيف نتعامل مع إيران...؟». ملحق مجلة السياسة الخارجية (وزارة الخارجية الأميركية): العدد 217، آب/أغسطس 2013.

نصار، ولیم. «روسيا كقوة كبرى». المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 20، خريف 2008.

النعمي، أحمد نوري. «البنوية العصرية في العلاقات الدولية». مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد): العدد 46، 2013.

هاس، ريتشارد ن. «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة». مجلة السياسة الخارجية (وزارة الخارجية الأميركية): تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

هاشم، نوار جليل. «قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدولة كبرى». المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 25، شتاء 2009.

الهرمزي، سيف نصرت توفيق. «ظاهرة العنف في مصر ما بعد التغيير، الجذور - الأسباب - الحلول». شؤون سياسية (كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت): السنة 2، العدد 3، آب/أغسطس 2015.

وايت، ويليام. «علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطئ». التمويل والتنمية: السنة 46، العدد 4، كانون الثاني/ديسمبر 2009.

ولد المامي، محمد معاوية. «غزو الشركات المتعددة الجنسيات للوطن العربي». مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية (جامعة نواكشوط): العدد 2، 2009.

مؤتمرات وندوات

العمار، منعم صاحي. «التفكير الاستراتيجي». محاضرات أُلقيت على طلبة مرحلة الدكتوراه، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011-2012.

مراكز البحث الفكرية الألمانية - المصرية: نحو نهج مبتكر لإدارة المراكز الفكرية، المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز المعلومات بالتعاون مع مؤسسة كونرادايناور الألمانية، القاهرة، 2008.

الملتقى الإداري الثالث: إدارة التغيير ومتطلبات التغيير في العمل الإداري... نحو إدارة متغيرة فاعلة، الجمعية السعودية للإدارة، جدة، 29-30 آذار/مارس 2005.

الملتقى العلمي حول الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، الخرطوم، 2013/2/5-3.

مؤتمر الجمعية العربية لإدارة الموارد البشرية، شرم الشيخ، مصر، 19-23 كانون الأول/ديسمبر 2009.

المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 كانون الأول/ديسمبر 2012.

مؤتمر مصر وعالمنا العربي: التحديات القانونية والأبعاد الاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، المنصورة، جامعة المنصورة - كلية الحقوق، 2013.

ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 18 أيار/ مايو 2006.

تقارير ودراسات

«التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية». العدد 19. مركز البحوث والدراسات بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.

تكلا، ليلي. «ما بعد أوباما: وفاق أم صراع؟». مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة؛ 21، 2013.

ريحان، رمزية. «مقتربات النظر إلى السياسة». دليل الباحث، المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2008.

سالم، بول وأماندا كادليك. «تحديات العملية الانتقالية في ليبيا». دراسة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أوراق كارنيغي، بيروت، 14 حزيران/ يونيو 2012.

سلامة، صفاء. «فخ التغيير في مصر.. رؤية من الداخل والخارج». مركز البحوث والدراسات الكويتية، دراسات سياسية؛ 123، الكويت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

الشلبي، أمين. «ما بعد 30 يونيو (مصر) ثورة أم انقلاب؟ تحليل وجهة نظر الساسة الأمريكيان المتناقضة». مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة، الدوحة، 2013.

صندوق النقد الدولي. «قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي». نيسان/ أبريل 2012.

طارق، نوير. «دور الحكومة الداعم للتنافسية: «حالة مصر»». دراسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

عبد الشافي، عصام. «الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية». المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2011.

عبدو، عالية ياسين. «المساعدات الأميركية إلى مصر بين المثالية ومصالح السياسة الخارجية». مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2013.

العلي، منصور يحيى. «أوباما ما بين وعوده الانتخابية والتزاماته السياسية». أوراق استراتيجية؛ 33، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، نيسان/ أبريل 2013.

العيسوي، إبراهيم. «الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020». معهد التخطيط القومي، القاهرة، أيلول/ سبتمبر 2000.

غودي، ميشال وقيس الهمامي. «الاستشراف الاستراتيجي: المشاكل والمناهج». المعهد الأوروبي للاستشراف الإقليمي، كراس ليسور، الكراس رقم 20، 2005.

محمود، خالد وليد. «دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سلسلة دراسات، كانون الثاني/ يناير 2013.

«المساعدات الأميركية لليمن.. مرحلة ما بعد التغيير». تقرير وزارة الخارجية الأميركية، النسخة العربية، آذار/ مارس 2012.

الهيتمي، نوزاد عبد الرحمن. «الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي». ورقة عمل، إدارة التعاون الدولي، مجلس التخطيط، قطر، 2008.

أطروحات ورسائل

بري، عدنان ماجد عبد الرحمن. «النمذجة والمحاكاة باستخدام Excel, SIMAN, Arena, and General Purpose Simulation System (GPSS World)». جامعة الملك سعود، قسم بحوث العمليات، الرياض، تموز/ يوليو 2002.

بو زيد، تسنيم. «خيارات الرئيس أوباما في مواجهة إيران». كلية العلوم السياسية، جامعة لخضر باتنه، الجزائر، أوراق استراتيجية، العدد 122، كانون الثاني/ يناير 2013.

الحسيني، نصر محمد علي. «النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأميركية (دراسة حالة الحرب على العراق 2003)». إشراف منعم صاحي العمار. أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2012.

شنجار، عبد الكريم جابر. «دراسة تحليلية لظاهرتي التملك والاندماج الاقتصادي مع التركيز على القطاع المصرفي - تجارب عالمية». أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005.

علي، عبد الله حسن. «استخدام أسلوب المحاكاة في حل بعض نماذج بحوث العمليات». دراسة، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2007.

عمران، مهند علي. «أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة، دراسة حالة ألمانيا الاتحادية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003.

لحيمر، سارة عبد الوهاب. «تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية: دول الاتحاد الأوروبي ودول الكوميسا للفترة (1980-2007)». جامعة الكرك، عمان، 2011.

المرسومي، عماد مؤيد جاسم محمد. «أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية - التنمية البشرية أنموذجاً». أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006-2007.

المطيري، عبد العزيز بن غويزي. «الكونفوشيوسية». بحث غير منشور، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية، الرياض، 2001.

2- الأجنبية

Books

Abelson, Donald E. *American Think-Tanks and their Role in US Foreign Policy*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Avoiding War: Problems of Crisis Management. Edited by Alexander L. George; with Contributions by Yaacov Bar-Siman-Tov [et al.]. San Francisco: Westview Press, 1991.

- Bremmer, Ian. *Every Nation for Itself: Winners and Losers in a G-Zero World*. New York: Penguin Group, Portfolio, 2012.
- Brookings Annual Report 2010*. Washington, DC: The Brookings Institution, 2011.
- Chung, Young-Iob. *South Korea in the Fast Line: Economic Development and Capital Formation*. Oxford: Oxford University Press, 2011.
- Cordesman, Anthony H., Robert M. Shelala II and Omar Mohamed. *Yemen and U.S. Security*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies [CSIS], 2013.
- CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America*. Coauthors Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, Jr.. Washington, DC: Center for Strategic International Studies [CSIS], 2007.
- Davis, Harry R. and Robert C. Good (eds.). *Reinhold Niebuhr on Politics; His Political Philosophy and Its Application to our Age as Expressed in his Writings*. New York: Charles Scribner's Sons, [1960].
- Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security, Symposium Three: Employing Smart Power*. Co-sponsored by CACI International Inc [CACI] and the U.S. Naval Institute [USNI]. Virginia: CACI, 2009.
- Gelb, Leslie H. *Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy*. New York: Harper Collins, 2009.
- Global Trends 2030: Alternative Worlds: A Publication of the National Intelligence Council*. Washington, DC: Office of the Director of National Intelligence, 2012.
- Gordon, John Steele. *An Empire of Wealth: The Epic History of American Power*. New York: Harper Collins, 2004.
- Jeffrey, James F. *Moving to Decision: U.S. Policy Toward Iran*. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2013. (Strategic Report; 10)
- McGann, James G. *2010 Global Go to Think Tanks Index Report*. Philadelphia, PA: Think Tanks and Civil Societies Program, 2011.
- Nye, Joseph S. (Jr.). *The Future of Power*. New York: The Perseus Books Group, 2011.
- Park, Jae-kyung. *China-U.S. Relations in East Asia: Strategic Rivalry and Korea's Choice*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies [CSIS], 2013.
- Rabasa, Angel [et al.]. *Building Moderate Muslim Networks*. 2nd ed. Santa Monica: RAND Corp., 2012.

SIPRI Yearbook 2013: Armaments, Disarmament and International Security. Oxford: Oxford University Press on behalf of Stockholm International Peace Research Institute, [2013].

Slaughter, Matthew J. *How U.S. Multinational Companies Strengthen the U.S. Economy*. New York: Business Roundtable; The United States Council Foundation, 2009.

World Economic Outlook September 2006: Financial Systems and Economic Cycles. Washington, DC: International Monetary Fund, 2006.

Periodicals

Baban, Inessa and Zaur Shiriyev. «The U.S. South Caucasus Strategy and Azerbaijan.» *Turkish Policy Quarterly*: vol. 9, no. 2, 2011.

Dahl, Robert A. «The Concept of Power.» *Behavioral Science*: vol. 2, no. 3, July 1957.

Haass, Richard. «Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective.» *US Foreign Policy Agenda*: vol. 7, no. 3, November 2002.

Kramer, Martin. «Hamas, Hezbollah and Iran: The Challenges for Israel and the West.» *The Sydney Papers*: vol. 18, nos. 3-4, Winter-Spring 2006.

Mearsheimer, John J. «Why the Ukraine Crisis is the West's Fault: The Liberal Delusions that Provoked Putin.» *Foreign Affairs*: vol. 93, no. 5, September - October 2014.

Reports and Studies

Axton, Gary. «Implications of the US withdrawal from the Nuclear Anti Ballistic Missile Treaty.» Center for Strategic and International Studies [CSIS], Washington, DC, 1 April 2010.

Bijian, Zheng. «China's Peaceful Rise: Speeches of Zheng Bijian 1997-2004.» The Brookings Institution, June 2005.

Cordesman, Anthony H. «Syria, U.S. Power Projection, and the Search for an «Equalizer».» Center for Strategic and International Studies [CSIS], 9 October 2012.

Goldgeier, James and Kurt Volker (Co-Chairs). «Setting Priorities for American Leadership: A New National Security Strategy for the United States.» Project for a United and Strong America, March 2013.

Government Accountability Office. «The Debt Limit: History and Recent Increases.» 8 September 2010.

Jones, James L. «Remarks by National Security Adviser Jones at 45th Munich Conference on Security Policy.» Council on Foreign Relations, 8 February 2009.

«National Security Strategy of the U.S. in the First Decade of XXI Century.» Central Intelligence Agency, Washington, DC, February 2013.

Sharp, Jeremy M. and Christopher M. Blanchard. «Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response.» Congressional Research Service, CRS Report for Congress, 14 June 2013.

Singh, Michael. «How to Jumpstart U.S. Strategy toward Iran.» The Washington Institute, Washington DC, Policy Watch 2040, 25 February 2013.

المصادر الإلكترونية

ألترمان، جون بي. «الليرياليون الجدد.. عمالة تحت الطلب.» ترجمة إبراهيم عرفة أحمد. صيد الفوائد، على الرابط: <<https://saaaid.net/mktarat/almani/50.htm>>.

أبو نار، محمد. «الحرية أعظم القيم السياسية.» السياسي. كوم: 2012/4/17. <http://www.elsyasi.com/print_article.aspx?id=888>.

«الاقتصاد.» بيانات وزارة الخارجية الأمريكية، <<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/09/200809121524071iameruoy0.648678.html#axzz2U3uiKLew>>.

«أوباما يعمل على تحجيم الدور الأمريكي العسكري في ليبيا.» CNN بالعربية: 2013/2/7.

<<http://arabic.cnn.com/2011/libya.2011/3/19/limit.obama/index.html>>.

البنك الدولي. «الاتحاد الأوروبي.» على الرابط: <<http://data.albankaldawli.org/region/EUU>>.

البنك الدولي. «الصين.» على الرابط: <<http://data.albankaldawli.org/country/china>>.

«التغير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التقرير الاستراتيجي العربي.» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006-2007:

<<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB35.HTM>>.

«التغيير: علم النفس». مجلة الابتسامة: لغة لا تحتاج إلى ترجمة:
<http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_251793.html>.

جاء الله، محمد. «المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية». السياسة الدولية:
العدد 127، كانون الثاني/يناير 1997. <<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=21683&eid=1746>>.

الجهني، محمد فالح. «الدراسات المستقبلية شغف العلم.. و.. إشكالات المنهج». المعرفة:
2009/10/17. <http://www.almaref.h.net/show_content_sub.php?CUV=362&Model=M&SubModel=138&ID=455&ShowAll=On>.

«الخارجية الأمريكية: المالكي تجاهل تحذيرنا من «داعش» ورفض نشر الجيش
في الموصل». Xendan: 24/7/2014. <<http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=679&Jor>>.

الزعاترة، ياسر. «من «العدو البعيد» إلى «العدو القريب»». الجزيرة.نت:
2012/12/6. <<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e2963cdd-0078-4f64-a0b9-f07034d52be7>>.

سالم، صلاح. «الصراع الروسي الأوكراني حول الأسطول وشبه جزيرة القرم». السياسة الدولية:
النسخة الإلكترونية. <<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217966&eid=478>>.

السقا، محمد إبراهيم. «المنحدر المالي الأمريكي ومصطلح الإعلام». الاقتصادية:
2012/11/13. <http://www.aleqt.com/2012/11/13/article_709096.html>.

شليبي، أمين. «هنري كيسنجر ودبلوماسية الوفاق الدولي». الأهرام الرقمي.
<<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214148&eid=286>>.

الصدى، فهد. «إعدام اقتصادي». اليوم: 2013/11/20. <<http://www.alyaum.com/article/3104291>>.

عابد، سعود. «الدراسات المستقبلية ومحاكاة الواقع». الرياض: 2011/2/24.
<<http://www.alriyadh.com/607560>>.

عبد، جلال الحاج. «القراءات المستقبلية». 2011/5/23. <<http://www.jalalalhajabed.com/futurology.pdf>>.

عبد العاطي، عمرو. «مؤسسات الفكر والرأي (Think Tanks) والسياسية الخارجية الأمريكية». بحث منشور على الرابط: <https://groups.google.com/forum/?fromgroups=#!msg/fayad61/gSE10SUGhcE/pBUG8Z08wqEJ>.

عطا الله، أكرم. «إمبراطورية المصالح: قراءة في صناعة القرار الطريق إلى التغيير!». دراسات، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن. [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/340.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/340.htm).

علام، مصطفى شفيق. «القوى الكبرى وضوابط التغيرات الاستراتيجية.. الولايات المتحدة نموذجاً»: <http://www.muslim.org/vb/showthread.php?416767-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8-A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D-9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%8B%D8%A7>.

علي، أمير خليل. «مهمة ماركس: التغيير لا الفهم - تفكيك الماركسية ج 3». الحوار المتمدن: 2011 / 7 / 24. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268552>.

«فرانيس فوكوياما: من مقولة «نهاية التاريخ» إلى أطروحة نهاية سيطرة العم سام». ترجمة هندعروب. بيان اليوم: النسخة الإلكترونية. <http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article&tmpl=component&id=24021>.

قاعدة بيانات معهد سيبري لأبحاث السلام الدولي الخاص بمستويات الإنفاق والوفاق مع باقي دول العالم: <http://www.sipri.org/databases/armstransfers>. القياتي، محمد. «المعونات الأمريكية سلاح السيطرة على العالم». شبكة الأخبار العربية. <http://www.anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=35621>.

«الكاتب الأمريكي «دويل ماكمانوس: أمريكا غير قادرة على إنهاء معاناة الشعب السوري». كل الوطن (الرياض): 2013 / 12 / 19. <http://www.kolalwatn.net/news43291>.

كوتدين، وليام. «التحول الديمقراطي». مجلة أكاديمية التغيير (فيينا): 2010، النسخة الإلكترونية: <http://aoc.fm/site/node/40>.

مرهون، عبد الجليل زيد. «الدستور الأوروبي.. الأمل والتحدي». الرياض:
<<http://www.alriyadh.com/15022>>. 4 / 6 / 2004، على الرابط:

مقررات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2010:
<http://www.itu.int/net/itunews/issues/2010/09/pdf/201009_20-ar.pdf>.

منصور، سامي. «العزلة الأميركية بين الرجاء والواقع». مجلة الكتاب العربي، النسخة
الإلكترونية: <<http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=4689&ID=245>>.

منهل، علي عجيل. «حزب الشاي والرئيس الأميركي أوباما والبعد العنصري في
الحملة». الحوار المتمدن: 6 / 11 / 2010. <<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234406>>.

ناي، جوزف س. «أميركا واستعادة «القوة الذكية»». Project Syndicate: 11/12/2007. <<http://www.project-syndicate.org/commentary/recovering-america-s-smart-power/arabic>>

_____. «الدبلوماسية الجديدة في ترسانة القوة الذكية». الاقتصادية: 14 / 2 / 2010.
<http://www.aleqt.com/2010/02/14/article_349292.html>.

_____. «القرن الصيني لم يهل علينا بعد». السقيلية: 27 / 5 / 2010: <<http://www.alskilbieh.com/modules.php?name=Forums&file=viewtopic&t=9395>>.

_____. «هل تحل القوة الاقتصادية في محل القوة العسكرية؟». Project Syndicate: 6/6/2011. <<http://www.project-syndicate.org/commentary/has-economic-power-replaced-military-might/arabic>>.

«نبذة عن مجموعة «بريك»». موقع قناة روسيا اليوم:
<http://arabic.rt.com/news_all_news/info/29916/>.

النيرب، باسل. «الإعلام الاجتماعي إعلام التغيير». البيان: العدد 248، آذار 2011،
النسخة الإلكترونية: <<http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=755>>.

الهرمزي، سيف نصرت. «فلسفة التغيير». الحوار المتمدن: 10 / 4 / 2012.
<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302783>>.

هيكلية التعليم في الولايات المتحدة، وزارة الخارجية الأميركية، على موقعها الرسمي:
<<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2009/06/20090610102740ssissirdile0.5241663.html#axzz2U3uiKLew>>.

ويتز، ريتشارد. «أوباما والعقبة الروسية.» ترجمة أمين علي. Project Syndicate: 16/7/2013. <<http://www.project-syndicate.org/commentary/russia-rejects-obama-s-nuclear-disarmament-agenda-by-richard-weitz/.<arabic#wmHb38ArYQhIkPIM.99>>.

«Army Releases Sustainability Report 2012.» *U.S. Army*: 31 October 2012. <http://www.army.mil/article/89984/Army_Releases_Sustainability_Report_2012/>.

Bush, George. «President Bush Outlines Iraqi Threat.» The White House, 7 October 2002. <<http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/10/20021007-8.html>>.

«Fiscal Cliff Complete Coverage.» *CNBC*: 1/1/2013. <<http://www.cnbc.com/id/100289921>>.

Fiscal Year 2012 Research Activity, Rand Corporation: <<http://www.rand.org/about/funding.html>>.

Fischer, Joschka. «An Answer to the Russian Challenge.» *Project Syndicate*: 6/1/2009. <<http://www.project-syndicate.org/commentary/an-answer-to-the-russian-challenge?barrier=true>>.

«General Martin Dempsey Says North Korean Provocations Fit Long Pattern.» *The Daily Universe*, 5/4/2013. <<http://universe.byu.edu/2013/04/05/general-martin-dempsey-says-north-korean-provocations-fit-long-pattern/>>.

Global 500. <<http://fortune.com/global500/wal-mart-stores-1>>.

Human Rights in Tibet: <<http://freetibet.org/about/humanrightstibet>>.

International Monetary Fund. «World Economic and Financial Surveys World, Economic Outlook Database.» April 2012. <<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01/weodata/weorept.aspx>>.

«International Scholarships For Yemenis.» Arab American Institute. <<http://www.aaiusa.org/pages/scholarships/>>.

«Iran Defense Chief: Russia Unreliable.» *Press TV*: 27/9/2010. <<http://edition.presstv.ir/detail/fa/144103.html>>.

Iwan, Lee. «Difference between a Global, Transnational, International and Multinational Company.» *Word Press*: 18/6/2007. <<http://lceiwan.wordpress.com/2007/06/18/difference-between-a-global-transnational-international-and-multinational-company/>>.

Jeffrey, James F. and Thomas Pickering. «Year of Decision: U.S. Policy toward Iran in 2013.» The Washington Institute, Washington DC, Policy Watch 2036, 12 February 2013. <<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/year-of-decision-u.s.-policy-toward-iran-in-2013>>.

- Miller, Greg. «CIA Ramping up Covert Training Program for Moderate Syrian Rebels.» *The Washington Post*: 2/10/2013. <https://www.washingtonpost.com/world/national-security/cia-ramping-up-covert-training-program-for-moderate-syrian-rebels/2013/10/02/a0bba084-2af6-11e3-8ade-af23cda135e_story.html>.
- Nye, Joseph S. (Jr.). «The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective.» *Foreign Affairs*: vol. 89, no. 6, November - December 2010. <<http://www.foreignaffairs.com/articles/66796/joseph-s-nye-jr/the-future-of-american-power>>.
- _____. «The Information Revolution Gets Political.» *Project Syndicate*: 7/2/2013. <<http://www.project-syndicate.org/commentary/information-technology-s-political-implications-by-joseph-s-nye>>.
- _____. «The Reality of Virtual Power.» *Project Syndicate*: 2/2/2011. <<http://www.project-syndicate.org/commentary/the-reality-of-virtual-power?barrier=true>>.
- _____. «Think Again: Soft Power.» *Foreign Policy*: 23/2/2006. <http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3393>.
- «Obama Urges Iraqis to Unite because 'the Wolf's at the Door'.» *Reuters*: 19/8/2014. <<http://in.reuters.com/article/2014/08/18/us-iraq-security-obama-idINKBN0GI22J20140818>>.
- «Security Council Approves «No-Fly Zone» over Libya, Authorizing «All Necessary Measures» to Protect Civilians, by Vote of 10 in Favour with 5 Abstentions.» *Security Council*: 17 March 2011. <<http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10200.doc.htm>>.
- Thompson, C. Bradley. «Neoconservatism Unmasked.» *Cato Unbound*: 7/3/2011. <<http://www.cato-unbound.org/2011/03/07/c-bradley-thompson/neoconservatism-unmasked>>.
- «Trade to Remain Subdued in 2013 after Sluggish Growth in 2012 as European Economies Continue to Struggle.» World Trade Organization: 10 April 2013. <http://www.wto.org/english/news_e/pr688_e.htm>.
- «United States GDP - Composition by Sector.» *CIA World Factbook*: 6 December 2013. <http://www.indexmundi.com/united_states/gdp_composition_by_sector.html>.
- «USA Economy in Brief. U.S. Dept. of State, International Information Programs.» Archived from the Original on: 12/3/2008. <http://test2.wikipedia.org/wiki/United_States>.

فهرس عام

- أ-
 آذربيجان: 305
 آرميتاج، ريتشارد: 11، 17، 55، 63، 99، 147، 209، 240، 283، 328، 390، 405، 410-411
 آسيا: 143، 167، 251، 284-285، 303
 آسيا الوسطى: 200، 303، 311
 آليات التغيير: 96
 الآليات الدولية: 69
 الآلية الإعلامية: 107، 224
 الآلية الاقتصادية: 96، 101، 103
 الآلية الثقافية: 110
 الآلية الخشنة: 96، 98-99، 136
 الآلية الدبلوماسية: 104
 الآلية الذكية: 99
 الآلية الصلبة: 96، 99، 101، 277
 الآلية العسكرية: 17، 96، 100
 136، 410
 الآلية المعلوماتية: 109، 224
 الآلية الناعمة: 97-99، 103-104، 106
 آيزنشتات، سيمون: 184
 الابتكارات التكنولوجية: 212
 الابتكارات العلمية: 113
 أبشاي، ديفيد: 147
 ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: 79
 أبو أنس الليبي انظر الرقيعي، نزيه
 عبد الحميد (أبو أنس الليبي)
 أبين (مدينة، اليمن): 258
 الاتجاه الفلسفي التجديدي: 120
 الاتجاهات السياسية: 384
 الاتجاهات النفسية: 224
 الاتحاد الأوروبي: 13، 15-16، 18، 60، 114، 130، 165، 172، 178، 214، 244-245، 252، 287، 290، 306-313، 330، 368، 388، 397، 408، 411
 الاتحاد السوفياتي: 13، 97-98، 100، 102، 149، 155، 163، 243، 280، 291، 297، 299، 305، 323، 363
 الاتصال الاستراتيجي: 106

280، 319-320، 332-333،
 362، 372، 374، 376، 378،
 384، 389، 392-394، 396-
 397، 406، 410
 الأداء الاستراتيجي الأميركي: 17،
 25، 54، 103، 234، 238،
 242، 245، 247، 251، 271،
 279-280، 282، 363، 374،
 376، 405، 410-411
 الأداء الاقتصادي الأميركي: 15، 320
 الأداء الخشن: 365-366
 الأداء السلمي: 18، 338، 365،
 387، 410، 412
 الأداء السياسي الدولي: 387
 الإدارة الاستراتيجية: 92، 118
 الإدارة الأميركية: 10-11، 142،
 165، 168، 202، 204، 210،
 260، 262-263، 276، 280،
 315-316، 389
 إدارة أوباما (2009-2016): 14-
 15، 18، 23، 62-63، 82،
 133، 156، 166، 200، 205،
 216، 220، 240، 242، 248،
 250، 254-255، 261، 273-
 275، 298، 311، 315، 326،
 332، 338، 365-365، 369،
 372، 377-378، 380، 387،
 392، 395، 402، 407-408،
 411-412
 إدارة بوش الابن (2001-2009):
 11، 15، 17، 55، 63-64،

اتفاقية التجارة الحرة: 401
 اتفاقية جامايكا (1976): 190
 الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية
 والتجارة (الغات) (1947):
 221، 231
 الأجندة الغربية: 303
 الاحتقان الطائفي: 325
 الاحتقان المجتمعي: 277
 الاحتلال الأميركي لأفغانستان
 (2001): 324
 الاحتلال الأميركي للعراق (2003):
 11، 128، 197-198، 202،
 278، 311، 324
 أحداث 10 حزيران/يونيو 2014
 (العراق): 268
 أحداث 30 حزيران/يونيو 2013
 (مصر): 260
 الأحزاب السياسية: 118
 الأحزاب اليسارية: 90
 أحمددي نجاد، محمود: 277
 الإخفاق الاستراتيجي: 364
 الإخفاق الاقتصادي: 260
 الإخفاق العسكري الأميركي: 197،
 200-201، 338، 388
 394-396، 405، 407
 الإخوان المسلمون: 260
 الأداء الاستراتيجي: 9-12، 53، 78،
 90، 104، 114، 152، 154،
 196، 205، 209-210، 237،
 239، 244، 247-248، 260،

- الأرجنتين: 144
الأردن: 261
أرسطو: 395
الإرهاب الإعلامي: 200
الإرهاب الإلكتروني: 200
الإرهاب الدولي: 59، 65
الإرهاب العسكري: 200
الازدهار الاقتصادي: 102، 239، 380
الأزمة الأوكرانية: 297، 301، 306
الأزمة السورية: 15، 261، 266، 297، 393
الأزمة المالية العالمية (1929) انظر الكساد العظيم (1929)
الأزمة المالية العالمية (2008): 15، 61، 63، 166، 179-180، 191-193، 202-204، 211، 214، 216، 226، 247، 267، 314-315، 361، 364، 367-387، 370، 379، 382، 387-408، 388
الأزمة اليونانية: 308
الأساطيل البحرية: 162
إسبانيا: 399
الاستبدادية: 76، 91، 280
الاستثمارات الأجنبية: 213-217، 229، 232، 292-293، 295
الاستثمارات الاقتصادية: 13، 211
الاستثمارات الأميركية: 211، 214، 217، 219
الاستخدام الرشيد للقوة: 14، 60، 206، 406
75، 120، 137، 151، 160، 196، 203، 240، 242، 248، 271-272، 278، 303، 316، 365، 375، 378-379، 387، 393، 395، 399، 405-406، 408، 410
إدارة التغيير الدولي: 90-92، 115، 246-248، 257، 261، 265، 270، 320، 328، 332، 338، 379، 385، 390-391، 393، 397-399، 407، 409، 413
إدارة روزفلت (فرانكلين روزفلت/ 1933-1945): 400
إدارة كارتر (جيمي كارتر / 1977-1981): 57، 136، 219
إدارة كليتون (بيل كليتون / 1993-2001): 54، 242، 248، 372
الأدوات الاقتصادية: 104، 210
الأدوات الثقافية: 103
الأدوات الدبلوماسية: 243، 283
الأدوات العسكرية: 104، 243، 380
الأدوات الناعمة: 248
الإذاعات الموجهة: 105
الإرادة الأميركية: 136، 156
الإرادة الدولية: 155
الإرادة السياسية: 308
الإرادة الوطنية: 49
الإرباك الاستراتيجي: 362، 365، 407
أربيل: 268

- استخدام القوة: 44-45
- الاستراتيجية الإصلاحية: 90
- الاستراتيجية الاقتصادية: 352
- الاستراتيجية الاقتصادية الأميركية: 184، 240
- الاستراتيجية الأمنية: 397
- الاستراتيجية الأميركية: 10، 14، 19، 22-23، 25، 55-56، 58، 60، 73، 120، 164، 201، 209، 211، 220-221، 234، 237، 239، 248، 264، 272-273، 277-278، 328، 332، 339، 363، 372-373، 399
- الاستراتيجية التصالحية: 391
- الاستراتيجية الثورية: 90
- الاستراتيجية الخشنة/الصلبة: 339
- الاستراتيجية الدفاعية الأميركية: 67
- الاستراتيجية الذكية: 397
- الاستراتيجية السياسية: 352
- الاستراتيجية الشاملة: 61، 64، 136-137، 184، 237-238، 243، 352، 358، 366، 376، 399
- الاستراتيجية العالمية: 228
- الاستراتيجية العسكرية: 169، 237، 240، 287، 311، 352
- الاستراتيجية القسرية: 391
- الاستراتيجية القومية: 49
- الاستراتيجية المرنة/الناعمة: 339
- الاستراتيجية المزدوجة (الخشنة/الصلبة - الناعمة): 339
- الاستراتيجية المستقبلية: 362
- الاستراتيجية الناعمة: 237
- استراتيجيات الحرب: 66
- استراتيجية الإنفاق: 166
- استراتيجية الحرب الوقائية: 364
- استراتيجية المقاربة: 355
- استراتيجية الوقاية الأميركية: 273
- الاستشراف الاستراتيجي: 362
- الاستعمار الأوروبي: 398
- الاستقرار الاجتماعي: 353
- الاستقرار الاقتصادي: 259، 340، 353
- الاستقرار الإقليمي: 287
- الاستقرار السياسي: 259، 330
- الاستقرار العالمي: 152، 174، 199، 287، 397
- الاستهلاك العالمي: 290
- إستونيا: 309
- إسحق، ألن: 33
- الأسد، بشار: 262-265، 330
- إسرائيل: 137، 142، 145، 149-150، 251، 259، 261، 264-265، 269، 277، 279، 304، 325-326، 330-332، 374
- اسطنبول: 262
- الإسلام: 70، 130
- الإسلام السياسي: 259
- الإسلام المتشدد: 199، 264-265، 332، 364

- الإسلام المعتدل: 331-332
- الأسلحة الأميركية: 170، 298-299
- الأسلحة البيولوجية: 162، 244
- الأسلحة التقليدية: 69، 167، 298-304، 299
- أسلحة الدمار الشامل: 64، 197-198، 280، 283-284، 391، 393
- الأسلحة الذكية: 65، 173
- أسلحة العراق: 137
- الأسلحة الغربية: 299
- الأسلحة الكيماوية: 162، 266-267
- الأسلحة النووية: 162-163، 244، 272-273، 278-279، 281، 297-298، 377
- أسلوب كوهين: 49
- الأسواق الأميركية: 186
- الأسواق الخارجية: 68
- الأسواق الصينية: 183
- الأسواق العالمية الاستهلاكية: 228
- الأسواق العالمية المطلقة: 132
- أسواق المال: 309
- أسواق المال الأميركية: 269
- الاشتراكات: 132، 140، 388
- الاشتراكات الفاشية: 302
- أشكال القوة: 50، 60، 62، 64، 68، 72، 210
- الإصلاح الاقتصادي: 87، 243، 269
- إصلاح التعليم: 129
- الإصلاح الديمقراطي: 243
- الإصلاح السياسي: 83
- الأصول الفكرية: 12، 24
- الأصول الفكرية الأميركية: 25
- الأصول المادية: 12، 270
- الأصول المالية: 370
- الاضطراب السياسي: 259
- إعادة إعمار العراق: 137
- الاعتماد الاقتصادي المتبادل: 101، 296، 313، 378
- الإعلام الجديد: 110
- الإعلام اللين: 108
- الإعلام الموجّه: 107
- اغتيال رفيق الحريري (2005): 331
- الإغراء المادي: 103
- أفريقيا: 143، 162، 251
- أفغانستان: 75، 130، 135، 137، 200-202، 261، 266، 303، 323-324، 328-329، 369، 371، 375، 377، 388-389، 399
- أفلاطون: 31، 43، 94، 337
- الاقتصاد الاشتراكي: 186
- الاقتصاد الأميركي: 15-16، 19، 61، 175-176، 178، 180، 182-183، 185-186، 191-192، 203-204، 211، 213-214، 221، 227، 229، 267، 285، 287، 314-315، 319-320

- الإمارات العربية المتحدة: 182
الإمبراطوريات الإعلامية: 74
الإمبراطورية الأميركية: 150، 197،
319، 363، 365، 394، 400
الإمبراطورية البريطانية: 157، 309،
400
الإمبراطورية الرومانية: 400
الإمبراطورية السوفياتية: 400
الإمبراطورية الصينية: 400
الإمبراطورية العثمانية: 400
إمبراطورية هوليوود: 157
الإمبراطورية اليابانية: 400
الأمم المتحدة: 105، 137، 156،
199، 381، 401
- مجلس الأمن: 75، 156، 262،
267، 279، 290، 297، 308،
401
الأمن الإقليمي: 243
الأمن الداخلي: 259
الأمن السيبراني: 114
الأمن العالمي: 283
الأمن القومي: 13، 22، 149، 197،
201، 214، 239، 242-243،
251، 265، 279، 331، 360،
373، 409
الأمن القومي الروسي: 305
أميركا الجنوبية: 399، 401
أميركا الشمالية: 143، 399، 401
أميركا اللاتينية: 143
- 366-370، 373، 379-381،
388، 402، 408، 412
الاقتصاد الإيراني: 275
الاقتصاد الداخلي: 67
الاقتصاد الدولي: 186
الاقتصاد الرأسمالي: 186، 204-
205، 221، 229
الاقتصاد الروسي: 298، 300، 304
اقتصاد السوق: 186، 194، 234،
247، 284، 287-288، 292-
293، 300، 338
الاقتصاد الصيني: 288-289، 293
الاقتصاد العالمي: 131، 152، 179،
185، 188-189، 193-194،
202، 204، 230، 373، 380
اقتصاد المعرفة: 69
الاقتصاد المغلق: 180
الاقتصاد الياباني: 287
الاقتصاد اليمني: 221
اقتصادات الدول الاشتراكية: 102
الاقتصادات الصناعية: 231
الاقتصادات المتقدمة: 182-183،
188، 191، 214
الاقتصادات النامية: 183
الإقراض المادي: 64
أكاديمية التغيير (النمسا): 249
ألمانيا: 67، 144، 167، 216، 263،
279، 300، 308، 311-312،
369

- أمين، سمير: 185، 194
 أنان، كوفي: 262
 الأنبار: 268
 الإنترنت: 12، 16، 57، 79، 98، 109-110، 224، 254، 262، 274، 276، 284، 291، 308، 376، 402، 408
 انتشار القوة: 19، 21، 113-114، 205-206، 242، 361، 366، 390، 405، 413
 الانتشار النووي: 378
 انتقال القوة: 113-114
 الانحدار الأميركي: 361
 الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (2000): 330-331
 أنصار السلام: 124
 أنظمة الاتصال والتكنولوجيا العالمية: 154
 الأنظمة الأممية: 155
 الأنظمة الجمهورية: 252
 الأنظمة الحاكمة: 80
 الأنظمة القومية: 155
 إنغلز، فريدريك: 45
 إنغوشيا: 304
 الإنفاق الاستهلاكي: 367
 الإنفاق الدفاعي: 165، 239، 314-315، 317، 369
 الإنفاق العسكري: 47، 56، 163-166، 169، 201، 203، 287، 295، 297، 368-370
 الانفتاح الإلكتروني: 205
 الانفتاح السياسي: 154
 الانقلاب الأبيض: 88
 الانقلاب السياسي: 88
 الانكشاف الاستراتيجي: 18، 412
 إنكلترا: 144
 الانكماش الاقتصادي: 174، 180، 205
 الأنموذج الأميركي: 156-158، 174، 199، 277، 282
 الأنموذج الرأسمالي: 282
 الأنموذج الغربي: 200، 277، 282
 الأهداف الاستراتيجية: 71، 118، 197، 305، 313، 332
 الأهداف الاستراتيجية الشاملة: 26، 78، 387
 الأهداف السياسية: 159
 الأهداف القومية: 72، 159
 الأهداف القومية العليا الأميركية: 23-24، 136، 397
 أوياما، باراك: 17، 19، 63، 67، 137، 167، 205، 216، 248، 252-253، 262، 266-268، 271-272، 279، 297، 312، 314، 316-320، 333، 374-375، 377-379، 389-390، 397، 405، 407، 410-412
 أوراسيا: 301
 أورغانسكي، أ.ف.ك.: 49
 أوروبا: 17، 73، 96، 143، 158

باول، كولن: 64، 152، 156
 البحث العلمي الأكاديمي: 23، 25،
 30-31، 54، 99، 141، 148،
 172
 البحث الفلسفي: 43
 البحر الأسود: 301
 بحر قزوين: 200، 304
 براءة الاختراع: 225-226، 294،
 402
 البرازيل: 114، 230، 389
 البراغمية الواقعية الذرائعية: 235
 برنامج فولبرايت للمنح الدراسية: 158
 برنامج كولبي للمقروض: 219
 برنامج المعونة الأمنية الأميركي: 218
 البرنامج النووي: 275، 278، 290،
 412، 377، 374
 برنانكي، بن: 315
 بروكينغز، روبرت: 147
 بريجنسكي، زبغنيو: 17، 152، 157،
 174، 201، 248، 289، 403،
 410
 بريغوجين، إيليا: 341
 بريماكوف، يفغيني: 302
 بلانكارد، كريستوفر: 253
 بن علي، زين العابدين: 259
 بن لادن، أسامة: 323-324
 البناء الأيديولوجي: 173
 بناء الدولة الاقتصادي: 159
 البناء السياسي الأميركي: 153

167، 184، 194، 223، 227،
 247، 251، 284، 299، 302-
 303، 307-308، 310-312،
 352، 360، 372، 402، 410
 أوروبا الشرقية: 98، 232، 243،
 303، 307
 أوروبا الغربية: 15، 299، 303، 407
 أوروبا الوسطى: 243
 الأوروغواي: 231
 أوزباكستان: 290
 أوسيتيا الجورجية: 302
 أوقيانيا: 167
 أوكرانيا: 297، 301-302
 الائتلاف الاستراتيجي: 386-388،
 402-403، 411
 إيران: 13، 18، 60، 64، 136، 200،
 244-246، 248، 261، 264-
 265، 271-280، 290، 302-
 303، 305، 311، 325-326،
 328، 333، 374، 377، 390،
 412
 أيزنهاور، دوايت: 168
 إيطاليا: 311
 أينشتاين، ألبرت: 337
 ب-
 بارمنيدس: 337
 باريس: 262
 باكستان: 256، 303، 328-329
 باكو: 305
 بانيتا، ليون: 66

- البيئة الاستراتيجية: 119، 174
البيئة الثقافية: 236
البيئة الدولية: 48، 50، 57، 59،
117، 238، 280، 303، 340،
342، 363، 396
البيئة المستقبلية: 10
البيئة النظيفة: 232
-ت-
تأثير القوة: 45، 50
التاريخ الأمريكي: 235-236، 393
التاريخ الأوروبي: 121
التاريخ السياسي الحديث: 36، 96،
100
التأمين الاجتماعي: 15، 320، 408
التأمين الصحي: 15، 320، 373،
408
تاوان: 232، 295
التأييد الدولي: 56
التبادل التجاري: 13، 18، 192،
211، 221، 225، 291، 411
التبادلات المالية: 212
التبشير الديني: 395
التجارة الإلكترونية: 69، 195، 224
التجارة الأمريكية: 394
التجارة الخارجية: 182-183، 219
التجارة الخارجية الصينية: 289
التجارة العالمية: 63، 174، 183،
194، 233، 289، 400-401
التحالف الأمريكي المحافظ: 135
البتاغون الأمريكي: 75، 137، 165،
198، 240، 259
بثام، جيريمي: 44
البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي:
315
بنك أوف أميركا: 148
البنك الدولي: 15، 175، 178، 185،
190، 221-222، 287-288،
303، 307، 408
بنك غولدمان ساكس: 293
بوتين، فلاديمير: 302
البورصة العالمية: 269
بورصة «وول ستريت»: 195، 380
البوسنة: 401
بوش (الابن)، جورج: 63، 73، 137،
200، 267، 324، 364، 372،
375-376، 389، 397
البوعزيزي، محمد: 251
بولندا: 305
البيت الأبيض الأمريكي: 168-169،
252، 314
بيتسبرغ: 139
بيجين: 296
بيرل هاربر (المحيط الهادئ): 58
بيروت: 326
بيري، وليم: 170، 240
بيل، دانيال: 124
بيل، ويندل: 344
بيلمز، ليندا: 202

- التحالف الدولي: 253، 324
- التحالف المسيحي: 135
- التحالفات الاستراتيجية: 155
- التحدي الاقتصادي: 285
- التحدي الإنساني: 283
- التحدي الأوروبي: 13، 306، 311
- التحدي الروسي: 13، 296، 301، 303
- التحدي الصيني: 13، 285، 290-296، 291
- تحدي الطبيعة: 283
- التحديات العالمية: 285، 303، 332، 378
- تحديات المستقبل: 359
- التحديث: 86
- التحليل الاقتصادي: 231
- تحليل التدرج السبيبي: 349
- التحليل السياسي: 341
- التحليل الكمي: 342
- التحول الديمقراطي: 87، 330
- التحول السياسي: 124، 187، 262-263
- التحولات الاجتماعية: 187
- التحولات الاقتصادية: 124، 187
- التحولات الدولية: 9، 388
- تحولات القوة: 22، 49، 205
- التخطيط الاستراتيجي: 63، 338، 348
- التخطيط الأمني: 218
- التخطيط للمستقبل: 361
- التخطيط المركزي: 338
- التداول النقدي: 192-193
- التداولات العالمية: 367
- التدخل الأطلسي: 302
- التدخل الأميركي: 250، 380، 411
- التدخل الأوروبي: 399
- التدخل الروسي: 301
- التدخل العسكري: 136، 220، 245، 254، 326، 379، 388
- التدويل: 171، 195، 229
- الترائية الدولية: 10، 21، 41، 61، 65، 68، 100، 323، 385، 396
- التراجع الاقتصادي: 61، 202، 364، 366، 388، 399-400
- التراكم العسكري: 42
- الترسانة النووية: 162، 286، 377
- تركيا: 18، 261، 263، 265، 269، 325، 411
- الترميز الدولي: 152
- التسويق الإعلامي: 108، 110
- التسويق الاقتصادي الأميركي: 158، 224
- التسويق التجاري: 224
- التسويق المعلوماتي: 110، 406
- التشاؤم الاقتصادي: 102
- تشومسكي، نوام: 387
- التشيك: 305

- تشيلي: 187
تشوان تشانغ بي: 72
التصنيف الدولي: 370، 304
تصنيف مينوسوتا: 359
التطبيع: 149
التطور الاستراتيجي: 10
التطور التكنولوجي: 56، 98، 131،
172-173، 225
التعاون الاستخباري: 263
التعاون الاقتصادي: 58، 243، 269
التعاون الأمني: 397
التعاون الأوروبي - الأمريكي: 311
التعاون الدولي: 243
التعاون الصيني - الأمريكي: 374
التعاون العسكري: 58
تعبئة القوة: 48
التعليم الأمريكي: 158
تعويم العملات: 190
التغير العالمي الشامل: 98
التغير المناخي: 205، 231
التغير: 82-88، 90-91، 93-98،
100-105، 109-110
التغير الاستراتيجي: 365
تغير التاريخ: 95
التغير التحويلي: 90
التغير التدريجي: 89
التغير الدولي: 10، 13، 15، 18،
21-26، 30، 69، 82، 96-
101، 113، 127، 137، 146،
155، 181، 220، 235، 244،
339، 359، 363، 376،
389، 397، 401، 405-406،
412
التغير الذكي: 339
التغير السياسي: 85
التغير المخطط له: 90
التفاعلات الإنسانية: 30
التفاعلات الدولية: 30، 46، 73،
104
التفرد الأمريكي: 387
التفرقة العنصرية: 105
التفكير الإبداعي: 117، 119، 348
التفكير الاستراتيجي: 106، 114،
116، 118-119، 153، 234،
358، 363، 385، 389
التفكير السياسي: 119
التفكير السياسي الأمريكي: 21
التفكير المستقبلي: 360، 385-386
التفكير النمطي: 116، 348
التفوق الإلكتروني: 66
التفوق الأمريكي: 410
التفوق العسكري: 379
التفوق المعلوماتي: 66
التقارب الأمريكي - الإيراني: 374
التقدم الاجتماعي: 88
التقدم الاقتصادي: 131، 181، 243،
285، 338
التقدم التكنولوجي: 69، 108، 113،

- التلاحم الاجتماعي: 19، 412
- التنافس الاقتصادي: 60، 69، 124، 383، 296، 284
- التنافس الأوروبي - الأمريكي: 309
- التنافس الأيديولوجي: 160
- التنافس التكنولوجي: 124
- التنافس الدولي: 68، 173، 209، 378
- التنافس السياسي: 160
- التنافس الصيني - الأمريكي: 289
- التنافس العسكري: 160
- التنبؤ الإسقاطي: 353
- التنبؤ بالمستقبل: 341-344، 346-357
- التنبؤ الرجعي: 349
- التنظيم الاجتماعي: 132
- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): 13، 263، 268، 331، 324، 411
- تنظيم القاعدة: 13، 58، 60، 75، 198، 200، 256-258، 322-323، 325-327، 329، 331، 411
- التنظيمات الإرهابية: 263
- التنظيمات المسلحة: 89
- التنمية الاجتماعية: 213
- التنمية الاقتصادية: 103، 213، 219، 330
- التنمية الدولية: 219، 243
- 299، 383، 402
- التقدم العلمي: 108، 173
- التقدم المعرفي: 108
- التقدم المعلوماتي: 113، 173
- التقرير العالمي الأمريكي (المهتم بشؤون مراكز الفكر في العالم): 142
- تقنية الإسقاط: 353
- تقنية دلفي: 350، 360
- تقنية دولا ب المستقبل: 350
- تقنية السلاسل الزمنية: 351
- تقنية السيناريو: 360
- تقنية شجرة العلائق: 352
- تقنية المباراة: 354-356
- تقنية المحاكاة: 354-355
- تقنية مصفوفة التأثير المتبادل: 354
- تقنية المنحى الجامع: 353
- التقنية المورفولوجية: 352
- تقنية النمذجة: 357
- التكامل الاقتصادي: 175، 211
- التكامل التجاري: 188
- التكتلات الاقتصادية العالمية: 307
- التكنولوجيا الحربية: 168
- التكنولوجيا الدقيقة: 294
- التكنولوجيا العسكرية: 65، 171-172
- تكنولوجيا المعلومات: 276
- التكنولوجيا النظيفة: 232-233
- التكيف الاستراتيجي: 261، 385

- توازنات القوى: 41
- الثورات السياسية: 89
- التواصل الاجتماعي: 291
- الثورات العلمية: 89
- الثورة الاجتماعية: 89
- الثورة البرتقالية (أوكرانيا، 2004): 306
- الثورة التكنولوجية: 164
- الثورة التونسية (كانون الأول/ ديسمبر 2010): 110، 251-252، 406
- الثورة السورية (آذار/ مارس 2011): 262، 264، 330، 333
- الثورة الصناعية: 270
- الثورة الصناعية الثالثة: 171
- الثورة الليبية (شباط/ فبراير 2011): 253
- الثورة المصرية (25 كانون الثاني/ يناير 2011): 110، 406
- الثورة المعرفية: 53، 89
- ثورة المعلومات: 21-22، 53، 57، 97، 104، 110، 171، 173
- الثورة اليمنية (كانون الثاني/ يناير 2011): 257-258
- ثوسيديدس: 30، 123
- ث-ث
- الثقافة: 78، 80-81، 106
- الثقافة الأميركية: 73، 75، 152، 156، 193، 249
- الثقافة السياسية: 79، 81، 246
- الثقافة الشعبية: 76، 78، 156
- الثقافة العليا: 78، 156
- الثقة الدولية: 273
- ثنائيات العنف: 16، 411
- الثورات الاقتصادية: 89
- ثورات الربيع العربي: 74، 150، 220، 244، 248-250، 252، 271، 284، 324، 328-329، 379
- الاجاذبية الأميركية: 291
- الاجاذبية العالمية: 152
- الاجاذبية اللينة: 103
- الجامعات الأميركية: 291
- جامعة جورج تاون: 146

- الجهاد العالمي: 198، 324، 331
 الجهاز النقدي الأوروبي: 308
 جورجيا: 301، 374
 جونز، جيمس: 59-60
 جوين، كاترين: 219
 الجيش الأفغاني: 327
 الجيش الأميركي: 160، 197، 281
 الجيش الباكستاني: 327
 جيش التحرير الصيني: 286
 الجيش الروسي: 297
 الجيش السوري الحر: 264، 411
 الجيش الصومالي: 327
 الجيش العراقي: 75، 327
 الجيش المصري: 260
 الجيش النظامي: 89
 الجيش اليمني: 258، 327
 -ح-
 الحداثة: 89
 الحراك الحضاري الأميركي: 154
 الحراك السياسي الأميركي: 154
 الحراك الشعبي: 248-249
 حرب الأنابيب: 304
 الحرب الباردة: 17، 59، 67، 73، 93، 96، 101، 105، 138، 149، 155، 157، 168، 186، 194، 199، 220، 266، 291، 297، 305، 333، 363، 365، 371، 376، 378، 387-388، 391، 398-399، 411
 جامعة الدول العربية: 350
 جامعة كولومبيا: 141
 جامعة هارفرد: 141، 202
 جامعة ييل: 141
 جائزة نوبل: 172، 202
 جبهة النصرة الإسلامية: 13، 263، 325
 جدلية التاريخ: 97
 الجدلية المادية: 95
 الجزائر: 309
 الجغرافيا الاقتصادية: 67
 الجغرافيا السياسية: 67
 الجماعات الإرهابية: 16، 131، 283، 328-329، 355، 409
 الجماعات الإسلامية: 305
 الجماعات الراديكالية: 16، 60، 131، 209، 256-257، 267، 270، 277، 285، 321-322، 324، 328-330، 331، 409
 جماعات الضغط: 318، 384
 الجماعات المسلحة: 257، 276
 جماعات المصالح: 118، 140
 جماعة بيجاك الكردية: 276
 جماعة جند الله البلوشية: 276
 جماعة عرب الأهواز: 276
 جمهورية جنوب أفريقيا: 145، 249
 جنوب السودان: 76
 الجنه الإسترليني: 189

الحرب على أفغانستان: 19، 133،
 151، 169، 197، 199-200،
 203، 240، 248-249، 267،
 314، 327، 364، 378-379،
 389-394، 396، 407، 413
 الحرب على العراق: 19، 133، 137،
 151، 169، 197-199، 202-
 203، 240، 248-249، 267،
 314، 327، 364، 377-379،
 389، 393-396، 407، 413
 حرب فيتنام (1955-1975): 17،
 411
 الحرب اللامتماثلة: 59، 155، 199،
 321
 الحرب الناعمة: 276
 الحرب النفسية: 107، 276
 الحرس الثوري الإيراني: 265، 274،
 330
 الحركات الإقليمية: 60
 حركات التحرر: 154
 حركات التمرد: 74
 الحركات الديمقراطية: 137، 275
 الحركات المحلية: 60
 حركة التغيير: 83
 حركة حماس: 328-329
 حركة الصحوة (العراق): 329
 حركة طالبان: 60، 200، 256، 377
 الحروب الأميركية: 18، 412
 الحروب الأهلية: 375

حرب الجيل الرابع: 321
 حرب الخليج (1990-1991): 54،
 75
 حرب الخليج الأولى انظر الحرب
 العراقية - الإيرانية (1980-
 1988)
 حرب الخمسة أيام (روسيا - جورجيا،
 آب/أغسطس 2008): 301،
 374
 حرب الشيشان (1994-1996):
 304
 الحرب الصليبية على الإسلام: 324،
 364
 الحرب ضد التشاد: 18، 411
 الحرب ضد ليبيا: 411
 الحرب العالمية الأولى (1914-
 1918): 154، 174
 الحرب العالمية الثانية (1939-
 1945): 58، 100، 121،
 138-139، 147، 155، 186،
 189، 219، 221، 284، 393،
 399
 الحرب العراقية - الإيرانية (1980-
 1988): 75، 323
 حرب العصابات: 330
 الحرب على الإرهاب: 75، 130،
 135، 166، 194، 197-199،
 221، 248، 255-257،
 268، 279، 324، 327-331،
 364-365، 374-377،
 391، 393، 397

- الحروب الدينية الأوروبية: 122
الحروب الذكية: 53، 66
حروب الفضاء: 100
الحروب المستقبلية: 355
الحريات السياسية: 246
الحريات الفردية: 151
الحرية: 14، 80، 130-133، 151، 168، 199، 246، 250، 277، 280، 283، 306، 384، 400، 407
حرية التجارة: 175، 222، 232، 269، 394
حرية السوق: 133، 205، 213، 384، 373، 235
حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): 198
الحزب الجمهوري (الأميركي): 19، 134، 169، 239، 242، 279، 318-320، 333، 372-376، 392، 403، 410، 412
الحزب الديمقراطي (الأميركي): 17، 19، 62، 134، 169، 239، 242، 267، 271، 318، 320، 372-373، 375، 392، 403، 412
حزب الشاي (الجمهوري الأميركي): 254، 318-320، 375-376
الحزب الشيوعي الروسي: 302
الحزب الشيوعي الصيني الحاكم: 294
- حزب الله (لبنان): 13، 60، 264-265
الحسن، وسام: 326
الحسين بن علي بن أبي طالب: 70
حسين، صدام: 197-198، 245
الحضارة الغربية: 129-130، 364
حق تقرير المصير: 14
حق الفيتو: 262، 290، 297، 401
الحقبة السوفياتية: 303
الحقل الاجتماعي: 149
حقل الإدارة: 83
حقل الاقتصاد: 83، 141، 149
الحقل السياسي: 32-33، 83، 141، 384
حقوق الأقليات: 198، 246، 275
حقوق الإنسان: 9، 14، 80، 105، 133، 151، 199، 243-244، 246، 277، 280، 283-284، 294، 330، 384، 407
حقوق الشعوب: 14
حقوق الملكية: 132، 294
حكومة طالبان: 75
الحكومة الكونية: 187
حلف شمال الأطلسي (الناتو): 18، 60، 168، 183، 254-255، 310، 314، 411
حلف وارسو: 314
الحلفاء الإقليميون: 17-18، 331، 379، 410-411

275، 269، 257، 251، 245
326، 323، 299، 280، 277

-د-

الداخل الأميركي: 60، 201، 267،
319، 324، 372-373، 375،
412

داروين، تشارلز: 235

داغستان: 305

دال، روبرت: 35-36

دالكي، نورمان: 360

الدبلوماسية الإلكترونية: 276

الدبلوماسية الدولية: 262، 282

الدبلوماسية الرسمية: 105

الدبلوماسية الشعبية: 105-106

الدبلوماسية العامة: 106-107

الدخل الفردي: 15، 222، 232،
288، 292-293، 304، 408

الدخل القومي: 47، 68، 167، 213،
288، 307

الدراسات الاجتماعية: 361

الدراسات الأميركية: 24

الدراسات التكاملية: 345

الدراسات التكنولوجية: 361

الدراسات الدولية: 148

الدراسات السياسية: 361

الدراسات العابرة التخصصات: 345

دراسات العولمة: 361

الدراسات المستقبلية: 337-347،
349، 353-355، 362-365

385

الحلفاء الدوليون: 379

الحماية العسكرية الأميركية: 17

الحملات الإعلامية: 106، 108

الحملات السياسية: 106

الحياة الاجتماعية: 31، 83، 85

الحياة الاقتصادية: 83، 132، 231

الحياة الثقافية: 83

الحياة السياسية: 83، 132، 220،
246، 260

الحياة السياسية الأميركية: 59

-خ-

خزانات الفكر: 60، 62، 73، 90،
116، 119، 134، 138-139،

141-143، 146-147، 241،

385، 398، 405

الخصم الاستراتيجي: 301، 303،
362، 366

الخصم السوفياتي: 398

الخصوم الإقليميون: 18، 412

الخصوم التاريخيون: 18، 411

الخصوم الدوليون: 412

الخطاب الإسلامي: 331

الخطاب السياسي: 331

الخطاب العلمي: 31

الخطة الذكية: 66

الخطط الاقتصادية: 90

الخلافة الإسلامية: 323، 331

الخلافة الإسلامية العثمانية: 270

الخليج العربي: 135، 191، 244-

- الدراسات المسحية العشوائية: 383
- الدراسات النفسية: 348
- الدعاية الأميركية: 173
- الدفاع القومي: 151
- الدكتاتورية: 91، 150، 245-246، 250، 274، 280-281، 328
- دمبسي، مارتين: 281
- دمشق: 262
- دمقرطة التفكير المستقبلي: 345
- دمقرطة التكنولوجيا: 321
- دمقرطة الصين: 374
- الدوائر العسكرية الأميركية: 360
- الدور الأميركي: 18، 154، 267، 377، 402، 410، 412
- دور الدولة: 45، 51-52
- الدور الروسي: 15، 407
- الدور الصيني: 15، 407
- الدورات التجارية: 177
- دوران، شارليز: 51
- دورة الاقتصاد الرأسمالي: 236
- الدورة الاقتصادية: 61، 205، 211
- دورة الكساد الاقتصادي: 247
- دوغين، ألكسندر: 302
- الدول الإسلامية: 271
- الدول الاشتراكية: 103
- الدول الإقليمية: 110، 265-266، 325
- الدول الأوروبية: 130، 195، 233، 249، 310، 323، 398، 401
- الدول البراغمية: 218
- الدول الدكتاتورية: 246، 329
- الدول الذكية: 56
- الدول الرأسمالية: 171، 185، 194-195، 231، 250، 269، 285، 338
- الدول الشرقية: 122
- الدول الصاعدة: 60، 146، 195-196، 214، 293، 366
- الدول الصغيرة: 41، 110، 127، 199
- الدول الصناعية: 172، 186، 195، 227، 229، 231-231، 269، 300، 402
- الدول الضعيفة: 49
- دول العالم الثالث: 16، 186، 388، 403، 409
- الدول العربية: 9، 145، 246، 269-271
- الدول الغربية: 53، 121، 146، 287، 299
- الدول الغنية: 303، 382
- الدول الفاشية: 400
- الدول القوية: 150
- الدول الكبرى: 17، 61، 91، 98، 110، 116، 124، 199، 215، 222، 249، 266، 321، 389، 409-410
- الدول المارقة: 60، 136، 151، 271-272، 282، 305، 324-326، 374، 376

280، 274، 256، 252، 250

407-400، 382، 364، 294

408

الديمقراطية الطائفية: 198

الدين الأميري: 191، 202-203

الدينامية التكنولوجية الأميركية: 152

-ر-

الرأسمالية العالمية: 267

رامسفيلد، دونالد: 371

الرأي العام: 74، 77، 105، 107،

133، 201، 224، 384

الرأي العام الأمي: 391

الرأي العام الخارجي: 105

الرأي العام الدولي: 199، 397

الرأي العام الشعبي: 105

الرأي العام العربي: 249

راي، كلاين: 48-49

رايت ميلز، تشارلز: 168-169

الردع النووي: 297، 387

الرسائل الإعلامية: 108

رستون، ولتر: 171

الرعاية الصحية: 202، 294، 317

الرفاهية: 9

الرفاهية الاقتصادية: 243، 267، 370

الرقابة القضائية: 80

الرقعة: 268

الرقيعي، نزيه عبد الحميد (أبو أنس

الليبي): 255

الركود الاقتصادي: 194، 367-368

الدول المتخلفة: 329، 341

الدول المتقدمة: 53، 66، 108،

118، 146، 171، 173، 180،

183، 192، 195، 214، 224،

226، 229، 232-233، 338،

341، 361، 383، 402-403

الدول الملوثة للبيئة: 231-232

الدول الممانعة: 60

الدول الموالية: 60، 245

الدول النامية: 183، 185، 194-

195، 219، 222، 229، 232-

233، 282، 341، 347، 361،

384

الدول النووية: 275، 286، 296،

310، 390

الدولار الأميركي: 15، 154، 175،

189-193، 196، 204، 265،

292-293، 309، 366-367،

380، 382، 402، 408، 410

دولة إسرائيل التوراتية: 148

الدولة الأقوى: 22

الدولة الفاضلة: 43

الدولة القومية: 97، 122

الدولة المعاصرة: 321

ديالي: 268

ديفليمان، ستيفن: 264

الديمقراطيات الحديثة: 243

الديمقراطية: 9، 14-15، 80، 128-

129، 131، 133، 151، 168-

169، 197، 199، 243-246،

- الركود السياسي: 209، 389
الرمضاني، مازن: 37، 81، 341
روحاني، حسن: 374
روسو، جان جاك: 122-123
روسيا: 13، 17-18، 144، 167، 182، 191، 193، 200، 216، 245، 262-263، 267، 281، 285-286، 290، 296-306، 311، 325، 388، 390، 393، 397-410، 411
روسيا الاتحادية: 18، 163، 266، 296-299، 301، 303-305، 311، 412
روما: 114
رومني، ميت: 279، 374
الرؤوس الحربية النووية: 162-163، 286، 296، 305
الرؤية الاستراتيجية: 273
الرؤية الأميركية: 220-221، 259، 326، 365
الريال الإيراني: 265
ريغان، رونالد: 63، 134، 147
-ز-
زينون: 94، 337
زيوغانوف، غينادي: 302
-س-
ساكس، غولدمان: 315
الساموراي: 393
سامويلسون، بول: 180
سباق الماراثون العالمي (بوسطن، 2013/4/15): 201
سبايكمان، نيكولاس: 37
ستالين، جوزف: 31
ستانفورد (كاليفورنيا): 150
ستيغلitz، جوزف: 198، 202
سدیت، سجو: 48
السطوة الثقافية الرومانية: 79
السطوة الثقافية السوفياتية: 79
السطوة الكونية: 380
السعودية: 261، 265، 299، 309، 325
السفارات الأميركية: 161
سلاح البحرية: 161
السلام العالمي: 126
السلطة: 37، 39-40، 44-45
السلطة العالمية: 127، 365، 394
السلطة المركزية: 127
السلطة المعنوية الأخلاقية: 71
سلوفاكيا: 309
السلوك الاستهلاكي: 108
السلوك الأميركي الشامل: 54
السلوك السياسي: 80، 126
سميث، آدم: 133
سنغافورة: 232
سنغر، ج. ديفيد: 46
سوارتز، بنجامين: 184
السودان: 290

- سودربغ، نانسي: 398
سوزس، جورج: 193
سورية: 13، 18، 249، 251، 261-
268، 271، 277، 284، 324-
326، 331-332، 380، 412
السوق الأوروبية: 183، 186
السوق العالمية: 172، 184، 187،
195، 223، 225، 227، 230،
299، 380، 401
السوق العالمية للسلاح: 298
السياسات الاجتماعية المحلية: 147
سياسات الاقتصاد الحر: 137، 219،
222
السياسات الاقتصادية المحلية: 147
السياسات العليا: 107
السياسات الفوقية: 105
سياسات القوة: 123
سياسات منع الانتشار النووي: 57
سياسة الاحتواء: 279، 291، 363
سياسة الاحتواء الانتقائي: 328-329
السياسة الاقتصادية: 154، 175،
213، 236، 308
السياسة الأميركية: 23، 75، 119،
125، 140-141، 152، 154،
156، 174، 203، 227، 249،
253، 275، 281، 321، 365
السياسة التجارية: 222
سياسة التعتيم: 281
السياسة الخارجية: 41-42، 51، 60،
63، 67، 69-70، 80-82،
- 103-104، 106-107، 121،
123، 131، 136، 139، 149،
156، 168، 201، 242، 250،
279، 285، 313، 373، 375،
377، 400
السياسة الخارجية الأميركية: 13، 58،
63، 82، 118، 127، 135،
137، 140-141، 217،
219-221، 239، 248، 257،
260، 290، 319، 377-378
السياسة الدولية: 23، 36، 45، 59،
67، 70، 73، 83، 113، 121-
124، 125-126، 131، 154،
171، 184، 195، 238، 382،
387-388
السياسة الديمقراطية: 71
السياسة الذكية: 263
سياسة الطفل الواحد: 293
السياسة العدائية: 156
سياسة العزلة: 236، 329
سياسة «العصا والجزرة»: 11، 71،
78، 259، 275
السياسة المالية: 191، 195، 210،
213
السياسة المالية الفدرالية: 316
السياسة المحلية: 106
السياسة النقدية: 191، 195، 213
السيطرة الاستعمارية: 104، 194
السيناريو المحتمل: 348
السيناريو المعياري: 348

- السيناريو الممكن: 347
- السيولة الدولية: 190
- السيولة المحلية: 180
- ش-
- شبكة سي. أن. أن. الأميركية: 75، 296
- شبكة فوكس نيوز الأميركية: 296
- شبه الجزيرة العربية: 256
- شبه جزيرة القرم: 18، 297، 301-412، 306، 302
- الشرعية الدولية: 76، 254
- شرق آسيا: 63، 291، 372
- الشرق الأوسط: 12، 15-16، 18، 135، 142-143، 148-150، 167، 220، 244-246، 248-
- 249، 251، 255، 257، 259، 261، 267، 269-271، 278، 302-303، 311، 330، 332، 374، 395، 407، 409، 412
- الشركات الأميركية: 15، 146، 188، 193، 229، 230، 408
- الشركات الرأسمالية: 231
- الشركات العابرة القوميات: 228
- الشركات العالمية: 227-230
- الشركات المتعددة الجنسيات: 131، 154، 185، 187-188، 209، 211، 213-214، 218، 222، 227، 229-230، 232، 321، 338، 361
- الشركات النفطية: 230
- الشركات اليابانية: 230
- شركة آبل: 158، 225-226، 228
- شركة أي بي أم: 226
- شركة إكسون موبيل النفطية: 148، 193، 230
- الشركة الأميركية الدولية للتلفون والتلغراف: 187
- شركة أويل: 230
- شركة التأمين البريطانية: 263
- شركة تكساس: 230
- شركة جنرال إلكتريك: 230
- شركة جنرال موتورز: 188
- شركة ديزني: 193
- شركة رويال دتش شل: 229
- شركة سامسونغ: 225
- شركة سوكال: 230
- شركة غالف: 230
- شركة غوغل: 226
- شركة كوكاكولا: 193، 226
- شركة مايكروسوفت: 158، 226
- شركة نايكي: 193
- شركة الهند الشرقية البريطانية: 227
- شركة وول مارت: 193، 229
- شركة يونيتد تكنولوجي: 169
- شمال أفريقيا: 143، 150، 251
- شوارزنيغر، أرنولد: 36
- الشيرازي، صادق: 95

267، 261-260، 242، 213

366، 339، 327، 325

الصناعات الإلكترونية: 230، 225

الصناعات الأميركية: 135، 157،

183-182

الصناعات البترولية: 230

الصناعات الثقيلة: 113

الصناعات الدقيقة: 113، 157، 230،

294

الصناعات الكيماوية: 230

صناعة الأسلحة: 168، 278، 374

صناعة السيارات: 230

صناعة السياسة: 154

صناعة الفكر السياسي: 153

الصناعة المتقدمة: 68

صناعة المستقبل: 339، 359

صندوق النقد الدولي: 15، 185،

190، 221، 230، 288، 320،

366، 373، 379، 408

الصومال: 256، 328-329

الصين: 15، 17-18، 60، 67، 114،

136، 144-145، 151، 180،

182، 191، 193، 195-196،

213، 215-216، 228، 232،

245، 247، 262، 267، 281،

284-289، 291-296، 300،

305، 311، 366، 368-369،

378، 380، 388-390، 397،

408، 410-411

الشيشان: 304-305

الشيوعية: 73، 129، 132، 155،

280، 293، 310، 323، 388

-ص-

الصادرات العالمية: 167

صالح، علي عبد الله: 257

صانع القرار العربي: 12

الصحافة الدولية: 276

صحيفة نيويورك تايمز: 296

الصراع الأيديولوجي: 96، 155،

363، 372

الصراع التنافسي: 93، 333

الصراع الحزبي: 13، 318

الصراع الدولي: 173، 356، 393

الصراع العربي - الإسرائيلي: 149،

249

الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي: 279

الصراع المذهبي: 325

الصراعات الاجتماعية: 136

الصراعات الإقليمية: 303

الصراعات الأهلية: 97

صراعات القوة: 36

الصراعات المتزامنة الأطراف: 12،

210

صلاح الدين (العراق): 268

صلح وستفاليا (1648): 122

صناع القرار الأمريكي: 10، 62-63،

113، 118، 135، 139، 141-

142، 146، 154، 168، 197،

- ض-
- الضربات الذكية: 54
- الضعف: 30، 59، 61
- الضغط الاقتصادي: 274
- الضغط الدولي: 306
- ط-
- الطابور الخامس: 109
- الطاقة النووية: 175
- الطائفة العلوية: 263
- الطبقة دون المتوسطة: 16، 408
- طبقة العمال: 372
- الطبقة المتوسطة: 318، 383
- الطبيعة البشرية: 123-124، 126-
- 127، 130
- طرائق الإسقاطات السكانية: 353
- طريقة الأفواج والمكونات: 353
- ظ-
- الظاهرة السياسية: 33، 126
- الظواهرى، أيمن: 323
- ع-
- العالم الإسلامي: 129، 148، 323، 379، 332-331
- العالم الافتراضي: 171
- العالم الغربي: 129
- العامل التكنولوجي: 18، 412
- العامل الثقافي: 16، 409
- العامل الجغرافي: 41، 49
- العامل الحضاري: 155
- العامل الديموغرافي: 46
- العامل الديني: 16، 409
- العامل السياسي: 46، 49، 155
- العامل العرقي: 16، 409
- العامل المذهبي: 16، 409
- العامل المعلوماتي: 18، 412
- العدالة: 80، 123
- عدن: 258
- العدو الأخضر: 364
- العدو الأيديولوجي: 399
- العراق: 54، 130، 135-137، 155، 166، 197-199، 201، 245، 261، 268، 270، 272، 275، 278، 323-324، 328-329، 369، 371، 375، 378، 388-
- 389، 395، 399، 412
- عزام، عبد الله: 323
- العزلة الأميركية: 17، 400-401، 403، 411
- عصر التكنولوجيا: 242
- عصر المعلومات: 113، 205، 321
- العصف الذهني: 346، 349
- العقل الجمعي: 106
- عقلانية السوق: 132
- العقوبات الاقتصادية: 184، 210، 275، 278
- العقوبات الأميركية: 262
- العقوبات الدولية: 265

علم الاجتماع: 35	العقوبات الذكية: 54
علم الاقتصاد: 231، 342	العقوبات المادية: 103، 232
علم المستقبلات: 337، 340، 342	العلاقات الاجتماعية: 93، 291
العلوم الإنسانية: 31، 78، 119، 337، 139	العلاقات الاقتصادية: 132، 185، 295، 312
العلوم التطبيقية: 21	العلاقات الاقتصادية الدولية: 231
العلوم السياسية: 12، 21، 40، 46، 341، 62، 54	العلاقات الأميركية - الأوروبية: 311-312
علي بن أبي طالب: 70	العلاقات الأميركية - الروسية: 378
العمار، منعم صاحي: 85، 90	العلاقات التعاونية: 356
العمل الدبلوماسي: 126	العلاقات التنافسية: 356
العمل الدولي: 223	العلاقات الدبلوماسية: 352
العمل السياسي: 80، 82، 110	العلاقات الدولية: 11، 15، 17، 31-32، 35-36، 44، 46-48، 50، 53-54، 61-62، 65، 81-82، 91، 97، 100، 104، 114، 121-124، 126، 128-131، 133، 186-187، 195، 218، 286، 321، 338، 361، 407، 410
العمل العسكري: 273	العلاقات الرياضية: 46
عمليات الاغتيال: 74	العلاقات السياسية: 122، 211، 218
عمليات الانقلابات: 73	العلاقات العابرة القومية: 73
عمليات التفكير: 117-118	العلاقات العسكرية: 295
عملية فجر الأوديسا (ليبيا - 2011): 312	علاقات القوة: 39، 93، 104
عناصر القوة: 24، 40، 56، 62، 65، 396	علاقات القوى: 390
عناصر المناورة: 48	العلاقات المادية: 64
العنصرية الأميركية: 73	العلامات التجارية الأميركية: 226
العنف: 16، 35، 45، 70، 88، 150، 205، 253، 268، 284، 306، 326، 329، 332، 366	العلامات التجارية العالمية: 158، 228
العوامل الاقتصادية: 49	
العوامل العسكرية: 49	
عوامل القوة: 50، 52	

- العوامل المادية: 49
- العوامل النفسية: 49
- العولمة: 171، 193-194، 212، 227، 235، 248، 282، 296، 402
- عولمة الأسواق: 132
- العولمة الاقتصادية الرأسمالية: 187، 211، 247-248، 401
- العولمة التكنولوجية: 74، 401
- العولمة المعلوماتية: 401
- غ-
- غالبرايت، جيمس: 203
- الغايات السياسية: 68، 81
- غرب أفريقيا: 270
- غريزة البقاء: 43
- الغزو الإعلامي: 173
- الخواصات النووية: 163
- غوردن، ثيودور جاي: 354
- غوغل (محرك البحث): 57
- غيتس، روبرت: 56
- ف-
- الفاعل الدولي: 92
- فجوة القوة: 51
- الفدراليات: 16، 409
- فرنسا: 18، 144، 167، 182، 216، 227، 253-254، 286، 296، 308، 310-312، 411
- الفساد السياسي: 246
- الفعل الاجتماعي: 345
- الفعل الأميري: 387
- الفعل الجمعي: 110
- الفعل السياسي: 114، 377، 406
- الفعل العسكري: 248، 377
- الفكر الاشتراكي: 185
- الفكر الاقتصادي: 102
- الفكر السياسي العالمي: 155
- الفكر اليوناني: 43، 395
- الفلاسفة السفسطائيون: 31
- فلاسفة اليونان: 43
- فلسطين: 277
- الفلسفة الأميركية: 235، 248
- فلسفة التغيير: 93-94، 96
- فلسفة القوة: 34، 43، 45
- فلنختاهيم، أوسيب: 340
- فتزويلا: 245
- فورد، روبرت: 262
- القوضى الخلاقة: 17، 155، 246، 252، 256، 395، 398، 409
- القوضى العالمية: 124، 156
- القوضى المنضبطة: 17
- فوكوياما، فرانسيس: 127-128، 174، 363
- فيبر، ماكس: 40
- فيتنام: 197، 371، 391
- فيجيرت، فرانك: 33
- فيرغسون، بيل: 130
- فيرغسون، نبال: 72

القضايا الأمنية: 131	فيليس، أليك: 315
القضايا التجارية: 138، 186	-ق-
القضايا الحكومية: 138	قابيل: 99-100
القضايا الخارجية: 139	القانون الدولي: 105
القضايا الدولية: 18، 139، 147،	قانون كلاين: 48
412، 388، 283	القائد السياسي: 51-52، 122، 126،
القضايا الفلسفية: 43	153
القضية السورية: 258، 263، 319،	قبرص: 309
407، 377	القدرات النووية: 162، 286، 295،
القضية النووية: 279	308، 304، 297
القطاع التعليمي: 158	القدرات الوطنية: 41
القطاع التكنولوجي: 167، 183،	القدرة الاقتصادية: 22، 47، 49، 67،
القطاع الخاص: 149، 175، 213-	381، 308، 240، 210، 134
283، 281، 221، 219، 214	القدرة التكنولوجية: 171
299، 295-294، 289	القدرة العسكرية: 49، 65، 69،
قطاع الخدمات: 178، 182-183،	159-160، 169، 273، 295،
288	310
قطاع الزراعة: 178، 182، 287،	القدرة المعلوماتية: 171
قطاع الصحة: 373	القدس: 323
القطاع الصناعي: 167، 178، 204،	القذافي، معمر: 253، 255
288، 230، 223، 216	القرآن الكريم: 34، 83
القطاع العسكري: 167، 361	القرار العربي: 12
القطاع المصرفي: 204	القرارات الاقتصادية: 65
قطاع الهيدروكربونات: 274	القرارات الدبلوماسية: 65
القطاعات الاقتصادية: 102، 178-	القرارات السياسية: 65، 81، 154
211، 203، 179	القروض الدولية: 259
القطاعات الإنتاجية: 182	القروض المالية: 68
القطبية الأحادية: 97، 363، 397،	القصف المنظم: 66
399	القضايا الاقتصادية: 140، 174

185، 189، 205، 210، 218،

240، 247، 271، 284، 287،

290، 338، 358، 365، 370،

380، 389-390، 394، 397،

400، 402، 408، 410، 412

القوة الاقتصادية الروسية: 299

قوة الإقناع: 44

القوة البحرية: 66، 161، 298، 374

القوة البرية: 161، 297-298، 374

القوة التقليدية: 286

القوة التكنولوجية: 68-69، 101،

170، 247

القوة الثابتة: 49

القوة الثقافية: 64، 68، 158، 189،

390

القوة الجاذبة: 71

القوة الجوية: 66، 161، 297، 374

القوة الحقيقية: 12، 65

القوة الخشنة: 11، 16، 18، 22، 33،

52، 54، 56-57، 64-66،

71، 73-75، 78، 82، 99،

101، 104، 134-137، 151،

156، 237، 240، 267، 271،

275، 279، 282، 319، 322،

325، 327-328، 338، 365،

371، 375-376، 386، 389،

397، 399، 402، 405-407،

412

القوة الدبلوماسية: 52

قوة الدولة: 38، 41-42، 45-47،

49-51، 68، 126، 128

القطبية الثنائية: 155، 376

قطر: 148، 182، 249، 261، 265،

309، 325، 377

قمة الاستثمار (2013): الولايات

المتحدة: 216

قناة الجزيرة: 75

القنبلة الذرية: 280

القنصليات الأميركية: 161

قوات الأمن: 89

القوات الأوروبية: 310

القوات الجوية الأميركية: 360

القوات الروسية: 302

القوات العسكرية الأميركية: 75،

166، 200، 253، 369، 390،

401

القوات المسلحة: 47، 88، 160-

161، 168، 251، 375

القوات اليمنية: 258

القواعد الأميركية: 161

القوانين الأخلاقية: 44، 123

قوة الإثبات: 43

القوة الاجتماعية: 38، 101

قوة الأخلاق: 43

قوة الإرغام: 44

القوة الافتراضية: 22، 383، 396

القوة الاقتصادية: 11، 15-19، 22،

33، 38، 42، 46-47، 49،

51-52، 62-64، 66-69،

71-72، 99، 175-176،

القوة الديموغرافية: 51-52	388-397، 399، 402-403،
القوة الذهنية: 38	406، 411-412
القوة الرادعة: 395	القوة العسكرية الأميركية: 100، 298
القوة الروسية: 302	القوة العسكرية الروسية: 297
القوة السياسية: 40، 42، 68، 101،	القوة العضلية: 38
125، 159، 189، 376، 406	القوة العقلية: 43
القوة الشاملة: 18، 46، 48-50،	القوة العملية: 51-52
66-67، 69، 77، 159، 399،	القوة الغبية: 10، 52
405، 412	القوة الغضبية: 43
القوة الشهوانية: 43	القوة غير الملموسة: 11، 64
القوة الصلبة: 11، 22، 33، 52، 54-	القوة الفعلية: 41
58، 61، 63-64، 66-68،	القوة الفكرية: 11، 236، 406
70، 78، 82، 98-99، 104،	القوة القطبية: 390
119، 237، 242، 271، 283-	القوة القومية: 171
284، 294، 265، 371، 376،	قوة القيم: 43
397، 402	القوة الكامنة: 36، 41-42، 50، 65
قوة الصين: 291	القوة اللزجة: 174
القوة الضاغطة: 105	القوة المادية: 11، 31، 35، 43،
القوة الضعيفة القانعة: 65	46-47، 49-50، 61-62،
القوة العالمية: 201، 384، 402	68-69، 82، 99، 133، 236،
قوة العدالة: 43	241، 371، 389، 394، 406-
القوة العسكرية: 11، 22، 33، 38،	407
46-47، 49، 51-52، 55-	القوة المباشرة: 16، 409
58، 62-69، 71، 73، 82، 96،	القوة المتحققة: 36
99-101، 127-128، 134-	القوة المتغيرة: 42، 51
137، 159-160، 171، 189،	القوة المدنية: 22، 58، 226، 383
199-201، 206، 240، 247-	القوة المسلحة: 284
248، 254، 256، 267، 271،	قوة المعرفة: 43، 64
277-279، 283، 287، 290،	القوة المعلوماتية: 64
310، 319، 327، 332، 338،	
365، 374-376، 379-380،	

409، 390-389، 382، 374	القوة المعنوية: 35، 47، 50، 70
القوى الليبرالية: 259	القوة المفرطة: 206
القوى المدنية: 259	القوة الملموسة: 11، 47، 64
القوى المنافسة اقتصاديًا: 136، 381	القوة الناعمة: 11-12، 14-17، 22، 25، 33، 46، 52، 54-59، 61-64، 66، 68-79، 82، 101، 104، 106-107، 110، 118-119، 129-130، 147، 156-157، 199، 201، 218، 224، 237، 242، 244، 249، 254، 271، 274، 279-281، 283-284، 291، 294، 296، 306، 319، 328-329، 338، 365، 370-371، 374-376، 378، 382-383، 386، 389، 391-402، 403
القيادة الأميركية: 62، 136، 205، 240، 243، 398، 410	القيادة الإيرانية: 275
القيادة التشاركية: 386، 389، 402-403	القيادة السياسية: 70
القيادة العالمية: 19، 61، 63، 127، 133، 137، 152، 156، 240، 285، 312، 365، 386، 391، 403، 413	قياس القوة: 47-51
القيم الاجتماعية: 79، 98، 159، 282	القيم الأميركية: 75، 148، 151، 156-157، 267، 291، 400
القيم الإنسانية: 345	القيم الثقافية: 98
القيم الجماعية العليا: 80	القيم الديمقراطية: 253، 376
القيم السياسية: 71، 79-81، 103	القيم العقائدية: 159
القيم الفردية العليا: 80	القيمة الاقتصادية: 79
القيمة الجمالية: 79	القيمة الدينية: 79
القيمة النظرية: 79	القوى العنصرية: 35، 47، 50، 70
	القوة المفرطة: 206
	القوة الملموسة: 11، 47، 64
	القوة الناعمة: 11-12، 14-17، 22، 25، 33، 46، 52، 54-59، 61-64، 66، 68-79، 82، 101، 104، 106-107، 110، 118-119، 129-130، 147، 156-157، 199، 201، 218، 224، 237، 242، 244، 249، 254، 271، 274، 279-281، 283-284، 291، 294، 296، 306، 319، 328-329، 338، 365، 370-371، 374-376، 378، 382-383، 386، 389، 391-402، 403
	القوة النووية: 163، 275، 379
	القوة الهيكلية: 51-52
	القوى الإقليمية: 41، 256، 325، 380
	القوى الأوروبية: 154-155
	القوى الشعبية المهنية: 106
	القوى الصاعدة: 18، 136، 206، 285-286، 292، 305، 366، 403، 409، 411
	قوى الطبيعة المادية: 43
	القوى العالمية: 67، 113، 136، 154، 325، 402
	القوى العلمانية: 259
	القوى الكبرى: 16، 41، 58، 69، 106، 127، 174، 206، 356

كوريا الشمالية: 13، 60، 244-
245، 248، 271-272، 278،
280-282، 284، 303، 305،
311، 390، 396

كوسوفو: 266

كولسون، برونو: 313

كولومبيا: 230

كوندراتيف، نيكولاي: 102

الكونغرس الأمريكي: 55، 62، 119،

134، 150، 169، 202، 219،

253، 265، 315-316، 318-

319، 328، 333، 366، 372،

376، 381

- اللجنة الاقتصادية المشتركة: 202

الكونفدراليات: 16، 409

كونفوشيوس: 54

كونوي، مارغريت: 33

كوهين، روبرت: 62، 130

كيسنجر، هنري: 59، 201، 250

كيم جون أون: 281

-ل-

لاتفيا: 309

لامبتر، دونالد: 130

لبنان: 270، 277

اللجان الشعبية (اليمن): 258

لجنة الأمن الوطنية (الولايات المتحدة

الأميركية): 59

لنكولن، أبراهام: 236

لواء أبو الفضل العباس (العراقي): 325

-ك-

كار، إدوارد: 123

كارتر، آستون: 240

كارنيغي، أندرو: 139

كازاخستان: 290

كاغان، روبرت: 371

كاليفورنيا: 150، 170

كان، هيرمان: 346، 360

كانط، إيمانويل: 337

كتائب القذافي (ليبيا): 254

الكتلة الدولارية: 192

كر كوك: 268

كرواتيا: 307

كريستول، إيرفينغ: 134، 136

الكساد العالمي: 205

الكساد العظيم (1929): 102، 212،

400

كلارك، كولايين: 178

كلاوزفيتز، كارل فون: 57

كليتون، بيل: 197

كليتون، هيلاري: 55، 58، 205،

220، 226

كندا: 230، 285

كنيدي، بول: 399

كنيدي، جون: 272

كوبا: 245

كوتو، هيرفيه: 239

كوريا الجنوبية: 191، 280-282

- المبادئ الأخلاقية: 123، 126
المبادئ السياسية: 106
مبارك، حسني: 259
مبدأ الاستسلام: 9
مبدأ ويلسون: 17، 250، 411
المتغير الاجتماعي: 32
المتغير الاقتصادي: 32، 42
المتغير التكنولوجي: 42
المتغير السياسي: 32، 42
المتغير العسكري: 32، 42
المتغيرات الدولية: 9
متلازمة الواقعية الجديدة: 9
المثالية: 11، 120-121، 130، 133
المجال الاجتماعي: 361
المجال الاقتصادي: 173، 211،
408، 361، 340، 333، 280
مجال التكنولوجيا: 53، 152، 171،
361، 353، 280، 225، 173
المجال العسكري: 53، 142، 149،
173
المجالات السياسية: 152، 340،
361
المجتمع الاستهلاكي: 98
المجتمع الأميريكي: 16، 136-137،
408، 224
المجتمع الداخلي: 44
المجتمع الدولي: 36، 44، 155-
156، 253-254، 262، 291،
387
اللوبي اليهودي: 374
اللوبيات: 318
لوبيات الحرب: 373
لوبيات النفط: 373
لويس، برنارد: 270
الليبرالية الاقتصادية الجديدة: 131
الليبرالية السياسية: 44
الليبرالية الكلاسيكية: 131
ليبيا: 13، 18، 66، 249، 252-
255، 257، 271، 312، 412
ليتوانيا: 309
ليو شترابس، كلود: 134
-م-
مارشال، جيمس هيوارد: 354
مارغر، مارتن: 33
ماركس، كارل: 45، 95
ماريتي، فيليبو: 340
ماكلوهان، مارشال: 285
ماكين، جون: 331، 412
ماكيندر، هالفورد: 285
مالتوس، توماس: 101
مالطا: 309
المالكي، نوري: 268
مانسبش، ريتشارد: 130
مبادرة الشراكة الأميركية في الشرق
الأوسط: 151
مبادرة المشاركة من أجل الديمقراطية
والتنمية: 151
المبادلة الاستراتيجية: 338

- المجتمع السوري: 265
المجتمعات الوطنية: 44، 132
مجلة ذي إنترناشيونال إنترست: 127
مجلة فوريس: 182
مجلة فورين أفيرز: 296
مجلة فورين بوليسي: 149
مجلس الاستخبارات الوطني
الأميركي: 361
مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
299
المجمع الصناعي - العسكري
الأميركي: 168-169، 239،
319
المجموعات الإثنية: 150، 154
المجموعات الاقتصادية: 60، 185
المجموعات الدينية: 150
مجموعة البريكس: 60
مجموعة سينوبك: 229
مجموعة مراكز البحوث اليمينية: 134
المحافظون الجدد: 63، 120، 128،
133-137، 150-151، 197،
363-364، 394، 399، 403
محسود، لطيف: 256
محمد (الرسول): 70، 86
المحيط الأطلسي: 311، 398
المحيط الهادي: 63، 398
المحيط الهندي: 311
المدارس الفكرية: 120
مدرسة القوة: 36
- المدرسة الليبرالية الجديدة: 11، 62،
120، 130-133، 248
المدرسة الواقعية: 11، 25، 36،
120-124، 127، 130، 133،
372
المدرسة الواقعية التقليدية: 124-
125
المدرسة الواقعية الجديدة: 11، 25،
121، 124-125، 241
مذهب التطهيرية: 387
المذهب النفعي: 44
المراكز الثقافية: 73
مراكز الفكر: 116، 119، 135،
145-147، 253-254، 352،
360، 385، 407
مراكز القوة: 159
المرجعية الفكرية: 10
مرسي، محمد: 260
مركز أرميتاج الدولي: 63
مركز الأمن الأميركي الجديد: 273
مركز البورصات المالية العالمية: 195
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية:
55، 140، 146-147
مركز الدراسات الليبرالية الجديدة: 62
مركز واشنطن للاقتصاد: 178
المرونة المستديمة: 102
المساعدات الاقتصادية: 56، 77،
184، 218، 221، 270
المساعدات الأميركية: 211، 217-
218، 220-221، 259

- المصارف الأميركية: 269، 408
المصارف الدولية: 204
المصالح الاستراتيجية: 62، 246
المصالح الاقتصادية: 62
المصالح الاقتصادية الأميركية: 218،
244-245، 247
المصالح الأميركية: 17، 22، 56،
73، 151، 157، 162، 197،
237-238، 240، 244-246،
249، 251-252، 257، 272،
277، 279، 284، 290، 301،
322، 332، 375، 408-410،
412
المصالح الأوروبية: 301
المصالح السياسة الإسرائيلية: 142
المصالح الصينية: 289
المصالح الوطنية: 44، 355، 384
مصر: 13، 220، 249، 251، 259-
260، 271، 309
المصلحة القومية العليا: 11، 122-
123، 126، 137، 146، 239،
244، 363، 398، 402
مطاعم ككتاكي فرايد تشيكن: 304
مطاعم ماكدونالدز: 226، 304
المعارضة السورية: 262-263
المعارضة السياسية: 74، 328
معاهدة الحد من الصواريخ البالستية
(1972): 305
معاهدة الحظر الشامل للتجارب
النووية: 372
- المساعدات الإنسانية: 262
المساعدات الإنمائية: 219
المساعدات الخارجية: 210، 283
المساعدات الدولية: 243
المساعدات العسكرية: 220، 265
المساعدات القتالية: 263
المساواة: 80، 169
المستقبل الاحتمالي: 358
المستقبل البديل: 358
مستقبل القوة: 57
المستقبل المعياري: 358
مشاة البحرية: 161
المشاركة الديمقراطية: 345
مشروع أميركا الموحدة والقوية
(2013): 241، 244، 284
مشروع التغيير الأميركي: 269
مشروع الدفاع الأميركي للقرن الحادي
والعشرين: 148
مشروع الدفاع الصاروخي الأميركي:
151
مشروع الشرق الأوسط الجديد:
269-270
مشروع القرن الأميركي الجديد: 135،
137، 148، 197، 278
مشروع مارشال: 184، 284
المشكلات الاجتماعية: 138
المشكلات الاقتصادية: 138
المشكلات العالمية: 378
مصادر القوة: 18، 38، 412

- معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979): 220
- معاهدة كيوتو (1997): 372
- معاهدة ماستريخت (1992): 306
- معاهدة نزع الأسلحة الكيماوية: 332
- معبد دلفي اليوناني: 350
- معدلات النمو الاقتصادي: 49، 51، 180-181، 184، 222، 288، 292-294، 303، 366، 369، 379
- المعسكر الاشتراكي: 96
- المعسكر الرأسمالي: 96
- المعضلة الاستراتيجية: 365
- معضلة الجبان: 356-357
- معضلة السجين: 356
- معهد أميركان إنتربرايز لبحوث السياسة العامة: 135، 139، 150
- معهد بحوث استحقاقات الموظفين (EBRI) (واشنطن): 367
- معهد البحوث الحكومية (الأميركي): 139
- معهد بروكينغز: 55، 139، 147-148، 253
- المعهد الدولي للتطوير الإداري (لوزان): 226
- معهد السلام الأمريكي: 263
- معهد فريزر: 222
- معهد كاتو للبحوث العامة: 135، 140
- معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: 142، 273
- المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي: 137، 142
- المعيار الأخلاقي: 44
- المغرب: 162
- مفكرو القوة: 71، 119، 125-126، 409
- مفكرو الوسط: 64
- المفكرون الاستراتيجيون: 114، 238
- مفهوم المدخل: 32
- مفهوم المقرب: 31-33
- مفهوم المنهج: 32
- مقاربة هاملتون: 394
- مقاطعة تشجيانغ الصينية: 180
- مقاطعة شانغونغ الصينية: 180
- مقاطعة فوجيان الصينية: 180
- مقاومة التغيير: 92-93
- المقاومة السرية: 74
- مقلد، إسماعيل صبري: 45، 321
- المكانة الاقتصادية: 308
- مكانة الدولة: 68، 100، 137، 141، 159، 413
- المكانة العالمية: 152، 155، 174، 189، 272، 290، 376
- مكتب التحليل الاقتصادي (الأميركي): 179
- الملكية الخاصة: 45
- الملكية الفردية: 45
- ممارسة القوة: 48

- المنظمات الاقتصادية: 132
- المنظمات الإنسانية: 60، 321
- المنظمات الدولية: 76، 217، 221، 283، 226
- المنظمات غير الحكومية: 106، 131، 217، 138
- منظمات المجتمع المدني: 107، 329، 283، 221
- منظمة أوكسفام الإغاثية: 58
- منظمة التجارة العالمية: 15، 183، 185-186، 221-222، 231، 408
- جولة الأوروغواي (1994): 186
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): 188
- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): 191
- منظمة شانغهاي للتعاون: 290
- منظمة العفو الدولية: 305
- منظمة مجاهدي خلق: 276
- المنهج الاستشراقي: 25
- المنهج البراغماتي: 235
- منهج التعميم الوصفي: 94
- المنهجية الاستقرائية: 9، 24، 30، 33
- المهارات الإبداعية: 22
- المهارات الثقافية: 22
- المهارات القيمة: 22
- المهارات المعلوماتية: 22
- المملكة المتحدة: 18، 74، 96، 114، 148، 215-216، 230، 253، 286، 296، 303، 308-310، 411، 380، 312
- المنازعات السياسية: 360
- المنافسة الاحتكارية: 270
- المنافسة التجارية: 109، 178، 373
- المنافسة الذكية: 93، 333
- المنافسة العالمية: 212، 226
- المنافسون الدوليون: 18، 412
- المناهج الفلسفية: 94
- المناهج الكمية: 350، 357
- المناهج المستقبلية: 361
- المناهج الوصفية: 350، 357
- المنتجات الأميركية: 225-226، 401، 383
- المنتجات الثقافية: 105
- المنتجات العسكرية الروسية: 299
- المنحدر المالي: 202-203، 314-316
- منحنى كوزنتس البيئي: 232-233
- المنشورات العلمية: 172
- المنطقة الشفافة: 358
- المنطقة العربية: 13-15، 74، 76، 244، 248-252، 261، 269-270، 379، 383، 393، 407
- منطقة الكاريبي: 143
- المنطقة المضطربة: 358
- المنظمات الإرهابية: 331

- الموارد الاقتصادية: 42، 68، 101، 286، 184
- الموارد الأميركية: 254
- الموارد البشرية: 231
- الموارد التكنولوجية: 184
- الموارد الطبيعية: 68-69، 187، 233، 210
- موارد القوة: 41
- الموارد المادية: 231
- الموارد المالية: 219
- مواقع التواصل الاجتماعي: 12، 109-110، 248، 254، 276، 281، 291، 383، 406
- يوتيوب: 201
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): 214
- تقرير الاستثمار العالمي (2011): 214
- مؤتمر بريتون وودز: 185، 189-190
- مؤتمر جنيف 1 (2012): 377
- مؤتمر جنيف 2 (2014): 377
- مؤتمرات أصدقاء سورية: 262
- مورغانشو، هنري: 12
- مورغنتاو، هانز: 36، 103، 120-127، 123، 125-127
- المؤسسات الاستخبارية: 90
- المؤسسات الاقتصادية: 13، 175، 185، 210، 361
- المؤسسات الأمنية: 73، 256، 361، 376
- المؤسسات الأميركية: 56، 157
- المؤسسات التجارية: 76، 243
- المؤسسات الثقافية: 13، 210
- المؤسسات الرأسمالية: 289
- مؤسسات الفكر والرأي: 56، 117-119، 139-142، 144
- مؤسسات القوة: 128
- المؤسسات المالية: 187، 204، 243، 274، 367
- المؤسسات المدنية: 337
- المؤسسات المصرفية: 187
- مؤسسة أليكس بارتنز: 367
- المؤسسة الدينية: 277
- مؤسسة راند: 140، 149-150، 331، 346، 350، 360
- مؤسسة ستاردش: 55
- المؤسسة العسكرية: 56، 256، 337
- مؤسسة فوررد: 148
- مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي: 139، 147-149
- المؤسسة النقدية العالمية: 190
- مؤسسة هوفر لشؤون الحرب والثورة والسلام: 139، 150
- مؤسسة هيريتيج: 135، 140، 151
- موسكو: 305
- الموسوعة البريطانية: 138
- الموصل: 268

- مونرو، جيمس: 398-399
- موير، ريتشارد: 50
- ميثاق هافانا (1948): 186
- ميد، والتر راسل: 174
- ميركل، أنغيلا: 308
- ميكافيلي، نيكولو: 31، 44، 71، 123-122
- الميليشيات الشيعية: 13
- ن-
- الناتج الإجمالي العالمي: 67، 163، 380، 367، 230، 192
- الناتج الاقتصادي: 164
- الناتج القومي الإجمالي: 49، 51، 164، 166، 176-180، 182، 189، 202، 204، 211، 222، 287، 289، 293-294، 298-300، 307-309، 314-315، 368، 380-381، 412
- ناي، جوزف: 11، 17، 22، 54، 56-57، 61-64، 68-74، 78-79، 81-82، 99، 107، 113-114، 124-125، 130، 133، 147، 196، 205، 209، 240، 248، 271، 283، 291-301، 296، 372-370، 380-381، 390، 397، 405، 410-411
- نتياهو، بنيامين: 279
- النزاعات الآسيوية: 374
- النزعة الاستهلاكية: 132
- النزعة الأطلسية: 302
- النزعة التبشيرية: 154
- النزعة الجرمانية: 302
- النزعة العسكرية: 272
- النسق الاقتصادي: 87
- النسق الأميركي: 250، 261
- النسق الدولي: 10، 14-15، 21-23، 26، 45، 62، 65، 92، 97، 152، 407
- النشاط الاقتصادي: 152، 187-188، 231-232
- النشاط التجاري: 175، 212
- النشاط الصناعي: 231
- النشاط العسكري: 243
- نظام الأسد (بشار الأسد، سورية): 262، 266
- النظام الاقتصادي الأميركي: 224
- النظام الاقتصادي الصيني: 293
- النظام الاقتصادي العالمي: 133، 173، 185-187، 227، 320
- النظام الأميركي: 169
- نظام أوباما الصحي: 373
- النظام الإيراني: 276-277
- النظام البعثي: 325
- نظام التسليح: 161
- النظام التعليمي: 158
- نظام توازن القوى: 155
- النظام الحربي: 159
- نظام الحزب الواحد: 296

- نظام الدرع الصاروخية: 305، 311
- النظام الدولي: 9-10، 15، 17-19، 21-22، 30، 41، 51، 58-59، 63، 67-68، 97، 100، 122-124، 127، 131-132، 136، 141، 152-156، 159، 186، 193، 196، 205-206، 209، 220، 234، 282-285، 290-291، 296-297، 303، 307، 321، 323، 326-327، 339، 356، 358، 361-363، 365، 377، 382، 387-390، 392، 394-396، 398، 402-403، 406-407، 410-411، 413
- النظام الرأسمالي: 61، 98، 102-103، 120، 135، 140، 179-180، 186-187، 193-194، 205، 211، 225، 251، 280-281، 291، 295، 310، 370، 373، 388، 401
- النظام الرأسمالي الغربي: 60، 96
- النظام السوري: 262-265، 267، 332
- النظام السياسي الدولي: 187
- النظام السياسي الصيني: 293، 295، 296
- النظام السياسي العالمي: 133
- النظام الصحي: 320
- نظام صدام حسين (العراق): 197-245، 198
- النظام الصيني: 291
- نظام الضمان الاجتماعي: 15
- النظام العالمي: 15، 51، 136، 141، 152، 154، 186، 220، 285، 313، 319، 323، 338، 363، 403، 366
- نظام القذافي (معمّر القذافي، ليبيا): 18، 254، 256
- نظام القيم: 80
- النظام الليبرالي العالمي: 155
- النظام المالي الأمريكي: 262
- النظام المالي العالمي: 394
- النظام المصري: 323
- نظام النقد العالمي: 175، 190
- النظريات الاقتصادية: 192
- النظريات السياسية: 81
- نظرية التبرير: 9
- نظرية السلام الديمقراطي: 245
- نظرية صدام الحضارات: 155-156، 323، 363-364
- نظرية الغرب الكبير الموسع: 15
- نظرية فجوة المعرفة: 51
- النظرية الليبرالية: 130، 155
- نظرية مابعد البنيوية: 349
- نظرية مارشال ماكلوهان: 285
- نظرية ماكيندر: 285
- نظرية المباراة: 33
- نظرية المؤامرة: 9

- نظرية نرح الفوائض: 193، 195-
196، 370
- نظرية النشوء والارتقاء: 235
- نظرية نهاية التاريخ: 156، 174، 363
- النظرية الواقعية: 120، 125-126
- النظم الاجتماعية: 86، 224، 344
- النظم الاقتصادية: 86
- النظم الديمقراطية: 98، 330، 384
- النظم السياسية: 86، 156، 344
- النظم الشمولية: 98
- نغازاكي: 379
- نفاراسيك: 305
- النفط: 68، 75، 175، 183، 188،
190-191، 195، 200، 234،
243-244، 254-256، 265،
269، 278، 290، 300، 305-
306، 309، 311، 370، 380
- النفوذ: 39-40، 85، 125، 242،
306
- النفوذ الأمريكي: 55، 175
- النفوذ السياسي: 68، 306
- النمسا: 249
- النمط الاستطلاعي: 343
- نمط الحدس: 342-343
- النمط المعياري: 343
- النمو التجاري: 184
- النمو الصناعي: 184
- النهضة الأوروبية: 44
- النهضة الأوروبية الصناعية: 88
- نولاند، فكتوريا: 306
- نيتشه، فريدريك: 31
- نيويورك: 175، 380
- ه-
- هايل: 99
- هارت، غاري: 363
- هاس، ريتشارد: 97، 119
- هتلر، أدولف: 31
- هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001
(الولايات المتحدة): 129،
135، 148، 155، 164، 194،
201، 203، 324، 327، 364-
365، 395، 397
- هجمات دار السلام (1998): 255،
323
- هجمات مطار بورغاس (بلغاريا -
تموز/يوليو 2012): 326،
330
- هجمات نيروبي (1998): 255، 323
- الهرم الدولي: 21-22
- الهرم السياسي العالمي: 156
- هلمر، أولاف: 360
- هنتنغتون، صموئيل: 129، 363، 403
- الهند: 60، 114، 144، 172، 300،
389
- الهندسة العسكرية: 160
- هوبز، توماس: 44، 122، 124
- هوفر، هربرت: 139، 150
- هوفمان، ستانلي: 130

- هونغ كونغ: 228، 295
هيرقليطس: 94، 337
هيروشيما: 379
هيغل، فريدريش: 127
هيكس، جون ريتشارد: 177
الهيمنة الاقتصادية: 137، 140، 187،
269، 194
الهيمنة الإقليمية: 279
الهيمنة الأميركية: 19، 24-25، 56،
60-61، 129، 134، 137،
169، 174، 187، 194، 206،
220، 292، 302، 319، 358،
361-362، 365، 382-383،
386، 393، 395، 397، 400،
412-413
الهيمنة الثقافية: 194
هيمنة الدولار: 188-189
الهيمنة السياسية: 137، 194
الهيمنة العالمية: 150، 154، 394
الهيمنة العسكرية: 194
الهيمنة اللينة: 19، 366، 407، 413
الهيمنة المتفردة: 399
هيئة الإحصاء الفدرالية الروسية: 299
-و-
واشنطن: 147، 216، 275، 279،
284، 291، 305، 314، 328،
367، 401
الواقع الاجتماعي: 45
الواقع الدولي: 60، 241، 376
- الواقعية البنوية: 121، 123
الواقعية التاريخية: 123
الواقعية السياسية: 121، 123
الواقعية الليبرالية: 124
الواقعيون الجدد: 124
والتز، كينيث: 121، 123، 126-
127
وايت، مارتن: 36
وثائق ويكيليكس: 169
وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (1989):
الطائف: 270
الوحدات الدولية: 10، 42، 49-50،
124، 130، 206، 333، 406
وسائل الاتصال: 108، 206
وسائل الإعلام: 107-108، 110،
118، 140، 157، 173، 188،
224، 249، 252، 254، 282،
296، 306، 383
الوسائل الاقتصادية: 59، 82
الوسائل الثقافية: 59، 282
الوسائل الحربية: 82
الوسائل الخشنة: 324
الوسائل الذكية: 59
الوسائل العسكرية: 59، 247-248،
272، 275، 331
وسائل القوة: 44
الوسائل المادية: 38
الوسائل المعرفية: 282
الوسائل المعنوية: 38

- الوسائل الناعمة: 245
وعى الجمهور: 108
وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية
(C.I.A.): 60، 73، 256، 263،
294، 327
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
(USAID): 58، 217، 219-
220، 258
وكالة الطاقة الدولية: 370
وكالة ستاندرد أند بورز: 204
الولاء الاجتماعي: 19، 412
ولش، وليم: 33
وولفرز، أرنولد: 36
وولفويتز، بول: 137
- ي-
اليابان: 17، 67، 73، 148، 172،
182، 184، 191، 194، 214،
216، 223، 230، 247، 284،
300، 368، 379-380، 388،
401، 410
اليمن: 13، 221، 249، 257-258،
271، 324، 328
اليمن الأميركي: 134-135
اليمن المسيحي المتطرف: 134
الين الياباني: 191
اليوان الصيني: 293
اليورو الأوروبي: 191، 193، 309،
367
اليونان: 309